

سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ ⑦

رَفَع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شيخ

الفتوى المحمدي الكبرى

شيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية
أجزل الله له الثروة والمفخرة

الشيخ لمعالي الشيخ

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل شيخ
بقر الله له رزقه وراحمته

بجقيق وعناية

عادل بن محمد مرسى فاعلي
بقر الله له رزقه وراحمته

مكتبة دار الحديث
للنشر والتوزيع

الفتوى المحمدي الكبرى



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شَيْخُ

الفتوى الجموعية الكبير



دار الكتب والأرشيف الوطنية

السلطون الوطنية
إدارة الإيداع القانوني

عنوان المصنف: شرح الفتوى الحموية الكبرى

تحقيق: عادل محمد مرسي رفاعي

رقم الإيداع: ٢٠١٢/٥٦٩٩

الترقيم الدولي: ٦-١٠-٥٢٢٢-٩٧٧-٩٧٨

جميع الحقوق محفوظة الطبعة الأولى ١٤٣٣ هـ

مكتبة دار الحجارة

للنشر والتوزيع

الإدارة والمبيعات: جبران - ٠٠٩٦٦٥٦٧٣٣٣٤١٧ - ٠٠٢٠١١٦٨٩٩١ - ٠٠٢٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣

الاشتراكات: ١٧٥ شارع طيبة، سوبر ماركت القصر، هاتف: ٠٣/٥٤٦١٥٨٣ - جبران: ٠١١٦٨٣٣٥٥١

الناشرة: ٦ من المرسى، متفرع من شارع البطال - خلف البائع الأهر الشريف - هاتف: ٠٢/٢٥١٠٧٤٧٢

جبران: ٠١١٦٨٣٣٥٥٠ - فاكس: ٠٣٤٣٨١٥٠٩

البريد الإلكتروني: dar_alhijaz@hotmail.com

سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ ⑥

شرح

الفتوى الجمونية الكبرى

الشيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية

أقر الله له الشهادة والمعرفة

الشيخ لمعالي الشيخ

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

بقر الله له ولوالديه ولأهل بيته

بمحقق وعناية

عادل بن محمد مرسي فاعلي

بقر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولشيعته

مكتبة دار الحديث

للتنوير والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ، ومن
اهتدى بهداه ، وبعد :

فهذا شرح، أَلْفَتَوَى الحَمَوِيَّة الكُبْرَى لِشَيْخ الإسلام

تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ

أَجَزَلَ اللهُ لَهُ المَثُوبَةَ وَالْمَغْفِرَةَ

السَّرْحُ لِمَعَالِي الشَّيْخِ

صَالِحِ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ

عَفَرَ اللهُ لَهُ وَلَوْلَاذِيهِ وَلَأَهْلُ بَيْتِهِ

وكان ذلك في دروس ألقاها شيخنا العلامة معالي الشيخ - حفظه الله -
في جامع الأميرة حصة السديري بالرياض ، ابتداءً من يوم الخميس السادس
عشر من شهر جمادى الآخرة لعام ستة عشر وأربعمائة وألف من الهجرة
النبوية المباركة ، وُحْتُمت في يوم الخميس التاسع من شهر محرم لعام ثمانية
عشر وأربعمائة وألف .

وهذه الرسالة من أهم رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي تقرير مذهب
السلف في الصفات ، وبيان طريقة أهل السنة والجماعة في إثبات ما أثبتته

الله ﷻ لنفسه ، وما أثبتته له رسوله ﷺ ، وبيان طريقة المخالفين من الفلاسفة والمتكلمين ، أصحاب الضلالة ودعاة السوء .

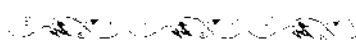
فأسأل الله ﷻ أن يجزل لشيخنا العلامة المفضل / صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ المثوبة والمغفرة ، وأن يجعله إمام هدى ورشاد ، وأن يعزبه ويصلح ، كما أسأله ﷻ أن يقيه شر الحاسدين ، وأن يغفر له ولوالديه ولذريته ولأهل بيته ، وأسأله ﷻ أن يرفع بهذه الشروحات ذكره ، ويثقل بها موازين أعماله ، وأن يجمعه ووالديه وأهل بيته تحت لواء الحمد ، وفي جنات النعيم ، وفي زمرة السابقين مع النبي الأمين ، وصحابته الغر الميامين ، وأن يجعل لي ومن شارك في هذا العمل المبارك من الخير نصيباً ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً مزيداً .

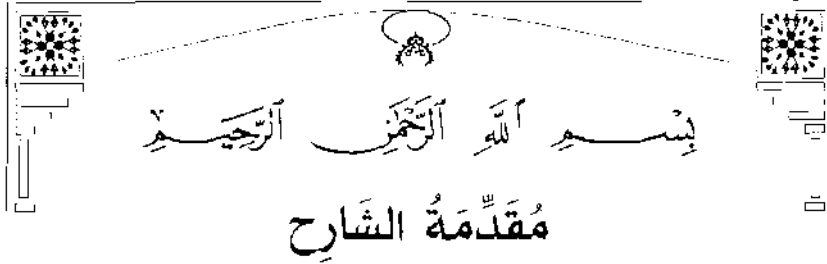
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

كتبه

عادل بن محمد مرسي رفاعي

الرياض / ١٨ / ٣ / ١٤٣١ هـ





الحمد لله رب العالمين، نحمده ونستعينه ونستغفره، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، وصفيه وخليله، نشهد أنه بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق الجهاد، ونشهد أنه لا خير إلا دل الأمة عليه، ولا شر إلا حذرنا منه، فصلوات الله وسلامه على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدين .

أما بعد . .

فإن أحسن الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد بن عبد الله، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ثم إن بين أيدينا هذه الرسالة الموسومة بـ (الحموية)، وهي رسالة عظيمة في تقرير مذهب السلف في صفات الله ﷻ، وإثبات ما أثبتته الله ﷻ لنفسه، وما أثبتته رسوله ﷺ، وبيان فساد انتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وتحريف الغالين، من الذين استغوتهم الشياطين، أفراخ المتفلسفة الصابئين، ومن سار في ركبهم من المتكلمين، أهل البدع والأهواء، الذين أصموا آذانهم وأعموا أبصارهم عن نصوص الكتاب والسنة، فضلوا وأضلوا خلقاً كثيراً .

وهذا الموضوع غاية في الأهمية ؛ ذلك لأن كل انحراف في الدين إنما كان سببه إحداث بدعة لم يكن عليها الأمر الأول في حياة النبي ﷺ في أمور الاعتقاد، وفي الأمور العملية الشريكية، وفي وسائل الشرك، وفي أنواع البدع العملية التي ظن أصحابها أنها تقربهم إلى الله ﷻ، ولا شك أن كل مسلم شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله رغب بإسلامه أن يسلم في الدنيا وأن يسلم في الآخرة ؛ لأن ما يكون هنالك في الدار الأخرى أمر عظيم، فالمسلم يهرب من كل ما يشينه في ذلك اليوم أو يخفف موازينه .

ولهذا كان من الواجب على كل مسلم أن يسعى في تعلم تحقيق معنى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وذلك بتحقيق التوحيد بأنواعه : توحيد الإلهية بالمطابقة، وتوحيد الربوبية والأسماء والصفات بما تضمنته تلك الكلمة العظيمة، فلا تكون عبادة ولا تقرب إلى الله ﷻ إلا عن طريق المصطفى ﷺ، فالعبادة إنما هي التي شرعها المصطفى ﷺ، والتي سلكها وأمر بها أو دل عليها أصحابه وأمتة ﷺ.

وهو ﷺ بالمؤمنين رؤوف رحيم، وقد أمره الله ﷻ بإبلاغ الدين، وبأن لا يكتفم شيئاً من الدين، فبلغ الدين وبلغ الرسالة، وجاهد في ذلك، فكان ﷺ أمراً بأشياء مفصلة من أمور الخير كثيرة تكفي من أراد أن يتقرب إلى الله ﷻ بها، ونهى بإجمال عن كل غير تلك العبادات، فنهى عن البدع ونهى عن أن يتقرب إلى الله ﷻ بغير ما سنه المصطفى ﷺ.

ولهذا قال العلماء : إن أعظم آية في هذا الأمر هي آية سورة المائدة لو تأملها أهل الإسلام لكفتهم عن أن يكونوا على غير السنة، وهي قوله ﷻ : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فعن عُمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلاً من اليهود قال له : «يا أمير

الْمُؤْمِنِينَ آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَؤْنَهَا لَوْ عَلَيْنَا مَعَشَرَ الْيَهُودِ نَزَلَتْ لَا تَحْذَرْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا قَالَ: أَيُّ آيَةٍ؟ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ قَالَ عُمَرُ: قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ قَائِمٌ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ^(١).

فهذه الآية فيها بيان أن الله ﷻ أكمل لنا الدين، والدين هو ما يتدين به المرء ليقربه إلى الله ﷻ، فإذا كان كاملاً فهل ثم وسيلة إلى إدخال شيء فيه حتى يُتقرب به إلى الله ﷻ؟ إن هذا مناقض لمعنى هذه الآية؛ ولهذا قال الشاطبي وغيره من أهل العلم^(٢): إن أهل البدع ليس عندهم لهذه الآية معنى. وهي قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾؛ لأن معنى الإكمال أنه ليس هناك مجال لأن يدخل فيه شيء يقرب إلى الله ﷻ.

وإذا كان كذلك فكل شيء أُحْدِثَ بعد زمن الرسول ﷺ فإنه بدعة ضلالة، يدعي صاحبها أن الدين ناقص وأنه يريد إكماله؛ لأنه لم يكفه ما جاءت به الشريعة؛ لهذا قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ فيما رواه عنه ابن الماجشون^(٣): (مَنْ زَعَمَ أَنَّ فِي الدِّينِ بَدْعَةً حَسَنَةً، فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ خَانَ الرِّسَالَةَ)، والله ﷻ يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]؛ لهذا كان كل محدث لبدعة مدع أن الدين لم يكمل، إما بلسان حاله، أو بلسان مقاله، وهو أعظم والعياذ بالله.

إذا كان كذلك وجب على المسلم أن يتعرف على البدع والشبه التي يثيرها أولئك المبطلون أهل التأويل والتحريف، وما أكثرهم لا أكثرهم

(١) أخرجه البخاري (٤٥)، ومسلم (٣٠١٧).

(٢) انظر: الاعتصام للشاطبي (١/١١١).

(٣) انظر: المرجع السابق (١/٤٩)، (٣/١٨).

الله ﷻ، فيعرف تلك الشبهات، ويعرف الرد عليها؛ لأنه قد يأتي إليه من يُحسن البدعة بأنواع من التحسينات، أو يلقي إليه بشبهة، فإذا انكشفت الشبهة بتعلم وتعليم كان المسلم في حيازة وحراسة من أهل الزيغ أتباع الهوى، الذين قال ﷺ فيهم: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ (آل عمران: ٧) من هم الذين يتركون الأمر الواضح البين ويأخذون بالمشبهات وبالمتشابهات؟ هم أهل الزيغ.

وأهل الزيغ قال فيهم النبي ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ وَيَتْرَكُونَ الْمُحْكَمَ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَأَحْذَرُوهُمْ»^(١).

فالذين يتركون الأمر الواضح ويأخذون بالمشبهات هم أهل الزيغ؛ لأنهم تركوا الأمر البين الذي بينه ﷺ، وأخذوا بأمور مشتهات أو لم يأت بها شرع المصطفى ﷺ؛ لهذا كان يقول النبي ﷺ في خطبة الحاجة التي يذكر بها أصحابه ﷺ دائماً: «إِنَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا»^(٢)، فكان ﷺ يعلمها أصحابه حتى

(١) أخرجه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) هذه خطبة الحاجة التي كان يقولها النبي ﷺ بين يدي حاجته، أخرجه مسلم مختصرة من حديث جابر رضي الله عنه (٨٦٧)، ومن حديث ابن عباس رضي الله عنهما (٨٦٨)، ووردت مطولة ومختصرة من حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند الإمام أحمد في المسند (١/٣٩٢، ٣٩٣)، وأبي داود في سننه (١٠٩٧)، والترمذي في سننه (١١٠٥)، والنسائي في الكبرى (١/٥٥٠)، (٣/٤٤٩)، وابن ماجه (١٨٩٢)، ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله شرح لها في جزء لطيف، طبعته دار الأضحي بالأردن.

لا يحدث في الدين شيء ليس منه .

وجاء في حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه، قال : «وَعَظَّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّهَا مَوْعِظَةُ مُودَعٍ فَأَوْصِنَا» ، فكان مما أوصاهم به صلى الله عليه وسلم أن قال : «إِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَصُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(١).

فهذه وصيته صلى الله عليه وسلم بعد موعظته التي ذرفت منها العيون، ووجلّت منها القلوب، فما كان أنصحه لأمته، وما كان أرفه بأمته، لا خير إلا دلهم عليه، ولا شر إلا حذرهم منه؛ كما جاء في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال : «إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتُهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرُهُمْ شَرًّا مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَإِنْ أُمَّتَكُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَافِيَتُهَا فِي أَوَّلِهَا، وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءٌ وَأُمُورٌ تُنْكَرُونَهَا، وَتَجِيءُ فِتْنَةٌ فَيُرْفَقُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ : هَذِهِ مُهْلِكَتِي . ثُمَّ تَنْكَشِفُ، وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ : هَذِهِ هَذِهِ . فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزْحَرَ عَنِ النَّارِ وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ فَلْتَأْتِهِ مَيِّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»^(٢)، وهكذا كان المصطفى صلى الله عليه وسلم.

إذا فأمر البدع أمر عظيم، وجامعتها والدليل الذي يجب أن يكون مع المسلم دائماً في هذا الأمر ليزن به الأمور والأفعال هو قول المصطفى صلى الله عليه وسلم

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢، ٤٣، ٤٤)، وأحمد

(٤٢٦/٤)، والدارمي (٩٥)، والطبراني في الكبير (٦٢٣)، وابن حبان (١/١٧٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٤٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

فيما روته عائشة رضي الله عنها وأخرجه صاحبها الصحيح: «مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(١)، وفي رواية لمسلم وعلقه البخاري في صحيحة: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢)، قال العلماء: ثم حديثان هما ميزانان للأعمال:

أما الأول: فهو ميزان للأعمال في باطنها، عمل الباطن الذي لا يظهر للناس، وهو قول المصطفى صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لَأَمْرِي مَا نَوَيْ»^(٣)، فإن كانت النية صالحة خالصة لله تعالى فهذا معناه أن الجهة الباطنة صحيحة.

والثاني: هو الميزان الظاهر الذي يوزن به العمل في الظاهر الذي يرى، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»، وفي رواية: «مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ».

فتوزن الأعمال في الباطن من جهة صلاحيتها وكونها حسنة مقبولة وذلك بقدر ما فيها من الإخلاص، وتوزن الأعمال الظاهرة فيما يرى الناس وذلك بقدر ما فيها من اتباع لأمر النبي صلى الله عليه وسلم، فهما ميزانان لا يشذ عنهما شيء من الأعمال.

ولقد كان من الابتداء العظيم بعد القرون المفضلة الابتداء في أنواع الاعتقاد: الابتداء في مسائل الصفات بأن يُجعل العقل محكماً على

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٧١٨)، ورواه البخاري معلقاً في كتاب البيوع - باب النجش (٤/٣٥٦ فتح) باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ (١٣/٣١٧ فتح).

(٣) أخرجه البخاري (١) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الغيبات، ومن ذلك صفات الله ﷻ، وهذا قدح صريح فيما جاء عن الله ﷻ أو عن رسوله ﷺ، فقيد الله ﷻ طائفة من عباده المخلصين، ليميز بهم بين ما يجب لله تعالى من الأسماء الحسنی والصفات العليا، وما يجوز عليه وما يمتنع عليه، فيظهرون الحق على الباطل، ويدحضون شبه المبطلين والمتأولين أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان، وورثة المجوس والمشركين، وضلال اليهود والنصارى والصابئين، وأشكالهم وأشباههم؛ كما وصفهم شيخ الإسلام ﷺ في هذه الرسالة التي بين أيدينا.

وكان من هؤلاء المخلصين الصادقين شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ، فتصدى لهؤلاء الجهال والمغرضين أهل البدع والأهواء، وشمر عن ساعد الجد ليذك قلاع الباطل وحصون المبطلين، فكم كان الخطر عظيمًا، لكنه ﷺ أبى إلا أن يحمل الأمانة على عاتقه، ويؤديها خير أداء؛ ويجدد لهذه الأمة ما اندرس من معالم الدين. وكان مما خلفه شيخ الإسلام ﷺ من الردود والرسائل على أهل الزيغ والباطل، هذه الرسالة (الفتوى الحموية الكبرى)، فكانت من أقوى الردود على طوائف الباطل الذين خلفوا النصوص وراءهم ظهريًا، وأعموا أعينهم وأصموا آذانهم عن الآيات البينات الواضحات في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، واتبعوا كل متشابه، ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.

وبين ﷺ أن الواجب إلا يُتعرض لصفات الله ﷻ بتأويل يُخرجها عن ظاهرها، ولا أن يُتعرض لها بمجاز يخرجها عن حقيقتها، فالإيمان بها على ما دل عليه ظاهرها، وعلى ما دلت عليه حقيقة اللفظ الإفرادية أو التركيبية، مع نفي المثل عن الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وَبَيَّنَ ﷺ أَنَّ الْمَنْهَجَ الصَّحِيحَ وَالْعَقِيدَةَ الصَّحِيحَةَ إِنَّمَا هِيَ فِي طَرِيقَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ طَرِيقَةَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي الْعَقِيدَةِ وَالْمَنْهَجِ وَاحِدَةٌ وَاضِحَةٌ بَيِّنَةٌ ، فَلَمْ يَخْتَلَفِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ ، وَكَذَلِكَ التَّابِعُونَ لَهُمْ لَمْ يَخْتَلَفُوا إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ - يَعْنِي مِنْ تَأَخَّرَ - وَهِيَ مَسْأَلَةُ هَلْ يُقَالُ لَفْظِي فِي الْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ أَوْ لَا يُقَالُ ؛ كَمَا قَالَ ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ﷺ^(١) ، مَعَ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَا يُطْلَقُ فِيهَا الْقَوْلُ بِأَنَّ اللَّفْظَ فِي الْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ ، وَلَا يُقَالُ غَيْرَ مَخْلُوقٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ مُجْمَلٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ ؛ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي تَفْصِيلِهِ فِي مَوْضِعِهِ . فَالْحَذَرُ الْحَذَرُ مِنْ كُلِّ سَبِيلٍ فِيهِ مَخَالَفَةٌ لِلسَّنةِ ، فَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعٍ مِنْ سَلَفٍ ، وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعٍ مِنْ خَلْفٍ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ ﷻ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذُنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى: ٢٢١] ، فَكُلُّ مَنْ شَرَعَ شَيْئًا فِي الدِّينِ أَوْ جَعَلَ شَيْئًا فِي الْعَقِيدَةِ عَلَى غَيْرِ مَا عَلَيْهِ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ فَقَدْ جَعَلَ نَفْسَهُ شَرِيكًا لِصَاحِبِ الرِّسَالَةِ فِي التَّشْرِيعِ ، وَهَذَا - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - مِنْ أَشَدِّ مَا يَكُونُ خَطَرًا عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ .

وَقَالَ ﷻ : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَنَعْنَا بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [٥٦] [الأنعام: ١٥٣] ، فَهَلْ نَقْبَلُ وَصِيَّةَ اللَّهِ ﷻ ، وَهَلْ نَقْبَلُ وَصِيَّةَ الْمُصْطَفَى ﷺ ؟ فَاللَّهُ اللَّهُ فِي السَّنةِ ، اللَّهُ اللَّهُ فِي الْإِلتِزَامِ بِهَا ، اللَّهُ اللَّهُ فِي الْحَذَرِ مِنَ الْبِدْعِ ، وَفِي الْإِنكَارِ عَلَى أَهْلِهَا ، وَفِي الْمَجَاهِدَةِ فِي ذَلِكَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ أَنْوَاعِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ .

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/٤٢٣).

أَسْأَلُ اللَّهَ ﷻ التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ، وَالْعَوْنَ وَالرَّشَادَ، وَأَنْ يَجْعَلَ مِنْ أَنْصَارِ
 دِينِهِ الْمَجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِهِ، الْأَمْرِينَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّاهِينَ عَنِ الْمُنْكَرِ،
 وَنَسْأَلُهُ ﷻ أَنْ يَثْبِتَنَا عَلَى الْحَقِّ، وَأَلَّا يَزِيغَ قُلُوبُنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا، فَإِنَّهُ ﷻ
 جَوَادٌ كَرِيمٌ، وَأَسْأَلُهُ ﷻ لِي وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ فِي الْقَوْلِ
 وَالْعَمَلِ، وَأَنْ يَعِزَّنَا مِنْ شَرِّ أَنْفُسِنَا وَالشَّيْطَانِ، وَأَنْ يَقِينَا شَرَّ الْغَفْلَةِ فَإِنَّ
 الْغَفْلَةَ إِذَا اسْتَحْكَمَتْ عَلَى الْقُلُوبِ أَضْرَتْ بِهَا، فَنَسْأَلُهُ ﷻ أَنْ يَفْتَحَ لَنَا
 أَبْوَابَ الْخَيْرَاتِ، وَأَنْ يُغْلِقَ عَلَيْنَا أَبْوَابَ الشَّرِّ وَالْمُنْكَرَاتِ، وَأَنْ يُلْهِمَنَا
 رَشْدَنَا، وَأَنْ يَقِينَا شَرَّ أَنْفُسِنَا، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
 وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، الْعَلَمُ الرَّبَّانِيُّ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ رحمته الله:

مَا قَوْلُ السَّادَةِ الْعُلَمَاءِ أَيْمَّةِ الدِّينِ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ، وَأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ كَقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»^(١)، وَقَوْلِهِ: «يَضَعُ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ»^(٢)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَمَا قَالَتِ الْعُلَمَاءُ، وَابْسُطُوا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ مَا جُورِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؟

فَاجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَوْلُنَا فِيهَا مَا قَالَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَمَا قَالَهُ أَيْمَّةُ الْهُدَى بَعْدَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، وَشَهِدَ لَهُ بِأَنَّهُ بَعَثَهُ دَاعِيًا إِلَيْهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا، وَأَمَرَهُ

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٢) أخرجه بنحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: البخاري (٤٨٤٩)، ومسلم (٢٨٤٦)، ومن

حديث أنس رضي الله عنه: البخاري (٤٨٤٨)، ومسلم (٢٨٤٨).

أَنْ يَقُولَ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾
[يوسف: ١٠٨].

فَمِنْ الْمَحَالِ فِي الْعَقْلِ وَالْدِّينِ أَنْ يَكُونَ السَّرَاجُ الْمُنِيرُ الَّذِي
أَخْرَجَ اللَّهُ بِهِ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَأَنْزَلَ مَعَهُ الْكِتَابَ
بِالْحَقِّ لِيُحْكَمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَرُدُّوا
مَا تَنَازَعُوا فِيهِ مِنْ دِينِهِمْ إِلَى مَا بُعِثَ بِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ،
وَهُوَ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ وَإِلَى سَبِيلِهِ بِإِذْنِهِ عَلَى بَصِيرَةٍ، وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ
أَكْمَلَ لَهُ وَلَأَمَّتِهِ دِينَهُمْ وَأَتَمَّ عَلَيْهِمْ نِعْمَتَهُ، مُحَالٌ مَعَ هَذَا وَغَيْرِهِ
أَنْ يَكُونَ قَدْ تَرَكَ بَابَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْعِلْمَ بِهِ مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا،
فَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ مَا يَجِبُ لِلَّهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى وَالصِّفَاتِ الْعُلْيَا، وَمَا
يَجُوزُ عَلَيْهِ وَمَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ.

فَإِنَّ مَعْرِفَةَ هَذَا أَصْلُ الدِّينِ، وَأَسَاسُ الْهِدَايَةِ، وَأَفْضَلُ مَا
اِكْتَسَبَتْهُ الْقُلُوبُ، وَحَصَلَتْهُ النُّفُوسُ، وَأَدْرَكَتْهُ الْعُقُولُ، فَكَيْفَ
يَكُونُ ذَلِكَ الْكِتَابُ، وَذَلِكَ الرَّسُولُ وَأَفْضَلُ خَلْقِ اللَّهِ بَعْدَ
النَّبِيِّينَ لَمْ يُحْكَمُوا هَذَا الْبَابَ اعْتِقَادًا وَقَوْلًا؟

الشرح:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له،
وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذه الرسالة الموسومة بـ (الحموية) رسالة عظيمة في تقرير مذهب السلف في صفات الله ﷻ، وهي جواب سؤال ورد لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله^(١)، وسبب السؤال أنّ مذاهب الناس في زمنه كان أكثرها على غير الهدى في باب صفات الله ﷻ، فكثير منهم أشاعرة، وماتريدية، وثم معتزلة قليل، وثم جماعات من أهل الفرق الأخرى أيضاً، وهؤلاء كلهم في باب الصفات ضلّال، ولم ينج في باب الصفات إلا من تبع السلف الصالح؛ ولهذا كانت الحاجة ماسة - لكثرة ما خاض الناس في هذا الباب في زمن شيخ الإسلام وما قبله - أن يُسط القول في مذهب السلف المنجي في باب صفات الله ﷻ.

ومن المقرر أن طريقة النجاة في هذا الباب أن يُسلك فيها طريقة سلف هذه الأمة؛ لأن الله ﷻ وصف السلف بأنهم خير القرون، قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(٢) وكونهم خير القرون يدل على أنهم جمعوا من العلم أسلمه وأعلمه وأحكمه، وجمعوا أيضاً من العمل ما كان على صواب فيه إخلاصهم ومتابعتهم.

وهذا الباب باب صفات الله أعظم أبواب الدين؛ لأن به معرفة الله ﷻ والعلم به، فإن الله ﷻ لم تره العيون في هذه الدنيا، وما آمن به من

(١) وذلك في سنة ثمان وتسعين وستمائة، انظر: البداية والنهاية (٤/١٤)، والعقود الذرية (ص ٦٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٥١، ٣٦٥٠، ٦٤٢٨)، ومسلم (٢٥٣٥) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

آمن برؤية وإنما رآته القلوب بحقائق الإيمان، وهذا الإيمان أعظمه العلم بالله ﷻ، وبأسمائه، وبنعوت جلاله، وصفات كماله وجماله.

فلما كان الإيمان بصفات الله ﷻ بهذه المثابة نجزم قطعاً بأنه لا يمكن إلا يذكر باب النجاة فيه في الكتاب والسنة؛ لأن هذا أعظم ما تصح به القلوب وأعظم ما يكون به الهدى، فإن العبد كلما كان أعرف بالله ﷻ كان أتبع لشرعه، وكان أتقى لله ﷻ، ونقطع أيضاً أن الله ﷻ قد أكمل لنا الدين، وبيّن ذلك لنا رسول الله ﷺ.

وكمال الدين يقتضي بأن ما كان في ذلك الزمن الأول هو العلم المحكم، العلم الكامل في باب صفات الله ﷻ وفي غيره، فقد قال الله ﷻ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، ومن الدين الكلام في العقائد، ومن ذلك الكلام في صفات الله ﷻ، بل ذلك ما به تصح القلوب، وتشرق الأرواح على المعارف الربانية والحقائق الإلهية، وإذا كان كذلك كان ذكره ﷻ على وجه الكمال في الكتاب والسنة لا بد منه، بل كان ذكره متيقناً، لِمَ؟ لأن الله أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، وهذا من الدين. وهذا الإكمال يقتضي أن طريقة الصدر الأول طريقة محكمة في هذا الباب، وأن ما فهموه من الكتاب والسنة في هذا الباب هو العلم وهو الحكمة، وهذا فيه إبطال لقول من قال: (إن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم)^(١) - كما سيأتي في جواب الشيخ رحمه الله - فهذه المقالة باطلة؛ لأنها مبنية على أن الصدر الأول الذين هم خير هذه الأمة لم يُحكّموا هذا الباب وإنما طلبوا فيه

(١) انظر في بيان هذه المقالة وبطلانها: درء تعارض العقل والنقل (٣٧٨/٥)، والصواعق المرسلّة (١١٣٣/٣)، وفتح الباري (٣٥٢/١٣).

السلامة، وفرق بين السلامة والعلم والحكمة والإحكام؛ لأن السلامة مرتبة دون العلم والإحكام، فلهذا كان قول من قال: «إن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم»، قول باطل من وجوه متعددة.

فهذا التأصيل والتقديم من شيخ الإسلام لكي يدخل في هذا البحث، وما ذكر مبني على هاتين المسألتين.



وَمِنَ الْمُحَالِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ عَلَّمَ أُمَّتَهُ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ^(١)، وَقَالَ: «تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلَهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ»^(٢)، وَقَالَ فِيمَا صَحَّ عَنْهُ أَيْضًا: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيَنْهَاهُمْ عَنْ شَرٍّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ»^(٣). وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ رضي الله عنه: «لَقَدْ تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَا مِنْ طَائِرٍ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ فِي السَّمَاءِ إِلَّا ذَكَرَ لَنَا مِنْهُ عِلْمًا»^(٤). وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: «قَامَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُقَامًا، فَذَكَرَ بَدْءَ الْخَلْقِ حَتَّى دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنَازِلَهُمْ، وَأَهْلُ النَّارِ مَنَازِلَهُمْ، حَفِظَ ذَلِكَ مَنْ حَفِظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٥). وَمُحَالٌ مَعَ تَعْلِيمِهِمْ كُلَّ شَيْءٍ لَهُمْ فِيهِ

(١) قال النووي في شرحه على صحيح مسلم (٣/١٥٣، ١٥٤): «أما الخراءة، فبكسر الخاء المعجمة وتخفيف الراء وبالمدة، وهي اسم لهيئة الحدث، وأما نفس الحدث فبحذف التاء وبالمدة مع فتح الخاء وكسرها» ا. هـ.

ويشير شيخ الإسلام إلى الحديث الذي رواه مسلم (٢٦٢) من حديث سلمان رضي الله عنه أنه قيل له: «قَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ قَالَ: فَقَالَ: أَجَلٌ لَقَدْ نَهَاَنَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِعَاظٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ».

(٢) حديث صحيح بطرقه أخرجه ابن ماجه (٤٣)، وأحمد في المسند (٤/١٢٦)، وابن أبي عاصم في السنة (١/٢٧)، والآجري في الشريعة (ص ٥٥)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/٧٤)، والطبراني في الكبير (٦٤٢)، والحاكم في المستدرک (١/١٧٥) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه (ص ١١).

(٤) رواه بنحوه الإمام أحمد في المسند (٥/١٥٣، ١٦٢)، والطبراني في الكبير (١٦٤٧).

(٥) أخرجه البخاري (٣١٩٢).

مَنْفَعَةٌ فِي الدِّينِ - وَإِنْ دَقَّتْ - أَنْ يَتْرَكَ تَعْلِيمَهُمْ مَا يَقُولُونَهُ
بِالْإِسْنَتِهِمْ، وَيَعْتَقِدُونَهُ بِقُلُوبِهِمْ فِي رَبِّهِمْ وَمَعْبُودِهِمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ،
الَّذِي مَعْرِفَتُهُ غَايَةُ الْمَعَارِفِ، وَعِبَادَتُهُ أَشْرَفُ الْمَقَاصِدِ، وَالْوُصُولُ
إِلَيْهِ غَايَةُ الْمَطَالِبِ، بَلْ هَذَا خُلَاصَةُ الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ وَزُبْدَةُ الرِّسَالَةِ
الْإِلَهِيَّةِ، فَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ مَنْ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى مُسْكَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ
وَحِكْمَةٍ أَنْ لَا يَكُونَ بَيَانُ هَذَا الْبَابِ قَدْ وَقَعَ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى
غَايَةِ التَّمَامِ؟ إِذَا كَانَ قَدْ وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَمِنْ الْمَحَالِ أَنْ يَكُونَ
خَيْرُ أُمَّتِهِ وَأَفْضَلُ فُرُوعِهَا قَصَرُوا فِي هَذَا الْبَابِ، زَائِدِينَ فِيهِ
أَوْ نَاقِصِينَ عَنْهُ - ثُمَّ مِنَ الْمَحَالِ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ الْقُرُونُ الْقَاضِلَةُ -
الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثَ فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ
يَلُونَهُمْ^(١) - كَانُوا غَيْرَ عَالِمِينَ وَغَيْرَ قَائِلِينَ فِي هَذَا الْبَابِ بِالْحَقِّ
الْمُبِينِ، لِأَنَّ ضِدَّ ذَلِكَ إِمَّا عَدَمُ الْعِلْمِ وَالْقَوْلِ، وَإِمَّا اعْتِقَادُ نَقِيضِ
الْحَقِّ وَقَوْلُ خِلَافِ الصِّدْقِ، وَكِلَاهُمَا مُمْتَنِعٌ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ مَنْ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى حَيَاةٍ وَطَلَبٍ لِلْعِلْمِ، أَوْ نَهْمَةٍ فِي
الْعِبَادَةِ، يَكُونُ الْبَحْثُ عَنْ هَذَا الْبَابِ وَالسُّؤَالُ عَنْهُ وَمَعْرِفَةُ الْحَقِّ
فِيهِ أَكْبَرَ مَقَاصِدِهِ وَأَعْظَمَ مَطَالِبِهِ، أَعْنِي بَيَانَ مَا يَنْبَغِي اعْتِقَادَهُ،
لَا مَعْرِفَةَ كَيْفِيَّةِ الرَّبِّ وَصِفَاتِهِ. وَلَيْسَتْ النُّفُوسُ الصَّحِيحَةُ إِلَى
شَيْءٍ أَشَوْقَ مِنْهَا إِلَى مَعْرِفَةِ هَذَا الْأَمْرِ، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالْفِطْرَةِ
الْوَحْدِيَّةِ.

فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ مَعَ قِيَامِ هَذَا الْمُقْتَضِي - الَّذِي هُوَ مِنْ أَقْوَى

الْمُقْتَضِيَّاتِ - أَنْ يَتَخَلَّفَ عَنْهُ مُقْتَضَاهُ فِي أَوْلَيْكَ السَّادَةِ فِي
مَجْمُوعِ عُصُورِهِمْ؟ هَذَا لَا يَكَادُ يَقَعُ مِنْ أَوْلَادِ الْخَلْقِ، وَأَشَدَّهُمْ
إِعْرَاضًا عَنِ اللَّهِ وَأَعْظَمِهِمْ إِكْبَابًا عَلَى طَلَبِ الدُّنْيَا، وَالْعُقْلَةِ عَنْ
ذِكْرِ اللَّهِ، فَكَيْفَ يَقَعُ مِنْ أَوْلَيْكَ؟!

وَأَمَّا كَوْنُهُمْ كَانُوا مُعْتَقِدِينَ فِيهِ غَيْرَ الْحَقِّ أَوْ قَائِلِيهِ، فَهَذَا
لَا يَعْتَقِدُهُ مُسْلِمٌ وَلَا عَاقِلٌ عَرَفَ حَالَ الْقَوْمِ.

الشرح:

من عرف حال السلف من الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم، خاصة في عهد
النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة للصحابة رضي الله عنهم، وبعد حياته صلى الله عليه وسلم يجزم قطعاً أنهم لا يمكن
أن يتفقهوا في أمور الدين المختلفة في أبواب الطهارة، والصلاة،
والعبادات، والبيوع... إلى آخره، ولا يتفقهون في باب صفات الله تعالى،
بل نجزم ونقول: من المحال إلا يكون الصحابة رضي الله عنهم اعتنوا بهذا الباب
اعتناءً عظيماً؛ لأن الأمم مجمعة على أن معرفة الله تعالى غاية المطالب، وأن
عبادته تعالى والوصول إليه غاية وأشرف المقاصد، فالعلم بالله تعالى بما هو
عليه تعالى من نعوت الجلال وصفات الكمال هذا مطلب مهم، وكل طالب
علم أو طالب هدى يسعى في فهم صفات الله تعالى؛ لأن هذا به العلم الحق،
والله تعالى هو معبوده، فلا بد أن يعلم معبوده، كيف يعلمه؟ هل يعلمه
بالعقل، وبإعطاء المقاييس العقلية له تعالى، فيدرك الصفات من جهة
العقل، كما فعل الفلاسفة من قبل، أم يدرك ذلك عن طريق الوحي؟

الأصل في هذا الدين التسليم للنصوص، قال صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا

مُؤْمَنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴿١٣٦﴾ [الأحزاب: ١٣٦]، فما فيه نص من الكتاب أو السنة وجبت متابعتها، فنقول: من المحال أن يكون السلف من الصدر الأول غير معتنين بهذا الباب.

وهذه المقدمات من شيخ الإسلام ضرورية لا بد أن ترجع إليها من أول الكتاب، وتكتب مقدمات الحجة على المخالفين، فقدم بذلك للوصول إلى حقيقة وهي أن طريقة السلف في ذلك واضحة، وأنها مسطورة، وأنها مأخوذة من النصوص، وأنها هي الأعلم والأحكم والأسلم جميعاً.

فهذه المقدمات حتى يدخل في البحث في قوة لأجل الحجة على المخالفين في هذا الباب. ومن المعلوم أن طريقة السلف في صفات الله ﷻ أنهم يَمُرُونَهَا كما جاءت، وأنهم يثبتونها بلا تأويل ولا تفسير يخرجها عن ظاهرها، وطريقتهم فيها أنهم يأخذون بحقيقة ألفاظها، ويظهر ألفاظها، فباب الغيبيات باب تسليم لا تعمل فيه العقول ولا تصح فيه الأقيسة، وخاصة ما يتعلق بالله ﷻ؛ لهذا طريقة السلف هي التسليم بما دل عليه الظاهر، وظاهر النصوص ليس هو التشبيه أو التمثيل، وإنما ظاهر النص هو ما دل عليه النص من إثبات الصفة ومن معناها، أما الكيفية فهي التي يُتطرق إذا تُحْدِث عنها إلى التمثيل أو إلى التشبيه، وأما الظاهر المجرد المتعلق بالمعنى فإنه لا مدخل للكيفية فيه؛ ولهذا من القواعد المقررة في هذا الباب - كما سيأتي مفصلاً - أننا نقول في باب الصفات: نأخذ بظاهر ما دلت عليه النصوص، ونثبت ظاهر ما دلت عليه النصوص، وهذا الظاهر ما دل عليه اللسان العربي في هذا النص.

يدلنا على ذلك قطعية معلومة بلا نزاع، وهي أن النبي ﷺ يأتيه الناس

المختلفون في ذكائهم وفهمهم وعلمهم وإدراكهم ، يأتونه من خارج المدينة ومن خارج مكة ويسألونه ، ويتلو عليهم القرآن ، ويتكلم معهم بحديثه ﷺ ، وفي ذلك علم صفات الله ﷻ ، ثم لم يُتبع ذلك ﷺ بكلام يدل على أن ظاهر تلك الألفاظ غير مراد ، أو أن اللغة التي نفهم بها ما دلت عليه تلك الكلمات في باب الصفات لا نأخذ بها ، وهذه قطعية يأتيه الجميع فيتلو عليهم القرآن ، ويتلو عليهم ما أنزل الله ﷻ ، ويخبرهم بالسنة ، وفي ذلك صفات الله ، ولم يعقب ذلك بشيء يصرفها عن ظاهرها ، وذلك لظهور المعنى ، وأن صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه ليس بجائر ؛ لأنه ما علمهم ولا في مسألة أن يصرفوا الألفاظ في الصفات ولا في الغيبات عن ظاهرها المتبادر منها ، وإذا قلنا : (الظاهر) فإنه يقابله (التأويل) ، وإذا قلنا : (الحقيقة) فإنه يقابل ذلك (المجاز) ، والمجاز غير التأويل ، والظاهر غير الحقيقة .



ثُمَّ الْكَلَامُ عَنْهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُمَكِّنَ سَطْرُهُ فِي هَذِهِ الْفَتْوَى أَوْ أَضَاعِفَهَا، يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ طَلَبَهُ وَتَتَبَعَهُ.

وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْخَالِفُونَ أَعْلَمَ مِنَ السَّالِفِينَ، كَمَا يَقُولُهُ بَعْضُ الْأَغْبِيَاءِ مِمَّنْ لَمْ يُقَدِّرْ قَدْرَ السَّلَفِ، بَلْ وَلَا عَرَفَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ بِهِ حَقِيقَةَ الْمَعْرِفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا مِنْ أَنْ (طَرِيقَةَ السَّلَفِ أَشْلَمُ، وَطَرِيقَةَ الْخَلَفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ).

فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعَةَ الَّذِينَ يُفَضِّلُونَ طَرِيقَةَ الْخَلَفِ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ، وَمَنْ حَذَا حَذْوَهُمْ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ إِنَّمَا أُتُوا مِنْ حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ هِيَ مُجَرَّدُ الْإِيمَانِ بِالْقَاطِ الْفَرَانِ وَالْحَدِيثِ، مَنْ غَيْرِ فَقِهِ لِدَلِيلِهِ، بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّيِّينَ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ [البقرة: 78]، وَأَنَّ طَرِيقَةَ الْخَلَفِ هِيَ اسْتِخْرَاجُ مَعَانِي النُّصُوصِ الْمَضْرُوفَةِ عَنْ حَقَائِقِهَا بِأَنْوَاعِ الْمَجَازَاتِ وَغَرَائِبِ اللُّغَاتِ. فَهَذَا الظَّنُّ الْفَاسِدُ أَوْجَبَ تِلْكَ الْمَقَالَةَ الَّتِي مَضْمُونُهَا نَبْذُ الْإِسْلَامِ وَرَاءَ الظُّهْرِ، وَقَدْ كَذَبُوا عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ، وَضَلُّوا فِي تَصْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلَفِ، فَجَمَعُوا بَيْنَ الْجَهْلِ بِطَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْكُذِبِ عَلَيْهِمْ، وَبَيْنَ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ بِتَصْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلَفِ.

وَسَبَبُ ذَلِكَ اعْتِقَادُهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ صِفَةٌ دَلَّتْ عَلَيْهَا هَذِهِ النُّصُوصُ لِلشُّبُهَاتِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي شَارَكُوا فِيهَا إِخْوَانَهُمْ مِنَ الْكَافِرِينَ، فَلَمَّا اعْتَقَدُوا انْتِفَاءَ الصِّفَاتِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ - وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ لَا بُدَّ لِلنُّصُوصِ مِنْ مَعْنَى - بَقُوا مُتَرَدِّدِينَ بَيْنَ

الإِيمَانِ بِاللَّفْظِ وَتَفْوِيضِ الْمَعْنَى - وَهِيَ الَّتِي يُسَمُّونَهَا طَرِيقَةَ السَّلَفِ - وَبَيَّنَ صَرْفَ اللَّفْظِ إِلَى مَعَانٍ بِنَوْعِ تَكَلُّفٍ - وَهِيَ الَّتِي يُسَمُّونَهَا طَرِيقَةَ الْخَلْفِ - فَصَارَ هَذَا الْبَاطِلُ مُرَكَّبًا مِنْ فَسَادِ الْعَقْلِ وَالْكُفْرِ بِالسَّمْعِ، فَإِنَّ النَّفْيَ إِنَّمَا اعْتَمَدُوا فِيهِ عَلَى أُمُورٍ عَقْلِيَّةٍ ظَنُّوْهَا بَيِّنَاتٍ، وَهِيَ شُبُهَاتٌ، وَالسَّمْعَ حَرَّفُوا فِيهِ الْكَلَامَ عَنْ مَوَاضِعِهِ.

الشرح:

قال ﷺ: (هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعَةُ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ)، وساق أقوالاً هي من أقوال أهل الكلام، ومن الناس من يقول: إن أهل الكلام ليسوا بفلاسفة، والفلاسفة شيء وأهل الكلام شيء آخر.

وهذا في الواقع غلط؛ لأن أهل الكلام من الفلاسفة، لكن فلسفتهم كانت مع وضع الاتصال بين الحكمة والشرعة.

فالفلاسفة أقسام:

القسم الأول: فلاسفة نهجوا نهج اليونان في الفلسفة، وجعلوا طريقة اليونان هي الأصل، وجعلوا النصوص محمولة على طريقة أهل اليونان، هؤلاء الذين يقال لهم: فلاسفة الإسلام، أو الفلاسفة الإسلاميين.

القسم الثاني: الفلاسفة من جمعوا ما بين الحكمة - وهي الفلسفة - وما بين الشرعة، فركبوا منها الكلام، وذلك أنهم قالوا: نأخذ بما دل عليه العقل من القوانين التي يطلب بها الحكمة، نأخذ بما دل عليه العقل بشرط

أن لا يخالف الشرع، فإذا خالف الشرع أخذنا بالوحي، وبالتالي جعلوا نصوص الوحي محكومة بالعقل.

ولهذا ألف ابن رشد^(١) وغيره كتباً فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال؛ ككتابه: (فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال)، وكتاب: (منهاج الأدلة)^(٢) له، وكتب كثيرة، فأهل الكلام هم الذين جمعوا بين الفلسفة والشريعة، رغبوا منهما شيئاً جديداً غريباً سُمي علم الكلام.

فشيخ الإسلام دقيق حينما يقول: (مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ) فأهل الكلام الذين يقولون: طريقة الخلف أعلم وأحكم من طريقة السلف. ليس هذا في الواقع كلام الفلاسفة الإسلاميين، بل هو كلام أهل الكلام، وأهل الكلام فلاسفة بالاعتبار الذي ذكرت.

وهذا الظن الفاسد منهم - وهو أن طريقة الخلف أعلم وأحكم - جعلهم يخوضون في نصوص الغيبات بتأويلات غريبة، بما يصرفها عن حقائقها؛

(١) هو الفيلسوف أبو الوليد محمد بن أحمد بن العلامة المفتي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، أدرك من حياة جده شهراً سنة عشرين وخمسمائة، وتفقه وبرع وسمع الحديث، وأتقن الطب، ثم أقبل على الكلام والفلسفة حتى صار يضرب به المثل فيها، ومن تصانيفه المقدمات في الفقه، وتهافت التهافت، ومنهاج الأدلة، وفصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، وشرح القياس لأرسطو، مات محبوساً بداره في مراكش سنة خمس وتسعين وخمسمائة بعدما أمر الخليفة بهجرة؛ لأنه رفعت عنه أقوال ردية، ونسبت إليه العلوم المهجورة انظر: سير أعلام النبلاء (٣٠٧/٢١ - ٣٠٩) والمعبر (٢٨٧/٤)، والوافي بالوفيات (٨١/٢، ٨٢)، وشذرات الذهب (٣٢٠/٤).

(٢) ذكر هذين الكتابين الذهبي في ترجمته في سير أعلام النبلاء (٣٠٩/٢)، والخزرجي في كتابه عبون الأبناء في طبقات الأطباء (٣٢، ٥٣٣)، وقال عن فصل المقال: إنه كتاب صغير، وعن الثاني: (منهاج الأدلة في علم الأصول).

كما قال شيخ الإسلام هنا : (بِأَنْوَاعِ الْمَجَازَاتِ وَغَرَائِبِ اللُّغَاتِ)، يريد بغرائب اللغات نحو ما ذكره ابن العربي^(١) في كتابه (عارضة الأحوزي)، حينما تكلم على حديث فيه ذكر الاستواء ونحو ذلك، قال : فَإِنْ قُلْتَ مَا مَعْنَى الْإِسْتَوَاءِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؟ قلنا : الاستواء في كلام العرب يرد على خمسة عشر معنى، فذكرها جميعاً، ثم قال : فَإِنْ قُلْتَ عَلَى أَيِّهَا تَحْمِلُ الْآيَاتُ؟ قلنا : هذا غير ممكن، فلا ندرى عَلَى أَيِّهَا يُحْمَلُ، فلا بد من نفي أصل المعنى؛ لأنه لا ندرى أي المعاني يراد، فيكون معنى استوى غير معلوم.

هذه طريقة لبعضهم الذين يصرفون الحقائق بغرائب اللغات، ولهذا تحذر إذا وجدت في كتب بعض الناس في العقائد كثرة التحاليل اللغوية في آيات الصفات، إذا قال هذه الكلمة من آيات الصفات ترد بعدة معاني كذا وكذا وكذا، ثم يسكت فلا يذكر المعنى المراد، فهذا دليل شيء من الخوض في هذا الأمر، بخلاف من قال إن هذه الصفة في كلام العرب ترد لعدة معاني وكلها ثابتة في حق الله، مثل طريقة طائفة من العلماء كابن

(١) هو الإمام العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي، صاحب التصانيف، مولده سنة ثمان وستين وأربعمائة، ووفاته بفاس سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة، حدث ببغداد وصنف في الحديث والفقه والأصول وعلوم القرآن والأدب والنحو والتاريخ، ومن تصانيفه : كتاب عارضة الأحوزي في شرح جامع أبي عيسى الترمذي، وهو مطبوع، وكتاب أمهات المسائل، وكتاب نزهة الناظر، والمحصل في الأصول، وحسم الداء في الكلام على حديث السوداء، وكتاب في الرسائل وغوامض النحويين . انظر تاريخ دمشق (٢٤/٥٤)، وسير أعلام النبلاء (١٩٩/٢٠)، والعبير (١٢٥/٤)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص ١٠٥).

القيم ﷻ يذكر للفظ عدة معاني ويقول: كلها صحيحة بحق الله ﷻ .
مثل ما قال في تفسير (العزير)^(١) :

وَهُوَ الْعَزِيزُ فَلَنْ يُرَامَ جَنَابُهُ أَلَى يُرَامَ جَنَابُ ذِي السُّلْطَانِ
وَهُوَ الْعَزِيزُ بِقُوَّةٍ هِيَ وَصْفُهُ فَالْعَزُّ حِينَئِذٍ ثَلَاثُ مَعَانٍ
وَهِيَ الَّتِي كَمُلَتْ لَهُ سُبْحَانُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ غَادِمِ الثَّقْصَانِ

المقصود أن المفسر تارة ينظر في كتب الحديث أو كتب التفسير ويفسر اللفظ من الصفات أو من الغيبات ، فيأتي بمعان ويسكت ، فهذا يُحذر منه ، وتارة يأتي بمعان ويقول : هذه كلها ثابتة والمعنى بصفات الله هو كذا . فهذا يُقبل إذا كان موافقاً لطريقة السلف .



(١) انظر: التنوية بشرح ابن عيسى (٢/٢١٨).

فَلَمَّا اُنْبِئَ اَمْرُهُمْ عَلَى هَاتَيْنِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ الْكُفْرِيَّتَيْنِ كَانَتِ
النَّتِيجَةُ: اسْتِجْهَالُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، وَاسْتِبْلَاهُهُمْ، وَاعْتِقَادُ أَنَّهُمْ
كَانُوا قَوْمًا أُمِّيِّينَ، بِمَنْزِلَةِ الصَّالِحِينَ مِنَ الْعَامَّةِ، لَمْ يَتَبَحَّرُوا فِي
حَقَائِقِ الْعِلْمِ بِاللَّهِ، وَلَمْ يَتَفَقَّطُوا لِدَقَائِقِ الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ، وَأَنَّ الْخَلْفَ
الْفَضْلَاءَ حَازُوا قَصَبَ السَّبْقِ فِي هَذَا كُلِّهِ.

ثُمَّ هَذَا الْقَوْلُ إِذَا تَدَبَّرَهُ الْإِنْسَانُ وَجَدَهُ فِي غَايَةِ الْجَهَالَةِ، بَلْ فِي
غَايَةِ الضَّلَالَةِ. كَيْفَ يَكُونُ هَؤُلَاءِ الْمُتَأَخَّرُونَ - لَاسِيَّمَا وَالْإِشَارَةُ
بِالْخَلْفِ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ - الَّذِينَ كَثُرَ فِي بَابِ الدِّينِ
اضْطِرَابُهُمْ، وَغَلْظَ عَنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ حِجَابُهُمْ، وَأُخْبِرَ الْوَاقِفُ عَلَى
نَهَايَاتِ إِقْدَامِهِمْ بِمَا انْتَهَى إِلَيْهِ مِنْ مَرَامِهِمْ، حَيْثُ يَقُولُ^(١):

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ الْمَعَاهِدَ كُلَّهَا وَسَيَّرْتُ طُرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ

فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرِ عَلَى ذَقْنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ

(١) هذان البيتان ذكرهما الشهرستاني في أول كتابه نهاية الإقدام في علم الكلام (ص ٣) ولم ينسبهما لأحد، انظر: منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٧٠)، وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير (ص ١٤٠). وقد قيل إن هذين البيتين لأبي بكر محمد بن باجه المعروف بابن الصانع، وقيل إنهما لابن سينا. انظر: مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١/ ٢٩٩)، ومقدمة الملل والنحل، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ٢٧٤)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ٢٢٨) ونسبهما لأبي عبد الله الشهرستاني. وقد رد عليه الأمير الصنعاني قائلا:

لَعَلَّكَ أَهْمَلْتَ الطُّوَافَ بِمَعْهَدِ الرُّ سُورٍ وَمَنْ وَالَاهُ مِنْ كُلِّ عَالِمِ
فَمَا حَارَ مَنْ يَهْدِي بِهِدِي مُحَمَّدٍ وَلَسْتُ تَرَاهُ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ =

وَأَقْرُوا عَلَى نَفُوسِهِمْ بِمَا قَالُوهُ مُتَمَثِّلِينَ بِهِ أَوْ مُنْشِئِينَ لَهُ فِيمَا
صَنَّفُوهُ مِنْ كُتُبِهِمْ؛ كَقَوْلِ بَعْضِ رُؤَسَائِهِمْ^(١) :

بِهَآيَةِ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالُ وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالُ

وَأَرْوَاحُنَا فِي وَخْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وَغَايَةُ دُنْيَانَا أَدَى وَوَبَالُ

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طَوْلَ عُمْرِنَا سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

لَقَدْ تَأَمَّلْتُ الطُّرُقَ الْكَلَامِيَّةَ، وَالْمَنَاهِجَ الْفَلَسَفِيَّةَ، فَمَا رَأَيْتُهَا
تَشْفِي عَليلاً، وَلَا تَرْوِي غَليلاً، وَرَأَيْتُ أَقْرَبَ الطُّرُقِ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ،
أَقْرَأُ فِي الْإِثْبَاتِ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ

= انظر : حاشية درء التعارض (١/ ١٥٩)، وحاشية منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٧٠) حيث بيّن الدكتور محمد رشاد سالم أن كلمة (العمرى) ليست من البيتين، بل هي تابعة لما قبلها.

(١) هو المتكلم صاحب التفسير والتصانيف محمد بن عمر بن الحسين بن علي القرشي التيمي البكري أبو المعالي وأبو عبد الله المعروف بالفخر الرازي، ويقال له ابن خطيب الري، صاحب التفسير المسمى (مفتاح الغيب)، وله (أساس التقديس)، و(أقسام اللذات)، وكان مع غزارة علمه في فن الكلام يقول : من لزم مذهب العجائز كان هو الفائز. ولد سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة، وتوفي سنة ست وستمائة.

انظر : وفيات الأعيان (٤/ ٢٥٠)، والوافي بالوفيات (٤/ ١٧٥)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ٥٠٠، ٥٠١)، والبداية والنهاية (١٣/ ٥٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٨١) وشرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص ٢٧٧)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٧٣)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٩٥)، ودرء التعارض (١/ ١٦٠)، ومنهاج السنة النبوية (٥/ ٢٧١) وذكر الدكتور محمد رشاد سالم في الحاشية أن شيخ الإسلام ابن تيمية يذكر أن الرازي كان يمثل بهذا الكلام في كتابه (أقسام اللذات)، وذكر الدكتور أن هذا الكتاب مخطوط بالهند، ولم يذكره بروكلمان ضمن مؤلفات الرازي.

الطَّبِّ ﴿فَاطِرُ ١٠﴾، وَأَقْرَأُ فِي النَّفْيِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشُّورَى: ١١]،
﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وَمَنْ جَزَبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ
مَعْرِفَتِي. ا.هـ.

الشرح:

قوله: (الَّذِينَ كَثُرَ فِي بَابِ الدِّينِ اضْطِرَابُهُمْ) المقصود هنا أصول الدين،
وليس المقصود الفروع. ذكر ﷺ هنا بيتين أوردهما الشهرستاني في أول
كتابه (نهاية الإقدام)، وهو أيضا كتاب فيه عجائب على طريقة المتكلمين.
وكذلك الآيات التي قالها فخر الدين الرازي، وهو من عمداء الكلام
- وهم الأشاعرة الذين نحوا منحى المعتزلة في تقرير المسائل - في أول
كتاب له اسمه (أقسام اللذات) لم يُطبع، موجود منه نسخة خطية في مكتبة
في أسبانيا.

المقصود من الشاهدين أن أولئك الذين أوتوا ذكاء ولم يؤتوا زكاء، أنهم
يتنذمون في آخر عمرهم على ما مضى من ترك طريقة السلف، فهذا الغزالي
يقولون: إنه تاب ورجع عن الفلسفة والتصوف، ومات وصحيح البخاري
على صدره^(١)، وكأنه ندم - فيما ذكروا - على مضي عمره في غير طريقة

(١) هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي أبو حامد الغزالي، ولد سنة خمسين
وأربعمائة، وتفقّه على إمام الحرمين، وبرع في علوم كثيرة، وله مصنفات منتشرة في
فنون متعددة، ومن أشهر مصنفاته كتاب إحياء علوم الدين، فيه أحاديث كثيرة،
وغرائب، ومنكرات، وموضوعات، توفي بطوس سنة خمس وخمسمائة.
انظر: البداية والنهاية (١٢/١٧٣)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٦/١٩١)،
والصواعق المرسلة (٣/٨٤٢)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ٢٢٧).

السلف ولم يدرك طريقة السلف، وكذلك الشهرستاني والرازي - كما ذكر شيخ الإسلام - وجماعات أخرى، ندموا في آخر أعمارهم؛ لأنهم أذكىاء ويصلون في آخر الأمر إلى أنهم ما جمعوا حقائق بعلم الكلام؛ لأن علم الكلام يعارض الشريعة، يعارض الوحي، والحقيقة أنه لا يحصل منه الإنسان على تحقيق.

مثلاً الأمدي^(١) - وهو من رؤوس أهل الضلال في العقائد - حينما تكلم عن تقرير كلام الله ﷻ، وأنه كلام قديم، وأن القول بأنه كلام نفسي حادث هو قول الأشاعرة، وهو قول الحق إلى آخره، قال: لكن يشكل على هذا شيء عظيم عندي، وهو أن في القرآن ألفاظاً جاءت بصيغة الماضي؛

(١) هو أبو الحسن علي بن أبي علي محمد بن سالم الثعلبي سيف الدين الأمدي، شيخ المتكلمين في زمانه، ومصنف الأحكام، ولد بآمد سنة إحدى وخمسين وخمسمائة، وهي مدينة كبيرة في ديار بكر مجاورة لبلاد الروم، ورحل إلى بغداد، وقرأ بها القراءات وقيل: إنه حفظ الوسيط للغزالي، وتفنن في علم النظر والكلام والحكمة، وصنف في ذلك كتباً، وكان قد أخذ علوم الأوائل من نصارى الكرخ ويهودها، فاتهم لذلك في عقيدته، ففر إلى مصر خوفاً من الفقهاء سنة اثنين وتسعين وخمسمائة، وناظر بها وحاضر، وأظهر تصانيفاً في علوم الأوائل، ثم تعصبوا عليه فخرج من القاهرة مستخفياً، ثم استوطن حماة أو دمشق، وتولى بها التدريس، ومات فيها سنة إحدى وثلاثين وستمائة، ومن مصنفاته: «الماهر في علوم الأوائل والآخر» خمس مجلدات وكتاب «أبكار الأفكار في أصول الدين» أربع مجلدات، وكتاب «دقائق الحقائق في الفلسفة»، وقد دُفن في سفح قاسيون.

انظر: البداية والنهاية (١٤٠/١٣)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣٠٦/٨)، وأبجد العلوم للقنوجي (١١٨/٣)، وشذرات الذهب (١٤٤/٥).
وانظر: مقدمة الإحكام في أصول الأحكام للشيخ عبد الرزاق عفيفي رحمه الله.

كقوله ﷺ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾ [الأنعام: ٣٣]، ونحو ذلك من الأفعال التي فيها الخبر عن شيء حدث في الزمن الماضي، قال: وهذا له احتمالان: إما أن يكون قد سبق فعلاً، وإما أن يكون الكلام غير مطابق للواقع، وإذا كان الكلام غير مطابق للواقع فهو الكذب، قال: وهذا عندي مشكل - يعني استعمال الأفعال في صيغة الماضي ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾ إذا كان كلام الله ﷻ في القرآن قديماً، وقال الله ﷻ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ فمعناه أنه قد سمع، أي: حصل السمع وتحقق، فهل هناك شيء قد سُمع قبل ذلك؟

فهذا يُشكل على أصولهم؛ لأن من أصولهم أنه ليس ثم مخلوقات، فإما أن يكون الخبر كذباً في نفسه، وإما أن يكون أحيل على شيء ماضٍ، وهذا يبطل أصلاً من أصول الأشاعرة، قال: وهذا مشكل عندي جداً.

وهكذا كثير من حذّاق الأشاعرة وحذّاق المتكلمين أنهم يترددون في إثبات ما راموه؛ لأنه يخالف الواقع، ويخالف الشريعة، ويخالف النصوص وإنما يشتد الواحد منهم إذا دخل في باب التأويل من جهة اللغة وتعظم الشبهة عنده، أما إذا دخل في تأصيلات عقلية فإن العقل يناقضه عقل؛ ولهذا تجد أن شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في كتابه (درء تعارض النقل والعقل)^(١) يرد على الرازي الأصل الذي أصله، حيث قال الرازي في قانونه العام: إما أن نجعل النقل مقدماً على العقل، فهذا فيه إثبات الدليل قبل المدلول؛ لأننا ما عرفنا صحة النقل إلا بالعقل، فتقديم العقل على النقل مستقيم. فانتبه شيخ الإسلام إلى ناحية وجهة في هذا البرهان في إبطاله مع عدة جهات مهمة

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٤٤ - ١٤٨).

جداً تنبّه لها، فقال ﷺ: تقول إذا اختلف العقل والنقل، العقل هذا عقل من؟ ونحن نجدكم أيها المتكلمون تختلفون فيما بينكم في كثير من العقليات وهناك أقوال لأهل الكلام في المسألة الواحدة، وكذلك تختلفون مع الفلاسفة، وهم عندكم حكماء، فالعقل هذا الذي اختلف مع النقل، عقل من؟ وجواب السؤال: أنه ليس ثم عقل محدود؛ أنه عقل فلان، وإذا كان كذلك كان العقل غير منضبط، وإذا صار غير منضبط وجب أن تدخل في العقل هذا عقل السلف؛ لأنهم جزء من العقول، وإذا عقل السلف دخل فحجتهم أقوى ولا مناقضة بين عقل السلف وما بين النقل في النصوص. فهذا التأصيل مهم في أنهم يستعملون كلمات تناقشهم في دليلها، فهنا طريقة الخلف أعلم وأحكم من أي شيء، لِمَ؟ لعقلهم، وهذا العقل اختلفوا فيه، بل هم اعترفوا في آخر أعمارهم بأن عقولهم لم تكن صحيحة؛ كما قال الرازي^(١):

نَهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالٌ وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالٌ
وَأَزْوَاجُنَا فِي وَخْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وَغَايَةُ دُنْيَانَا أَدَى وَوَبَالٌ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طَوْلَ عُمرِنَا سِرَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

(قيل وقالوا) لاختلاف العقول في ذلك، فمناقضة العقل للنقل هذه باطلة، فوجب التسليم إذا لما دلت عليه النصوص، والذين سلّموا لما دلت عليه النصوص هم السلف الصالح، فلذلك صارت طريقة السلف أسلم وأعلم وأحكم. هذا الذي يريد أن يصل إليه شيخ الإسلام.

وَيَقُولُ الْآخَرُ مِنْهُمْ^(١): لَقَدْ خُضْتُ الْبَحْرَ الْخِضَمَّ، وَتَرَكْتُ أَهْلَ
الْإِسْلَامِ وَعُلُومَهُمْ، وَخُضْتُ فِي الَّذِي نَهَوْنِي عَنْهُ، وَالآنَ إِن لَّمْ
يَتَذَرَكْنِي رَبِّي بِرَحْمَةٍ مِنْهُ فَالْوَيْلُ لِفُلَانٍ، وَهَا أَنَا ذَا أَمُوتُ عَلَى
عَقِيدَةِ أُمِّي. ا.هـ.

وَيَقُولُ الْآخَرُ مِنْهُمْ^(٢): أَكْثَرُ النَّاسِ شَكًّا عِنْدَ الْمَوْتِ أَصْحَابُ
الْكَلَامِ.

(١) هو إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن
عبد الله، النيسابوري، الفقيه الشافعي المتكلم، أحد أئمة الأشاعرة، تفقه على والده،
وجاور بمكة في شببته أربعة أعوام، ومن ثم قيل له إمام الحرمين، كان أحد أوعية العلم
في زمانه، ولد سنة تسع عشرة وأربعمائة، وتوفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة، نقل عنه
الذهبي أنه قال: (قرأت خمسين ألفاً في خمسين ألفاً، ثم خليت أهل الإسلام بإسلامهم
فيها وعلومهم الظاهرة، وركبت البحر الخضم، وغصت في الذي نهى أهل الإسلام،
وكل ذلك في طلب الحق، وكنت أهرب في سالف الدهر من التقليد، والآن فقد رجعت
إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز، فإن لم يدركني الحق بلطف برة، فأموت على
دين العجائز، ويختم عاقبة أمري عند الرحيل على كلمة الإخلاص لا إله إلا الله،
فالويل لابن الجويني) ا.هـ.

من تصانيفه: النهاية في الفقه، والبرهان في أصول الفقه، والإرشاد في أصول الدين،
والورقات، وغير ذلك، وسيأتي نقل شيخ الإسلام من الرسالة النظامية (ص ٤١٠).
انظر ترجمته في: البداية والنهاية (١٢/١٢٨)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٤٧١)،
والعبر (٣/٢٩٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (٥/١٦٥)، وشذرات الذهب (٣/٣٥٨)
وقد ذكر كلامه الذي نقله شيخ الإسلام هنا: السبكي في طبقات الشافعية الكبرى
(٣/٢٦٠)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٨/٤٧١)، وابن العماد الحنبلي في
الشذرات (٣/٣٦١)، وانظر: منهاج السنة (٥/٢٦٩)، والصواعق المرسلة (٢/٦٦٤)

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (وما زال أنتمهم يخبرون بعدم الأدلة والهدى في
طريقهم؛ كما ذكرناه عن أبي حامد وغيره، حتى قال أبو حامد الغزالي: أكثر الناس
شكاً عند الموت أهل الكلام) ا.هـ. انظر: مجموع الفتاوى (٤/٢٨).

الشرح:

قوله : (عَلَى عَقِيدَةِ أُمِّي) يعني : عقيدة صافية ما دخلتها هذه الكلمات ، وفي قول هذا المتكلم (أَمُوتُ عَلَى عَقِيدَةِ أُمِّي) فائدة عظيمة في إبطال قول من قال : إن عامة الأمة والسواد الأعظم من الأمة على طريقة الأشاعرة والماتريدية ، أو على غير طريقة السلف ؛ لأن طريقة الأشاعرة والماتريدية موجودة في أذهان العلماء منهم ، فلو تأتي تسأل عامياً في أي بلد لأثبت لك ما أثبت القرآن ، وما قام في ذهنه إلا ما يسمع بظاهر اللفظ ، فهذا يقول : (أَمُوتُ عَلَى عَقِيدَةِ أُمِّي) ، لماذا لم تكن أمه مثله ؟ لأنه انصرف عن الفطرة بالتعليم .

فلهذا لا يجوز أن يُسامح في قول من قال : «إن عامة الأمة أشاعرة ، أو السواد الأعظم على غير طريقة السلف ، أو هذه الطريقة الوهابية» بل العامة في باب الصفات لا في باب توحيد العبادة ، لا يعرفون الطرق الكلامية ، ولا يعرفون التأويلات ، يسمعون وَيُسَلِّمُونَ ، لو تأتي لهم بتفسير ابن جرير وابن كثير وتقرؤه عليهم لما استنكروا فيه شيئاً ، بخلاف من تعلم فإنه خرج عن فطرته إلى شيء آخر ، وهذا يقول : (أَمُوتُ عَلَى عَقِيدَةِ أُمِّي) ، فأمه على الفطرة ، وهو بما تعلم فسدت فطرته وخرج عن طريق السلف ، فالعامة من المسلمين لا يعرفون هذه الطرق ولا التأويلات وإنما هم يسلمون للنصوص .

قوله : (عِنْدَ الْمَوْتِ) يعني إذا جاء الموت شكوا في معلوماتهم السابقة ، فماتوا على غير عقيدة ، مترددين ، متشككين . نسأل الله العافية والسلامة .

ثُمَّ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمُونَ الْمُخَالِفُونَ لِسَلَفٍ إِذَا حُقِّقَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ لَمْ
يُوجَدَ عِنْدَهُمْ مِنْ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ بِاللَّهِ وَخَالِصِ الْمَعْرِفَةِ بِهِ خَبَرٌ،
وَلَمْ يَقِفُوا مِنْ ذَلِكَ عَلَى عَيْنٍ وَلَا أَثَرٍ، كَيْفَ يَكُونُ هَؤُلَاءِ
الْمُخْجَوِبُونَ الْمُنْقُوضُونَ الْمَسْبُوقُونَ الْحَيَارَى الْمُتَهَوِّكُونَ أَعْلَمَ
بِاللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَحْكَمَ فِي بَابِ آيَاتِهِ وَذَاتِهِ مِنَ السَّابِقِينَ
الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، مِنْ
وَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَخُلَفَاءِ الرُّسُلِ، وَأَعْلَامِ الْهُدَى وَمَصَابِيحِ الدُّجَى، الَّذِينَ
بِهِمْ قَامَ الْكِتَابُ، وَبِهِ قَامُوا، وَبِهِمْ نَطَقَ الْكِتَابُ، وَبِهِ نَطَقُوا،
الَّذِينَ وَهَبَهُمُ اللَّهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ مَا بَرَزُوا بِهِ عَلَى سَائِرِ أَتْبَاعِ
الْأَنْبِيَاءِ، فَضْلًا عَنْ سَائِرِ الْأُمَمِ الَّذِينَ لَا كِتَابَ لَهُمْ، وَأَحَاطُوا مِنْ
حَقَائِقِ الْمَعَارِفِ وَبَوَاطِنِ الْحَقَائِقِ بِمَا لَوْ جُمِعَتْ حِكْمَةُ غَيْرِهِمْ
إِلَيْهَا لَاسْتَحْيَا مَنْ يَطْلُبُ الْمُقَابَلَةَ. ثُمَّ كَيْفَ يَكُونُ خَيْرُ قُرُونِ
الْأُمَّةِ أَنْقَصَ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ - لَا سِيَّمَا الْعِلْمُ بِاللَّهِ وَأَحْكَامُ
آيَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ - مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَصَاغِرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ؟ أَمْ كَيْفَ
يَكُونُ أَفْرَاحُ الْمُتَفَلِّسِفَةِ وَأَتْبَاعِ الْهِنْدِ وَالْيُونَانِ، وَوَرَثَةِ الْمَجُوسِ
وَالْمُشْرِكِينَ، وَضَلَالُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِيِّينَ وَأَشْكَالُهُمْ
وَأَسْبَاهُهُمْ، أَعْلَمَ بِاللَّهِ مِنْ وَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَأَهْلِ الْقُرْآنِ وَالْإِيمَانِ؟!

الشرح:

قال: (وَضَلَالُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِيِّينَ)؛ وقد جاء ذكر الصابئين في القرآن في قول الله ﷻ ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّبِيَّةِينَ﴾

وُفسر ذلك بوجهين من التفسير^(١):

القول الأول: إما أن يكون الصابئون ملة من الملل يعني أتباع رسول من الرسل، وهم موجودون في شمال الجزيرة، يعني: في العراق وبعض الشام في الوقت الحاضر من حيث التقسيم، ولكنهم في القديم كانوا أتباع رسول من الرسل، ولهذا قال ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِغِينَ مِّنْ ءَمَنٍ...﴾ الآية.

والقول الثاني: أن الصابئين طائفة لهم نحلة انتحلوها وليسوا بتبع لرسول، وهذا بخلاف استعمال العرب لهذه الكلمة؛ لأن استعمال العرب لكلمة صبا بمعنى خرج عن دينه، صبا محمد يعني خرج عن دينه، هؤلاء صابئة أي خارجون عن دينهم الذي نشؤوا عليه فيما زعموا.



(١) انظر: تفسير الطبري (١/٢١٨ - ٣٢٠)، وتفسير ابن كثير (١/١٠٥)، وتفسير القرطبي (١/٤٣٤)، وقال ابن الجوزي في زاد المسير (١/٩١، ٩٢): «وفي الصابئين سبعة أقوال:

أحدها: أنهم صنف من النصاري ألين قولاً منهم، وهم السائحون المحلقة أوساط رؤوسهم، روي عن ابن عباس.

والثاني: أنهم قوم بين النصاري والمجوس ليس لهم دين، قاله مجاهد.

والثالث: أنهم قوم بين اليهود والنصارى، قاله سعيد بن جبير.

والرابع: قوم كالمجوس، قاله الحسن والحكم.

والخامس: فرقة من أهل الكتاب يقرؤون الزبور، قاله أبو العالية.

والسادس: قوم يصلون إلى القبلة، ويعبدون الملائكة، ويقرؤون الزبور، قاله قتادة.

والسابع: قوم يقولون لا إله إلا الله فقط، وليس لهم عمل ولا كتاب ولا نبي، قاله ابن

زيد^١. هـ. وسيأتي كلام شيخ الإسلام في الصابئة (ص ٨٨، وما بعدها).

وَأِنَّمَا قَدَّمْتُ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةَ؛ لِأَنَّ مَنِ اسْتَقَرَّتْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةُ
عِنْدَهُ عِلْمَ طَرِيقِ الْهُدَى أَتَى فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ، وَعَلِمَ أَنَّ
الضَّلَالَ وَالتَّهْوُوكَ إِنَّمَا اسْتَوَلَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ بِنَبْذِهِمْ
كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، وَإِعْرَاضِهِمْ عَمَّا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ
مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، وَتَرْكِهِمُ الْبَحْثَ عَنْ طَرِيقِ السَّابِقِينَ
وَالتَّابِعِينَ، وَالتَّمَسُّكِ بِعِلْمِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ مِمَّنْ لَمْ يَعْرِفِ اللَّهَ بِإِقْرَارِهِ
عَلَى نَفْسِهِ، وَلِشَهَادَةِ الْأُمَّةِ عَلَى ذَلِكَ، وَبِدَلَالَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَلَيْسَ
غَرَضِي وَاحِدًا مُعَيَّنًا، وَإِنَّمَا أَصِفُ نَوْعَ هَؤُلَاءِ، وَنَوْعَ هَؤُلَاءِ.

الشرح:

هذا الكلام متصل في بيان فضل الصحابة رضي الله عنهم، وفضل التابعين وتبع
التابعين على المتهوكين الحيارى المتأخرين من المتكلمين والمتفلسفة.

ولاشك أن الصحابة رضي الله عنهم ومن تبع هداهم، أفضل وأزكى وأعلم وأحكم
ذلك لأن العلم والحكمة مكتسبة، فإما أن تكتسب عن طريق العقل، وإما أن
تكتسب عن طريق الشرع، أي: عن طريق النص.

فإن كانت مكتسبة عن طريق العقل فالعقل بإجماع الناس يخطئ
ويصيب، يدرك الحق وقد يخفى عليه، والأخذ من الكتاب والسنة هذا فيه
العصمة؛ لأن الكتاب وحي من الله ﷻ؛ ولأن السنة وحي من الله ﷻ،
فمن أخذ بنصوص الكتاب والسنة فقد نطق بالعلم والحكمة؛ لأنه متيقن
الصحة، وأما العقل فإنه دون ذلك بمراتب لتعرضه للخطأ.

لهذا أولئك لما جعلوا الأصول العقلية هي المقدمة صاروا مفضولين،

وصار الصحابة رضي الله عنهم ومن تبع هداهم هم أعلم وأحكم في باب أسماء الله سبحانه وصفاته، وباب معرفة الله بعامة، فلا يتصور أن هؤلاء المتكلمين ومن نحاً نحوهم، الذين ورثوا علوم الهند واليونان - كما قال الشيخ: (وَرَثَةُ الْمَجُوسِ وَالْمُشْرِكِينَ، وَضَلَالُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِيِّينَ وَأَشْكَالُهُمْ وَأَشْبَاهُهُمْ) - لا يمكن أن يكونوا مقاربين لسلف هذه الأمة الذين قال فيهم صلى الله عليه وسلم: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(١)، والخيرية راجعة إلى الصفات ومن أعظم الصفات التي يكون بها الفضل: العلم والعمل، فدل على أن علم الصحابة رضي الله عنهم والقرون المفضلة أغزر وأحكم، وعلى أن عملهم أزكى وأطيب، وبهذا ظهر فضلهم على من عداهم.



وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ: فَهَذَا كِتَابُ اللَّهِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا، ثُمَّ عَامَّةُ كَلَامِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، ثُمَّ كَلَامُ سَائِرِ الْأُمَّةِ مَمْلُوءٌ بِمَا هُوَ إِمَّا نَصٌّ وَإِمَّا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ اللَّهَ ﷻ هُوَ الْعَلِيُّ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَعَلِيُّ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ فَوْقَ السَّمَاءِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ [فاطر: ١٠] ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ﴿ءَأْمَنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [١١] أَمْ أَمَنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [المملك: ١٦-١٧] ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١١٥٨] ﴿نَعْرُجُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ﴾ [المعارج: ٤] ﴿يُذَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [الشح: ٥٠]، ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعٍ^(١)، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ﴿يَهْلِكُنْ أَبْنَى لِي صِرَاحًا لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابِ﴾ [٣٦] أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهٍ مُوسَى وَإِنِّي لَأُظَنُّ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢] ﴿مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٤]، إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَكَادُ يُحْصَى إِلَّا بِكُلْفَةٍ.

الشرح:

قوله: (إِمَّا نَصٌّ وَإِمَّا ظَاهِرٌ) النص يُراد به ما لا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، نص وظاهر هذه ألفاظ الأصوليين في بحثهم في الركن الثالث من الأصول: الاستدلال. والنص: ما لا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ؛ يعني: لا يُتَطَرَّقُ للكلام احتمال أن يراد غير المعنى المفهوم.

(١) هي: (الأعراف: ٥٤)، (يونس: ٣)، (الرعد: ٢)، (الفرقان: ٥٩)، (السجدة: ٤)، (الحديد: ٤).

الظاهر: ما يحتمل بمرجوحية، أي: يحتمل ولكن هذا احتمال ضعيف؛ ولكن الأرجح، الغالب، الأظهر، هو الاحتمال الأول، فيكون في الظاهر إما احتمال ظاهر يبين للمعنى، وثم احتمال ضعيف خفي للمعنى. فهذا هو الفرق بين النص والظاهر، ولهذا تجد أن السلف يستعملون كلمة (ظَاهِرٌ) كثيراً: أمروا على ظاهرها، أمروها كما جاءت، الأخذ بدلالة النص والظاهر، أما قولهم: (النصوص)، (وقد جاء في النص). فيريدون بالنص الكتاب والسنة، وهذا ليس المراد منه الاصطلاح الخاص عند الأصوليين بذلك، وإنما يراد بالنص الدليل من الكتاب والسنة، فيُتَبَّه للفرق بين هذين الاستعمالين.

قوله: (مِمَّا لَا يَكَادُ يُحْصَى إِلَّا بِكُلْفَةٍ)، ابن القيم رحمته في النونية جمع أنواع الأدلة على العلو، فهذه الآيات والأحاديث في علو الله ﷻ: علو الذات، وعلو الصفات، كثيرة جداً يمكن أن تقسم إلى أنواع؛ كما قسمها ابن القيم رحمته إلى أكثر من عشرين نوعاً^(١).

(١) انظر: نونية ابن القيم رحمته مع شرحها لابن عيسى (١/٢٩٨).

وَلَقَدْ أَتَانَا عَشْرُ أَنْوَاعٍ مِنَ الدِّ	مَنْقُولٍ فِي فَرْقِيَةِ الرَّحْمَنِ
مَعَ مِثْلِهَا أَيْضًا تَزِيدُ بِوَاحِدٍ	هَذَا نَحْنُ نَسْرُدُهَا بِلَا كِتْمَانٍ
مِنْهَا اسْتِوَاءُ الرَّبِّ فَوْقَ الْعَرْشِ فِي	سَبْعِ أَتَتْ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ
وَكَذَلِكَ أَطْرَدَتْ بِلَا لَامَ وَلَرِ	كَانَتْ بِمَعْنَى اللَّامِ فِي الْأَذْهَانِ
لَأَتَتْ بِهَا فِي مَوْضِعٍ كَيْ يَحْمِلُ الدِّ	بَاقِي عَلَيْهَا بِالْبَيَانِ الثَّانِي
وَنَظِيرَ ذَلِكَ إِضْمَارُهُمْ فِي مَوْضِعٍ	حَمَلًا عَلَى الْمَذْكُورِ فِي التَّحْسِينِ =

فمسألة العلو والفوقية نص لا تحتل غيرهما ؛ لأن الآيات دالة بما لا يحتمل أن المراد علو غير علو الذات، إما علو قهر، أو قدر فقط، أو علو جبروت، أو علو هيمنة، ونحو ذلك، أو علو جنس على جنس، وإنما هذه الآيات فيها علو الذات، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، يصعد إليه، الصعود ظاهر المعنى، فهو انتقال الشيء من وضعه إلى ما هو أعلى، وفي تقديم قوله: ﴿إِلَيْهِ﴾ يفيد أن هذا الصعود يكون إليه ﷻ دون غيره، فهو ﷻ المتصف بالعلو المطلق.

كذلك قوله: ﴿ءَأْمَنُكُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿ءَأْمَنُكُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ هنا بمعنى العلو: أأمنتكم من في العلو، ولما لم يَحُدَّ ذلك بحد دل على أن السماء هنا هو العلو المطلق، نهاية العلو المتصور، فلا أَحَدَ أَعْلَى من الله ﷻ، فهو ﷻ فوق خلقه بذاته، كما أنه فوق خلقه بصفاته.

ومن أهل العلم من يقول^(١): إن علو الله ﷻ على خلقه له ثلاث معان: علو الذات، وعلو القهر، وعلو القدر.

= إلى أن قال ﷻ:

ذَاتاً وَقَهراً مَعَ عُلُوِّ الشَّانِ	وَلَهُ الْعُلُوُّ مِنَ الْوُجُوهِ جَمِيعُهَا
مَالِ الْعُلُوِّ فَصَارَ ذَا نُقْصَانٍ	لَكِنْ نَفَاةً عُلُوُّهُ سَلْبُوهُ إِكْ
فَلَهُ الْكَمَالُ الْمَطْلُوقُ الرَّبَّانِي	حَاشَاةً مِنْ إِفْكِ النُّفَاةِ وَسَلْبِهِمْ
فُطِرَتْ عَلَيْهِ الْخَلْقُ وَالْثَّقَلَانِ	وَعُلُوُّهُ فَوْقَ الْخَلِيقَةِ كُلِّهَا

(١) انظر لكلام أهل العلم في أقسام العلو: اجتماع الجيوش الإسلامية (١٠٧ - ١١٨)، ومدارج السالكين (٣١/١)، والصواعق المرسلة (٤/١٣٢٤)، وتفسير السعدي (ص ١٧٧، ٧٣٤).

ومنهم من يقول: العلو قسمان: علو الذات، وعلو الصفات.

والمخالفون لطريقة السلف يحصرون علو الله ﷻ في علو القدر والقهر، أو في علو الصفات، أو في علو جنس الله ﷻ على جنس خلقه، والله ﷻ واحد في ذلك الجنس، فهو ﷻ المتفرد، فقالوا: العلو علو قدر وقهر وعلو جنس، يعني: جنس الرب عال على جنس غيره؛ كما يقال: الفضة أعلى من الحديد، بمعنى أن جنسها أعلى، أو يقال: الذهب أعلى من الفضة، بمعنى أن جنس الذهب أعلى من جنس الفضة، وهكذا.

المقصود من هذا: أن مسألة علو ذات الله ﷻ من أبشع ما خالف فيه المخالفون، حتى إن طائفة من أهل العلم كفّروا من لم يثبت علو الذات لله ﷻ. ولا يثبت علو الذات من الفرق إلا أهل السنة والجماعة أتباع السلف الصالح.



وَفِي الْأَحَادِيثِ الصَّحَاحِ وَالْحَسَنِ مَا لَا يُحْصَى، مِثْلُ قِصَّةِ مِعْرَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَبِّهِ ^(١)، وَنُزُولِ الْمَلَائِكَةِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَصُغُودِهَا إِلَيْهِ ^(٢)، وَقَوْلِ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ يَتَعَقَّبُونَ فِيكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَيَعْرِجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ إِلَى رَبِّهِمْ فَيَسْأَلُهُمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ ^(٣).

وَفِي الصَّحِيحِ فِي حَدِيثِ الْخَوَارِجِ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ، يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً» ^(٤).

وَفِي حَدِيثِ الرُّقِيَّةِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٥)، وَغَيْرُهُ: «رَبُّنَا اللَّهُ

(١) أخرجه البخاري في مواضع منها (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣) من حديث أنس عن أبي ذر رضي الله عنه، وأحيانا يرويه عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٠٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطَّرِيقِ يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذَّكْرِ، فَإِذَا وَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ، تَنَادَوْا: هَلُمُّوا إِلَى حَاجَتِكُمْ. قَالَ: فَيَحْفَوْنَهُمْ بِأَجْنِحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. قَالَ: فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ مِنْهُمْ -: مَا يَقُولُ عِبَادِي؟». وفي رواية مسلم (٢٦٨٩): «إِذَا تَفَرَّقُوا عَرَجُوا، وَصَعِدُوا إِلَى السَّمَاءِ. قَالَ: فَيَسْأَلُهُمُ اللَّهُ ﷻ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ -: مِنْ أَيْنَ جِئْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: جِئْنَا مِنْ عِنْدِ عِبَادِكَ فِي الْأَرْضِ...». الحديث، وفيه دليل على نزول الملائكة وصعودها.

(٣) كما في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يَتَعَقَّبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَعْرِجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ -: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ». أخرجه البخاري (٣٢٢٣)، ومسلم (٦٣٢).

(٤) أخرجه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥) هو الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن يحيى بن عمران الأزدي السجستاني، صاحب السنن والتصانيف المشهورة، وأحد أئمة الحديث =

الَّذِي فِي السَّمَاءِ، تَقَدَّسَ اسْمُكَ، أَمْرُكَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، كَمَا رَحِمْتِكَ فِي السَّمَاءِ، اجْعَلْ رَحْمَتَكَ فِي الْأَرْضِ، اغْفِرْ لَنَا حَوْبَنَا وَخَطَايَانَا، أَنْتَ رَبُّ الطَّيِّبِينَ، أَنْزِلْ رَحْمَةً مِنْ رَحْمَتِكَ، وَشِفَاءً مِنْ شِفَائِكَ عَلَى هَذَا الْوَجْعِ». قَالَ ﷺ: «إِذَا اسْتَكَى أَحَدٌ مِنْكُمْ، أَوْ اسْتَكَى أَخٌ لَهُ، فَلْيَقُلْ رَبَّنَا اللَّهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ» وَذَكَرَهُ^(١).
وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الْأَوْعَالِ: «وَالْعَرْشُ فَوْقَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ

= الرحالين إلى الآفاق في طلبه، جمع وصنف وخرج وألف وسمع الكثير عن مشايخ البلدان في الشام ومصر والجزيرة والعراق وخراسان وغير ذلك، كان مولده في سنة ثنتين ومائتين، وتوفي بالبصرة يوم الجمعة لأربع عشرة بقية من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين عن ثلاث وسبعين سنة، ودفن إلى جانب قبر سفيان الثوري.
انظر: تاريخ بغداد (٥٥/٩)، والعبير (٦٠/٢)، والبداية والنهاية (٥٤/١١) وشذرات الذهب (١٦٧/٢).

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٩٢)، والنسائي في السنن الكبرى (٢٥٧/٦)، وفي عمل اليوم والليلة (ص ٥٦٦)، والطبراني في الأوسط (٢٨٠/٨)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٣٨٩)، والحاكم في المستدرک (١/٤٩٤)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، قال الحاكم: (قد احتج الشيخان بجميع رواة هذا الحديث غير زيادة بن محمد وهو شيخ من أهل مصر قليل الحديث) ١. هـ. وقال ابن عدي في الكامل (٣/١٩٧): (وزياد بن محمد لا أعرف له إلا مقدار حديثين أو ثلاثة روى عن الليث وابن لهيعة ومقدار ما له لا يتابع عليه) ١. هـ.

وأخرجه عن فضالة بن عبيد الأنصاري رضي الله عنه الإمام أحمد في المسند (٢٠/٦)، والحاكم في المستدرک (٤/٢٤٣) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» اهـ. وقد حسن الحديث شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية. انظر: مجموع الفتاوى (١٣٩/٣).

وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١)، وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمَا^(٢).

وَهَذَا الْحَدِيثُ مَعَ أَنَّهُ قَدْ رَوَاهُ أَهْلُ السَّنَنِ كَأَبِي دَاوُدَ،

(١) هو أحد الأعلام من أئمة الإسلام، إمام المحدثين، والناصر للدين، والمناضل عن السنة، والصابر في المحنة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي، ولد ببغداد سنة أربع وستين ومائة، وتوفي في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين. انظر: سيرة الإمام أحمد بن حنبل لأبي الفضل صالح ابن أحمد بن حنبل (ص ٢٩ وما بعدها)، وتاريخ دمشق (٥/ ٢٥٢)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٨)، والبداية والنهاية (١٠/ ٣٢٥)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ٢٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٢٣)، والترمذي (٣٣٢٠)، وابن ماجه (١٩٣)، وأحمد في المسند (١/ ٢٠٦)، وأبو يعلى في مسنده (١٢/ ٧٦، ٧٧)، وابن أبي شيبة في العرش (ص ٥٥)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٣٣٤)، والبزار في مسنده (٤/ ١٣٥)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص ٥٠)، والآجري في الشريعة (ص ٢٩٢)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٠)، وأبو الشيخ في العظمة (٣/ ١٠٥٠، ١٠٥١)، والحاكم في المستدرک (٢/ ٣١٦، ٤١٠، ٤٤٧) من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه.

قال شيخ الإسلام رحمته الله في المناظرة حول الواسطية ردًا على من طعن فيه: (قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب التوحيد الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل موصولاً إلى النبي ﷺ، والإثبات مقدم على النفي، والبخاري إنما نفى معرفة سماعه - أي عبد الله بن عميره - من الأحنف، ولم ينف معرفة الناس بهذا، فإذا عرف غيره كإمام الأئمة ابن خزيمة ما ثبت به الإسناد كانت معرفته وإثباته مقدماً على نفي غيره وعدم معرفته) اهـ. انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٩٢)، وسيأتي بعض هذا الكلام.

وقال الحافظ المنذري: «في إسناده الوليد بن أبي ثور، لا يحتج به» اهـ.

انظر: مختصر السنن (٧/ ٩٣)، وأجاب ابن القيم في حاشية السنن (٧/ ٩١ - ٩٤) قال: (أما رد الحديث بالوليد بن أبي ثور ففاسد، فإن الوليد لم ينفرد به، بل تابعه إبراهيم ابن طهمان كلاهما عن سمالك . . .) إلى آخر كلامه، فراجع فإنه مهم.

وَابْنِ مَاجَهَ^(١)، وَالتِّرْمِذِيَّ^(٢)، وَغَيْرِهِمْ، فَهُوَ مَرْوِيٌّ مِنْ طَرِيقَيْنِ مَشْهُورَيْنِ، فَأَلْفَدُحُ فِي أَحَدِهِمَا لَا يَقْدَحُ فِي الْآخَرِ، وَقَدْ رَوَاهُ إِمَامُ الْأَيْمَةِ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ^(٣) الَّذِي اشْتَرَطَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَحْتَجُّ فِيهِ إِلَّا بِمَا نَقَلَهُ الْعَدْلُ عَنِ الْعَدْلِ، مَوْصُولًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لِلْبَخَارِيِّ «أَيُّنَ اللَّهِ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: «أَعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤَمِّنَةٌ»^(٤).

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي

(١) هو محمد بن يزيد مولى ربيعة، الحافظ أبو عبد الله ابن ماجه القزويني، مصنف السنن والتفسير والتاريخ، كان محدث قزوين غير مدافع، ولد سنة تسع ومائتين، وتوفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين. انظر: تاريخ دمشق (٥٦/ ٢٧٠)، والوافي بالوفيات (١٤٣/ ٥)، وشذرات الذهب (١٦٤/ ٢)، وطبقات الحفاظ (٢٨٢، ٢٨٣).

(٢) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي أبو عيسى الترمذي الضرير تلميذ أبي عبد الله البخاري ومشاركه فيما يرويه في عدة من مشايخه، صاحب كتاب الجامع، والعلل. انظر: العبر (٦٨/ ٢)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٠)، والبدایة والنهاية (١١/ ٦٦)، وشذرات الذهب (١٧٤/ ٢)، وطبقات الحفاظ (ص ٢٨٢).

(٣) هو كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ، للإمام الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري الشافعي صاحب التصانيف، قال عنه أبو حاتم بن حبان التميمي: (ما رأيت على وجه الأرض من يحفظ صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها، حتى كأن السنن كلها بين عينيه، إلا محمد بن إسحاق ابن خزيمة فقط) ١. هـ.، وقال الإمام أبو العباس بن سريج - وذكر له ابن خزيمة -: (يستخرج النكت من حديث رسول الله ﷺ بالمنقاش) ١. هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٥ - ٣٧٣)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٧٢٠ - ٧٢٨)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٦٢، ٢٦٣).

(٤) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي ﷺ.

كِتَابُ مَوْضُوعٍ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»^(١).
 وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ قَبْضِ الرُّوحِ: «حَتَّى يَعْرُجَ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي
 فِيهَا اللَّهُ»^(٢). إِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحَيْنِ.

الشرح:

قوله: (حَتَّى يَعْرُجَ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي فِيهَا اللَّهُ)، (فِيهَا) هنا بمعنى (على)، أي: السماء التي عليها الله تبارك وتعالى؛ كما قال ﷺ: ﴿أَمِنْتُ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، فَسُرَّتِ السَّمَاءُ هنا بمعنى العلو، وفسر السلف هنا السماء بجنس السموات، فتكون ﴿فِي﴾ بمعنى (على)، أي: أأمتهم من على السموات. ومجيء ﴿فِي﴾ بمعنى (على) معروف، ومن أمثلة ذلك قوله ﷺ: ﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ [مله: ٧١]، والتصليب إنما يكون عليها من الخارج لا في داخلها.



(١) هذا الحديث ورد بالفاظ متقاربة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، رواه البخاري (٣١٩٤)، ٧٤٠٤، ٧٤٥٣، ٧٥٥٣، ومسلم (٢٧٥١).

(٢) أخرجه بنحوه ابن ماجه (٤٢٦٢)، وأحمد في المسند (٣٦٤/٢)، وابن خزيمة في التوحيد (٢٧٧/١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال البوصيري: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات...»

وَقَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي أَنْشَدَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَقْرَهُ عَلَيْهِ^(١):

شَهِدْتُ بِأَنَّ وَغْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ النَّارَ مَشْوَى الْكَافِرِينَ
وَأَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ طَافٍ وَفَوْقَ الْعَرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينَ
وَقَوْلُ أُمِّيَّةَ بِنِ أَبِي الصَّلْتِ الثَّقَفِيِّ^(٢) الَّذِي أَنْشَدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ هُوَ

(١) قصة عبد الله بن رواحة لما وقع على أمته، وأنكرت عليه زوجته، فقالت: إن كنت صادقاً فاقرأ القرآن، فَعَرَضَ عليها وذكر أبياتاً، فقالت: أمنت بالله وكذبت بصري. رواها الدارمي في الرد على الجهمية (ص ٥٦)، والدارقطني في السنن (١/ ١٢٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٨/ ١١٢، ١١٣) بأسانيد فيها مقال، وقد قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٢/ ٢٩٦): (رويناها من وجوه صحاح) أ. هـ. وتعبه الذهبي في العلل (ص ٤٩) بقوله: (روى من وجوه مرسله) أ. هـ.

وأوردها عدد من أهل العلم في كتبهم، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٢/ ٣٥٧)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٤)، وابن كثير في البداية والنهاية (١/ ١٢)، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١/ ٢٦٤). وفي سنن الدارقطني أنه قرأ أبياتاً غير ما ذكر المؤلف فقال فيها:

أتانا رسول الله يتلو كتابه كما لاح مشهور من الفجر ساطع
أتى بالهدى بعد العمى فقلوبنا به موقنات أن ما قال واقع
يبيت يخافي جنبه عن فراشه إذا استثقلت بالمشركين المضاجع

والله أعلم.

(٢) هو أمية بن أبي الصلت عبد الله بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي، شاعر جاهلي قدم دمشق قبل الإسلام... وكان قد قرأ الكتب المتقدمة، ورغب عن عبادة الأوثان، وأُخبر أن نبياً قد أظلم زمانه وأنه سيخرج، وكان يؤمل أن يكون هو ذلك النبي، فلما بلغه خروج رسول الله ﷺ كفر به حسداً له. انظر: تاريخ دمشق (٩/ ٢٥٥)، والمتنظم لابن الجوزي (٣/ ١٤٢)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (١/ ٢٤٩).

وَعَيْرُهُ مِنْ شِعْرِهِ فَاسْتَحْسَنَهُ^(١)، وَقَالَ: «أَمَنْ شِعْرُهُ، وَكَفَرَ قَلْبُهُ»^(٢).

مَجْدُوا اللَّهَ فَهُوَ لِلْمَجْدِ أَهْلٌ رُبُّنَا فِي السَّمَاءِ أُمْسَى كَبِيرًا
بِالْبِنَاءِ الْأَعْلَى الَّذِي سَبَقَ النَّاسَ وَسَوَّى فَوْقَ السَّمَاءِ سَرِيرًا
وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي فِي السُّنَنِ: «إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ
يَسْتَحْيِي مَنْ عَبْدُهُ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا»^(٣).
وَقَوْلُهُ: «يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبِّ يَا رَبِّ...»^(٤)، إِلَى أَمْثَالِ

(١) روى مسلم في كتاب الشعر (٢٢٥٥) عن الشريد بن سويد، قال: ردف رسول الله ﷺ يوماً فقال: «هَلْ مَعَكَ مِنْ شِعْرِ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ شَيْئًا. قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: هِيَ فَأَنْشَدْتُهُ بَيْتًا. فَقَالَ: هِيَ ثُمَّ أَنْشَدْتُهُ بَيْتًا. فَقَالَ: هِيَ حَتَّى أَنْشَدْتُهُ مِائَةَ بَيْتٍ».

(٢) أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٢٠٣/٣)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧٢/٩)، من حديث ابن عباس ؓ، وقال المناوي عقب تخريجه: «بإسناد ضعيف» انظر: فيض القدير (٥٩/١)، والسلسلة الضعيفة (١٥٤٦). وللحديث شاهد في الصحيحين من حديث أبي هريرة ؓ، ولفظه: «... وَكَادَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ أَنْ يُسْلِمَ». أخرجه البخاري (٣٨٤١، ٦١٤٧)، ومسلم (٢٢٥٥).

(٣) أخرجه أبو داود (١٤٨٨)، والترمذي (٣٥٥٦)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، وأحمد في المسند بنحوه (٤٣٨/٥)، وابن حبان (١٦٠/٣)، والبزار في مسنده (٤٧٨/٦)، والبيهقي في الكبرى (٢١١/٢)، والطبراني في الكبير بنحوه (٦١٣٠)، والحاكم في المستدرک بنحوه (٦٧٥/١)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢٣٥/٣، ٢٣٦)، (٣١٧/٨) من حديث سلمان الفارسي ؓ. وجوّد إسناده الحافظ في الفتح (١٤٧/١١).

(٤) هذا جزء من حديث طويل أخرجه مسلم (١٠١٥) من حديث أبي هريرة ؓ، قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا...» إِلَى أَنْ قَالَ: «ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبِّ يَا رَبِّ...».

ذَلِكَ مِمَّا لَا يُخَصِّصُهُ إِلَّا اللَّهُ، مِمَّا هُوَ مِنْ أَبْلَغِ الْمُتَوَاتِرَاتِ اللَّفْظِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ، الَّتِي تَوَرَّثَ عِلْمًا يَقِينِيًّا مِنْ أَبْلَغِ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ الْمُبَلَّغَ عَنِ اللَّهِ أَلْقَى إِلَى أُمَّتِهِ الْمَدْعُودِينَ: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَأَنَّهُ فَوْقَ السَّمَاءِ؛ كَمَا فَطَرَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ جَمِيعَ الْأُمَمِ عَرَبِيَّهُمْ وَعَجَمِيَّهُمْ، فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، إِلَّا مَنْ اجْتَبَأَتْهُ الشَّيَاطِينُ عَنْ فِطْرَتِهِ. ثُمَّ عَنِ السَّلَفِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ مَا لَوْ جُمِعَ لَبَلَغَ مِئِينَ، أَوْ أُلُوفًا.

ثُمَّ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ لَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَلَا عَنْ أَيْمَةِ الدِّينِ - الَّذِينَ أَدْرَكُوا زَمَنَ هَؤُلَاءِ وَالْاِخْتِلَافِ - حَرْفٌ وَاحِدٌ يُخَالِفُ ذَلِكَ لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا.

الشرح:

وفي هذا قال جماعة من أهل العلم منهم ابن المناوي من الشافعية وغيره: (إن النصوص فيها أكثر من ألف دليل على علو الله ﷻ)^(١)، أي: مطلق العلو بدون العرش، فعلو الله ﷻ علو الذات - أدلته كثيرة بالمثل؛ كما مر بعضها -، فنفيه نفي لنص، ولهذا جعل ابن القيم ﷻ أدلة العلو أنواعًا كثيرة؛ لأنها لا يمكن أن تُسرد بنوع واحد، أو هذا تلو هذا، فهي كثيرة متنوعة. والعلو والفوقية بمعنى واحد، فإذا قيل علو الله ﷻ، أو فوقية الله ﷻ، فهما بمعنى واحد.

(١) أشار إلى هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية ﷻ في بيان تلبيس الجهمية (١/٥٥٥)، ومجموع الفتاوى (٥/١٢١)، وابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية (ص ١٧٤).

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَطُّ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ فِي السَّمَاءِ، وَلَا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ، وَلَا أَنَّهُ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَلَا أَنَّ جَمِيعَ الْأَمْكِنَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ سَوَاءٌ، وَلَا أَنَّهُ لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجُهُ، وَلَا مُتَّصِلٌ وَلَا مُنْفَصِلٌ، وَلَا أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الْإِشَارَةُ الْحِسِّيَّةُ إِلَيْهِ بِالْأَصْبُعِ، وَنَحْوَهَا، بَلْ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا خَطَبَ خُطْبَتَهُ الْعَظِيمَةَ يَوْمَ عَرَفَاتٍ، فِي أَعْظَمِ مَجْمَعٍ حَضَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، جَعَلَ يَقُولُ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟»، فَيَقُولُونَ: نَعَمْ. فَيَرْفَعُ أَصْبُعَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَيَنْكُبُهَا إِلَيْهِمْ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ» غَيْرَ مَرَّةٍ^(١)، وَأَمْثَالَ ذَلِكَ كَثِيرٌ.

فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ فِيمَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ السَّالِبُونَ النَّافُونَ لِلصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ وَنَحْوَهَا دُونَ مَا يُفْهَمُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِمَّا نَصًّا وَإِمَّا ظَاهِرًا^(٢).

فَكَيْفَ يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ ثُمَّ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ عَلَى خَيْرِ الْأُمَّةِ أَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ دَائِمًا بِمَا هُوَ نَصٌّ أَوْ ظَاهِرٌ فِي خِلَافِ الْحَقِّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ، وَلَا يَبُوحُونَ بِهِ قَطُّ، وَلَا يَدُلُّونَ عَلَيْهِ لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا، حَتَّى يَجِيءَ أَنْبَاطُ^(٣) الْفُرْسِ وَالرُّومِ،

(١) هذا جزء من حديث طويل في صفة حجة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أخرجه مسلم (١٢١٨).

(٢) سبق الكلام على النص والظاهر، راجع (ص ٤٤: وما بعدها)، وانظر أيضًا: روضة الناظر لابن قدامة (ص ١٧٦)، وشرح مختصر الروضة للظوافي (١/ ٥٥٣).

(٣) قال في المعجم الوسيط (ص ٨٩٨): الأنباط شعب سامي كانت له دولة في شمالي شبه الجزيرة العربية، وعاصمتهم سُنْع، وتعرف اليوم بالبراء، والمشتغلون بالزراعة، واستعمل أخيرًا في أخلاط الناس من غير العرب» هـ.

وَفُرُوحٌ^(١) الْيَهُودِ وَالْفَلَاسِفَةِ، يُبَيِّنُونَ لِلأُمَّةِ الْعَقِيدَةَ الصَّحِيحَةَ الَّتِي
يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَافٍ، أَوْ كُلِّ قَاضِلٍ أَنْ يَعْتَقِدَهَا. لَيْسَ كَانَ
مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمُونَ الْمُتَكَلِّفُونَ هُوَ الْأَعْتِقَادُ الْوَاجِبُ،
وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ أُحِيلُوا فِي مَعْرِفَتِهِ عَلَى مُجَرَّدِ عُقُولِهِمْ، وَأَنْ يَدْفَعُوا
بِمُقْتَضَى قِيَاسِ عُقُولِهِمْ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ نَصًّا أَوْ
ظَاهِرًا، لَقَدْ كَانَ تَرَكُ النَّاسِ بِلَا كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ أَهْدَى لَهُمْ وَأَنْفَعَ
عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، بَلْ كَانَ وُجُودُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ضَرَرًا مَحْضًا
فِي أَصْلِ الدِّينِ. فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ عَلَى مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ أَنْكُمْ يَا
مَعْشَرَ الْعِبَادِ لَا تَطْلُبُوا مَعْرِفَةَ اللَّهِ ﷻ وَمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الصِّفَاتِ
نَفِيًّا وَإِثْبَاتًا، لَا مِنَ الْكِتَابِ، وَلَا مِنَ السُّنَّةِ، وَلَا مِنْ طَرِيقِ سَلَفِ
الأُمَّةِ. وَلَكِنْ انْظُرُوا أَنْتُمْ فَمَا وَجَدْتُمُوهُ مُسْتَحِقًّا لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ
وَالصِّفَاتِ فَصِفُوهُ بِهِ، سَوَاءً كَانَ مَوْجُودًا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْ
لَمْ يَكُنْ، وَمَا لَمْ تَجِدُوهُ مُسْتَحِقًّا لَهُ فِي عُقُولِكُمْ فَلَا تَصِفُوهُ
بِهِ! ثُمَّ هُمْ هَهُنَا فَرِيقَانِ، أَكْثَرُهُمْ يَقُولُونَ: مَا لَمْ تُثْبِتْهُ
عُقُولُكُمْ فَانْفُوهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلْ تَوَقَّفُوا فِيهِ، وَمَا نَفَاهُ
قِيَاسُ عُقُولِكُمُ الَّذِي أَنْتُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ مُضْطَرِبُونَ اخْتِلَافًا
أَكْثَرَ مِنْ جَمِيعِ اخْتِلَافٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ - فَنُفُوهُ، وَإِلَيْهِ عِنْدَ
التَّنَازُعِ فَارْجِعُوا، فَإِنَّهُ الْحَقُّ الَّذِي تَعَبَّدْتُمْ بِهِ، وَمَا كَانَ
مَذْكَورًا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِمَّا يُخَالِفُ قِيَاسَكُمْ هَذَا، أَوْ يُثَبِّتُ
مَا لَمْ تَدْرِكْهُ عُقُولُكُمْ - عَلَى طَرِيقَةِ أَكْثَرِهِمْ - فَاعْلَمُوا أَنِّي

(١) الفروخ: جمع فرخ، وهو ولد الطائر، وولد كل بائض وكل صغير من الحيوان والنبات والشجر وغيرها، ومن الرجال: الذليل. انظر: المعجم الوسيط (ص ٦٧٩).

أَمْتَحِنُكُمْ بِتَنْزِيلِهِ لَا لِيَأْخُذُوا الْهُدَى مِنْهُ، لَكِنْ لِيَتَجَبَّهُدُوا فِي تَخْرِيجِهِ عَلَى شَوَازِ اللُّغَةِ، وَوَحْشِي الْأَلْفَازِ، وَغَرَائِبِ الْكَلَامِ، وَأَنْ تَشْكُتُوا عَنْهُ مَفْؤُضِينَ عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ، مَعَ نَفْيِ دَلَالَتِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ، هَذَا حَقِيقَةُ الْأَمْرِ عَلَى رَأْيِ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ.

الشرح:

هذا الكلام من شيخ الإسلام رحمته الله كالتفصيل لرد قول من قال: (إن طريقة السلف أسلم ولكن طريقة الخلف أعلم وأحكم).

فإننا نعلم باليقين أن السلف تكلموا في مسائل الغيبيات - ومنها مسائل الصفات - بما هو نص أو ظاهر في إثباتها، ولم يأت عنهم نقل لانصاف ولا ظاهراً في نفي شيء منها، أو تحكيم العقل في شيء منها، أو تخريج بعض تلك النصوص على شواذ اللغة وغرائب اللهجات واللغات، هذا علم يقين؛ كما قال رحمته الله: (مِنْ أَبْلَغِ الْعُلُومِ الصَّرُورِيَّةِ)، يعني: قد يكون عند الإنسان المتأمل في ذلك أنه علم ضروري لا يحتاج معه إلى استدلال، إذا تأمل كلام السلف ونظر فيه صار عنده علم ضروري بأن طريقة السلف هي الإثبات، وأنهم لم يُدخلوا العقل في ذلك، بمنزلة الشيء الذي يلمسه والذي يحسه والذي يراه، يعني: يصبح أمراً ضرورياً عنده لا يحتاج إلى استدلال. وهذا هو البين لمن رأى طريقة السلف. إذا افترضنا أن كلام أولئك صحيح وهو أن طريقة الخلف أعلم وأحكم، فنقول طريقة الخلف هي الدخول بعقولهم بنصوص الغيبيات والصفات، والدخول بالعقل في هذه يشترك فيه كل من خالف طريقة السلف، ولكن هؤلاء الذين أجمعوا على وجوب الأخذ بالعقل وتأويل النصوص بما يوافق العقل، هؤلاء الذين

أجمعوا على تحكيم العقل على النصوص لا نراهم اتفقوا على تلك المسائل التي خاضوا فيها :

فالجهمية^(١) أسسوا هذا المبدأ ، ولهم نظر في النصوص خاص بنصوص الصفات والغيبات والأسماء لله ﷻ .

أما المعتزلة^(٢) فخالفوا عقل الجهمية ، وأثبتوا بعضاً من الصفات - أثبتوا ثلاثاً من الصفات - وأعملوا بعض الأقيسة وخالفوا الجهمية ؛ لأن الجهمية في أبواب القدر جبرية ، والمعتزلة نفاة للقدر ، فهم قدرية يقولون : إن العبد

(١) هم أتباع الجهم بن صفوان أبو محرز الراسبي ، مولاهم السمرقندي ، الضال المبتدع رأس الجهمية هلك في زمان صغار التابعين ، وقد زرع شراً عظيماً ، رأس في التعطيل ، وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء ، وزعم أن القرآن مخلوق ، وذهب إلى القول بأن العبد لا قدرة له أصلاً ، بل فعله كحركة المرتعش أو كالريشة في مهب الريح ، أو بمنزلة حركة أغصان الشجر ، فالعبد عندهم مجبور على فعله ، وأن الجنة والنار تفتيان بعد دخول أهلها حتى لا يبقى موجود سوى الله تعالى ، قتله سَلَم بن أحوز سنة ثمان وعشرين ومائة . انظر : الملل والنحل للشهرستاني (١/٨٦) ، والفرق بين الفرق (ص ١٩٩) ، وميزان الاعتدال للذهبي (٢/١٥٩) ، والتعريفات للجرجاني (ص ١٠٨) ، وفتح الباري (١٣/٣٤٥) ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ٥٩٠) .

(٢) هي إحدى الفرق الضالة المخالفة لأهل السنة والجماعة ، ورأس هذه الفرقة واصل بن عطاء الغزال ، كان تلميذاً في مجلس الحسن البصري ، فأظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين وأن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا بكافر ، وانضم إليه عمرو بن عبيد ، واعتزلا مجلس الحسن ، فسموا بالمعتزلة لذلك ، ويلقبون بالقدرية لإسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم وإنكارهم القدر فيها ، ومذهبهم في الصفات التعطيل كالجهمية . انظر : الملل والنحل (١/٣٠ - ٣٢) ، والفرق بين الفرق (ص ١٨ ، ٩٣ ، ٩٤) ، وسير أعلام النبلاء (٥/٤٦٤) ، ووفيات الأعيان (٦/٨) .

يخلق فعل نفسه، فالكلية العقلية لم يتفقوا عليها، لا في الصفات، ولا في أبواب القدر.

وكذلك إذا نظرت إلى الكلاية^(١) أيضا أبطلوا هذا الأصل تبعاً للجهمية؛ ولكن عقلهم أداهم إلى شيء آخر غير ما قالته المعتزلة، وغير ما قالته الجهمية.

والكرامية^(٢)؛ أداهم عقلهم إلى شيء.

والسالمية^(٣) أداهم عقلهم إلى شيء.

(١) أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب، المتوفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين، قال عنه شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٦٦٢/٧): (له فضيلة ومعرفة رد بها على الجهمية والمعتزلة نفاة الصفات، وبين أن الله نفسه فوق العرش، وبسط الكلام في ذلك، ولم يتخلص من شبهة الجهمية كل التخلص، بل ظن أن الرب لا يتصف بالأمور الاختيارية التي تتعلق بقدرته ومشيبته، فلا يتكلم بمشيبته وقدرته، ولا يحب العبد ويرضى عنه بعد إيمانه وطاعته، ولا يغضب عليه ويسخط بعد كفره ومعصيته، بل محباً راضياً أو غضبان ساخطاً على من علم أنه يموت مؤمناً أو كافراً، ولا يتكلم بكلام بعد كلام). وانظر: سير أعلام النبلاء (١١/١٧٤)، ومجموع الفتاوى (١٢/١٢٠).

(٢) نسبة إلى أبي عبد الله محمد بن كرام، المتوفي سنة خمس وخمسين ومائتين، كان من زهاد سجستان، وغر الناس بزهده، يعتقدون أن الله تعالى جسم وجوهر، وهم طوائف متعددة، قال الشيخ العلامة ابن عثيمين رحمته الله عنهم: (يميلون إلى التشبيه والقول بالإرجاء).

انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢١)، والملل والنحل (١/١٠٨)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركون (١/٦٧)، وشرح اللمعة للعلامة ابن عثيمين رحمته الله (ص ١٦٣).

(٣) وهم الاقترانية أتباع أبي الحسن أحمد بن محمد بن سالم الزاهد البصري، وهو آخر أصحاب سهل التستري وفاة، يقولون: إن كلام الله تعالى حروف وأصوات قديمة أزلية، وأن لها اقتراناً ثابتاً لذواتها، ولا يسبق بعضها بعضاً، بل هي مقترنة الباء مع =

والأشاعرة^(١) أذاهم عقلهم إلى شيء تبعوا فيه الكلائية في جل المسائل .
والماتريدية^(٢) أذاهم عقلهم إلى شيء خالفوا به الأشاعرة في مسائل
كثيرة معروفة .

= السنين مع الميم في آن واحد، ثم لم تكن معدومة في وقت من الأوقات، ولا تُعدم، بل
لم تزل قائمة بذاته سبحانه قيام صفة الحياة والسمع والبصر . وجمهور العقلاء يقولون :
إن هذا المذهب كاف في الجزم بطلانه . انظر : منهاج السنة النبوية (٢/ ٤٩٩)، وشرح
النونية لابن عيسى (١/ ٣٠٤)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٦)، ومعارج القبول (١/ ٣٧٩)
ولمعرفة المزيد من أقوالهم انظر أيضًا : تليس إبليس (١/ ١٠٤)، والنبوات (ص ١٧٣)
(١) نسبة إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم الأشعري، ولد سنة
ستين ومائتين، وتوفي سنة عشرين وثلاثمائة، نشأ على مذهب المعتزلة، وتلمذ على
أبي علي الجبائي من أكابر المعتزلة، ومضى على ذلك صدرًا من حياته، ثم ترك مذهبهم
وتبرأ منه وسلك طريقة ابن كلاب، وانتشر مذهبه، ثم رجع عنه إلى مذهب أهل
الحديث، وانتسب إلى الإمام أحمد، وألف في مذهب أهل السنة : الإبانة، والموجز،
إلا أنه بقيت عليه بقايا من مذهب ابن كلاب . توفي ببغداد سنة أربع وعشرين وثلاثمائة،
قاله الذهبي، ويقال : بقي إلى سنة ثلاثين وثلاثمائة . انظر : تاريخ بغداد (١١/ ٣٤٦)،
ووفيات الأعيان (٣/ ٢٨٤)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٨٥)، والبداية والنهاية (١١/
١٨٧)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٠٣).

(٢) هم أصحاب محمد بن محمد بن محمود، أبي منصور الماتريدي، تلميذ أبي نصر
الغياضي، تلميذ أبي بكر الجوزجاني، صاحب أبي سليمان الجوزجاني، تلميذ محمد
ابن الحسن الشيباني، وماتريد قرية من قرى سمرقند، ومن المسائل التي اشتهر
الماتريدية بالخلاف فيها : مسألة الاستثناء في الإيمان، والاستثناء في الكفر، ومسألة
القرآن هل الله ﷻ يتكلم بمشيئته وقدرته أم القرآن لازم لذاته، وغير ذلك من مسائل
الصفات، له كتاب التوحيد، وكتاب المقالات، وكتاب تأويلات القرآن، وبيان
وهم المعتزلة، توفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة بسمرقند . انظر : الجواهر المضية
في طبقات الحنفية (٣/ ٣٦٠)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٤٣١ - ٤٣٤)، ومنهاج السنة
(٢/ ٣٦٢)، وانظر : رسالة الماتريدية للشيخ شمس الدين الأفغاني رحمه الله .

المقصود من هذا أنّ أولئك قالوا : إن العقل قاطع والنصوص موهمة . فذكر شيخ الإسلام في هذا التأصيل أن تنازعهم في العقليات من أعظم التنازع ، والاختلاف فيها أعظم من اختلاف من اختلف في فهم النصوص ؛ بل إن نصوص الغيبات والصفات لم يحصل بين السلف اختلاف فيها .

فهذا القاطع الذي يسمونه القاطع العقلي ، ويريدون أن يرجعوا النصوص إليه ، وأن لا تفهم النصوص إلا بعد عرضها على بعض تلك العقليات .

نقول : العقليات اختلفتم فيها اختلافاً بيناً ظاهراً ، فهل يمكن أن يُحيل الشارع إلى عقولكم ؟ هل يمكن أن يعدل السلف عن ما دلّت عليه النصوص نصّاً أو ظاهراً ، ولا يتكلمون في أي مسألة من دلائل العقول ، فيُحجب ذلك ويكتُمونه ؟ هل يمكن أن يكتُموا الحق ولا يبينوه لمن بعدهم ؟ وهل النبي ﷺ يكتُم الحق ولا يبين ذلك لمن بعده ؟ لا شك أن هذا من أعظم المحال ، فكل واحد له عقل خاص ينظر به للنصوص .

فإذا الإحالة إلى العقل إحالة إلى شيء غير واضح ، ومن قواعد المتكلمين المعروفة أعمال الأقيسة العقلية ، فيستفاد من ذلك لإبطال نظريتهم هذه وهي تحكيم العقل على النصوص بأن العقل ليس بشيء واضح معلوم متفق عليه ، فأبي عقل هذا الذي سيحكم في هذه الأمور ؟

ولو كان الأمر كذلك - كما قال شيخ الإسلام هنا - فإن الله ﷻ يكون أحال الناس إلى العقل ، ولم يحتج الناس إلى بعثة الرسل لتبين لهم صفة الله ﷻ ، وما له ﷻ من الأسماء الحسنى والصفات العلى .

هذا استطراد في بيان طريقة السلف ، وأنها تفصيل وإثبات ، وليس فيها نفي ولا تأويل ولا تفويض ، وأنّ طريقة الخلف عقليات مختلفة متضاربة ،

وأنَّ السلف لم يختلفوا في ذلك، وأن أولئك اختلفوا أكثر اختلاف وأبين اختلاف.

فهذا الكلام الذي قالوه من أن: (طريقة السلف أسلم وطريق الخلف أعلم وأحكم) كلام باطل؛ لأن ما يوصف بالعلم والحكمة يجب أن يكون متفقاً، غير مختلف، غير متباين، فإذا كان متضارباً فكيف يكون علماً وحكمة وهم يختلفون في المسألة على أقوال؟ بل حتى في المذهب الواحد تجد أنهم اختلفوا في تفسير بعض الألفاظ إلى مذاهب شتى - سبعة مذاهب أو ثمانية - كما عند الأشاعرة في مسائل، وعند المعتزلة في مسائل، إما في جليّ الكلام أو في دقيق الكلام.



وَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ رَأَيْتُهُ صَرَّحَ بِمَعْنَاهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ، وَهُوَ لَا زِمَ لِحِمَاةِهِمْ لِرُومًا لَا مَحِيدَ عَنْهُ، وَمَضْمُونُهُ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ لَا يُهْتَدَى بِهِ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَعزُولٌ عَنِ التَّعْلِيمِ وَالْإِخْبَارِ بِصِفَاتِ مَنْ أَرْسَلَهُ، وَأَنَّ النَّاسَ عِنْدَ التَّنَازُعِ لَا يَرُدُّونَ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ، بَلْ إِلَى مِثْلِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَإِلَى مِثْلِ مَا يَتَحَاكَمُ إِلَيْهِ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِالْأَنْبِيَاءِ، كَالْبَرَاهِمَةِ، وَالْفَلَاسِفَةِ، وَهُمْ: الْمُشْرِكُونَ، وَالْمَجُوسُ، وَبَعْضُ الصَّابِيِّينَ.

وَإِنْ كَانَ هَذَا الرَّدُّ لَا يَزِيدُ الْأَمْرَ إِلَّا شِدَّةً، وَلَا يَرْتَفِعُ الْخِلَافُ بِهِ، إِذْ لِكُلِّ فَرِيقٍ طَوَاغِيَتْ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَيْهِمْ، وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِمْ، وَمَا أَشْبَهَ حَالِ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّفِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ۝١٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أُنْزِلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ۝١١﴾ فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا أَحْسَنًا وَتَوْفِيقًا ۝١٢﴾ [النساء: ٦٠ - ٦٢].

الشرح:

على تأصيلهم يكون الكتاب غير واضح، وتكون السنة غير واضحة ومجهولة، فلا يُرجع إليهما في هذه المسائل، وهذا كفر والعياذ بالله.

ووجوب التحاكم إلى الكتاب والسنة ليس خاصًا في الخصومات العملية

بين الناس ، بل حتى في الخصومات العلمية يجب الرد إلى الكتاب والسنة ،
فهؤلاء الذين تنازعوا في العلميات في مسائل الأسماء والصفات والإيمان
والقدر وغير ذلك ، هؤلاء اختلفوا فيها ولم يردوها إلى الكتاب والسنة ،
بل قالوا : إن الكتاب والسنة لا يهدي في هذه المسائل ، والذي يهدي هو
العقل . فصار ذلك اتخاذًا لطاغوت تجاوزوا به حده . والطاغوت يكون
بأشياء منها طاغوت المتكلمين هذا الذي ردُّوا به الكتاب والسنة وتحاكموا
إليه ، قال ﷺ : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ
مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ ﴾ النساء : ٦٠
تحاكموا إلى العقل ، وتحاكموا إلى الفلسفة ، وتحاكموا إلى أقوال اليونان ،
وتحاكموا إلى أقوال جهنم ، وإلى أقوال كبرائهم ، وتركوا ما يدل عليه
الكتاب والسنة . وهذه هي حقيقة قول المتكلمين ، فإن المتكلمين تركوا
تحكيم الكتاب والسنة في مسائل الصفات وأخذوا بتحكيم أرائهم وأقوال
كبرائهم ، وهذا من تحكيم الطاغوت .

لكن يمنع من تكفيرهم عدم الجزم بأنهم أرادوا هذا التحاكم ، قد يكونون
تحاكموا من غير إرادة له ورغبة ، إنما لشبهة فيه ، فقوله ﷺ : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ
يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ ﴾ الإرادة هنا مقصودة ، ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى
الطَّاغُوتِ ﴾ فمن أراد واختار التحاكم إلى الطاغوت لالشبهة قامت عنده فإنه
كافر ، ولهذا أهل العلم لم يكفروا عامة المتكلمين ، وإنما ربما كفروا أفرادًا
منهم ، وهم الذين تبينوا الحق وتركوه ، وتحاكموا إلى الطاغوت رغبة منهم
في ذلك ، وإرادة منهم لأقوال الفلاسفة واليونان ، والعياذ بالله بعضهم
يضيق صدره إذا جاءت النصوص ؛ كما جاء في مصنفات بعض المعتزلة
وأشباههم ، إذا جاء النص ضاق ، تحسن أن في صدره حرَجًا منه .

حتى إني سمعت كلمة لبعض المعتزلة أو من ينحون منحى المعتزلة في هذا الوقت يتكلم عن بعض المسائل في الصفات ، لما جاء الكلام العقلي قرر مذهبه ، ولكن لما جاءت الأدلة من النصوص تلحظ منه وهو يتكلم أن في صدره حرجاً من إيرادها ، فهذا من أعظم الخذلان أنه يتلو النص وصدره غير مستريح لتلاوته ، يود أنه لو لم يكن في الباب هذه النصوص ، وهذا بلاء عظيم ، نسأل الله العفو والعافية .



فَإِنَّ هَؤُلَاءِ إِذَا دُعُوا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَإِلَى الرَّسُولِ - وَالِدُّعَاءُ إِلَيْهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ هُوَ الدُّعَاءُ إِلَى سُنَّتِهِ - أَعْرَضُوا عَنْ ذَلِكَ وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّا قَصَدْنَا الْإِحْسَانَ عِلْمًا وَعَمَلًا بِهَذِهِ الطَّرِيقِ الَّتِي سَلَكْنَاهَا، وَالتَّوْفِيقَ بَيْنَ الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ.

الشرح:

هذا زعمهم يقولون: نريد أن نوفق بين الدلائل العقلية والنقلية. هذا عمل المتكلمين، أما الفلاسفة الإسلاميون فيقولون: نرجع النصوص إلى العقل. فالعقل عندهم أساس؛ المنطق، والفلسفة، وما دلت عليه التجربة، والنظر، والتأمل هذا أساس، والنص يُرجع إليه إن وافقه أخذ به، وإن لم يوافقه حُمل على محمل يناسب المقام.

ففرق بين المتكلمين والفلاسفة فالذين يوفقون بين الدلائل النقلية والعقلية هؤلاء هم المتكلمون، مثل ما ألف ابن رشد^(١) كتابه: (فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من اتصال).

ومن المعلوم أنَّ طلب الحكمة الذي كان عند اليونان - يعني طلب معرفة الصواب بالأشياء إما الأشياء المنظورة أو غير المنظورة - هذا يكون بالعلم أو العمل، والعلم بالعقليات دخل إلى المسلمين فمن ردّ هذه العقليات هم السلف، ومن قال: نقبل ذلك ونجعله أساسًا، وإذا وافقته النصوص أخذنا بها، وإذا خالفته النصوص تركنا النص؛ لأنه تكون دلالاته غير واضحة. فهؤلاء هم أهل التجهيل، وهؤلاء الفلاسفة.

وطائفة تقول : نأخذ بالنص ونأخذ بالدليل العقلي ونوفق بينهما ، فجمعوا بين علوم اليونان وعلوم الشريعة في خليط جديد سُمي علم الكلام . هذا من جهة العلم .

ومن جهة العمل صار عندنا شرائح أدخلت إشراقات اليونان وآراء فلسفية في إصلاح النفس ، ومما أثر في الأمة منها القول بالإشراق ، والخير ، ونحو ذلك الذي شاع عند الصوفية في أواخر القرن الثالث والرابع وما بعده .

المقصود من ذلك أن نعرف كيف دخل الانحراف على المسلمين ، وما تُفهم الأقوال في العقيدة ولا التفصيلات حتى يُعرف تطور ذلك في السنين ، في القرن الأول كان كذا ، وفي القرن الثاني كان كذا ، وتدرج ذلك ، فنفهم كل قول ما منشؤه ، ولِمَ نشأ الخلاف فيه ، والأقوال المتضاربة ما سببها ، أما إذا أخذنا الأقوال - أقوال الأئمة ، أو أقوال المخالفين - دون معرفة بتسلسل القول ، وكيف نشأ ، فإن ذلك يؤدي إلى ضعف في إدراك المراد من كلامهم والرد عليهم .

فمن العلم المهم أن نعلم كيف دخل الانحراف على المسلمين في شتى المجالات : في الاعتقاد ، وفي العمل ، في التصنيف . . . إلى آخره ، ومن المفيد جدًا الاطلاع على كلام شيخ الإسلام في (درء تعارض العقل والنقل) في هذا الأمر .



ثُمَّ عَامَّةُ هَذِهِ الشُّبُهَاتِ الَّتِي يُسَمُّونَهَا دَلَائِلَ إِنَّمَا تَقَلَّدُوا أَكْثَرَهَا
عَنْ طَوَاغِيَتٍ مِنْ طَوَاغِيَتِ الْمُشْرِكِينَ أَوْ الصَّابِئِينَ، أَوْ بَعْضِ
وَرَثَتِهِمُ الَّذِينَ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِمْ مِثْلَ فُلَانٍ وَفُلَانٍ، أَوْ عَمَّنْ قَالَ
كَقَوْلِهِمْ لِتَشَابُهٍ قُلُوبِهِمْ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا
شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا
سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيَّ مُبَشِّرًا
وَمُنْذِرًا وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا
اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ
الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]. وَلَا زَمَ هَذِهِ
الْمَقَالَةَ أَنْ لَا يَكُونَ الْكِتَابُ هُدًى لِلنَّاسِ، وَلَا بَيِّنًا وَلَا شِفَاءً لِمَا
فِي الصُّدُورِ وَلَا نُورًا، وَلَا مَرَدًّا عِنْدَ التَّنَازُعِ، لِأَنَّا نَعْلَمُ بِالِاضْطِرَارِّ أَنَّ
مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّفُونَ أَنَّ الْحَقَّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ لَمْ يَدَلَّ
عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا، وَإِنَّمَا غَايَةُ الْمُتَحَذِّقِ أَنْ
يَسْتَنْتِجَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ كُفُوءًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]،
﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

وَبِالِاضْطِرَارِّ يَعْلَمُ كُلُّ عَاقِلٍ أَنَّ مَنْ دَلَّ الْخَلْقَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ
عَلَى الْعَرْشِ، وَلَا فَوْقَ السَّمَاوَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ
سَمِيًّا﴾ لَقَدْ أَبْعَدَ النُّجْعَةَ، وَهُوَ إِمَّا مُلْغِزٌ، أَوْ مُدَلِّسٌ، لَمْ يُخَاطِبْهُمْ
بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ.

وَلَا زَمَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ أَنْ يَكُونَ تَرْكُ النَّاسِ بِلَا رِسَالَةٍ خَيْرًا لَهُمْ
فِي أَصْلِ دِينِهِمْ، لِأَنَّ مَرَدَّهُمْ قَبْلَ الرِّسَالَةِ وَبَعْدَهَا وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا
الرِّسَالَةُ زَادَتْهُمْ عَمَى وَضَلَالًا.

الشرح:

هذا الكلام واضح من حيث دلالة على إبطال ما تكلم به المتكلمون وزعموه دلائل و يقينيات من نقض النصوص بالعقليات .

والتنبيه هنا على قوله : (وَلَا زِمُ هَذِهِ الْمَقَالَةُ) ، فهذا يكثر عند أهل العلم أن يذكروا اللوازم التي تلزم على الأقوال الباطلة ، وذلك من جهة البرهان ؛ لأن من البرهان على إبطال المقالة أو على فسادها أو على ضعفها أن يلزم منها لوازم باطلة ، فإذا كان القول يلزم عليه لوازم باطلة فإن القول باطل ، وليس هذا من شيخ الإسلام ولا من أهل العلم بالزام للقائل بلازم مذهبه ؛ لأن التحقيق أن لازم المذهب ليس بمذهب حتى يُصَرَّح صاحبه بمذهبه ؛ لكن لازم المذهب يدل على بطلان المذهب ، إذا كان ذلك اللازم باطلاً .

وهذا يُستفاد منه في المناظرات ، وفي إبطال أقوال أهل الضلال خاصة في العقائد ، يستفاد منه أكبر فائدة ، فنجد مثلاً هنا يقول : (لَا زِمُ هَذِهِ الْمَقَالَةُ أَنْ يَكُونَ تَرَكُ النَّاسِ بِلَا رِسَالَةٍ خَيْرًا لَهُمْ فِي أَصْلِ دِينِهِمْ) ، ومعلوم أن المتكلمين لا يقولون : إن ترك الناس بلا رسالة خير لهم في أصل دينهم . لكن هذا لازم على تلك المقالة ، ولما كان هذا اللازم يشترك في إبطاله المتكلمون وأهل السنة دل على فساد تلك المقالة . فهذا تنبيه على طريقة من طرق الاحتجاج على إبطال أقوال الخصوم .



يَا سُبْحَانَ اللَّهِ! كَيْفَ لَمْ يَقُلِ الرَّسُولُ ﷺ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ،
وَلَا أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ: هَذِهِ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ لَا تَعْتَقِدُوا مَا ذَلَّتْ
عَلَيْهِ، لَكِنْ اعْتَقِدُوا الَّذِي تَقْتَضِيهِ مَقَائِيْسُكُمْ، أَوْ اعْتَقِدُوا كَذًا
وَكَذًا فَإِنَّهُ الْحَقُّ، وَمَا خَالَفَ ظَاهِرَهُ فَلَا تَعْتَقِدُوا ظَاهِرَهُ، وَانْظُرُوا
فِيهَا فَمَا وَافَقَ قِيَاسَ عَقُولِكُمْ فَأَعْتَقِدُوهُ، وَمَا لَا فَتَوَقَّفُوا فِيهِ
أَوْ انْفُوه؟

ثُمَّ الرَّسُولُ ﷺ قَدْ أَخْبَرَ بَانَ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ
فِرْقَةً^(١)، فَقَدْ عَلِمَ مَا سَيَكُونُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ
تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا، كِتَابَ اللَّهِ»^(٢). وَرَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي
صِفَةِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ: «هُوَ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ
وَأَصْحَابِي»^(٣). فَهَلَا قَالَ مَنْ تَمَسَّكَ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ فِي بَابِ الْاِعْتِقَادِ

(١) هذا حديث الافتراق المشهور، وهو حديث حسن جاء من طرق متعددة عن عدد
من الصحابة بالفاظ متقاربة، فقد روي من حديث أبي هريرة، وأنس، وسعد بن
أبي وقاص، ومعاوية، وعمر بن عف المزنبي، وعوف بن مالك، وأبي أمامة، وجابر
ابن عبد الله، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنه، أجمعين.

أخرجه أبو داود (٤٥٩٦، ٤٥٩٧)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١، ٣٩٩٢)،
٣٩٩٣)، وأحمد في المسند (٣٣٢/٢)، (١٢٠/٣)، وأبو يعلى في مسنده (١٥٥/٧)،
وابن أبي عاصم في السنة (٧/١)، والحاكم في المستدرک (٤٧/١)، (٢١٧)، والطبراني
في الكبير (٣٧٧/١٩)، (٧٠/١٨)، وفي الأوسط (١٣٧/٥)، والبيهقي في الكبرى
(٢٠٨/١٠). وانظر تمام تخريجه في السلسلة الصحيحة (ح ٢٠٤).

(٢) سبق تخريجه (ص ٥٦).

(٣) هذا جزء من حديث الافتراق السابق تخريجه، وجاءت هذه الزيادة من طريق عبد الله
ابن عمرو رضي الله عنه، رواها الترمذي (٢٦٤١)، والحاكم (١٢٨/١)، والآجري في الشريعة
(ص ١٥، ١٦)، واللالكائي (١١٢/١) وقال: حديث ثابت. وصححه البغوي في =

فَهُوَ ضَالٌّ؟ وَإِنَّمَا الْهُدَى رُجُوعُكُمْ إِلَى مَقَائِيسَ عَقُولِكُمْ، وَمَا يُحْدِثُهُ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنْكُمْ بَعْدَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ. وَإِنْ كَانَ قَدْ نَبَغَ أَصْلُهَا فِي آوَاخِرِ عَصْرِ التَّابِعِينَ. ثُمَّ أَصْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ - مَقَالَةُ التَّعْطِيلِ لِلصِّفَاتِ - إِنََّّمَا هُوَ مَا خُوذَ عَنْ تَلَامِذَةِ الْيَهُودِ وَالْمُشْرِكِينَ، وَضَلَالِ الصَّابِئِينَ؛ فَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ حَفِظَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ فِي الْإِسْلَامِ هُوَ الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ^(١)، وَأَخَذَهَا عَنْهُ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ^(٢)؛ وَأَظْهَرَهَا فَتُسَبِّتُ مَقَالَةُ الْجَهْمِيَّةِ إِلَيْهِ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ الْجَعْدَ أَخَذَ مَقَالَتهُ عَنْ أَبَانَ بْنِ سَمْعَانَ، وَأَخَذَهَا أَبَانُ عَنْ طَالُوتَ بْنِ أُخْتٍ لَبِيدِ بْنِ الْأَعْصَمِ، وَأَخَذَهَا طَالُوتُ مِنْ لَبِيدِ بْنِ الْأَعْصَمِ الْيَهُودِيِّ السَّاحِرِ الَّذِي سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ^(٣).

= شرح السنة (٢١٣/١)، ومدار الحديث بهذه الزيادة على عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي، قال الحافظ في التقریب: (ضعيف في حفظه...).

انظر: الضعفاء للعقيلي (٣٣٢/٢)، والكامل في ضعفاء الرجال (٢٧٩/٤).

(١) الجعد بن درهم: هو مؤسس مذهب التعطيل وأول من قال: إن الله لم يكلم موسى تكليماً، ولم يتخذ إبراهيم خليلاً، ويقال له مروان الجعدي؛ لأنه كان مؤدباً لمروان الحمار آخر خلفاء بني أمية. قتله خالد القسري يوم الأضحى سنة أربع وعشرين ومائة، وقال: أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضج بالجعد بن درهم، ونزل فقتله، وكان من أبرز تلاميذه الجهم بن صفوان، وبه عُرف مذهب التعطيل.

انظر: سير أعلام النبلاء (٤٣٣/٥)، والبداية والنهاية (٣٥٠/٩)، والكامل في التاريخ (٤٦٦/٤)، والنونية بشرح ابن عيسى (٥٠/١، ٥١).

(٢) سبق (ص ٥٩).

(٣) ذكر هذه السلسلة - سلسلة التعطيل - ابن كثير في البداية والنهاية (١٩/١٠)، والصفدي في الوافي بالوفيات (٦٨/١١)، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى = (٧٢/٩).

وَكَانَ الْجَعْدُ هَذَا فِيمَا قِيلَ مِنْ أَهْلِ حَرَّانَ، وَكَانَ فِيهِمْ خَلْقٌ
كَثِيرٌ مِنَ الصَّابِئَةِ وَالْفَلَاسِقَةِ، بَقَايَا أَهْلِ دِينِ النَّمْرُودِ^(١)،
وَالْكَنْعَانِيِّينَ^(٢) الَّذِينَ صَنَّفَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي سِحْرِهِمْ،
وَالنَّمْرُودُ هُوَ: مَلِكُ الصَّابِئَةِ الْكَنْعَانِيِّينَ الْمُشْرِكِينَ، كَمَا أَنَّ
كِشْرَى مَلِكُ الْفَرَسِ وَالْمَجُوسِ، وَفِرْعَوْنُ مَلِكُ الْقِبْطِ الْكُفَّارِ،
وَالنَّجَاشِي مَلِكُ الْحَبَشَةِ النَّصَارَى، فَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ، لَا اسْمُ عِلْمٍ.

كَانَتِ الصَّابِئَةُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ إِذْ ذَاكَ عَلَى الشُّرْكِ وَعِلْمَاؤُهُمْ
الْفَلَاسِقَةُ، وَإِنْ كَانَ الصَّابِيُّ قَدْ لَا يَكُونُ مُشْرِكًا، بَلْ مُؤْمِنًا
بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا
وَالنَّصَارَى وَالصَّبِيَّةِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ
عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ
ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّبِيَّةِينَ وَالنَّصَارَى مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

= وانظر في تراجم أصحابها: الطبقات الكبرى (١٩٧/٢)، والوافي بالوفيات (١٠/٢٠٥)، ولسان الميزان (٦٩/٢).

(١) هو النمرود بن كنعان بن كوش بن سام بن نوح، قاله مجاهد، وقال غيره: نمرود بن
فالح بن عابر بن صالح بن أرفخشذ بن سام بن نوح، كان أحد ملوك الدنيا استمر في
ملكه أربع مائة سنة، وكان قد طغى وبغى وتجبّر وعتا وآثر الحياة الدنيا، ولما دعاه
إبراهيم الخليل إلى عبادة الله وحده لا شريك له حملته الجهل والضلال وطول الآمال
على إنكار الصانع، فحاج إبراهيم الخليل في ذلك وادعى لنفسه الربوبية. انظر: تاريخ
الطبري (١٤٢/١)، والمعارف لابن قتيبة (ص ٣١)، والبداية والنهاية (١٤٨/١).

(٢) نسبة إلى كنعان بن سام بن نوح، قوم من العتاة الجبابرة كانوا يسكنون الشام ويعبدون
الكواكب السبعة، انظر: البداية والنهاية (١٤٠/١)، والبدة والتاريخ (٢٧/٣)،
والمنتظم لابن الجوزي (٢٥١/١).

لَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ، أَوْ أَكْثَرَهُمْ كَانُوا كُفَّارًا أَوْ مُشْرِكِينَ،
 كَمَا أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بَدَّلُوا وَحَرَّفُوا وَصَارُوا
 كُفَّارًا أَوْ مُشْرِكِينَ، فَأُولَئِكَ الصَّابِتُونَ الَّذِينَ كَانُوا إِذْ ذَٰلِكَ،
 كَانُوا كُفَّارًا مُشْرِكِينَ وَكَانُوا يَعْبُدُونَ الْكَوَاكِبَ، وَيَتَّبِعُونَ
 لَهَا الْهَيَاكِلَ. وَمَذْهَبُ النُّفَاةِ مِنْ هَؤُلَاءِ فِي الرَّبِّ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ
 إِلَّا صِفَاتٌ سَلْبِيَّةٌ، أَوْ إِضَافِيَّةٌ أَوْ مُرَكَّبَةٌ مِنْهَا^(١)، وَهُمْ الَّذِينَ بُعِثَ
 إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ إِلَيْهِمْ.

(١) قال الشيخ العلامة محمد أمان يَحْلُظُ في شرح هذه المصطلحات:

الصفات السلبية: هي الصفات الواقعة في سياق النفي، سواء كانت ثابتة في الكتاب
 والسنة؛ كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْ سِنَةً وَلَا نَوْمًا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، هذه تسمى الصفات
 السلبية، ولكن السلوب عند أهل الكلام نوع آخر غير هذا . . . والسلوب التي عند
 هؤلاء كقولهم: ليس بجسد ولا عرض ولا بذى روح ولا دم ولا طول ولا قصر، إلى
 آخر تلك السلوب التي لا معنى لها وليس فيها مدح وثناء وكمال . . .

أما الصفات الإضافية: هي التي يتوقف فهم معناها أو تصورها على فهم غيرها، يمكن
 أن نتصورها في خارج الصفات مثلاً كالأبوة والبنوة، والأبوة لا تتصور إلا بتصورك
 للبنوة، كذلك البنوة يتوقف فهمها وتصورها على فهم الأبوة، هذه تسمى الصفات
 الإضافية . . . والصفات الإضافية بالنسبة للرب تعالى التي يشبها هؤلاء كأن يقولوا:
 ليس في العلو ولا في السفل، العلو والسفل من الصفات الإضافية، تصورك للعلو
 يتوقف على تصورك للسفل، وكذلك العكس؛ كما قلنا في الأبوة والبنوة.

وأما المركبة من الإضافية والسلبية: أن تدخل أداة نفي على الصفات الإضافية فتصبح
 مركبة؛ كأن تقول: ليس فوق العالم، أو ليس فوق العرش، ولا تحت العرش. فالفوقية
 والسفل من الصفات الإضافية فإذا أدخلت عليها أداة نفي فقلت ليس فوق ولا تحت
 أصبحت مركبة من الإضافة ومن السلب" أ.هـ.

راجع: شرح الحموية للشيخ محمد أمان (الشريط الرابع - الوجه الثاني).

فَيَكُونُ الْجَعْدُ أَحَدَهَا عَنِ الصَّابِئَةِ الْفَلَسِيفَةِ. وَكَذَلِكَ
أَبُو نَصْرِ الْفَارَابِيُّ^(١) دَخَلَ حَرَّانَ، وَأَخَذَ عَنْ فَلَاسِيفَةِ الصَّابِئِيِّينَ
تَمَامَ فَلَسِيفَتِهِ، وَأَخَذَهَا الْجَهْمُ أَيْضًا - فِيمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ
وَعِيزُهُ^(٢) - لَمَّا نَاطَرَ «السُّمْنِيَّةَ»^(٣) بَعْضَ فَلَاسِيفَةِ الْهِنْدِ، وَهُمْ
الَّذِينَ يَجْحَدُونَ مِنَ الْعُلُومِ مَا سِوَى الْحِسِّيَّاتِ.

فَهَذِهِ آسَانِيْدُ جَهْمٍ تَرْجِعُ إِلَى الْيَهُودِ وَالصَّابِئِيِّينَ وَالْمُشْرِكِينَ،

(١) هو محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ التركي، ولد حوالي سنة تسع وخمسين
وماثنين، وتوفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، قال عنه ابن كثير: (كان حاذقاً في
الفلسفة، ومن كتبه تفقه ابن سينا، وكان يقول بالمعاد الروحاني لا الجثمانى،
ويخصص بالمعاد الأرواح العالمة لا الجاهلة، وله مذاهب في ذلك يخالف المسلمون
والفلاسفة من سلفه الأقدمين، فعليه إن كان مات على ذلك لعنة رب العالمين، مات
بدمشق فيما قاله ابن الأثير في كامله، ولم أر الحافظ ابن عساكر ذكره في تاريخه لتنته
وقباحته، فالله أعلم) ١. هـ.

انظر: وفيات الأعيان (٥/ ١٥٤)، والوافي بالوفيات (١/ ١٠٢)، وسير أعلام النبلاء
(١٥/ ٤١٨)، والبداية والنهاية (١١/ ٢٢٤)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٥٠).

(٢) انظر تفصيل ذلك في كتاب الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد (ص ١٩ - ٢١)،
واعتماد أهل السنة للالكائي (٣/ ٣٨٠، ٣٨١)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٢٨ -
١٣٠)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٢١٧ - ٢١٩).

(٣) السُّمْنِيَّةُ بضم السين وفتح الميم نسبة إلى سومنات قرية بالهند، وهي فرقة من عبدة
الأصنام تقول بقدوم العالم، وإبطال النظر والاستدلال، وزعموا أنه لا معلوم إلا من
جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت، وقال فريق منهم
بتناسخ الأرواح في الصور المختلفة.

انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٥٣)، ولسان العرب (١٣/ ٢٢٠)، ومختار الصحاح
(ص ١٣٢)، والمصباح المنير (١/ ٢٩٠)، والتعاريف للمناوي (ص ٤١٥).

وَالْفَلَاسِفَةُ الضَّالِّينَ إِمَّا مِنَ الصَّابِثِينَ، وَإِمَّا مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

الشرح:

هذه الكلمة من شيخ الإسلام مهمة ونفيسة ﷺ؛ لأن فيها بيان أصل الضلال في هذا الباب، وفيها بطلان زعم من زعم أن طريقة المتكلمين هذه أنها أحكم؛ لأن هذا القول قول فيه الإجحاف بالسلف الصالح - كما مر معنا - ومن المعلوم أنه لم يأت شيء في النصوص ولا في هدي النبي ﷺ يرشد الناس إلى إلا يأخذوا بظواهر النصوص، بل قال ﷺ: «إِنِّي تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ اللَّهِ»^(١) كما رواه مسلم في الصحيح، ورواه غيره في قوله: «كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّتِي وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضِ»^(٢).

وقد قال بعض العلماء: إنه من اليقين القطعي أن النبي ﷺ لما تلا القرآن وذكر النصوص التي فيه في الغيبات والصفات وغيرها، كذلك لما ذكر أحاديث الصفات على الناس، لم يرد أنه أتبعها بشيء يصرفها عن ظاهرها؛ بل أوردتها وترك فهم المعنى للناس، وهذا يدل على أن المعنى الذي اشتملت عليه تلك النصوص هو ظاهر اللفظ؛ لأنه لو كان المعنى غير الظاهر بل معنى آخر يُؤول لوجب على النبي ﷺ أن يبينه حتى لا يترك الناس

(١) هذا جزء من حديث جابر الطويل في صفة حج النبي ﷺ، سبق تخريجه (ص ٥٦).

(٢) أخرجه الدارقطني (٢٤٥/٤)، والحاكم في المستدرک (١٧٢/١)، والبيهقي في

السنن الكبرى (١١٤/١٠)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٨٠/١)، من حديث

أبي هريرة رضي الله عنه.

يعتقدون في الله العقيدة الباطلة، فلما لم يُتبع ذلك ﷺ بشيء يصرفه عن ظاهره دلنا على أن الظاهر مراد.

ثم نقول - كما قال شيخ الإسلام ﷺ - إن هذه المقالة وهي مقالة التعطيل إنما أخذها الجهم بن صفوان عن الجعد بن درهم، والجهم بن صفوان - كما ذكر ﷺ في آخر الكلام، وهو كلام مهم - كان فقيها عنده علم بالفقه بعض الشيء، ووقع له اجتهاد في مناظرة هذه الطائفة من الطبائعيين الذين يقولون بتناسخ الأرواح وهي طائفة السُّمنية، طائفة من طوائف خراسان والهند، ناظرهم في وجود الله ﷻ فحَيَّرُوهُ حتى قالوا عنه إنه تحير، فبقي أربعين يوماً لا يصلي من شدة الحيرة، وهذا لأجل أنه خاض في مناظرة أولئك دون علم واسع بما يجب وينبغي في مناظرة أمثال هؤلاء، فأراد أن يثبت وجود الله لهم، فلم يجد دليلاً يثبت به وجود الله ﷻ إلا ما سُمي فيما بعد بطريقة حلول أو حدوث الأعراض في الأجسام أو طريقة الجوهر الفرد.

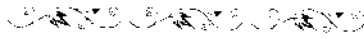
هذه الطريقة لها تفاصيل، لكن المقصود أنها طريقة مخالفة لما جاء في القرآن والسنة من إثبات وجود الله ﷻ، ولما تقتضيه الضرورة الفطرية في الإنسان أنه جاء لا من فعل نفسه، ولا من فعل والديه، وقد رُكِّبت فيه هذه الآلات تركيباً عجيباً، ومحال عند كل ذي عقل أن يكون الزمن أو أن تكون الطبيعة أوجدتها على هذا النحو العجيب.

فسلك تلك الطريقة التي هي طريقة حلول الأعراض في الأجسام، وقال: إنَّ العرض لا يقوم بنفسه: العرض مثل: الألوان، والطبائع الأربعة - الحرارة والبرودة والرطوبة واليبس - ومثل الارتفاع، والانخفاض، والحركة، ونحو ذلك، هذه أعراض تكون في الجسم. فلما كان كذلك،

قال : إن هذه الأعراض في الجسم الجامد تحل فيه ، وتحدث فيه ، والجسم الجامد هذا لا يمكن أن يكون أحدث تلك الأعراض ، إنما أحدث فيه ، كذلك هذا الجسم الجامد إذا جزأناه إلى أجزاء صغيرة جدًا ينتهي إلى ما سَمَّوه بالجواهر الفرد ، وهذا الجوهر الفرد - يعني الخلية الواحدة أو الجزيء الواحد - فيه عرض أيضًا من تلك الأعراض التي ذكرنا . ومعلوم أن هذا الجزيء الواحد لا يمكن أن يحدث ذلك العرض لنفسه ، لا يحدث الارتفاع في نفسه ولا البرودة ولا الحرارة ولا الرطوبة ، إلى آخره ، فَعَلِمَ أنه مُحْدَث فيه ، وإذا كان مُحْدَثًا فيه فلا بد له من مُحْدِث ، وإذا كان كذلك فخرج هذا الجزيء الصغير ، أو خرج هذا الجسم الذي حلت فيه الأعراض عن حكم الطبيعة ؛ لأنه لا يمكن لهذا الجزيء وهو الطبيعة أن يؤثر تلك التأثيرات .

المقصود : أنهم سَلَّمُوا له بأن الأجسام لا بد لها من محدث ، قالوا : من هذا المحدث ؟ قال : هذا هو ربي هو الله ﷻ . فلما سلموا له بذلك فرح ، ثم قالوا له : صِفْ لنا ربك . فلما أراد أن يصفه بما جاء في القرآن من الصفات تحيّر أكثر ؛ لأنه وجد أنه إذا وصف الله ﷻ بما جاء في القرآن فإنه سيعود على دليله الذي ذكر بالإبطال ؛ لأنه إذا وصف الله بأنه رحيم وأنه ذو رحمة ، فالرحمة ليست جسمًا يُرى ، إنما هي عرض ، فمعنى ذلك أن هذا العرض حل في جسم ، وهذا يقضي على برهانه الذي أتى به بالإبطال ؛ لأنهم سيعودون يقولون : من الذي أحدث الرحمة في ربك يا جهم ؟ فنظر في الصفات : الحركة ، والمجيء والإتيان ونحو ذلك ، ونظر في الاستواء وهو الاستواء على العرش ، والعلو ، ونحو ذلك ، فتحيّر ، فلما لم يجد برهانًا على وجود الله إلا ذلك البرهان ، قال : إنَّ هذا البرهان قطعي ، فلا بد أن كل

ما عاد على هذا البرهان القطعي بالإضعاف أو بالبطلان أن يؤول. فأوّل
نصوص الصفات جميعًا، وهذا الذي تبعه عليه المعتزلة ثم الكلائية ثم
الأشاعرة، ومن هنا نحوهم.



ثُمَّ لَمَّا عُرِّبَتِ الْكُتُبُ الرُّومِيَّةُ فِي حُدُودِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ زَادَ الْبَلَاءُ
مَعَ مَا أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي قُلُوبِ الضَّلَالِ ابْتِدَاءً، مِنْ جِنْسٍ مَا أَلْقَاهُ فِي
قُلُوبِ أَشْبَاهِهِمْ. وَلَمَّا كَانَ فِي حُدُودِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ انْتَشَرَتْ هَذِهِ
الْمَقَالَةُ الَّتِي كَانَ السَّلَفُ يُسَمُّونَهَا مَقَالَةَ الْجَهْمِيَّةِ، بِسَبَبِ بَشْرِ بْنِ
غِيَاثِ الْمَرِيسِيِّ^(١) وَطَبَقَتِهِ، وَكَلَامُ الْأَثَمَةِ مَثَلُ: مَالِكٍ^(٢)، وَسُفْيَانَ

(١) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة العدوي مولا هم البغدادي المريسي، من موالي آل زيد
ابن الخطاب عليه السلام، كان من كبار الفقهاء، أخذ عن القاضي أبي يوسف، وروى عن
حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة، ونظر في الكلام فغلب عليه، وانسلخ من الورع
والتقوى، وجرد القول بخلق القرآن ودعا إليه، حتى كان عين الجهمية في عصره
وعالمهم، فمقتله أهل العلم وكفره عدة، ولم يدرك جهنم بن صفوان بل تلقف مقالاته
من أتباعه، مات في آخر سنة ثمان مائة ومائتين وقد قارب الثمانين، فهو بشر الشر،
وبشر الحافي بشر الخير؛ كما أن أحمد بن حنبل هو أحمد السنة، وأحمد بن أبي دؤاد
هو أحمد البدعة. انتهى من كلام الذهبي.

ورد عليه الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه القيم الذي كان يوصي به شيخ
الإسلام ابن تيمية، والمسمى: (نقض عثمان بن سعيد على بشر المريسي انعيد)، وهو
مطبوع، وهو حقيق بالعناية والمراجعة، وسيأتي (ص ٨٢).

انظر: تاريخ بغداد (٥٦/٧)، والأنساب (٢٦٧/٥)، والوافي بالوفيات (٩٤/١٠)،
وسير أعلام النبلاء (١٩٩/١٠، ٢٠٠)، والبداية والنهاية (٢٨١/١٠).

(٢) هو أحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبعة مالك بن أنس بن مالك بن عامر بن
أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيلان بن حشد بن عمرو بن الحارث، وهو ذو أصبح
الحميري أبو عبد الله المدني إمام دار الهجرة في زمانه، ولد سنة أربع وتسعين، وتوفي
في الرابع عشر ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة. انظر: العبر للذهبي (٢٧٢/١)،
والبداية والنهاية (١٧٤/١٠)، وشذرات الذهب (٢٨٩/١).

ابن عُيَيْنَةَ^(١)، وَابْنُ الْمُبَارَكِ^(٢)، وَأَبِي يُوسُفَ^(٣)، وَالشَّافِعِيِّ^(٤)،

- (١) هو الإمام أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي مولى امرأة من بني هلال ابن عامر، وقيل مولى بني هاشم، وقيل مولى الضحاك، وقيل مولى مسعر بن كدام، الكوفي ثم المكي، مولده سنة سبع ومائة في نصف شعبان، ووفاته سنة ثمان وتسعين ومائة، طلب الحديث وهو غلام، وكان إمامًا عالمًا ثبتًا حجة زاهدًا ورعًا مجتمعا على صحة حديثه وروايته. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/٤٩٧)، والأنساب (٥/٦٥٧)، والوفاء بالوفيات (١٥/١٧٥)، ووفيات الأعيان (٢/٣٩١).
- (٢) هو الإمام أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، مولى بني حنظلة من أهل مرو، كان مولده بها سنة ثمانين عشرة ومائة، ومات في شهر رمضان منصرفًا من طرسوس سنة إحدى وثمانين ومائة، طلب العلم وهو ابن بضع عشرة سنة، ورحل سنة إحدى وأربعين ومائة، ولقي التابعين، وأكثر الترحال والتطواف إلى الغاية في طلب العلم والجهاد والحج والتجارة. انظر: الطبقات الكبرى (٥/٤٩٧)، والوفاء بالوفيات (١٧/٢٢٥)، وسير أعلام النبلاء (٨/٣٧٨، ٣٧٩).
- (٣) هو الإمام المجتهد العلامة المحدث قاضي القضاة أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حيش بن سعد بن بجير بن معاوية الأنصاري الكوفي، صاحب أبي حنيفة رحمهما الله، مولده في ثلاث عشرة ومائة، ومات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائة ببغداد في خلافة هارون الرشيد. انظر: الطبقات الكبرى (٧/٣٣٠)، والأنساب (١/٢٨٤)، ووفيات الأعيان (٦/٣٧٨)، وسير أعلام النبلاء (٨/٥٣٥).
- (٤) هو فقيه عصره وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبعة أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هشام بن المطلب بن عبد مناف بن قصي، أمه أزدية، كان مولده بغزة سنة خمسين ومائة، ونُقل إلى مكة وله ستان، وتوفي سنة أربع ومائتين بمصر وله أربع وخمسون سنة. انظر: حلية الأولياء (٩/٦٣)، والعبر للذهبي (١/٣٤٣)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي (٥/١٩٠)، وشذرات الذهب (٢/٩).

وَأَحْمَد^(١)، وَإِسْحَاق^(٢)، وَالْفُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ^(٣)، وَبِشْرِ الْحَافِي^(٤)،
وغيرهم، في هؤلاء كثير، في ذمهم وتضليلهم.
وهذه التأويلات المؤجودة اليوم بأيدي الناس مثل أكثر

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٥٠).

(٢) هو الإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم، المعروف بأبن راهويه، ينتهي إلى زيد مائة بن تميم، ولد سنة إحدى وستين ومائة، وتوفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين، كان إماماً مذكوراً مشهوراً من أهل مرو، سكن نيسابور، وكان متبوعاً له أقوال واختيارات، وهو من أقران الإمام أحمد بن حنبل، وذكره الإمام أحمد فقال: إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وكره أن يقول راهويه، وقال: لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يخالفنا في أشياء فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً. انظر: تاريخ بغداد (٣٤٥/٦)، وتاريخ دمشق (١١٩/٨)، والأنساب (٣٤/٣)، والوافي بالوفيات (٢٥١/٨)، وشذرات الذهب (٨٩/٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٨٣/٢).

(٣) هو الإمام الزاهد العابد أحد صلحاء الدنيا، الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر أبو علي التميمي ثم اليربوعي الخراساني المروزي، أخذ الفقه عن أبي حنيفة، وروى عنه الإمام الشافعي، كان في أول أمره شاطراً يقطع الطريق بين أبيورد وسرخس، ثم أراد الله ﷻ له الهداية. انظر: تاريخ دمشق (٣٧٥/٤٨)، ووفيات الأعيان (٤٧/٤)، وطبقات الحنفية (ص ٤٠٩)، وشذرات الذهب (٣١٧/١).

(٤) هو بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء بن هلال بن ماهان بن عبد الله، أبو نصر المروزي، الزاهد المعروف بالحافي، كان مولده سنة خمسين ومائة، وتوفي في شهر ربيع الآخر سنة ست وعشرين وقل سبع وعشرين ومائتين، وكان ممن فاق أهل عصره في الورع والزهد، تفرد بوفور العقل، وأنواع الفضل، وحسن الطريقة، واستقامة المذهب، وعزوف النفس، وإسقاط الفضول، وقد أثنى عليه غير واحد من الأئمة في عبادته وزهده وورعه ونسكه وتقشفه. انظر: تاريخ بغداد (٦٧/٧)، وتاريخ دمشق (١٧٧/١٠)، والبداءة والنهاية (٢٩٧/١٠)، والأنساب (١٥٩/٢)، والوافي بالوفيات (٩١/١٠)، ووفيات الأعيان (٢٧٤/١).

التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ فُورَكٍ^(١) فِي كِتَابِ
(التَّأْوِيلَاتِ)، وَذَكَرَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الرَّازِيُّ^(٢) فِي
كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ (تَأْسِيسَ التَّقْدِيسِ)^(٣)، وَيُوجَدُ كَثِيرٌ مِنْهَا
فِي كَلَامِ خَلْقٍ غَيْرِ هَؤُلَاءِ، مِثْلُ: أَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّائِيِّ^(٤)، وَعَبْدِ الْجُبَّارِ
بْنِ أَحْمَدَ الْهَمْدَانِيِّ^(٥)،

(١) هو شيخ المتكلمين أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، درس مذهب
الإشاعرة على أبي الحسن الباهلي تلميذ أبي الحسن الأشعري، بلغت مصنفاته قريباً
من مائة ودعي إلى غرنة وجرت له مناظرات، وكان شديد الرد على ابن كرام، ثم عاد
إلى نيسابور فسموه في الطريق سنة ست وأربعمائة، وكان مولده سنة خمس وثمانين
وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٢١٤، ٢١٥)، والعبر (٣/٩٧)، والوافي
بالوفيات (٢/٢٥٤)، والأنساب (٢/٢١١)، وشذرات الذهب (٣/١٨١).

(٢) سبق ت ترجمته، راجع (ص ٣٣).

(٣) مطبوع في مؤسسة الكتب - بيروت، ط. ١٤١٠هـ، باسم (أساس التقديس).

(٤) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام البصري، أبو علي الجبائي، شيخ طائفة الاعتزال
في زمانه، وعليه اشتغل أبو الحسن الأشعري ثم رجع عنه، وللجبائي تفسير حافل
مطول له فيه اختيارات غريبة في التفسير، وقد رد عليه الأشعري فيه وقال: وكان
القرآن نزل في لغة أهل جباء. كان مولده في سنة خمس وثلاثين ومائتين، وتوفي
سنة ثلاث وثلاثمائة. انظر: وفيات الأعيان (٤/٢٦٧)، والعبر (٢/١٣١)، والبداية
والنهاية (١١/١٢٥)، وشذرات الذهب (٢/٢٤١)، وطبقات المفسرين للسيوطي
(ص ١٠٢، ١٠٣).

(٥) هو عبد الجبار بن أحمد أبو الحسن الهمداني الاسترأبادي المعتزلي صاحب
التصانيف المشهورة في الاعتزال وتفسير القرآن، عمر دهرًا في غير السنة، توفي في
ذي القعدة سنة خمس عشرة وأربعمائة بالري، ودفن في داره، ومن تصانيفه: «شرح
الأصول الخمسة» أي أصول المعتزلة. انظر: تاريخ بغداد (١١/١١٣)، وسير أعلام
النبلاء (١٧/٢٤٤، ٢٤٥)، والوافي بالوفيات (١٨/٢١)، والأنساب (١/١٣٧)،
وشذرات الذهب (٣/٢٠٢).

وَأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ^(١)، وَأَبِي الْوَفَاءِ بْنِ عَقِيلٍ^(٢)، وَأَبِي حَامِدٍ
الْغَزَالِيِّ^(٣)، وَغَيْرِهِمْ؛ هِيَ بَعَيْنُهَا التَّأْوِيلَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا بِشَرْ
الْمَرِيسِيِّ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي كِتَابِهِ؛ وَإِنْ كَانَ قَدْ يُوْجَدُ فِي كَلَامِ
بَعْضِ هَؤُلَاءِ رَدُّ التَّأْوِيلِ وَإِبْطَالُهُ أَيْضًا، وَلَهُمْ كَلَامٌ حَسَنٌ فِي أَشْيَاءَ.
فَإِنَّمَا بَيَّنْتُ أَنَّ عَيْنَ تَأْوِيلَاتِهِمْ هِيَ عَيْنُ تَأْوِيلَاتِ الْمَرِيسِيِّ،

(١) هو شيخ المعتزلة وصاحب التصانيف الكلامية أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب
البصري، كان فصيحًا بليغًا عذب العبارة يتوقد ذكاء وله اطلاع كبير، توفي ببغداد
في ربيع الآخر سنة ست وثلاثين وأربع مئة وقد شاخ، ومن تصانيفه: (المعتمد في
أصول الفقه). انظر: تاريخ بغداد (٣/١٠٠)، ووفيات الأعيان (٤/٢٧١)، والعبر
(٣/١٨٩)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٥٨٧)، والبداية والنهاية (١٢/٥٣، ٥٤)،
وشذرات الذهب (٣/٢٥٩).

(٢) هو أبو الوفاء علي بن عقال بن محمد بن عقال بن عبد الله البغدادي الظفري الحنبلي
المتكلم صاحب التصانيف، ولد سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة، وتوفي في جمادى
الأولى سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، أخذ علم العقليات عن شيخي الاعتزال أبي علي
بن الوليد وأبي القاسم ابن التبان صاحبي أبي الحسين البصري فانحرف عن السنة، قاله
الذهبي، وقال أيضًا في معرفة القراء (١/٤٦٩): (ومن ثم حصل فيه شائبة تجهم
واعتزال). وقال ابن رجب: (ويظهر فيه في بعض أحيانه نوع انحراف عن
السنة، وتأول لبعض الصفات، ولم يزل فيه بعض ذلك إلى أن مات رحمه الله).
ومن أشهر مصنفاته: كتاب الفنون، وهو أزيد من أربعمائة مجلد، أكثره مفقود، وطبع
منه جزء يسير بدار المشرق ببلدان سنة ١٩٦٩ م. انظر: الوافي بالوفيات (٢٠/٦٦)،
(٢١/٢١٨)، وسير أعلام النبلاء (١٩/٤٤٣)، ولسان الميزان (٣/١٤٦)، ومعرفة
القراء للذهبي (١/٣٨٠)، وذيل الطبقات (١/١٤٤)، والبداية والنهاية (١٢/١٨٤)،
وشذرات الذهب (٤/٣٥).

(٣) سبقت ترجمته (ص ٣٤).

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كِتَابُ الرَّدِّ الَّذِي صَنَّفَهُ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ^(١) أَخَذَ الْأَيْمَةَ الْمَشَاهِيرَ فِي زَمَانِ الْبُخَارِيِّ، صَنَّفَ كِتَابًا سَمَّاهُ: (رَدُّ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ عَلَى الْكَاذِبِ الْعَنِيدِ فِيمَا افْتَرَى عَلَى اللَّهِ فِي التَّوْحِيدِ) خَكَى فِيهِ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ بِأَعْيَانِهَا عَنْ بَشَرِ الْمَرِيسِيِّ بِكَلَامٍ يَقْتَضِي أَنَّ الْمَرِيسِيَّ أَقْعَدُ بِهَا، وَأَعْلَمُ بِالْمَنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ اتَّصَلَتْ إِلَيْهِمْ مِنْ جِهَتِهِ، ثُمَّ رَدَّ ذَلِكَ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ بِكَلَامٍ إِذَا طَالَعَهُ الْعَاقِلُ الذَّكِيُّ عَلِمَ حَقِيقَةَ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ، وَتَبَيَّنَ لَهُ ظُهُورُ الْحُجَّةِ لِطَرِيقِهِمْ، وَضَعُفُ حُجَّةِ مَنْ خَالَفَهُمْ. ثُمَّ إِذَا رَأَى الْأَيْمَةَ - أَيْمَةَ الْهُدَى - قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى ذَمِّ الْمَرِيسِيَّةِ وَأَكْثَرَهُمْ كَفَرُوهُمْ أَوْ ضَلَّلُوهُمْ، وَعَلِمَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ السَّارِي فِي هَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ هُوَ مَذْهَبُ الْمَرِيسِيَّةِ: تَبَيَّنَ الْهُدَى لِمَنْ يُرِيدُ اللَّهُ هِدَايَتَهُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَالْفَتْوَى لَا تَحْتَمِلُ الْبَسْطَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَإِنَّمَا نُشِيرُ إِشَارَةً إِلَى مَبَادِي الْأُمُورِ، وَالْعَاقِلُ يَسِيرُ فَيَنْظُرُ.

(١) هو عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الإمام العلامة الحافظ الناقد أبو سعيد التميمي الدارمي السجستاني صاحب المسند الكبير والتصانيف، ولد قبل المائتين بيسير، وُصِفَ الْأَقَالِيمَ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ، لَهُ رَدُّ عَلَى الْمَرِيسِيِّ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَهُوَ الَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ هَنَا، وَهُوَ مَطْبُوعٌ بِاسْمِ (رَدِّ الْإِمَامِ الدَّارِمِيِّ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ عَلَى بَشَرِ الْمَرِيسِيِّ الْعَنِيدِ)، وَرَاجِعٌ مَا سَبَقَ (ص ٧٩). انظر: تاريخ دمشق (٣٨/٣٦١)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٣١٩)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/٣٠٢)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٢٧٧).

الشرح:

هذا الكلام ظاهر في بيان أصل الضلال، والجهم بن صفوان هو الذي أسس تحكيم العقول على النصوص، وأن النص لا يحكم بظاهره حتى يعرض على العقل؛ ولهذا كل من حَكَّم العقل على النص يقال له جهمي، ومن السلف من يقولون عن المعتزلة أنهم جهمية، فبشر المريسي هذا من كبار المعتزلة وهو من الجهمية، وكذلك الكلابية يطلق عليهم طائفة من أئمة السلف أنهم جهمية، كذلك الأشاعرة يقال عنهم جهمية باعتبار أنهم شاركوا جهما في الأصل الذي به رد دلالة النصوص، وهو مشاركتهم له في تحكيم العقل على النص.

إذا نسبة الطوائف وفرق الضلال إلى جهم بالتبعية له في الأصل الذي أصله وإن كانوا لا يقولون بكل ما يقول جهم، فليست النسبة مقتضية بالمماثلة والمساواة في كل شيء، بل إذا وافق في الأصول، وإن زعم أنه لا يقول بقوله.

والتأويلات التي ذُكرت في كتب الأشاعرة مثل كتاب (التأويلات) لابن فورك، وهو مطبوع، ومثل كتاب الرازي (تأسيس التقديس)، الذي رد عليه شيخ الإسلام في كتاب كبير سماه (نقض التأسيس)، وكغيرهم من المعتزلة والماتريدية لما أولوا من النصوص، هؤلاء إنما تبعوا أوائل المعتزلة والجهمية في تأويل النصوص، تبعوا بشرًا المريسي وأمثاله، بل إن بشرًا المريسي أقعد وأعرف بدلالات المنقول والمعقول من هؤلاء؛ لأنه لم يخض في تأويل كل الصفات وإنما خاض في تأويل ما يعظم الشبهة عنده في

تأويله ، وأما هؤلاء المتأخرون فإنهم خاضوا في تأويل كل الصفات التي لا يثبتونها بجرأة وعدم مراعاة عقول الناس ، ومن أعظم ذلك دخولهم في تأويل العلو والاستواء ونحو ذلك من الصفات .

فالمقصود أن طريقة هؤلاء متتابعة ، وهي تبع لطريقة بشر المريسي ، وقد أجمع السلف في وصف أئمتهم ومن تبعهم بأنهم ضالّال ، وكفّرهم طوائف كثيرة من أهل العلم ، وهذا ظاهر بين ، فالأخذ بمقاتلتهم أخذ بالضلال الذي أجمع على تضليل من قال به السلف الصالح عليه السلام .



وَكَلَامُ السَّلَفِ فِي هَذَا الْبَابِ مَوْجُودٌ فِي كُتُبٍ كَثِيرَةٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَذْكُرَ هُنَا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُ، مِثْلُ كِتَابِ (السُّنَنِ) لِلَّالْكَائِي^(١)، وَ(الإِبَانَةِ) لِابْنِ بَطَّة^(٢)، وَ(السُّنَّةِ) لِأَبِي ذَرٍّ الْهَرَوِيِّ^(٣)

(١) هو الإمام الحافظ المجود المفتي أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الرازي، الشافعي، مفيد بغداد في وقته، أحد تلامذة الشيخ أبي حامد الإسفراييني، برع في المذهب، وعني بالحديث فصنف فيه أشياء كثيرة، ولكن عاجلته المنية قبل أن تشتهر كتبه، توفي في رمضان سنة ثمان عشرة وأربعمائة، وكتابه المذكور ذكره الذهبي والخطيب البغدادي وغيرهما، وهو كتاب عظيم مطبوع باسم: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)، وهو مهم جدًا لطالب العلم للوقوف على كلام السلف في الاعتقاد بالأسانيد.

انظر لترجمته: تاريخ بغداد (٧٠/١٤)، وسير أعلام النبلاء (٤١٩/١٧)، والوافي بالوفيات (١٥٤/٢٧)، والبداية والنهاية (٢٤/١٢)، وطبقات الشافعية (١٩٧/٢).

(٢) هو الإمام القدوة العابد المحدث الفقيه شيخ العراق، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد ابن حمدان العكبري الحنبلي، المعروف بابن بطة، ولد سنة أربع وثلاثمائة، وتوفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة، وله كتاب (الإبانة الصغرى)، و(الإبانة الكبرى)، وكلاهما مطبوع، والأخير كتاب مسند عظيم القدر تظهر براءة مؤلفه في تراجمه وشرحه على الأحاديث. لترجمته انظر: تاريخ بغداد (٣٧١/١٠)، وسير أعلام النبلاء (٢٢٩/١٦)، والعبير (٣٧/٣)، والبداية والنهاية (٣٢١/١١)، (٣٢٢).

(٣) هو الإمام الحافظ عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الخراساني الهروي، الفقيه المالكي، راوي صحيح البخاري عن الثلاثة: المستملي، والحموي، والكشميهني، قال عنه ابن كثير: (سمع الكثير، ورحل إلى الأقاليم، وخرج إلى مكة ثم تزوج في العرب وأقام بالسروات، وكان يحج كل سنة ويسمع الناس عليه، وأخذ عنه المغاربة مذهب أبي الحسن الأشعري عن القاضي الباقلاني، وكان ثقة حافظًا ضابطًا). هـ. ولد سنة خمس أو ست وخمسين وثلاث مائة، وتوفي سنة أربع وثلاثين وأربعمائة، ومن مصنفاته: كتاب السنة، ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء. انظر: تاريخ بغداد (١٤١/١)، وسير أعلام النبلاء (٥٥٤/١٧)، وشذرات الذهب (٢٥٤/٣)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٤٢٥).

و(الأصول) لأبي عمر الطلمنكي^(١)، وكلام أبي عمر بن عبد البر^(٢)، و(الأسماء والصفات) للبيهقي^(٣) وقبل ذلك (السنة)

(١) هو أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى المعافري الأندلسي المقرئ المحدث الحافظ عالم أهل قرطبة، الطلمنكي نسبة إلى مدينة (طلمنكة) بالأندلس، صنف كتباً حسناً نافعة على مذاهب السنة ظهر فيها علمه، وكان ذا عناية تامة بالأثر قديم الطلب عالي الإسناد، غيوراً على الشريعة، سيقاً مسلطاً على أهل البدع قاموا لهم، توفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة، قال الذهبي: (رأيت له كتاباً في السنة في مجلدين، عامته جيد، وفي بعض تبويبه ما لا يوافق عليه) ١. هـ.
انظر: العبر (٣/ ١٧٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٦٦)، والعلو للذهبي (ص ٢٤٦) والوافي بالوفيات (٨/ ٢٣)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٤٣).

(٢) هو الإمام العلامة الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي المالكي، أحد الأعلام، وصاحب التصانيف المليحة، منها: التمهيد والاستذكار والاستيعاب، وجامع بيان العلم وفضله، وغير ذلك، ولد يوم الجمعة لخمس بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاث مائة، وتوفي سنة ثلاث وستين وأربع مائة يوم الجمعة آخر يوم شهر ربيع الآخر.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٥٣)، والوافي بالوفيات (٢٩/ ٩٩)، والبداية والنهاية (١٢/ ١٠٤)، وشذرات الذهب (٣/ ٣١٤).

(٣) هو الإمام العلم الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي الشافعي، الفقيه في الأصول الورع الزاهد، أخذ علم الحديث عن الحاكم والفقه عن ناصر العمري، كان على سيرة العلماء قانعاً من الدنيا باليسير متجماً في ورعه وزهده، تتبع نصوص الشافعي وجمع كتاباً فيها سماه (المبسوط)، وله تصانيف كثيرة مشهورة وموجودة في أيدي الناس، ومنها كتاب (الأسماء والصفات) الذي أشار إليه شيخ الإسلام مطبوع في مجلدين، وهذا الكتاب فيه تأويلات على مذهب الأشاعرة مخالفة لمذهب أهل السنة، وسيأتي كلام الشارح حفظه الله تعالى في بيان طريقتة (ص ٩٧)، فينبغي على طالب العلم الحذر من ذلك، ولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، وتوفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة بنيسابور. انظر: طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (١/ ٢٣٣)، والعبر (٣/ ٢٤٤)، والأنساب (١/ ٤٣٨)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٠٤).

للطبراني^(١)، ولأبي الشيخ الأصبهاني^(٢)، ولأبي عبد الله بن منده^(٣)، ولأبي أحمد العسالي الأصبهاني^(٤)، وقبل ذلك (السنة)

(١) هو الإمام الحافظ سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي أبو القاسم الطبراني نسبة إلى طبرية صاحب المعاجم الثلاثة الكبير والأوسط والصغير، وله كتاب مسند الشاميين، وغير ذلك من المصنفات المفيدة، وذكر الذهبي في تصانيفه كتاب السنة، وذكر أنه في مجلد، مولده سنة ستين ومائتين بطبرية الشام، ومكن أصفهان إلى أن توفي بها يوم السبت لليلتين بقيتا من ذي القعدة سنة ستين وثلاثمائة.
انظر: تاريخ دمشق (١٦٣/٢٢)، ووفيات الأعيان (٤٠٧/٢)، والعبر (٣٢١/٢)، وسير أعلام النبلاء (١١٩/١٦)، والبداية والنهاية (٢٧٠/١١)، وشذرات الذهب (٣٠/٣).

(٢) هو الإمام الحافظ الصادق محدث أصفهان أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ صاحب التصانيف، ولد سنة أربع وسبعين ومائتين، وسمع أبا يعلى وأبا خليفة ولقي الكبار، وكان مع سعة علمه وغزارة حفظه أحد أعلام صالحا خيرا قائما صدوقا مأمونا ثقة متقنا، صنف التفسير وغيره، وله كتاب (العظمة)، و(السنة). وهو الذي أشار إليه شيخ الإسلام، وأشار إليه الذهبي في سير أعلام النبلاء وذكر أنه في مجلد واحد. وكتاب (السنن)، و(ثواب الأعمال)، توفي في المحرم سنة تسع وستين وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٧٦/١٦)، وشذرات الذهب (٦٩/٣)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٨٢).

(٣) هو الإمام الحافظ محدث الإسلام محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، الثقة الرحالة، رحل إلى البلاد الشاسعة، وسمع الكثير، وصنف التاريخ والناسخ والمنسوخ ولد سنة عشر وثلاثمائة، وتوفي في أصفهان في صفر سنة ست وتسعين وثلاثمائة، له من المصنفات كتاب (الإيمان)، و(التوحيد)، و(الرد على الجهمية)، و(السنة) وهو الذي أشار إليه شيخ الإسلام.

انظر: تاريخ دمشق (٢٩/٥٢)، وتاريخ أصفهان (٢٧٨/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٨/١٧)، والبداية والنهاية (٣٣٦/١١)، وشذرات الذهب (١٤٦/٣).

(٤) هو الحافظ محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان بن محمد أبو أحمد العسالي الأصبهاني، أحد الأئمة الحفاظ وأكابر العلماء، سمع الحديث وحدث به، قال عنه :

لِلْخَلَّالِ^(١)، وَ(التَّوْحِيدُ) لِابْنِ خُزَيْمَةَ^(٢)، وَكَلَامُ أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ سُرَيْجٍ^(٣)، (وَالرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ) لِجَمَاعَةٍ^(٤)، وَقَبْلَ ذَلِكَ (السَّنَةُ)

= ابن منده: (كتب عن ألف شيخ لم أر أفهم ولا أتقن من أبي أحمد العسال) ١. هـ. توفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة، له من المصنفات: (تفسير القرآن)، و(التاريخ)، و(العظمة)، و(السنة)، وهو الذي أشار إليه شيخ الإسلام، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ضمن مؤلفاته. انظر: تاريخ بغداد (١/ ٢٧٠)، والعبر (٢/ ٢٨٨، ٢٨٩) وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٦، ٧)، والبداية والنهاية (١١/ ٢٣٧)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٨٠).

(١) هو الإمام العلامة الحافظ الفقيه شيخ الحنابلة وعالمهم أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الخلال، ولد في سنة أربع وثلاثين ومائتين أو في التي تليها، فيجوز أن يكون رأى الإمام أحمد، ولكنه أخذ الفقه عن خلق كثير من أصحابه، وتوفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، له من المصنفات كتاب (الجامع في الفقه) في عشرين مجلدًا، و(العلل) في ثلاث مجلدات، و(السنة) في ثلاثة مجلدات، وهو الذي أشار إليه شيخ الإسلام.

انظر: تاريخ بغداد (٥/ ١١٢)، والعبر (٢/ ١٥٤)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٩٧)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٦١)، وطبقات الحفاظ للسبوطي (ص ٣٣١).

(٢) سبقت ترجمته، راجع (ص ٥١).

(٣) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي الشافعي القاضي بشيراز، ويلقب بالباز الأشهب، صنف نحو أربعمائة مصنف، وكان أحد أئمة الشافعية، قام بنصرة المذهب، ورد على المخالفين، وتوفي ببغداد سنة ست وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٢٧٨)، ووفيات الأعيان (١/ ٦٦)، والوافي بالوفيات (٧/ ١٧١)، والعبر (٢/ ١٣٨)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٠١)، والبداية والنهاية (١١/ ١٢٩)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٢١)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٤٧).

(٤) سيأتي قريبًا ذكر بعضهم.

لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ^(١)، وَ(السُّنَّةُ) لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ الْأَثَرَمِ^(٢)، وَ(السُّنَّةُ) لِحَنْبَلٍ^(٣)، وَلِلْمَرْوُذِيِّ^(٤)،

(١) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل الذهلي الشيباني، كان إماماً خبيراً بالحديث وعالمًا مقدّمًا فيه، وكان من أروى الناس عن أبيه، وقد سمع من صغار شيوخ أبيه، وروى عنه أبو القاسم البغوي والمحاملي وأبو بكر الخلال وغيرهم، وكان ثبًا فہمًا ثقة، ولد في جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة ومائتين، وتوفي ببغداد في جمادى الآخرة سنة تسعين ومائتين، وكتابه (السنة) الذي أشار إليه شيخ الإسلام مطبوع متداول.

انظر: تاريخ بغداد (٣٧٥/٩)، وطبقات الحنابلة (١٨٠/١)، والعبر (٩٢/٢)، وشذرات الذهب (٢٠٣/٢).

(٢) هو الحافظ الثبت الثقة أحد الأئمة المشاهير أحمد بن محمد بن هاني الطائي الأثرم، تلميذ الإمام أحمد، سمع عفان وأبا الوليد والقعني وأبا نعيم وخلقا كثيرا، وكان حافظًا صادقًا قوي الذاكرة، وله كتب مصنفة في العلل والناسخ والمنسوخ، وكان من بحور العلم، توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين كذا أرخه ابن قانع، وقيل بعد الستين ومائتين كما أرخه ابن العماد، وله من المصنفات كتاب (السنن)، و(العلل)، و(السنة) وهو الذي أشار إليه شيخ الإسلام، ولم أقف عليه مطبوعًا.

انظر: طبقات الحنابلة (٦٦/١)، والعبر (٢٨/٢)، وسير أعلام النبلاء (٦٢٣/١٢)، والبيدایة والنهاية (١٠٨/١١)، وشذرات الذهب (١٤١/٢).

(٣) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد أبو علي الشيباني، وهو ابن عم الإمام أحمد بن محمد بن حنبل وتلميذه، ولد قبل المائتين، وتوفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين، له كتاب مصنف في التاريخ يحكي فيه عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما، وله من المصنفات: (الفتن)، و(المحنة)، و(السنة) وهو الذي أشار إليه شيخ الإسلام. انظر: تاريخ بغداد (٢٨٦/٨)، وطبقات الحنابلة (١٤٣/١)، والعبر (٥٧/٢)، وسير أعلام النبلاء (٥١/١٣)، وشذرات الذهب (١٦٣/٢).

(٤) هو أحمد بن محمد بن الحجاج أبو بكر المروذي الفقيه، أحد الأعلام، وأجل أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، وحمل عن الإمام أحمد علمًا كثيرًا، ولزمه إلى أن =

وَلَأَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيَّ^(١)، وَلَأَبْنِ أَبِي شَيْبَةَ^(٢)، وَ(السَّنَّة) لِأَبِي بَكْرٍ
بْنِ أَبِي عَاصِمٍ، وَكِتَابُ (الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ) لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ
الْجُعْفِيِّ^(٣) شَيْخِ الْبُخَارِيِّ، وَكِتَابُ (حَلَقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ) لِأَبِي
عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيِّ^(٤)، وَكِتَابُ (الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ) لِعُثْمَانَ بْنِ

= مات، وصنف في الحديث والسنة والفقه، توفي في سادس جمادى الأولى سنة خمس
وسبعين ومائتين، وكتاب (السنة) له مطبوع ومتداول.

انظر: طبقات الحنابلة (١/٥٦)، والعبر (٢/٦٠)، وسير أعلام النبلاء (١٣/١٧٣)،
والوافي بالوفيات (٧/٢٥٦)، وشذرات الذهب (٢/١٦٦).

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٤٨).

(٢) هو الإمام أحد الأعلام عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان العباسي
الكوفي صاحب التصانيف الكبار، ولد سنة تسع وخمسين ومائة، وتوفي في المحرم
سنة خمس وثلاثين ومائتين، قال عنه أبو زرعة: (ما رأيت أحفظ منه) أ. هـ.

انظر: تاريخ بغداد (١٠/٦٦)، والعبر (١/٤٢١)، والوافي بالوفيات (١٧/٢٣٧)،
والشذرات (٢/٨٥).

(٣) هو الإمام الحافظ عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان بن أخنس بن خنيس
أبو جعفر الجعفي البخاري المسندي، قيل له المسندي لأنه كان يطلب الأحاديث
المسندة ويرغب عن المقاطيع والمراسيل، وهو مولى محمد بن إسماعيل البخاري
من فوق، توفي في ذي القعدة سنة تسع وعشرين ومائتين وكان من أبناء التسعين.

انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/١٦٢)، وتاريخ بغداد (١٠/٦٤)، والوافي
بالوفيات (١٧/٢٣٦)، والعبر (١/٤٠٥)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٦٥٨، ٦٥٩)،
وشذرات الذهب (٢/٦٧)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٢١٨).

(٤) هو الإمام حبر الإسلام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردذبه الجعفي
مولاهم أبو عبد الله البخاري الحافظ، إمام أهل الحديث في زمانه، والمقتدى به
في أوانه، والمقدم على سائر أضرابه وأقرانه، وكتابه الصحيح، أجمع العلماء على
قبوله وصحة ما فيه سوى أحرف يسيرة تكلم عليها الحافظ الدارقطني، ولد سنة أربع -

سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ^(١)، وَكَلَامُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَكِّيِّ^(٢) صَاحِبِ (الْحَيْدَةِ) فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ، وَكَلَامُ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ الْخُزَاعِيِّ^(٣)، وَكَلَامُ

= وتسعين ومائة، وتوفي سنة ست وخمسين ومائتين، وكتابه (خلق أفعال العباد) الذي أشار إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مطبوع متداول.
انظر: تاريخ بغداد (٤/٢)، والعبر (١٨/٢)، والبداية والنهاية (٢٤/١١)، وشذرات الذهب (١٣٤/٢).

- (١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٥)، وكتابه (الرد على الجهمية) مطبوع متداول.
- (٢) هو الإمام عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكتاني المكي، قدم بغداد في أيام المأمون، وجرت بينه وبين بشر المريسي مناظرات في القرآن، وهو صاحب كتاب (الحيدة)، وكان من أهل العلم والفضل، وله مصنفات عديدة، وكان ممن تفقه للشافعي، واشتهر بصحبته، توفي سنة أربعين ومائتين.
- أما كتابه الحيدة فقد ضمنه مناظرته مع بشر المريسي، وقد أثبت نسبة الكتاب إليه غير واحد، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية، ونقل منه في درء التعارض (ص ٢٤٦ - ٢٥١)، وقد شرح جملاً من كلامه من (ص ٢٥١ - ٢٦١)، وذكره ابن النديم في الفهرست (ص ٧١٤)، والخطيب في تاريخه (٤٤٩/١٠) وقال: (وهو صاحب كتاب الحيدة)، وكذا ذكره ابن العماد في الشذرات (٢/٩٥)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (٦/٣٦٣). أما الذهبي فقد شكك فيه في الميزان (٤/٣٧٧)، ونسبه إليه في تاريخ الإسلام (ص ٢٥٦) وقال: (صاحب كتاب الحيدة)، وكذا قال في العبر (١/٤٣٤).
- (٣) هو نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث أبو عبد الله الخزاعي الأعور الفارص المروزي، الإمام العلامة صاحب التصانيف، كان شديد الرد على الجهمية وأهل الأهواء، قال أحمد: (كان من الثقات)، وحسب بسامر بسبب محنة القرآن حتى مات سنة ثمان وعشرين ومائتين، وأوصى أن يدفن في قيوده، وهو صاحب المقالة المشهورة: (من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا وصفه به رسوله تشبيه).
- انظر: تاريخ بغداد (١٣/٣٠٦)، وتاريخ دمشق (٦٢/١٤٩)، والوافي بالوفيات (٢٧/٩٨)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٥٩٥)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ١٨٤).

الإمام أحمد بن حنبل^(١)، وإسحاق بن راهويه^(٢)، ويحيى بن يحيى
النيسابوري^(٣)، وأمثالهم، وقبل هؤلاء عبد الله ابن المبارك^(٤)
وأمثاله وأشياء كثيرة.

وَعِنْدَنَا مِنَ الدَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ مَا لَا يَتَّسِعُ هَذَا الْمَوْضِعُ
لِذِكْرِهِ، وَأَنَا أَعْلَمُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ لَهُمْ شُبُهَاتٌ مَوْجُودَةٌ، لَكِنْ
لَا يُمَكِّنُ ذِكْرَهَا فِي الْفَتْوَى، فَمَنْ نَظَرَ فِيهَا وَأَرَادَ إِبَانَةَ مَا
ذَكَرُوهُ مِنَ الشُّبُهَةِ فَإِنَّهُ يَسِيرُ. وَإِذَا كَانَ أَصْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ - مَقَالَةُ
التَّعْطِيلِ وَالتَّأْوِيلِ - مَا خُودًا عَنْ تَلَامِذَةِ الْمُشْرِكِينَ، وَالصَّابِيِّينَ،
وَالْيَهُودِ، فَكَيْفَ تَطْيِبُ نَفْسُ مُؤْمِنٍ بَلْ نَفْسُ عَاقِلٍ أَنْ يَأْخُذَ سُبُلَ
هَؤُلَاءِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَالضَّالِّينَ، وَيَدْعُ سَبِيلَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ
عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشَّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ.

الشرح:

ما ذكره هنا تعداد للكتب التي توجد فيها أقوال السلف في الاعتقاد،

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٥٠).

(٢) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٢).

(٣) هو الإمام الحافظ يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن أبو زكريا التميمي المنقري
النيسابوري، كان من سادات أهل زمانه علماً ودينًا ونسكًا وإتقانًا، ولد سنة اثنتين
وأربعين ومائة، وتوفي سنة ست وعشرين ومائتين، قال عنه ابن راهويه: «ما رأيت مثل
يحيى بن يحيى، ولا أحسبه رأى مثل نفسه، ومات وهو إمام لأهل الدنيا» ١. هـ. انظر:
سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥١٢)، والأنساب (٥/ ٣٩٧)، وشذرات الذهب (٢/ ٥٩).

(٤) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨١).

وسياتي كثير من النقول عنها ، كذلك نقل عنها وعن غيرها ابن القيم رحمته الله في كتابه : (اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية) ، وينقل عنها أهل العلم نصوص السلف في العقيدة في باب الإيمان والقدر وغير ذلك ، هذه الكتب التي يُنقل عنها يُكتفى فيها بشهرة الكتاب ونقل العلماء عنه ، ولا يُشترط فيها أن يثبت الكتاب لمصنفه ؛ وذلك لأن الكتاب إذا نقل عنه أهل العلم واعتمدوه فإن هذا يكفي في النقل عنه ، يعني : أن يُعتمد ويُنقل عنه ؛ لأن العلماء نقلوا عنه ، ولا يفتقر ذلك إلى صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف ؛ لأن المقصود ما اشتمل عليه الكتاب من الأقوال ، وذلك لأن في بعض ما ذكر شيخ الإسلام رحمته الله من الكتب شيئاً من البحث في نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، مثل كتاب (الحيدة) للكناني ، فإن هناك بحثاً معروفاً في نسبته إلى مؤلفه^(١) ، وهكذا أيضاً غيره .

المقصود أن هذه الكتب اعتمدها المتقدمون من أهل العلم ونقلوا عنها ، وكلام السلف من حيث الأصول وأيضاً أفراد العقيدة موجود في هذه الكتب ، ومن حرص على كلام السلف وجده في هذه الكتب .

المسألة الثانية مما يتعلق بهذا المقام : أن كتب المتقدمين من السلف ليست في سهولة الأخذ منها ومنهجية تصور مسائل العقيدة منها ؛ كالكتب التي صُنفت متأخرة لأئمة السنة ؛ كلمعة الاعتقاد ، والواسطية ، والحموية ، والتدمرية ، وأشباه ذلك ؛ وذلك لأن تلك الكتب تعتمد على نقل أقوال السلف ، وكلام السلف واحد كالقواعد في العقائد ، وليس يُفهم على أن كل قول منه أصل وقاعدة في بابه ، بل كلام السلف يُفهم بعضه مع بعض ،

(١) سبق البحث فيه قريباً .

سواء كان ذلك كلام الصحابة، أو كلام التابعين، أو كلام تبع التابعين، أو كلام الأئمة؛ وذلك لأنه يوجد في كلامهم متشابه، لا بد من إرجاع بعضه على بعض، حتى يُحْكَم القول في مسائل الاعتقاد، نعم أكثر كلامهم واضح؛ لكن طالب العلم إذا لم يكن لديه تعديد جيد في العقيدة، فإنه إذا نظر في كلام الأولين قد يشتبه عليه ولا يدرى المراد منه؛ وذلك لأن فهمه يحتاج إلى جمع أقوالهم ومعرفة اصطلاحاتهم، بل ومعرفة ما يجري في ذلك الزمن من ردود وأقوال، فمن الكلام المنقول عن السلف ما لا يفهم إلا بفهم طبيعة الحال الذي قيل فيه ذلك الكلام، وهذا كثير في فهم كلام أهل الفتوى في كل زمان.

ذكر الشيخ رحمته أيضا فيما ذكر كتاب (الصفات) للبيهقي، والبيهقي معدود في الطبقة الأولى من طبقات الأشاعرة، والطبقة الأولى هي أقرب طبقات الأشاعرة لأهل الحديث، فالبيهقي رحمته في كتابه (الأسماء والصفات) خلط في أبواب الصفات، ولم يجر فيها على طريقة أئمة السنة المتقدمين، فقسم الصفات إلى صفات ذات وإلى صفات فعل، فما كان من صفات الذات وجاء نصه في القرآن يعقد له الأبواب لإثباته، وما كان من صفات الفعل - في بعضها - فإنه يتأوله، ويعقد الباب لذكر ما جاء فيه، يقول مثلا: باب ما جاء في الضحك، باب ما جاء في الإتيان، باب ما جاء في الهرولة. وذكر شيخ الإسلام له لا لأجل أنه من كتب أئمة السنة، ولكن لأجل أن أقوال السلف موجودة فيه، فهو كتاب ينقل فيه البيهقي بالأسانيد عن المتقدمين، فتؤخذ منه أقوال السلف في مسائل الاعتقاد في الأسماء والصفات.



فصل

ثُمَّ الْقَوْلُ الشَّامِلُ فِي جَمِيعِ هَذَا الْبَابِ أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، أَوْ بِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ لَا يَتَجَاوَزُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١): لَا يُوصَفُ اللَّهُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، أَوْ بِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ لَا يَتَجَاوَزُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ. وَمَذْهَبُ السَّلَفِ أَنَّهُمْ يَصِفُونَ اللَّهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْثِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ، وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ حَقٌّ لَيْسَ فِيهِ لُغْزٌ وَلَا أَحَاجِيٌّ، بَلْ مَعْنَاهُ يُعْرِفُ مِنْ حَيْثُ يُعْرِفُ مَقْصُودُ الْمُتَكَلِّمِ بِكَلَامِهِ؛ لَا سِيَّما إِذَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ أَعْلَمَ الْخَلْقِ بِمَا يَقُولُ، وَأَفْصَحَ الْخَلْقِ فِي بَيَانِ الْعِلْمِ، وَأَنْصَحَ الْخَلْقِ فِي الْبَيَانِ وَالتَّعْرِيفِ وَالِدَّلَالَةِ وَالْإِرْشَادِ.

الشرح:

قوله: (قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ) الأصل في الترضي أنه للصحابة، ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وغير الصحابة ﷺ يجوز أن يترضى عنهم، ولكن

(١) ذكره بمعناه ابن قدامة في اللعة (ص ٩)، والذهبي في تاريخ الإسلام (ص ٨٧)، وانظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣١)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٣٢).

بشرط إلا يكون ذلك شعاراً، يعني: لا يلتزم مع ذكر من هم دون الصحابة عليهم السلام دائماً الترضي، مثل الصلاة، فيجوز أن يُصلى على غير الأنبياء لكن لا يكون ذلك دائماً على جهة الشعار، صلى الله على أبي بكر رضي الله عنه، كما قال بعض الصحابة رضي الله عنهم فهذا جائز على جهة المرة والمرة، فالنبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه قوم بصدقاتهم صلى عليهم، فأتاه ابن أبي أوفى بصدقة قومه، فقال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»^(١)، وأوسع من الصلاة الترضي، فإنه يسوغ الترضي؛ لكن لا يُجعل ذلك مثل الترضي على الصحابة، يعني يقال مرة أو مرتين أو ثلاثاً، ونحو ذلك، ولا يلتزم مع إمام من الأئمة.

هذا الكلام قواعد كلها تحتاج إلى تفصيل لكن يؤخذ تفصيلها من مظانه. وننبه هنا إلى أن قوله: (مَنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ) هذه العبارة جُمعت من أقوال متناثرة للسلف في فهم مذهب السلف بعمامة.

فالتحريف: صرف اللفظ عن معناه إلى معنى آخر لا يحتمله البتة، قد يكون بزيادة أو نقصان، مثل تفسير استوى باستولى، هذا تحريف لا تدل عليه اللغة ولا يحتمله اللفظ، ومثل تفسير الإتيان بإتيان الأمر هذا تحريف أيضاً؛ لأنه لا دليل يدل على ذلك.

والتعطيل: هو الإخلاء، يعني: إخلاء الرب ﷻ عن الصفة، فحقيقة قول النفاة أنهم عطلوا الله عن صفاته يعني أخلوه ﷻ عن أن يكون موصوفاً بصفة.

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٧، ٤١٦٦)، ومسلم (١٠٧٨) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

والتكليف: أن تجعل الصفة على كيفية من الكيفيات، فيقول مثلاً: كيفية استواء الله ﷻ هو كذا وكذا، وكيفية سمع الله ﷻ هو كذا وكذا، هذه طريقة لبعض الضالين في القديم، يكييفون الصفات، وهذا منفي؛ لأن إثبات الصفات لله ﷻ إثبات وجود لا إثبات كيفية.

والتمثيل: هو إثبات المثل أو المثلية، قد يكون في صفة من الصفات، وقد يكون إثبات المثل في أكثر من صفة أو في الذات والصفات، وهو خلاف التشبيه، فالتمثيل أن يقال يده كيد الإنسان، واستواؤه كاستواء الإنسان، أي: هذا مثل هذا، وهذا التمثيل أيضاً منفي؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

قال بعدها: (وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا وُصِفَ اللَّهُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ حَقٌّ لَيْسَ فِيهِ لُغْزٌ وَلَا أَحَاجِي، بَلْ مَعْنَاهُ يُعْرَفُ مِنْ حَيْثُ يُعْرَفُ مَقْصُودُ الْمُتَكَلِّمِ بِكَلَامِهِ) هذه الكلمة دقيقة؛ وذلك أن مقصود المتكلم بكلامه تارة يكون من جهة أفراد الكلام، وتارة يكون من جهة التركيب.

النوع الأول: المعنى الإفرادي، مثلاً يقول: هذا كتابي، تفهم معنى الكتاب هو الذي في ذهنك منه، يقول: مررت بفلان، تفهم معنى المرور حيث هو كلمة وفلان تتصوره، هذا استعمال للألفاظ، وفهم المعنى العام مبني على فهم هذه الألفاظ، هذا يسمى المعنى الإفرادي للكلام، يعني: يفهم الكلام بفهم أفراده.

والنوع الثاني - وهو مهم في هذا الباب -: أن المتكلم يفهم كلامه بتركيب الكلام، أي: بسياق الكلام، وهذا هو الذي يسمى عند الأصوليين بالدلالة الحملية للكلام، هذا في غاية الأهمية للنظر في هذا الباب -

باب الأسماء والصفات ؛ لأن من ادعوا أن السلف أولوا في باب الأسماء والصفات احتجوا ببعض كلامهم في هذا الأمر ، وهم إنما أرادوا دلالة التركيب ، ومعلوم أن الكلام إذا دل بتركيبه فإنه لا يكون نفياً لما دلت عليه أفراده .

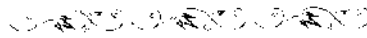
مثال ذلك : قول الله ﷻ : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ [الفرقان: ٤٥] ، الظاهر الإفرادي للكلام في قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ ﴾ أن الرؤية تكون لله ، يعني : يرى الرب ﷻ ، لكن لما قال : ﴿ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ علمنا بدلالة التركيب - وهو ما يفهم به مقصود المتكلم من كلامه - أنه أراد قدرة الله ﷻ : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلْنَاهُ سَاكِنًا ﴾ [الفرقان: ٤٥] . كذلك قوله ﷻ : ﴿ قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَآتَى اللَّهُ بُيُوتَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٢٦] ، هل هذه من آيات الصفات التي فيها الإتيان ؟ لا ، ولم يحملها السلف على أنها ليست من آيات صفة الإتيان ؟ لأن المقصود بالإتيان - إذا أثبتت الصفة - إتيان الذات وليس إتيان الصفات ، وهنا قال : ﴿ فَآتَى اللَّهُ بُيُوتَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ وهذا ليس دليلاً على صفة الإتيان ؛ لأن التركيب تركيب الكلام يدل على أن المراد إثبات الصفة بقوله : ﴿ فَآتَى اللَّهُ بُيُوتَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ ، ومعلوم أن المتقرر في أن الله ﷻ ليس كمثله شيء أنه لا يأتي بذاته للبيان من قواعده ، فهو ﷻ أجل من ذلك ، وهو ﷻ مستوٍ على عرشه ، وإنما المقصود إتيان صفاته اللاتئة في هذا الموضع ، وهي قدرته ، وبطشه ، وقوته ، وعقابه ، ونكاله بالكافرين ؛ لذلك قال : ﴿ فَآتَى اللَّهُ بُيُوتَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ ، أيضاً من أمثلته : قوله ﷻ في سورة البقرة : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥] ، هنا فسر السلف الوجه بالقبلة ؛ لأن الوجه من حيث

اللفظ يطلق على الجهة ويطلق على الصفة، فيكون وجه بمعنى وجهة، ويكون وجه الله بمعنى الصفة التي هي الوجه المعروفة، هنا ما حُمل المعنى على الصفة مع أنها إضافة صفة إلى متصف بها وهو ﴿وَجْهَ اللَّهِ﴾؛ وذلك لدلالة السياق ودلالة التركيب، وهذا ظاهر لأن سياق الآيات في القبة ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ يعني القبة؛ ولهذا خرجت هذه الآية عن أن تكون من آيات الصفات. كذلك قوله ﷺ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]، هذه هي الآية الوحيدة التي اختلف فيها السلف هل هي من آيات الصفات أم ليست من آيات الصفات^(١)؟ فبعضهم قال: هي من آيات الصفات، وبعضهم فسرهما بما يخرجها عن كونها من آيات الصفات، لِمَ؟ الجواب: لتنازع هذا الموضع بين أن يُقصد الفرد فتكون من آيات الصفات، أو أن يكون المقصود التركيب فتكون من غير آيات الصفات، يعني: هل يفهم الكلام بفهم كلمة ﴿سَاقٍ﴾، أو نفهمه مع سباقه ولحاظه؟ فالعرب تقول: كشفت الحرب عن ساقٍ. إذا كشفت عن هول وشدة، وهذا استعمال تركيبى تستعمله العرب للدلالة على الهول والشدة؛ فلهذا قال ابن عباس رضي الله عنه وغيره: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ يعني عن هول وشدة. وآخرون كأبي سعيد وغيره قالوا: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] يعني عن ساق الرحمن ﷻ لما جاء في الحديث من الدلالة على ذلك.

المقصود أن هذا البحث مهم وطويل فروع، وضابطه أن ظاهر الكلام قد يكون من جهة اللفظ، وقد يكون من جهة التركيب؛ لأنه الذي يفهم به

(١) انظر أقوال السلف في تفسير الآية في: فتح الباري (٨/٦٦٤)، وزاد المسير (٨/٣٤٠) وتفسير ابن كثير (٤/٤٠٨، ٤٠٩)، وتفسير القرطبي (١٨/٢٤٩، ٢٥٠)، والدر المنثور (٨/٢٥٤، ٢٥٥)، وفتح القدير (٥/٢٧٥ - ٢٧٨)، وتفسير السعدي (ص ٨٨١).

مقصود المتكلم من جهة ظاهر كلامه، لأننا لا نعلم بواطن الكلام، لكننا نعلم ظاهر الكلام، وهذا الظاهر قد يكون من جهة الأفراد، وقد يكون من جهة التركيب، ولهذا ينقسم الظاهر إلى: ظاهر إفرادي، وظاهر تركيب. هذا البحث أطال عليه شيخ الإسلام في مواضع كثيرة من كتبه^(١)، وهو معروف في علم أصول الفقه في مبحث دلالة الألفاظ أو الاستدلال.



(١) انظر على سبيل المثال: التدمرية (ص ٤٧)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ١٨٦)، وبيان تلييس الجهمية (١/ ١٧)، والنبوات (ص ١١٩)، ومجموع الفتاوى (٧/ ١١٥).

وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَ ذَلِكَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي نَفْسِهِ الْمُقَدَّسَةِ
 الْمَذْكُورَةِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَعْمَالِهِ، فَكَمَا يُتَيَقَّنُ أَنَّ
 اللَّهَ -سُبْحَانَهُ- لَهُ ذَاتٌ حَقِيقِيَّةٌ، وَلَهُ أَعْمَالٌ حَقِيقِيَّةٌ، فَكَذَلِكَ
 لَهُ صِفَاتٌ حَقِيقِيَّةٌ، وَهُوَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي
 صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَعْمَالِهِ، وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ نَقْصًا أَوْ حُدُوثًا فَإِنَّ اللَّهَ
 مُنْزَعٌ عَنْهُ حَقِيقَةٌ، فَإِنَّهُ -سُبْحَانَهُ- مُسْتَحَقٌّ لِلْكَمَالِ الَّذِي لَا غَايَةَ
 فَوْقَهُ، وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْحُدُوثُ لَامْتِنَاعِ الْعَدَمِ عَلَيْهِ، وَاسْتِلْزَامُ
 الْحُدُوثِ سَابِقُهُ الْعَدَمِ، وَلَا فِتْقَارِ الْمُحْدَثِ إِلَى مُحْدِثٍ، وَلِوُجُوبِ
 وَجُودِهِ بِنَفْسِهِ ﷻ. وَمَذْهَبُ السَّلَفِ بَيْنَ التَّعْطِيلِ وَبَيْنَ التَّمْثِيلِ،
 فَلَا يُمَثِّلُونَ صِفَاتِ اللَّهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ، كَمَا لَا يُمَثِّلُونَ ذَاتَهُ بِذَاتِ
 خَلْقِهِ.

الشرح:

قوله: (وَاسْتِلْزَامُ الْحُدُوثِ سَابِقُهُ الْعَدَمِ) يعني: يلزم من كون الشيء
 حادثاً أن يكون قبل ذلك عدماً، أي: حدوث الشيء يستلزم سبق حدوثه
 بالعدم.

قوله: (كَمَا لَا يُمَثِّلُونَ) هنا الكاف هذه كاف التثنية، يعني: ما بعدها
 قاعدة، فعند الفقهاء والعلماء تأتي الكاف تارة للتنزيد والتثمين، وتارة
 تأتي للتثنية^(١)، يعني: يكون ما قبلها فرع من فروع ما بعدها.

(١) في معاني الكاف ودلالاتها، انظر: الخصائص لابن جني - باب في زيادة الحروف
 وحذفها (ص ٦١- ٧٢).

هنا قال: (فَلَا يُمَثَّلُونَ صِفَاتِ اللَّهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ، كَمَا لَا يُمَثَّلُونَ ذَاتَهُ بِذَاتِ خَلْقِهِ) هذا شيء مجمع عليه أنه لا تمثل ذات الله بذات الخلق، وإنما الخلاف بين الصفاتية في مسألة الصفات، فإنه كذلك لا يمثلون الصفات بصفات خلقه خلافاً للمجسمة، فهم لا يمثلون الصفة بالصفة لأنهم لا يمثلون الذات أصلاً بشيء من الذوات، فكما أن ذات الله ﷻ لا تشبه الذوات، كذلك صفاته لا تشبه الصفات، وهذه القاعدة جاءت في (التدمرية)^(١) تبعاً لما ذكره الخطابي^(٢) في كتاب (معالم السنن)، ذكر قاعدة السلف في هذا أن القول في الصفات كالقول في الذات، يُحتذى فيه حذوه، ويُنهج فيه على منواله^(٣).



(١) انظر: التدمرية (ص ٤٣ - ٤٥).

(٢) هو أبو سليمان الخطابي حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الفقيه الأديب، صاحب معالم السنن، وغريب الحديث، والغنية عن الكلام، وشرح الأسماء الحسنى، وغير ذلك، توفي ببست في ربيع الآخر. انظر: الوافي بالوفيات (٢٠٧/٧)، وانعبر (٤١/٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/١٧)، وشذرات الذهب (١٢٧/٣).

(٣) انظر: معالم السنن (١٢٢/٧) مع مختصر المنذري والتهذيب، حيث ذكر كلام السلف في الإثبات والإمرار، وقد أورد الذهبي هذه القاعدة في كتابه العلو (ص ٢٣٦) بالمعنى نقلاً عن الخطابي، وانظر: فتح الباري (٣٧٣/١٣)، وبيان تليس الجهمية (٣٩/١)، والنصواعق المرسله (٢٢٩/١)، وسيأتي ذكرها في نقل شيخ الإسلام عنه (ص ٢٢١).

وَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ،
فَيُعْطَلُونَ أَسْمَاءَهُ الْحُسْنَى وَصَفَاتِهِ الْعُلَى، وَيُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ
مَوَاضِعِهِ، وَيُلْحِدُونَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ. وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ فَرِيقِي
التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ فَهُوَ جَامِعٌ بَيْنَ التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ. أَمَّا
الْمُعْطَلُونَ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَفْهَمُوا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصَفَاتِهِ إِلَّا مَا هُوَ اللَّائِقُ
بِالْمَخْلُوقِ، ثُمَّ شَرَعُوا فِي نَفْيِ تِلْكَ الْمَفْهُومَاتِ، فَقَدْ جَمَعُوا بَيْنَ
التَّمْثِيلِ وَالتَّعْطِيلِ، مَثَلُوا أَوَّلًا، وَعَطَّلُوا آخِرًا، وَهَذَا تَشْبِيهٌ وَتَمْثِيلٌ
مِنْهُمْ لِلْمَفْهُومِ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصَفَاتِهِ بِالْمَفْهُومِ مِنْ أَسْمَاءِ خَلْقِهِ
وَصَفَاتِهِمْ، وَتَعْطِيلٌ لِمَا يَسْتَحِقُّهُ هُوَ سُبْحَانَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ
اللَّائِقَةِ بِاللَّهِ ﷻ. فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: لَوْ كَانَ اللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ لَلَزِمَ
إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ مِنَ الْعَرْشِ، أَوْ أَصْغَرَ أَوْ مُسَاوِيًا، وَكُلُّ ذَلِكَ
مُحَالٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ مِنْ كَوْنِ اللَّهِ عَلَى
الْعَرْشِ إِلَّا مَا يَثْبُتُ لِأَيِّ جِسْمٍ كَانَ عَلَى أَيِّ جِسْمٍ كَانَ، وَهَذَا
اللَّازِمُ تَابِعٌ لِهَذَا الْمَفْهُومِ. أَمَّا اسْتِوَاءٌ يَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ وَيَخْتَصُّ بِهِ،
فَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ مِنَ اللَّوْزِمِ الْبَاطِلَةِ الَّتِي يَجِبُ نَفْيُهَا. وَصَارَ هَذَا مِثْلَ
قَوْلِ الْمُثْمَلِ: إِذَا كَانَ لِلْعَالَمِ صَانِعٌ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ جَوْهَرًا،
أَوْ عَرَضًا، وَكِلَاهُمَا مُحَالٌ: إِذْ لَا يُعْقَلُ مَوْجُودٌ إِلَّا هَذَانِ، أَوْ قَوْلِهِ:
إِذَا كَانَ مُسْتَوِيًا عَلَى الْعَرْشِ فَهُوَ مِمَّاثِلٌ لَاسْتِوَاءِ الْإِنْسَانِ عَلَى
السَّرِيرِ أَوْ الْفَلَكَ، إِذْ لَا يُعْلَمُ الْاسْتِوَاءُ إِلَّا هَكَذَا، فَإِنَّ كِلَاهُمَا مِثْلُ
وَكَِلَاهُمَا عَطَّلَ حَقِيقَةَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، وَامْتَنَزَ الْأَوَّلُ
بِتَعْطِيلِ كُلِّ مُسَمًّى لَاسْتِوَاءِ الْحَقِيقِيِّ، وَامْتَنَزَ الثَّانِي بِإِثْبَاتِ
اسْتِوَاءِ هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْمَخْلُوقِينَ.

الشرح:

قوله: (فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ جَوْهَرًا، أَوْ عَرَضًا) الجوهر: ما يقوم بنفسه، والعرض: ما لا يقوم إلا بغيره^(١). هذا الكلام من شيخ الإسلام تقرير لأصل متفق عليه، وبهذا الأصل يرد على الطوائف الضالة؛ ذلك هو قول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فأنه ﷻ ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته، فالذين أولوا والذين عطلوا الله ﷻ عن صفاته، إما جميع الصفات كالجهمية، وإما بعض الصفات كالصفائية من المعتزلة والكلابية والأشاعرة والماتريدية ونحوهم، هؤلاء وقعوا في التمثيل أولاً، ثم وقعوا في التعطيل ثانياً؛ لأنه لا يمكن أن يُعطَل الله ﷻ عن صفة من صفاته إلا بسبب أن الذي عَطَّلَ قام في قلبه التمثيل، ثم لأجل ما قام في قلبه من المعنى الباطل عَطَّلَ، فمثلاً إذا أتى لقول الله ﷻ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ١٧٥]، وقع في قلبه أن اليدين في هذه الآية مثل يدي المخلوق، فلما وقع في قلبه هذا المعنى الذي هو التمثيل، قال: اليدان هنا بمعنى القدرة، أو بمعنى النعمة. وسبب هذا التأويل أنه وقع في قلبه أن النص فيه التمثيل، فنفي هذا التمثيل الذي قام بقلبه أو وقع في قلبه بدلالة النص. فنقول: هذا من شر ما يكون؛ لأنَّ المعطل شر من الممثل؛ لأن الممثل مثل، لكن المعطل مثل في قلبه أولاً، ثم سعى لنفي هذا التمثيل الذي قام في قلبه

(١) انظر: الحدود الأنيفة (ص ٧١)، قال: الجوهر: (ما يقبل التحيز، والعرض ما لا يقوم بذاته بل بغيره)، وغاية المرام للآمدي (ص ١٧٩)، ومقالات الإسلاميين للأشعري (ص ٣٠١)، والجواب الصحيح (٦/٥).

وحمل عليه النص أو ظن أن النص يمكن أن يدل عليه، فسعى لتأويله، أو لدلالة المجاز عليه، أو نحو ذلك.

لهذا قال هنا: (وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ فَرِيقَيِ التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ فَهُوَ جَامِعٌ بَيْنَ التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ)؛ لأنه ما عَطَّلَ إِلَّا وَقَدْ مَثَّلَ فِي قَلْبِهِ أَوَّلًا، فنفى ما قام بقلبه من المثلية التي نفاها الله ﷻ بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وفي ذلك كلمة مشهورة عن السلف، وهي: (الممثل يعبد صنمًا، والمعطل يعبد عدمًا، والسني يعبد الهًا واحدًا فردًا صمدًا)^(١).



(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٢/٥٢٦)، والصواعق المرسلة (١/١٤٨)، ومقدمة القصيدة النونية لابن القيم.

وَالْقَوْلُ الْفَاصِلُ: هُوَ مَا عَلَيْهِ الْأُمَّةُ الْوَسْطُ: مِنْ أَنَّ اللَّهَ مُسْتَوْ عَلَى عَرْشِهِ اسْتِواءٌ يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَيَخْتَصُّ بِهِ، فَكَمَا أَنَّهُ مُوصُوفٌ بِأَنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ لِلْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ خَصَائِصُ الْأَعْرَاضِ الَّتِي كَعِلْمُ الْمَخْلُوقِينَ وَقُدْرَتُهُمْ، فَكَذَلِكَ هُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَلَا يَثْبُتُ لِفَوْقِيَّتِهِ خَصَائِصُ فَوْقِيَّةِ الْمَخْلُوقِ عَلَى الْمَخْلُوقِ وَمَلَزُومَاتِهَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ فِي الْعَقْلِ الصَّرِيحِ، وَلَا فِي النَّقْلِ الصَّحِيحِ مَا يُوجِبُ مُخَالَفَةَ الطَّرِيقَةِ السَّلَفِيَّةِ أَصْلًا، لَكِنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ لَا يَتَّسِعُ لِلْجَوَابِ عَنِ الشُّبُهَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَى الْحَقِّ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ شُبُهَةٌ وَأَحَبَّ حَلَّهَا فَذَلِكَ سَهْلٌ يَسِيرٌ. ثُمَّ الْمُخَالَفُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَسَلَفِ الْأُمَّةِ - مِنَ الْمُتَأَوِّلِينَ لِهَذَا الْبَابِ - فِي أَمْرِ مَرِيحٍ، فَإِنَّ مَنْ يُنْكِرُ الرُّؤْيَا، يَزْعُمُ أَنَّ الْعَقْلَ يُجِيلُهَا، وَأَنَّهُ مُضْطَرٌّ فِيهَا إِلَى التَّأْوِيلِ، وَمَنْ يُجِيلُ أَنَّ لِلَّهِ عِلْمًا وَقُدْرَةً، وَأَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ غَيْرَ مَخْلُوقٍ وَنَحْوُ ذَلِكَ يَقُولُ: إِنَّ الْعَقْلَ أَحَالَ ذَلِكَ فَاضْطَرَّ إِلَى التَّأْوِيلِ، بَلْ مَنْ يُنْكِرُ حَقِيقَةَ حَشْرِ الْأَجْسَادِ، وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ الْحَقِيقِيِّ فِي الْجَنَّةِ يَزْعُمُ أَنَّ الْعَقْلَ أَحَالَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَى التَّأْوِيلِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ فَوْقَ الْعَرْشِ يَزْعُمُ أَنَّ الْعَقْلَ أَحَالَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَى التَّأْوِيلِ.

وَيَكْفِيكَ دَلِيلًا عَلَى فَسَادِ قَوْلِ هَؤُلَاءِ أَنْ لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ قَاعِدَةٌ مُسْتَمَرَّةٌ فِيمَا يُجِيلُهُ الْعَقْلُ، بَلْ مِنْهُمْ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْعَقْلَ

جَوَزَ أَوْ أَوْجَبَ مَا يَدَّعِي الْآخِرُ أَنَّ الْعَقْلَ أَحَالَهُ. فَيَأْتِيَتْ شِعْرِي بِأَيِّ
عَقْلٍ يُوزَنُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَرَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ
حَيْثُ قَالَ: أَوْ كُلَّمَا جَاءَنَا رَجُلٌ أَجْدَلُ مِنْ رَجُلٍ تَرَكْنَا مَا جَاءَ بِهِ
جَبْرِيلُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ لِيَجْدَلَ هَؤُلَاءِ؟^(١) وَكُلُّ مَنْ هَؤُلَاءِ مَخْصُومٌ
بِمَا خَصِمَ بِهِ الْآخِرُ، وَهُوَ مِنْ وُجُوهِ:

أَحَدُهَا: بَيَانُ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُحِيلُ ذَلِكَ.

الثاني: أَنَّ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ لَا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ.

الثالث: أَنَّ عَامَّةَ هَذِهِ الْأُمُورِ قَدْ عَلِمَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَاءَ بِهَا
بِالْإِضْطِرَارِّ، كَمَا عَلِمَ أَنَّهُ جَاءَ بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَصَوْمِ شَهْرِ
رَمَضَانَ، فَالتَّأْوِيلُ الَّذِي يُحِيلُهَا عَنْ هَذَا بِمَنْزِلَةِ تَأْوِيلَاتِ
الْقَرَامِطَةِ^(٢).....

(١) انظر: اعتقاد أهل السنة (١/١٤٤)، وحلية الأولياء (٦/٣٢٤)، وسير أعلام النبلاء (٨/٨٩)، وتذكرة الحفاظ (١/٢٠٨).

(٢) نسبة إلى رجل يقال له حمدان قرسط، كان أحد دعاةهم في الابتداء فاستجاب له في
دعوته رجال، فسموا قرامطة وقرمطية، وهم طائفة من الباطنية خرجوا على المسلمين
في زمن المعتضد سنة إحدى وثمانين ومائتين، وحكموا البحرين واستحلوا دماء
المسلمين، وقطعوا الطريق على الحجاج، واقتلعوا الحجر الأسود من البيت الحرام،
وقد غلت هذه الفرقة في أسماء الله وصفاته وبالغوا في نفيتها وتأويلها، حتى قالوا: إنه
لا يُقال إن الله موجود ولا معدوم، بل قالوا: إنه لا يُعبر عنه بالحروف، وقد جعلوا
تأويلها أن المراد بها كلها إمام الزمان عندهم، وهو عندهم المسمى الله، والمراد بلا
إله إلا الله. انظر: تليس إبليس (ص ١٢٦، ١٢٧)، والفرق بين الفرق (١/٢٦٦)،
وفضائح الباطنية (ص ١٢)، وإيثار الحق على الخلق في رد الخلافات لابن الوزير
(ص ١٢٣).

وَالْبَاطِنِيَّةِ^(١) فِي الْحَجِّ وَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَسَائِرِ مَا جَاءَتْ بِهِ النُّبُوءَاتُ
الرَّابِع: أَنَّ يُبَيَّنَ أَنَّ الْعَقْلَ الصَّرِيحَ يُوَافِقُ مَا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ،
وَإِنْ كَانَ فِي النُّصُوصِ مِنَ التَّفْصِيلِ مَا يَعْجِزُ الْعَقْلَ عَنْ دَرْكِ
تَفْصِيلِهِ، وَإِنَّمَا عَقْلُهُ مُجْمَلًا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ، عَلَى أَنَّ
الْأَسَاطِينَ مِنْ هَؤُلَاءِ وَالْفُحُولَ مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّ الْعَقْلَ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى
الْيَقِينِ فِي عَامَّةِ الْمَطَالِبِ الْإِلَهِيَّةِ. وَإِذَا كَانَ هَكَذَا فَالْوَاجِبُ تَلَقِّي
عِلْمِ ذَلِكَ مِنَ النُّبُوءَاتِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ. وَمِنَ الْمَعْلُومِ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنَّ
اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ، لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ
وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا، وَأَنَّهُ بَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا أَخْبَرَهُمْ بِهِ مِنْ أُمُورِ
الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ.

الشرح:

هذا الكلام من المصنف رحمه الله فيه تأصيل لبيان فساد مذهب من أول
الآيات والأحاديث التي في الغيبات بالعقل، والعقل قد حكّمه المبتدعة

- (١) سموا بذلك لأنهم يدعون أن لظواهر القرآن والأحاديث بواطن تجري من الظواهر
مجري اللب من القشر، وأنها بصورتها توهم الجهال صورًا جلية، وهي عند العقلاء
رموز وإشارات إلى حقائق خفية، وأن من تقاعد عقله عن الغوص على الخفايا والأسرار
والبواطن والأغوار وقنع بظواهرها كان تحت الأغلال التي هي تكليفات الشرع،
ومن ارتقى إلى علم الباطن انحط عنه التكليف واستراح من أعبائه، ومرادهم أن ينزعوا
من العقائد موجب الظواهر ليقدرُوا بالتحكم بدعوى الباطن على أبطال الشرائع.
انظر: الملل والنحل (١/١٩٢)، وتلخيص إبليس (ص ١٢٤)، والفرق بين الفرق
(١/٢٦٦)، وفصائح الباطنية (ص ١١).

من الجهمية فالمعتزلة فمن بعدهم إلى يومنا هذا، فحكموا العقل في ردّ النصوص؛ ولهذا وَصِفَ العقلانيون يشمل كل من ردّ النصوص بحجج أو بتأويلات عقلية.

والواجب على عباد الله أن يُسَلِّمُوا في الأمور الغيبية بما دلت عليه النصوص؛ لأن الله ﷻ أعلم بخلقه، قال ﷻ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، وقال ﷻ: ﴿قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، وقال ﷻ: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٩٥] وقال ﷻ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧] وقال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، فالله ﷻ خبره صدق وحق ويؤخذ على ما دل عليه في ظاهره. والذين أولوا الآيات والأحاديث في الأمور الغيبية وصرفوها عن حقائقها اللائقة بها إلى معانٍ آخر احتجوا بالعقل، وقالوا: العقل الصريح اضطرنا إلى ذلك.

فمثلاً حينما نفوا رؤية الله ﷻ في الآخرة، قالوا: العقل الصريح يردُّ إمكان هذه الرؤية - كما هو قول الجهمية والمعتزلة - قالوا: لأن الذي يُرى لا بد أن يكون في جهة، ولا بد أن يحاط به من جهة الرؤية، وإذا كان في جهة معناه أنه في مكان، وإذا كان في مكان معناه أنه متحيز وأن ثم مكان من مخلوقاته يسعه، وهذه كلها - كما يقولون - نعلم بالعقل أنها لا يمكن أن تكون، فهي باطلة؛ لأن الله ﷻ ليس محاطاً بشيء من خلقه، ولا متحيزاً بشيء من خلقه من الأمكنة ونحوها، فدل ذلك على بطلان الرؤية، وعلى بطلان الاستواء على العرش، هذا مختصر كلامهم وشبههم. فنفوا الرؤية لأجل هذا العقل الصريح عندهم، وسبب ذلك أنهم جعلوا الصفة من الله ﷻ من جنس ما يتصف به المخلوق، فهم لم يُحْكَمُوا على الله ﷻ إلا ما

رأوا في الدنيا ، ومعلوم أن العقل الصريح أيضًا يدل على أنه يحتمل أن تكون أشياء لا يعقلها العقل .

وهناك مثالٌ بَيِّنٌ في ذلك وهو : روح الإنسان ، فهذه الروح هي في الجسد ولكن هل هذه الروح باقية في الجسد متحيزة به لا تخرج عنه؟ أم أنها تذهب وتجيء وتصعد إلى الله ﷻ وترسل؟ قال ﷻ: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢] ، فهذه الروح لا يعقلها ابن آدم ، فدل ذلك على أن تحكيم بعض قوانين المخلوقات في بعض ، أن هذا ليس من الحكمة ، وليس من العقل ، فكيف بتحكيم قوانين المخلوقات على الله ﷻ؟ ولهذا قال ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فلا يجوز أن يوصف الله ﷻ أو أن يُنفى عنه الوصف بقياس شمولي ولا بقياس منطقي ؛ وذلك لأنه لا ينطبق عليه ﷻ ما ينطبق على المخلوقات . وهذا العقل الذي أولوا به النصوص متناقض أيضًا ؛ لأننا نجد أن المعتزلة مثلا يثبتون البعث بعد الموت ، ويثبتون بعض الصفات ، والنافي للبعث والنافي للصفات التي أثبتها المعتزلة يقول : دلنا العقل الصريح على عدم إثباتها . والمعتزلة يقولون : العقل دل على عدم امتناعها .

ويأتي بعد المعتزلة الكلائية فيقولون : المعتزلة أثبتوا ثلاث صفات ونحن نثبت سبعا ؛ لأن العقل الصريح دل على إثبات هذه السبع .

والماتريدية قالوا : ثبت ثمان صفات ؛ لأن العقل الصريح دل أيضًا على إثبات ثمان صفات . فالعقل الذي به تُؤوَّل المعتزلة النصوص وظنوا أنه هو الصريح وأنه هو الذي يجب أن تخضع له الآيات والأحاديث ، خالفهم

فيه عقل الكلابية، وعقل الأشاعرة، وعقل الماتريدية، وخالف الأشاعرة أيضًا في عقلهم الماتريدية.

فإذا عقول أصحاب هذه الفرق التي تعتمد على العقل بعضها يضاد بعضها، فأى عقل هذا الذي يُحكّم على النصوص؟ لا مناص من القول بأن هذا العقل لا يوجد؛ لأن أصحاب العقل الذين يُحكّمونه مختلفون في تحكيمه، وهذا قطعي.

لهذا نقول: ما من شيء قال فيه المبتدعة إن العقل يحيله من الأمور الغيبية، إلا وثّم دليل على أن العقل لا يحيله.

وخذ مثلاً على ذلك: الرؤية التي مثّل بها شيخ الإسلام - رؤية الله ﷻ الأشاعرة أثبتوا الرؤية، والمعتزلة نفوا الرؤية، الأشاعرة قالوا: يرى لا في جهة. يعني: شيء يكون إدراكه في نفس الإنسان لكن رؤيته لا تكون إلى جهة معينة، والمعتزلة قالوا: إن أثبتنا رؤية الله ﷻ بحسب ما جاء بالآيات والأحاديث فمعنى ذلك أن الله في جهة، وإن نفيناها نفينا أن الله في جهة، وعقل المعتزلة في هذه - من اطراد الإثبات والنفي - صحيح، وأما الأشاعرة فمتناقضون.

ولهذا أهل السنة قالوا بإثبات الرؤية وإثبات علو الله ﷻ؛ لأن الله ﷻ له علو الذات وعلو الصفات ﷻ، فإذا هو يرى وهو في جهة العلو ﷻ، فالعقل مع النقل دلّ على إثبات ذلك وعدم التناقض بين هذا وهذا، ولهذا جعل شيخ الإسلام من الأوجه - وهو الوجه الأول - في كل مسألة زعموا أن العقل يحيل الإثبات، ما يثبت أن في العقل ما يدل على الإثبات.

وبهذا تضرب بعض المبتدعة ببعض، فالجهمية تضربهم بالمعتزلة، والمعتزلة تضربهم بالأشاعرة، والأشاعرة تضربهم بالماتريدية، وهكذا في تناسق، يعني: هذا ضد هذا، وهذا ضد هذا، حتى تصل إلى أن قول السنة هو الحق، وهو أن العقل لا يحيل شيئاً من الصفات.

وأعظم دليل على ذلك أن الله ﷻ لا يقاس بأحد من خلقه، لا قياس شمول، ولا قياس منطوق.

المسألة الثانية التي تعرض لها هي: أن نصوص الصفات تُعلم بالاضطرار، فهي ليست دليلاً واحداً يمكن تأويله، ولا هما نصان يمكن أن يُتاولا، ولكن هي كثيرة جداً، حيث إنه يُعلم بالاضطرار أن المراد بها وصف الله ﷻ بهذه الصفات. فَوَصَفَ الله ﷻ بالعلم، ووصفه بالقدرة، وبالكلام، وبالسمع، وبالبصر، وبالحياة، هذا كثير جداً في القرآن؛ ولهذا هذه الصفات لم ينكرها الأشاعرة، ولم ينكر بعضها المعتزلة. كذلك غيرها من الصفات - الصفات الذاتية أو الفعلية - كصفة الوجه لله ﷻ أو صفة اليدين، أو صفة القدم له ﷻ، أو صفة الساق، أو غير ذلك من الصفات، كلها ثابتة لله ﷻ لا يدخل فيها بتأويل، لأن التأويل يمتنع في هذا بقوة، بل يجزم بذلك؛ لأن النصوص كثيرة جداً مما يُعلم معه أنه لا مجال للتأويل قطعاً، فلا يدخل فيها التأويل؛ لأن التأويل كلمة أو جملة تأتي ويراد منها غير ظاهرها لقريئة - كما يُعرفون التأويل بأنه صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى غيره بقريئة دلت على ذلك - وهذا قد يكون في دليل، أو يكون في مسألة، أما في نصوص الصفات فهي كثيرة كثرة يمتنع معها أن تكون كل هذه الكثرة يُخاض فيها بالتأويل، إلا أن يكون النبي ﷺ بل الأنبياء جميعاً أتت بما لا يدركه أحد في صفات الله ﷻ.

وَالْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يَتَضَمَّنُ الْإِيمَانَ بِالْمَبْدَأِ وَالْمَعَادِ، وَهُوَ الْإِيمَانُ بِالْخَلْقِ وَالْبَعْثِ، كَمَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةً﴾ [الناس: ٢٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الروم: ٢٧].

وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ أَمْرِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مَا هَدَى اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ، وَكَشَفَ بِهِ مُرَادَهُ. وَمَعْلُومٌ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَنْصَحَ لِلأُمَّةِ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَفْصَحَ مِنْ غَيْرِهِ عِبَارَةً وَبَيَانًا، بَلْ هُوَ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِذَلِكَ وَأَنْصَحُ الْخَلْقِ لِلأُمَّةِ، وَأَفْصَحُهُمْ، وَقَدْ اجْتَمَعَ فِي حَقِّهِ ﷺ كَمَالُ الْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ.

الشرح:

صفات الكمال في البشر ترجع إلى هذه الثلاث: كمال العلم، والقدرة، والإرادة، فإذا كان هناك علم وقدرة وإرادة نتج الفعل أو القول بما يوافق الحكمة، وإذا كان كلام النبي ﷺ حكمة فإنه يُنفى عنه الباطل، فكمال هذه الصفات تنتج أن ما قاله ﷺ هو الحق في نفسه، وكونه ﷺ كاملاً في العلم، وكاملاً في القدرة البشرية، وكاملاً في الإرادة الجازمة التي ليس فيها تردد، هذا متفق عليه بين الفرق، وإذا كان متفقاً عليه فيلزم من ذلك أن يُتفق على كونه ﷺ حكيماً صادقاً فيما أخبر به، وإذا كان حكيماً فيما أخبر به من صفات الله فمعنى ذلك أن ظاهر هذه الصفات مرادة؛ لأنه إذا كان يخبر عن

الله بصفات كثيرة في كل مجلس وبتنوعها ولا يكون ظاهرها مرادًا، فيقع في الخلق اعتقاد ما ليس ظاهره مرادًا، هذا ينافي الحكمة.

ولهذا نقول: هذا البرهان ضد كل مبتدع، فنقول لكل مبتدع تأوّل أحاديث النبي ﷺ في الصفات أو في الغيبيات، نقول: أليس النبي ﷺ أكمل الخلق علمًا؟ سيقول: بلى. فنقول: أليس هو ﷺ أكمل الخلق قدرة، يعني: القدرة البشرية المناسبة له؟ سيقول: بلى. فنقول: أليس هو ﷺ أكمل الخلق إرادة، فلا تردد في قلبه، بل هو جازم بما يعتقد به ﷺ؟ سيقول: بلى. فينتج من ذلك أنه أكمل الخلق حكمة، ثم ينتج من ذلك أن ما أخبر به هو الموافق للحكمة، وهو هذه الأخبار التي ظاهرها إثبات الصفات، وظاهرها إثبات البعث، إلى آخره.

وإذا كان أكثر الخلق لا يستطيعون الدخول في هذه الأحاديث بالتأويل، وإنما التأويل صنيع الخاصة عند هؤلاء المبتدعة، فإما أن تُنفي الحكمة عنه ﷺ، فيكون ناقضًا لذلك الاعتقاد الأول في أنه ﷺ كامل العلم والقدرة والإرادة، وإما أن يقال: هو ﷺ حكيم؛ بل هو أحكم الخلق، فيكون في ذلك إذا البرهان على إثبات الصفات والغيبيات.



وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَتَكَلَّمَ وَالْفَاعِلَ إِذَا كَمَلَ عِلْمُهُ وَقَدَّرَتْهُ وَإِرَادَتُهُ:
كَمَلَ كَلَامُهُ وَفِعْلُهُ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ النِّقْصُ إِذَا مِنْ نَقْصِ عِلْمِهِ،
وَإِنَّمَا مِنْ عَجْزِهِ عَنْ بَيَانِ عِلْمِهِ، وَإِنَّمَا لِعَدَمِ إِرَادَتِهِ الْبَيَانَ.
وَالرَّسُولُ ﷺ هُوَ الْغَايَةُ فِي كَمَالِ الْعِلْمِ، وَالْغَايَةُ فِي كَمَالِ
إِرَادَةِ الْبَلَاغِ الْمُبِينِ، وَالْغَايَةُ فِي الْقُدْرَةِ عَلَى الْبَلَاغِ الْمُبِينِ.

الشرح:

قال ﷺ: ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ
كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، والعجز إما أن يكون:

- * عن عدم علم أو نقص في العلم.
- * أو عدم قدرة أو نقص في القدرة.
- * أو عدم إرادة أو نقص في الإرادة.

فهذا ما يكون به العجز؛ ولهذا قال ﷺ: ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ
فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾، لِمَ لَمْ يُعْجِزْهُ شَيْءٌ؟ علل ذلك بقوله: ﴿إِنَّهُ
كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، لكمال علمه وكمال قدرته ليس يعجزه
شيءٌ ﷻ، فهكذا هو ﷺ لكمال علمه البشري ولكمال قدرته البشرية
وإرادته البشرية كَمَلَ قوله وفعله ﷺ، وصار موافقا للحكمة.

وَمَعَ وُجُودِ الْقُدْرَةِ التَّامَّةِ، وَالْإِرَادَةِ الْجَازِمَةِ: يَجِبُ وُجُودُ الْمُرَادِ، فَعَلِمَ قَطْعًا أَنَّ مَا بَيَّنَّهُ مِنْ أَمْرِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ حَصَلَ بِهِ مُرَادُهُ مِنَ الْبَيَانِ، وَمَا أَرَادَهُ مِنَ الْبَيَانِ هُوَ مُطَابِقٌ لِعِلْمِهِ، وَعَلِمَهُ بِذَلِكَ هُوَ أَكْمَلُ الْعُلُومِ، فَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ غَيْرَ الرَّسُولِ ﷺ أَعْلَمُ بِهِذِهِ مِنْهُ، أَوْ أَكْمَلُ بَيَانًا مِنْهُ، أَوْ أَحْرَضَ عَلَى هَدْيِ الْخَلْقِ مِنْهُ، فَهُوَ مِنَ الْمُلْحِدِينَ لَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَالصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَ السَّلَفِ هُمْ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِقَامَةِ. وَأَمَّا الْمُنْخَرِفُونَ عَنْ طَرِيقِهِمْ فَهُمْ ثَلَاثُ طَوَائِفٍ: أَهْلُ التَّخْيِيلِ، وَأَهْلُ التَّأْوِيلِ، وَأَهْلُ التَّجْهِيلِ.

فَأَهْلُ التَّخْيِيلِ: هُمُ الْمُتَفَلِّسَةُ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنْ مُتَكَلِّمٍ وَمُتَصَوِّفٍ. فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ مَا ذَكَرَهُ الرَّسُولُ ﷺ مِنْ أَمْرِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ إِنَّمَا هُوَ تَخْيِيلٌ لِلْحَقَائِقِ لِيَنْتَفِعَ بِهِ الْجُمْهُورُ، لَا أَنَّهُ بَيَّنَّ بِهِ الْحَقَّ، وَلَا هَدَى بِهِ الْخَلْقَ، وَلَا أَوْضَحَ الْحَقَائِقَ. ثُمَّ هُمْ عَلَى قِسْمَيْنِ:

مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَعْلَمْ الْحَقَائِقَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ.

وَيَقُولُونَ: إِنَّ مِنَ الْفَلَّاسِفَةِ الْإِلَهِيَّةِ مَنْ عَلِمَهَا، وَكَذَلِكَ مِنَ الْأَشْخَاصِ الَّذِينَ يُسَمُّونَهُمْ أَوْلِيَاءَ مَنْ عَلِمَهَا، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ مِنَ الْفَلَّاسِفَةِ أَوْ الْأَوْلِيَاءِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنَ الْمُرْسَلِينَ، وَهَذِهِ مَقَالَةٌ غُلَاةِ الْمُلْحِدِينَ مِنَ الْفَلَّاسِفَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ: بَاطِنِيَّةِ الشَّيْعَةِ، وَبَاطِنِيَّةِ الصَّوْفِيَّةِ.

الشرح:

الفلسفة لها عدة أقسام، فهنا قوله: (الفَلَّاسِفَةُ الإِلَهِيَّةُ) يعني الفلاسفة الذين اعتنوا بالإلهيات، والفلاسفة منهم من اعتنى بالرياضيات، ومنهم من اعتنى بالطبيعيات، ومنهم من اعتنى بأثر الأصوات والألحان والموسيقى إلى آخره، فمن اعتنى بالإلهيات هؤلاء هم الذين اعتنوا بما يسميه الفلاسفة ما وراء الطبيعة، وهو قسم من أقسام الفلسفة، وهو أعظمها شأنًا عندهم. وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ يَريدُ أن يقول: إنَّ الفلاسفة الإلهيين وهم الذين اهتموا بالفلسفة الإلهية علموا تلك الحقائق، يعني: فيما زعموا!.



وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلِ الرَّسُولُ عَلِمَهَا لَكِنْ لَمْ يُبَيِّنْهَا، وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ بِمَا يُنَاقِضُهَا، وَأَرَادَ مِنَ الْخَلْقِ فَهَمَّ مَا يُنَاقِضُهَا؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ الْخَلْقِ فِي هَذِهِ الْأَعْتِقَادَاتِ الَّتِي لَا تُطَابِقُ الْحَقَّ. وَيَقُولُ هَؤُلَاءِ: يَجِبُ عَلَى الرَّسُولِ أَنْ يَدْعُو النَّاسَ إِلَى اعْتِقَادِ التَّجْسِيمِ مَعَ أَنَّهُ بَاطِلٌ، وَإِلَى اعْتِقَادِ مَعَادِ الْأَبْدَانِ مَعَ أَنَّهُ بَاطِلٌ، وَيُخْبِرُهُمْ بِأَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ دَعْوَةُ الْخَلْقِ إِلَّا بِهَذِهِ الطَّرِيقِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ الْكَذِبَ لِمَصْلَحَةِ الْعِبَادِ. فَهَذَا قَوْلٌ هَؤُلَاءِ فِي نُصُوصِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ.

وَأَمَّا الْأَعْمَالُ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْرُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُجْرِيهَا هَذَا الْمَجْرَى، وَيَقُولُ: إِنَّمَا يُؤْمَرُ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ، وَيُؤْمَرُ بِهَا الْعَامَّةُ دُونَ الْخَاصَّةِ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْبَاطِنِيَّةِ الْمَلَا حِدَّةً، وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ^(١) وَنَحْوِهِمْ.

وَأَمَّا أَهْلُ التَّأْوِيلِ: فَيَقُولُونَ: إِنَّ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي الصِّفَاتِ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا الرَّسُولُ ﷺ أَنْ يَعْتَقِدَ النَّاسُ الْبَاطِلَ، وَلَكِنْ قَصَدَ بِهَا مَعَانِي وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ تِلْكَ الْمَعَانِي، وَلَا دَلَّاهُمْ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ

(١) هي إحدى فرق الشيعة الباطنية، نسبوا إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر، وزعموا أن دور الإمامة انتهى إليه لأنه سابع، واحتجوا بأن السموات سبع، والأرضين سبع، وأيام الأسبوع سبعة، فدل على أن دور الأئمة يتم بسبعة، ويقولون: إن الله لا موجود ولا معدوم ولا عالم ولا جاهل ولا قادر ولا عاجز، وكذا سائر الصفات، تعالى الله عما يقول الظالمون، وهم يزعمون أن الشريعة لها ظاهر وباطن، وأن الظاهر للنعوام، والباطن للخوإص، وغرضهم من هذا إبطال الشرع والانسلاخ من الدين. انظر: تليس إبليس (١/ ١٢٥)، ومجموع الفتاوى (٤/ ١٦٢)، والتعاريف للسنأوي (ص ٦٢).

يَنْظُرُوا فَيَعْرِفُوا الْحَقَّ بِعُقُولِهِمْ، ثُمَّ يَجْتَهِدُوا فِي صَرْفِ تِلْكَ
النُّصُوصِ عَنْ مَدْلُولِهَا، وَمَقْصُودِهَا امْتِحَانُهُمْ وَتَكْلِيفُهُمْ، وَإِتْعَابُ
أَذْهَانِهِمْ وَعُقُولِهِمْ فِي أَنْ يَصْرِفُوا كَلَامَهُ عَنْ مَدْلُولِهِ وَمُقْتَضَاهُ،
وَيَعْرِفُوا الْحَقَّ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ، وَهَذَا قَوْلُ الْمُتَكَلِّمَةِ الْجَهْمِيَّةِ،
وَالْمُعْتَرِزَةِ وَمَنْ دَخَلَ مَعَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. وَالَّذِينَ قَصَدْنَا الرَّدَّ
عَلَيْهِمْ فِي هَذِهِ الْفُتْيَا هُمْ هَؤُلَاءِ، إِذْ كَانَ نَفُورُ النَّاسِ عَنِ الْأَوَّلِينَ
مَشْهُورًا، بِخِلَافِ هَؤُلَاءِ فَإِنَّهُمْ نَظَّاهَرُوا بِنَصْرِ السُّنَّةِ فِي مَوَاضِعَ
كَثِيرَةٍ، وَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ لَا لِلْإِسْلَامِ نَصْرُوا، وَلَا لِلْفَلَاسِفَةِ
كَسَرُوا، وَلَكِنْ أُولَئِكَ الْفَلَاسِفَةُ أَلْزَمُوهُمْ فِي نُّصُوصِ الْمَعَادِ
نَظِيرَ مَا ادَّعَوْهُ فِي نُّصُوصِ الصِّفَاتِ، فَقَالُوا لَهُمْ: نَحْنُ نَعْلَمُ
بِالاضْطِرَارِّ أَنَّ الرُّسُلَ جَاءَتْ بِمَعَادِ الْأَبْدَانِ، وَقَدْ عَلِمْنَا الشُّبُهَةَ الْمَانِعَةَ
مِنْهُ.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ لَهُؤُلَاءِ: وَنَحْنُ نَعْلَمُ بِالاضْطِرَارِّ أَنَّ الرُّسُلَ
جَاءَتْ بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، وَنُّصُوصِ الصِّفَاتِ فِي الْكُتُبِ الْإِلَهِيَّةِ
أَكْثَرُ وَأَعْظَمُ مِنْ نُّصُوصِ الْمَعَادِ. وَيَقُولُونَ لَهُمْ: مَعْلُومٌ أَنَّ
مُشْرِكِي الْعَرَبِ وَغَيْرَهُمْ كَانُوا يُنْكِرُونَ الْمَعَادَ، وَقَدْ أَنْكَرُوهُ
عَلَى الرَّسُولِ وَنَازَرُوهُ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الصِّفَاتِ فَإِنَّهُ لَمْ يُنْكِرْ شَيْئًا
مِنْهَا أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ. فَعَلِمَ أَنَّ إِقْرَارَ الْعُقُولِ بِالصِّفَاتِ أَعْظَمُ مِنْ
إِقْرَارِهَا بِالْمَعَادِ، وَأَنَّ إِنْكَارَ الْمَعَادِ أَعْظَمُ مِنْ إِنْكَارِ الصِّفَاتِ،
وَكَيْفَ يَجُوزُ مَعَ هَذَا أَنْ يَكُونَ مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ الصِّفَاتِ لَيْسَ
كَمَا أَخْبَرَ بِهِ، وَمَا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ الْمَعَادِ هُوَ عَلَى مَا أَخْبَرَ بِهِ.

الشرح:

قوله: (وَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ لَا لِلْإِسْلَامِ نَصْرُوْا، وَلَا لِلْفَلَا سِفَةِ كَسْرُوْا) يعني: الأشعرية، مثل: الرازي، والآمدي، وأشباه هؤلاء^(١).
 وقوله: (وَأَنَّ إِنكَارَ الْمَعَادِ أَعْظَمُ مِنْ إِنكَارِ الصِّفَاتِ) يعني: لا من جهة الإثم، لكن من جهة البرهان.



(١) راجع لبيان ذلك: درء تعارض العقل والنقل (١/٣٧٢ وما بعدها)، والصواعق المرسلة (٩٧٣/٣)، وشرح النونية لابن عيسى (٢/٢٨٣).

وَأَيْضًا: فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ ﷺ قَدْ ذَمَّ أَهْلَ الْكِتَابِ عَلَى مَا حَرَّفُوهُ وَبَدَّلُوهُ^(١)، وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّوْرَةَ مَمْلُوءَةٌ مِنْ ذِكْرِ الصِّفَاتِ، فَلَوْ كَانَ هَذَا مِمَّا حُرِّفَ وَبَدِّلَ لَكَانَ انْكَارُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ أَوَّلَى، فَكَيْفَ وَكَانُوا إِذَا ذَكَرُوا بَيِّنَ يَدِيهِ الصِّفَاتِ يَضْحَكُ تَعَجُّبًا مِنْهُمْ وَتَصْدِيقًا؟^(٢) وَلَمْ يَعْْبَهُمْ قَطُّ بِمَا تَعِيبُ النُّفَاةُ لِأَهْلِ الْإِثْبَاتِ، مِثْلُ لَفْظِ التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، بَلْ عَابَهُمْ بِقَوْلِهِمْ: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَقَوْلِهِمْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وَقَوْلِهِمْ: اسْتَرَّاحَ لَمَّا خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ١٣٨]، وَالتَّوْرَةُ مَمْلُوءَةٌ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُطَابِقَةِ لِلصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِيهَا تَضْرِيحٌ بِالْمَعَادِ كَمَا فِي الْقُرْآنِ، فَإِذَا جَازَ أَنْ نَتَأَوَّلَ الصِّفَاتِ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَيْهَا الْكِتَابَانِ، فَتَأْوِيلُ الْمَعَادِ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُمَا أَوَّلَى، وَالثَّانِي مِمَّا يُعْلَمُ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ بَاطِلٌ، فَالْأَوَّلُ أَوَّلَى بِالْبُطْلَانِ.

(١) تصديق ذلك ما جاء في كتاب الله ﷻ: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنْ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [البقرة: ٥٩]، وغير ذلك من الآيات.

(٢) يعني: حديث الحبر من اليهود الذي جاء إلى النبي ﷺ فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ وَالْجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ وَالْخَلَائِقَ عَلَى إِصْبَعٍ ثُمَّ يَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ فَصَحَّحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ فِي يَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]. أخرجه البخاري (٧٤١٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وَأَمَّا الصَّنْفُ الثَّالِثُ: وَهُمْ أَهْلُ التَّجْهِيلِ: فَهُمْ كَثِيرٌ مِنَ الْمُنتَسِبِينَ إِلَى السُّنَّةِ وَاتِّبَاعِ السَّلَفِ. يَقُولُونَ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ مَعَانِيَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ، وَلَا جَبْرِيْلُ يَعْرِفُ مَعَانِيَ الْآيَاتِ، وَلَا السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ عَرَفُوا ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ: إِنَّ مَعْنَاهَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، مَعَ أَنَّ الرَّسُولَ تَكَلَّمَ بِهَذَا ابْتِدَاءً، فَعَلَى قَوْلِهِمْ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ. وَهَؤُلَاءِ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ اتَّبَعُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آلْ عِمْرَانُ: ٧] فَإِنَّهُ وَقَفَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ وَهُوَ وَقَفَ صَحِيحٌ^(١)، ثُمَّ فَرَّقُوا بَيْنَ مَعْنَى الْكَلَامِ وَتَفْسِيرِهِ، وَبَيَّنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي أَنْفَرَدَ اللَّهُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ، وَظَنُّوا أَنَّ التَّأْوِيلَ فِي كَلَامِ اللَّهِ هُوَ التَّأْوِيلُ الْمَذْكُورُ فِي كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَغَلِطُوا فِي ذَلِكَ.

(١) انظر: تفسير الطبري (٣/١٨٣)، والقرطبي (٤/٢٠)، والدر المنثور (٢/١٥٢).

وقال العلامة الشنقيطي رحمه الله في أضواء البيان (١/١٩٢): «ومما يؤيد أن الواو استثنائية لا عاطفة: دلالة الاستقراء في القرآن؛ أنه تعالى إذا نفى عن الخلق شيئاً وأثبت لنفسه، أنه لا يكون له في ذلك الإثبات شريك؛ كقوله: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وقوله: ﴿لَا يُحِيطُ بِحُكْمِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨]، فالمطابق لذلك أن يكون قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آلْ عِمْرَانُ: ٧]، معناه أنه لا يعلمه إلا هو وحده؛ كما قاله الخطابي، وقال: لو كانت الواو في قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آلْ عِمْرَانُ: ٧] للنسق لم يكن لقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ عِنْدَ رَبِّهَا﴾ [آلْ عِمْرَانُ: ٧] فائدة، والنقول بأن الوقف تام على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، وأن قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ ابتداء كلام هو قول جمهور العلماء...» هـ.

الشرح:

هذا التقسيم لطريقة الضلال في الوحي وفي النظر في النصوص مهم، وتأصيل وتقعيد لهذه الانحرافات العظيمة، فإن الضلال في هذا الباب على ثلاثة أقسام: أهل التخيل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل.

وأهل التخيل: سماهم شيخ الإسلام بذلك؛ لأنهم قالوا: الغيبات عُرِضَتْ في النصوص بما عُرِضَتْ به لا من جهة أنها حقائق وإنما من جهة الخيال، فليس ثم بحث للأجساد وإنما هو خيال، وليس ثم جنة على ذلك الوصف إنما هو خيال، وليس ثم نار على ذلك الوصف إنما هو خيال، وليس ثم كذا وكذا وإنما هذه خيالات، وكذلك في أبواب الصفات فإن الله وصف نفسه بكذا وكذا وكذا وقالوا هذه أخيلة كلها؛ لأجل أن يتخيل الجمهور من الناس هذه الأشياء. فسئلوا لِمَ يُحْتَاج إلى ذلك؟ قالوا: لأن فلسفتنا دلت على أن الجماهير لا يُصلحها البرهان العقلي، وإنما تُصلحها الأخيلة، فإذا جُعِلَتْ لهم الأمور بتخيل يناسب ما يحدث الإصلاح عندهم بأن يكونوا أناسًا صالحين في الدنيا يعمُرونها دون تعدي وظلم، فإن هذا الذي يناسب ويصلح.

فإذاً يكون المراد من ذكر العذاب التخيل ليخوف الناس حتى يكونوا صالحين عند أهل الوهم والتخيل، وذكر الصفات كذلك المقصود منها التخيل.

وهذا - والعياذ بالله - أعظم تكذيب لما جاءت به الرسل، ولما أخبر الله ﷻ به في كتبه جميعاً، فإن الأخبار لا تقبل النسخ ولا التخصيص؛ لأنَّ

الأخبار إنما مدارها على الصدق أو الكذب، والله ﷻ أخبر بصفة الجنة وصفة النار، وأخبر بالبعث في كتبه جميعاً، فهذه أخبار لا تتغير بتغير الشرائع ولا بتغير الرسل؛ لأنها خبر صادق من الله ﷻ، فمن قال: إنه تخيل. يكون مكذباً لله ﷻ، ذلك أن الله أخبر بما هو كذب في نفسه، وهذا أعظم ذنب أن يكون المرء مكذباً لله ﷻ فيما جاءت به الرسل جميعاً. هؤلاء في نصوص الصفات أيضاً سلكوا هذا المسلك، فقالوا في نصوص الصفات: ظهرت مظهر التجسيم - كما يقولون - لله وجه، ولله يدان، ولله أعين، ولله ﷻ صفة كذا وكذا وكذا، وإنما المقصود أن يتخيل الناس أن إلههم له هذه الصفات التي هي من جنس صفاتهم، فيكون قوياً قديراً له ذلك، كما يتخيلون الملك القوي في الدنيا، فيكون ذلك أبلغ في طاعته وفي عبادته. وهذا قول الفلاسفة الإسلاميين - يعني: المنتسبين للإسلام - الغلاة منهم، وإلا فإن الفلاسفة طبقات في هذا. وكذلك منهم - يعني من الفلاسفة - في هذا: الباطنية؛ لأن الباطنية فلاسفة، والإسماعيلية، وإخوان الصفا^(١)، والفرق التي تفرعت عن ذلك، فإن منهم طوائف تقول بهذا التخيل، وحتى النبوات قالوا: إنها يمكن أن يتحصل عليها. والحقائق

(١) قال عنهم شيخ الإسلام: (رَسَائِلُ إِخْوَانِ الصِّفَا الَّذِي صَنَّفَهُ جَمَاعَةٌ فِي دَوْلَةِ بَنِي بُرْجٍ بَعْدَادَ وَكَانُوا مِنَ الصَّابِيَةِ الْمُتَفَلِّسَةِ الْمُتَحَنِّفَةِ جَمَعُوا بِزَعْمِهِمْ بَيْنَ دِينِ الصَّابِيَةِ الْمُبْدَلِينَ وَبَيْنَ الْحَنِيفِيَّةِ وَأَتَوْا بِكَلَامِ الْمُتَفَلِّسَةِ وَبِأَشْيَاءَ مِنَ الشَّرِيعَةِ وَفِيهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالْجَهْلِ شَيْءٌ كَثِيرٌ وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ طَائِفَةً مِنَ النَّاسِ - مِنْ بَعْضِ أَكَاْبِرِ قُضَاةِ التَّوَّاجِي - يَزْعُمُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ. وَهَذَا قَوْلُ زَنْدِيقٍ وَتَشْنِيعُ جَاهِلٍ). ١. هـ.

انظر: مجموع الفتاوى (٧٩/٤)، وبيان تلبيس الجهمية (٢٧٤/١) والعقيدة الأصفهانية (ص ١٧٠)، وشرح النونية لابن عيسى (٣٤٨/١).

إذا كانت تخاييل فمن يدركها؟ يقولون: يدركها من صَفَّى باطنه عن الأوهام من الفلاسفة الإلهيين وأشباههم.

المقصود من هذا أن هذا القسم هم الغلاة، وهم كفار عند علماء الإسلام، بل أجمعت الأمة على كفر من قال بهذا، فمن قال: إن شيئاً من النصوص إنما هو للتخييل وللإيهام لأجل مناسبة الجمهور، وإلا فإنه لا حقيقة له. فإنه مكذب لما أخبر الله ﷻ به، وهذا كفر بالاتفاق. وكذلك الباطنية والفلاسفة من جهة الأعمال أيضاً يقولون: إن الأمر بالأعمال كان لأجل الإصلاح، فإذا صلحت النفس وأشرقت فلا حاجة إلى العمل، لهذا الفلاسفة وغلاة الباطنية يسقطون عن أنفسهم العمل، فلا يعملون البتة، لا صلاة، ولا صيام، ولا زكاة، ولا حج، ولا سائر الأعمال الصالحة؛ لأن العمل مقصود منه الوصول إلى الحقيقة وتصفية الباطن عن الأغيار، فإذا وصل إلى ذلك سقط عنه ما فُرض على العامة، وهذه طريقة غلاة الباطنية والفلاسفة.

الفرقة الثانية من الضلال في الوحي: أهل التأويل.

وأهل التأويل المقصود بهم الجهمية؛ فإن الجهمية هم الذين أسسوا بدعة التأويل بصرف النص عن ظاهره إلى معنى آخر بقرائن عقلية، فلا يصفون الله ﷻ بما يستحق من الصفات التي أخبر بها عن نفسه أو أخبر بها عنه رسوله ﷺ، وإنما يقولون: لا بد فيها من التأويل؛ لأن البرهان العقلي القاطع دلنا على أنه لا يمكن أن يوصف بهذه الصفات. هذا قول الجهمية الأوائل، فإنه لا يوصف الله ﷻ عندهم إلا بصفة واحدة، وهي صفة الوجود المطلق من القيود، والمعتزلة أتوا بعدهم فأثبتوا ثلاثاً من الصفات

وأولوا الباقي، ثم الكلاية أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب فأثبتوا سبعاً، وتبعهم عليها الأشاعرة والماتريدية فجعلوا الصفات سبعاً، أو جعلوها عشرين بنوع من التفصيل، وأولوا الباقي، وعندهم القاعدة أن التأويل هو طريقة المحققين، وطريقة الناقصين التفويض.

لهذا كل من تفرع عن الجهمية يقول بالتأويل، ولهذا فإن السلف يعدون كل مؤول جهمياً، فالأشعري يقولون: هو جهمي لأنه أول، وبدعة التأويل أتى بها الجهمية فينسب كل من تأول إلى جهم؛ لأنه وافقه على هذا الأصل وهو أن التأويل يكون في الصفات، فنفوا عن الله ﷻ ما يستحقه من صفات الجمال والجلال وغير ذلك؛ لأجل التأويل بجامع القرينة العقلية التي أصلوها من عند أنفسهم.

الفرقة الثالثة: أهل التجهيل^(١).

وأهل التجهيل ذكر منهم شيخ الإسلام صنفًا، وهم صنفان:

ذكر أن أهل التجهيل الذين يقولون: إن نصوص الصفات والغيبيات لا يعلم أحد معناها على الحقيقة، وإنما تمر كما جاءت ولا يعلم معناها؛ كما ينقلون مخطئين في فهم ما نقلوا في كلام من نقلوه بأن الأئمة أحمد وغيره قالوا: لا كيف ولا معنى في نصوص الصفات والغيبيات. فيقولون: إن المعنى لا يدركه أحد، فلا جبريل ﷺ كان يعرف المعنى، ولا الرسول ﷺ كان يعرف المعنى، ولا الصحابة رضي الله عنهم كانوا يعرفون المعنى، فلا أحد يعلم المعنى على الحقيقة. وعلى هذا يكونون أهل تجهيل؛ لأنهم قالوا:

(١) انظر الصواعق المرسله (٢/٤٢٢) لبيان حقيقتهم.

إن الأمة - بل جميع الخلق - يجهلون معنى النصوص ، فلا أحد يعلم معنى النصوص الغيبية .

وهذا معناه أنهم جهال بما أنزل الله ﷻ على نبيه ﷺ ، فمثلاً : عندهم معنى الإتيان قد يكون هو معنى الرحمة ، وقد يكون هو معنى الاستواء ، وقد يكون هو معنى الغضب ، وقد يكون هو معنى القدرة إلى آخره ، فالمعاني عندهم لا تفهم بالعربية ، وإنما الكلام جرى على هذا النحو لكن معناه لا يعلمه أحد .

هذه فرقة ، وهم الغلاة في هذا الباب ، مع أنه منسوب هذا إلى طائفة من المنتسبين إلى السلف كما قال شيخ الإسلام هنا .

والطائفة الأخرى من أهل التجهيل : الذين يفوضون المعنى ويقولون : المعنى لا نعلمه ، فنفوض المعنى إلى الله ﷻ ، والرسول ﷺ يعلم المعنى ولكن لم يبينه ، ومن الصحابة من علم المعنى ولكن لم يبينه ، وإنما سبقت نصوص الصفات والغيبات هكذا دون تفسير لها ، ومعانيها غير هذه الظاهرة منها ، لهذا يقولون : معنى قول السلف (أمروها كما جاءت) يعني لا تخوضوا فيها .

وهذا واضح البطلان ؛ لأنهم قالوا : (كما جاءت) ، ولم يقولوا أمروها فقط ، وإمرارها كما جاءت في نصها العربي كما هو معلوم ، وهذا هو المذهب المعروف بمذهب أهل التفويض ، مذهب المفوضة ، فإن المفوضة أهل تجهيل ؛ لأنهم يقولون : نجهل المعنى . وهذا قول كثير من المنتسبين لأحمد من المتأخرين ، وقول طائفة من المنتسبين للأشعرية من المتأخرين ، ويظنون أن هذا مذهب السلف ، وهذا باطل ، فإنه مذهب أهل التجهيل ،

ولهذا من عقائد الأشعرية تفويض المعنى ، وفي منظومتهم المشهورة بالجوهرية^(١) ، قالوا^(٢) :

وَكُلُّ نَصٍ أَوْهَمَ التَّشْبِيهِهَا أَوَّلُهُ أَوْ فَوْضُ وَرُمُ تَنْزِيهِهَا

أَوَّلُهُ كطريقة أهل التأويل ، وهو الكمال عندهم ، (أو فَوْضُ) المعنى (ورُمُ تنزيهاً) ، وهذا قول طائفة منهم .

السلف وأئمتهم يفوضون ولكن يفوضون الكيفية ؛ لأن الكيفية لا يعلمها إلا الله ﷻ ، كيف اتصف بهذه الصفة؟ كيف صفته الوجه؟ كيف صفته القدم؟ كيف صفته اليد؟ كيف صفته القدرة؟ لا يعلمها إلا الله ﷻ ، أما معنى اليد فنعلمه ، ومعنى الوجه نعلمه ، ومعنى القدم نعلمه ، ومعنى الرحمة نعلمها ، إلى آخره .

فإذاً التفويض اللائق أن يفوض ويوكل العلم إلى الله ﷻ ، ولا يعلم أحد تأويله إلا الله ﷻ ، وهو تفويض الكيفية لا تفويض المعنى ، أما تفويض المعنى فهو من التجهيل ، وهذا قول طائفة من الضلّال ؛ بل قد قال الأئمة : إِنَّ أَهْلَ التَّفْوِيضِ - يعني أهل التجهيل - شر من أهل التأويل ؛ لأنهم سلبوا المعنى أصلاً عن النص الذي يُعلم ، وأولئك أولّوا فأبقوا المعنى ولكن أولوه إلى معنى آخر ، والمعنى الآخر الذي أولّه إليه أهل التأويل صحيح

(١) جوهرية التوحيد منظومة في علم الكلام على مذهب الأشاعرة ، للشيخ إبراهيم اللقاني المالكي المتوفى في حدود سنة إحدى وأربعين وألف ، وله عليها ثلاثة شروح : صغير ووسط وكبير ، وهي عمدة الأشاعرة المتأخرين في المذهب ، ولهم عليها عدة شروحات أشهرها شرح إبراهيم البيجوري . انظر : كشف الظنون (١/ ٦٢٠) .

(٢) انظر : الفواكه الدواني (١/ ٤٨ - ٥١) .

في نفسه ولكنه ليس صحيحًا بالنسبة إلى اللفظ الذي أولوه، فمثلاً: أولوا الرحمة بأنها الإنعام، الإنعام صحيح في نفسه أن الله متصف بالإنعام، ولكن لا يصلح أن يكون تفسيرًا للرحمة؛ لأن الرحمة صفة من حيث هي معلومة المعنى.

المقصود من ذلك أن يُحذر من هذه الطرائق الثلاث، وكلها مناقضة لطريقة السلف، فأعظمها الأولى أهل التخييل، وهم كفار، ويليها أهل التجهيل، ومنهم من يكفر إذا ادّعى أن هذه النصوص لا معنى لها البتة، وأخفهم أهل التأويل، وأولئك لا يُطلق القول بكفرهم؛ ولكن منهم - وهم الغلاة، غلاة الجهمية، وغلاة المعتزلة، وأشباههم - من حُكم بكفره لتكذيبه ما جاءت به النصوص، ورده ما دلت عليه.



فَإِنَّ التَّأْوِيلَ يُرَادُ بِهِ ثَلَاثُ مَعَانٍ:

فَالتَّأْوِيلُ فِي اضْطِلَاحٍ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ هُوَ: صَرْفُ اللَّفْظِ عَنِ الْاِحْتِمَالِ الرَّاجِحِ إِلَى الْاِحْتِمَالِ الْمَرْجُوحِ لِذَلِيلٍ يَقْتَرِنُ بِذَلِكَ. فَلَا يَكُونُ مَعْنَى اللَّفْظِ الْمُوَافِقِ لِدَلَالَةِ ظَاهِرِهِ تَأْوِيلًا عَلَى اضْطِلَاحٍ هَؤُلَاءِ، وَظَنُّوْا أَنَّ مُرَادَ اللَّهِ بِلَفْظِ التَّأْوِيلِ ذَلِكَ، وَأَنَّ لِلنُّصُوصِ تَأْوِيلًا مُخَالِفًا لِمَذْلُولِهَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، أَوْ يَعْلَمُهُ الْمُتَأَوِّلُونَ. ثُمَّ كَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا، فَظَاهِرُهَا مُرَادٌ. مَعَ قَوْلِهِمْ: إِنَّ لَهَا تَأْوِيلًا بِهَذَا الْمَعْنَى لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ. وَهَذَا تَنَاقُضٌ وَقَعَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُنتَسِبِينَ إِلَى السُّنَّةِ مِنْ أَصْحَابِ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: أَنَّ التَّأْوِيلَ هُوَ تَفْسِيرُ الْكَلَامِ، سَوَاءً وَافَقَ ظَاهِرَهُ أَوْ لَمْ يُوَافِقْهُ، وَهَذَا هُوَ التَّأْوِيلُ فِي اضْطِلَاحِ جُمْهُورِ الْمُفَسِّرِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ يَعْلَمُهُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا وَقَفَ مِنْ قَدَمِ السَّلَفِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] كَمَا نُقِلَ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُجَاهِدٍ^(١)، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ^(٢)، وَمُحَمَّدِ بْنِ

(١) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي مولا هم المكي، شيخ القراء وإمام المفسرين، روى عن ابن عباس فأكثر وأطاب، وعنه أخذ القرآن والتفسير والفقه، وعرض عليه القرآن أكثر من ثلاثين مرة، ولد سنة إحدى وعشرين، وتوفي سنة أربع ومائة. انظر: تاريخ دمشق (١٧/٥٧)، وسير أعلام النبلاء (٤/٤٥٠)، ولسان الميزان (٣٤٩/٧)، وطبقات الحفاظ (ص ٤٣).

(٢) هو محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي المدني، قال عنه ابن حبان: -

إِسْحَاقَ^(١)، وَابْنِ قُتَيْبَةَ^(٢) وَغَيْرَهُمْ، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ حَقٌّ بِاعْتِبَارِهِ، كَمَا قَدْ بَسَطْنَاهُ فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ^(٣)، وَلِهَذَا نُقِلَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا وَهَذَا، وَكِلَاهُمَا حَقٌّ.

وَالْمَعْنَى الثَّالِثُ: أَنَّ التَّأْوِيلَ: هُوَ الْحَقِيقَةُ الَّتِي يُؤُولُ الْكَلَامُ إِلَيْهَا، وَإِنْ وَافَقَتْ ظَاهِرُهُ، فَتَأْوِيلُ مَا أَخْبَرَ بِهِ فِي الْجَنَّةِ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَاللِّبَاسِ وَالنِّكَاحِ وَقِيَامِ السَّاعَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، هُوَ الْحَقَائِقُ الْمَوْجُودَةُ أَنْفُسُهَا، لَا مَا يُتَصَوَّرُ مِنْ مَعَانِيهَا فِي الْأَذْهَانِ، وَيُعْبَرُ عَنْهُ بِاللِّسَانِ. وَهَذَا هُوَ التَّأْوِيلُ فِي لُغَةِ الْقُرْآنِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى عَنْ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَقَالَ يَتَابَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ [يُوسُفُ: ١٠٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي

= (كان من فقهاء أهل المدينة وقرائهم)، ووثقه النسائي، مات سنة بضع عشر ومائة.

انظر: التاريخ الكبير (٥٤/١)، والثنقات (٣٩٤/٧)، وتهذيب التهذيب (٨١/٩).

(١) هو محمد بن إسحاق بن يسار المطلبى مولاهم المدني صاحب سير أعلام النبلاء،

كان بحرًا من بحور العلم، مولده سنة نيف وثمانين، وتوفي سنة خمسين ومائة أو بعدها

بيسير. انظر: الطبقات الكبرى (٣٢١/٧)، وتاريخ بغداد (٢١٤/١)، والعبر (١/

٢١٦)، وسير أعلام النبلاء (٣٣/٧)، والتحفة اللطيفة (٤٤٧/٢).

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري صاحب التصانيف في فنون العلم

والآداب، صاحب كتاب المعارف، وأدب الكاتب، وغريب القرآن، ومشكل الحديث

وطبقات الشعراء، وإعراب القرآن، وكتاب الميسر والقدايح، وغيرها، توفي سنة ست

وسبعين ومائتين. انظر: تاريخ دمشق (١٧٠/١٠)، والعبر (٦٢/٢)، وسير أعلام

النبلاء (٢٩٦/١٣)، والوافي بالوفيات (٣٢٦/١٧)، ووفيات الأعيان (٤٢/٣)،

وشذرات الذهب (١٦٩/٢).

(٣) انظر: التدمرية (ص ٩٠ وما بعدها)، ومجموع الفتاوى (٢٣٤/٥، ٣٤٧)، (٢٧٥/١٣)

تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبَّنَا بِالْحَقِّ ﴿[الْأَعْرَافُ: ٥٣]﴾
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ
 فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
 ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وَهَذَا التَّأْوِيلُ هُوَ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، فَتَأْوِيلُ الصِّفَاتِ هُوَ
 الْحَقِيقَةُ الَّتِي أَنْفَرَدَ اللَّهُ بِعِلْمِهَا، وَهُوَ الْكَيْفُ الْمَجْهُولُ الَّذِي قَالَ فِيهِ
 السَّلَفُ: كَمَالِكٌ وَغَيْرُهُ: (الاستِثْوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ) ^(١)
 فَالاستِثْوَاءُ مَعْلُومٌ يُعْلَمُ مَعْنَاهُ وَتَفْسِيرُهُ وَيَتَرَجَّمُ بِلُغَةٍ أُخْرَى، وَأَمَّا
 كَيْفِيَّةُ ذَلِكَ الاستِثْوَاءِ فَهُوَ التَّأْوِيلُ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى.

الشرح:

هذا البحث مهم جداً؛ وذلك لأنَّ لفظ (التَّأْوِيلُ) جاء في الكتاب والسنة،
 وجاء به اصطلاح جديد عند علماء الأصول، وتداخل المصطلحات فيما
 يأتي به العلماء من مصطلح يكون بخلاف المراد بالمصطلح الشرعي يُحدث
 لبساً كثيراً، إلا عند المحققين من أهل العلم، وذلك أنَّ العلماء قد يحتاجون
 إلى وضع اصطلاح لمعنى من المعاني أو شيء من العلوم، فإذا كان هذا
 اللفظ الذي اصطلاح عليه لمعنى من المعاني بتعريفه موجوداً في الكتاب
 والسنة بمعنى آخر وقع الالتباس في أن المتعاطي لذلك العلم يظن أن المراد

(١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/٣٩٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات
 (٢/١٥٠، ١٥١)، وفي الاعتقاد (ص ١١٦)، وأبو نعيم في الحلية (٦/٣٢٥) والذهبي
 في سير أعلام النبلاء (٨/١٠٠)، وفي العلو (ص ١٣٩).

بلفظ (التأويل) فيما يرد في الكتاب والسنة هو المراد به في ذلك العلم، وهذا له نظائر كثيرة.

ففي القرآن مثلاً: قول الله ﷻ: ﴿وَقَالَ يَتَابِتْ هَذَا تَأْوِيلُ رُءُوسِي مِنْ قَبْلِ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ [يوسف: ١٠٠]، وقال ﷻ: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَخْلَامِ بِعَالَمِينَ﴾ [يوسف: ٤٤]، وقال ﷻ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ سُوءُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الاعراف: ٥٣]، وقال ﷻ: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، فهذه النصوص فيها استعمال لفظ ﴿تَأْوِيلًا﴾ وهذا اللفظ يراد منه ما يؤول إليه الشيء أو تؤول إليه حقيقته؛ لأنه مأخوذ من آل يؤول بمعنى صار يصير، ومعلوم أن الكلام قسمان:

الأول: إنشاء وهو الأمر والنهي والطلب والاستخبار ونحو ذلك.

والثاني: خبر.

فالإنشاء له تأويل، والخبر له تأويل - يعني: في النصوص - فتأويل الإنشاءات أمثالها، أي أن تأويل الأمر أمثال الأمر، وتأويل النهي أمثال النهي يعني البعد عنه، وذلك لأنه ما تؤول إليه حقيقة الشيء - كما ذكرنا - هذا التأويل، فحقيقة الأمر بالشيء من الأمر يؤول إلى أن المطلوب أمثاله، وحقيقة ما يؤول إليه النهي أن المطلوب الانتهاء عنه، فأوامر الله ﷻ ونواهيه تأويلها أمثال الأمر والانتهاء عن النهي.

والأخبار مثل: الخبر عن الجنة والنار، والخبر عن صفات الله ﷻ، والخبر عن العذاب، وعن النعيم، وعن ما يكون في عرصات يوم القيامة، وأشباه ذلك من المغيبات، أو ما يكون من المغيب في الدنيا بعد زمن

تنزل القرآن، فهذه تأويلها وقوعها؛ لأنها هي الحقيقة التي تؤول إليها؛ كما قال ﷺ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾، يعني: ما تؤول إليه حقيقة تلك الأخبار للوعد والوعيد، وما تؤول إليه الحقيقة هو وقوعها، لهذا قال: ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾، يعني يوم يأتي وقوع ذلك، وما تؤول إليه تلك الأخبار من وقوعها؛ كما أخبر الله ﷻ: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ﴾ [الأعراف: ١٥٣] إلى آخر الآيات. هذه المغيبات التي أخبر الله ﷻ بها، إما من صفاته، أو أفعاله، أو الجنة والنار، أو ما سيكون في المستقبل، أو أخبار الملائكة... إلى آخره.

ما تؤول إليه حقيقة الخبر ينقسم إلى:

* المعنى الذي يفهم منه وقوع الشيء.

* والكيفية لوقوعه.

المعنى والكيفية، فاجتماع المعنى والكيفية يُقال له تأويل - وهو أتم التأويل - يعني: ما تؤول إليه حقيقة إخبار الله عن صفاته هو معناها وكيفية اتصاف الله بها، وما تؤول إليه حقيقة نعيم الجنة - مما أخبر الله به - هو معنى ذلك وكيفيته.

فإذا وقوع تلك الأخبار هو تأويلها، وما تؤول إليه حقيقتها إما أن يكون آيلاً تأويلاً لمعناها، حيث نفهم الوقوع بمعنى معين، وإما أن يكون تأويلاً لكيفيتها، يعني: مع المعنى. ولهذا جاء إثبات فهم التأويل وجاء نفيه، ففي تأويل المغيبات، نقول: نعلم التأويل ولا نعلمه. فنعلمه باعتبار، ولا نعلمه باعتبار؛ فإذا أريد بالتأويل ما تؤول إليه حقيقته من حيث وقوعها من جهة المعنى فقط فإن هذا نعلمه؛ لأن القرآن جاء بلفظ عربي مبين،

وعلى هذا وقف من وقف من السلف على قوله ﷺ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ آل عمران: ١٧، فيعلم الراسخون في العلم التأويل، والله ﷻ يعلم تأويله، والمراد بعلم الراسخين أنهم يعلمون تأويل المعنى.

والنوع الثاني من تأويل الخبر: أن تعلم الكيفية، وهذا هو الذي في المغيبات لا يعلمه إلا الله ﷻ، وعلى هذا قول من وقف من السلف على لفظ الجلالة (الله)، وعده وقفا لازما ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ يعني الكيفية.

لهذا في تفسير الأحلام: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالِمِينَ﴾ [يوسف: ٤٤]، ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠] يعني ما تؤول إليه الأحلام بمعرفة حقيقتها. إذا التأويل في الكتاب والسنة يُراد منه ما تؤول إليه حقيقة الشيء، وهذا الشيء قد يكون إنشاء - أمرا أو نهيا - وقد يكون خبرا، ففي الإنشاء آية النساء: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾؛ لأن هناك أمر ونهي: ﴿فَإِنْ نَنْزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، يعني: من جهة إنفاذ أمر الله ونهيه.

وأما الخبر مثل ما جاء في آية آل عمران وآية الأعراف وفي غيرها.

جاء أهل الاصطلاح وعرفوا التأويل بأنه: صرف اللفظ من الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لقريئة^(١)، وبعضهم يعرف التأويل بقوله: صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى غيره لقريئة^(٢)، وهذا قد يحتاج إليه في الفقه في بعض الأشياء، وهذا التأويل منه ما هو صحيح في نفسه،

(١) انظر: المختصر في أصول الفقه لابن اللحام (ص ١٣١).

(٢) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (١٨٨)، وروضة الناظر (ص ١٧٨).

ومنه ما هو ضعيف، ومنه ما هو باطل لا يصح أن يسمى تأويلاً حتى عند الأصوليين.

فإذاً هذا القسم من التأويل يُدعى في أشياء أنها تأويل وهي لا يصح أن يطلق عليها تأويلاً حتى في اصطلاح أهل الأصول.

ففي نصوص الصفات - وهو المقصود هنا - يُقال: هذه الآية ليس المراد بها الظاهر وإنما المراد بها كذا - وهذا هو الذي يسمى التأويل - وتأويلها كذا، بمعنى أن هذا اللفظ في الصفات ليس مراداً، والمراد كذا للتأويل.

والمؤول غير الحقيقة والمجاز، فهذا التأويل ظنّه أصحابه حقاً لمجيء النصوص به في قوله ﷺ: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ» [آل عمران: ٧] فعرفوا التأويل باصطلاحهم وحملوا هذا التعريف على ما جاء في النصوص، فوق الخلط والباطل.

والصواب في هذا أن التأويل على شرح الأصوليين صحيح إذا تمت شروطه، ولكن إنما ينقل اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إذا لم يكن الظاهر مراداً، هذا شرطه، بحيث إنه يُنقل اللفظ عن الظاهر إلى غيره، يُنقل عن الاحتمال الراجح إلى المرجوح، إذا ظهر أن هذا الاحتمال الراجح غير مراد، أو أن الظاهر غير مراد.

ولهذا يتناقض بعض أهل التفويض - مثل ما ذكر شيخ الإسلام - من أتباع الأئمة الأربعة، يقولون: ثمر على ظاهرها، أو تُجرى على ظواهرها، وتأويلها كذا. فهذا الكلام لا يستقيم، وهو غلط حتى في تعريف التأويل عند أهله، فلا يقال: تجرى على ظاهرها ولا يعلم تأويلها إلا الله. هذا

تناقض ؛ لأن معنى : تجرى على ظاهرها أنك لم تحتج إلى التأويل ، فتفهم المعنى على الظاهر .

فإذا لا إعمال لتعريف التأويل هنا .

ويكون النزاع في تعريف التأويل أدق مع من يقول : هذا اللفظ ظاهره غير مراد ، وإنما المراد كذا وكذا من الاحتمال المرجوح لقريضة كذا وكذا .

وأما من قال : الظاهر مراد ولا يعلم المعنى إلا الله ، فهذا خلط من الكلام وتناقض ، مثل ما ذكر الشيخ تقي الدين رحمته .

إذا يبقى الكلام مع من يقول بتعريف التأويل على نحو ما ذكرنا ، وجوابه فيما يورد من آيات الصفات أن الظاهر هو الذي ينبغي أن يفهم الكلام عليه - ظاهر اللفظ أو ظاهر الكلام - لأن السلف قالوا : أمروها كما جاءت -- وقال بعضهم : تجرى على ظاهرها - وإجراؤها على ظاهرها ليس راجعاً إلى لفظ ، وإنما يرجع إلى اللفظ والتركيب جميعاً ، فإجراء الكلام على ظاهره يعني ما تفهمه من الكلام على ظاهره ، والكلام هذا قد يكون كلمة وقد يكون جملة ، فإذا قلنا بهذا فلا احتياج إلى إدخال التأويل في نصوص الغيبات أصلاً ، وذلك لسببين :

الأول : أن نصوص الغيبات لا يُعلم فيها المعنى والكيفية جميعاً ، حتى نقول : إنَّ الاحتمال الراجع غير مراد وإنما المراد الاحتمال المرجوح ، ومن المتقرر أنَّ صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه - أو عن الاحتمال الراجع - في تعريف التأويل مشروط بعدم مناسبة الاحتمال الراجع أو الظاهر ، وهذا في نصوص الغيبات غير متحقق ؛ لأننا لا نعلم حقيقة الكيفية وإنما نعلم تأويلها ، أي : نعلم معناها ، أما الكيفية فلا .

فإذا صرفها بالتأويل ليس له وجه؛ لأن الحقيقة بكمالها معنى، أما الكيفية فلا نعلمها، وإنما نعلم المعنى فقط، والمعنى لا يخولنا أن نصرف اللفظ عن احتماله الراجح؛ لأن اللفظ مشتمل على معنى وكيفية، والكيفية غير معلومة فلا بد من إبقاء دلالة اللفظ على ما هي عليه.

الثاني: أن ظاهر الكلام إذا فهمناه فإننا لا نحتاج معه إلى التأويل؛ لأن ظاهر الكلام يفهم المراد.

مثال ذلك: قول الله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ۝١٥﴾ [الفرقان: ١٥]، في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ﴾ ليس ظاهر الكلام أننا نرى ربنا ﷻ في الدنيا، وكيف يمد الظل في الدنيا، وإنما الذي يفهمه العربي من ذلك: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ يعني إلى بديع صنعه وإلى بديع قدرته ﷻ.

فإذا ظاهر الكلام يفهم منه العربي شيئاً لا يحتاج الذي يريد فهمه إلى أن ينظر إلى كلمة فيه؛ لأنه إذا نظر إلى كلمة حجبته عن رؤية الكل، فلهذا احتاج كثير من العجم إلى التأويل؛ لأنهم ما يفهمون الكلام إلا بتركيب أفراده كلمة كلمتين ثلاثاً، أما الكلام بعمومه ليس عندهم له فهم إلا بفهم مفرداته، مثل ما تأتي تدرس مثلاً اللغة الإنجليزية أو تدرس لغة أخرى، حتى تفهم الجملة لا بد تحليلها، تقول هذه معناها كذا وهذه معناها كذا ثم تتصور الجميع، العربي الذي يفهم العربية لا يحتاج إلى أن يحلل الألفاظ، وإنما يفهمه جميعاً بفهم واحد، وهو المسمى: الظاهر التركيبي.

فإذا ظاهر الكلام يكون بتركيبه، وهو الذي يفهم منه، وهذا لا يحتاج معه إلى التأويل.

مثاله أيضًا: قول الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، ظاهر هذه الآية واضح في أنها ليست من آيات الصفات، وإنما المقصود بها الكلام عن القبلة، ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ يعني الوجهة - وجهة الله - وهي القبلة.

ومثال ذلك أيضًا: قوله ﷻ في سورة النحل: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦]، ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ يعني: أتاه الله ﷻ بعذابه وقدرته من القواعد، وليس المقصود في الآية - كما يفهمها أي عربي صحيح العربية - إتيان الله ﷻ بذاته إلى قواعد ذلك المكان، فيهدمه ﷻ بإتيانه بذاته من القواعد، ليس هذا هو ظاهر الكلام؛ لأن ظاهر الكلام: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ﴾ المقصود هنا الإتيان بالصفات ليس إتيان الذات، هذا واضح من ظاهر الكلام، ولهذا لا أحد لا من السلف ولا من الخلف يقول هنا في تأويلها: إن المراد هنا بالإتيان إتيان الله، وتأويلها هو كذا وكذا. وإنما المقصود هو الإتيان بالصفات.

وهذا بخلاف قول الله ﷻ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، قال أهل التأويل: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أي: وجاء أمر ربك. فعلى هذا التأويل تلحظ أن ظاهر الكلام يضطرب، فتركيب الكلام في الآية: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًا صَفًا﴾، فيصبح المعنى: وجاء أمر ربك والملك صفا صفا، وهنا تلحظ أن المعنى اختل بهذا التأويل، ولهذا نقول: الظاهر هنا - ما يفهم من ظاهر الكلام - غير ما أولوا به، وإنما هو على ظاهره من أن المجيء هو صفة... وهكذا.

فإذا المقصود هنا أنّ الظاهر تارة يُفهم بكلمة، وتارة يفهم من تركيب، فما ادّعي فيه التأويل من المواطن التي احتيج فيها إلى التأويل - مثل الأمثلة السابق ذكرها - فإننا نقول : ليس ثم تأويل فيها هنا على اصطلاحكم، وإنما هذا ظاهر، فالكلام لم يزل باقياً على ظاهره، والمقصود به الكلام التركيبي .

فحصلنا من هذا البحث أنّ التأويل صار له ثلاثة استعمالات : اثنتان منها جاءت في الكتاب والسنة، وواحد في اصطلاح المتأخرين، وهو الذي حملوا آيات الصفات عليه، وهذا باطل لأنه :

أولاً : لفظ محدث اصطلاحى، فلا تُحكّم الاصطلاحات على النصوص .

وثانياً : ما ذكرنا من أن ذلك يُبطل دلالة الأخبار الغيبية، وهذا باطل أيضاً .



وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه مَا ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ^(١) وَغَيْرُهُ فِي تَفْسِيرِهِمْ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ: تَفْسِيرٌ تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا، وَتَفْسِيرٌ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ، وَتَفْسِيرٌ يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ، وَتَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ سبحانه مَنْ ادَّعَى عِلْمَهُ فَهُوَ كَاذِبٌ) ^(٢). وَهَذَا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «يَقُولُ اللَّهُ أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ» ^(٣). وَكَذَلِكَ عِلْمُ السَّاعَةِ وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَهَذَا مِنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَإِنْ كُنَّا نَفْهَمُ مَعَانِي مَا خُوطِبْنَا بِهِ، وَنَفْهَمُ مِنَ الْكَلَامِ مَا قَصِدَ إِفْهَامُنَا إِيَّاهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ أَمْرٌ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [مُحَمَّدٌ: ٢٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ١٦٨]، فَأَمَرَ بِتَدَبُّرِ الْقُرْآنِ كُلِّهِ لَا بِتَدَبُّرِ بَعْضِهِ.

(١) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الإمام الحافظ أبو بكر الصنعاني الحميري، مولده سنة ست وعشرين ومائة، سمع الكثير، وروى عنه خلق من كبار المحدثين مثل أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما، ومات باليمن في النصف من شوال سنة إحدى عشرة ومائتين.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/٥٤٨)، وتاريخ دمشق (٣٦/١٦٠)، وسير أعلام النبلاء (٩/٥٦٣، ٥٦٤)، والوافي بالوفيات (١٨/٢٤٤)، ووفيات الأعيان (٣/٢١٦)، وطبقات الحفاظ (ص ١٥٨).

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١/٣٤)، والطبراني في مسند الشاميين (٢/٣٠٢) وانظر: تفسير ابن كثير (١/٧)، والدر المنثور للسيوطي (٢/١٥١، ١٥٢) وفتح القدير للشوكاني (١/٣١٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٤٤، ٤٧٧٩)، ومسلم (٢٨٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الشرح:

كلام ابن عباس رضي الله عنه هذا ظاهر، ومعنى قوله: (وَتَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ ﷻ مَنْ ادَّعَى عِلْمَهُ فَهُوَ كَاذِبٌ) المقصود به حقيقة الغيبات التي انفرد الله ﷻ بها، وهي الكيفية.

قوله: (فَأَمَرَ بِتَدْبِيرِ الْقُرْآنِ كُلِّهِ لَا بِتَدْبِيرِ بَعْضِهِ)، أي: تدبر القرآن جميعاً؛ كما أمرنا بذلك ﷻ بقوله: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ وقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَّبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ أمَرَ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا ﷻ، وقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَّبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، ونحو ذلك من الآيات، تدبر القرآن جميعاً هو الذي أمرنا به، وتدبر القرآن جميعاً يوجب أن يُرد المتشابه منه إلى المحكم؛ كما قال ﷻ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، فالقرآن منه متشابه ومنه محكم، فمن تدبر القرآن كله - كما أمر الله ﷻ - رد ما تشابه منه إلى المحكم، فخلص من الإشكال، وكل زائغ عن الحق فاته تدبر القرآن جميعاً، فإنه قد يتدبر بعضه، فالخوارج تدبروا بعض القرآن وتركوا تدبر بعضه، والمرجئة كذلك، والقدرية كذلك، والأشاعرة، والماتريدية، والمعتزلة، والجهمية، وضلال الصوفية، وهكذا جميع الفئات الضالة.

لكن أهل السنة والجماعة أتباع السلف الصالح - رحمهم الله تعالى وأجزل لهم المثوبة - هؤلاء تدبروا القرآن كله، فما تشابه في موضع ردوه إلى المحكمات، فاتضح لهم الشبيه، واتضح لهم المعنى، سواء ذلك في باب الأسماء أو في باب الأحكام أو في باب المغيبات.

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيُّ^(١): (حَدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يُقْرَأُونَ الْقُرْآنَ: عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَعَلَّمُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يَتَجَاوَزُوهَا حَتَّى يَتَعَلَّمُوا مَا فِيهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ. قَالُوا: فَتَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ وَالْعَمَلَ جَمِيعًا)^(٢).

وَقَالَ مُجَاهِدٌ^(٣): (عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ، أَقِفْ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ أَسْأَلُهُ عَنْهَا)^(٤).
وَقَالَ الشَّعْبِيُّ^(٥): (مَا ابْتَدَعَ أَحَدٌ بَدْعَةً إِلَّا وَفِي كِتَابِ اللَّهِ

(١) هو الإمام العلم عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السلمي الكوفي، مولده في حياة النبي ﷺ، كان يقرأ القرآن بالكوفة من خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى إمرة الحجاج، قال الذهبي: (توفي سنة أربع وسبعين، وقيل: مات في إمرة بشر بن مروان على العراق، وقيل مات سنة ثلاث وسبعين، وقيل قبل سنة ثمانين... ١. هـ).

انظر: الطبقات الكبرى (١٧٢/٦)، وتاريخ بغداد (٤٣٠/٩)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٧/٤)، والوافي بالوفيات (٦٥/١٧).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤١٠/٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١١٧/٦)، والبيهقي بنحوه في السنن الكبرى (١١٩/٣)، وفي شعب الإيمان له (٣٣٠/٢).

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٣٣).

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره (٣٩٥/٢)، والإمام أحمد في فضل الصحابة بنحوه (٩٥٨/٢)، والدارمي في سننه (١١٢٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٥٤/٦) رقم (٣٠٢٨٧)، والطبراني في الكبير (١١٠٩٧)، وأبو نعيم في الحلية (٢٧٩/٣)، (٢٨٠)، المستدرک على الصحيحين (٣٠٧/٢)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٤٥٠/٤).

(٥) هو أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي من شعب همدان، ولد لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومات سنة أربع ومائة، وقيل سنة سبع ومائة، كان =

بَيَانُهَا^(١). وَقَالَ مَسْرُوقٌ^(٢): (مَا قَالَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا وَعِلْمُهُ فِي الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ عَلِمْنَا قَصْرَ عَنْهُ)^(٣).

وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ قَدْ بَسِطَ فِي مَوْضِعِهِ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى أَصُولِ الْمَقَالَاتِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي أَوْجَبَتْ الضَّلَالَ فِي بَابِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ بِمَا حَجَّاهُ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَأَنَّ مَنْ ﷺ جَعَلَ الرَّسُولَ غَيْرَ عَالِمٍ بِمَعَانِي الْقُرْآنِ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْهِ، وَلَا جَبْرِيلَ جَعَلَهُ غَيْرَ عَالِمٍ بِالسَّمْعِيَّاتِ، لَمْ يَجْعَلِ الْقُرْآنَ هُدًى وَلَا بَيَانًا لِلنَّاسِ.

ثُمَّ هَؤُلَاءِ يُنْكِرُونَ الْعَقْلِيَّاتِ فِي هَذَا الْبَابِ بِالْكُلِّيَّةِ، فَلَا يَجْعَلُونَ عِنْدَ الرَّسُولِ ﷺ وَأُمَّتِهِ فِي بَابِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ ﷻ لَا عُلُومًا عَقْلِيَّةً وَلَا سَمْعِيَّةً، وَهُمْ قَدْ شَارَكُوا الْمَلَاحِدَةَ مِنْ وُجُوهِ مُتَعَدِّدَةٍ،

= علامة أهل الكوفة إما ما حافظا ذا فنون. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٤٦/٦)، وتاريخ بغداد (٢٢٧/١٢)، وتاريخ دمشق (٣٣٥/٢٥)، وحلية الأولياء (٣١٠/٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٩٤/٤)، ووفيات الأعيان (١٢/٣)، والوافي بالوفيات (١٦/٣٣٦)، والبداية والنهاية (٢٣٠/٩).

(١) أخرجه الخلال في السنة (٥٤٧/٣)، وقال: (إسناده صحيح)، ولفظه عنده: (وفي كتاب الله ﷻ ما يكذبه) أ. هـ. وذكره ابن القيم في الصواعق المرسلة (٩٢٥/٣).

(٢) هو أبو عاتشة ﷺ مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني ثم الوادعي، سُرق وهو صغير ثم وجد فسمي مسروقاً، وأسلم أبوه الأجدع فُسمي عبد الرحمن، قال الشعبي: (ما علمت أحداً كان أطلب للعلم منه). انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧٦/٦)، وتاريخ بغداد (٢٣٢/١٣)، والعبر (٦٨/١)، وسير أعلام النبلاء (٦٣/٤)، والأنساب (٦٥٠/٥)، وطبقات الحفاظ (ص ٢١).

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٥٦/١، ٥٧)، وذكره ابن القيم في الصواعق المرسلة (٩٢٥/٣).

وَهُمْ مُخْطِئُونَ فِيمَا نَسَبُوهُ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ وَإِلَى السَّلَفِ مِنَ الْجَهْلِ؛
كَمَا أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ أَهْلُ التَّحْرِيفِ وَالتَّأْوِيلَاتِ الْفَاسِدَةِ، وَسَائِرُ
أَصْنَافِ الْمَلَاحِذَةِ.

الشرح:

ما سبق إنما هو أصول لتُعَلِّمَ القواعد التي بنى عليها السلف مذهبهم،
والقواعد التي بنى عليها المبتدعة مذاهبيهم، وتقاسيم المبتدعة في ذلك،
وهذه الرسالة مصنفة لبيان مذهب السلف، ولهذا ما سيأتي في الفصل التالي
نُقول كثيرة طويلة عن السلف، وعن صنف في عقيدة السلف في هذا الباب
ما ينبئ عن معتقدهم في الصفات، وفي الإيمان، وفي الغيبات، وفي أشباه
ذلك، والمخالفون - كما ذكر ﷺ - يعتمدون العقل ويجعلون السمع تابعاً
للعقل، هذا أصل من أصول الضلال؛ كما أن المتكلمين جميعاً اتفقوا على
تقديم العقل على النقل، اتفقوا على أن العقل هو القاضي المحكم، وأما
الشرع - السمع والنقل - فإنه شاهد من الشواهد^(١)، فإن زكَّاه العقل قُبِلَ
وإلا رُدَّ، وهذا جعل الجهمية والمعتزلة والكلائية والأشاعرة والماتريدية
والكرامية وأصناف الضالين في هذا الباب، جعلهم فرقة واحدة.

فهذا الأصل يجعل كل من قال به جهميًّا؛ لأن الجهمية والمعتزلة هم
الذين أصلوا هذا الأصل، وأن النصوص تابعة للعقل وليس العقل تابعاً

(١) قال أبو حامد الغزالي في فاتحة كتابه المستصفى (ص ٣): (فقد تناطقت قاضي العقل،
وهو الحاكم الذي لا يعزل ولا يبدل، وشاهد الشرع، وهو الشاهد المزكى المعدل،
بأن الدنيا دار غرور لا دار سرور...) ١. هـ.

لنصوص ، ولهذا كل من خالف في هذا الباب فإن السلف يعدونه جهميًا ،
قد لا يكون جهميًا من جهة تفاصيل المذهب ؛ ولكنه جهمي إذ تبعهم في
الأصل الذي أصلوه وهو أن العقل مقدم على النقل ، وأن النقل إذا خالف
العقل أو لم يدل عليه العقل فإنه لا بد من تأويله أو رده .

فإذا كل من خالف منهج السلف فيُعزى إلى الجهمية من هذه الجهة ، وقد
يُعزى كلٌّ إلى مذهبه باعتبار النسبة الأخص ، فالنسبة العامة للمبتدعة في
أبواب الصفات والغيبات : الجهمية ، والنسبة الخاصة كلٌّ إلى مذهبه ،
المعتزلي ينسب إلى قومه ، والأشعري إلى قومه . . وهكذا .



فَصْلٌ

وَنَحْنُ نَذْكُرُ مِنْ أَلْفَاظِ السَّلَفِ بِأَعْيَانِهَا، وَأَلْفَاظَ مَنْ نَقَلَ
مَذْهَبَهُمْ بِحَسَبِ مَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْمَوْضِعُ مَا يُعْلَمُ بِهِ مَذْهَبُهُمْ.

رَوَى أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ^(١) فِي (الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ
عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ^(٢) قَالَ: (كُنَّا - وَالتَّابِعُونَ مُتَوَافِرُونَ - نَقُولُ: إِنَّ
اللَّهَ تَعَالَى ذِكْرُهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَنُؤْمِنُ بِمَا وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ مِنْ
صِفَاتِهِ)^(٣). فَقَدْ حَكَى الْأَوْزَاعِيُّ - وَهُوَ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ فِي
عَصْرِ تَابِعِي التَّابِعِينَ الَّذِينَ هُمْ: مَالِكُ إِمَامُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَالْأَوْزَاعِيُّ
إِمَامُ أَهْلِ الشَّامِ، وَاللَّيْثُ^(٤).....

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٩).

(٢) هو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد أبو عمرو الأوزاعي، إمام أهل الشام في الحديث
والفقه، ولد في حياة الصحابة سنة ثمان وثمانين، وكان رأساً في العلم والعمل جم
المناقب، ومع علمه كان بارعاً في الكتابة والترسل، كان يسكن دمشق خارج باب
الفراديس بمحلة الأوزاع، ثم تحول إلى بيروت فسكنها مرابطاً إلى أن مات بها سنة سبع
 وخمسين ومائة.

انظر: تاريخ دمشق (٣٥/١٤٧)، ووفيات الأعيان (٣/١٢٧)، والوفاي بالوفيات
(١٨/١٢٣)، وسير أعلام النبلاء (٧/١٠٧)، والبداية والنهاية (١٠/١١٥)، وشذرات
الذهب (١/٢٤١).

(٣) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/١٥٠)، والذهبي في سير أعلام النبلاء
(٧/١٢٠، ١٢١)، وتذكرة الحفاظ (١/١٧٩، ١٨٠) وصححه، وذكره ابن حجر في
الفتح (١٣/٤٠٦)، وقال: (أخرجه البيهقي بإسناد جيد).

(٤) هو أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، إمام أهل مصر في الفقه
والحديث، ولد بقرقشند وهي قرية من أسفل أرض مصر سنة أربع وتسعين، وتوفي سنة
خمس وسبعين ومائة. انظر: تاريخ بغداد (١٣/٣)، وتاريخ دمشق (٥٠/٣٤١)، =

إِمَامُ أَهْلِ مِصْرَ، وَالثَّوْرِيُّ^(١) إِمَامُ أَهْلِ الْعِرَاقِ - حَكَى شَهْرَةَ الْقَوْلِ فِي زَمَنِ التَّابِعِينَ بِالْإِيمَانِ بَأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَبِصِفَاتِهِ السَّمْعِيَّةِ - وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ^(٢) فِي كِتَابِ (السُّنَّةِ) عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: (سُئِلَ مَكْحُولٌ^(٣) وَالزُّهْرِيُّ^(٤) عَنْ تَفْسِيرِ الْأَحَادِيثِ، فَقَالَا: (أَمَرُوَهَا كَمَا جَاءَتْ)^(٥).....

= ووفيات الأعيان (٤/١٢٧)، والوفاء بالوفيات (٢٤/٣١٢)، والبداية والنهاية (١٠/١٦٦)، وطبقات الحفاظ (ص ١٠١).

(١) هو سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثوري، من أهل الكوفة، ولد سنة سبع وتسعين في خلافة سليمان بن عبد الملك، كان من كبار أئمة المسلمين لا يختلف في إمامته وأمانته وحفظه وعلمه وزهده، وتوفي بالبصرة وهو مستخف في شعبان سنة إحدى وستين ومائة في خلافة المهدي. انظر: الطبقات الكبرى (٦/٣٧١)، وحلية الأولياء (٦/٣٥٦)، وتاريخ بغداد (٩/١٢٥)، ووفيات الأعيان (٢/٣٨٦)، والوفاء بالوفيات (١٥/١٧٤)، وسير أعلام النبلاء (٧/٢٢٩)، وطبقات الحفاظ (ص ٩٥).

(٢) سبقت ترجمته، راجع (ص ٩١).

(٣) هو أبو عبد الله مكحول الأزدي البصري، وثقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: (لا بأس به). انظر: التاريخ الكبير (٨/٢١)، وسير أعلام النبلاء (٥/١٦٠)، وتقريب التهذيب (ص ٥٤٥)، وتهذيب التهذيب (١٠/٢٥٨).

(٤) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة أبو بكر القرشي الزهري، أحد الأعلام من أئمة الإسلام، تابعي جليل، سمع غير واحد من التابعين وغيرهم، ولد سنة خمسين، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائة. انظر: الطبقات الكبرى (١/١٥٧)، وتاريخ دمشق (٣٣/١٩٩)، ووفيات الأعيان (٤/١٧٧)، والوفاء بالوفيات (٥/١٧)، والعيبر (١/١٥٨)، وسير أعلام النبلاء (٥/٣٢٦)، والبداية والنهاية (٩/٣٤٠)، وطبقات الحفاظ (ص ٤٩).

(٥) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/٣٦٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/١٩٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٥/٣٦٠)، وابن قدامة في ذم التأويل (ص ١٨)، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/١٦٢).

وَرَوَى أَيْضًا عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ^(١) قَالَ: (سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَاللِّثَّ بْنَ سَعْدٍ، وَالْأَوْزَاعِيَّ عَنِ الْأَخْبَارِ الَّتِي جَاءَتْ فِي الصِّفَاتِ؟ فَقَالُوا: (أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ)، وَفِي رِوَايَةٍ: فَقَالُوا: (أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ)^(٢). فَقَوْلُهُمْ ﷺ: (أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ) رَدُّ عَلَى الْمُعْطَلَةِ، وَقَوْلُهُمْ: (بِلَا كَيْفٍ) رَدُّ عَلَى الْمُمَثَّلَةِ، وَالزُّهْرِيُّ وَمَكْحُولٌ هُمَا أَعْلَمُ التَّابِعِينَ فِي زَمَانِهِمْ، وَالْأَرْبَعَةُ الْبَاقُونَ هُمْ أَيْمَةُ الدُّنْيَا فِي عَصْرِ تَابِعِي التَّابِعِينَ. وَإِنَّمَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ هَذَا بَعْدَ ظُهُورِ أَمْرِ جَهْمِ الْمُنْكَرِ لِكَوْنِ اللَّهِ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَالتَّائِي لِصِفَاتِهِ، لِيَعْرِفَ النَّاسُ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ كَانَ خِلَافَ ذَلِكَ وَمِنْ طَبَقَتِهِمْ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ^(٣)، وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ^(٤)، وَأَمثالُهُمَا.

(١) هو محدث الشام أبو العباس الوليد بن مسلم، توفي بذي المروة راجعًا من الحج في المحرم سنة خمس وتسعين ومائة وله ثلاث وسبعون سنة. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/٤٧٠)، والعبر (١/٣١٩)، وشذرات الذهب (١/٣٤٤).

(٢) أخرجه الخلال في السنة (١/٢٥٩)، وابن بطة في الإبانة (٣/٢٤١)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/٥٢٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/٢)، والأسماء والصفات (٢/١٩٨)، والاعتقاد (ص ١١٨)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/١٤٩)، وابن قدامة في ذم التأويل (ص ٢٠)، والذهبي في العلو (ص ١٣٩، ١٤٠).

(٣) هو إمام أهل البصرة حماد بن زيد بن درهم الأزدي مولاهم البصري الضرير أبو إسماعيل، كان من أهل الورع والدين، وكان ثقة ثبتًا حجة كثير الحديث، ولد سنة ثمان وتسعين، ومات يوم الجمعة لعشر خلون من رمضان سنة تسع وسبعين ومائة. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/٢٨٦)، والوافي بالوفيات (١٣/٩٠)، والعبر (١/٢٧٤)، وشذرات الذهب (ص ٢٩٢)، وطبقات الحفاظ (ص ١٠٣).

(٤) هو حماد بن سلمة بن دينار الإمام العلم أبو سلمة البزار الخرقى البطائني شيخ أهل البصرة، كان إمامًا رأسًا في العربية فصيحًا بليغًا كبير القدر، شديدًا على المبتدعة، =

الشرح:

هذا الفصل فيه ذكرُ نقول عن السلف وعن نقل مذهبهم، وهي مهمة في هذا تأصيلاً وتفريعاً.

ذكر المصنف رحمه الله فيما نقله عن الأوزاعي أنه: (حَكَى شُهْرَةَ الْقَوْلِ فِي زَمَنِ التَّابِعِينَ بِالْإِيمَانِ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَبِصِفَاتِهِ السَّمْعِيَّةِ)، وكون الله تعالى فوق العرش دليله النقل - السمع - أما العقل فلا يدل عليه؛ ولهذا قال أهل العلم: العلو يدل عليه النقل والعقل، وأما الاستواء على العرش فدليله السمع.

إذا قول السلف: (أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ)، وفي رواية لبعضهم: (أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلا كَيْفٍ)، يعني: بما دلَّ عليها ظاهرها، وظاهرها يدل على إثبات الصفة، لهذا قال: (أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ رَدُّ عَلَى الْمُعْظَلَةِ)؛ لأن المعظلة هم نفاة الصفات الذين يُخلون الله تعالى من صفات الجلال والجمال ولأن قول السلف: (كَمَا جَاءَتْ)، يعني: على ظاهرها، وظاهرها إثبات الصفات.

وقالوا في الرواية الأخرى: (بِلا كَيْفٍ) حتى لا يتوهم أن ظاهرها فيه الكيفية؛ كما في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ١٧٥]، لأن

= صاحب أثر وسنة، وله تصانيف في الحديث، توفي سنة سبع وستين ومائة.

انظر: الطبقات الكبرى (٢٨٢/٧)، والوافي بالوفيات (٨٩/١٣)، والعبر (٢٤٩/١) وسير أعلام النبلاء (٤٤٤/٧)، والأنساب (٣٥٦/٢)، وشذرات الذهب (٢٦٢/١)، وطبقات الحفاظ (ص ٩٤).

اليدين لهما كيفية معينة، وكذلك: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وقوله: ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، وأشبه ذلك من الآيات، وكذلك قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] التي هي ساق الرحمن ﷻ.

وكذلك لما جاء في الأحاديث: «يُنْزَلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ»^(١)، وفي رواية: «لِنُصْفِ اللَّيْلِ الْآخِرِ»^(٢)، وفي رواية: «كُلَّ لَيْلَةٍ»^(٣)، كيف ينزل؟، وأن الله استوى على

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥، ٦٣٢١، ٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة ﷺ.
(٢) أخرجه أحمد (٤٠٥/٢)، والدارمي (١٤٧٨) من حديث أبي هريرة ﷺ، وعند مسلم (٧٥٨): «لشطر الليل».

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى (١٢٥/٦)، وأحمد في المسند (٨١/٤)، والدارمي (١٤٨٠)، والطبراني في الكبير (١٥٦٦) من حديث جبير بن مطعم ﷺ.

أما بالنسبة لاختلاف الروايات في تعيين الوقت، فقد قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣١/٣): قوله: «حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ» برفع الآخر؛ لأنه صفة الثلث، ولم تختلف الروايات عن الزهري في تعيين الوقت، واختلفت الروايات عن أبي هريرة وغيره، قال الترمذي: رواية أبي هريرة أصح الروايات في ذلك، ويقوي ذلك أن الروايات المخالفة اختلفت فيها على روايتها.

وسلك بعضهم طريق الجمع، وذلك أن الروايات انحصرت في ستة أشياء: أولها: هذه.

ثانيها: إذا مضى الثلث الأول.

ثالثها: الثلث الأول أو النصف.

رابعها: النصف.

خامسها: النصف أو الثلث الأخير.

سادسها: الإطلاق.

فأما الروايات المطلقة فهي محمولة على المقيّدة، وأما التي بد(أو) فإن كانت (أو) للشك فالمجزوم به مقدّم على المشكوك فيه، وإن كانت للتردد بين حالين فيجمع بذلك بين =

العرش: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟

هذا كله ليس مرادًا، فإثبات الصفات إثبات معنى لا إثبات كيفية، مع وجوب أن يقطع الموحد الطمع في إدراك الكيفية، لا يمكن لأحد مهما أجال ذهنه أن يدرك الكيفية، مهما فكر وفكر وفكر لا يمكن أن يدرك ولا أن يعلم ولا أن يأتي على ذهنه أصلاً كيفية اتصاف الرحمن بصفاته، لا من جهة الصواب في ذلك، ولا من جهة مقاربتة، يعني: أن كيفية اتصاف الله ﷻ بصفاته لا يحوم حولها ذهن بشر مطلقًا، حتى ولو فُكِّر، فكل الأوهام والتفكيرات لن يكون منها كيفية اتصاف الله ﷻ بصفاته.

قال أهل العلم: ذلك لأن عقل البشر إنما يدور فيه أحد ثلاثة أشياء:

الأول: أن يدور فيه ما رآه، رأيت أحدًا فيأتي في الذهن صورة هذا المرئي، مثاله: بناء رأيتة فإذا أدركت في ذهنك أتى في ذهنك صورة هذا

= الروايات بأن ذلك يقع بحسب اختلاف الأحوال لكون أوقات الليل تختلف في الزمان وفي الآفاق باختلاف تقدّم دخول الليل عند قوم وتأخره عند قوم. وقال بعضهم: يحتمل أن يكون النزول يقع في الثلث الأول، والقول يقع في النصف وفي الثلث الثاني. وقيل: يحمل على أن ذلك يقع في جميع الأوقات التي وردت بها الأخبار، ويحمل على أن النبي ﷺ أعلم بأحد الأمور في وقت فأخبر به، ثم أعلم به في وقت آخر فأخبر به، فتقل الصحابة ذلك عنه، والله أعلم. اهـ. وانظر: شرح حديث النزول لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وأحاديث النزول متواترة، قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٥/٤٧٠): (هو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث) اهـ. وقال ابن القيم كما في الصواعق المرسلة (١/٣٨٧): (إنها وردت من نحو ثلاثين صحابيًا) اهـ. وقال الذهبي كما في العلو (ص ١٠٠): (وقد ألفت أحاديث النزول في جزء، وذلك متواتر أقطع به) اهـ. وأرود جملة كبيرة منها ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/٢٩١ - ٣٢٧).

المرئي، وهذا واضح، والله ﷻ لم يُر، فلا يمكن أن يدور في الذهن ذلك.

الثاني: أن يدور في الذهن رؤية مثيله، مثل ما ترى إنساناً فتقول أنا رأيت سعودياً، والثاني يقول: وأنا أيضاً رأيت سعودياً، هذا وهذا مثيلان، تكون صورة من جهة اللباس والهيئة إلى آخره؛ لأنه رأى مثيلاً له، ومثل أن تقول: رأيت البناء الفلاني. وهذا يقول: أنا رأيت مثل ذلك. فيتصور هذا ما عند ذاك، وذاك ما عند هذا باعتبار رؤية المثل، فرؤية المثل تجعل الصورة والكيفية في الذهن.

الثالث: مما يدور في الذهن: ما يكون داخلياً ضمن تفريع الجزئي عن الكلي وهو القياس؛ يعني يدور في الذهن من تصور الشيء من جهة الكيفية ما يقاس عليه، مثلاً: لو أتى أحد وقال لك: هناك خبز في الصين من صفته أنه مستطيل ثم يكون مدوراً ثم يكون مستقيماً، يعني اختلف شكله؛ لكن لمعرفتك بالخبز يمكن أن تتصور كيفية ذلك الخبز لاشتراكه معه في الجنس، وهذا من جهة التنظير.

فإذاً الذهن يمكن أن يدور فيه رؤية الشيء أو رؤية مثل له أو رؤية ما يقاس عليه، وأما غير ذلك فلا يدور في الذهن كيفية شيء أصلاً لم يره، ولم ير مثيلاً له، ولأما يقاس عليه، كيف يأتي للذهن؟! فهذا واقع في اتصاف الله ﷻ بصفاته، فإن اتصافه ﷻ وجل وتقدس وتعظيم بصفاته له المعنى وله الكيفية، لنا من ذلك العلم بالمعاني، والعلم بأصل المعنى دون كماله أيضاً، وأما الكيفية فلا يمكن أن تحوم لأحد من البشر على بال، لهذا في يوم القيامة يأتيهم الله ﷻ في صورة حتى يعرفه خاصة عباده.

فإذاً الكيفية مقطوع الطمع عن إدراكها؛ لهذا قال بعض أهل العلم: (كل

ما دار بذهنك فالله ﷻ بخلافه^(١)؛ لأنه لا يمكن أن تتصور ذلك، لا يمكن أن يأتي للذهن شيء؛ لأن العقل إنما تأتيه المعرفة برؤية الشيء أو رؤية مثيله أو رؤية ما يقاس عليه.

لهذا كلمة السلف هذه عظيمة جدًا (أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ) وإمرارها كما جاءت ليس تعطيلاً لها عن المعنى - كما يقول المفوضة - والسلف حين قالوا: (أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ) أرادوا صفات الرب ﷻ أما الأمور الغيبية فلا، ليست كل الأمور الغيبية، مثلاً: الميزان أمر غيبي، لكن رأينا ميزان الدنيا، فيمكن أن نتصور الميزان في الآخرة من جهة ما يقاس عليه، لكن الله ﷻ لا يمكن، كذلك الجنة رأينا في الدنيا بعض النعيم فيمكن أن نتصور نعيم الجنة؛ لكن على كماله وكيفيته التامة؟ لا، لكن أصول الكيفية يمكن أن نتصورها، وكذلك عذاب أهل النار يمكن أن نتصوره لأننا رأينا مثلاً له، فالدنيا هذه جعل الله ﷻ فيها أمثلة للجنة وأمثلة للنار، بل ما من شيء إلا وهو مثال لما في الجنة أو ما في النار؛ لهذا قال بعض أهل العلم: إن جميع المؤسسات في الدنيا - ما يؤنس العين بمنظره، أو ما تلذ له الأذن، أو ما يلذ له المتكلم، أو يلذ له البدن داخل البدن أو خارج البدن - إنما هو مثال يذكرك بالجنة.

فصاحب القلب الحي يتذكر الجنة مباشرة إذا رأى شيئاً مؤنساً، ويعلم أن هذا نعيم جعل في الدنيا لأهلها نعمة من الله ﷻ وهو يُذكر بالجنة، وكذلك إذا رأى أي مؤذٍ في الدنيا بجميع أنواع المؤذيات من البشر، ومن الجمادات التي تؤذي، ومن الحشرات والطيور والكواسر والسباع وأشباه ذلك، فإن

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (ص ١٥٦)، ولمعة الاعتقاد (ص ١٢).

هذا مثال لما في النار من العذاب .

لهذا لما ذكر بعضهم وجود المؤذيات من الحشرات وأشباه ذلك مما يؤذي ، فأجابه بعض أهل العلم بقوله : لتذكر النار .

قال وجود العقارب ، ووجود الحيات ، ووجود السباع ، ووجود كذا وكذا ، قال : هذا لتذكر النار .

وهذا من توفيق الله لهذا العالم بهذا الرد الجميل ، وهذا واقع ، فإن من حَكَمَ الله ﷻ في وجود ما تستلذه وما لا ترغب في رؤيته ، أو ما يؤذي ، سواء آذاك أو آذى غيرك أنك تتذكر العذاب ، وتذكر النار .

فإذا الحجة قامت على العباد بالقرآن ، وبآيات الله في الآفاق وفي الأنفس وفيما حولك ، ما من شيء إلا يذكر بك بما أخبر الله به ، فالعباد إذا كما قال الله ﷻ عنهم : ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ ﴿١١﴾ فَأَعْرِفُوا بِذُنُوبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٢﴾ ﴿[الملك: ١٠، ١١] .



رَوَى أَبُو الْقَاسِمِ الْأَزْجِيُّ^(١) بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٢) قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ إِذَا ذُكِرَ عِنْدَهُ مَنْ يَدْفَعُ أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(٣): (سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوَلَاةُ الْأَمْرِ بَعْدَهُ سُنَنًا، الْأَخْذُ بِهَا تَصْدِيقٌ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَاسْتِكْمَالُ لِبَطَاعَةِ اللَّهِ، وَقُوَّةٌ عَلَى دِينِ اللَّهِ، لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَغْيِيرُهَا وَلَا النَّظَرُ فِي شَيْءٍ خَالَفَهَا، مَنْ اهْتَدَى بِهَا فَهُوَ مُهْتَدٍ، وَمَنْ اسْتَنْصَرَ

(١) هو أبو القاسم عبد العزيز بن علي بن أحمد بن الفضل بن شكر بن بكران الأزجي الخياط من أهل باب الأزج، وهي محلة ببغداد، كان ثقة صدوقاً كثيراً صاحب كتاب، وكانت ولادته في شعبان سنة ست وخمسين وثلاثمائة ومات في المحرم سنة أربع وأربعين وأربعمائة قال الذهبي: (له مصنف في الصفات لم يهذب) ا. هـ. انظر: تاريخ بغداد (٤٦٨/١٠)، والأنساب (١١٩/١)، والعبر (٢٠٨/٣)، وسير أعلام النبلاء (١٨/١٨)، وشذرات الذهب (٢٧١/٣).

(٢) هو مطرف بن عبد الله بن يسار اليساري، ويكنى أبا مصعب، وكان يسار مكاتباً لرجل من أسلم فأدى عنه عبد الله بن أبي فروة كتابته فعتق، فصار هو وولده مع آل عبد الله ابن أبي فروة وفي دعوتهم، وكان مطرف من أصحاب مالك بن أنس، وكان ثقة، وكان به صمم، ومات بالمدينة في أول سنة عشرين ومائتين.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٤٣٨/٥)، وطبقات الفقهاء لأبي بكر الشيرازي (ص ١٥٣)، والأنساب (٦٩٥/٥).

(٣) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف أبو حفص القرشي الأموي المعروف أمير المؤمنين، وأمه أم عاصم ليلي بنت عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولد بجلوان قرية بمصر وأبوه أمير عليها سنة إحدى وقليل ثلاث وستين، وتوفي في رجب سنة إحدى ومائة.

انظر: العبر (١٢٠/١)، والبداية والنهاية (١٩٢/٩)، وشذرات الذهب (٢١٩/١)، وطبقات الحفاظ (ص ٥٣).

بِهَا فَهُوَ مَنْصُورٌ، وَمَنْ خَالَفَهَا وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَاَهُ اللَّهُ مَا تَوَلَّى وَأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا^(١). وَرَوَى الْخَلَالُ^(٢) بِإِسْنَادٍ - كُلُّهُمْ أَيْمَةٌ ثِقَاتٌ - عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ^(٣) قَالَ: (سُئِلَ رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٤) عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: هـ] كَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ: (الاسْتَوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَمِنَ اللَّهِ الرِّسَالَةُ وَعَلَى الرَّسُولِ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ، وَعَلَيْنَا التَّصَدِيقُ)^(٥).

وَهَذَا الْكَلَامُ مَرْوِيُّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ تَلْمِيزِ رَبِيعَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. مِنْهَا: مَا رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ^(٦)، وَأَبُو بَكْرِ الْبَيْهَقِيُّ^(٧)،

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٠٦٧/٤)، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٣٥٧/١)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٩٤/١)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١٧٣/١)، وأبو نعيم في الحلية (٣٢٤/٦)، وأخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٩٨/٨) عن الإمام مالك رَحِمَهُ.

(٢) سبقت ترجمته، راجع (٩١).

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨١).

(٤) هو ربعة بن أبي عبد الرحمن فروخ الفقيه أبو عثمان المدني عالم المدينة، ويقال له ربعة الرأي، كان من أئمة الفتوى والفقه، توفي سنة ست وثلاثين ومائة.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣٢٠/١)، وتاريخ بغداد (٤٢٠/٨)، ووفيات الأعيان (٢٨٨/٢)، والوافي بالوفيات (٦٤/١٤)، وسير أعلام النبلاء (٨٦/٦)، وشذرات الذهب (١٩٤/١).

(٥) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣٩٨/٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١٥١/٢)، والذهبي في العلو (ص ١٢٩)، وابن قدامة في العلو (ص ١١٤).

(٦) سبقت ترجمته، راجع (ص ٩٠).

(٧) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٩).

عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى^(١) قَالَ: كُنَّا عِنْدَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَلَرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى ﴿٥﴾ ﴿طه: ٥﴾ كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَأَطْرَقَ مَالِكٌ بِرَأْسِهِ حَتَّى عَلَاهُ الرُّحْضَاءُ، ثُمَّ قَالَ: (الاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَمَا أَرَاكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا) فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُخْرَجَ. هـ. فَقَوْلُ رَبِيعَةَ وَمَالِكٍ (الاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ) مُوَافِقٌ لِقَوْلِ الْبَاقِينَ: (أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلا كَيْفٍ)، فَإِنَّمَا نَقَوْا عِلْمَ الْكَيْفِيَّةِ، وَلَمْ يَنْفُوا حَقِيقَةَ الصِّفَةِ.

وَلَوْ كَانَ الْقَوْمُ قَدْ آمَنُوا بِاللَّفْظِ الْمُجَرَّدِ مِنْ غَيْرِ فَهَمَّ لِمَعْنَاهُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ لَمَا قَالُوا: (الاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ). وَلَمَا قَالُوا: (أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلا كَيْفٍ)، فَإِنَّ الاسْتِوَاءَ حِينَئِذٍ لَا يَكُونُ مَعْلُومًا بَلْ مَجْهُولًا بِمَنْزِلَةِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ. وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ عِلْمِ الْكَيْفِيَّةِ، إِذَا لَمْ يُفْهَمْ مِنَ اللَّفْظِ مَعْنَى، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ عِلْمِ الْكَيْفِيَّةِ إِذَا أُثْبِتَتِ الصِّفَاتُ. وَأَيْضًا: فَإِنَّ مَنْ يَنْفِي الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةَ، أَوِ الصِّفَاتِ مُطْلَقًا لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ: بِلا كَيْفٍ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ، لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ: بِلا كَيْفٍ، فَلَوْ كَانَ مِنْ مَذْهَبِ السَّلَفِ نَفْيُ الصِّفَاتِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَمَا قَالُوا: (بِلا كَيْفٍ). وَأَيْضًا: فَقَوْلُهُمْ: (أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ). يَفْتَضِي إِبْقَاءَ دَلَالَتِهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهَا جَاءَتْ أَلْفَاظًا دَالَّةً عَلَى مَعَانٍ، فَلَوْ كَانَتْ دَلَالَتُهَا مُنْتَفِيَةً لَكَانَ

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٩٥).

الوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ: أَمَرُوا أَلْفَظَهَا مَعَ اِعْتِقَادِ أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْهَا غَيْرُ مُرَادٍ، أَوْ أَمَرُوا أَلْفَظَهَا مَعَ اِعْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ لَا يُوصَفُ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ حَقِيقَةً، وَحِينَئِذٍ فَلَا تَكُونُ قَدْ أُمِرْتُ كَمَا جَاءَتْ، وَلَا يُقَالَ حِينَئِذٍ بِلَا كَيْفٍ، إِذْ نَفَى الْكَيْفِيَّةَ عَمَّا لَيْسَ بِثَابِتٍ لَعُوٍّ مِنَ الْقَوْلِ.

الشرح:

شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في هذه الجملة يريد أن يقول: إنه لو كان السلف يجهلون المعنى - كالمفوضة - لقالوا: الاستواء مجهول، لكن لما قالوا: (الاستواء غير مجهول)، وفي بعض ألفاظها: (الاستواء معلوم) هذا يدل على أن معنى الاستواء على العرش يعلمونه، هذا فيه رد على هؤلاء.

أما قول السلف: (أَمَرُوا كَمَا جَاءَتْ) فهذا واضح تمام الوضوح فيه إثبات المعنى، وقولهم: (بِلَا كَيْفٍ) دليل آخر على أنهم يثبتون المعنى؛ لأن من لا يثبت المعنى لا يحتاج أن يقول: (بِلَا كَيْفٍ)، وإنما الذي يحتاج إلى أن ينفي الكيفية من يثبت المعنى، فلما نفى السلف الكيفية في إثبات الصفات دلّ ذلك على أنهم يثبتون المعنى، ولكن ينفون العلم بالكيفية، وهذا ظاهر أيضاً في قول ربيعة ومالك: (الاستواء غير مجهول) يعني: علمه، فإن الاستواء في لغة العرب يدل على العلو، يقول العربي إذا كان مرتفعاً: استو إليّ، يعني: ارتفع إليّ. ويقول: استو على الدابة يعني اعلّ عليها، ويقول: استو على الكرسي يعني اعلّ عليه، وعلى هذا قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، يعني علوتم على الفلك واستقررتم عليها.

وَرَوَى الْأَثَرُ^(١) فِي السُّنَّةِ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَطَّة^(٢) فِي الْإِبَانَةِ،
وَأَبُو عَمَرَ الطَّلَمَنْكِيُّ^(٣) وَغَيْرُهُمْ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونِ^(٤) - وَهُوَ أَحَدُ أَيْمَةِ الْمَدِينَةِ
الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ هُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَابْنُ الْمَاجِشُونِ، وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ^(٥)
- وَقَدْ سُئِلَ فِيمَا جَحَدَتْ بِهِ الْجَهْمِيَّةُ: (أَمَّا بَعْدُ: فَقَدْ فَهِمْتُ مَا
سَأَلْتُ عَنْهُ فِيمَا تَتَابَعْتَ الْجَهْمِيَّةَ وَمَنْ خَالَفَهَا، فِي صِفَةِ الرَّبِّ
الْعَظِيمِ الَّذِي فَاقَتْ عَظَمَتُهُ الْوُصْفَ وَالتَّقْدِيرَ، وَكَلَّتِ الْأَلْسُنُ عَنْ
تَفْسِيرِ صِفَتِهِ، وَانْحَسَرَتِ الْعُقُولُ دُونَ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ، وَزَدَتْ عَظَمَتُهُ
الْعُقُولُ فَلَمْ تَجِدْ مَسَاغًا فَرَجَعْتُ خَاسِنَةً وَهِيَ حَسِيرَةٌ، وَإِنَّمَا أُمِرُوا

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٩٢).

(٢) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٨).

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٩).

(٤) هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون النخعي، وكنيته أبو عبد الله، وقيل أبو الأصبع، وهو من أهل مدينة رسول الله ﷺ، كان إمامًا مفتيًا صاحب حلقة، توفي ببغداد سنة أربع وستين ومائة في خلافة المهدي.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/٤١٤)، وتاريخ بغداد (١٠/٤٣٦)، ووفيات الأعيان (٣/١٦٦)، والوافي بالوفيات (١٨/٣١٥، ٣١٦)، وسير أعلام النبلاء (٧/٣٠٩)، وشذرات الذهب (١/٢٥٩)، وطبقات الحفاظ (ص ١٠٠، ١٠١).

(٥) هو الإمام أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب هشام بن شعبة القرشي العامري المدني، كان فقيها صالحا ورعا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، أقدمه المهدي أمير المؤمنين ببغداد وحدث بها، ثم رجع يريد المدينة فمات بالكوفة، مولده سنة ثمان ومائة، وتوفي سنة تسع وخمسين ومائة. انظر: تاريخ بغداد (٢/٢٩٦)، ووفيات الأعيان (٤/١٨٣)، والوافي بالوفيات (٣/١٨٥، ١٨٦)، وسير أعلام النبلاء (٧/١٣٩، ١٤٠)، وشذرات الذهب (١/٢٤٥).

بِالنَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ فِيمَا خَلَقَ بِالتَّقْدِيرِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: «كَيْفَ؟» لِمَنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كَانَ، فَأَمَّا الَّذِي لَا يَحُولُ وَلَا يَزُولُ، وَلَمْ يَزَلْ، وَلَيْسَ لَهُ مِثْلٌ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ كَيْفَ هُوَ إِلَّا هُوَ، وَكَيْفَ يُعْرِفُ قَدْرُ مَنْ لَمْ يُبْدَأْ وَمَنْ لَمْ يَمُتْ، وَلَا يَبْلَى، وَكَيْفَ يَكُونُ لِصِفَةِ شَيْءٍ مِنْهُ حَدٌّ أَوْ مُنْتَهَى يَعْرِفُهُ عَارِفٌ أَوْ يَحُدُّ قَدْرَهُ وَاصِفٌ، عَلَى أَنَّهُ الْحَقُّ الْمُبِينُ لَا حَقَّ أَحَقَّ مِنْهُ، وَلَا شَيْءَ أَثْبِينُ مِنْهُ. الدَّلِيلُ عَلَى عَجْزِ الْعُقُولِ عَنْ تَحْقِيقِ صِفَتِهِ عَجْزُهَا عَنْ تَحْقِيقِ صِفَةِ أَصْغَرِ خَلْقِهِ، لَا تَكَادُ تَرَاهُ صَغْرًا يَحُولُ وَيَزُولُ، وَلَا يُرَى لَهُ سَمْعٌ وَلَا بَصَرٌ؛ لِمَا يَتَقَلَّبُ بِهِ وَيَحْتَالُ مِنْ عَقْلِهِ، أَعْضُلُ بِكَ وَأَخْفَى عَلَيْكَ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ، وَخَالِقُهُمْ وَسَيِّدُ السَّادَاتِ وَرَبُّهُمْ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١٧٧].

اعْرِفْ - رَحِمَكَ اللَّهُ - غَنَاكَ عَنْ تَكْلُفِ صِفَةٍ مَا لَمْ يَصِفِ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ بِعَجْزِكَ عَنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِ مَا وَصَفَ مِنْهَا، إِذَا لَمْ تَعْرِفْ قَدْرَ مَا وَصَفَ فَمَا تَكْلُفُكَ عِلْمَ مَا لَمْ يَصِفْ؟ هَلْ تَسْتَدِلُّ بِذَلِكَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ طَاعَتِهِ أَوْ تَرْذِرُ بِهِ عَنْ شَيْءٍ مِنْ مَعْصِيَتِهِ؟

فَأَمَّا الَّذِي جَعَدَ مَا وَصَفَ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ تَعَمُّقًا وَتَكْلُفًا فَقَدْ ﴿أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ﴾ [الأنعام: ١٧١] فَصَارَ يَسْتَدِلُّ بِزَعْمِهِ عَلَى جَعْدِ مَا وَصَفَ الرَّبُّ وَسَمَّى مِنْ نَفْسِهِ بِأَنْ قَالَ: لَا بُدَّ إِنْ كَانَ لَهُ كَذَا مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ كَذَا فَعَمِيَ عَنِ الْبَيِّنِ بِالْخَفِيِّ، وَجَعَدَ مَا سَمَّى الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ بِصَمْتِ الرَّبِّ عَمَّا لَمْ يُسَمِّ مِنْهَا، فَلَمْ يَزَلْ يُفْلِي لَهُ الشَّيْطَانُ حَتَّى جَعَدَ قَوْلَ الرَّبِّ ﷻ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] فَقَالَ: لَا يَرَاهُ أَحَدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَجَعَدَ وَاللَّهِ

أَفْضَلَ كَرَامَةِ اللَّهِ الَّتِي أَكْرَمَ بِهَا أَوْلِيَاءَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ، وَنَظَرَتِهِ إِيَّاهُمْ ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقَدِّرٍ﴾ [القمر: ٥٥]، وَقَدْ قَضَى أَنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ، فَهُمْ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ يَنْظُرُونَ. إِلَى أَنْ قَالَ: وَإِنَّمَا جَعَلَ رُؤْيَا اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِقَامَةً لِلْحُجَّةِ الضَّالَّةِ الْمُضَلَّةِ، لِأَنَّهُ قَدْ عَرَفَ إِذَا تَجَلَّى لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ زَاوَاهُ مِنْهُ مَا كَانُوا بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ مُؤْمِنِينَ، وَكَانَ لَهُ حَاجِدًا.

وَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا؟

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تُصَارُونَ فِي رُؤْيَا الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تُصَارُونَ فِي رُؤْيَا الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَذَلِكَ»^(١).

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْتَلِئُ النَّارُ حَتَّى يَصْغَ الْجَبَّارُ فِيهَا قَدَمَهُ، فَتَقُولُ قَطُّ قَطُّ وَيَتَزَوَّى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ»^(٢).

وَقَالَ لِثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ ﷺ: «لَقَدْ ضَحِكَ اللَّهُ مِمَّا فَعَلْتَ بِضَيْفِكَ الْبَارِحَةَ»^(٣). وَقَالَ فِيمَا بَلَّغْنَا: «إِنَّ اللَّهَ لَيَضْحَكُ مِنْ أَرْلِكُمْ

(١) أخرجه البخاري (٨٠٦، ٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) سبق تخريجه (ص ١٧).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٩٨، ٤٨٨٩)، ومسلم (٢٠٥٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقد وقع خلاف فيمن قال له النبي ﷺ: «ضَحِكَ اللَّهُ...» هل هو ثابت بن قيس رضي الله عنه، أو أبو طلحة زيد بن سهل رضي الله عنه، قال ابن حجر في الفتح (١٢٠/٧): (والصواب الذي يتعين الجزم به في حديث أبي هريرة ما وقع عند مسلم من طريق محمد بن فضيل بن غزوان عن أبيه بإسناد البخاري: فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ...). هـ.

وَقُنُوطِكُمْ وَسُرْعَةَ إِجَابَتِكُمْ» فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ: إِنَّ رَبَّنَا لَيَضْحَكُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: لَا نَعْدِمُ مِنْ رَبِّ يَضْحَكُ خَيْرًا^(١). فِي أَشْبَاهِ لِهَذَا مِمَّا لَا نُحْصِيهِ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [النورى: ١١]، ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ١٤٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنُصْنَعَ عَلَى عَيْنَيْكَ﴾ [طه: ٣٩]، وَقَالَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدِكَ﴾ [ص: ٧٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]. فَوَاللَّهِ مَا دَلَّهُمْ عَلَى عِظَمِ مَا وَصَفَ مِنْ نَفْسِهِ، وَمَا تُحِيطُ بِهِ قَبْضَتُهُ إِلَّا صَغُرَ نَظِيرُهَا مِنْهُمْ عِنْدَهُمْ، إِنَّ ذَلِكَ الَّذِي أَلْقَى فِي رُوعِهِمْ، وَخَلَقَ عَلَى مَعْرِفَةِ قُلُوبِهِمْ، فَمَا وَصَفَ اللَّهُ مِنْ نَفْسِهِ فَسَمَّاهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ سَمَّيْنَاهُ كَمَا سَمَّاهُ، وَلَمْ نَتَكَلَّفْ مِنْهُ صِفَةً مَا سِوَاهُ - لَا هَذَا

(١) هذا حديث أبي رزين العقيلي، واسمه لقيط بن عامر رضي الله عنه، صحابي مشهور بكنيته، أخرجه ابن ماجه (٨١)، والإمام أحمد في المسند (٤/ ١١، ١٢)، والطبراني في الكبير (٤٦٩)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٤٤)، والدارقطني في الصفات (ص ٢٨)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٢٦)، والآجري في الشريعة (٦٨٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٤١١)، والطيايسي في مسنده (١٠٩٢)، ومدار الحديث على وكيع بن حلس، ويقال: (عدس) لينه الحافظ في التقریب، وله شاهد عند عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٤/ ١٨)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٤٤٠)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٤٦٠)، والطبراني في الكبير (٤٧٧)، والحاكم في المستدرک (٤/ ٦٠٥)، وفيه مقال أيضًا، لكنه يتقوى به. لذا قال ابن القيم: (صححه بعض الحفاظ) ١. هـ. انظر: الصواعق المرسله (٢/ ٤٣٩)، وحسنه شيخ الإسلام في الواسطية (٢/ ٢٦) مع شرح العلامة ابن عثيمين رحمته الله.

وَلَا هَذَا - وَلَا نَجِدُ مَا وَصَفَ، وَلَانتَكَلَّفُ مَعْرِفَةَ مَا لَمْ يَصِفْ.

الشرح:

ما سبق من كلام ابن الماجشون رحمته الله تفصيل للقاعدة المعروفة: أَنَّ الكلام في الصفات باب واحد، وَأَنَّ بعض الصفات مثل بعض من جهة الإثبات والإيمان، وَأَنَّ الحق أنه لا يُفَرَّقُ بين صفة وصفة من جهة التعامل معها - أعني العلم والإيمان - فكل صفات الله سبحانه حق؛ كما وصف بها نفسه سبحانه وكما وصفه بها رسوله صلى الله عليه وسلم.

فصفة الاستواء مثل صفة السمع والبصر، ومثل صفة الضحك، ومثل صفة إمكان رؤية الرب سبحانه يوم القيامة، أو حصول رؤية الرب سبحانه للمؤمنين في الجنة وفي العرصات، وأشياء ذلك، فهذه الصفات الباب فيها باب واحد، ما نقول: إن بعض الصفات يُدخل فيه بالعقل فيقبل المجاز والتأويل وبعضها لا يقبل. مثل ما ذهب إليه طائفة من المتأخرين؛ كالخطابي، والبيهقي وجماعة، بل الحق الذي عليه السلف أن هذا الباب باب واحد لا يختلف، ولا تتجاوز فيه ما حُدَّ لنا نؤمن به، فصفة الضحك، وصفة الاستواء، وصفة النظر إلى وجه الله الكريم - يعني أن الله سبحانه يُنظر إليه - وصفة السمع والبصر، هذه الصفات كلها شيء واحد من جهة أنها صفات، لا نقول: هذه صفة ذاتية فتعامل معها بكذا وكذا، وتلك صفات فعلية فيدخلها التأويل، وأشياء هذا.

لهذا قعد العلماء في هذا عدة قواعد - ذكرها شيخ الإسلام في التدمرية - منها:

* أن الكلام في بعض الصفات كالكلام في البعض الآخر.

* أن الكلام في الصفات كالكلام في الذات يُحتذى فيه حذوه وينهج فيه على منواله .

* أن إثبات الصفات إثبات معنى لا إثبات كيفية وأشباه ذلك .

فإذا كان كذلك لا نفرّق إذاً بين صفة وصفة ، فالعقول التي وردت إلى عظمة الله ﷻ وأرادت أن تتصور كيف يتصف الرب ﷻ بهذه الصفات ، رجعت خاسئة حسيرة فيما أرادت ، وكان الواجب التسليم .

والمؤولة أنواع :

* منهم من أوّل جميع الصفات .

* ومنهم من أوّل جميع الصفات إلا ثلاثاً ، وهم المعتزلة^(١) .

* ومنهم من أوّل جميع الصفات إلا سبعا ، وهم الكلابية والأشاعرة^(٢) .

* ومنهم من أوّل جميع الصفات إلا ثمان ، وهم الماتريدية^(٣) .

* ومنهم من أوّل جميع الصفات الفعلية وأثبت الصفات الذاتية ؛ كطائفة من المنتسبين إلى الحديث ، كالبیهقي والخطّابي وأشباه هؤلاء .

(١) ذكر الشارح - حفظه الله تعالى - في شرح الواسطية أن المعتزلة تثبت القدرة والحياة وأنهم يثبتون إرادة حادثة لا في محل ، أي : لم تقم بالله ﷻ . انظر : اللآلي البهية في شرح الواسطية (١/٣١٩) . وراجع كلامهم في (الفرق بين الفرق) (ص ١١٢) .

(٢) الصفات السبع التي يثبتها الأشاعرة مجموعة في قول الناظم :

لَهُ الْحَيَاةُ وَالْكَلَامُ وَالْبَصَرُ سَمْعٌ إِزَادَةٌ عِلْمٌ وَأَقْتَدَرُ

(٣) الصفات الثمان التي يثبتها الماتريدية هي السبع التي يثبتها الأشاعرة إضافة إلى صفة التكوين .

❖ ومنهم من لم يلتزم في هذا شيئاً واحداً، بل أول بما بما يوافق عقله، وأثبت في بعض الأشياء دون بعض؛ كابن حجر، وابن الجوزي، وجماعة، فتناقضوا.

فالمؤولة لم يجعلوا الباب باباً واحداً، وهم أصناف وطبقات يمكن أن تقسيمهم إلى خمس أو ست طبقات، والواجب اتباع طريقة السلف فهم لا يفرقون في هذا الباب بين وصف ووصف، فإذا تكلموا على صفة الحياء فهو من جنس كلامهم على صفة الاستواء، وهو من جنس كلامهم على صفة العلو، فالإثبات بلا تكيف ولا تمثيل للرب ﷻ بخلقه، هو إثبات للمعنى والصفة مع قطع الطمع لإدراك الكيفية والمثلية - جل ربنا وعظم وتقدس ﷻ - .



اعْلَمْ - رَحِمَكَ اللَّهُ - أَنَّ الْعِصْمَةَ فِي الدِّينِ أَنْ تَنْتَهِيَ فِي الدِّينِ
حَيْثُ انْتَهَى بِكَ وَلَا تُجَاوِزَ مَا حُدَّ لَكَ، فَإِنَّ مِنْ قِوَامِ الدِّينِ مَعْرِفَةَ
الْمَعْرُوفِ وَإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ، فَمَا بَسِطْتَ عَلَيْهِ الْمَعْرِفَةَ وَسَكَنْتَ
إِلَيْهِ الْأَقْيَدَةَ وَذَكَرَ أَصْلَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَتَوَارَثَ عِلْمُهُ الْأُمَّةُ،
فَلَا تَخَافَنَّ فِي ذِكْرِهِ وَصِفَتِهِ مِنْ رَبِّكَ مَا وَصَفَ مِنْ نَفْسِهِ عَيْبًا،
وَلَا تَكْلُفَنَّ بِمَا وَصَفَ لَكَ مِنْ ذَلِكَ قَدْرًا.

وَمَا أَنْكَرْتُهُ نَفْسُكَ، وَلَمْ تَجِدْ ذِكْرَهُ فِي كِتَابِ رَبِّكَ وَلَا فِي
الْحَدِيثِ عَنْ نَبِيِّكَ - مِنْ ذِكْرِ رَبِّكَ - فَلَا تَتَكَلَّفَنَّ عِلْمَهُ بِعَقْلِكَ،
وَلَا تَصِفْهُ بِلِسَانِكَ، وَاضْمُتْ عَنْهُ كَمَا صَمَتَ الرَّبُّ عَنْهُ مِنْ
نَفْسِهِ، فَإِنَّ تَكْلُفَكَ مَعْرِفَةَ مَا لَمْ يَصِفْ مِنْ نَفْسِهِ كإِنْكَارِكَ
مَا وَصَفَ مِنْهَا، فَكَمَا أَعْظَمْتَ مَا حَجَدَ الْجَا حِدُونَ مِمَّا وَصَفَ
مِنْ نَفْسِهِ، فَكَذَلِكَ أَعْظَمْتَ تَكْلُفَ مَا وَصَفَ الْوَاصِفُونَ مِمَّا لَمْ
يَصِفْ مِنْهَا.

الشرح:

قوله: (وَاضْمُتْ عَنْهُ كَمَا صَمَتَ الرَّبُّ عَنْهُ) هذا كما قال الأئمة:
(لَا تَجَاوِزُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ)^(١) وابن الما جشون رحمته الله توسع في الكلام
بعبارات للتأثير، فهذا داخل ضمن القواعد العامة، فقوله: (وَمَا أَنْكَرْتُهُ
نَفْسُكَ، وَلَمْ تَجِدْ ذِكْرَهُ فِي كِتَابِ رَبِّكَ وَلَا فِي الْحَدِيثِ عَنْ نَبِيِّكَ - مِنْ ذِكْرِ
رَبِّكَ - فَلَا تَتَكَلَّفَنَّ عِلْمَهُ بِعَقْلِكَ...) إلى آخره، هذا كقولهم: (لا نتجاوز

القرآن والحديث). فلا تكن كالمجسمة الذين تجاوزوا القرآن والحديث، وجعلوا الله ﷻ جسمًا كالأجسام، فإثبات بعض الصفات عندهم دال على صفات أخرى، فإثبات القدم دال على وجود الأصابع عندهم، وإثبات الساق دال على وجود الفخذ، وإثبات اليد دال على وجود الساعد والعضد، وإثبات الضحك دال على وجود اللهوات، وإثبات السمع دال على وجود الأذن، وهكذا.

فهناك من عطل، وهناك من زاد على ما جاء في القرآن والحديث فجعل كل صفة أثبتت دالة على صفة لم ترد باعتبار الالتزام، فجعلوه ﷻ جسمًا كالأجسام؛ لهذا هؤلاء أثبتوا أن الله ﷻ جسم كالأجسام، وأيدوا ذلك - بزعمهم - بقول النبي ﷺ: «رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ»^(١)، وفي بعض

(١) هو قطعة من حديث اختصاص الملائكة الأعلى، ولا بن رجب رسالة في شرحه اسمها: (اختيار الأولى في شرح حديث اختصاص الملائكة الأعلى)، أخرجه الترمذي (٣٢٣٥)، وأحمد في المسند (٢٤٣/٥)، وأبو يعلى في مسنده (٤/٤٧٥)، والطبراني في الكبير (٢١٦، ٢٩٠) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه. وقال الترمذي عقبه: (هذا حديث حسن صحيح سألت محمد بن إسماعيل يعني البخاري عن هذا الحديث فقال: هذا حديث حسن صحيح، وقال: هذا أصح من حديث الوليد بن مسلم، يعني: حديث عبد الرحمن بن عائش الحضرمي. قال الترمذي: وعبد الرحمن بن عائش لم يسمع من النبي ﷺ) ١. هـ.

وفي الباب من حديث ابن عباس، وأبي هريرة، وابن عمر، وأنس، وعبد الرحمن ابن عائش الحضرمي، وعمران بن حصين، وأبي رافع، وأبي أمامة، وثوبان رضي الله عنهم عن النبي ﷺ، وقد أخرج الدارقطني الحديث برواياته المختلفة في كتابه رؤية الله (ص ١٦٧ - ١٩١)، وروى جملة منها ابن أبي عاصم في السنة (١/٢٠٣)، وصححه الألباني بطرقه في ضلال الجنة.

الروايات - وإن كانت لا تصح - : «رَأَيْتُ رَبِّي عَلَى صُورَةِ شَابٍ أَمْرِدٍ جَعْدٍ قَطِيطٍ...»^(١) إلى آخره، فهذا باطل لأنه تجاوز. فالمجسمة غلوا وتجاوزوا، والمعطلة جفوا ونقصوا، والحق ما بين هذا وهذا إلا نتجاوز القرآن والحديث، فنثبت ما أثبتته الله ﷻ عن نفسه، وأثبتته له رسوله ﷺ، من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل.



(١) قال ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/٣٦): (هذا الحديث لا يثبت وطرقه كلها على حماد بن سلمة، قال ابن عدي: قد قيل إن ابن أبي العوجاء كان ربيب حماد، فكان يدرس في كتبه هذه الأحاديث) ١. هـ. وانظر: الكامل لابن عدي (٢/٢٦٠)، وتاريخ بغداد (١١/٢١٤)، وميزان الاعتدال للذهبي (٢/٣٦٣، ٣٦٤)، وكشف الخفاء للعجلوني (ص ٥٢٧).

فَقَدْ - وَاللَّهِ - عَزَّ الْمُسْلِمُونَ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ الْمَعْرُوفَ وَبِمَعْرِفَتِهِمْ
يُعْرِفُ، وَيُنْكِرُونَ الْمُنْكَرَ وَيُؤْنِكِرُهُمْ يُنْكِرُ، يَسْمَعُونَ مَا
وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ هَذَا فِي كِتَابِهِ، وَمَا يَبْلُغُهُمْ مِثْلُهُ عَنْ
نَبِيِّهِ، فَمَا مَرِضَ مِنْ ذِكْرِ هَذَا وَتَسْمِيَةِ قَلْبٍ مُسْلِمٍ، وَلَا تَكَلَّفَ
صِفَةَ قُدْرَةٍ وَلَا تَسْمِيَةَ غَيْرِهِ مِنَ الرَّبِّ مُؤْمِنٌ.

وَمَا ذَكَرَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ سَمَّاهُ مِنْ صِفَةِ رَبِّهِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا
سَمَّى وَمَا وَصَفَ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ. وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ - الْوَاقِفُونَ
حَيْثُ انْتَهَى عِلْمُهُمْ، الْوَاصِفُونَ لِرَبِّهِمْ بِمَا وَصَفَ مِنْ نَفْسِهِ،
التَّارِكُونَ لِمَا تَرَكَ مِنْ ذِكْرِهَا - لَا يُنْكِرُونَ صِفَةَ مَا سَمَّى مِنْهَا
جَحْدًا، وَلَا يَتَكَلَّفُونَ وَصْفَهُ بِمَا لَمْ يُسَمَّ تَعَمُّقًا، لِأَنَّ الْحَقَّ تَرَكَ مَا
تَرَكَ وَتَسْمِيَةَ مَا سَمَّى وَمَنْ يَتَّبِعْ ﴿غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تَوَلَّى مَا تَوَلَّى
وَنُصِّلَهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وَهَبَ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ
حُكْمًا وَالْحَقْنَ بِالصَّالِحِينَ). ١. هـ^(١).

وَهَذَا كُلُّهُ كَلَامُ ابْنِ الْمَاجِشُونِ الْإِمَامِ فَتَدَبَّرْهُ، وَانْظُرْ كَيْفَ
أَثَبَتَ الصِّفَاتِ وَنَفَى عِلْمَ الْكَيْفِيَّةِ مُوَافَقَةً لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَيْمَةِ،
وَكَيفَ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ نَفَى الصِّفَاتِ بِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِهَا كَذَا
وَكَذَا، كَمَا تَقُولُهُ الْجَهْمِيَّةُ: أَنَّهُ يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا أَوْ عَرَضًا
فَيَكُونُ مُحَدَّثًا.

(١) رسالة ابن الماجشون أخرجها بتمامها ابن بطة في الإبانة (٣/ ٦٣ - ٦٩).

الشرح:

الجسم هو ما يقبل الحركة عندهم ، والذين يبحثون في هذه الأمور يقسمون الحديث في الصفات وغيرها إلى قسمين :

جليل الكلام: وهذا يتكلمون فيه عن الصفات العامة .

ودقيق الكلام: وهذا يتكلمون فيه عن تعريفات الألفاظ .

فالجسم - عندهم - ما يقبل الحركة ، والعَرَض ما لا يقوم بنفسه وإنما يقوم بالجسم ، فالعَرَض مثل الألوان ، ومثل الأحوال الأربعة : الرطوبة ، الجفاف ، الحرارة ، والبرودة ، وأشباه ذلك . لماذا ذكر الجسم والعَرَض هنا ؟

قال : (كَمَا تَقُولُهُ الْجَهْمِيَّةُ : أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا أَوْ عَرَضًا فَيَكُونُ مُحَدَّثًا) هذا لأن جهماً أثبت وجود الله ﷻ عن طريق حدوث الأجسام ، وأثبت حدوث الأجسام عن طريق حدوث الأعراض في الأجسام ، فكانت هذه الأشياء محدثة عنده عن طريق برهان الجسم والعرض ، فقوله هنا : (كَمَا تَقُولُهُ الْجَهْمِيَّةُ : أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا أَوْ عَرَضًا فَيَكُونُ مُحَدَّثًا) لأنهم ما أثبتوا المحدثات إلا عن طريق الأجسام والأعراض .

وذلك أن جهماً لما ناظرته السُّمْنِيَّةُ ^(١) - طائفة من التناسخية في الهند - وقالوا له : أثبت لنا وجود ربك . وحصل عنده ما حصل من الشك ، فتأمل مدة ، وقد كان جهم بن صفوان الترمذي فقيهاً ، وكان عنده علم بالشرعية

(١) سبق التعريف بها ، راجع (ص ٧٥) .

وبالنصوص، فنظر كيف يقنع السُّمينة بإثبات وجود الله ﷻ، فتأمل في العقلیات، فوجد أن البرهان الصحيح هو حدوث الأعراض في الأجسام، فالعَرَض باتفاق بينه وبينهم أنه لا يقوم بنفسه، مثل: الحرارة، والبرودة، واللون، والرطوبة، والجفاف، هذه أشياء لا تقوم بنفسها، أي: غير محسوسة، وإنما توجد في غيرها.

فنظر فإذا الجسم تحله الحرارة، وتحله البرودة، وتحله الألوان المختلفة والجفاف، والرطوبة، فقال: الجسم حلَّت فيه هذه الأشياء، فدل على أنه مكان للتغيُّر، ومكان لحلول الأعراض فيه، والعرض لا يوجد نفسه بالاتفاق، وإنما يُوجد. فإذا الجسم أُوجد فيه، جُعِل فيه العرض، وأُحدث فيه العرض، فمعناه أن الجسم لا بد له من عرض، يعني: لا يبقى بلا عرض، فلا يمكن إلا أن يكون له لون، ولا يمكن إلا أن يكون له صفة من الصفات الأربع: حرارة، برودة، رطوبة، ويبوسة. فإذا كان كذلك، فلا بد من إيجاد من الذي أوجده؟ فقال: إذا هنا الجسم لما كان يقبل إحداث العرض فيه دل على أنه محدث؛ لأن الجسم لا يكون إلا بعرض؛ لا بد له من عرض، فالجسم حقيقته ما يقبل الحركة والعرض فيه، والعرض لا يوجد بنفسه، والأجسام تتغير الأعراض فيها، فدل على أن الجسم لا يوجد العرض بنفسه، فإذا كان العرض محدث في الجسم، فدل على أن ما حل فيه ذلك المحدث - ذلك المتغير - مُحدث.

فسلموا له هذه القضية، فقالوا: دل ذلك على أن الأجسام محدثة. فقال لهم: فالمحدث لها هو الله ﷻ.

ثم قالوا له: ما صفة ربك؟ لأنهم بالهند، والآلهة عندهم لها صفات،

فقالوا ما صفة ربك؟ فنظر فإذا هم أمام مشكلة كبيرة، وهي أنه إذا أثبت ما جاء في الكتاب من الصفات فسيعود ذلك الإثبات إلى برهانه الذي برهنه بالإبطال؛ لأنّ عندنا صفات لا تقوم بنفسها مثل صفة: الإتيان، فالإتيان - على حسب تعريفهم - عَرَض ليس جسم يقبل الحركة هو بنفسه، بل هو شيء يكون في الموصوف، ومثل: الاستواء، والرحمة، والرأفة، والغضب والرضا، فوجد صفات كثيرة إن أثبتها - كما جاء في القرآن - صارت جميعاً أشياء غير موجودة بنفسها وإنما توجد في شيء، مثل: الوجه، واليدين إلى آخره.

فوجد أنه لا يستقيم له صفة إلا صفة واحدة لا تطعن على برهانه في وجود الله بالإبطال، وهي صفة الوجود؛ ولهذا قال: لا نصف الله ﷻ إلا بالوجود الأعظم فقط. وما جاء في الكتاب والسنة من الأسماء والصفات يؤولها بمخلوقات منفصلة عن الرب ﷻ.

المعتزلة سلموا بهذا البرهان، ولكن قالوا: العقل دليل رابع على إثبات ثلاث صفات، فالبرهان سليم ولكن ثم ثلاث صفات دلّ العقل على إيجادها، فأثبتوا ثلاث صفات^(١).

والكلابية قالوا: البرهان صحيح، والعقل دلّ على إثبات سبعة، فزادوا بهذا.

والماتريدية قالوا: البرهان صحيح، لكن دلّ العقل على زيادة الثامن وهو صفة التكوين؛ لأنه محدث فلا بد أن يكون موصوف بالتكوين... إلى آخره.

(١) راجع الحاشية رقم (١) (ص ١٦٨).

هذا كله يبين أن كل من نفى الصفات فهو جهمي ؛ لأنه ما نفى الصفة إلا لتسليمه ببرهان جهم في وجود الله ﷻ ؛ وعلى هذا فإذا كان ثم حاذق في طريقة الأشاعرة والماتريدية فإنه إذا زُلزل عن هذا البرهان صار ما بعده أسهل ؛ لهذا شيخ الإسلام ابن تيمية كرر نقض هذا البرهان الجهمي على وجود الله ﷻ ، يعني : إبطاله من أوجه كثيرة في كل كتبه : في منهاج السنة عرض له بالتفصيل ، وفي النبوات ، ودرء تعارض العقل والنقل ، والجواب الصحيح ، وفي الرد المطول على الرازي أيضاً ، عرض له بالتفصيل في كل ما سبق .

إذا هذه الكلمة فيها إشعار بهذا ، فكل من نفى صفة من الصفات فإنما كان من هذا الطريق ، لقوله هنا : (وَكَيْفَ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ نَفَى الصِّفَاتِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ إِبْتَاتِهَا - يعني : على حسب قولهم - كَذَا وَكَذَا ؛ كَمَا تَقُولُهُ الْجَهْمِيَّةُ : أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا أَوْ عَرَضًا فَيَكُونُ مُحَدَّثًا) .

هذه كلمة مهمة جداً ، ولها تفاصيل ، وفهم مسيرة الانحراف في أقوال الناس في الصفات نابع من هذه المسألة . فإذا فهمت هذه المسألة جيداً فهمت قدر تفرع الفرق إلى أقوال ، لِمَ قال المعتزلة ثلاث صفات ؟ وَلِمَ قال الأشاعرة بسبع ، والماتريدية بثمان ، والكرامية قالوا كذا ، والسالمية قالوا كذا ، والمرجئة . . إلى آخره ؟ كل أقوالهم مبنية على هذه المسألة .



وَفِي كِتَابِ (الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ)^(١) الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَصْحَابِ
أَبِي حَنِيفَةَ^(٢) الَّذِي رَوَّاهُ بِالْإِسْنَادِ عَنْ أَبِي مُطِيعِ الْحَكَمِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ الْبَلْخِيِّ^(٣) قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَنِ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ فَقَالَ:
لَا تُكْفِّرَنَّ أَحَدًا بِذَنْبٍ، وَلَا تَنْفِ أَحَدًا بِهِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَتَأْمُرُ
بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ

(١) كتاب الفقه الأكبر لأبي حنيفة النعمان، طبع عدة طبعات، وعليه عدة شروح، منها:
شرح الفقه الأكبر للماتريدي، ومنح الروض الأزهر للملا علي القاري الحنفي، وغير
ذلك. وكتاب الفقه الأكبر له روايتان عن أبي حنيفة:
إحدهما: رواية حماد بن أبي حنيفة.

والثانية: رواية أبي مطيع البلخي.

وكلا الروايتين لا تخلو من مقال من ناحية السند، فمن العلماء من ينفي نسبة الكتاب
لأبي حنيفة؛ كالذهبي، وابن أبيك الصفدي، ومنهم من ينسبه إليه مطلقاً؛ كشيخ
الإسلام، وابن أبي العز الحنفي، وغيرهما، ولعل أصل الكتاب من أمالي أبي حنيفة
جمعه أبو مطيع البلخي. انظر: الفهرست (ص ٢٨٤)، والوافي بالوفيات (٧٠/١٣)
والعبر للذهبي (٣٣٠/١)، وكشف الظنون (١٢٨٧/٢).

(٢) هو فقيه أهل العراق وإمام أصحاب الرأي، أحد الائمة الأربعة أصحاب المذاهب
المتبعة أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى التيمي الكوفي مولى بني تميم الله بن ثعلبة،
يقال إنه من أبناء الفرس، ولد سنة ثمانين في حياة صغار الصحابة، ورأى أنس بن
مالك رضي الله عنه لما قدم عليهم الكوفة. انظر: تاريخ بغداد (٣٢٣/١٣)، ووفيات الأعيان
(٤٠٥/٥)، وسير أعلام النبلاء (٣٩٠/٦)، وطبقات الحفاظ (ص ٨٠).

(٣) هو الحكم بن عبد الله بن مسلمة بن عبد الرحمن أبو مطيع البلخي، تفقه بأبي حنيفة،
وولي قضاء بلخ، وكان بصيراً بالرأي، وقيل كان من رؤوس المرجئة، قال ابن معين:
(هو ضعيف)، وقال أبو داود: (تركوا حديثه لأنه كان جهمياً)، توفي سنة تسع وتسعين
ومائة. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣٧٤/٧)، وتاريخ بغداد (٢٢٣/٨)،
الوافي بالوفيات (٧١/١٣)، والأنساب (٣٨/٣)، وطبقات الحنفية (ص ٢٦٥).

لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبِكَ، وَلَا تَتَبَرَّأَ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا تُؤَالِ أَحَدًا دُونَ أَحَدٍ، وَأَنْ تَرُدَّ أَمْرَ عُثْمَانَ وَعَلَيَّ إِلَى اللَّهِ ﷻ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: (الْفَقْهُ الْأَكْبَرُ فِي الدِّينِ خَيْرٌ مِنَ الْفَقْهِ فِي الْعِلْمِ، وَلَئِنْ يَفْقَهُ الرَّجُلُ كَيْفَ يَعْبُدُ رَبَّهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَجْمَعَ الْعِلْمَ الْكَثِيرَ). ١. هـ.

قَالَ أَبُو مُطِيعٍ الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ أَفْضَلِ الْفَقْهِ قَالَ: تَعَلَّمَ الرَّجُلُ الْإِيمَانَ وَالشَّرَائِعَ وَالسُّنَنَ، وَالْحُدُودَ، وَاخْتِلَافَ الْأَيْمَةِ. وَذَكَرَ مَسَائِلَ الْإِيمَانِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَسَائِلَ الْقَدَرِ، وَالرَّدَّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ بِكَلَامٍ حَسَنٍ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ.

ثُمَّ قَالَ: قُلْتُ: فَمَا تَقُولُ فِيمَنْ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ فَيَتَّبِعُهُ عَلَى ذَلِكَ أَنْاسٌ فَيَخْرُجُ عَلَى الْجَمَاعَةِ هَلْ تَرَى ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: وَلِمَ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِالْأَمْرِ الْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُوَ فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ؟ قَالَ: كَذَلِكَ، وَلَكِنْ مَا يُفْسِدُونَ أَكْثَرَ مَا يُصْلِحُونَ مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ وَاسْتِحْلَالِ الْحَرَامِ. قَالَ: وَذَكَرَ الْكَلَامَ فِي قِتَالِ الْخَوَارِجِ وَالْبُغَاةِ إِلَى أَنْ قَالَ: قَالَ (أَبُو حَنِيفَةَ) عَمَّنْ قَالَ: لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ: فَقَدْ كَفَرَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ.

قُلْتُ: فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ: لَا أَدْرِي، الْعَرْشُ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ: هُوَ كَافِرٌ، لِأَنَّهُ أَنْكَرَ أَنَّ

يَكُونُ فِي السَّمَاءِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ، وَأَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلَ - وَفِي لَفْظٍ - سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَمَّنْ يَقُولُ: لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ. قَالَ: قَدْ كَفَرَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ، قَالَ: فَإِنَّهُ يَقُولُ: ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ وَلَكِنْ لَا يَدْرِي الْعَرْشَ فِي الْأَرْضِ أَوْ فِي السَّمَاءِ، قَالَ: إِذَا أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ فَقَدْ كَفَرَ^(١).

فَفِي هَذَا الْكَلَامِ الْمَشْهُورِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ أَنَّهُ كَفَرَ الْوَاقِفَ الَّذِي يَقُولُ: لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْجَاهِدُ النَّافِي الَّذِي يَقُولُ: لَيْسَ فِي السَّمَاءِ، أَوْ لَيْسَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ، وَاحْتُجَّ عَلَى كُفْرِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] قَالَ: وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ. وَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ يُبَيِّنُ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَأَنَّ الاسْتِواءَ عَلَى الْعَرْشِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ نَفْسَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، ثُمَّ أَرَدَفَ ذَلِكَ بِتَكْفِيرٍ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، وَلَكِنْ تَوَقَّفَ فِي كَوْنِ الْعَرْشِ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ: لِأَنَّهُ أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ، وَأَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلَ، وَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْ

(١) انظر: الفقه الأكبر (١٣٥) برواية أبي مطيع البلخي، وشرح الفقه الأكبر للماتريدي (ص ٢ - ١٧)، وذكر ابن قدامة بعضه في إثبات صفة العلو (ص ١١٦)، والذهبي في العلو (ص ١٣٤).

أَبِي حَنِيفَةَ بِتَكْفِيرٍ مَنْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ، وَاخْتَجَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ وَأَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلٍ، وَكُلُّ مَنْ هَاتَيْنِ الْحُجَّتَيْنِ فِطْرِيَّةً عَقْلِيَّةً، فَإِنَّ الْقُلُوبَ مَفْطُورَةٌ عَلَى الْإِقْرَارِ بِأَنَّ اللَّهَ فِي الْعُلُوِّ، وَعَلَى أَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلٍ، وَقَدْ جَاءَ اللَّفْظُ الْآخِرُ صَرِيحًا عَنْهُ بِذَلِكَ فَقَالَ: إِذَا أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ فَقَدْ كَفَرَ.

الشرح:

قوله: (وَلَا تُوَالِ أَحَدًا دُونَ أَحَدٍ) يعني: من الصحابة رضي الله عنهم.

قوله: (وَلَا أَنْ يَقْفَهُ الرَّجُلُ) اللام هذه واقعة في جواب القسم تسمى الموطئة، مفتوحة وليست مكسورة.

قوله: (كَفَرُ الْوَاقِفِ) الواقف: الذي لا يثبت ولا ينفي، لا يجزم يتوقف.

وكتاب (الفقه الكبير) - لأبي حنيفة النعمان بن ثابت أحد العلماء الكبار المتبوعين في الفقه - كتاب اشتمل على كثير من مسائل الاعتقاد، وسماه الفقه الأكبر مقابلة بالأصغر، وقد حث فيه على العلم النافع، وقال: (لَأَنَّ يَقْفَهُ الرَّجُلُ كَيْفَ يَعْبُدُ رَبَّهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَجْمَعَ الْعِلْمَ الْكَثِيرَ) لأن العلم نوعان: علم مقصود للعمل، وعلم غير مقصود للعمل، وإذا كان العبد يكثر من العلم الذي لا يقصد للعمل، وهو جاهل أو ينقصه كثير والأكثر فيما يحتاجه للعمل، هذا لا شك أنه من جهله وعدم معرفته بغاية العلم، فالعلم الغاية منه العمل، والعمل - عمل قلب وعمل الجوارح - هذا يكون بالعلم بالتوحيد وبالعقيدة الصحيحة، وكذلك بالعمل بالفرائض وفقه ذلك.

والاستزادة بالفنون المختلفة هذا ما يجري على أصحابه شيئاً من جهة الفقه الصحيح والأجر والثواب، إلا إذا كانوا على علم بما يعبدون ربهم به، وفيما يتعاملون به، فإذا كان يبيع ويشترى يعرف كيف يبيع وكيف يشتري، وإذا كان له زوجة يعرف كيف يعامل أهلها المعاملة الشرعية الصحيحة، ويعاشرها بما أمر الله ﷻ به، وإذا كان له أكثر من زوجة يعرف كيف يعامل هذه وهذه، وإذا كان له أصحاب يعرف كيف يعاملهم بالشرع... وهكذا.

فإذا كان يحتاج في تعامله إلى معرفة حكم الشرع، ولم يطلب علم الشرع فيه، وطلب علم آخر لا يحتاجه من جهة العمل، فهو مقصر ويلحقه الإثم بذلك. مثل بعض الناس يتوسع في علوم ليست مرادة من جهة العمل، مثل التوسع في معرفة السيرة أو التراجم، أو في تخريج الأحاديث، أو في المصطلح، أو في النحو، أو في أصول الفقه، فيفوته العلم بنصوص الكتاب والسنة والعلم بالفقه والعقيدة الصحيحة والتوحيد؛ لأنه يتوسع في علوم على حساب العلوم الأصلية، هذا لاشك أنه خلاف المقصود شرعاً، وقد ذكر ذلك أبو حنيفة رحمه الله أيضاً ذكر في هذا الكتاب مسائل كثيرة تتعلق بالاعتقاد، وهذا الكتاب له أكثر من رواية، منها رواية أبي مطيع البلخي التي نقل عنها شيخ الإسلام هنا، فهي الرواية المعتمدة عند أصحابه، وله روايات أخرى، وعند الحنفية من تفصيل هذه الروايات والفروق بينها شيء كثير.

والكتاب عليه مؤاخذات في بعض المواضع مخالف فيها لعقيدة السلف وهذا يُطلب من مظانه.

ذكر رحمه الله الكلام على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذكره له لغرض مخالفة الخوارج، فإن الخوارج وأشباه الخوارج في ذلك الزمان

احتجوا على خروجهم عن طاعة الإمام بنصوص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فبيّن أنه لا يأمر بمعروف ولا ينهى عن منكر بجماعة تخرج على الإمام، تخرج عن الطاعة بالسيف أو بغيره؛ لأن هذا - كما قال -: (وَلَكِنْ مَا يُفْسِدُونَ أَكْثَرَ مَا يُصْلِحُونَ)، وهذا واقع فإنه ما خرج أحد في تاريخ الإسلام على طاعة الإمام الحق إلا وكان ما يفسد أكثر مما يصلح، ويروم الإصلاح والإصلاح ولكن يحصل من الفساد أكثر مما أراد من الإصلاح.

وهذا ذكره شيخ الإسلام رحمته الله في مواضع كثيرة، وقد أطل في هذا الموضوع - يعني: في بيان الأمر والنهي - في رسالته المعروفة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبيّن أوجه الصلاح الباقية في طاعة الإمام، وأوجه الفساد في الخروج عنه، وحال الفرق المخالفة. كذلك ذكر مسألة العلو لله عز وجل والاستواء على العرش، وأن من كذب وأنكر أن الله عز وجل في السماء فهو كافر، إلا أن يكون له تأويل مستساغ، ولهذا كثير من أهل العلم كفّروا الذين ينفون علو الذات لله عز وجل، والصواب في ذلك أنه لا يُقطع في تكفيرهم؛ لأنهم قد يكون لهم تأويل، فلا بد من إقامة الحجة عليهم. وقد وقع في ذلك كثير من علماء كبار في الأمة، ولم ينص المحققون والأئمة على تكفيرهم، فيقال بالكفر من جهة الوعيد والتخويف، لكن من جهة التطبيق فلا نعلم أنه طُبق على من أنكر علو الذات من العلماء؛ لأن علماء الأشاعرة والماتريدية هؤلاء يُنكرون علو الذات لله عز وجل، وأن الله مستو على عرشه كما يليق به عز وجل، بل يقولون: الاستواء بمعنى الاستيلاء والقهر، ويقولون: العلو بمعنى علو القهر والقدر وليس بعلو الذات.

والاستواء دليله سمعي؛ دليله القرآن والسنة، والعلو دليله فطري مع الكتاب والسنة والإجماع، ففرق بين المسألتين، قال شيخ الإسلام: (وَكُلُّ مَنْ هَاتَيْنِ الْحُجَّتَيْنِ فِطْرِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ) لا يقصد بها الاستواء والعلو، وإنما يقصد بها العلو وجهة الدعاء، يعني: الداعي يدعو من أعلى لا من أسفل، يتجه إلى العلو في دعائه، وهذا الاتجاه ليس لأن العلو قبلة الدعاء والسماء قبلة الدعاء - كما تقوله المبتدعة - إنما اتجاه إلى المدعو، فאלله ﷻ في السماء وهذا فطري قد أجمع عليه الناس - المسلمون والكفار والمشركون - بل وحتى الذين لا يعرفون الله ﷻ، كما ذكر ذلك بعض أصحاب الرحلات، مثل ما في رحلة ابن فضالان^(١) المعروفة، قال: (ذهبنا إلى قوم كالحمير الضالة لا يدينون لله بدين، ولا يرجعون إلى عقل، ولا يعبدون شيئاً، ولكن إذا ظلم أحد منهم أو جرى عليه أمر يكرهه رفع رأسه إلى السماء بأدعية)^(٢)، وهذا لعله مما ورثوه ممن قبلهم، أو هو فطري في الأنفس، وهذا بين واضح. فإذا الاستواء ليس دليله فطرياً، وليس دليله عقلياً، وإنما دليله السمع، أما الدليل الفطري العقلي فهو في العلو وفي اتجاه الداعي، اتجاه الداعي أنه يدعو متجهاً إلى العلو طلباً للمدعو ﷻ، وهذا فطري، وعلو الله ﷻ على خلقه - علو الذات - هذا أيضاً عقلي.

فلهذا إذا نقول: دليل العلو الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة.

(١) هو أحمد بن فضالان بن العباس بن راشد بن حماد مولى محمد بن سليمان، رسول المقتدر بالله إلى ملك الصفالبة، وقد بدأ رحلته من بغداد إلى بلاد الترك والخزر والروس والصفالبة سنة ثلاث وتسعمائة. انظر: معجم البلدان (١/٨٧).

(٢) انظر: رحلة ابن فضالان (١٢٢، ١٢٣).

فما دل عليه الإمام أبي حنيفة ظاهر من كون الله ﷻ فوق سمواته مستو على عرشه كما يليق بجلاله ، وأن إنكار ذلك كفر ؛ لأنه ﷻ أثبت ذلك بقوله : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿٥﴾ [طه: ٥] .



وَرَوَى هَذَا اللَّفْظَ عَنْهُ بِالإِسْنَادِ شَيْخُ الإِسْلَامِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ
الْأَنْصَارِيُّ الْهَرَوِيُّ ^(١) بِإِسْنَادِهِ فِي كِتَابِ (الْفَارُوقِ) ^(٢). وَرَوَى هُوَ
أَيْضًا وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ^(٣) أَنَّ هِشَامَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ الرَّازِيَّ ^(٤) - صَاحِبَ

(١) هو الإمام الحافظ الكبير أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن علي ابن جعفر بن منصور بن مت الأنصاري الهروي، من ذرية أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، كان إمام الزمان في فنون الفضائل وأنواع المحاسن، صنف كتاب الفاروق في الصفات، وكتاب ذم الكلام، وكتاب الأربعين حديثًا، وله في التصوف كتاب منازل السائرين، وقصيدة في مذهبه، ومناقب أحمد بن حنبل، كان مولده سنة خمس وتسعين وثلاثمائة، وتوفي في ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وأربعمائة.

انظر: الوافي بالوفيات (٣٠٧/١٧)، وسير أعلام النبلاء (٥٠٣/١٨)، والبداية والنهاية (١٣٥/١٢)، وشذرات الذهب (٣٦٥/٣).

(٢) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥١٤/١٨): (غالب ما رواه في كتاب الفاروق صحاح وحسان، وفيه باب إثبات استواء الله على عرشه فوق السماء السابعة بائنًا من خلقه من الكتاب والسنة، فساق دلائل ذلك من الآيات والأحاديث، إلى أن قال: وفي أخبار شتى أن الله في السماء السابعة على العرش، وعلمه وقدرته واستماعه ونظره ورحمته في كل مكان).

(٣) هو أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، ولد سنة أربعين ومائتين، أحد الأئمة في الحديث والتفسير والعبادة والزهد والصلاح، حافظ ابن حافظ، أخذ عن أبيه وأبي زرعة، وصنف الكتب المهمة كالتفسير الجليل، وكتاب الجرح والتعديل، وكتاب العلل المبوب على أبواب الفقه، ومناقب الشافعي، ومناقب أحمد، وغير ذلك، توفي سنة سبع وعشرين وثلاثمائة.

انظر: الوافي بالوفيات (١٣٥/١٨، ١٣٦)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٣/١٣)، وشذرات الذهب (٣٠٨/٢)، وطبقات الحفاظ (ص ٣٤٦، ٣٤٧).

(٤) هو هشام بن عبيد الله الرازي البستي، الفقيه أحد أئمة السنة، قال أبو حاتم: (صدوق ما رأيت في بلده أعظم قدرًا منه، ولا أجل منه). هـ. مات سنة إحدى وعشرين ومائتين انظر: سير أعلام النبلاء (٤٤٧/١٠)، وطبقات الحفاظ (ص ١٦٩).

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^(١)، قَاضِي الرِّيِّ - حَبَسَ رَجُلًا فِي التَّجْهِمِ، فَتَابَ فَجِيءَ بِهِ إِلَى هِشَامٍ لِيُطْلِقَهُ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْبَةِ، فَأَمَّتَحَنَهُ هِشَامٌ، فَقَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ؟ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ، وَلَا أَدْرِي مَا بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَالَ: (رُدُّوهُ إِلَى الْحَبْسِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتُبْ)^(٢).

الشرح:

قوله: (رُدُّوهُ إِلَى الْحَبْسِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتُبْ)؛ لأن الفرق بين الجهمية وغيرهم القول بالحد، أي قول: (إِنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ)، ولهذا نص كثير من الأئمة على كلمة: (بحد)، وهذه كلمة لم ترد في الكتاب والسنة؛ لكن لأجل التفريق ما بين الذين ينكرون العلو، علو الذات والاستواء على العرش وبين المقرين به؛ لأنه قد يقول أقر بأن الله على العرش استوى، ويعني به مستول، أو يعني به معنى آخر في ذهنه، أو يقول لا أدري - أيضًا في نفسه - ما معنى استوى؟ لكن إذا قال: (بحد)، أو (بائِن من خلقه)،

(١) هو محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني مولا هم، صاحب أبي حنيفة، وإمام أهل الرأي، أصله دمشقي من أهل قرية تسمى حرستا، قدم أبوه العراق، فولد محمد بواسط، ونشأ بالكوفة، وسمع العلم بها من أبي حنيفة، توفي بالري سنة تسع وثمانين ومائة. انظر: تاريخ بغداد (١٧٢/٢)، ووفيات الأعيان (١٨٤/٤)، والوافي بالوفيات (٢٤٧/٢)، وسير أعلام النبلاء (١٣٤/٩)، والأنساب (٤٨٣/٣)، وشذرات الذهب (٣٢٢/١).

(٢) أخرجه الذهبي في العلو (ص ١٦٩)، وشيخ الإسلام رحمته في بيان تلبس الجهمية (٥٢٥/٢، ٥٢٦).

صار المعنى هنا استواء الذات وعلو الذات . ولهذا دخل كثير من الأئمة في لفظ الحد ، وألفاظ غير واردة في الكتاب والسنة ؛ لأجل الفصل ما بين قول المبتدعة وقول غيرهم ، فاتخذوا هذه الألفاظ حتى لا يضع الحق فيما بين ألفاظ المبتدعة ، فاحتاجوا إليها احتياجاً حتى يُفترق بين أقوال أهل البدع وأقوال أهل الحق .



وَرَوَى أَيْضًا عَنْ يَحْيَى بْنِ مُعَاذٍ الرَّازِيِّ^(١) أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ بَائِنٌ مِنَ الْخَلْقِ، وَقَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَأَخَصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا، لَا يَشْكُ فِي هَذِهِ الْمَقَالَةِ إِلَّا جَهْمِي رَدِيءٌ ضَلِيلٌ، وَهَالِكٌ مُرْتَابٌ، يَمْزُجُ اللَّهَ بِخَلْقِهِ، وَيَخْلِطُ مِنْهُ الذَّاتَ بِالْأَقْدَارِ وَالْأَنْتَانِ)^(٢).

الشرح:

قوله: (يَمْزُجُ اللَّهَ بِخَلْقِهِ، وَيَخْلِطُ مِنْهُ الذَّاتَ بِالْأَقْدَارِ وَالْأَنْتَانِ)، يعني: يقول: الله في كل مكان، والعياذ بالله.

الشاهد من هذا أن إضلال الناس وقع في هذه المسائل بأقوال العلماء؛ علماء الضلال أو العلماء المخالفين أوقعوا في الناس خلاف ما دل عليه النص؛ لهذا فإن بعض الناس يقول: إن أكثر الأمة أشاعرة. وهذا غلط وباطل، بل أكثر الأمة على السنة في الصفات؛ إلا إذا اتاهم مبتدع يعلمهم غير العقيدة الصحيحة، هنا ينتقلون، أما فطرتهم بما هي عليه، يسمع قوله ﷺ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ما يأتي في ذهنه المعنى الباطل، إنما يأتي في ذهنه التسليم، إلا أن يأتي من يقرر له خلاف العقيدة الصحيحة بالتعليم.

(١) هو يحيى بن معاذ أبو زكريا الرازي، الزاهد العارف حكيم زمانه وواعظ عصره، توفي في جمادى الأولى بنيسابور سنة ثمان وخمسين ومائتين. انظر: حلية الأولياء (٥١/١٠)، وتاريخ بغداد (٢٠٨/١٤)، ووفيات الأعيان (١٦٥/٦)، والعبر (٢٣/٢) وسير أعلام النبلاء (١٥/١٣)، والنجوم الزاهرة (٣٠/٣).

(٢) ذكر هذا الأثر الذهبي في العلو (ص ١٩٠) عن أبي إسماعيل الأنصاري بسنده.

ولهذا نقول: أكثر هذه الأمة في الصفات على الفطرة، يعني: على التسليم، إلا إذا أتاهم من يعلمهم العقيدة الأشعرية، أو يقرر لهم العقيدة الماتريدية، فإنهم يخرجون عن ذلك، وتقر في أذهانهم الأقوال المبتدعة؛ لأن العامي لا يعرف كيف يصرف لفظ الكتاب والسنة إلى التأويل، أو إلى المجاز، أو ينفي الحقائق التي دلت عليها النصوص، وإنما هذا بفعل علماء الضلال، الذين أضلوا الأمة، وهذا من المصائب الكبيرة.

فيأتي من يحتج بقول عالم، وهذا كيف تقنعه؟ فتجد مثلاً شاباً أو طالب علم صغير يناقش واحد كبير ويقول: أنا سمعت من العالم الفلاني الذي فيه كذا وكذا أنه قال كذا، أو ذكره في كتابه كذا، فكيف تناقض هذا القول؟ هل أنت أفهم من فلان؟ هل أنت أعلم من فلان؟ فيذهب في القول في المسألة بالترجيح بقول الرجال، وقول العلماء.

والواجب النظر إلى النصوص، فإذا احتجت إلى مناقشة من عنده شبهات في العقيدة وفي التوحيد فلا تدخل في الحكم على القائل؛ لأن الحكم على القائل يصرف ذهن وقلب المناقش إلى الدفاع عن هذا المتهم، أو هذا المقدوح فيه، فإذا قلت: العالم هذا فيه كذا وكذا. انصرف عن أصل المسألة وأخذته الحمية للدفاع عنه، والقدح فيمن يعظمهم يحدث من الفرق ما يحدثه الخروج عن الإمام.

لهذا ترى شيخ الإسلام لما كتب الوصية الكبرى عظم عدي بن مسافر^(١)،

(١) هو عدي بن مسافر بن إسماعيل بن موسى بن مروان، شيخ الطائفة العدوية، دخل بغداد، وانفرد عن الناس، وتخلّى بجبل هكار، وبني له هناك زاوية، وغلا فيه أهل تلك الناحية غلوا كثيراً منكراً، فمنهم من يجعله إلهاً أو شريكاً، وقد كان فقيهاً عالمًا عابداً =

وبين أنه كذا ومقامه في السنة^(١)، ولما أتى يتكلم على الصوفية شرح كلمات في نصوص الغيب عظم عبد القادر الجيلاني^(٢)، ولم يقدح فيه بشيء؛ لأن هؤلاء أئمة طرق صوفية، فقال: هؤلاء فيهم وفيهم، وذكر النصوص عنهم في رجوعهم للسنة، ومحبتهم للسنة، ومحبتهم لأهل الحق^(٣).

= فصيحًا متواضعًا حسن الأخلاق. توفي سنة سبع وقيل سنة ثمان وخمسين وخمسائة وله سبعون سنة. انظر: وفيات الأعيان (٣/٢٥٤)، والوافي بالوفيات (١٩/٣٥٢)، والعبر (٤/١٦٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/٣٤٢)، والبداية والنهاية (١٢/٢٤٣)، وشذرات الذهب (٤/١٧٩).

(١) كما في مجموع الفتاوى (٣/٣٦٣)، قال شيخ الإسلام رحمه الله: (من أحمد بن تيمية إلى من يصل إليه هذا الكتاب من المسلمين المنتسبين إلى السنة والجماعة، الممتنين إلى جماعة الشيخ العارف القدوة أبي البركات عدي بن مسافر الأموي رحمه الله...).

(٢) هو أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح عبد الله الجيلي الحنبلي شيخ بغداد، نسبة إلى جيل، وهي بلاد متفرقة من وراء طبرستان، ويقال لها أيضا جيلان وكيلان، مولده بها سنة إحدى وسبعين وأربعمائة، وهو من سادات مشايخ الصوفية، وتُنسب إليه الطريقة القادرية من طرق الصوفية المعروفة المشهورة، قال عنه ابن كثير: (كان فيه تزهد كثير وله أحوال صالحة ومكاشفات، ولأتباعه وأصحابه فيه مقالات، ويذكرون عنه أقوالاً وأفعالاً ومكاشفات أكثرها مغالاة، وقد كان صالحاً ورعاً) ا.هـ. وقال الذهبي في آخر ترجمته: (وفي الجملة الشيخ عبد القادر كبير الشأن، وعليه مأخذ في بعض أقواله ودعاويه - والله الموعود - وبعض ذلك مكذوب عليه) ا.هـ. من مصنفاته: (الغنية لطالب طريق الحق)، و(فتوح الغيب)، و(الفیوضات الربانية)، توفي سنة إحدى وستين وخمسائة. انظر: الأنساب (٢/١٤٦)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/٤٣٩)، والعبر (٤/١٧٥)، والبداية والنهاية (١٢/٢٥٢)، وشذرات الذهب (٤/١٩٨). وسيأتي نقل شيخ الإسلام بعض كلامه من كتابه «الغنية» ص ٣٤٥.

(٣) كما في مجموع الفتاوى (١٠/٤٨٨)، قال شيخ الإسلام رحمه الله: (والشيخ عبد القادر ونحوه من أعظم مشايخ زمانهم أمراً بالتزام الشرع والأمر والنهي، وتقديمه على الذوق والقدر، ومن أعظم المشايخ أمراً بترك الهوى...) ا.هـ.

فهذا أصل يجب التزامه عند نقاش المخالف، فلا يستجرك الخلاف إلى أن تتكلم في الشخص؛ لأن ذلك يصد عن قبول الحق، فيتعصب هو للشخص وأنت تتعصب عليه، فيحجز ذلك عن قبول الحق في المسألة.

المقصود ليس الكلام في العلماء، العلماء أدوات لنقل الشريعة، فإن نقلوها على الصواب فذلك من كرامة الله لهم، وإن نقلوها على الغلط فلا يتبع العالم بزلته ولا يقدح فيه بزلته، إلا إذا احتيج إلى ذلك في مقامات، أما في النقاش تنتبه إلى أنك تقرر الحق وتصبر مهما بالغ في مدح العالم ولا تقدح فيه، حتى لا يكون في قلب الذي تتحدث معه حاجز عن قبول الحق الذي تأتي به؛ لأن النفوس جبلت على تعظيم الأشخاص، فلا تقدح فيه ولو كان كلامك حقاً، لكن يؤخر بعض الحق في مصلحة راجحة، ويُبَيِّن الحق في نفسه حتى يُقبل.

وهذا هو الذي عليه علماء الملة وأئمة المتقين، فإذا نظرت إلى شيخ الإسلام ابن تيمية فإنه ما تكلم في الأئمة بشيء، ولو كان عندهم بعض المخالفات، مثل أبي حنيفة رحمته الله، بل جعله من الأئمة الأعلام، كما في كتابه (رفع الملام عن الأئمة الأعلام)، وأتى من أتى وقال: أبو حنيفة هذا فيه وفيه وقدحوا، وهكذا. فائمة الدعوة - رحمهم الله - ما قدحوا في الأئمة الذين حصلت عندهم مخالفات، ما قدحوا في ابن قدامة^(١)، ولا في

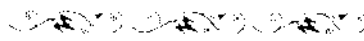
(١) هو موفق الدين المقدسي أحد الأئمة الأعلام أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي صاحب التصانيف، ولد سنة إحدى وأربعين وخمسمائة، صنف المغني والكافي والمقنع والعمدة في الفقه، وغيرها الكثير، قال الذهبي: (كان عالم أهل الشام في زمانه) ١. هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٦٦/٢٢)، والعبر (٧٩/٥)، وشذرات الذهب (٨٨/٥).

النووي^(١)، مع أنهم أوردوا بعض القصص التي استدل بها المبتدعة، وما قدحوا في ابن حجر، ولا في العلماء الذين شرحوا كتب الحديث والمفكرين، وإنما أخذوا منهم ونقلوا الحق، وتركوا ذلك ولم يتعرضوا له، وإذا احتاجوا للتبيين في موقع وأتى نقل، مثل نقل للنووي فيه التأويل، قالوا - مثلاً - : والنووي رحمه الله كان يتأول الصفات، وكان كذا، وينهج منهج كذا، وهذا من الغلط.

ففرق ما بين الرد على المقالات الباطلة، وما بين القدح في العلماء السابقين الأئمة الذين لهم مقام في الدين.

وتحتاج إلى هذا كثيراً في النقاش و الجدال مع أتباع المعظمين، فإنه لا يسوغ الخوض في القدح في أولئك المعظمين؛ لأنه يحجب عن قبول الحق، إلا إذا احتيج إليه في موضعه، ولكل مقام مقال إذا صُرف عنه استحال.



(١) هو يحيى بن شرف بن حسن بن حسين بن جمعة بن حزام الحازمي، العلامة محيي الدين أبو زكريا، النووي ثم الدمشقي الشافعي شيخ المذهب وكبير الفقهاء في زمانه، ولد بنوى سنة إحدى وثلاثين وستمائة، صنف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيرها؛ كشرح مسلم والروضة وشرح المذهب والمنهاج والتحقيق والأذكار ورياض الصالحين.

انظر: العبر (٣١٢/٥)، والبداية والنهاية (٢٧٨/١٣)، وطبقات الحفاظ (ص ٥١٣).

وَرَوَى أَيْضًا عَنِ ابْنِ الْمَدِينِيِّ^(١) لَمَّا سُئِلَ: مَا قَوْلُ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ؟ قَالَ: (يُؤْمِنُونَ بِالرُّؤْيَا وَالْكَلَامِ، وَأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)، فَسُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، فَقَالَ: (اقْرَأْ مَا قَبْلَهَا: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧]^(٢)).

وَرَوَى أَيْضًا عَنْ أَبِي عِيْسَى التِّرْمِذِيِّ^(٣) قَالَ: (هُوَ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا وَصَفَ فِي كِتَابِهِ، وَعِلْمُهُ وَقُدْرَتُهُ وَسُلْطَانُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ)^(٤).

وَرَوَى عَنْ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ^(٥) أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، فَقَالَ: (تَفْسِيرُهُ كَمَا تَقْرَأُ،

(١) هو الإمام أحد الأعلام أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيب السعدي مولاهم البصري، المعروف بابن المدينة، الحافظ صاحب التصانيف، أحد أئمة الحديث في عصره، والمقدم علي حفاظ وقته، قال البخاري: (ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المدينة) ١. هـ. توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين.
انظر: تاريخ بغداد (٤٥٨/١١)، والعبر (٤١٨/١)، والأنساب (٢٣٥/٥)، وشذرات الذهب (٨١/٢)، وطبقات الحفاظ (ص ١٨٧).

(٢) ذكر هذا الأثر الذهبي في العلو (ص ١٧٥) عن أبي إسماعيل الهروي بسنده.

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ٥١).

(٤) انظر: سنن الترمذي (٤٠٤/٥).

(٥) هو عبید الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ أبو زرعة الرازي مولی عیاش بن مطرف القرشي، الحافظ أحد الأئمة الأعلام، قال عنه أبو حاتم: (لم يخلف بعده مثله علماً وفقهاً وصيانةً وصدقاً) ١. هـ. توفي سنة أربع وستين ومائتين.
انظر: تاريخ بغداد (٣٢٦/١٠)، والوافي بالوفيات (٢٥٦/١٩)، والعبر (٣٤/٢)، وسير أعلام النبلاء (٦٥/١٢)، وشذرات الذهب (١٤٨/٢).

هُوَ عَلَى الْعَرْشِ، وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَعَلَيْهِ
لَعْنَةُ اللَّهِ^(١).

الشرح:

قوله : (مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ) ، هذا وعيد ولعنة لغير معين ، أما لعن المعين فلا يجوز ؛ لقوله ﷺ : «لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ»^(٢) ، أما لعن الكافر ففيه قولان لأهل العلم^(٣) ، أصحهما أنه لا يلعن إلا لحاجة ؛ لأن المؤمن ليس باللعان ، فلعن الجنس غير لعن المعين ، مثلاً في قوله ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم في الصحيح^(٤) في النساء الكاسيات العاريات المائلات

- (١) ذكر هذا الأثر الذهبي في العلو (ص ١٨٧) عن أبي إسماعيل الأنصاري بسنده .
(٢) أخرجه البخاري (٦٠٤٧ ، ٦١٠٥) ، ومسلم (١١٠) من حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه .
(٣) قال ابن كثير في تفسيره (٢٠٢/١) : (لا خلاف في جواز لعن الكفار ، وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن بعده من الأئمة يلعنون الكفرة في القنوت وغيره ، أما الكافر المعين فقد ذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يُلعن ؛ لأننا لا ندري بما يهتم الله له ، واستدل بعضهم بالآية : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦٦] ، وقالت طائفة أخرى : بل يجوز لعن الكافر المعين ، واختاره الفقيه أبو بكر بن العربي المالكي ، ولكنه احتج بحديث فيه ضعف ، واستدل غيره بقوله ﷺ في قصة الذي كان يؤتي به سكران فيحده ، فقال رجل : لعنه الله ما أكثر ما يؤتي به ، فقال رسول الله ﷺ : «لَا تَلْعَنَهُ ، فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» ، فدل على أن من لا يحب الله ورسوله يُلعن ، والله أعلم) ١. هـ . وانظر : شرح النووي على صحيح مسلم (٢/٦٧ ، ١٢٥) ، وعمدة القاري (١/٢٠٣) ، وفيض القدير (١/٢٠٥) .

- (٤) أخرجه مسلم (٢١٢٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا ، قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَدْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ ، وَنِسَاءٌ =

المميلات، قال في أحد الروايات: «الْعَنُوهُنَّ فَإِنَّهُنَّ مَلْعُونَاتٌ»^(١)، هذا يُقصد به لعن الجنس، لا لعن المعينة من النساء، فإن لعن المعين من المسلمين لا يجوز، لأن «لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ»، ففرق ما بين لعن الجنس ولعن المعين على التفصيل الذي سبق، مثل ما قال هنا: (مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ) هذا حتى يحذر من هذا العمل ويخاف منه.



= كَاسِيَاتٍ غَارِيَّاتٍ مُبِيلَاتٍ مَا يَلَاتُ رُءُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْبِ الْمَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَتُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا».

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٢٢٣)، وابن حبان (١٣/٦٤)، والحاكم في المستدرک (٤/٤٨٣)، والطبراني في الصغير (٢/٢٥٧)، والأوسط (٩/١٣١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وقال: (لا يُروى هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو إلا بهذا الإسناد تفرد به عبد الله بن عياش) ١. هـ. وعبد الله بن عياش قال عنه ابن يونس: (منكر الحديث)، وضعفه أبو داود والنسائي، وروى له مسلم في الشواهد. انظر: تهذيب التهذيب (٥/٣٥١)، والكاشف (١/٥٨٢)، والجرح والتعديل (٥/١٢٦) ومجمع الزوائد (٥/١٣٧)، والترغيب والترهيب (٣/٦٩).

وَرَوَى أَبُو الْقَاسِمِ اللَّالِكَايُ^(١) صَاحِبُ أَبِي حَامِدِ الْإِسْفَرَايِينِيِّ^(٢) فِي (أُصُولِ السُّنَّةِ) بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ^(٣) - صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ - قَالَ: (اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صِفَةِ الرَّبِّ ﷻ: مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ، وَلَا وَصْفٍ، وَلَا تَشْبِيهِ، فَمَنْ فَسَّرَ الْيَوْمَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ خَرَجَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا، وَلَكِنْ أَفْتَوْا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ثُمَّ سَكَتُوا، فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ حَبْثٍ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّهُ قَدْ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ لَأَشْيَاءٍ)^(٤) . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ أَخَذَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَطَبَقَتَهُمَا مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ حَكَى عَلَى هَذَا الْإِجْمَاعِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ تَصِفُهُ بِالْأُمُورِ السَّلْبِيَّةِ غَالِبًا، أَوْ دَائِمًا.

وَقَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ) أَرَادَ بِهِ تَفْسِيرَ الْجَهْمِيَّةِ الْمُعْطَلَةِ

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٨).

(٢) هو أبو حامد الإسفراييني أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد، شيخ العراق، وإمام الشافعية ومن انتهت إليه رئاسة المذهب، قدم بغداد صبيًا وتفقه على ابن المرزبان وأبي القاسم الداركي، وصنف التصانيف، وطبق الأرض بالأصحاب، وتعليقاته في نحو خمسين مجلدًا، ولد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، وتوفي في شوال سنة ست وأربعمئة انظر: وفيات الأعيان (١/ ٧٢)، والوافي بالوفيات (٧/ ٢٣٣، ٢٣٤)، والعبر (٣/ ٩٤) وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٩٣، ١٩٤).

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٨٧).

(٤) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٣٢)، وابن قدامة في ذم التأويل (ص ١٣، ١٤)، وذكره الذهبي في العلو (١٥٣).

الَّذِينَ ابْتَدَعُوا تَفْسِيرَ الصِّفَاتِ بِخِلَافِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ
وَالْتَابِعُونَ مِنَ الْإِثْبَاتِ. وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ
عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ ^(١) قَالَ: (هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي يَقُولُ
فِيهَا «ضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غَيْرِهِ» ^(٢)، «وَأَنَّ جَهَنَّمَ
لَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ رَبُّكَ فِيهَا قَدَمَهُ» ^(٣)، «وَالْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ
الْقَدَمَيْنِ» ^(٤)، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِي (الرُّؤْيَا) هِيَ عِنْدَنَا حَقٌّ حَمَلَهَا

(١) هو الإمام اللغوي صاحب التصانيف أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله، اشتغل بالحديث والأدب والفقه، وولي قضاء طرطوس، وفسر غريب الحديث، وله كتاب فيه، وكتابه الأموال (مشهور، وثقه أبو داود وابن معين وأحمد وغير واحد، وقال عنه ابن راهويه: (أبو عبيد أوسعنا علماً، وأكثرنا أدباً، وأكثرنا جمعاً، إنا نحتاج إلى أبي عبيدة وأبو عبيدة لا يحتاج إلينا) ١. هـ. ولد سنة سبع وخمسين ومائة، وتوفي بمكة سنة أربع وعشرين ومائتين.

انظر: تاريخ بغداد (١٢/٤٠٣)، والوافي بالوفيات (٢٤/٩١)، والعبر (١/٣٩٢)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٤٩٠، ٤٩١)، وطبقات الحفاظ (ص ١٨٢، ١٨٣).

(٢) سبق تخريجه (ص ١٦٦).

(٣) سبق تخريجه (ص ١٧).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/٢٥١)، وابن أبي شيبة في العرش (ص ٧٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/٤٩١)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/٥٨٢)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص ٢١)، والحاكم في المستدرک (٢/٣١٠) وصححه، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/١٤٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (٩/٢٥١)، والهروي في الأربعين (ص ٥٧) موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه.

كما أخرجه ابن أبي شيبة في العرش (ص ٧٨)، والطبري في تفسيره (٣/٩)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/٥٨٤)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص ٢١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/١٤٨) موقوفاً على أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

وكلا الإسنادين صحيح عنهما. انظر: مختصر العلو للألباني (ص ١٢٣، ١٢٤).

الثَّقَاتُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، غَيْرَ أَنَّا إِذَا سُئِلْنَا عَنْ تَفْسِيرِهَا لَا نُفَسِّرُهَا، وَمَا أَذْرَكُنَا أَحَدًا يُفَسِّرُهَا) (١) هـ.

(أَبُو عُبَيْدٍ) أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ - الَّذِينَ هُمْ: الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو عُبَيْدٍ - وَلَهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِالْفِقْهِ وَاللُّغَةِ وَالتَّأْوِيلِ مَا هُوَ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يُوصَفَ، وَقَدْ كَانَ فِي الزَّمَانِ الَّذِي ظَهَرَتْ فِيهِ الْفِتْنُ وَالْأَهْوَاءُ، وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ مَا أَذْرَكَ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ يُفَسِّرُهَا، أَي: تَفْسِيرَ الْجَهْمِيَّةِ. وَرَوَى اللَّالِكَايِيُّ وَابْنُ بَيْهَقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنِّي أَكْرَهُ الصِّفَةَ - عَنَى صِفَةَ الرَّبِّ -، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: (أَنَا أَشَدُّ النَّاسِ كَرَاهَةً لِذَلِكَ، وَلَكِنْ إِذَا نَطَقَ الْكِتَابُ بِشَيْءٍ قُلْنَا بِهِ، وَإِذَا جَاءَتِ الْآثَارُ بِشَيْءٍ حَسَرْنَا عَلَيْهِ) (٢)، وَنَحْوُ هَذَا.

أَرَادَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَنَّا نَكْرَهُ أَنْ نَبْتَدِئَ بِوَصْفِ اللَّهِ مِنْ ذَاتِ أَنْفُسِنَا حَتَّى يَجِيءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالْآثَارُ.

وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ وَغَيْرُهُ بِأَسَانِيدٍ صَحَاحٍ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: بِمَاذَا نَعْرِفُ رَبَّنَا؟ قَالَ: (بِأَنَّهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/٩٠)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/٥٢٦)، والدارقطني في الصفات (ص ٤٠)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/١٤٩)، (١٥٠)، والذهبي في العلو (ص ١٧٣)، وفي سير أعلام النبلاء (١٠/٥٠٥)، وذكره البخاري في خلق أفعال العباد (ص ٣١)، وابن قدامة في ذم التأويل (ص ٢٠)، وإثبات صفة العلو (ص ٩٩).

(٢) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/٤٣١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/٦٣)، وذكره الذهبي في العلو (ص ١٤٩، ١٥٠).

عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا نَقُولُ كَمَا تَقُولُ الْجَهْمِيَّةُ: أَنَّهُ هَهُنَا فِي الْأَرْضِ^(١)، وَهَكَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ^(٢).

وَرَوَى يَاسَنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ^(٣) الْإِمَامَ، سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ^(٤) وَذَكَرَ هَؤُلَاءِ الْجَهْمِيَّةُ فَقَالَ: (إِنَّمَا يُحَاوِلُونَ أَنْ يَقُولُوا لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ)^(٥). وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٦) فِي كِتَابِ (الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ) عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ الضُّبَعِيِّ^(٧) - إِمَامِ أَهْلِ

(١) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/ ١١١، ١٧٥، ٣٠٧)، وابن بطة في الإبانة

(٣/ ١٥٥، ١٥٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٦٩)، وابن قدامة في إثبات

صفة العلو (ص ١١٧، ١١٨)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٠٢، ٤٠٣).

(٢) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد بن حنبل (ص ٣٩)، والإبانة لابن بطة

(٣/ ١٥٥، ١٥٦)، وإثبات صفة العلو لابن قدامة (١١٨)، والعلو للذهبي (ص ١٧٦).

(٣) هو سليمان بن حرب بن بجيل، أبو أيوب الأزدي الواشجي البصري، قدم بغداد وحدث

بها، وولي قضاء مكة، كان مولده سنة أربعين ومائة في صفر، ومات سنة أربع وعشرين

ومائتين، ذكره أبو حاتم الرازي فقال: (إمام من الأئمة، كان لا يدلس...) ١. هـ.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٣٠٠)، وتاريخ بغداد (٩/ ٣٣)، ووفيات

الأعيان (٢/ ٤١٩)، والأنساب (٥/ ٥٦٣)، وشذرات الذهب (٢/ ٥٤).

(٤) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٥٢).

(٥) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/ ١١٧، ١١٨)، وابن بطة في الإبانة

(٣/ ١٩٤)، والذهبي في العلو (ص ١٢٩) وقال: (هذا إسناد كالشمس وضوحًا،

وكالاستوانة ثبوتًا، عن سيد أهل البصرة وعالمهم) ١. هـ.

وذكره ابن قدامة في العلو (ص ١١٨) وعزاه إلى أبي بكر الأثر بسنده.

(٦) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٨٦).

(٧) هو سعيد بن عامر الضبعي، أبو محمد البصري الزاهد، قال أبو حاتم: (كان رجلًا =

الْبَصْرَةَ عِلْمًا وَدِينًا مِنْ شُيُوخِ أَحْمَدَ - أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهُ الْجَهْمِيَّةُ، فَقَالَ: (هُمْ شَرُّ قَوْلًا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَقَدْ اجْتَمَعَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى وَأَهْلُ الْأَدْيَانِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ، وَقَالُوا هُمْ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ) ^(١).

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ ^(٢)، إِمَامُ الْأَيْمَةِ: (مَنْ لَمْ يَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ وَحَبَّ أَنْ يُسْتَتَابَ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ ثُمَّ أُلْقِيَ عَلَى مَرْبَلَةٍ، لَيْلًا يَتَأَذَى بِنَثْنِ رِيحِهِ أَهْلُ الْقِبْلَةِ، وَلَا أَهْلُ الذِّمَّةِ)، ذَكَرَهُ عَنْهُ الْحَاكِمُ ^(٣) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ^(٤).

= صالحًا، وكان في حديثه بعض الغلط، وهو صدوق) ا.هـ.، وقال الإمام أحمد: (ما رأيت أفضل منه) ا.هـ. توفي سنة ثمان ومائتين لأربع بقين من شوال.

انظر: الوافي بالوفيات (١٥/١٤٤)، وسير أعلام النبلاء (٩/٣٨٥)، وشذرات الذهب (٢/٢٠)، وطبقات الحفاظ (ص ١٥٣).

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص ٣١)، ذكره الذهبي في العلو (ص ١٥٨).

(٢) سبقت ترجمته، راجع (ص ٥١).

(٣) هو صاحب المستدرک محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم، أبو عبد الله الحاكم النضبي الحافظ، ويعرف بابن البيع، من أهل نيسابور، وكان من أهل العلم والحفظ والحديث، ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، سمع الكثير وطاف الآفاق وصنف الكتب الكبار والصغار، فمنها: المستدرک على الصحيحين، وعلوم الحديث، والإكليل، وتاريخ نيسابور.

انظر: تاريخ بغداد (٥/٤٧٣)، والوافي بالوفيات (٣/٢٥٩)، وسير أعلام النبلاء (١٧/١٦٢، ١٦٣)، والأنساب (١/٤٣٢)، والبداية والنهاية (١١/٣٥٥).

(٤) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٧٤)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص ١٢٦، ١٢٧)، وذكره الذهبي في العلو (ص ٢٠٧).

وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ عَبَادِ بْنِ الْعَوَّامِ الْوَاسِطِيِّ^(١) -
 إِمَامِ أَهْلِ وَاسِطَ، مِنْ طَبَقَةِ شَيْخِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ - قَالَ: (كَلَّمْتُ
 بَشْرًا الْمَرِيسِيَّ، وَأَصْحَابَ بَشْرٍ فَرَأَيْتُ آخَرَ كَلَامِهِمْ يَنْتَهِي أَنْ
 يَقُولُوا لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ)^(٢).

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ^(٣) - الْإِمَامِ الْمَشْهُورِ - أَنَّهُ قَالَ:
 (لَيْسَ فِي أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ شَرٌّ مِنْ أَصْحَابِ جَهَنَّمَ، يَدُورُونَ عَلَى
 أَنْ يَقُولُوا لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ، أَرَى وَاللَّهِ أَنْ لَا يَنَافِكَ حُجُوبًا،
 وَلَا يُورَثُوا)^(٤). وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابِ (الرَّدِّ
 عَلَى الْجَهْمِيَّةِ) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، قَالَ: (أَصْحَابُ جَهَنَّمَ
 يُرِيدُونَ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى، وَيُرِيدُونَ أَنْ يَقُولُوا:
 لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ، وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ، أَرَى أَنْ يُسْتَتَابُوا

(١) هو عباد بن العوام بن عمر بن عبد الله بن المنذر بن مصعب بن جندل أبو سهل مولى
 أسلم ابن زرعة الكلابي الواسطي، قال عنه الذهبي: (كان صاحب حديث وإتقان) ١. هـ
 انظر: تاريخ بغداد (١١/ ١٠٤)، والعبر (١/ ٢٩٣)، وشذرات الذهب (١/ ٣١٠)،
 وطبقات الحفاظ (ص ١١٨).

(٢) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/ ١٢٦، ١٢٧، ١٧٠، ٢٧٥)، وذكره
 الذهبي في العلو (١٥١).

(٣) هو الإمام الحجة القدوة عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن أبو سعيد
 العنبري، وقيل مولى الأزدي، صاحب اللؤلؤ، كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في
 الدين ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث، وما كان يروي إلا عن الثقات، ولد سنة
 خمس وثلاثين ومائة وتوفي بالبصرة في جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين ومائة.
 انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢٩٧)، وتاريخ بغداد (١٠/ ٢٤٠)، والأنساب
 (٥/ ١٤٥)، وشذرات الذهب (١/ ٣٥٥)، وطبقات الحفاظ (ص ١٤٤).

(٤) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/ ١٥٧).

فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا قُتِلُوا^(١). وَعَنْ الْأَصْمَعِيِّ^(٢) قَالَ: (قَدِمْتُ امْرَأَةً جَهْمَ فَنَزَلْتُ الدَّبَاغِينَ، فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهَا: اللَّهُ عَلَى عَرْشِهِ، فَقَالَتْ: مَحْدُودٌ عَلَى مَحْدُودٍ؟ وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: كَافِرَةٌ بِهَذِهِ الْمَقَالَةِ)^(٣). وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَاصِمٍ^(٤) - شَيْخِ أَحْمَدَ وَالْبُخَارِيِّ وَطَبَقَتَيْهِمَا - قَالَ: (نَاطَرْتُ جَهْمًا، فَتَبَيَّنَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ أَنَّ فِي السَّمَاءِ رَبًّا)^(٥). وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، ثنا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ^(٦)،

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٣٨٦/١)، واللائكاني مختصرًا في اعتقاد أهل السنة (٣١٦/١، ٣١٧)، وذكره البخاري مختصرًا في خلق أفعال العباد (ص ٣٨)، وذكره الذهبي في العلو (١٥٩)، وسير أعلام النبلاء (٩/١٩٩، ٢٠٠).

(٢) هو الإمام العلامة حجة الأدب، ولسان العرب، عبد الملك بن قريب بن عبد الملك أبو سعيد الأصمعي صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والملح، قال الشافعي: (ما عبر أحد عن العرب بمثل عبارة الأصمعي) ا.هـ. وقال ابن معين: (لم يكن ممن يكذب، وكان من أعلم الناس في فنه) ا.هـ. انظر: تاريخ بغداد (١٠/٤١٠)، والوافي بالوفيات (١٩/١٢٦)، والعبر (١/٣٧٠)، وشذرات الذهب (٢/٣٦).

(٣) ذكره الذهبي في العلو (١٥٩).

(٤) هو عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب مولى قرية بنت محمد بن أبي بكر الصديق، يكنى أبا الحسين، وهو واسطي نزل بغداد زمانًا طويلًا، قال أحمد: (صحيح الحديث قليل الغلط، وكان يحضر مجلسه خلّاق حزروا بعشرين ومائة ألف) ا.هـ. مات سنة إحدى وعشرين ومائتين.

انظر: تاريخ بغداد (١٢/٢٤٧)، والوافي بالوفيات (١٦/٣٢٥)، والعبر (١/٣٨١)، وطبقات الحفاظ (ص ١٧٧).

(٥) أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في السنة (١/١٦٨)، وذكره الذهبي في العلو (ص ١٦٧).

(٦) هو سريج بن النعمان بن مروان أبو الحسن اللؤلؤي، خراساني الأصل، بغدادى الدار، سمع حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة، وروى عنه أحمد بن حنبل وأبو زرعة =

قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ نَافِعِ الصَّائِغِ^(١)، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: (اللَّهُ فِي السَّمَاءِ، وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَا يَخْلُو مِنْ عِلْمِهِ مَكَانٌ)^(٢).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: خِلَافَةُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَقٌّ قَضَاهَا اللَّهُ فِي سَمَائِهِ وَجَمَعَ عَلَيْهِ قُلُوبَ عِبَادِهِ^(٣).

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَتْ زَيْنَبُ تَفْتَحُ عَلَى أَرْوَاحِ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: «رَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُمْ، وَرَوَّجَنِي اللَّهُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ»^(٤)، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ.

وَقِصَّةُ أَبِي يُوسُفَ - صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ - مَشْهُورَةٌ فِي اسْتِتَابَةِ

= وأبو حاتم، قال عنه الذهبي: (كان من أعيان المحدثين) ا. هـ. توفي سنة سبع عشرة ومائتين. انظر: تاريخ بغداد (٢١٧/٩)، والوافي بالوفيات (٨٩/١٥)، وسير أعلام النبلاء (٢٢٠/١٠).

(١) هو عبد الله بن نافع الصائغ، ويكنى أبا محمد، مولى لبني مخزوم، وكان قد لزم مالك ابن أنس لزوماً شديداً، وكان لا يقدم عليه أحداً، مات بالمدينة في شهر رمضان سنة ست ومائتين.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٤٣٨/٥)، وسير أعلام النبلاء (٣٧١/١٠)، وشذرات الذهب (١٥/٢).

(٢) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١٠٦/١، ١٠٧)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٤١٠/٢)، وابن عبد البر في التمهيد (١٣٨/٧)، وابن قدامة في العلو (١١٥/١) وذكره الذهبي في العلو (١٣٨)، وسير أعلام النبلاء (١٠١/٨) من رواية عبد الله بن الإمام أحمد.

(٣) أخرجه ابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص ١٨١).

(٤) أخرجه البخاري (٧٤٢٠) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بِشْرِ الْمَرِيسِيِّ حَتَّى هَرَبَ مِنْهُ لَمَّا أَنْكَرَ الصِّفَاتِ وَأَظْهَرَ قَوْلَ جَهْمٍ، قَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ^(١). وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَمَنِينَ^(٢) - الْإِمَامُ الْمَشْهُورُ مِنْ أَيْمَةِ الْمَالِكِيَّةِ - فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ فِي (أَصُولِ السُّنَّةِ)، قَالَ فِيهِ: بَابُ الْإِيمَانِ بِالْعَرْشِ. قَالَ: وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ خَلَقَ الْعَرْشَ وَاخْتَصَّه بِالْعُلُوِّ وَالْإِرْتِفَاعِ فَوْقَ جَمِيعِ مَا خَلَقَ، ثُمَّ اسْتَوَى عَلَيْهِ كَيْفَ شَاءَ، كَمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٤]؛ فَسُبْحَانَ مَنْ بَعْدَ وَقَرُبَ بِعِلْمِهِ، فَسَمِعَ النَّجْوَى. وَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي رَزِينِ الْعُقَيْلِيِّ، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ قَالَ: «فِي عَمَاءٍ،

(١) القصة ذكرها الذهبي في العلو (ص ١٥١) عن ابن أبي حاتم بسنده، قال: (جاء بشر بن الوليد الكندي إلى القاضي أبي يوسف، فقال له: تنهاني عن الكلام وبشر المريسي وعلي الأحول وفلان يتكلمون؟ قال: وما يقولون؟ قال: يقولون: الله في كل مكان. فقال أبو يوسف: علي بهم. فانتهموا إليهم وقد قام بشر، فجاء بعلي الأحول وبالأخر شيخ، فقال أبو يوسف - ونظر إلى الشيخ - : لو أن فيك موضع أدب لأوقعتك، فأمر به إلى الحبس، وضرب الأحول وطوف به) ١. هـ.

(٢) ابن أبي زمنين هو الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى المري الأندلسي الألبيري، نزيل قرطبة وشيخها ومفتيها، وصاحب التصانيف الكثيرة في الفقه والحديث والزهد، قال الذهبي: (كان راسخاً في العلم، متفتناً في الآداب، مقتفياً لأثار السلف، صاحب عبادة وإنابة وتقوى)، ولد سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، وتوفي سنة تسع وتسعين وثلاثمائة. انظر: العبر (٣/ ٧٣)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٨٨)، والوافي بالوفيات (٣/ ٢٦٠)، وشذرات الذهب (٣/ ١٥٦).

مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ، وَمَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ، ثُمَّ خَلَقَ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ^(١).
قَالَ مُحَمَّدٌ^(٢): الْعَمَاءُ^(٣): السَّحَابُ الْكَثِيفُ الْمُطْبِقُ، فِيمَا ذَكَرَهُ
الْخَلِيلُ^(٤). وَذَكَرَ آثَارًا أُخَرَ.

الشرح:

هذا الذي ذكره شيخ الإسلام رحمه الله من النقول دال على الأصل الذي أصله من أن طريقة أئمة أهل الحديث والأثر والسلف أنهم يثبتون ما جاء في النصوص، وأنهم لا يتجاوزون ذلك، ولولا أن صفة الرحمن ﷻ جاءت في

(١) أخرجه الترمذي (٣١٠٩)، وابن ماجه (١٨٢)، وأحمد في المسند (١١/٤، ١٢)، وابنه في السنة (٢٤٦/١) وضعفه، وابن بطة في الإبانة (١٦٨/٣)، وابن أبي شيبة في العرش (٥٤/١)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٧١/١)، والطبراني في الكبير (٤٦٨)، وابن حبان في صحيحه (٦١٤١)، وأبو الشيخ في العظمة (٣٦٣/١)، وابن عبد البر في التمهيد (١٣٧/٧). ومدار الحديث على وكيع بن حذس، ويقال: «عدس»، لینه الحافظ في التقريب، وقال عنه الذهبي: (لا يُعرف)، وضعفه الألباني في ظلال السنة (٢٧٢/١). انظر: تهذيب التهذيب (١١/١٣١)، وقال الذهبي في العلو (ص ١٨): (إسناده حسن).

(٢) هو: ابن أبي زمنين.

(٣) انظر في معنى (عماء): بيان تلييس الجهمية (١/١٥٤)، والإبانة الكبرى (٣/١٧٠)، والعلو للذهبي (ص ١٨)، ولسان العرب (٩٩/١٥).

(٤) هو الإمام صاحب العربية ومنشئ علم العروض أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري أحد الأعلام، توفي سنة سبعين ومائة، قال عنه الذهبي: (كان رأساً في لسان العرب، ديتاً، ورعاً، قانعاً، متواضعاً كبير الشأن). انظر: وفيات الأعيان (٢/٢٤٤)، وسير أعلام النبلاء (٧/٤٢٩)، وشذرات الذهب (١/٢٧٥).

النصوص لأمسكوا عن ذلك، وهذا قاعدة عامة عندهم؛ بأنهم لا يصفون الله ﷻ إلا بما دلت عليه النصوص، لا يخرجون عنه. كذلك - فيما ذكر - الفرقان ما بين أهل البدع من الجهمية ومن نحى نحوهم وبين أهل السنة في أن الله ﷻ في السماء، فالجهمية وأتباع بشر المريسي وأشباه هؤلاء يصفون الله ﷻ - كما هو معلوم - بالمنفيات، يجعلون السلب مفصلاً، ويجعلون النفي مفصلاً، فيقولون: إن الله ﷻ ليس في السماء ولا ينزل، وليس بجسم وليس بذئ أعضاء، وليس بكذا وليس بكذا، إلى آخره، فيجعلون معرفة الرب ﷻ من جهة نفي ما لا يليق به ﷻ، هذه هي طريقته حتى إنهم يصلون بنفي جميع الصفات إلى أنه ﷻ معدوم، فيرجع قولهم إلى أنه معدوم، أو يرجع قولهم إلى أنه ﷻ ليس له وجود في الحقيقة إلا في أذهان المؤمنين به ﷻ؛ ولهذا صار حقيقة قولهم نفي أن يكون الله ﷻ في السماء، وأنه ﷻ في الأرض كما يزعمون، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

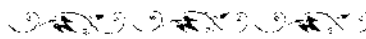
والذي دلت عليه النصوص وإجماع السلف، أن الله ﷻ في السماء كما قال ﷻ: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَّنْ فِي السَّمَاءِ أَن يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾ [الملك: ١٦]، وكما في قوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الأنعام: ٣]، وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وأشباه هذه الآيات، فالله ﷻ في السماء؛ كما دلت على ذلك النصوص، ومعنى كونه في السماء: أنه على السماء، لا أن السماء ظرف له تحيط به، و﴿فِي﴾ هنا بمعنى على، فيكون قوله: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ يعني: على السماء، فنحن نعتقد أن الله ﷻ على سمائه بائن من خلقه، وأنه مستوٍ على عرشه؛ كما يليق بجلال عظمتة وعظيم سلطانه ﷻ.

فالإثبات عندنا مفصل والنفي مجمل بخلاف الجهمية وأرباب البدع،

فإنَّ عندهم النفي مفصل ليس بكذا وليس بكذا إلى آخره، وأما الإثبات عندهم فإنما يثبتون صفة واحدة وهي صفة الوجود المطلق غير المقيد.

وما ساقه شيخ الإسلام رحمته الله عن ابن أبي زمنين في كتابه (السنة) واضح في الإيمان بعرش الرحمن ﷻ، وهذا حق كما دلت عليه النصوص، فالعرش مأخوذة مادته من الارتفاع^(١)؛ ولهذا جعله الله ﷻ مرتفعًا، وله علو على جميع المخلوقات، حتى الجنة فإن عرش الرحمن فوقها؛ يعني سقفها، فله ارتفاع وعلو خاص على جميع المخلوقات يعني العرش، والله ﷻ استوى على العرش، يعني ارتفع عليه وعلا عليه علوًا خاصًا، عبَّر عنه بعض السلف بأنه ﷻ استقر عليه ﷻ وأشباه ذلك.

فإذا العرش مادته مأخوذة من الارتفاع والعلو، والاستواء عليه أيضًا ارتفاع وعلو خاص، فهذا يقضي من الجهتين إلى أن الله ﷻ مستوٍ على عرشه ﷻ، يعني: أنه عالٍ عليه، وعلوه عليه علو على جميع المخلوقات، هذا بخلاف من زعم أنه ﷻ في كل مكان فإن مادة العرش تنافي ذلك، فلو آمن بالعرش لآمن بأن الله ﷻ لا بد أن يكون عاليًا على العرش، وأن الاستيلاء لا يناسب؛ لأنه ﷻ لا بد أن يكون عاليًا على جميع المخلوقات.



(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٤/ ٢٦٤)، ومختار الصحاح (١/ ١٧٨)، ولسان العرب (٦/ ٣١٥).

ثُمَّ قَالَ: بَابُ الْإِيمَانِ بِالْكُرْسِيِّ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(١): (وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ الْكُرْسِيَّ بَيْنَ يَدَيِ الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ. ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَنَسٍ الَّذِي فِيهِ التَّجَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْآخِرَةِ، وَفِيهِ: «فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ هَبَطَ مِنْ عِلِّيِّينَ عَلَى كُرْسِيِّهِ، ثُمَّ يَخْفُ بِالْكُرْسِيِّ مَنَابِرُ مِنْ ذَهَبٍ مُكَلَّلَةٌ بِالْجَوَاهِرِ، ثُمَّ يَجِيءُ النَّبِيُّونَ فَيَجْلِسُونَ عَلَيْهَا»^(٢)).

(١) هو: ابن أبي زمنين.

(٢) حديث أنس رضي الله عنه أخرجه الشافعي في مسنده (ص ٧٠)، وابن أبي شيبه في مصنفه (١/ ٤٧٧)، والعرش (٩٥)، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/ ٢٥٠)، وأبو يعلى في مسنده (٧/ ٢٢٨)، والطبري في تفسيره (٢٦/ ١٧٥)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص ٩٠)، والذارقطني في الرؤية (٧٦ - ٧٨)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ٢٨)، والطبراني في الأوسط (٢/ ٤١٣)، (٧/ ١٥)، والحاكم في المستدرک (٤/ ٦٢٠)، والذهبي في العلو (ص ٣٠) وقال: (وهذه الطرق بعضها يعضد بعضها)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص ٧٠).

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمته الله روايات هذا الحديث وبعض طرقه، وقال بعد أن ذكر رواية ابن بطة: (فإذا كان الحديث قد روي من تلك الطريق الجيدة اندفع الحمل عليه) ١. هـ. انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٤١١ - ٤١٦).

وقال المنذري في الترغيب والترهيب (١/ ٤٨٩): (رواه الطبراني في الأوسط بإسناد جيد) ١. هـ. وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٤٢١): (رواه الطبراني في الأوسط بنحوه، وأبو يعلى باختصار، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح، وأحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح، غير عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وقد وثقه غير واحد، وضعفه غيرهم) ١. هـ.

وَذَكَرَ مَا ذَكَرَهُ يَحْيَى بْنُ سَلَامٍ^(١) صَاحِبُ التَّفْسِيرِ الْمَشْهُورِ:
حَدَّثَنِي الْمُعَلَّى بْنُ هِلَالٍ^(٢)، عَنْ عَمَّارِ الدَّهْنِيِّ^(٣)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ
جُبَيْرٍ^(٤)، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «إِنَّ الْكُرْسِيَّ الَّذِي وَسِعَ

(١) هو يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، الإمام العلامة أبو زكريا البصري، نزيل المغرب بإفريقية، حدث عن سعيد بن أبي عروبة وفطر بن خليفة وشعبة والمسعودي والثوري ومالك، وأخذ القراءات عن أصحاب الحسن البصري، وجمع وصنف، وند سنة أربع وعشرين ومائة، وتوفي سنة مائتين. قال عنه أبو عمرو الداني: (كان ثقة ثباتاً عالماً بالكتاب والسنة، وله معرفة باللغة والعربية) ا.هـ. وقال ابن عدي: (يكتب حديثه مع ضعفه). انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/١٥٥)، والكامل لابن عدي (٧/٢٥٣)، والضعفاء لابن الجوزي (٣/١٩٦)، وسير أعلام النبلاء (٩/٣٩٦)، وميزان الاعتدال (٧/١٨٣).

(٢) هو معلى بن هلال بن سويد الحضرمي أبو عبد الله انطحان الكوفي، اتفق العلماء على تكذيبه، قال الذهبي: (رماه السفينان بالكذب، وقال ابن المبارك وابن المديني: كان يضع الحديث، وقال ابن معين: هو من المعروفين بالكذب والوضع، وقال النسائي وغيره: متروك، وقال أحمد: كل أحاديثه موضوعة) ا.هـ. انظر: الضعفاء للعقيلي (٤/٢١٥)، والجرح والتعديل (٨/٣٣١)، والكامل (٦/٣٧١)، وميزان الاعتدال (٦/٤٨٠ - ٤٧٨).

(٣) هو الإمام المحدث أبو معاوية عمار بن معاوية بن أسلم البجلي ثم الدهني الكوفي، وثقه أحمد بن حنبل وجماعة، توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائة. انظر: التاريخ الكبير (٧/٢٨)، وسير أعلام النبلاء (٦/١٣٨)، وميزان الاعتدال (٥/٢٠٨)، والوافي بالوفيات (٦/١٣٨)، وشذرات الذهب (١/١٩١).

(٤) هو الإمام الحافظ المقرئ المفسر الثقة أبو عبد الله سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولا هم الكوفي، أحد أعلام التابعين، قتله الحجاج سنة خمس وتسعين للهجرة، في قصة مشهورة ذكرها غير واحد. انظر: الطبقات الكبرى (٦/٢٥٦)، ووفيات الأعيان (٢/٣٧١)، والوافي بالوفيات (١٥/١٢٩)، وسير أعلام النبلاء (٤/٣٢١)، وطبقات الحفاظ (ص ٣٨).

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَمْ يَضَعْ الْقَدَمَيْنِ، وَلَا يَعْلَمُ قَدْرَ الْعَرْشِ إِلَّا الَّذِي خَلَقَهُ»^(١). وَذَكَرَ حَدِيثَ أَسَدِ بْنِ مُوسَى^(٢) حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ^(٣)، عَنْ عَاصِمٍ^(٤)، عَنْ زُرٍّ^(٥)، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٦) قَالَ: «مَا بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالَّتِي تَلِيهَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْكُرْسِيِّ خَمْسِمِائَةِ

(١) سبق تخريجه (ص ١٩٨).

(٢) هو الإمام الحافظ الثقة صاحب التصانيف أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك ابن مروان الأموي المرواني المصري، يلقب بأسد السنة، ولد بمصر سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وتوفي سنة اثنتي عشرة ومائتين، قال النسائي: (ثقة)، وقال البخاري: (مشهور الحديث)، وقال ابن يونس: (ثقة).
انظر: التاريخ الكبير (٤٩/٢)، والوافي بالوفيات (٧/٩)، وسير أعلام النبلاء (١٠/١٦٢)، وطبقات الحفاظ (ص ١٧٠، ١٧١).

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٥٢).

(٤) هو عاصم بن بهدلة أبي النجود أبو بكر الأسدي الكوفي، وبهذلة هو أبو النجود، وقيل هي أمه، كان أحد القراء السبعة والمشار إليه في القراءات، أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي وزر بن حبيش، وأخذ عنه أبو بكر بن عياش وأبو عمر البزار، توفي سنة سبع وعشرين ومائة.

انظر: الطبقات الكبرى (٣٢٠/٦)، وتاريخ دمشق (٢٢٠/٢٥)، ووفيات الأعيان (٩/٣)، وسير أعلام النبلاء (٥/٢٥٦).

(٥) هو زر بن حبيش بن حباشة بن أوس بن بلال الكوفي، أبو مريم ويقال أبو مطرف الأسدي، أدرك الإسلام بعد الجاهلية، وعمر دهرًا مائة وعشرين سنة، وحدث عن كبار الصحابة^(٦)، قال عنه عاصم: (ما رأيت أقرأ من زر)، وتوفي سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وثمانين.

انظر: تاريخ دمشق (١٨/١٩)، والوافي بالوفيات (١٤/١٢٧)، وسير أعلام النبلاء (٤/١٦٦ - ١٦٨)، وطبقات الحفاظ (ص ٢٦).

عَامَ، وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَالْعَرْشُ فَوْقَ الْمَاءِ، وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ»^(١).

ثُمَّ قَالَ: فِي بَابِ الْإِيمَانِ بِالْحُجُبِ.

قَالَ: وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ يَحْتَجِبُ عَنْهُمْ بِالْحُجُبِ، فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ غُلُوءًا كَبِيرًا ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [النكهف: ٥] وَذَكَرَ آثَارًا فِي الْحُجُبِ^(٢).

ثُمَّ قَالَ: فِي بَابِ الْإِيمَانِ بِالنُّزُولِ.

قَالَ: وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَيُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْدُوا فِيهِ حَدًّا، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَأَخْبَرَنَا وَهْبٌ^(٣)،

(١) أخرجه ابن خزيمة في التوحيد (٢٤٣/١)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص ٥٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١٤٥/٢)، وأبو الشيخ في العظمة (٥٦٥/٢، ٥٦٦)، والطبراني في الكبير (٨٩٨٧)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣٩٦/٢)، وابن قدامة في العلو (ص ١٠٤). قال في مجمع الزوائد (٩١/١): رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح. ا. هـ.

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١]، وقوله ﷺ في حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه الذي رواه مسلم (١٧٩)، وفيه: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ - وفي رواية أبي بكر - النَّارُ لَوْ كَشَفَهُ، لَأُخْرِقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ».

(٣) هو وهب بن مسرة بن مفرج بن بكر أبو الحزم التميمي الأندلسي الحجاري المالكي، =

عَنِ ابْنِ وَضَّاحٍ^(١)، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ عَبَّادٍ^(٢)، قَالَ: (مَنْ أَدْرَكَتْ مِنْ
الْمَشَايخِ - مَالِكٍ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَفُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ، وَعِيسَى^(٣)،

الحافظ صاحب التصانيف، ولد في حدود الستين ومائتين، وتوفي في شعبان سنة سبع وأربعين وثلاثمائة، قال الذهبي: (كان إماماً في مذهب مالك محققاً بصيراً بالحديث وعلمه مع زهد وورع، روى الكثير عن محمد بن وضاح وجماعة) ١. هـ. انظر: العبر (٢/ ٢٨٠)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٥٦)، وطبقات الحفاظ (ص ٣٦٤).

(١) هو الإمام الحافظ محدث الأندلس محمد بن وضاح بن بزيع أبو عبد الله، مولى عبد الرحمن ابن معاوية بن هشام بن عبد الملك الأندلسي القرطبي، ولد سنة تسع وتسعين ومائة، وتوفي في المحرم سنة سبع وثمانين ومائتين، قال ابن الفريسي: (كان عالماً بالحديث، بصيراً بطرقه، متكلماً على علمه، كثير الحكاية عن العباد، ورعاً زاهداً فقيراً متعقفاً، صابراً على الأسماع، محتسباً في نشر علمه) ١. هـ.

انظر: تاريخ العلماء بالأندلس (٢/ ١٧، ١٨)، وتاريخ دمشق (٥٦/ ١٧٩)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٤٥)، وطبقات الحفاظ (ص ٢٨٧).

(٢) هو زهير بن عباد بن مليح بن زهير أبو محمد الرؤاسي الكوفي، ابن عم وكيع بن الجراح، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطئ ويخالف) ١. هـ.، ووثقه أبو زرعة وروح بن الفرج وأحمد بن أبي الحواري، وآخرون، توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين. انظر: الجرح والتعديل (٣/ ٥٩١)، والثقات (٨/ ٢٥٦)، وتاريخ دمشق (١٩/ ١٠٨)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٩٧).

(٣) هو الإمام عيسى بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني الكوفي، أبو عمرو، ويقال: أبو محمد السبيعي، قال ابن سعد: (كان ثقة ثباً) ١. هـ. وقال الذهبي: (ذكر لابن المديني فقال: يخطئ ثقة مأمون) ١. هـ.، توفي سنة سبع وثمانين ومائة. انظر: الطبقات الكبرى (٧/ ٤٨٨)، وتاريخ بغداد (١١/ ١٥٢)، وتاريخ دمشق (٤٨/ ٢٥)، والعبر (١/ ٣٠٠)، وشذرات الذهب (١/ ٣٢٠).

وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَوَكَيْعٌ^(١) كَانُوا يَقُولُونَ: النَّزُولُ حَقٌّ^(٢).

قَالَ ابْنُ وَضَّاحٍ: سَأَلْتُ يُوسُفَ بْنَ عَدِيٍّ^(٣) عَنِ النَّزُولِ، قَالَ: (نَعَمْ، أَوْ مِنْ بِهِ وَلَا أَحَدٌ فِيهِ حَدًّا)، وَسَأَلْتُ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ^(٤)، فَقَالَ: (أَقْرُّ بِهِ وَلَا أَحَدٌ فِيهِ حَدًّا).

(١) هو الإمام العلم أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي، الرؤاسي الكوفي، قال ابن معين: (كان وكيع في زمانه كالأوزاعي في زمانه) ا.هـ. وقال أحمد: (ما رأيت أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع) ا.هـ. وقال ابن سعد في الطبقات: (كان ثقة مأموناً عالماً رفيقاً كثير الحديث حجة) ا.هـ.، توفي سنة سبع وتسعين ومائة.
انظر: الطبقات الكبرى (٦/٣٩٤)، وتاريخ بغداد (١٣/٤٩٦، ٤٩٧)، وتاريخ دمشق (٥٨/٦٣)، وشذرات الذهب (١/٣٤٩).

(٢) أحاديث النزول متواترة؛ كما ذكر عدد من أهل العلم، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٥/٤٧٠) قال: (هو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث) ا.هـ. وانظر: التعليق (ص ١٥٤).

(٣) هو يوسف بن عدي بن زريق بن إسماعيل - ويقال ابن عدي بن الصلت - أبو يعقوب التيمي الكوفي، مولى تيم الله، قال أبو زرعة: (ثقة وأضر قبل موته بيسير) ا.هـ. وقال الذهبي: (الإمام الثقة الحافظ) ا.هـ.، توفي سنة اثنتين وثلاثين ومائتين.
انظر: الوافي بالوفيات (٢٩/١١٤)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٤٨٤)، وشذرات الذهب (٢/٧٥).

(٤) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن، وقيل يحيى بن معين بن غياث بن زياد بن عون بن بسطام، أبو زكريا المري مولاهم البغدادي، قال ابن المديني: (ما أعلم أحداً كتب ما كتب يحيى بن معين) ا.هـ.، وقال الخطيب: (كان إماماً ربانياً عالماً حافظاً ثباً متقناً) ا.هـ.، ولد سنة ثمان وخمسين ومائة، وتوفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.

انظر: تاريخ بغداد (١٤/١٧٧)، وتاريخ دمشق (٦٥/٣)، ووفيات الأعيان (٦/١٣٩) والأنساب (٥/٢٧٠)، وطبقات الحفاظ (ص ١٨٨).

قَالَ مُحَمَّدٌ^(١) : وَهَذَا الْحَدِيثُ يُبَيِّنُ أَنَّ اللَّهَ ﷻ عَلَى عَرْشِهِ فِي السَّمَاءِ دُونَ الْأَرْضِ، وَهُوَ أَيْضًا بَيِّنٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَفِي غَيْرِ حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [١٦] أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرٌ﴾ [الملك: ١٦-١٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وَقَالَ: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعْقُوبَ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وَقَالَ: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ٦٥٨]. وَذَكَرَ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْجَارِيَةِ: «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «فَأَعْتِقُهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»^(٢).

قَالَ: وَالْأَحَادِيثُ مِثْلُ هَذَا كَثِيرَةٌ جَدًّا، فَسُبْحَانَ مَنْ عِلْمُهُ بِمَا فِي السَّمَاءِ كَعِلْمِهِ بِمَا فِي الْأَرْضِ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ.

الشرح:

هذا النقل عن ابن أبي زمنين واضح في أن طريقة السلف من الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم هي أنهم يقررون بما جاء في النصوص على ما تقتضيه اللغة، وأن الإيمان بالظاهر هو الإيمان بما تدل عليه اللغة، وكرسي الرحمن ﷻ جاء

(١) هو: ابن أبي زمنين.

(٢) سبق تخريجه (ص ٥١).

تفسيره عن ابن عباس رضي الله عنهما بأنه موضع القدمين .

والكرسي اشتقاقه من الجمع ؛ لأن مادة (كَرْسَ) هذه راجعة إلى الجمع ، فقليل للأوراق المجتمعة كراسة لأنها جُمعت ، وقيل للكرسي كرسي لأنه أعواد تجمع فيجلس عليه ، وقيل أيضا للعلماء كراسي العلم في اللغة ؛ لأنهم جمعوا العلم فأصبحوا يُرجع إليهم ^(١) .

وأما من قال : مادة الكرسي راجعة إلى العلم . هذا غلط ، والرواية به عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضا مرجوحة أو غلط ^(٢) .

والصواب أن الكرسي خلاف العلم ، وأن كرسي الرحمن ﷻ هو موضع القدمين منه ﷻ ، وهذا الكرسي وسع السماوات والأرض ؛ كما قال ﷻ : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وأهل السنة متفقون على أن الكرسي موضع القدمين ، وأن الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما هذه الموثوقة حجة وأنها لها حكم المرفوع ، وأن الكرسي بين يدي العرش كالمراقبة ، يعني : أنه بين يديه ليس بعيداً عنه ، وأنه كالمراقبة إليه ليس مراقبة إليه ، يعني : كما تضع شيئاً أمام شيء ، فهو بالنسبة للعرش صغير جداً ، وهو موضع قدمي الرحمن ﷻ ، هذا الذي جرى عليه اتفاق أهل السنة في مسألة الكرسي .

ثم ذكر مسألة النزول ، والنزول يقولون به على ظاهر ما جاء في الأحاديث

(١) انظر : لسان العرب (٦/١٩٣) ، والقاموس المحيط (١/٧٣٥) ، وتهذيب اللغة للأزهري (١٠/٥٣) .

(٢) انظر : تفسير الطبري (٣/٩) ، وتفسير البغوي (١/٣١٢ ، ٣١٣) ، والدر المنثور (٢/١٦) .

«يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا»^(١)، وهذا النزول بغير حد يحده، ولا يتكلمون في النزول بأكثر مما دل عليه ظاهره؛ بل يمرونها كما جاءت، فلا يقولون: نزول مع خلو العرش، ولا نزول بلا خلو العرش، ولا يقولون: نزول يكون في زمان كذا وفي زمان كذا، وإنما يقرون بظاهر الصفة ولا يدخلون في التفصيل، ولا يحدون حدا لصفات الرحمن ﷻ، لا من جهة الكيفية ولا من جهة استغراق المعنى، بل يمرونها كما جاءت على ما دلت عليه اللغة، وهذا مهم في العلم بمذهبهم فإنهم يتركون التفسير لا لأجل أن التفسير باللغة غير وارد عندهم ولكن لأجل أن التفسير في اللغة معلوم.

لهذا قال مالك رحمه الله: «الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ»، يعني: في اللغة، يعلمه أهل اللسان، فلا يحتاج إلى تفسيره، وفي رواية: «الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ» يعني: في اللغة، «وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ».

وقد سئل أبو جعفر الترمذي^(٢) رحمه الله عن حديث النبي ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا»، فالنزول كيف يكون؟ فقال كلمة مالك في النزول: «النزول معقول، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسَّوَالُ عَنْهُ بِدَعَةٍ»^(٣)، يعني: عن كيفيته وحده.

(١) أخرجه أبو داود (١٣١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) هو الإمام شيخ الشافعية بالعراق في وقته، محمد بن أحمد بن نصر الترمذي الشافعي، الزاهد، ولد سنة إحدى ومائتين، وتوفي سنة خمس وتسعين ومائتين، وقيل: إنه اختلط بآخره. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٥٤٥)، وشذرات الذهب (٢/٢٢٠، ٢٢١).

(٣) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١/٣٦٥)، وذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان (٤/١٩٥)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/٥٤٧).

وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ فِي الْإِيمَانِ بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ، قَالَ:
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ بِاللَّهِ وَبِمَا جَاءَتْ بِهِ أَنْبِيََاؤُهُ وَرُسُلُهُ يَرَوْنَ الْجَهْلَ
بِمَا لَهُمْ يُخْبِرُ بِهِ تَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ عِلْمًا، وَالْعَجَزَ عَنْ مَا لَهُمْ يَدْعُ
إِلَيْهِ إِيْمَانًا، وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَنْتَهُونَ مِنْ وَصْفِهِ بِصِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ إِلَى
حَيْثُ انْتَهَى فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: -
وَهُوَ أَصْدَقُ الْقَائِلِينَ - ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]،
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهْدَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]،
وَقَالَ: ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨، ٣٠]، وَقَالَ: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُمْ
وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، وَقَالَ: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]،
وَقَالَ: ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ١٣٩]، وَقَالَ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ
عُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَقَالَ تَعَالَى:
﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وَقَالَ: ﴿إِنِّي
مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، وَقَالَ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾
[النساء: ١٦٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٣٥]،
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] الآية،
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، وَمِثْلُ هَذَا
فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ. فَهُوَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، كَمَا
أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ وَلَهُ وَجْهٌ وَنَفْسٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ،
وَيَسْمَعُ وَيَرَى وَيَتَكَلَّمُ، الْأَوَّلُ وَلَا شَيْءَ قَبْلَهُ، وَالْآخِرُ الْبَاقِي إِلَى غَيْرِ
نِهَايَةٍ وَلَا شَيْءَ بَعْدَهُ، وَالظَّاهِرُ الْعَالِي فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ وَالْبَاطِنُ بَطْنُ
عِلْمِهِ بِخَلْقِهِ فَقَالَ: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، حَيٌّ قَيُّومٌ
لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ. وَذَكَرَ أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ ثُمَّ قَالَ: فَهَذِهِ

صِفَاتُ رَبَّنَا الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَوَصَفَهُ بِهَا نَبِيُّهُ،
وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا تَحْدِيدٌ وَلَا تَشْبِيهُ وَلَا تَقْدِيرٌ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿الشورى: ١١﴾، لَمْ تَرَهُ الْعُيُونُ فَتَحَدَّهُ
كَيْفَ هُوَ، وَلَكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ فِي حَقَائِقِ الْإِيمَانِ. ١. هـ.

الشرح:

البطون كمال مع العلو، قال الله ﷻ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾
فليس فوق ذاته ذات، وهو ﷻ مستوٍ على عرشه كما يليق بجلاله وعظمته،
وكذلك هو الظاهر فوق كل شيء من صفاته ﷻ؛ كما فسرهما ﷻ بقوله:
«أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ»^(١)، وأما
البطون فإنه يفسر ببطون العلم، وبطون الإحاطة والقدرة، فالبطون بطون
صفات لا بطون ذات، ومن قال: إن البطون بطون ذات. فهذا يناقض
أنه ﷻ ظاهر ليس فوقه شيء، وهو قول الأشاعرة والحلولية الذين يقولون:
إن الله في كل مكان. إما من جهة الحلول، أو من جهة الوحدة، أو من جهة
عدم التميز.

فإذاً قوله ﷻ: «وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ» يفسرها السلف ببطون
الصفات، وهو أن الله ﷻ أقرب لأحدنا من حبل الوريد، وأقرب إلينا من
عنق الراحلة، وأقرب إلينا من أي شيء بصفاته ﷻ؛ لأنَّ قرب العلم هذا هو
المراد بالبطون، فهنا قول شيخ الإسلام: (وَالْبَاطِنُ بَطْنٌ عِلْمُهُ بِخَلْقِهِ) هذا
تفسير صحيح وافق تفاسير السلف للباطن.

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة ؓ.

فإِذَا قَوْلُهُ ﷺ: ﴿وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾، فسرهُ النبي ﷺ بقوله: «أَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ»، يعني: أَنَّهُ اللَّهُ ﷻ أَقْرَبُ الْأَشْيَاءِ إِلَى الْمَخْلُوقِ مِنْ جِهَةِ قَرَبِ صِفَاتِهِ ﷻ، فَلَيْسَ دُونَهُ شَيْءٌ ﷻ فَهُوَ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ، أَقْرَبُ حَتَّى مِنَ النَّفْسِ ﷻ؛ ذَلِكَ لِعِلْمِهِ بِخَلْقِهِ وَإِحَاطَتِهِ التَّامَةِ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ ﷻ.

قَوْلُهُ: (لَمْ تَرَهُ الْعُيُونُ فَتَحَدَّهُ كَيْفَ هُوَ، وَلَكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ فِي حَقَائِقِ الْإِيمَانِ) هَذَا مِنْ كَلَامِ مُحَمَّدٍ الْبَاقِرِ رَحِمَهُ اللَّهُ (١) حَيْثُ جَاءَهُ أَعْرَابِي فَسَأَلَهُ: (هَلْ رَأَيْتَ اللَّهَ حَيْثُ عَبْدَتُهُ فَقَالَ مَا كُنْتُ أَعْبُدُ شَيْئًا لَمْ أَرَهُ. قَالَ وَكَيْفَ رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: لَمْ تَرَهُ إِلَّا بَصَارُ بِمُشَاهَدَةِ الْعِبَانِ، لَكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ، لَا يُدْرِكُ بِالْحَوَاسِ، وَلَا يُقَاسُ بِالنَّاسِ، مَعْرُوفٌ بِالْآيَاتِ، مَنُوعُوتٌ بِالْعَلَامَاتِ...) (٢) إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ.



(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ، أَبُو جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ، وَهُوَ تَابِعِي جَلِيلٌ كَبِيرُ الْقَدْرِ أَحَدُ أَعْلَامِ هَذِهِ الْأُمَّةِ عُلَمَاءُ وَسَيَادَةُ وَشَرْفًا، وَهُوَ أَحَدٌ مَنْ تَدْعَى فِيهِ طَائِفَةُ الشَّيْعَةِ أَنَّهُ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْإِثْنِ عَشَرَ وَلَمْ يَكُنِ الرَّجُلُ عَلَى طَرِيقِهِمْ وَلَا عَلَى مَنَوَالِهِمْ، وَلَا يَدِينُ بِمَا وَقَعَ فِي أَذْهَانِهِمْ وَأَوْهَامِهِمْ وَخِيَالِهِمْ.

انظر: البداية والنهاية (٣٠٩/٩)، والوافي بالوفيات (٧٦/٤، ٧٧)، وسير أعلام النبلاء (٤٠١/٤).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ (٢٨٢/٥٤)، وَانْظُرْ: الصَّوَاعِقُ الْمَحْرُوقَةُ (٦٨٣/٣).

وَكَلَامُ الْأَيْمَةِ فِي هَذَا الْبَابِ أَطْوَلُ وَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَسَعِ
هَذِهِ الْفُتْيَا عَشْرَهُ، وَكَذَلِكَ كَلَامُ النَّاقِلِينَ لِمَذْهَبِهِمْ. مِثْلُ مَا
ذَكَرَهُ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ^(١) فِي رِسَالَتِهِ الْمَشْهُورَةِ فِي (الْغُنْيَةِ
عَنِ الْكَلَامِ وَأَهْلِيهِ)، قَالَ: فَأَمَّا مَا سَأَلْتُ عَنْهُ مِنَ الصِّفَاتِ، وَمَا حَاجَ
مِنْهَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ إِثْبَاتُهَا وَإِجْرَاؤُهَا
عَلَى ظَوَاهِرِهَا، وَنَفْيُ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ عَنْهَا، وَقَدْ نَفَاهَا قَوْمٌ
فَأَبْطَلُوا مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ، وَحَقَّقَهَا قَوْمٌ مِنَ الْمُثْبِتِينَ فَخَرَجُوا فِي
ذَلِكَ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّكْيِيفِ، وَإِنَّمَا الْقَصْدُ فِي السُّلُوكِ
الطَّرِيقَةُ الْمُسْتَقِيمَةُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَدَيْنُ اللَّهِ تَعَالَى بَيْنَ الْغَالِي فِيهِ
وَالْمُقَصِّرِ عَنْهُ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا: أَنَّ الْكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ فَرَعٌ عَنِ الْكَلَامِ فِي
الذَّاتِ، يُحْتَذَى فِي ذَلِكَ حَذْوُهُ وَمِثَالُهُ، فَإِذَا كَانَ مَعْلُومًا أَنَّ إِثْبَاتَ
الْبَارِي سُبْحَانَهُ إِنَّمَا هُوَ إِثْبَاتٌ وَجُودٍ لَا إِثْبَاتٌ كَيْفِيَّةٌ، فَكَذَلِكَ
إِثْبَاتُ صِفَاتِهِ إِنَّمَا هُوَ إِثْبَاتٌ وَجُودٍ لَا إِثْبَاتٌ تَحْدِيدٍ وَتَكْيِيفٍ.

فَإِذَا قُلْنَا: يَدٌ وَسَمْعٌ وَبَصَرٌ وَمَا أَشَبَّهَهَا، فَإِنَّمَا هِيَ صِفَاتٌ أَثْبَتَهَا
اللَّهُ لِنَفْسِهِ، وَلَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ مَعْنَى الْيَدِ الْقُوَّةَ أَوِ النِّعْمَةَ، وَلَا مَعْنَى
السَّمْعِ وَالْبَصَرِ الْعِلْمُ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّهَا حَوَارِخُ، وَلَا نُشَبِّهَهَا بِالْأَيْدِي
وَالْأَسْمَاعِ وَالْأَبْصَارِ الَّتِي هِيَ حَوَارِخُ وَأَدَوَاتٌ لِلْفِعْلِ، وَنَقُولُ: إِنَّمَا
وَجِبَ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ التَّوْقِيفَ وَرَدَ بِهَا، وَوَجِبَ نَفْيُ التَّشْبِيهِ

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٠٥).

عَنْهُ، لَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَعَلَى هَذَا جَرَى قَوْلُ السَّلَفِ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ ١. هـ. هَذَا كُلُّهُ كَلَامُ الْخَطَّابِيِّ^(١).

الشرح:

هذا كلام الخطابي أصل، واعتمد شيخ الإسلام في (التدمرية)^(٢) في أحد القواعد أن الكلام في الصفات كالكلام على الذات يُحتذى فيه حذوه وينهج فيه على مثاله ومنواله.

والخطابي رحمه الله في الجملة على طريقة السلف، لكن له بعض التأويلات اجتهد فيها، وهو معذور في هذا رحمه الله، فهو من أئمة الدين، والعلماء الربانيين، أُلّف في التوحيد والصفات، وأُلّف في السنة، وله مؤلفات متنوعة في نصره علوم الكتاب والسنة.

وما ذكره هنا في قوله: (وَلَسْنَا نَقُولُ: إِنْ مَعْنَى الْيَدِ الْقُوَّةُ أَوِ النَّعْمَةُ)؛ لأن هذا هو قول المبتدعة، وقوله هذا في معنى قول الأئمة - الشافعي وأحمد وجماعة -: نقول الصفات بلا كيف ولا معنى. يعني: لا كيف كما يقوله المجسمة، ولا معنى كما يقوله المؤولة، وهنا ذكر أنه (قَدْ نَفَاهَا قَوْمٌ فَأَبْطَلُوا مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ، وَحَقَّقَهَا قَوْمٌ مِنَ الْمُشَبِّهِينَ فَخَرَجُوا فِي ذَلِكَ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّكْيِيفِ) والصواب ما بين هذين وأنه إثبات بلا تكييف يليق بجلاله وعظمته؛ كما قال رحمه الله: ﴿لَيْلَ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وكما قال رحمه الله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْكَ﴾ [ص: ٧٥]، وكذلك وجهه رحمه الله.

(١) ذكر هذا الكلام الذهبي في العلو (ص ٢٣٦، ٢٥٣) وعزاه إلى الخطابي.

(٢) راجع (ص ١٠٥).

حق على حقيقته صفة ذاتية له ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [التقصص: ٨٨]، وكذلك سمعه وبصره وكلامه وتكليمه وعزته وقوته وإرادته ورحمته كل هذا من باب واحد.

فكما أن إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فإنك لو سألت كل مؤمن بوجود الله ﷻ ما كيفية ذاته؟ فإنه لا يمثلها ولا يكيّفها؛ لأنه يعرف، إلا أن يكون مجسماً، فكذلك نقول: إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فأهل الاعتزال حينما أثبتوا ثلاث صفات وزاد عليهم الأشاعرة أربعاً فأثبتوا سبع صفات، والماتريدية أثبتوا ثمان صفات، ثم محققوهم إلى عشرين صفة، قسموها إلى صفات ذاتية وسلبية ومعاني ومعنوية إلى آخره.

كل هذا على أصولهم أن إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك يقال لهم: طريقة السلف الصالح في إثبات الصفات إثبات وجود بلا كيفية، فنقول: كما أنكم أقررتم في صفة السمع وأنكرتم على المعتزلة يا أشاعرة، بأنّ السمع ليس هو العلم، والبصر ليس هو العلم، فقولوا كذلك في الرحمة أنها ليست الإرادة، وقولوا كذلك في الغضب أنه ليس إرادة الانتقام، وهكذا، فيلزمكم فيما أثبتتم؛ ما فررتم منه، يلزمكم فيما رددتم به على المعتزلة أن تردوا على أنفسكم به.

والقاعدة مطردة مأخوذة من قول الخطابي: (الْكَلَامُ فِي الصِّفَاتِ فَرْعٌ عَنِ الْكَلَامِ فِي الذَّاتِ، يُحْتَدَى فِي ذَلِكَ حَدُّهُ وَمِثَالُهُ)، فكلُّ مثبت لبعض الصفات تلزمه بهذه القاعدة، كلُّ بحسبه.

فإذا قال لك الجهمي : أنا أؤمن بوجود مطلق بشرط الإطلاق بلاصفة .

فقل له : لم ؟

فلا بد أن يقول : لأن الصفات الأخر المخلوقات متصفة بها ، وأنا أنزه الله ﷻ عن أن يشابه خلقه .

فقل له : ما من مخلوق من مخلوقات الله إلا له صفة الوجود ، فإذا تم اشتراك .

فسيقول : قلت : إن صفة الله الموجود المطلق بشرط الإطلاق .

فنقول له : قل كذلك : من صفات الله ﷻ اليدان بشرط عدم التكييف ، فكما أنك اشتطت في الوجود الإطلاق حتى لا يشابه وجوده ﷻ وجود مخلوقاته ، فكذلك قل في كل الصفات ما يخرجها عن مماثلة مخلوقاته . كذلك المعتزلي يؤمن ببعض الصفات ، فألزمه فيما أثبت المماثلة أو المشابهة .

فإنه يقول : أنا لا أشبه الله بخلقه .

قل : إثباتك لهذه الصفات فيها تشبيه ؛ لأن هذه الصفات عند المخلوق ، فالمخلوق عنده الإرادة ، والمخلوق فيه حياة ، فلما إذا مانفيت هذه الصفات لوجود المماثلة ؟

فسيقول : هذه لا بد منها لأن العقل دل عليها ، وإذا كان لا بد منها فلا يمكن لي أن أتأولها .

فتقول له : إذا قاعدتك في المماثلة أن إثبات الصفة فيه تمثيل ، هذه ليست صحيحة ؛ لأنه لا بد أن يخرج شيء عن هذه القاعدة ، فإذا أخرجت هذه

الصفات الثلاث فأخرج الصفات الأخر؛ لأن الكتاب والسنة دل عليها،
وأنف عن الرحمن ﷻ مماثلة المخلوق.

كذلك الأشاعرة يثبتون سبعا وينفون البقية، يلزمهم فيما نفوا نظير ما لزم
الأولين؛ لأن القاعدة عندهم نفي المشابهة والمماثلة، ودرج عليها الجميع
وهي تلزمهم فيما أثبتوا.

المقصود من ذلك أن هذه القاعدة مهمة جداً، وأنه يحتاج إليها المناظر.

والمناظر للمبتدعة إذا حباه الله ﷻ فقهاً في النصوص ومعرفة بكلام
السلف عليها في الصفات، ثم معرفة باللغة وأوجه التوجيه اللغوي،
والثالث حسن إلزام ومجادلة ومعرفة لمذاهبهم، فإنه لا شك سيكون غالباً؛
كما قال ﷻ: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ٢١٨].
وإنما يؤتى من يناظر القوم أو من يتكلم معهم من جهله بهذه الثلاثة جميعاً أو
بأحد منها، فإنه إذا لم يعلم النصوص ودلالة النصوص على فهم السلف
الصالح ربما خاتته الحجة، ثم إذا لم يعلم اللغة ربما خاتته الحجة؛ لأن
ذاك يقول هذا في اللغة كذا - مثل الكرسي الذي مر معنا - يقول: الكرسي
في اللغة العلم، وليس ثم مخلوق محسوس يقال له كرسي وأنه موضع
القدمين، وإنما الكرسي العلم مثل ما جاء عن ابن عباس في أن الكرسي
العلم، وفي اللغة العلماء يقال لهم الكراسي؛ لأن الكرسي هو العلم، مثل
ما ذكره ابن جرير في تفسيره عند الآية وأطال عليها^(١). فيأتي المحقق في
اللغة فيقول: الكرسي بمعنى العلم ليس معنى أصلياً، وإنما صار العالم

(١) انظر: تفسير الطبري (٣/ ١١).

كرسيًا لجمعه للعلم، فيقول: قول الراجز في صفة قانص:
حَتَّى إِذَا مَا اخْتَارَهَا تَكْرَسَا، يعني: حاز الصيد وأمسكه.

لكنهم يفسرون (تكرس) هنا بأنه علم أنه صاده، وعند أهل العلم بالتوحيد (تكرس) يعني: جمع، فعندما احتازها كان بها بقية حياة فجمعها إليه حتى لا تنفلت، فيكون ما يورده أهل التأويل حجة عليهم عند من يعلم اللغة.

كذلك إذا قال: اليد تأتي في اللغة ويراد بها النعمة، ويقال: فلان له علي يد، يعني: نعمة وفضل. نقول: هذا صحيح في أنه يقال هذا؛ لأن الناس إنما يعطون باليد، ف قيل لفلان علي يد للقطع عن الإضافة لأنه استعلى حين أعطاه بيده، أما عند الإضافة فلا يمكن أن تكون بمعنى النعمة، فلا يقول قائل من العرب: يد فلان علي. ويعني بها النعمة، ولا يأت أحد من العرب ويقول لفلان يدان علي، أو علي منه يدان. ويقصد بها نعمتين، هذا لا أصل له في اللغة، وأشبه ذلك، والبيهقي وجماعة ومنهم الخطابي راج عليهم بعض الشبهات اللغوية فما تخلصوا منها، وهذا هو النوع الثاني مما يحتاجه طالب العلم المحقق في العقيدة: العلم باللغة والشواهد وكلام أئمة التفسير عليها وكلام السلف في معاني الصفات.

الثالث: أن يكون عنده علم بمذاهب القوم ومواقع الججاج؛ لأنَّ عندهم ثغرات كبيرة في مذاهبهم حتى على أصولهم؛ لأنه ما من أحد يخالف الحق إلا وله نصيب من التناقض، فيقولون بالإثبات مرة، وبالتأويل مرة، وبالتفويض مرة، وهكذا، فيُلزم طالب العلم المبتدعة بما يكون معه؛ لأن حجته أقوى وبرهانه أمضى.

وَهَكَذَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ^(١) الْحَافِظُ فِي رِسَالَةٍ لَهُ أَخْبَرَ فِيهَا أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ عَلَى ذَلِكَ^(٢). وَهَذَا الْكَلَامُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ قَدْ نَقَلَ نَحْوًا مِنْهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَا لَا يُحْصَى، مِثْلُ: أَبِي بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيِّ^(٣)، وَالْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ عَمَّارٍ السَّجَزِيِّ^(٤)، شَيْخِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيِّ الْهَرَوِيِّ، وَمِثْلُ: أَبِي عُثْمَانَ

(١) هو الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي بن ثابت البغدادي المعروف بالخطيب، صاحب تاريخ بغداد وغيره من المصنفات، كان من الحفاظ المتقنين والعلماء المتبحرين، ولو لم يكن له سوى التاريخ لكفاه، فإنه يدل على اطلاع عظيم، وصنف قريبًا من مائة مصنف، وفضله أشهر من أن يوصف، ولد في جمادى الآخرة سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، وتوفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة.

انظر: تاريخ دمشق (٣١/٥)، ووفيات الأعيان (٩٢/١)، والوافي بالوفيات (١٢٦/٧) وسير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٨)، وشذرات الذهب (٣١١/٣).

(٢) أخرجه الذهبي في العلو (٢٥٣)، وفي سير أعلام النبلاء (٢٨٣/١٨) بسنده عن أبي بكر الخطيب، وقد طبعت في ذيل كتاب السنة للإسماعيلي.

(٣) هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس أبو بكر الإسماعيلي الجرجاني، الحافظ الكبير الرجال الجوال، ولد سنة سبع وسبعين ومائتين، سمع الكثير وحدث وخرج وصنف فأفاد وأجاد وأحسن الانتقاد، وكان سلفي المعتقد، توفي يوم السبت عاشر رجب سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.

انظر: البداية والنهاية (٢٩٨/١١)، والعبير (٣٦٤/٢)، وشذرات الذهب (٧٢/٣).

(٤) هو يحيى بن عمار بن يحيى بن عمار بن العنيس، الإمام المحدث الواعظ شيخ سجستان أبو زكريا توفي بهراة سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة، قال الذهبي: (كان فصيحًا مفوهًا، حسن الموعظة، رأسًا في التفسير) ١. هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (٤٨١/١٧)، والعبير (١٥٣/٣)، والأنساب (٢٩٢/٤)، وشذرات الذهب (٢٢٦/٣).

الصَّابُونِيَّ^(١) شَيْخَ الْإِسْلَامِ، وَأَبِي عُمَرَ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ النَّمِرِيِّ^(٢) إِمَامَ الْمَغْرِبِ، وَغَيْرِهِمْ وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ^(٣) صَاحِبُ (الْحِلْيَةِ)^(٤) فِي عَقِيدَةٍ لَهُ فِي أَوَّلِهَا: (طَرِيقَتُنَا طَرِيقَةُ الْمُتَّبِعِينَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ)، قَالَ: (فَمِمَّا اعْتَقَدُوهُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي تَثَبَّتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَرْشِ وَاسْتَوَاءِ اللَّهِ يَقُولُونَ بِهَا وَيُثْبِتُونَهَا مِنْ غَيْرِ تَكْثِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ وَلَا تَشْبِيهِ، وَأَنَّ اللَّهَ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَالْخَلْقُ بَائِنُونَ مِنْهُ، لَا يَحِلُّ فِيهِمْ وَلَا يَمْتَزِجُ بِهِمْ، وَهُوَ مُسْتَوْ عَلَى

(١) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل أبو عثمان الصابوني النيسابوري الحافظ الواعظ المفسر، كان من أئمة الأثر، شديدًا على المبتدعة، ولد سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، وتوفي سنة تسع وأربعين وأربعمائة، وله كتاب (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) مشهور متداول.

انظر: تاريخ دمشق (٣/٩)، والبداية والنهاية (١٢/٧٦)، والوافي بالوفيات (٩/٨٦) وسير أعلام النبلاء (١٨/٤٠)، وشذرات الذهب (٣/٢٨٢).

(٢) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٩).

(٣) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، الحافظ الكبير ذو التصانيف المفيدة الكثيرة الشهيرة، منها حلية الأولياء في مجلدات كثيرة دلت على اتساع روايته وكثرة مشايخه وقوة اطلاعه على مخارج الحديث وشعب طرقه، وله معجم الصحابة، وصفة الجنة، ودلائل النبوة، وكتاب في الطب النبوي، وغير ذلك، ولد في رجب سنة ست وثلاثمائة بأصبهان، وتوفي سنة ثلاثين وأربعمائة، وقد رمي بالتمشعر وشي من التصوف والله أعلم.

انظر: البداية والنهاية (١٢/٤٥)، والعبر (٣/١٧٢)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٤٥٣)، (٤٥٤)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/١٨)، وشذرات الذهب (٣/٢٤٥).

(٤) كتاب حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني مشهور ومطبوع في عشرة مجلدات.

عَرْشِهِ فِي سَمَائِهِ دُونَ أَرْضِهِ وَخَلْقِهِ^(١).

الشرح:

قال: (وَأَنَّ اللَّهَ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَالْخَلْقُ بَائِنُونَ مِنْهُ)، وفسرها بقوله: (لَا يَحِلُّ فِيهِمْ وَلَا يَمْتَزِجُ بِهِمْ)، هذا التفسير صحيح؛ فإن قول السلف: (بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ) يعني: عدم الحلول وعدم الامتزاج، لهذا فسرها بعضهم بقوله: (بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ بِحَدِّ)، يعني: أن هناك حداً يمنع حلوله ﷻ في خلقه أو اختلاطه في خلقه، بل هو ﷻ بائن منهم لا يختلط بهم ﷻ، فلا تختلط ذاته بذواتهم، ولا يحل ﷻ في شيء منهم، والحلول هنا المنفي ما يشمل نوعي الحلول العام والخاص.



(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/١٩٠، ١٩١)، وبيان تلبيس الجهمية (٢/٤٠)، والصواعق المرسله (٤/١٢٨٦)، والعلو للذهبي (ص ٢٤٣).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي كِتَابِ: (مَحَبَّةِ الْوَائِقِينَ وَمَذَرَجَةِ الْوَائِقِينَ) تَأْلِيْفُهُ: وَأَجْمَعُوا أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَالٍ عَلَى عَرْشِهِ مُسْتَوٍ عَلَيْهِ، لَا مُسْتَوٍ عَلَيْهِ كَمَا تَقُولُ الْجَهْمِيَّةُ: إِنَّهُ بِكُلِّ مَكَانٍ. خِلَافًا لِمَا نَزَلَ فِي كِتَابِهِ: ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، لَهُ الْعَرْشُ الْمُسْتَوِيُّ عَلَيْهِ وَالْكُرْسِيُّ الَّذِي وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَكُرْسِيُّهُ جِسْمٌ، وَالسَّمَاوَاتِ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ عِنْدَ الْكُرْسِيِّ كَخَلْقَةٍ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ، وَلَيْسَ كُرْسِيُّهُ عِلْمُهُ كَمَا قَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ بَلْ يُوَضَّعُ كُرْسِيُّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِفَضْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ خَلْقِهِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ^(١)، وَأَنَّهُ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِفَضْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ، وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا صَفًّا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [النجم: ٢٢]، وَأَنَّهُ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِفَضْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ مِنْ مُّذْنِبِي

(١) كما جاء في حديث ثعلبة بن الحكم رضي الله عنه الذي رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٣٨١)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص ٣٤٥) أن رسول الله ﷺ قال: يَقُولُ اللَّهُ ﷻ لِلْعُلَمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا قَعَدَ عَلَى كُرْسِيِّهِ لِقَضَاءِ عِبَادِهِ إِنِّي لَمْ أَجْعَلْ عِلْمِي وَحُكْمِي فِيكُمْ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَغْفِرَ لَكُمْ عَلَى مَا كَانَ فِيكُمْ وَلَا أَبَالِي، ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١/١٢٦)، وقال: (رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون). وقال ابن كثير في تفسيره (٣/١٤٢): (إسناده جيد).

وقد سبق في كلام الإمام ابن أبي زمنين أحاديث وآثار فيها ذكر الكرسي، من حديث أنس، وابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنه، وغيرهم. انظر: (ص ٢٠٩، وما بعدها).

الْمُؤَحِّدِينَ، وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]. ا. هـ.

الشرح:

هذا النقل مشتمل على إثبات استواء الله على عرشه، وأنه ليس بمعنى الاستيلاء، وأن قول الجهمية: إن العرش ليس عليه استواء من الرحمن ﷻ وإنما هو ﷻ في كل مكان. أنه قول باطل؛ لأن استوى في اللغة بمعنى علا وارتفع ارتفاعاً خاصاً، ويكون معناه أيضاً: علا وارتفع واستقر وجلس؛ كما في قوله ﷻ: ﴿فَإِذَا أَسْتَوَيْتَ أُنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، يعني: إذا علوتم عليه وارتفعت ثم استقرتم عليه وجلستم، استوى عليه يعني ارتفع عليه، والاستواء على العرش دلت عليه الآيات الكثيرة، والأحاديث الكثيرة.

وقال ابن القيم رحمه الله في نونية^(١):

فَلَهُمْ عِبَارَاتٌ عَلَيْهَا أَرْبَعٌ	قَدْ حُصِّلَتْ لِلْفَارِسِ الطَّعَانِ
وَهِيَ اسْتَقَرَّ وَقَدْ عَلَا وَكَذَلِكَ أَرِ	تَفَعَّ الَّذِي مَا فِيهِ مِنْ نُكْرَانِ
وَكَذَلِكَ قَدْ صَعِدَ الَّذِي هُوَ رَابِعٌ	وَأَبُو عُبَيْدَةَ صَاحِبُ الشَّيْبَانِي
يَخْتَارُ هَذَا الْقَوْلَ فِي تَفْسِيرِهِ	أَدْرَى مِنَ الْجَهْمِيِّ بِالْقُرْآنِ

(١) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (١/٤٤٠).

وكرسي الرحمن ﷻ غير العلم وغير العرش ، فمن فسر الكرسي بأنه العلم أو فسره بأنه العرش فإن هذا غلط - وهو منقول عن بعض السلف لكنه غلط - فإن الكرسي غير العرش ؛ لأن مادة الكرسي مأخوذة من الجمع ، وأما العرش فمأخوذة من الارتفاع ، كذلك ما دلت عليه السنة من أن العرش يستوي عليه الرحمن ﷻ ، والكرسي موضع قدمي الرب ﷻ .

فإذاً نقول : الصحيح أن الكرسي غير العرش ، وأن كرسي الرحمن ﷻ مخلوق عظيم وسع السماوات والأرض .



وَقَالَ الْإِمَامُ الْعَارِفُ مَعْمَرُ بْنُ أَحْمَدَ الْأَصْبَهَانِي^(١) - شَيْخُ الصُّوفِيَّةِ فِي حُدُودِ الْمِائَةِ الرَّابِعَةِ فِي بِلَادِهِ - قَالَ: (أُحِبُّتُ أَنْ أُوصِيَ أَصْحَابِي بِوَصِيَّةٍ مِنَ السُّنَّةِ وَمَوْعِظَةٍ مِنَ الْحِكْمَةِ، وَأَجْمَعُ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ، وَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ وَالْتَّصَوُّفِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ. قَالَ فِيهَا: وَأَنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ بِلَا كَيْفٍ، وَلَا تَشْبِيهِ، وَلَا تَأْوِيلَ، وَالِاسْتِوَاءُ مَعْقُولٌ، وَالْكَيْفُ فِيهِ مَجْهُولٌ، وَأَنَّهُ ﷻ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَالْخَلْقُ مِنْهُ بَائِنُونَ، بِلَا حُلُولٍ وَلَا مُمَازَجَةٍ، وَلَا اخْتِلَاطٍ وَلَا مُلَاصَقَةٍ، لَأَنَّهُ الْمُنفَرِدُ الْبَائِنُ مِنَ الْخَلْقِ، الْوَاحِدُ الْغَنِيُّ عَنِ الْخَلْقِ. وَأَنَّ اللَّهَ ﷻ سَمِيعٌ، بَصِيرٌ، عَلِيمٌ، خَبِيرٌ، يَتَكَلَّمُ، وَيَرْضَى وَيَسْخَطُ، وَيَضْحَكُ، وَيَعْجَبُ، وَيَتَجَلَّى لِعِبَادِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ضَاحِكًا، وَيَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كَيْفَ يَشَاءُ فَيَقُولُ: «هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ؟ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ»^(٢)، وَنَزُولُ الرَّبِّ إِلَى السَّمَاءِ بِلَا كَيْفٍ وَلَا تَشْبِيهِ، وَلَا تَأْوِيلَ، فَمَنْ أَنْكَرَ النُّزُولَ أَوْ تَأَوَّلَ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ، وَسَائِرُ الصَّفْوَةِ مِنَ الْعَارِفِينَ عَلَى هَذَا^(٣)).

(١) هو معمر بن أحمد بن محمد بن زياد أبو منصور الأصبهاني، الزاهد شيخ الصوفية في زمانه بأصبهان، روى عن الطبراني، توفي في رمضان سنة ثمان عشرة وأربع مائة.

انظر: الوافي بالوفيات (٢٩/٥)، والأنساب (١٤٢/٥)، وشذرات الذهب (٢١١/٣).

(٢) سبق تخريجه (ص ١٥٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٩١/٥)، وبيان تليس الجهمية (٤٠/٢) والصواعق المرسلة (١٢٩٠/٤)، والعلو للذهبي (ص ٢٦٨).

الشرح:

هذا الكلام مشتمل على تقرير عقيدة كبار أئمة التصوف في الزمان الأول، فإنهم كانوا في الصفات على منهج أهل السنة، ولم يكن بينهم وبين أهل السنة فرق كما هو مقرر في كتاب الإمام الكلاباذي رحمته الله^(١) (التعرف لمذهب التصوف)، وهو مطبوع ذكر فيه اعتقاد أئمة الصوفية، وهو مشتمل على ما يوافق اعتقاد السلف في جل المسائل.

وهذا النقل واضح في مسألتين عظيمتين خالف فيهما الجهمية أهل السنة، وهما الاستواء ومسألة النزول؛ فإن الاستواء فرقان وكذلك النزول فرقان، فنبه على أن (الاستواء معقول) يعني: معقول معناه - كما قال الإمام مالك - (الاستواء غير مجهول) يعني: المعنى في اللغة، كذلك قوله: (وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ) يعني: أن إثبات الاستواء إثبات معنى لا إثبات كيفية، (بِلا تَشْبِيهِ)، والتشبيه يستعمله الأئمة المتقدمون بمعنى التمثيل؛ لأن المشبهة في زمانهم هم الذين جعلوا الله ﷻ يُمثل بالأجسام، وله صفات كصفات الأجسام، فإذا قالوا: (بِلا تَمَثِيلٍ) يعنون التشبيه الكامل، وإذا قالوا: (بِلا تَشْبِيهِ)، فيعنون بذلك التمثيل.

وما يرد من النفي المفصل في كلام السلف حق، وليس مخالفاً للقاعدة؛ لأنه ردّ على أهل البدع، وهناك فرق ما بين إثبات الصفات ابتداء وما بين

(١) هو شيخ الصوفية أبو بكر محمد بن إبراهيم البخاري الكلاباذي المتوفى سنة ثمانين وثلاثمائة، وكتابه (التعرف لمذهب التصوف) كتاب مختصر.

انظر: كشف الظنون (ص ٤١٩).

نفي أقوال أهل البدع، فإذا أردت أن تنفي أقوال أهل البدع فلك أن تنفيها مفصلاً، وليس هذا من جهة الوصف، ولكن من جهة إثبات وصف الله ﷻ بالتفصيل، أما النفي فيكون لأقوال أهل البدع، فنقول مثلاً في قاعدتنا: الله ﷻ ليس بحال في الأمكنة، ولا بممازج، ولا بمخالط، وليس هو ﷻ مُشَبَّهًا بخلقه، وليس هو ﷻ مُعْطَلاً عن صفاته، وأشباه ذلك، فهذا رد على أهل البدع جائز، وهذا لا يخالف منهج السلف؛ لأنه يجمع التفصيل في الإثبات.



وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ هَارُونَ الْخَلَّالُ^(١) فِي كِتَابِ (السُّنَّةِ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْأَثَرَمُ^(٢)، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ - يَغْنِي الْعَبَّادِيُّ^(٣) - حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْأَشْعَثِ^(٤) - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهُوَ صَاحِبُ الْفُضَيْلِ - قَالَ: سَمِعْتُ الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَّازٍ^(٥) يَقُولُ: (لَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَوَهَّم فِي اللَّهِ كَيْفَ هُوَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَ نَفْسَهُ فَأَبْلَغَ فَقَالَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝﴾ [الإخلاص]، فَلَا صِفَةَ أَبْلَغَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ. وَكُلُّ هَذَا: التُّزُولُ، وَالضَّحِكُ، وَهَذِهِ الْمُبَاهَاتُ، وَهَذَا الْإِطْلَاعُ، كَمَا يَشَاءُ أَنْ يَنْزِلَ، وَكَمَا يَشَاءُ أَنْ يُبَاهِيَ، وَكَمَا يَشَاءُ أَنْ يَضْحَكَ، وَكَمَا يَشَاءُ أَنْ يَطَّلَعَ، فَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَوَهَّم كَيْفَ وَكَيْفَ؟ فَإِذَا قَالَ الْجَهْمِيُّ: أَنَا أَكْفَرُ بِرَبِّ يَزُولُ عَنْ مَكَانِهِ. فَقُلْ: بَلْ أَوْفَى بِرَبِّ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ^(٦).

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٩١).

(٢) سبقت ترجمته، راجع (ص ٩٢).

(٣) هو إبراهيم بن الحارث بن مصعب بن الوليد بن عبادة بن الصامت، أبو إسحاق العبّادي، قال أبو بكر الخلال: (كان الإمام أحمد يعظمه ويرفع قدره، ويحتمله في أشياء لا يحتمل فيها غيره) ١- هـ. انظر: تاريخ بغداد (٥٥/٦)، والأنساب (١٢٥/٤)، وتهذيب الكمال (٢٧/٢).

(٤) هو إبراهيم بن الأشعث البخاري خدام الفضيل بن عياض، ويعرف بلام، قال عنه أبو حاتم: (كنا نظن به الخير، فقد جاء بمثل هذا الحديث)، وذكر حديثاً ساقطاً. انظر: الجرح والتعديل (٨٨/٢)، وميزان الاعتدال (١٣٧/١)، ولسان الميزان (٣٦/١).

(٥) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٢).

(٦) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣/٢٠٤، ٢٠٥).

وَنَقَلَ هَذَا عَنِ الْفُضَيْلِ جَمَاعَةً، مِنْهُمْ الْبُخَارِيُّ فِي (خَلْقِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ) ^(١)، وَنَقَلَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ^(٢) بِإِسْنَادِهِ فِي كِتَابِهِ (الْفَارُوقِ)، فَقَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَمَّارٍ ^(٣)، ثنا أَبِي، ثنا يُونُسُ بْنُ يَعْقُوبَ ^(٤)، ثنا حَرَمِيُّ بْنُ عَلِيٍّ الْبُخَارِيُّ ^(٥)، وَهَانِيُّ بْنُ النَّضْرِ ^(٦) عَنِ الْفُضَيْلِ. وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْمَكِّيِّ ^(٧) فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ

(١) ذكر البخاري جزءاً منه معلّقاً في خلق أفعال العباد (ص ٣٦)، وأخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٢/٤٥٢).

(٢) هو أبو إسماعيل الأنصاري الهروي، سبقت ترجمته، راجع (ص ١٨٦).

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ٢٢٧).

(٤) هو أبو يعقوب يوسف بن يعقوب بن شاذك السجستاني، روى عن علي بن خشرم المروزي، وحرمي بن علي البخاري، وحدث عنه أحمد بن محمد بن قيس بن تميم السجزي، وأبو زيد أحمد بن محمد بن عثمان الأنصاري. انظر: الإكمال (٥/٢)، والأنساب (٢/٢٠٧).

(٥) هو أبو محمد حرمي بن علي البيكندي البخاري، سكن بلخ، وروى عن محمد بن سلام البيكندي، والحسن بن عمر بن شقيق، وقتيبة بن سعيد، وإبراهيم بن المنذر، وروى عنه أبو يعقوب يوسف بن يعقوب بن شاذك السجستاني. انظر: الأنساب (٢/٢٠٦)، واللباب في تهذيب الأنساب (١/٣٥٩).

(٦) لعله هاني بن النضر بن حبيب الأزدي الهنائي. انظر: الإكمال (٧/٢٦٩).

(٧) هو عمرو بن عثمان بن كرب بن غصص، أبو عبد الله المكي، الزاهد شيخ الصوفية وصاحب التصانيف، قال الذهبي: (كان من نظراء الجنيد كبير القدر، مات قبل الثلاثمائة توفي حدودها)، ورجح الخطيب أن وفاته في سنة سبع وتسعين ومائتين. انظر: طبقات المحدثين بأصبهان (٣/٤٥٧)، وحلية الأولياء (١٠/٢٩١)، وتاريخ بغداد (١٢/٢٢٣)، والعبر (ص ٢١٣)، وشذرات الذهب (٢/٢٢٥).

(التَّعَرَّفَ بِأَحْوَالِ الْعِبَادِ وَالْمُتَعَبِّدِينَ)، قَالَ: (بَابُ مَا يَجِيءُ بِهِ الشَّيْطَانُ لِلتَّائِبِينَ)، وَذَكَرَ أَنَّهُ يُوقِعُهُمْ فِي الْقُنُوطِ، ثُمَّ فِي الْغُرُورِ وَطُولِ الْأَمَلِ، ثُمَّ فِي التَّوْحِيدِ، فَقَالَ: (مَنْ أَعْظَمَ مَا يُوسَّوِسُ فِي التَّوْحِيدِ بِالتَّشْكِيكِ، أَوْ فِي صِفَاتِ الرَّبِّ بِالتَّمْثِيلِ وَالتَّشْبِيهِ، أَوْ بِالْجَحْدِ لَهَا وَالتَّعْطِيلِ).

الشرح:

يُكْثَرُ هُنَا تَكْلُفُهُ مِنْ تَسْمِيَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ: شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْهَرَوِيِّ، وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ كَذَا، وَهَذِهِ كَلِمَةٌ دَرَجَتْ فِي تِلْكَ الْأَزْمَنَةِ عَلَى مَنْ كَانَ حُجَّةً فِي عُلُومِهِ، فَمَنْ كَانَ حُجَّةً فِي عِلْمِهِ وَجَمَعَ عِلْمًا كَثِيرًا يُقَالُ لَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، يَعْنِي: فِي الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، فَهِيَ تُطْلَقُ عَلَى الْعُلَمَاءِ فِي الشَّرْعِ الَّذِينَ بَلَغَ عِلْمُهُمْ مَبْلَغًا عَظِيمًا، وَصَارُوا أَئِمَّةً وَحُجَّةً. وَأَوَّلُ مَنْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ كَلِمَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ^(١) مِنَ السَّلَفِ يَعْنِي: بِهَذَا الْمَعْنَى.

أَمَّا مِنْ جِهَةِ الْإِطْلَاقِ فَإِنَّهَا أُطْلِقَتْ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ وَعَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ^(٢) فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «هُمَا شَيْخَا الْإِسْلَامِ»^(٢)

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨١).

(٢) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١٣١٦/٧) عن علي موقوفًا، من رواية أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين يذكر عن أبيه، قال: «قال فتى من بني هاشم لعلي: يا أمير المؤمنين سمعتك آنفا تقول على المنبر: اللهم أصلحني بما أصلحت به الخلفاء الراشدين المهديين، فمن هم؟ قال: فاغروقت عيناه وأهملهما، ثم قال: أبو بكر وعمر إماما الهدى، وشيخا الإسلام، ورجلا قريش المقتدى بهما بعد رسول الله ﷺ». =

وهذا جاء في حديث، لكن المعنى الاصطلاحي هو ما ذكرت أن أول من قيلت فيه هو ابن المبارك رحمته الله، فتوسع الناس فيها حتى صارت منصباً دينياً في الدولة العثمانية، فيقال منصب شيخ الإسلام يعني كالمفتي، ومشيخة الإسلام دار مثل دار الفتوى، ويُقال هذا شيخ الإسلام وهذا وكيل شيخ الإسلام، إلى آخره، ومعناها على ما ذكرنا.

أما كلمة الإمام فهي لمن كان قدوة مع كونه حجة، وكلمة شيخ الإسلام هذه لجمع العلوم ولو لم يُتبع، والإمام يزيد عليه بأنه أُتبع وأهل لأن يُقتدى به.



= وذكره أحمد بن عبد الله الطبري في الرياض النضرة (١/٣٧٩) عن أنس رضي الله عنه، وذكره ابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة (١/١٦٦)، وعزاه إلى الطيوريات عن جعفر ابن محمد عن أبيه، وذكره التقي الهندي في كنز العمال (٢/١١٢٤)، وعزاه للالكائي وأبي طالب العشاري في فضائل الصديق، ونصر المقدسي في الحجة.

فَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ الْوُسُوسَةِ^(١): (وَاعْلَمْ - رَحِمَكَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ كُلَّ مَا تَوَهَّمَهُ قَلْبُكَ، أَوْ سَنَحَ فِي مَجَارِي فِكْرِكَ، أَوْ خَطَرَ فِي مُعَارَضَاتِ قَلْبِكَ مِنْ حُسْنٍ أَوْ بَهَاءٍ، أَوْ ضِيَاءٍ، أَوْ إِشْرَاقٍ، أَوْ جَمَالٍ، أَوْ شَبَحٍ مَائِلٍ، أَوْ شَخْصٍ مُتَمَثِّلٍ: فَاللَّهُ تَعَالَى بِغَيْرِ ذَلِكَ، بَلْ هُوَ تَعَالَى أَعْظَمُ وَأَجَلُّ وَأَكْبَرُ، إِلَّا تَسْمَعُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] أَيْ لَا شَبِيهَ وَلَا نَظِيرَ وَلَا مُسَاوِيَ لَا مِثْلَ، أَوْلَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا تَجَلَّى لِلْجَبَلِ تَدَكُّدَكَ لِعِظَمِ هَيْبَتِهِ، وَشَامِخِ سُلْطَانِهِ، فَكَمَا لَا يَتَجَلَّى لِشَيْءٍ إِلَّا أَنْدَكَ، كَذَلِكَ لَا تَوَهَّمُهُ أَحَدٌ إِلَّا هَلَاكَ، فَرَدَّ بِمَا بَيَّنَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ مِنْ نَفْيِهِ عَنِ نَفْسِهِ التَّشْبِيهَ وَالْمِثْلَ وَالنَّظِيرَ وَالْكُفُوَ.

فَإِنْ اعْتَصَمْتَ بِهِ وَامْتَنَعْتَ مِنْهُ أَتَاكَ مِنْ قِبَلِ التَّعْطِيلِ لِصِفَاتِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَتَقَدَّسَ فِي كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالَ لَكَ: إِذَا كَانَ مَوْضُوفًا بِكَذَا أَوْ وَصَفْتَهُ أَوْ جَبَّ لَكَ التَّشْبِيهَ فَأَكْذِبُهُ؛ لِأَنَّهُ اللَّعِينُ إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِكَ وَيُغْوِيكَ وَيُدْخِلَكَ فِي صِفَاتِ الْمُلْحِدِينَ الرَّائِغِينَ الْجَاهِلِينَ لِصِفَةِ الرَّبِّ تَعَالَى.

فَاعْلَمْ - رَحِمَكَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ تَعَالَى لَا كَالْآحَادِ، فَرُدَّ صَمَدٌ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ. إِلَى أَنْ قَالَ: خَلَصَتْ لَهُ الْأَسْمَاءُ السَّنِيَّةُ فَكَانَتْ وَاقِعَةً فِي قَدِيمِ الْأَزَلِ بِصِدْقِ

(١) لعله حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه مسلم (١٣٢) قال: «جاء ناسٌ من أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلُوهُ إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا بَتَّاعُظُمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ. قَالَ: وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ».

الْحَقَائِقِ، لَمْ يَسْتَحْدِثْ تَعَالَى صِفَةً كَانَ مِنْهَا حَلِيًّا، أَوْ اِشْمًا كَانَ مِنْهُ بَرِيًّا تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَكَانَ هَادِيًّا سَيِّهِي، وَخَالِقًا سَيَخْلُقُ، وَرَازِقًا سَيَرْزُقُ، وَغَافِرًا سَيَغْفِرُ، وَفَاعِلًا سَيَفْعَلُ، لَمْ يَحْدُثْ لَهُ الْاِسْتِوَاءُ إِلَّا وَقَدْ كَانَ فِي صِفَةٍ أَنَّهُ سَيَكُونُ ذَلِكَ الْفِعْلُ، فَهُوَ يُسَمَّى بِهِ فِي جُمْلَةٍ فِعْلِهِ كَذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] بِمَعْنَى أَنَّهُ سَيَجِيءُ فَلَمْ يَسْتَحْدِثِ الْاِسْمَ بِالْمَجِيءِ، وَتَخَلَّفَ الْفِعْلُ لَوَقْتِ الْمَجِيءِ، فَهُوَ جَائِي سَيَجِيءُ، وَيَكُونُ الْمَجِيءُ مِنْهُ مَوْجُودًا بِصِفَةٍ لَا تُلَاحِظُهُ الْكَيْفِيَّةُ وَلَا التَّشْبِيهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِعْلُ الرُّبُوبِيَّةِ فَيَسْتَحْسِرُ الْعَقْلُ وَتَنْقَطِعُ النَّفْسُ عِنْدَ إِرَادَةِ الدُّخُولِ فِي تَحْصِيلِ كَيْفِيَّةِ الْمَعْبُودِ، فَلَا تَذْهَبُ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ لَا مُعْطَلًا، وَلَا مُشَبَّهًا، وَارْضَ لِلَّهِ بِمَا رَضِيَ بِهِ لِنَفْسِهِ وَقِفْ عَنْ خَبَرِهِ لِنَفْسِهِ مُسَلِّمًا مُسْتَسْلِمًا مُصَدِّقًا، بِلا مُبَاحَثَةِ التَّنْفِيرِ وَلَا مُنَاسَبَةِ التَّنْقِيرِ.

الشرح:

هذا الكلام مشتمل على عدة مسائل : فمنها أن ما توهمه خيال المرء أو حام عليه فكره في صفة الرب ﷻ يعني : في كيفية اتصافه - أو دار بخياله ، فليعلم بأن الله ﷻ على خلافه ، وهذا لأن كسب المعارف إنما يكون :

✽ برؤية الشيء .

✽ أو رؤية مثيله .

✽ أو رؤية ما يُقَاس عليه .

فتتصور شيئاً ما في ذهنك إذا رأيته فذكرت به ، أو رأيت مثيلاً له فذكرت بمثيله ، فقلت هذا مثل هذا ، بيت مثل بيت ، وخبز مثل خبز ، وأشباه ذلك ، أو ما يقاس عليه ، يعني : ما يمكن أن يجمع بينهما قياس فيكون هذا مع هذا مشترك في الكيفية في شيء ، فيمكن أن نتصور ونتوهم ما دلّت عليه الرؤية أو دل عليه التمثيل أو دل عليه القياس ، والله ﷻ لم تُر ذاته العلية الجليلة ، ولم يُر مثل له ﷻ ، ولم ير شيء يقاس عليه . فإذا لا يمكن أن يتصور الذهن صفة الرب ﷻ من جهة الكيفية ؛ لأن الذهن لا يكتسب أو القلب لا يكتسب المعرفة وتتصور صورة الشيء إلا بهذه الثلاث لا غير . أما إذا لم يكن ثم مثيل ، ولا ما يقاس عليه ، أو لم ير الشيء ، فإنه لا تأتي الصورة إلى الذهن ، وإن أتت صورة ، فالصورة من نسج الخيال ليست على جهة الواقع والحقيقة . ولهذا قال العلماء : (ما دار في ذهنك فالله ﷻ بخلافه) ؛ لأن الله ﷻ ليس كمثله شيء ، ولم يكن له كفواً أحد ﷻ .

وما بقي من الكلام واضح ، إلا أنه ذكر مسألة أسماء الله ﷻ وصفاته ، وأنه ﷻ كان متسمياً بالأسماء متصفاً بالصفات قبل أن يفعلها ، فقال : (خَالِقًا سَيَخْلُقُ ، وَرَازِقًا سَيَرْزُقُ ، وَغَافِرًا سَيَغْفِرُ ، وَفَاعِلًا سَيَفْعَلُ ، لَمْ يَحْدُثْ لَهُ الْاِسْتِواءُ إِلَّا وَقَدْ كَانَ فِي صِفَةٍ أَنَّهُ سَيَكُونُ ذَلِكَ الْفِعْلُ) وأشباه ذلك ، وهذه الكلمة مجملة تحتاج إلى تفصيل ، فإنها رد على كلام المعتزلة . وهذه الكلمة التي قالها قد تكون من مذهب السلف وأهل الحديث ، وقد لا تكون ، يعني : قد تكون على مذهب أو على رأي الأشاعرة . فأما كونها على رأي الأشاعرة فهذا يحصل بتقرير أصل في هذا الباب ، وهو أن المعتزلة قالوا : إن الله ﷻ لم يستفد اسم الخالق إلا من الخلق ، ولم يستفد اسم الرازق إلا من الرزق ، ولم يستفد اسم المحيي إلا من الإحياء ، ولم يستفد اسم المميت إلا من

الإماتة . . . وهكذا، ولا المصور إلا من التصوير، ولا البارئ إلا من البرء
فقبل أن يخلق ليس له اسم الخالق، وقبل أن يرزق، ليس له اسم الرازق . . .
إلى آخره، وهذا كلام المعتزلة، وهو باطل . فإن الله ﷻ لم يزل متسميا بهذه
الأسماء .

والأشاعرة يقولون : إنه ﷻ كانت له هذه الأسماء، ولكن لم يشأ أن يظهر
أثر الاسم في خلقه، فكان اسمه الخالق ولم يخلق شيئاً حتى ابتداء خلق
هذا العالم، وكان اسمه الرازق والرازق ولم يرزق أحداً، وأشباه هذا .
وهذا القول يحوم حوله الكلام الذي سمعتم، وبهذا نقول : إن كان مراده
هذا الكلام فهذا غير صحيح، بل هو مخالف لمنهج ما عليه أهل الحديث
والأثر في أن الله ﷻ له هذه الأسماء الحسنى، وهذه الأسماء الحسنى
والصفات لا بد لها من أثر، والله ﷻ لم يزل خالقاً عليمًا قديرًا رزاقًا ﷻ،
فعالاً لما يريد .

فإذا هو ﷻ يفعل ما يريد، حي خالق رازق قبل خلق هذا العالم، ولا يجوز
أن يُعتقد أن الله ﷻ مُتَسَمٌّ بهذه الأسماء دون ظهور أثر هذه الأسماء في
خلقه، بل هو ﷻ لا بد من ظهور آثار أسمائه وصفاته في ملكوته، والملكوت
لا يقصد به هذا الملكوت المرئي السماوات والأرض إلى آخره، بل
هو ﷻ له الملكوت كله، ما علمنا منه وما لم نعلم، ما سبق هذا المرئي
وما سيخلقه .

فإذا نقول : إنه ﷻ خالق ظهر أثر خلقه، ورزاق ظهر أثر رزقه، ولا بد .
وقوله : (خَالِقًا سَيَخْلُقُ) إن أراد بها هذا الملكوت فهذا يوافق قول
الأشاعرة، وإن أراد بها جنس المخلوقات، يعني : أنه ﷻ خالق سيخلق
جنس المخلوقات في الأزل أو في القديم فهذا مستقيم .

فإذا تعلق الخلق، بأي شيء؟

فإن كان تعلقه بهذا العالم، فهذا من قول الأشاعرة.

وإن كان تعلقه بجنس المخلوقات بما نعلم وما لا نعلم، فإن هذا متفق مع قول أهل الحديث. وأهل الحديث ما نصّوا على هذه المسألة في منهجهم العام، لكن بمخالفتهم للمعتزلة والأشاعرة في المسألة وتقريرهم خلاف ما قالوا، علمنا مذهبهم؛ وهو أن الله ﷻ حي لم يزل حياً، قدير لم يزل قديراً، فعال لما يريد، لم يزل ﷻ فعالاً لما يريد، ولا بد أن يكون لهذا أثر، فامتناع الرب ﷻ عن الفعل زمناً طويلاً جداً حتى خلق هذا العالم، يعني أن صفات الرب ﷻ لم تظهر آثارها في شيء من بريته، وهذا ممتنع؛ لأن معنى هذا أنه ﷻ متصف بصفات ولا أثر لهذا الاتصاف، فهو ﷻ محيي بلا إحياء على هذا القول، مميت بلا إماتة، خالق بلا خلق، هذا ممتنع. لا شك أنه لا بد من ابتداء الخلق في زمان، لكن هذا الزمان محدث، وهو أيضاً نسبي؛ لأن الزمان زمن يتكرر بشيء، فهل ابتداء مع خلق السماوات والأرض وخلق الشمس، وصار اليوم هو كذا؟ فاليوم عند الله ﷻ كآلف سنة مما نعد، واليوم في المريخ يختلف، واليوم في مكان آخر يختلف، فالزمان كله نسبي، ثلث الليل، نصف الليل، هذا نسبي، منسوب يعني منسوب إلى أهله، فالزمان مخلوق كما أن المكان مخلوق، لهذا لا بد للزمان من ابتداء.

والإنسان لا يتصور خلاف الزمان؛ لأنه في معارفه لم يكتسب نسبة شيء إلى شيء بالتقدم أو التأخر إلا من جهة الزمن، فنُسِبَت الأشياء عنده من حيث أن هذا قبل هذا من جهة الزمان، فرأى أن هذا قبل هذا، أو علم أن هذا قبل هذا، ومعلوم أن هذا من جهة كسب المعارف.

فالمعارف المكتسبة إنما هي قائمة على النسبية؛ كما قال ﷺ: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]، فهو ﷺ أخرجنا لا نعلم شيئاً، فكل معلومة اكتسبها الإنسان فهي منسوبة إلى شيء، فليس عند الإنسان علم مطلق، وإنما كل شيء ينسبه؛ هذا كبير لأنه رأى أصغر منه، وهذا عالم لأنه رأى أجهل منه، وهذا زمن لأنه احتاج أن يقيم شيئاً من جهة حصوله، فهو يوم ورائه يوم؛ لأنه رأى التكرار، ورأى حركة الشمس والقمر، هذا شهر لأنه رأى التكرار، هذه سنة لأنه رأى التكرار. فمن الممكن - من جهة النظر لا من جهة الواقع والشرع - أن نصطلح على أن كل عشر سنين نسميها سنة، وهذا اصطلاح، فنجعل كل عشرة أشهر شهراً، يعني: ما مضى من رمضان إلى رمضان، نجعلها شهر، ونجعل رمضان أسبوعاً، وهذا من حيث الاصطلاح غير ممتنع، يعني: كل شيء منسوب عند الإنسان. ويأتي غلط الإنسان أنه يقيس العالم فيما قبل هذه النسب بالعالم المنسوب، فيأتي ويقول: إن ما قبل خلق السماوات والأرض هو مثل ما بعد خلق السماوات والأرض من جهة الزمان. وهذا غير وارد؛ لأن بعد خلق السماوات والأرض صار الزمن منسوباً إلى علامات حدوث الزمن بما في السماوات والأرض؛ يعني حركة الشمس، والقمر، والأرض... إلى آخره، وما قبل ذلك فلا ينسب إلى هذا الزمن الذي حصل بعد خلق السماوات والأرض، فكل علم يكتسبه الإنسان إنما هو منسوب إلى شيء، ولهذا غاية ما عند الإنسان من العلم محدودة؛ لأنها منسوبة، فجميع ما يمكن أن يحصله من المعارف منسوب إلى الأشياء التي حوله، والأشياء التي حوله محدودة، فيبقى علمه محدوداً. ولهذا يجب تنزيه الرب ﷻ عن أن يكون اتصافه بصفاته

أو تسميته ﷻ بأسمائه مقيداً بزمان هو عندنا زمان، أو مقيداً بمكان هو عندنا مكان؛ لأن هذا كله راجع إلى ما نكتسبه من المعارف والمعلومات، والله ﷻ هو العليم بكل شيء، المتوحد في الجلال بكمال الجمال.

فإذا أهل السنة والحديث يرون في مقتضى كلامهم - حيث خالفوا الأشاعرة والمعتزلة في مسألة أسماء الرب ﷻ وصفاته - أنه ﷻ يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد ﷻ، فلا نحد ذلك بحد، ولا نقول ابتداء خلقه بخلق السماوات والأرض، أو ما أشبه ذلك؛ فإنه ﷻ له أن يتصرف وأن يفعل كما يشاء لا معقب لحكمه ولا راد لما يريد ﷻ. والإنسان يصل إلى حد ينتهي فيه تصوُّره، يعني إذا امتد في تصوُّره عن هذه الأشياء سينقطع إما بانقطاع الزمن أو بانقطاع المكان بحسب رأيه، فإذا انقطع الزمن أو انقطع المكان انقطع هو، فإنه يمكن أن يبدأ في ذهنه ويمشي إلى أزمان، وأزمان، وأزمان، ثم يقول: ماذا بعد ذلك، أو ماذا قبل ذلك من الزمن؟ فينتهي تصوُّره، لم؟ لأنه لا يمكن أن يدرك شيئاً غير الزمان، هو لا يعرف إلا الزمن؛ فينسب إليه الأشياء، والزمن هذا مخلوق له بداية.

فإذا هو سيصل - لو قُدِّر أنه يصل - إلى ابتداء الزمن، وابتداء الزمن لا يمكن أن نحد به صفات الرب ﷻ، فالله ﷻ يخلق ما يشاء.

فإذا غلط الذين غلطوا من المعتزلة والأشاعرة وأشباه هؤلاء في هذه المسألة العظيمة، أنهم نظروا إلى الزمان وإلى هذا العالم، فجاء الغلط من هاتين الجهتين:

الأولى: النظر إلى أن هذا العالم هو الذي خلق ليس قبله عوالم.

الثانية: النظر إلى الزمن المحدود بابتداء هذا العالم، وهذا أيضاً

منسوب لا ندري هل هو صحيح أم غير صحيح .

والله ﷻ يخلق ما يشاء من الأزمنة والأمكنة، إلى غير ذلك، ففي الجنة الزمن يختلف، واليوم يختلف على ما قد يختلف مروره، فيوم القيامة كألف سنة وهو يوم واحد، والشمس فيه تدنو من الخلائق، . . إلى آخره .

فإذاً كل هذه الأزمان منسوبة، والناس يعيشون بنسب تعارفوا عليها، واصطلحوا عليها، وجاءت الشرائع بتقريرها لإصلاح حالهم، قال ﷺ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجُّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وقال ﷺ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [التوبة: ٣٦]، يعني: أن الله ﷻ لما خلق السماوات والأرض جعل القمر عَوْدَهُ دلالة على شهر؛ لأنه يحصل به الظهور والاشتهار، واثنَا عشرة شهراً فيها ترجع الشمس إلى موضعها الأول، فصار هذا بعد خلق السماوات والأرض هو ما يُنسب إليه الأزمنة الشهرية والأزمنة السنوية واليوم إلى آخره .

فهذا نسبي للإنسان، وأما الزمن المطلق فلا نعلمه، مثل ما تقول: نحن الآن أعلى أو أسفل؟ ليس هناك شيء اسمه أعلى أو أسفل، أما بالنسبة لمن تحتنا في الجوف فنحن أرفع منهم، أما بالنسبة لمن في السطح فنحن أسفل منهم، ليس هناك شيء أعلى مطلقاً أو أسفل مطلقاً، لا بد من شيء ينسب إليه، ولهذا غلط من غلط في حديث النزول في قوله ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ إِلَيْهِ، وَلِهَذَا غَلَطَ مِنْ غَلَطٍ فِي حَدِيثِ النَّزُولِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ»^(١)، فقال: ثلث الليل يمتد في الأرض كلها فهل يعني ذلك أن الله ﷻ نازل كل الليل؟

(١) سبق تخريجه (ص ١٥٤).

نظر إلى أن فعل الله ﷻ في الزمن هو كالزمن الذي ينسب إليه إلى نفسه ، وهذا تشبيه لصفات الله ﷻ بصفات خلقه ، فإن الإنسان هو الذي يبقى مع الزمان إذا كان في الثلث واستغرق هذا الزمان .

والله ﷻ ليست هذه صفته : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، بل هو ﷻ ينزل كيف يشاء على الصفة التي شاء ﷻ .

المقصود أن هذه المسألة مهمّة جدًا للغاية ، وهي أن المعارف نسبية ، وهذه تجيب على جميع الإشكالات التي ترد على الغيبيات ، فالغيبيات إذا استشكل شيء منها يُطرد بهذه القاعدة : قاعدة النسبي والمطلق ، فإذا فهمتها حصلت خيرًا كثيرًا .



إِلَى أَنْ قَالَ: فَهُوَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْقَائِلُ: (أَنَا اللَّهُ) ^(١) لَا الشَّجَرَةَ،
الْحَائِي قَبْلَ أَنْ يَكُونَ حَائِيًا لَا أَمْرُهُ، الْمُتَجَلِّي لِأَوْلِيَائِهِ فِي الْمِيعَادِ،
فَتَبَيُّضُ بِهِ وَجُوهُهُمْ، وَتُفْلَجُ بِهِ عَلَى الْجَاهِدِينَ حُجَّتُهُمْ،
الْمُسْتَوِي عَلَى عَرْشِهِ بِعَظَمَةِ جَلَالِهِ فَوْقَ كُلِّ مَكَانٍ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى، الَّذِي كَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا، وَأَرَاهُ مِنْ آيَاتِهِ، فَسَمِعَ مُوسَى
كَلَامَ اللَّهِ، لِأَنَّهُ قَرَّبَهُ نَجِيًّا، تَقَدَّسَ أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ مَخْلُوقًا أَوْ
مُخَدَّنًا أَوْ مَرْبُوبًا، وَالْوَارِثُ لِخَلْقِهِ السَّمِيعِ لِأَصْوَاتِهِمْ، النَّاطِرُ بِعَيْنِهِ
إِلَى أَجْسَادِهِمْ، يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ، وَهُمَا غَيْرُ نِعْمَتِهِ، خَلَقَ آدَمَ وَنَفَخَ
فِيهِ مِنْ رُوحِهِ - وَهُوَ أَمْرُهُ - تَعَالَى وَتَقَدَّسَ أَنْ يَحِلَّ بِجِسْمٍ،
أَوْ يُمَارِجَ بِجِسْمٍ أَوْ يُلَاصِقَ بِهِ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ غُلُوءًا كَبِيرًا، الشَّائِي
لَهُ الْمَشِيئَةُ، الْعَالِمُ لَهُ الْعِلْمُ، الْبَاسِطُ يَدَيْهِ بِالرَّحْمَةِ، النَّازِلُ كُلُّ
لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، لِيَتَقَرَّبَ إِلَيْهِ خَلْقُهُ بِالْعِبَادَةِ، وَلِيَرْغَبُوا إِلَيْهِ
بِالْوَسِيلَةِ، الْقَرِيبُ فِي قُرْبِهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، الْبَعِيدُ فِي غُلُوهِ مِنْ
كُلِّ مَكَانٍ بَعِيدٍ، وَلَا يُشَبَّهُ بِالنَّاسِ.

إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾
[فاطر: ١٠]، الْقَائِلُ: ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ فَإِذَا هِيَ
تَمُورُ﴾ ^(١١) أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴿[الملك: ١٦، ١٧]،
تَعَالَى وَتَقَدَّسَ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَرْضِ كَمَا فِي السَّمَاءِ حَلٌّ عَنْ
ذَلِكَ غُلُوءًا كَبِيرًا) ^(٢) ١. هـ.

(١) وذلك في قوله ﷻ: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَسْمُوعِيَ إِذْ أُنْذِرَ أَنْ لَا تُؤْمِنُوا بِلِقَاءِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ^(٢) [الفصص: ٣٠].

(٢) أخرج أبو نعيم في الحلية (١٠/ ٢٩١، ٢٩٢) جزءاً من هذا الأثر، وكذلك الخطيب =

الشرح:

الكلام الذي سبق نقله هو في الجملة موافق لكلام السلف رحمهم الله تعالى، إلا أن قوله: (وَتَقَدَّسَ أَنْ يَحِلَّ بِجِسْمٍ، أَوْ يَمَازَجَ بِجِسْمٍ أَوْ يُلَاصِقَ بِهِ) كلمة: (يلاصق به) هذا نفى أو تنزيه لما لم يرد، أما أن يحل أو يمازج فهذه واضحة؛ لأن الله ﷻ مستوٍ على عرشه، بائن من خلقه.

أما الملاصقة بجسم فهذه تحتاج إلى نظر، والأشبه عدم جواز قولها؛ لأن الله ﷻ غرس جنة عدن بيديه، ولأنه ﷻ خلق آدم ﷺ بيده، ولأنه ﷻ كتب لموسى ﷺ الألواح بيده، وأشبه ذلك، ولأنه ﷻ مستوٍ على عرشه بذاته، وهذا يدل على بقاء هذه الأشياء على ظاهرها، فلا يسوغ أن ننفي هذه الكلمة؛ لأنه قد يكون النفي حقاً وقد يكون باطلاً، ومعلوم أننا في الإثبات نتوقف على النصوص وكذلك في النفي نتوقف على ما جاء أيضاً في النصوص. فهذه لم يرد نفيها وهي محتملة، فلا ينبغي الإثبات ولا النفي وبعض أئمة السلف أثبت المسيس، وهذا له محل بحث.



= في تاريخ بغداد (١٢/٢٢٣)، وذكر جزءاً منه الذهبي في العلو (ص ٢١٢، ٢١٣) وعزاه إلى عمرو بن عثمان المكي، كما ذكره شيخ الإسلام في بيان تلبس الجهمية (٢/٥٢٧) وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٧٣).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَارِثُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَسَدٍ الْمُحَاسِبِيِّ^(١) فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى: (فَهْمُ الْقُرْآنِ)^(٢) قَالَ فِي كَلَامِهِ - عَلَى النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ وَأَنَّ النَّسْخَ لَا يَجُوزُ فِي الْأَخْبَارِ - قَالَ: (لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ مَدْحَ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ يَجُوزُ أَنْ يُنْسَخَ مِنْهَا شَيْءٌ). إِلَى أَنْ قَالَ: (وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِذَا أَخْبَرَ أَنَّ صِفَاتِهِ حَسَنَةٌ عَلَيَّا أَنْ يُخْبَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهَا دَنِيَّةٌ سُفْلَى، فَيَصِفُ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ جَاهِلٌ بِبَعْضِ الْغَيْبِ بَعْدَ أَنْ أَخْبَرَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْغَيْبِ، وَأَنَّهُ لَا يُبْصِرُ مَا قَدْ كَانَ، وَلَا يَسْمَعُ الْأَصْوَاتَ، وَلَا قُدْرَةَ لَهُ، وَلَا يَتَكَلَّمُ وَلَا الْكَلَامُ كَانَ مِنْهُ، وَأَنَّهُ تَحْتَ الْأَرْضِ لَا عَلَى الْعَرْشِ ﷻ عَنْ ذَلِكَ).

فَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ وَاسْتَيْقَنْتَهُ: عَلِمْتَ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ النَّسْخُ وَمَا لَا يَجُوزُ، فَإِنْ تَلَوْتَ آيَةً فِي ظَاهِرِ تِلَاوَتِهَا تَحَسَّبُ أَنَّهَا نَاسِخَةٌ لِبَعْضِ أَخْبَارِهِ، كَقَوْلِهِ عَنْ فِرْعَوْنَ ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ ءَامَنْتُ﴾ [يونس: ٩٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّادِقِينَ﴾ [محمد: ٣١] وَقَالَ: قَدْ تَأَوَّلَ قَوْمٌ أَنَّ اللَّهَ عَنَى أَنْ يُنْجِيَهُ بِبَدَنِهِ مِنَ النَّارِ إِذْ قَدْ

(١) هو شيخ الصوفية أبو عبد الله الحارث بن إسماعيل بن أسد البغدادي المحاسبي، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائتين، نqm عليه الإمام أحمد دخوله في علم الكلام، وحذر من مجالسته، ويقال: لعله رجع عن ذلك، والله أعلم.

انظر: حلية الأولياء (٧٣/١٠، ٧٤)، وتاريخ بغداد (٢١١/٨)، وسير أعلام النبلاء (١٢/١١٠)، وميزان الاعتدال (١٦٤/٢، ١٦٥).

(٢) كتاب (فهم القرآن) للحارث المحاسبي مطبوع في مجلد واحد، ط - دار الكندي ودار الفكر - بيروت.

أَمَّنْ عِنْدَ الْغَرَقِ، وَقَالُوا: إِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ قَوْمَ فِرْعَوْنَ يَدْخُلُونَ النَّارَ دُونَهُ، وَقَالَ: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، وَقَالَ: ﴿وَحَاقَ بِغَالِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥]، وَلَمْ يَقُلْ بِفِرْعَوْنَ. وَقَالَ: وَهَكَذَا الْكَذِبُ عَلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ (٢٥) ﴿[النازعات: ٢٥]، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِيكَ صَدَقُوا﴾ [العنكبوت: ٣]، فَأَقَرَّ التَّلَاوَةَ عَلَى اسْتِثْنَائِ الْعِلْمِ مِنَ اللَّهِ ﷻ عَنْ أَنْ يَسْتَأْنِفَ عِلْمًا بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ مَنْ لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَصْنَعَهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ أَنْ يَصْنَعَهُ نَجْدُهُ ضَرُورَةً. قَالَ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (١٤) ﴿[الملك: ١٤].

وَقَالَ: وَإِنَّمَا قَوْلُهُ: ﴿حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ﴾ [محمد: ٣١] إِنَّمَا يُرِيدُ حَتَّى نَرَاهُ، فَيَكُونُ مَعْلُومًا مَوْجُودًا؛ لِأَنَّهُ لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ يَعْلَمُ الشَّيْءَ مَعْدُومًا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَكُونَ، وَيَعْلَمُهُ مَوْجُودًا كَانَ قَدْ كَانَ، فَيَعْلَمُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ مَعْدُومًا مَوْجُودًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ، وَهَذَا الْمُحَالُ. وَذَكَرَ كَلَامًا فِي هَذَا فِي الْإِرَادَةِ.

الشرح:

هذا الكلام الذي قاله الحارث المحاسبي رحمته الله صحيح؛ لأن النسخ إنما في الأحكام في الإنشاءات، فإن كلام الله ﷻ منقسم إلى: أخبار وإنشاءات.

والخبر: هو ما يكون قابلاً للتصديق وللتكذيب.

والإنشاء: هو الأمر والنهي وما يدل عليهما.

فهذا يعني أن الإنشاء فيه الامتثال، وأما الأخبار ففيها التصديق أو التكذيب من الخلق، فالأحكام والإنشاءات هي التي يجوز أن تنسخ؛ كما قال ﷺ: ﴿ مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ١٠٦]، يعني في الأحكام.

أما الخبر عن الغيب: عن الجنة، أو عن النار، أو عن الملائكة، أو عن صفات الله ﷻ أو أسمائه، أو عن الأمم الماضية، فهذه لا يجوز أن يدخلها النسخ، ولا أن يُعتقد في الآية المتأخرة أنها ناسخة للآية المتقدمة؛ كما ذهب إليه قوم من الضلال من الرافضة والملاحدة وأشباه هؤلاء، فإن هؤلاء ظنوا أن النسخ يكون في الأخبار ويكون في الإنشاءات، وهذا غلط عظيم؛ لأن الخبر يدخله التصديق أو التكذيب، والخبر كيف يُنسخ إذا قيل بجواز نسخ الخبر؟ معنى ذلك أن الأول ليس بصدق، والله ﷻ كلامه حق وصدق؛ كما قال ﷺ: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٢]، وقوله ﷺ: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٨٧]. ولهذا لا يجوز أن يقال في الأخبار: إن هذه الآية نسخت ما قبلها، بمعنى أزالته الحكم.

أما النسخ الذي هو بمعنى إيضاح للمجمل الذي قد يستعمله السلف بمعنى النسخ، يعني: أن هذه الآية أوضحت مجملًا في الآية الأخرى في الغيبات، فهذا لا بأس أن يكون في الأخبار؛ لأنه من قبيل البيان ليس من قبيل إزالة خبر وإتيان خبر جديد يقوم مقامه، فكل ما أخبر الله ﷻ به حق، وعلم الله ﷻ أول، فهو ﷻ لم يزل عالمًا وعلمه في خلقه يظهر؛ كما قال ﷺ: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله ﷺ: ﴿ وَلَسْبَلَوْنَكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجْهِدِينَ مِنْكُمْ وَالضَّاهِدِينَ وَنَبَلَّوْا أَخْبَارَكُمْ ﴾ [محمد: ٣١].

هنا في قوله : (لِنَعْلَمَ) ، و﴿حَتَّى نَعْلَمَ﴾ مثل ما ذكر لك الحارث في آخر الكلام - وهو قول السلف - أن معناها : حتى يظهر علمنا فيها ، ﴿حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ﴾ يعني : حتى يظهر علمنا السابق في المجاهدين ، ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾ يعني : إلا ليظهر علمنا فيكون حجة على الناس ، حجة على الموافق والمخالف وعلى المطيع والعاصي .

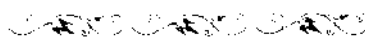
وهذا يدلُّ تبعا للأصل أن الله ﷻ لا يستأنف علماً لم يكن علمه قبل ، بل هو ﷻ لم يزل عالماً قبل أن يخلق الخلق ، ويعلم أحوالهم على التفصيل والإجمال : يعلم الكلّيات والجزئيات ، ويعلم الظاهر والباطن ؛ إذ هو ﷻ بكل شيء عليم . فصفات الله ﷻ وأسماءه والأخبار الغيبية هذه كلها من قبيل الأخبار ، لا يجوز عليها النسخ ، ولا يستأنف ﷻ شيئاً منها لم يكن عليه ، بل هو ﷻ لم يزل بصفاته ﷻ .



إِلَى أَنْ قَالَ: وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥٠] لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنْ يُحْدِثَ لَهُ سَمْعًا، وَلَا تَكَلَّفَ بِسَمْعٍ مَا كَانَ مِنْ قَوْلِهِمْ، وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ لِلَّهِ اسْتِمَاعًا حَادِثًا فِي ذَاتِهِ، فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ مَا يَعْقِلُ مِنَ الْخَلْقِ أَنَّهُ يَحْدُثُ مِنْهُمْ عِلْمٌ سَمِعَ لِمَا كَانَ مِنْ قَوْلٍ، لِأَنَّ الْمَخْلُوقَ إِذَا سَمِعَ حَدَّثَ لَهُ عَقْلٌ فَهَمَّ عَمَّا أَذْرَكَهُ أُذُنُهُ مِنَ الصَّوْتِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ١٠٥]، لَا يَسْتَحْدِثُ بَصَرًا، مُحَدَّثًا فِي ذَاتِهِ، وَإِنَّمَا يَحْدُثُ الشَّيْءُ فَيَرَاهُ مُكَوَّنًا كَمَا لَمْ يَزَلْ يَعْلَمُ قَبْلَ كَوْنِهِ.

الشرح:

يريد بالكلام على قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ أنه ليس بتكلف؛ لأن لفظة مستمع قد يفهم منها الإصغاء، قد يفهم منها تكلف السماع، والله ﷻ سميع بالغ في السمع نهاية هذه الصفة من الجمال والجلال لا يتكلف شيئاً، بل هو ﷻ يسمع ديبب النملة السوداء على الصخرة الصماء ﷻ، ويعلم السر وأخفى، بل حديث المرء في نفسه يعلمه ﷻ دون عناء ودون مشقة، فلا يفهم من قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ أن هذا بكلفة ومشقة، بل هو ﷻ كامل في صفاته وكل شيء هين عليه ﷻ، وسع سمعه الأصوات ﷻ.



إِلَى أَنْ قَالَ: وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ أَفْهَرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ٢١٨]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (٥) ﴿طه: ٥٠﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿ءَامِنُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ١٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿نَعْرُجُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ١٤]، وَقَالَ لِعِيسَى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] الآية، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. وَذَكَرَ الْإِلَهَةَ أَنْ لَوْ كَانُوا إِلَهَةً لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا، إِلَى طَلَبِهِ حَيْثُ هُوَ، فَقَالَ: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ (٤١) [الإسراء: ٤٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (١) [الأعلى: ١].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فَلَنْ يُنْسَخَ ذَلِكَ أَبَدًا. كَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحَنَّ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] الآية، فَلَيْسَ هَذَا بِنَاسِخٍ لِهَذَا، وَلَا هَذَا ضِدٌّ لِذَلِكَ. وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ لَيْسَ مَعْنَاهَا أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ الْكُونَ بِذَاتِهِ فَيَكُونُ فِي أَشْفَلِ الْأَشْيَاءِ، أَوْ يَنْتَقِلُ فِيهَا لِأَشْتِفَالِهَا، وَيَتَبَعَّضُ فِيهَا عَلَى أَقْدَارِهَا، وَيَزُولُ عَنْهَا عِنْدَ فَنَائِهَا، حَبْلٌ وَعَزٌّ عَنْ ذَلِكَ، وَقَدْ نَزَعَ بِذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الضَّلَالِ، فَرَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي كُلِّ شَيْءٍ

بِنَفْسِهِ كَائِنًا، كَمَا هُوَ فِي الْعَرْشِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ، ثُمَّ أَحَالُوا فِي النَّفْيِ بَعْدَ تَثْبِيْتِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ مَا نَفَوْهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ يُثْبِتُ شَيْئًا فِي الْمَعْنَى ثُمَّ نَفَاهُ بِالْقَوْلِ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ نَفْيُهُ بِلِسَانِهِ، وَاحْتَجُّوا بِهَذِهِ الْآيَاتِ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي كُلِّ شَيْءٍ بِنَفْسِهِ كَائِنًا ثُمَّ نَفَوْا مَعْنَى مَا أَثْبَتُوا، فَقَالُوا: لَا كَالشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿حَتَّى نَعْلَمَ﴾ [محمد: ٣١]، ﴿فَسِيرَى اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٥]، ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥] فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: حَتَّى يَكُونَ الْمَوْجُودُ فَيَعْلَمَهُ مَوْجُودًا، وَيَسْمَعَهُ مَسْمُوعًا، وَيُبْصِرَهُ مُبْصَرًا، لَا عَلَى اسْتِحْدَاثِ عِلْمٍ وَلَا سَمْعٍ وَلَا بَصَرٍ.

الشرح:

هذا الكلام هو في الحقيقة ليس على الجادة، لكن يمكن أن يفسر بتفسير صحيح؛ لأن شيخ الإسلام لما نقله لعله أراد ما اشتمل عليه من إثبات الصفات وما ذكره من الكلام - يعني الحارث - فيه بعض ما لا يتفق مع طريقة السلف في تقرير الصفات، ويمكن أن يُحمل على محمل صحيح، ففي آخره جعل السمع والبصر مثل العلم، وهذا ليس كذلك، فالرحمن ﷻ يعلم الأشياء قبل حدوثها.

أما السمع فهو ﷻ يسمع الأصوات بعد صدورها من أهلها، أو صدورها من الأشياء، ويرى المبصرات بعد وجودها كونا، مثل ما قال في أول الكلام: (وَإِنَّمَا يَحْدُثُ الشَّيْءُ فَيَرَاهُ مُكَوَّنًا كَمَا لَمْ يَزَلْ يَعْلَمُ قَبْلَ كَوْنِهِ)، وقرنه السمع والبصر بالعلم في هذا الباب ليس بجيد؛ لأن العلم للأشياء

قبل أن تكون، أما السمع والبصر للأشياء فإنها بعد أن تكون، فمتعلق العلم عند أهل السنة غير متعلق السمع والبصر، لكن يُحمل على تفسير صحيح وهو أنه أراد الرد على من قالوا بأنه عَلَيْهِ السَّلَام يستأنف علماً، أو يستأنف سمعاً، أو يستأنف بصرًا، وهذا المراد صحيح.



وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ [النحل: ٤٠] إِذَا جَاءَ وَقْتُ كَوْنِ الْمُرَادِ فِيهِ.

وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾ [الملوك: ١٦] ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا أَلْبَسُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الأنعام: ٤٢] فهذا وغيره مثل قوله: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

هَذَا مُنْقَطِعٌ يُوجِبُ أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، فَوْقَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا مُنَزَّهٌ عَنِ الدُّخُولِ فِي خَلْقِهِ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْهُمْ خَافِيَةٌ، لِأَنَّهُ أَبَانَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ أَنَّ ذَاتَهُ بِنَفْسِهِ فَوْقَ عِبَادِهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ يَعْنِي فَوْقَ الْعَرْشِ، وَالْعَرْشُ فَوْقَ السَّمَاءِ؛ لِأَنَّ مَنْ قَدْ كَانَ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى السَّمَاءِ فِي السَّمَاءِ، وَقَدْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ قَالَ: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، يَعْنِي: عَلَى الْأَرْضِ، لَا يُرِيدُ الدُّخُولَ فِي حَوْفِهَا. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَأُصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] يَعْنِي: فَوْقَهَا عَلَيْهَا. وَقَالَ: ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ ثُمَّ فَصَلَ فَقَالَ: ﴿أَن يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾ وَلَمْ يَصِلْ فَلَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ مَعْنَى - إِذَا فَصَلَ قَوْلُهُ: ﴿مَن فِي السَّمَاءِ﴾ ثُمَّ اسْتَأْنَفَ التَّخْوِيفَ بِالْخَشْفِ - إِلَّا أَنَّهُ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ السَّمَاءِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وَقَالَ: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، فَبَيَّنَّ عُرُوجَ الْأَمْرِ وَعُرُوجَ الْمَلَائِكَةِ، ثُمَّ وَصَفَ وَقْتُ صُعُودِهَا بِالْارْتِفَاعِ صَاعِدَةً إِلَيْهِ، فَقَالَ: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ

أَلَفَ سَنَةً ﴿[المعارج: ٤]﴾ فَقَالَ صُغُودُهَا إِلَيْهِ، وَفَضْلُهُ مِنْ قَوْلِهِ ﴿إِلَيْهِ﴾ ؛
كَقَوْلِ الْقَائِلِ: اصْعَدْ إِلَى فُلَانٍ فِي لَيْلَةٍ أَوْ يَوْمٍ وَذَلِكَ أَنَّهُ فِي الْعُلُوِّ
وَأَنَّ صُغُودَكَ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ، فَإِذَا صَعِدُوا إِلَى الْعَرْشِ فَقَدْ صَعِدُوا إِلَى
اللَّهِ ﷻ، وَإِنْ كَانُوا لَمْ يَرَوْهُ، وَلَمْ يُسَاوُوهُ فِي الِارْتِفَاعِ فِي عُلُوِّهِ
فَإِنَّهُمْ صَعِدُوا مِنَ الْأَرْضِ وَعَرَجُوا بِالْأَمْرِ إِلَى الْعُلُوِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وَلَمْ يَقُلْ: عِنْدَهُ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ
فِرْعَوْنُ يَكْفُرُونَ ابْنُ لِي صَرَحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣١﴾﴾ أَسَبَبَ السَّمَوَاتِ
فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴿[غافر: ٣٦-٣٧]﴾، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْكَلَامَ فَقَالَ: ﴿وَإِنِّي
لَأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٧] فِيمَا قَالَ لِي أَنَّ إِلَهَهُ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ. فَبَيَّنَ
اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنَّ فِرْعَوْنَ ظَنَّ بِمُوسَى أَنَّهُ كَاذِبٌ فِيمَا قَالَ، وَعَمَدَ
لِطَلْبِهِ حَيْثُ قَالَهُ مِنَ الظَّنِّ بِمُوسَى أَنَّهُ كَاذِبٌ، وَلَوْ أَنَّ مُوسَى قَالَ:
إِنَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِذَاتِهِ لَطَلَبَهُ فِي بَيْتِهِ أَوْ بَدَنِهِ، أَوْ وَحْشِيهِ،
فَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يُجْهِدْ نَفْسَهُ بِبَيِّنَاتٍ الصَّرْحِ. قَالَ
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي يَزْعُمُونَ أَنَّهَا قَدْ وَصَلَهَا - وَلَمْ يَقْطَعْهَا
كَمَا قَطَعَ الْكَلَامَ الَّذِي أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ عَلَى عَرْشِهِ فَقَالَ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ
يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧]، فَأَخْبَرَ بِالْعِلْمِ، ثُمَّ أَخْبَرَ
أَنَّهُ مَعَ كُلِّ مُنَاجٍ، ثُمَّ خَتَمَ الْآيَةَ بِالْعِلْمِ بِقَوْلِهِ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ
عَلِيمٌ﴾ فَبَدَأَ بِالْعِلْمِ، وَخَتَمَ بِالْعِلْمِ، فَبَيَّنَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ يَعْلَمُهُمْ حَيْثُ
كَانُوا لَا يَخْفُونَ عَلَيْهِ، وَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ مُنَاجَاتُهُمْ، وَلَوْ اجْتَمَعَ
الْقَوْمُ فِي أَسْفَلٍ وَنَاطَرُوا إِلَيْهِمْ فِي الْعُلُوِّ، فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَرَلْ أَرَاكُمْ،
وَأَعْلَمُ مُنَاجَاتِكُمْ. لَكَانَ صَادِقًا - وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى أَنْ يُشَبِّهَ
الْخُلُقَ - فَإِنْ أَبَوْا إِلَّا ظَاهِرَ التَّلَاوَةِ، وَقَالُوا: هَذَا مِنْكُمْ دَعْوَى.

خَرَجُوا عَنْ قَوْلِهِمْ فِي ظَاهِرِ التَّلَاوَةِ؛ لِأَنَّ مَنْ هُوَ مَعَ الْاِثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرٍ هُوَ مَعَهُمْ لَا فِيهِمْ، وَمَنْ كَانَ مَعَ الشَّيْءِ فَقَدْ خَلَا مِنْهُ جِسْمُهُ وَهَذَا خُرُوجٌ مِنْ قَوْلِهِمْ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ف: ١٦٦]؛ لِأَنَّ مَا قَرُبَ مِنَ الشَّيْءِ لَيْسَ هُوَ فِي الشَّيْءِ، فَفِي ظَاهِرِ التَّلَاوَةِ عَلَى دَعْوَاهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي حَبْلِ الْوَرِيدِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزمر: ٢٨٤] لَمْ يَقُلْ فِي السَّمَاءِ ثُمَّ قَطَعَ؛ كَمَا قَالَ: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] ثُمَّ قَطَعَ فَقَالَ: ﴿أَنْ يَخْشَفَ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾، فَقَالَ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ إِلَهُ أَهْلِ السَّمَاءِ وَإِلَهُ أَهْلِ الْأَرْضِ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي اللُّغَةِ؛ تَقُولُ: فَلَانَ أَمِيرٌ فِي خُرَاسَانَ وَأَمِيرٌ فِي بَلْخٍ، وَأَمِيرٌ فِي سَمَرْقَنْدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَيَخْفَى عَلَيْهِ مَا وَرَاءَهُ، فَكَيْفَ الْعَالِي فَوْقَ الْأَشْيَاءِ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ يُدْبِرُهُ، فَهُوَ إِلَهُ فِيهِمَا إِذَا كَانَ مُدَبِّرًا لِهَمَا، وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ تَعَالَى عَنِ الْأَمْثَالِ (١) هـ.

الشرح:

الحارث المحاسبي في هذا الكلام الطويل يريد الرد على طوائف أساءت فهم القرآن، وكتابه فهم القرآن مبني على الرد على من أساء فهم القرآن سواء في الأصول أو في الصفات أو في السلوك أو غير ذلك، والكتاب مطبوع،

(١) انظر: كتاب فهم القرآن للمحاسبي (ص ٣٣٢ - ٣٥٦).

والطوائف التي ضلت في فهم القرآن أصناف: منهم من ضلوا في باب التوحيد، وهذا النقل كله مختص بهذا، فمنهم المعتقدون بالحلول وأن الله ﷻ في كل مكان بذاته في الأماكن الطاهرة وفي الأماكن النجسة - في الحش - وفي المسجد وفي الشارع وفي كل مكان، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، احتجوا ببعض الأدلة؛ كقوله ﷻ: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، وقوله ﷻ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وردوا على بعض الأدلة التي يُرد بها عليهم؛ كقوله ﷻ: ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾ [الملك: ١٦]، لأن هذا فيه فصل ثم فيه استئناف، وأشباه ذلك مما سمعت من الاحتجاج والرد عليهم. وحجة أهل السنة واضحة، وما قرره الحارث في هذا جيد وواضح، فإن قوله مثلاً في آخر الكلام: (﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ إِلَهُ أَهْلِ السَّمَاءِ وَإِلَهُ أَهْلِ الْأَرْضِ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي اللُّغَةِ؛ تَقُولُ: فَلَانَ أَمِيرٌ فِي خُرَّاسَانَ وَأَمِيرٌ فِي بَلْخَ، وَأَمِيرٌ فِي سَمَرْقَنْدَ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَيَخْفَى عَلَيْهِ مَا وَرَاءَهُ، فَكَيْفَ الْعَالِي فَوْقَ الْأَشْيَاءِ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ يُدَبِّرُهُ، فَهُوَ إِلَهُ فِيهِمَا إِذَا كَانَ مُدَبِّرًا لَهُمَا، وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ تَعَالَى عَنِ الْأَمْثَالِ)، يعني: أنه ﷻ هو الذي يُعبد في السماء وهو الذي يُعبد في الأرض، مع كونه ﷻ على عرشه مستوٍ عليه كما يليق بجلاله وعظمته ﷻ، كما يقول القائل فلان أمير في كذا وأمير في كذا وأمير في كذا، أو هو الأمير في كذا وكذا وهو في مكان واحد، وإنما يصدر أمره في هذه جميعاً، ويطاع في ذلك، فقوله ﷻ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٨٤] هذا معناه: وهو المعبود في السماء وهو المعبود في الأرض، فلا معبود غيره في السماء ولا معبود غيره في الأرض، وأما آية

الأنعام ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾
[الأنعام: ٣]، فإن تفسيرها فيه أوجه منها :

الأول: أن قوله ﷻ: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ يعني: هو ﷻ على السموات لأن ﴿فِي﴾ هنا بمعنى (على)؛ كقوله ﷻ: ﴿وَلَأُصَلِّتُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، يعني على جذوع النخل، ثم تستأنف وتقول: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ .

الثاني: أن الوقف على ﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾ في قوله ﷻ: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾، ثم تقول: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ فيكون المعنى: وهو المعبود الحق في السموات وهو المعبود في الأرض؛ إذ إن لفظ الجلالة علم على المعبود بحق.

الثالث: أن تصل الآية فتقول: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ والوجه الأول أظهر هذه الأوجه، والثاني أيضا ظاهر والثالث بين، فيقرأ القارئ يقول: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَيُوصِلُ: ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ يعني: أنه ﷻ على السموات وفي الأرض يعلم فعلمه مع خلقه، أو تقول: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ يعني: وهو المعبود ﷻ في السموات وهو المعبود في الأرض؛ كآية الزخرف: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾ . وهذا كله رد من الحارث المحاسبي رحمه الله على أصحاب الحلول والوحدة النافية لصفات الله ﷻ.



وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَفِيفٍ^(١) فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ: (اعْتِقَادُ التَّوْحِيدِ بِإِثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ) قَالَ فِي آخِرِ خُطْبَتِهِ: (فَاتَّفَقَتْ أَقْوَالُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ ﷻ، وَمَعْرِفَةِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَقَضَائِهِ، قَوْلًا وَاحِدًا، وَشَرْعًا ظَاهِرًا، وَهُمْ الَّذِينَ نَقَلُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ حَتَّى قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي»^(٢) وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَحَدِيثَ «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ أَحَدَثَ حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا»^(٣). وَقَالَ: فَكَانَتْ كَلِمَةُ الصَّحَابَةِ عَلَى اتِّفَاقٍ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ، وَهُمْ الَّذِينَ أَمَرْنَا بِالْأَخْذِ عَنْهُمْ؛ إِذْ لَمْ يَخْتَلِفُوا بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَحْكَامِ التَّوْحِيدِ وَأُصُولِ الدِّينِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ كَمَا اخْتَلَفُوا فِي الْفُرُوعِ، وَلَوْ كَانَ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ لَنُقِلَ إِلَيْنَا كَمَا نُقِلَ سَائِرُ الْاِخْتِلَافِ، فَاسْتَقَرَّ صِحَّةُ ذَلِكَ عَنْ خَاصَّتِهِمْ وَعَامَّتِهِمْ حَتَّى آدُوا إِلَى التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَاسْتَقَرَّ صِحَّةُ ذَلِكَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الْمَعْرُوفِينَ حَتَّى نَقَلُوا ذَلِكَ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ كَانَ فِي الْأَصْلِ عِنْدَهُمْ كُفْرًا، وَلِلَّهِ الْمِنَّةُ. ثُمَّ إِنِّي قَائِلٌ - وَبِاللَّهِ أَقُولُ - إِنَّهُ لَمَّا أَحَدَثُوا فِي أَحْكَامِ التَّوْحِيدِ وَذِكْرِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَلَى خِلَافٍ مِنْهُجِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ،

(١) هو أبو عبد الله محمد بن خفيف بن أسفكشاد الضبي الفارسي الشيرازي شيخ الصوفية ولد سنة ثمان وستين ومائتين، وتوفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.

انظر: حلية الأولياء (٣٨٥/١٠)، وتاريخ دمشق (٤٠٥/٥٢)، وسير أعلام النبلاء (٣٤٢/١٦)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٤٩/٣)، وشذرات الذهب (٧٦/٣).

(٢) سبق تخريجه (ص ١١).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٧٠)، ومسلم (١٣٧٠) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

فَخَاضَ فِي ذَلِكَ مَنْ لَمْ يُعْرِفُوا بِعِلْمِ الْأَثَارِ، وَلَمْ يَعْقِلُوا قَوْلَهُمْ بِذِكْرِ الْأَخْبَارِ، وَصَارَ مُعَوَّلُهُمْ عَلَى أَحْكَامِ هَوَاجِسِ النُّفُوسِ الْمُسْتَخْرِجَةِ مِنْ سُوءِ الطَّوِيَّةِ وَمَا وَافَقَ عَلَى مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ، وَالتَّعَلُّقِ مِنْهُمْ بِآيَاتٍ لَمْ يُسَعِدْهُمْ فِيهَا مَا وَافَقَ النُّفُوسَ، فَتَأَوَّلُوا عَلَى أَهْوَائِهِمْ، وَصَحَّحُوا بِذَلِكَ مَذَاهِبَهُمْ؛ احْتَجَبَتْ إِلَى الْكُشْفِ عَنْ صِفَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَمَأْخِذِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمِنْهَا جِ الْأَوَّلِينَ؛ خَوْفًا مِنَ الْوُقُوعِ فِي جُمْلَةِ أَقَاوِيلِهِمُ الَّتِي حَذَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّتَهُ وَمَنَعَ الْمُسْتَجِيبِينَ لَهُ حَتَّى حَذَّرَهُمْ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ خُرُوجَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ يَتَنَازَعُونَ فِي الْقَدَرِ وَغَضَبَهُ^(١). وَحَدِيثَ «لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكِتِهِ»^(٢)،

(١) كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَتَنَازَعُ فِي الْقَدَرِ فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْهُهُ، حَتَّى كَانَمَا نُقْبِي فِي وَجْتَيْهِ الرُّمَانُ، فَقَالَ: أَيُّهَذَا أَمْرُنُمْ أَمْ بِهِذَا أُرْسِلْتُ إِلَيْكُمْ؟ إِنَّمَا هَٰذَا مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حِينَ تَنَازَعُوا فِي هَٰذَا الْأَمْرِ، عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَتَنَازَعُوا فِيهِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢١٣٣)، وَأَبُو يَعْلَى فِي مُسْنَدِهِ (٤٣٣/١٠)، وَأَخْرَجَهُ بَنُوحُ هَٰذَا اللَّفْظِ ابْنُ مَاجَهَ (٨٥)، وَقَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي مُصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ: (إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ)، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١٧٨/٢، ١٩٥)، وَاللَّالِكَايْنِيُّ فِي اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ (٦٢٧/٣)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السُّنَةِ (١٧٧/١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (١٦٥/١) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَفِي الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٦٠٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٦٣) وَقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَابْنُ مَاجَهَ (١٣)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٨/٦)، وَالشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (ص ١٥١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٩٣٤)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (١٩٠/١)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي الْكَبِيرِ (٧٦/٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَحَدِيثُ: «سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»^(١)، وَأَنَّ النَّاجِيَةَ مَا كَانَ عَلَيْهِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ.

ثُمَّ قَالَ: فَلَزِمَ الْأُمَّةَ قَاطِبَةً مَعْرِفَةُ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، وَلَمْ يَكُنِ الْوُضُوءُ إِلَيْهِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ الْمَعْرُوفِينَ بِنَقْلِ الْأَخْبَارِ مِمَّنْ لَا يَقْبَلُ الْمَذَاهِبُ الْمُحَدَّثَةُ، فَيَتَّصِلُ ذَلِكَ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ مِمَّنْ عُرِفُوا بِالْعَدَالَةِ وَالْأَمَانَةِ، الْمُحَافِظِينَ عَلَى الْأُمَّةِ مَا لَهُمْ وَمَا عَلَيْهِمْ مِنْ إِثْبَاتِ السُّنَّةِ. إِلَى أَنْ قَالَ: فَأَوَّلُ مَا نَبْتَدِئُ بِهِ مَا أَوْزَدَنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ أَجْلِهَا، ذَكَرُ اسْمَاءِ اللَّهِ ﷻ وَصِفَاتِهِ مِمَّا ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا بَيَّنَّ ﷻ مِنْ صِفَاتِهِ فِي سُنَّتِهِ، وَمَا وَصَفَ بِهِ ﷻ نَفْسَهُ مِمَّا سَنَذْكُرُ قَوْلَ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ لَنَا فِي ذَلِكَ أَنْ نُرَدَّهُ إِلَى أَحْكَامِ عُقُولِنَا بِطَلَبِ الْكَيْفِيَّةِ بِذَلِكَ، وَمِمَّا قَدْ أَمَرْنَا بِالِاسْتِشْلَامِ لَهُ.

الشرح:

قوله: (وَصَارَ مَعُولُهُمْ عَلَى أَحْكَامِ هَوَاجِسِ النُّفُوسِ الْمُسْتَخْرَجَةِ مِنْ سُوءِ الطَّوَيَّةِ) أي: صار معولهم على الأحكام المستخرجة من سوء الظن، والأحكام هذه هي أحكام هوى النفس، أو هوى حسن النفس، يعني: هوى مصدره تحسين النفس، وما تراه النفس حسناً، والمستخرجة هي الأحكام. وما سبق إيرادها من خطبة كتاب التوحيد لأبي عبد الله ابن خفيف هذا

(١) حديث الافتراق سبق تخريجه (ص ٧١).

مشتمل على تأصيل منهج التلقي عند أهل السنة والجماعة .

وهذا المنهج مأخوذ من الكتاب والسنة وكلام الصحابة رضي الله عنهم والتابعين في فهم الكتاب والسنة، والتابعون لا يستقلون بأحكام التوحيد؛ بل هم مقرررون لما جاء في النصوص، فلو جاء عن أحد من التابعين شيء لم يكن في النصوص لكان هذا على عهدة قائله، ولا يكون عقيدة ولو تبعه عليها بعض من بعده، فشرط الاعتقاد الصحيح أن يكون جائئاً في الكتاب أو السنة وكان عليه الصحابة رضي الله عنهم، فهذا هو قيد الاعتقاد الصحيح وقيد مصدر تلقيه، وهو الذي أجمع عليه السلف بإجماع المهاجرين والأنصار على ذلك فمن بعدهم .

ثم إن العقل لا مأخذ له في الغيبات، العقل وتحسين النفوس ورؤية الصواب من جهة عقلية في الأمور الغيبية ليست واردة وليست من موارد التلقي أو من مصادر التلقي عند أهل السنة والجماعة، بل التلقي إنما يكون من النصوص وما عليه السلف الصالح، يعني: بما أجمعوا عليه، والعقل إنما هو لفهم النصوص .

فالأمور الغيبية العقل لا يحسنها؛ لأن العقل راجع في إدراكه وتصوراتهِ إلى قياس الأمور بعضها مع بعض، فهذا هو الذي قرره العقلاء في الكلام فيما يسمى بنظرية المعرفة، وما يكتسبه الناس من المعارف كيف يكون . والأصل في اكتساب الناس المعارف إنما هو بالأقيسة على الضروريات، فالضروريات التي شاهدها بأعينهم أو سمعوها أو ذاقوها أو لمسوها يقيسون عليها فتنتج لهم المعارف، وتنتج لهم الأقيسة والإدراكات العقلية . ومما هو معلوم في المنطق والفلسفة بعامة ما يسمى بنظرية المعرفة،

يعني : ما به تكون معرفة الأشياء ، فيه :

أولاً : الضروريات ؛ كما قال ﷺ : ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ نَكْمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْعِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨] ، فجعل الأبصار ، وجعل الأفئدة ، وجعل السمع ، قبل ذلك ، لم ؟ لأن هذه هي وسائل التحصيل ، فما كان مأخوذاً من هذه الحواس فيسمى عندهم ضروري ، يعني : لا يحتاج إلى استدلال نظري لإثباته ، بل تقول : هذا هو أمامي لمستته وسمعته وأسمعك الآن ، فلا يحتاج إلى إثبات . ومن احتاج إلى إثبات الضروريات إنما هم قوم من أهل بدع يقال لهم : السفسطائية الذين يجادلون حتى في الضروريات .

المقصود أن العقل يدرك المعارف بعد تحصيل الضروريات بقياس ما لم يره على ما رآه ، وقياس ما لم يسمعه على ما سمعه ، ومعلوم أن المعارف إنما حُصِّلت بأشياء دنيوية ، بأشياء مرئية ، بأشياء مسموعة بعالم الشهادة . وقياس عالم الغيب على عالم الشهادة وإدخال العقل في ذلك هذا من مناهج أهل الضلال .

وقياس الغيب على الشهادة عند أهل السنة والجماعة باطل شرعاً ؛ كما أنه باطل عقلاً عند العقل الصريح ؛ لأن هذه الأقيسة العقلية مبنية على المدارك الضرورية ، والمدارك الضرورية الدنيوية مشهودة ، فكونك تقيس غير المشهود على المشهود هذا فيه بطلان في تحكيم حتى القواعد العقلية .

فخلصنا من ذلك : أن قياس عالم الغيب سواء في صفات الله ﷻ وأسمائه أو في صفة الجنة والنار ، أو في الميزان ، أو في الصراط المنصوب على متن جهنم ، أو في عالم الملائكة ، أو في أي أمر غيبي يأتي في النصوص إثباته ،

فإن الخوض فيه بدلالة عقلية بمخالفة ظاهر ما دلت عليه النصوص ، هذا راجع إلى الأصل الذي ذكرنا ، وهو : إعمال العقل في قياس عالم العقل على عالم الشهادة ، وهذا خلف من القول وباطل من التقرير ، بل الغيب له قواعده وأقيسته العقلية الصحيحة ، والشهادة لها قواعدها وأقيستها الصحيحة ، فجعل هذا لذاك أو ذاك لهذا لا يصح . نخلص من ذلك إلى أن التفكير في نصوص الثواب والعقاب والغيبات بدلالة العقل ، هذا من الباطل .



إِلَى أَنْ قَالَ: ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَرَّفَ إِلَيْنَا بَعْدَ إِنْثَابِ الْوَحْدَانِيَّةِ وَإِقْرَارِ
الْأُلُوْهِيَّةِ: أَنَّ ذَكَرَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بَعْدَ التَّحْقِيقِ، بِمَا بَدَأَ بِهِ مِنْ
أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَكَّدَهُ ﷺ بِقَوْلِهِ، فَقَبِلُوا مِنْهُ كَقَبُولِهِمْ لَأَوَائِلِ
التَّوْحِيدِ مِنْ ظَاهِرِ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. إِلَى أَنْ قَالَ بِإِثْبَاتِ نَفْسِهِ
بِالتَّفْصِيلِ مِنَ الْمُجْمَلِ، فَقَالَ لِمُوسَى ﷺ: ﴿وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾
[طه: ٤١]، وَقَالَ: ﴿وَيُعَذِّبُكُمُ اللَّهُ نَفْسَكُمْ﴾ [آل عمران: ٢٨] وَلِصَحَّةِ ذَلِكَ،
وَاسْتِقْرَارِهِ نَاجَاهُ الْمَسِيحُ ﷺ فَقَالَ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي
نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]. وَأَكَّدَ ﷺ صَحَّةَ إِنْثَابِ ذَلِكَ فِي سُنَّتِهِ، فَقَالَ:
«يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: مَنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي»^(١).

وَقَالَ ﷺ: «كُتِبَ كِتَابًا بِيَدِهِ عَلَى نَفْسِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ
غَضَبِي»^(٢)، وَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ رَضِيَ نَفْسِهِ»^(٣)، وَقَالَ فِي مَحَاجَّةِ
آدَمَ لِمُوسَى: «أَنْتَ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ وَأَصْطَنَعَكَ لِنَفْسِهِ»^(٤). فَقَدْ
صَحَّ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ أَنَّهُ أَثْبَتَ لِنَفْسِهِ نَفْسًا، وَأَثْبَتَ لَهُ الرَّسُولَ ذَلِكَ،
فَعَلَى مَنْ صَدَّقَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ اعْتِقَادِ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ
وَيَكُونُ ذَلِكَ مَبْنِيًّا عَلَى ظَاهِرِ قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
[الشورى: ١٧].

(١) أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) سبق تخريجه (ص ٥٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٢٦) من حديث ابن عباس عن جويرية رضي الله عنها.

(٤) أخرجه البخاري (٤٧٣٦)، ومسلم (٢٦٢٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الشرح:

هذا النقل والكلام فيه ذكر صفة النفس لله ﷻ، والنفس له ﷻ فسرت بتفسيرين :

الأول: أن النفس بمعنى الذات، يعني: أنه ﷻ له ذات؛ لأنه يقال في اللغة النفس بمعنى الذات؛ كما في قول القائل: جاءني خالداً نفسه، يعني: ذاته، من جهة التأكيد، يعني: لم يأت رسول منه ولم يأت كتاب منه وإنما أتى خالداً نفسه يعني بذاته.

وتأتي النفس ويراد بها في المخلوق الروح؛ كما في أدلة كثيرة منها: قول الرجل في الحديث الصحيح: «إِنَّ أُمَّيَ افْتُلَّتْ نَفْسُهَا»^(١)، يعني روحها، وقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ» [التوبة: ١١١]، يعني: أرواحهم، وأشبه ذلك.

ومن علماء أهل السنة من قال في صفة النفس لله ﷻ: النفس بمعنى الذات. ومنهم من قال: إن الله ﷻ له نفس خاصة، فنثبت اللفظ ولا نقول هي بمعنى الذات فقط، بل نقول: له ﷻ نفس، وهو ﷻ له ذات؛ كما أن له صفات وأفعال والصفات قائمة بالذات. وقوله ﷻ: «تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ» [المائدة: ١١٦]، هذا ظاهر في إثبات النفس لله ﷻ كما قال النبي ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ رَضِيَ نَفْسِهِ» وأشبه ذلك.

ومنهم من قال في الآية: إن هذه بمعنى الذات؛ لأنه قال: «وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ» يعني: ما تعلمه أنت ذاتك.

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٨)، ومسلم (١٠٠٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

لكن بقاء النص على ظاهره، بدون الدخول في تفسير أحد الاحتمالين
أولى، فنقول: إن النفس قد يكون المراد بها الذات، وقد يراد به صفة
خاصة هي النفس، وقد يكون المراد الاثنين جميعاً، وهذا الثالث أولى لأنه
ظاهر الكلام لغةً، فنقول: الأولى أن يقال في مثل قوله ﷺ: ﴿نَعْلَمُ مَا فِي
نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ فيها إثبات صفة النفس للذات.



ثُمَّ قَالَ: فَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ خَاصَّتِهِمْ وَعَامَّتِهِمْ قَبُولُ كُلِّ مَا وَرَدَ عَنْهُ ﷺ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ حَتَّى يَتَّصِلَ بِهِ ﷺ، وَأَنَّ مِمَّا قَصَّ اللَّهُ عَلَيْنَا فِي كِتَابِهِ وَوَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَوَرَدَتِ السُّنَّةُ بِصِحَّةِ ذَلِكَ أَنْ قَالَ: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، ثُمَّ قَالَ عَقِيبَ ذَلِكَ: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾، وَبِذَلِكَ دَعَاهُ ﷺ: «أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»^(١)، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي مُوسَى: «حِجَابُهُ النُّورُ - أَوِ النَّارُ - لَوْ كَشَفَهُ لَأَخْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»^(٢)، وَقَالَ: سُبُحَاتُ وَجْهِهِ: جَلَالُهُ وَنُورُهُ، نَقَلَهُ عَنِ الْخَلِيلِ وَأَبِي عُبَيْدٍ^(٣)، وَقَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: نُورُ السَّمَاوَاتِ مِنْ نُورِ وَجْهِهِ^(٤).

الشرح:

ذكر صفة النور لله ﷻ، والنور المضاف إليه ﷻ نوعان:

الأول: نور هو صفته ﷻ، فهو ﷻ نور، ومن أسمائه النور، وهذا النور صفة من صفاته غير مخلوق؛ كما جاء في الحديث: «لَوْ كَشَفَهُ لَأَخْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ» والسبحات هي الأنوار، وهذا صفة من صفاته ﷻ.

(١) أخرجه البخاري (١١٢٠)، ومسلم (٧٦٩) من حديث ابن عباس ؓ.

(٢) سبق تخريجه (ص ٢١٢).

(٣) انظر: العين للخليل (٣/ ١٥٢)، وغريب الحديث لأبي عبيد (٣/ ١٧٣).

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير (٨٨٨٦)، وأبو الشيخ في العظمة (١/ ٤٠٥، ٤٠٦)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص ٥٣، ٥٤)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٣٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٧).

والثاني: نور مخلوق، وهذا النور المخلوق يتبدى من الحجاب، قال: «لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ» فالحجاب نوره هذا مخلوق، - وتعالى الله وتقدس، وكذلك النور الذي في السموات والأرض مخلوق؛ كما قال ﷺ: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، معناها نُورُ السموات والأرض؛ كما في القراءة الأخرى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾، يعني: هذا النور المخلوق، بل قال ابن عباس رضي الله عنهما وجماعة في هذه الآية^(١): إِنَّ النور هنا مثلُ ضَرْبِهِ الله ﷻ لنور الهداية في قلوب أهل الإيمان؛ لهذا قال في آخرها: ﴿يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ﴾، فقلوه ﷻ: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ﴾ يعني: مثل نور هدايته في قلوب عابديه: ﴿كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ الآية. فإذا تقرر أن النور منه ما هو صفة ومنه ما هو مخلوق، والنور المضاف إلى الله ﷻ على هذين القسمين.

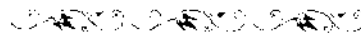
ونور السموات والأرض هذا نور مخلوق، ليس هو نور وجه الحق ﷻ؛ لأنه ﷻ لو كشف الحجاب لتدكدك ما انتهى إليه بصره من خلقه، ولما قال موسى عليه السلام لربه ﷻ: ﴿رَبِّ ارْفَعْ أُنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنَنْبِتُ الْجَبَلَ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَفْقَرْنَا مَكَانَهُمْ فَسَوْفَ نَرْبِيهِ فَمَا تَجْعَلُ رَبُّنَا لِلْجَبَلِ﴾ [الاعراف: ١٤٣] ﴿تَجْعَلُ﴾ أي أزيل الحجاب، فوصل نور الحق ﷻ إلى الجبل جعله دكا، يعني: من قوة أثر النور. بل كان السلف يقولون - كسفيا ن وجماعة، وهو مأثور عن من قبلهم، ويروى مرفوعاً^(٢) -: إن الحق ﷻ وتقدس أَسْمَاءُهُ كشف من

(١) انظر: تفسير الطبري (١٨/ ١٣٦، ١٣٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٩٣)، وزاد المسير لابن الجوزي (٦/ ٣٩، ٤٠)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٢٩٠، ٢٩١)، والدرالمشور للسيوطي (٦/ ١٩٦، ١٩٧).

(٢) كما جاء في حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً إلى النبي ﷺ، الذي أخرجه الترمذي (٣٠٤٧) =

الحجاب قدر هذه - وأشاروا إلى الخنصر بالأنملة العليا - فتدكدك الجبل : ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾ يعني : من قوة النور الذي رآه في لحظة .

المقصود من هذا أن الله ﷻ موصوف بصفة النور، فنوره ﷻ من صفاته ، وله ﷻ نور مخلوق يضاف إليه إضافة المخلوقات تشريعاً وتعظيماً .



= وأحمد في المسند (٣/ ١٢٥، ٢٠٩)، والطبراني في الأوسط (٢/ ٢٣٢)، والحاكم في المستدرک (١/ ٧٧)، (٢/ ٣٥١، ٦٣٠)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢١٠ - ٢١٢) وانظر: تفسير الطبري (٩/ ٥٢، ٥٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٥٥٩، ١٥٦٠).

ثُمَّ قَالَ: وَمِمَّا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ أَنَّهُ حَيٌّ، وَذَكَرَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ١٢٥٥]، وَالْحَدِيثُ: «يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ»^(١). قَالَ: وَمِمَّا تَعَرَّفَ اللَّهُ إِلَى عِبَادِهِ أَنْ وَصَفَ نَفْسَهُ أَنَّ لَهُ وَجْهًا مَوْصُوفًا بِالْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، فَأَثْبَتَ لِنَفْسِهِ وَجْهًا، وَذَكَرَ الْآيَاتِ. ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي مُوسَى الْمُتَقَدِّمِ^(٢)، فَقَالَ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَوْصَافِ اللَّهِ ﷻ (لَا يَنَامُ) مُوَافِقٌ لظَاهِرِ الْكِتَابِ ﴿لَا تَأْخُذُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وَأَنَّ لَهُ وَجْهًا مَوْصُوفًا بِالْأَنْوَارِ، وَأَنَّ لَهُ بَصَرًا كَمَا أَعْلَمْنَا فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ. ثُمَّ ذَكَرَ الْأَحَادِيثَ فِي إِثْبَاتِ الْوَجْهِ، وَفِي إِثْبَاتِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَالْآيَاتِ الدَّالَّةَ عَلَى ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ: ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَرَّفَ إِلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنَّهُ قَالَ: لَهُ يَدَانِ قَدْ بَسَطَهُمَا بِالرَّحْمَةِ. وَذَكَرَ الْأَحَادِيثَ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ ذَكَرَ شِعْرَ أُمِّيَّةِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ^(٣)، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ: «يُلْقَى فِي النَّارِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رِجْلَهُ»، وَهِيَ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «يَضَعُ عَلَيْهَا قَدَمَهُ»^(٤).

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٢٤)، والنسائي في الكبرى (١٤٧/٦)، والطبراني في الأوسط

(٤٣/٤)، والصغير (٧٣٠/١)، والحاكم في المستدرک (٧٣٠/١)، والبيهقي في

شعب الإيمان (٤٧٦/١، ٤٧٧) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) حديث أبي موسى رضي الله عنه: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَنَامُ...» سبق تخريجه (ص ٢١٢).

(٣) انظر: (ص ٥٤).

(٤) سبق تخريجه (ص ١٧).

ثُمَّ مَا رَوَاهُ مُسْلِمُ الْبَطِينُ^(١) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ الْكُرْسِيَّ مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ. وَأَنَّ الْعَرْشَ لَا يَقْدِرُ قَدْرُهُ إِلَّا اللَّهُ»^(٢)، وَذَكَرَ قَوْلَ مُسْلِمِ الْبَطِينِ نَفْسِهِ، وَقَوْلَ السُّدِّيِّ^(٣)، وَقَوْلَ وَهْبِ بْنِ مُنْبِهٍ^(٤)، وَأَبِي مَالِكٍ^(٥)، وَبَعْضَهُمْ يَقُولُ: «مَوْضِعَ قَدَمَيْهِ»، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: «وَاضِعُ رِجْلَيْهِ عَلَيْهِ». ثُمَّ قَالَ: فَهَذِهِ الرِّوَايَاتُ قَدْ رُوِيَتْ عَنْ هَؤُلَاءِ

(١) هو مسلم بن أبي عمران البطين، وقيل مسلم بن عمران، كنيته أبو عبد الله، من أهل الكوفة، يروي عن عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير، وثقه الإمام أحمد وأبو حاتم وابن معين والنسائي، توفي سنة عشر ومائة. انظر: الثقات لابن حبان (٤٤٦/٧)، وتهذيب الكمال (٥٢٦/٢٧)، وشذرات الذهب (١٤٠/١).

(٢) سبق تخريجه (ص ١٩٨).

(٣) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، الإمام المفسر أبو محمد الحجازي ثم الكوفي الأعور السدي، أحد موالى قريش، قال النسائي: (صالح الحديث)، وقال يحيى بن سعيد القطان: (لا بأس به)، وقال الإمام أحمد: (ثقة)، مات سنة سبع وعشرين ومائة. انظر: الطبقات الكبرى (٣٢٣/٦)، والثقات لابن حبان (٢٠/٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٤/٥)، وتهذيب الكمال (١٣٢/٣).

(٤) هو وهب بن منبه بن كامل بن سبيح بن سحسار من أبناء فارس، كنيته أبو عبد الله، كان ينزل ذمار على مرحلتين من صنعاء، كان ممن قرأ الكتب ولزم العبادة وواظب على العلم وتجرد للزهادة، ولد سنة أربع وثلاثين، ومات سنة ثلاث عشرة ومائة. انظر: مشاهير علماء الأمصار (ص ١٢٢)، وتاريخ دمشق (٣٦٦/٦٣)، وطبقات الحفاظ (ص ٤٨).

(٥) هو غزوان الغفاري، أبو مالك الكوفي، روى عن عمار بن ياسر وابن عباس والبراء بن عازب، قال أبو بكر بن أبي خثيمة: (سألت يحيى بن معين عن أبي مالك الذي روى عنه حصين، قال: هو الغفاري كوفي ثقة واسمه غزوان).

انظر: الجرح والتعديل (٥٥/٧)، والثقات (٢٩٣/٥)، وتهذيب الكمال (٢٤٧/٣٤) وتهذيب التهذيب (٢٢٠/٨).

مَنْ صَدَرَ هَذِهِ الْأُمَّةُ مُوَافِقَةً لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ مُتَدَاوِلَةً فِي الْأَقْوَالِ، وَمَحْفُوظَةً فِي الصُّدُورِ، لَا يُنْكَرُ خَلْفٌ عَنْ سَلَفٍ، وَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ مِنْ نُظَرَائِهِمْ، نَقَلَتْهَا الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ مُدَوَّنَةً فِي كُتُبِهِمْ إِلَى أَنْ حَدَثَ فِي آخِرِ الْأُمَّةِ مَنْ قَلَّلَ اللَّهَ عَدَدَهُمْ مِمَّنْ حَدَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مُجَالَسَتِهِمْ وَمُكَالَمَتِهِمْ، وَأَمَرْنَا أَنْ لَا نَعُودَ مَرْضَاهُمْ، وَلَا نُشَيِّعَ جَنَائِزَهُمْ^(١)، فَقَصَدَ هَؤُلَاءِ إِلَى هَذِهِ الرِّوَايَاتِ فَضَرَبُوهَا بِالتَّشْبِيهِ، وَعَمَدُوا إِلَى الْأَخْبَارِ فَعَمَلُوا فِي دَفْعِهَا عَلَى أَحْكَامِ الْمُقَابِيِسِ، وَكَفَرُوا الْمُتَقَدِّمِينَ، وَأَنْكَرُوا عَلَى الصَّحَابَةِ وَرَدُّوا عَلَى الْأَئِمَّةِ الرَّاشِدِينَ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمَأْثُورَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَوَابَهُ لِنَجْدَةِ الْحَرُورِيِّ^(٢)،

(١) كما جاء في حديث حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه قال: «الْكُلُّ أُمَّةٌ مَجُوسٌ، وَمَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا قَدَرَ، مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ فَلَا تَشْهَدُوا جَنَائِزَهُ، وَمَنْ مَرَضَ مِنْهُمْ فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَهُمْ شِيعَةُ الدَّجَالِ، وَحَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُلْحَقَهُمُ بِالْدَّجَالِ». وورد هذا الحديث بألفاظ متقاربة عن جمع من الصحابة، منهم: ابن عمر، وجابر، وأنس، وأبو هريرة، وابن عباس، وسهل بن سعد، وعائشة رضي الله عنها أجمعين. أخرجه أبو داود (٤٦٩١، ٤٦٩٢)، وابن ماجه (٩٢)، وأحمد في المسند (٨٦/٢)، (١٢٥)، والبزار في مسنده (٣٣٨/٧)، وابن أبي عاصم في السنة (١٤٤/١ - ١٥١)، وابن المستفاض في القدر (ص ١٧٣ - ١٩١)، والطبراني في الأوسط (٦٥/٣)، (٢٨١/٤)، والصغير (٣٦٨/١)، (٧١/٢)، والحاكم في المستدرک (١٥٩/١)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٣/١٠).

(٢) هو نجدة بن عامر الحنفي الخارجي الحروري، أحد رؤوس الخوارج الزائغين عن الحق، قتله أصحابه سنة تسع وستين.

انظر: لسان الميزان (١٤٨/٦)، وشذرات الذهب (٧٦/١).

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ الصُّورَةِ^(١)، وَذَكَرَ أَنَّهُ صَنَّفَ فِيهِ كِتَابًا مُفْرَدًا،
وَاخْتِلَافَ النَّاسِ فِي تَأْوِيلِهِ.

الشرح:

ذكر عدة صفات سواء من الصفات الذاتية أو من الصفات الفعلية له ﷺ،
ومن صفاته الذاتية أنه ﷺ حي، وأنه ﷺ له صفة اليدين، وله صفة القدمين
أو الرجل له ﷺ، كل هذا ثابت في الأحاديث، وكذلك السمع والبصر إلى
آخره.

وهذا هو قول النبي ﷺ في الحديث المتفق على صحته: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ
عَلَى صُورَتِهِ»، فإله ﷺ خلق آدم على صورة الرحمن ﷻ، يعني: على
صفاته ﷻ، فخصَّ آدم ﷺ من بين المخلوقات بأن له من الصفات من جنس
صفات الحق ﷻ، يعني: أن الله ﷻ له وجه وجعل لآدم ﷺ وجهًا،
وله سمع وجعل لآدم ﷺ سمعًا، وله بصر وجعل لآدم ﷺ بصرًا، وله
أصابع ﷻ وجعل لآدم ﷺ أصابع، وله قدمان وجعل لآدم ﷺ قدمين،
وله ساق وجعل لآدم ﷺ ساقًا، إلى آخر ذلك.

فهذا اشتراك في الصفة، والاشتراك في الصفة لا يعني الاشتراك في
الكيفية؛ لأن هذا باطل، فالله ﷻ جعل لآدم من الصفات مثل الصفات
التي ذكرنا، سواء الصفات الذاتية أو الصفة الفعلية؛ كالقوة والغضب

(١) وهو قوله ﷺ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، أخرجه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم
(٢٨٤١) من حديث أبي هريرة ﷺ، وسيأتي الكلام على رواياته المختلفة، وأقوال
أهل العلم عليها.

والرضا والكلام إلى آخر هذه الصفات، فجعل صفات آدم على صفات الرحمن ﷻ؛ كما جاء في الحديث: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، قوله: «عَلَى» ليست للتمثيل وليست للتشبيه، وإنما هي في اللغة للاشتراك، وهذا الاشتراك حاصل بدلالة النصوص.

فما فُصِّل في هذا الموضع مما ينقله العلماء أجمل في قوله ﷻ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، فقوله: «عَلَى» يقتضي الاشتراك ولا يقتضي المشابهة ولا المماثلة في الكيفية ولا في الصفة - يعني في غاية الصفة - وإنما هو اشتراك في جنس الصفة؛ في أصل معناها. والصورة في اللغة هي الصفة، يقال: هذه صورة الشيء يعني هذه صفته؛ كما جاء في الحديث المتفق على صحته قوله ﷻ: «إِنَّ أَوَّلَ رُمُرَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»^(١)، فقوله: «عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ» يعني: على صفة القمر ليلة التمام. وكذلك من الصفات التي جاءت في الأحاديث أن لله ﷻ صورة خاصة، والصورة الخاصة غير الصورة العامة، الصورة العامة يعني الصفات، والصورة الخاصة التي هي هيئة اجتماع الصفات، والله ﷻ له صورة ليست كصورة المخلوق، وهذا بمعنى الصورة الخاصة، وهو ﷻ له صورة يعني له صفات، وجعل المخلوق له من الصفات على صفات الرحمن ﷻ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» وهذا خاص بآدم، يعني: لو تأملت كل المخلوقات ما تجد أنها مثل الإنسان في الاشتراك فيما بين صفاته وصفات الرحمن ﷻ، فصفت الرحمن ﷻ تجد معانيها في الإنسان بما يناسب ذات الإنسان. وهذا هو التحقيق في معنى الحديث، خلافاً لمن فهموا منه التمثيل أو التشبيه

(١) أخرجه البخاري (٣٢٥٤، ٣٣٢٧)، ومسلم (٢٨٣٤) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه.

أو الذين ردوه، أو الذين جعلوا معنى الصورة الصورة الخاصة وليست الصورة العامة التي هي بمعنى الصفات.

والفرق بين الصورة الخاصة والصورة العامة كالفرق بين الإسلام الخاص والإسلام العام، فالإسلام ثلاث مراتب: إسلام، وإيمان، وإحسان، هذه ألفاظ في اللغة يكون اللفظ عامًا ويدخل في تقاسيمه خاص هو نفس اللفظ، فالصورة هي هيئة اجتماع الصفات، والصفات صورة أيضًا، مثل ما جاء في الحديث الذي في الصحيحين: «إِنَّ أَوَّلَ رُؤْمَرَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ»، يعني: على صفته في الوضاعة والضياء والكمال؛ كما أجمع عليه الشراح.

هذا هو دلالة اللغة ودلالة موارد الكلمة في الأحاديث.

والله ﷻ له صورة مثلما جاء في أحاديث كثيرة غير هذا الحديث؛ كما في قوله ﷻ: «يَأْتِيهِمُ الْجَبَّارُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ. فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ أَنْتَ رَبُّنَا؟ فَلَا يَكْلِمُهُ إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ، فَيَقُولُ: هَلْ يَبْنِيكُمْ وَيَبْنِيهِ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ؟ فَيَقُولُونَ: السَّاقُ فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ...»^(١) إلى آخره. فجاء في الأحاديث إثبات الصورة لله ﷻ، وهي الصورة الخاصة، يعني: الصورة التي معناها هيئة اجتماع الصفات، فالله ﷻ له صورة تليق بجلاله وعظمته، واجتماع صفاته ﷻ ليست كاجتماع صفات المخلوق، فما خطر في بالك فإن الله ﷻ بخلافه، فالمخلوق اجتمعت فيه صفة الأصابع مع صفة اليد مع صفة الوجه مع صفة القدمين على هذا النحو الذي أمامك في الإنسان، والله ﷻ اجتماع صفاته في صورة لا يجوز أن نجعل

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) بنحوه، من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه

هذه الصورة كصورة الإنسان؛ لأن هذا تمثيل والقاعدة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. أما حديث: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، لفظة «عَلَى» تقتضي الاشتراك والمطابقة في الصفات، لكن لا تقتضي المماثلة، فإذا نظرت إلى صفات آدم تجد أن الله ﷻ خلق آدم على صفاته ﷻ - سواء الصفات الذاتية أو الصفات الفعلية - فالوجه والعينان والسمع والبصر والقوة والإرادة والمشية والمحبة والرضا والغضب والأصابع والقدم والساق والنفس والاستواء والمجيء والإتيان، هذه الصفات هي معنى قوله: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، يعني: على صورة الرحمن، فليس في الحديث هذا شيء جديد، في الحديث إجمال تفصيله في الأحاديث الأخرى.

وهذا أشار إليه ابن قتيبة^(١) في كتابه (تأويل مختلف الحديث)^(٢)، قال: استعظموا هذا الحديث لعدم الفهم له ولعدم سماعهم له، وإلا فليس هو أعجب من نصوص إثبات الصفات؛ كقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وقوله: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ عَصِي فَقَدْ هَوَى﴾ [طه: ٨١]، والآيات الكثيرة في الصفات، فهذا وهذا باب واحد: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وحديث «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» جاء في الصحيحين بألفاظ مختلفة، فجاء في بدء خلق آدم ﷻ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ طُولُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ، قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلِيكَ النَّفَرِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ جُلُوسٌ،

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٣٤).

(٢) انظر: تأويل مختلف الحديث (ص ٢١٧ - ٢٢١).

فَاسْتَمِعْ مَا يُحْيَوْنَكَ . . .»^(١) إلى آخر الحديث، وجاء في رواية عند مسلم: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»^(٢)، وفي رواية: «لَا تُقْبَحُوا الْوَجْهَ فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»^(٣)، هذا الحديث الذي صححه الإمام أحمد وإسحاق وجماعة من أهل العلم. قال بعض أهل العلم: «عَلَى صُورَتِهِ» يعني: على صورة المصروب^(٤).

أما من أرجع الضمير إلى آدم في قوله: «عَلَى صُورَتِهِ»، فهذا قول الجهمية لأن آدم لم تكن له صورة قبل أن يُخلق؛ كما قال الإمام أحمد لما قيل له: فلان يقول: «عَلَى صُورَتِهِ» يعني على صورة آدم. فقال: (وأي صورة كانت لآدم قبل أن يخلق؟ هذا قول الجهمية)^(٥). يعني: قول الذين يريدون نفي

(١) سبق تخريجه (ص ٢٧٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦١٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٢٦٨/١)، والدارقطني في الصفات (ص ٣٥، ٣٦)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٢/٤٢٣، ٤٢٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١/٢٢٨، ٢٢٩)، وابن خزيمة في التوحيد (١/٨٥)، وابن بطة في الإبانة (٣/٢٥٨)، والطبراني في الكبير (١٣٥٨٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/١٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنه، وقد صححه جمع من أهل العلم منهم: الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، والذهبي، والحافظ ابن حجر، وشيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: الإبانة لابن بطة (٣/٢٤٤ وما بعدها)، وفتح الباري (٥/١٨٣)، وميزان الاعتدال (٤/٩٦)، وعقيدة أهل الإيمان (٧٣ - ٧٦).

(٤) انظر: صحيح ابن حبان (١٢/٤٢٠)، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص ٢١٩)، وإيضاح الدليل لابن جماعة (١٥٣، ١٥٤)، وتفسير القرطبي (٥/٣٩٢).

(٥) انظر: الإبانة لابن بطة (٣/٢٦٥)، ولسان الميزان (٢/٣٥٦)، وميزان الاعتدال (٢/٣٧٤، ٣٧٥).

الصفات، فمعنى «عَلَى صُورَتِهِ» يعني: على صفاته، فالإمام أحمد يعلم، وكذلك أهل اللغة في زمانه - وحتى الجهمية - يعلمون أن «عَلَى صُورَتِهِ» يعني: على صفاته، فإذا قالوا: «عَلَى صُورَتِهِ» يعني: «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ» أي على صفاته، اضطروا إلى إثبات تفصيلاتها في النصوص، ولكن لما أرجعوا الضمير إلى آدم صار المقصود متنفياً، فصار الحديث ليس فيه إثبات الصفات أصلاً. وهذا الحديث يدمغ المؤولة والمشبهة والمعطلة، لكن الشأن في فهمه كيف يفهم.

وأنا أعجب كثيراً من بعض من ينتسب إلى العلم، ويظن أن الحديث فيه تمثيل أو فيه تشبيه، وهذا لأجل فساد اللغة؛ فإن (عَلَى) في اللغة ليست بمعنى (مثل) بالاتفاق؛ فقلوه: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، أو «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»، ليس معناه مثل صورة الرحمن؛ كما نقول: هذا أخلاقه على أخلاق فلان، وهذا عمله على عمل فلان، يعني: أنه يتصف بصفات عمله؛ يشترك معه؛ لكن لا يقتضي المماثلة في الكيفية ومقدار العمل، فإن (عَلَى) قد تقتضي التشابه في أصل المعنى، وهذا لا ننفيه، إنما ننفي التشابه في تمام المعنى، يعني: في كماله أو في الكيفية.

لهذا شيخ الإسلام أطال جداً في بحثه على هذا الحديث، ورد على ابن خزيمة تضعيفه لحديث: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ» ونفيه لمعنى الصورة^(١) - وهذا مما زلَّ فيه ابن خزيمة رَحِمَهُ - رد عليه في بحث معروف في نحو خمسين أو ستين صفحة كبيرة^(٢)، وهو بحث من أحسن ما كتب

(١) انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة (١/ ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٩٢).

(٢) نقل كلامه الشيخ التوحيدي رَحِمَهُ في كتابه «عقيدة أهل الإيمان» (ص ٥٠)، وكذا الشيخ عبد الله الغنيمان في شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/ ٥٠٦ - ٥٦٨)، =

على ذلك ، وكذلك في كتابه (بيان تلبس الجهمية) في الرد على الرازي في الجزء الذي لم يطبع .



ثُمَّ قَالَ: وَسَنَذْكُرُ أَصُولَ السُّنَّةِ وَمَا وَرَدَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِيمَا نَعْتَقِدُهُ فِيمَا خَالَفْنَا فِيهِ أَهْلَ الرِّيَاسَةِ، وَمَا وَافَقْنَا فِيهِ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ مِنَ الْمُتَّبِعِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي الْإِمَامَةِ وَاحْتِجَّ عَلَيْهَا، وَذَكَرَ اتِّفَاقَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ عَلَى تَقْدِيمِ الصَّدِيقِ عليه السلام وَأَنَّهُ أَفْضَلُ الْأُمَّةِ. ثُمَّ قَالَ: وَكَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي خَلْقِ الْأَفْعَالِ، هَلْ هِيَ مُقَدَّرَةٌ أَمْ لَا؟ قَالَ: وَقَوْلُنَا فِيهَا: إِنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مُقَدَّرَةٌ مَعْلُومَةٌ وَذَكَرَ إِثْبَاتَ الْقَدَرِ. ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي أَهْلِ الْكِبَائِرِ وَمَسْأَلَةِ (الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ) وَقَالَ: قَوْلُنَا إِنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَأَمَرُهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، إِنْ شَاءَ عَذَابُهُمْ، وَإِنْ شَاءَ عَفَى عَنْهُمْ.

وَقَالَ: أَصْلُ الْإِيمَانِ مَوْهَبَةٌ يَتَوَلَّدُ مِنْهَا أَفْعَالُ الْعِبَادِ فَيَكُونُ أَصْلُهُ التَّصَدِيقُ وَالْإِقْرَارُ وَالْأَعْمَالُ، وَذَكَرَ الْخِلَافَ فِي زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ، وَقَالَ: قَوْلُنَا أَنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ.

قَالَ: ثُمَّ كَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَقَوْلُنَا وَقَوْلُ أَتَمَّتِنَا أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَأَنَّهُ صِفَةٌ لِلَّهِ مِنْهُ بَدَأَ قَوْلًا، وَإِلَيْهِ يَعُودُ حُكْمًا. ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي الرُّؤْيَةِ وَقَالَ: قَوْلُنَا وَقَوْلُ أَتَمَّتِنَا فِيمَا نَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ يَرَى فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَذَكَرَ الْحُجَّةَ. ثُمَّ قَالَ: وَاعْلَمُوا - رَحِمَكُمُ اللَّهُ - أَنِّي ذَكَرْتُ أَحْكَامَ الْاِخْتِلَافِ عَلَى مَا وَرَدَ مِنْ تَرْتِيبِ الْمُحَدِّثِينَ فِي كُلِّ الْأَزْمِنَةِ، وَقَدْ بَدَأْتُ أَنْ أَذْكَرَ أَحْكَامَ الْجَمَلِ مِنَ الْعُقُودِ، فَنَقُولُ وَنَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ سبحانه لَهُ عَرْشٌ، وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتِهِ بِكَمَالِ

أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥٠] ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥٠] وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ فِي الْأَرْضِ كَمَا هُوَ فِي السَّمَاءِ عَلَى عَرْشِهِ؛ لِأَنَّهُ عَالِمٌ بِمَا يَجْرِي عَلَى عِبَادِهِ. إِلَى أَنْ قَالَ: وَنَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَأَنَّهُمَا مَخْلُوقَتَانِ لِلْبَقَاءِ لِلِلْفَنَاءِ. إِلَى أَنْ قَالَ: وَنَعْتَقِدُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عُرِجَ بِنَفْسِهِ إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى^(١). إِلَى أَنْ قَالَ: وَنَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ قَبَضَ قَبْضَتَيْنِ، فَقَالَ: «هَؤُلَاءِ إِلَى الْجَنَّةِ وَهَؤُلَاءِ إِلَى النَّارِ»^(٢) وَنَعْتَقِدُ أَنَّ لِلرَّسُولِ ﷺ حَوْضًا^(٣)، وَنَعْتَقِدُ أَنَّهُ أَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ

(١) حديث الإسراء والمعراج سبق تخريجه (ص ٥٢).

(٢) حديث القبضتين ورد بألفاظ متقاربة وطرق مختلفة عن جمع من الصحابة، منهم: أبو بكر الصديق، وأبو موسى الأشعري، وأنس، وابن عباس، وعبد الرحمن بن قتادة السلمي، ومعاذ بن جبل، وأبو سعيد الخدري، وأبو الدرداء، رضي الله عنهم. وهو حديث صحيح أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٧٦/٤، ١٨٦)، (٦٨/٥)، (٢٣٩)، وأبو يعلى في مسنده (١٤٤/٦، ١٧٢)، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٤٠٤/٢)، والبخاري في مسنده (٤٦/٨)، وعبد الرزاق في مصنفه (١٢٣/١١)، وابن المستفاض في القدر (ص ٤٩)، وابن حبان في صحيحه (٥٠/٢)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٦٦٣/٤)، وابن أبي عاصم في السنة (١١١/١)، والطبراني في الأوسط (١٤٧/٩)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص ٢٨، ٣٢)، وابن بطة في الإبانة (٣١١/١، ٣١٢)، والحاكم في المستدرک (٨٥/١).

(٣) الأحاديث في إثبات الحوض للنبي ﷺ متواترة، منها: ما أخرجه البخاري في صحيحه (٦٥٧٥)، ومسلم (٢٢٨٧)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

قال ابن حجر في الفتح (٤٦٩/١١): (فجميع من ذكرهم عياض خمسة وعشرون نفساً، وزاد عليه النووي ثلاثة، وزدت عليهم أجمعين قدر ما ذكره سواء فزادت العدة على الخمسين)، ثم قال: (وبلغني أن بعض المتأخرين وصلها إلى رواية ثمانين صحابياً) ١. هـ.

مُشَفَّعٍ، وَذَكَرَ الصَّرَاطَ، وَالْمِيزَانَ، وَالْمَوْتَ، وَأَنَّ الْمَقْتُولَ قُتِلَ بِأَجَلِهِ، وَاسْتَوْفَى رِزْقَهُ.

الشرح:

قوله : (فَيَكُونُ أَضْلُهُ التَّصْديقُ والإِقرارُ والأَعْمَالُ)، المقصود أن الإيمان هو التصديق والإقرار والأعمال، يعني: تصديق القلب، وإقرار اللسان، وأعمال الجوارح.

قوله : (أَحْكَامُ الْجَمَلِ) يعني: الأحكام المجملة من العقيدة، هذه العبارة استعملها العلماء.

قوله : (مِنَ الْعُقُودِ) جمع عقد وهي العقيدة، أي: عقد القلب على شيء، فالتعاقد بينك وبين فلان عقد، وبينك وبين الله ﷻ عقد، يعني: العقيدة، وجمعها عُقُود.

قوله : (وَأَنَّ الْمَقْتُولَ قُتِلَ بِأَجَلِهِ)، هذه المسألة فيها خلاف معروف ما بين أهل السنة والمعتزلة القدرية، وهي فرع عن مسألة كبيرة في القدر، ويأتي تقريرها - إن شاء الله -، لكن عندنا أن المقتول قتل بأجله، وعندهم لا، بل القاتل قطع عليه أجله؛ وذلك لأن الأفعال عندهم خلق الإنسان غير مخلوقة لله ﷻ، والأسباب عندهم خلق الإنسان، والقدر واحد لا يدخل فيه الأسباب ولا أفعال العبد، والقتل ظلم أو اعتداء، والأسباب التي أدت إليه من فعل الإنسان فخرجت عن القدر، والقدر هو أن أجله كذا. ولهذا كانت هذه المسألة يبتلى بها الناس، وكانت من المسائل التي يكثر الكلام

فيها بين المعتزلة وأهل السنة، في هل المقتول قُتل بأجله أم قُطع أجله، والأجل واحد؟

تقرير مذهب أهل السنة أن المقدّر هو الأجل مع السبب، السبب الذي يكون به موت الإنسان أيضا مقدّر، وهو من خلق الله ﷻ، والله ﷻ هو الذي خلق العباد، وهو الذي خلق الأسباب، وهو الذي خلق المسببات، فما تغلب قدرة الإنسان قدرة الله، ولا إرادة الإنسان إرادة الله ﷻ.

أما هؤلاء فيقولون: إن كان عمره بأجل الثمانين، وقتل وهو أبو عشر سنين، فهذا قَطَعَ المخلوق - القاتل - على المقتول أجله، ولو لم يقتله لعاش ثمانين سنة، لكنه اعتدى فقطع عليه أجله، وهذا خلوص منهم إلى نفي الظلم عن الله ﷻ بالقاعدة التي يقعدها أهل الاعتزال.

المقصود أنه أشار إلى هذه لأنها من المسائل التي كان يكثر فيها الحجاج والأخذ والرد بين أهل السنة والقدرية المعتزلة، ومبناها على مسألة الظلم وعلى مسألة الأسباب: الأسباب هل الله خالقها؟ ثم الظلم المنفي عن الله ما هو؟



إِلَى أَنْ قَالَ: وَمِمَّا نَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَيَبْسُطُ يَدَيْهِ فَيَقُولُ: «أَلَا هَلْ مِنْ سَائِلٍ»^(١) الْحَدِيثَ، وَلَيْلَةَ النُّصْفِ^(٢)، وَعَشِيَّةَ عَرَفَةَ^(٣)، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي ذَلِكَ.

(١) حديث النزول سبق تخريجه (ص ١٥٤).

(٢) أي ليلة النصف من شعبان، والأحاديث الواردة فيها جاءت عن جمع من الصحابة بألفاظ متقاربة، منها: حديث عائشة رضي الله عنها. أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْزِلُ لَيْلَةَ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَغْفِرُ لَأَكْثَرِ مَنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمٍ كُلِّبٍ». أخرجه الترمذي (٧٣٩)، وابن ماجه (١٣٨٩)، والإمام أحمد في المسند (٢٣٨/٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٠٨/٦)، وابن راهويه في مسنده (٣٢٧/٢)، (٩٧٩/٣)، وعبد بن حميد في مسنده (٤٣٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٧٩/٣). وقال الترمذي عقب تخريجه: «حديث عائشة رضي الله عنها لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الحجاج، وسمعت محمداً - يعني البخاري - يضعف هذا الحديث، وقال يحيى بن أبي كثير: لم يسمع من عروة، والحجاج بن أرطاة لم يسمع من يحيى بن أبي كثير. وانظر كلام الحافظ ابن رجب عليه في لطائف المعارف (ص ١٥٢). وفي الباب من حديث أبي بكر، وعلي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل، وأبي موسى الأشعري، وكثير بن مرة الحضرمي، وأبي ثعلبة رضي الله عنه أجمعين.

(٣) حديث النزول عشية عرفة جاء بألفاظ متقاربة، منها ما رواه ابن خزيمة في صحيحه (٢٦٣/٤)، وأبو يعلى في مسنده (٦٩/٤)، وابن حبان في صحيحه (١٦٤/٩)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٥/٣)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٤٣٩/٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٦٠/٣) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيُبَاهِي بِأَهْلِ الْأَرْضِ أَهْلَ السَّمَاءِ فَيَقُولُ: انظُرُوا إِلَى عِبَادِي شُعْنًا غُبْرًا صَاحِحِينَ جَاءُوا مِنْ كُلِّ فِجٍّ عَمِيقٍ». وله شاهد عند مسلم (١٣٤٨) من حديث عائشة رضي الله عنها. أن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟».

قَالَ: وَنَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ كَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا، وَاتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَأَنَّ الْخُلَّةَ غَيْرُ الْفُقَرَى، لَا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْبِدْعِ. وَنَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَصَّ مُحَمَّدًا ﷺ بِالرُّؤْيَةِ، وَاتَّخَذَهُ خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا. وَنَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اخْتَصَّ بِمَفَاتِحِ خَمْسٍ مِنَ الْغَيْبِ ^(١) لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [القمان: ٢٤]، وَنَعْتَقِدُ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ ^(٢)، ثَلَاثًا لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ. وَنَعْتَقِدُ الصَّبْرَ عَلَى السُّلْطَانِ مِنْ قَرِيشٍ مَا كَانَ مِنْ جَوْرٍ أَوْ عَدْلٍ، مَا أَقَامَ الصَّلَاةَ مِنَ الْجُمُعِ وَالْأَعْيَادِ، وَالْجِهَادَ مَعَهُمْ مَا ضَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالصَّلَاةَ فِي الْجَمَاعَةِ حَيْثُ يُنَادَى لَهَا وَاجِبٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ مَانِعٌ، وَالتَّرَاوِيحُ سُنَّةٌ، وَنَشْهَدُ أَنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَمْدًا فَهُوَ كَافِرٌ، وَالشَّهَادَةُ وَالْبَرَاءَةُ بِدْعَةٌ، وَالصَّلَاةُ عَلَى مَنْ مَاتَ مَنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ سُنَّةٌ، وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا جَنَّةً وَلَا نَارًا حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ يُنْزِلُهُمْ، وَالْمِرَاءُ وَالْجِدَالُ فِي الدِّينِ بِدْعَةٌ.

(١) كما جاء في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، لَا يَعْلَمُ مَا فِي عَدِّ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي الْمَطَرُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللَّهُ». أخرجه البخاري (٤٦٩٧، ٧٣٧٩). وروى مسلم (٩، ١٠) نحوه مطولاً، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه قصة جبريل عليه السلام لما أتى النبي ﷺ فسأله متى تقوم الساعة.

(٢) المسح على الخفين تواترت به الأحاديث عن النبي ﷺ، وهو مما خالف فيه الرافضة أهل السنة والجماعة، انظر أحاديث المسح على الخفين في صحيح البخاري (٢٠٢-٢٠٦)، وفي صحيح مسلم (٢٧٢-٢٧٤).

الشرح:

ليلة النصف من شعبان جاء فيها أحاديث أثبتها بعض العلماء بأن فيها فضلاً، والظاهر أن أصل الفضل فيها ثابت، وذهب كثير من أهل العلم إلى أن ليلة النصف من شعبان هي الليلة التي يكون فيها إنهاء الآجال والتقدير استعداداً لليلة القدر في رمضان، ولهذا كان عدد من السلف يُحيون هذه الليلة ويقومون فيها لما ورد فيها من الفضل.

والمحققون يقولون: إن ورود الفضل فيها لا يعني أن تُخصَّ بقيام أو بصيام أو ما أشبه ذلك، يعني: بقيام من بين الليالي، وصيام من بين الأيام لأجل أن فيها فضل ليلة النصف من شعبان، لكن ما يحصل فيها من الفضل من أجل التقدير، والله أعلم بحقيقة ذلك.

قوله: (وَنَعْتَقِدُ الصَّبْرَ عَلَى السُّلْطَانِ مِنْ قُرَيْشٍ)، الصبر على السلطان إذا كان من قريش هذا لأجل ما جاء في الأحاديث من أن الأئمة من قريش، فولاية المسلمين العامة والاختيارية ينبغي أن تكون في قريش؛ لأن النبي ﷺ قال: «لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ اثْنَانِ»^(١)، يعني حين الاختيار، أما إذا حصل تغلب من إمام ودعا الناس إلى بيعته وتغلب بسيفه، فهذه تسمى عند العلماء ببيعة غلبة وليست ببيعة اختيار، ويكون لهذا الإمام جميع حقوق الأئمة من قريش لما جاء من الأحاديث؛ كما في قوله ﷺ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَيْبَةٌ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم (١٨٢٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٣، ٦٩٦، ٧١٤٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

قوله: (وَالشَّهَادَةُ وَالْبَرَاءَةُ بِدْعَةٌ)؛ لأنها معتقد الرافضة يقولون: لا ولاء إلا ببراء، ولا شهادة - يعني شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله إلا ببراءة.

ويعنون بقولهم: (لا ولاء إلا ببراء) يعني: لا مولاة لعلي وآله إلا بالبراءة من جميع الصحابة عدى النفر الذين صاروا مع علي، فلا يصح عندهم مولاة لعلي إلا بالتبري من الصحابة الآخرين.

كذلك الشهادة عندهم لا شهادة لعلي بأنه على الحق، ولا شهادة بأن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله نافعة إلا بالبراءة، فعندهم البراءة أصل في هذا. ولا شك أن الولاء والبراء أو الشهادة والبراء بهذا المعنى بدعة، بل الولاء والبراء في النصوص ليس المقصود منه البراءة من الصحابة؛ بل البراءة من الشرك وأهله.

قوله: (وَلَا تُنْزَلُ أَحَدًا جَنَّةً وَلَا نَارًا حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ يُنْزِلُهُمْ)، يعني: لا يشهد لأحد بجنة أو نار إلا من شهد له أو عليه الرسول ﷺ، وأما الكفار الأصليين: مشرك أصلي مات على الشرك، أو يهودي أو نصراني، هذا لا يدخل في هذا الكلام، بل إذا مات وقد أقيمت عليه الحجة فيبشر بالنار، ويُشهد عليه معيناً؛ كما جاء في الحديث الصحيح: «حَيْثُمَا مَرَرْتُ بِقَبْرِ كَافِرٍ فَبَشِّرْهُ بِالنَّارِ»^(١)،

(١) أخرجه ابن ماجه (١٥٧٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، والبخاري في مسنده (٢٩٩/٣)، والطبراني في الكبير (٣٢٦)، والبيهقي في دلائل النبوة (١/١٩١، ١٩٢)، والضياء في المختارة (٣/٢٠٤) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وأخرجه عبد الرزاق =

وقوله ﷺ: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»^(١).

وهذا خارج عن قول أهل العلم: (لا نشهد لمعين بجنة ولا نار إلا من شهد له الرسول ﷺ)، يقصدون المعين من أهل القبلة، فلانقول: هذا سيعذب بالنار، أو هذا من أهل الجنة قطعاً، ولا هذا سيعذب في النار قطعاً؛ لأننا لا نشهد إلا بالعلم، وهذا لا علم لنا به، وهذا بالاتفاق بين أهل السنة. وثمة مسألة متصلة بهذا اختلاف بين أهل السنة، وهي: هل يُشهد لغير من شهد له الرسول ﷺ؟

فقال طائفة من أهل السنة - وهم الأكثر - : لا يُشهد لأحد على هذا الإطلاق.

وقال آخرون: يُشهد لمن تواتر فضله وإيمانه وشهد له المسلمون جميعاً، يعني: استفاض خيره وإيمانه وتقواه وشُهد له بذلك، فمثل هذا يُشهد له بالجنة عند أصحاب هذا القول؛ كعمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ، والشافعي، والإمام أحمد وأشباه هؤلاء، وإلى هذا القول كان يميل شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأن هؤلاء يشهد لهم، واستدل له بحديث أنس الذي في الصحيح، قال: «مَرُّوا بِجَنَازَةٍ فَأَتْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ وَجَبَتْ، ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَتْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا، فَقَالَ وَجَبَتْ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَا وَجَبَتْ؟ قَالَ هَذَا أَتْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَتْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا

= في مصنفه (٤٥٤/١٠) من مراسيل الزهري. وقال الهيثمي في المجمع (١١٧/١، ١١٨) بعد روايته من حديث سعد: (رواه البزار والطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح) اهـ، وقال البوصيري في الزوائد: (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات) اهـ.

(١) أخرجه مسلم (٢٠٣) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»^(١).

يستفاد من هذا أن من استفاض بين المسلمين أنه من أهل الإيمان، وكان من السابقين في دينهم بما يعلمه الناس، فشهدوا له بذلك، أنه يجوز الشهادة له بالجنة على هذا القول.

ولا شك أن الأسلم عدم الخوض في ذلك؛ لأن الله ﷻ أعلم بخاتمته، وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»^(٢)، فكل من المسلمين يُرجى له النجاة من النار، وأهل الإيمان والمقامات العالية نرجو لهم أعظم؛ لأن الله ﷻ قوله الحق ووعد الصديق.



(١) أخرجه البخاري (١٣٦٧)، ومسلم (٩٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٩٨)، ومسلم (١١٢) من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

وَنَعْتَقِدُ أَنَّ مَا شَجَرَ بَيْنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ،
وَنَتَرَحَّمُ عَلَى عَائِشَةَ وَنَتَرْضَى عَلَيْهَا.

الشرح:

قوله: (وَنَتَرَحَّمُ عَلَى عَائِشَةَ وَنَتَرْضَى عَلَيْهَا)، عائشة رضي الله عنها بالذات؛ لأن الرافضة يتبرؤون منها، ولأن بعض الذين لم يلزموا أنفسهم السنة ربما تكلم في عائشة رضي الله عنها لما حصل في وقعة الجمل ودخولها في ذلك.

فعائشة رضي الله عنها حينما ذهبت إنما ذهبت للصالح، ذهبت لتحقق الدماء، فكانت غايتها أعظم غاية؛ لقول الله ﷻ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، فكانت ساعية في تقوى الله لإصلاح ذات البين، وكف الشجار بين المؤمنين، والتوفيق بين علي رضي الله عنه وبين المخالفين، لكن حصلت الحرب والقتال لا باختيار عائشة رضي الله عنها، فإنها قيل لها: لو ذهبت لهاب الناس مجيئك وقبلوا ما تقولين^(١).

فسارت على جملها وقيل لهم هذه عائشة زوج النبي ﷺ وأحب نسائه إليه

(١) كما جاء في الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥٢/٦)، وابن راهويه في مسنده (٨٩١/٣)، وأبو يعلى في مسنده (٢٨٢/٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥٣٦/٧)، وابن حبان في صحيحه (١٢٦/١٥)، والحاكم في المستدرک (١٢٩/٣) عن قيس بن أبي حازم، قال: «لَمَّا أَقْبَلَتْ عَائِشَةُ مَرَّتْ بِبَعْضِ مِيَاهِ بَنِي عَامِرٍ طَرَفَتْهُمْ لَيْلًا فَسَمِعَتْ بُنَاحَ الْكِلَابِ، فَقَالَتْ: أَيُّ مَاءٍ هَذَا؟ قَالُوا: مَاءُ الْحَوَاطِ. قَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلَّا رَاجِعَةً. قَالُوا: مَهْلًا يَرْحَمُكَ اللَّهُ تَقْدِمِينَ فَيَرَاكَ الْمُسْلِمُونَ فَيُصْلِحُ اللَّهُ بِكَ، قَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلَّا رَاجِعَةً، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَيْفَ بِإِحْدَاكُنَّ تَنْبُحَ عَلَيْهَا كِلَابُ الْحَوَاطِ». وانظر: منهاج السنة (٣٠٩/٤) وما بعدها.

بعد خديجة، فإيتوها فإنها تطلب أن لا تريقوا الدماء.

فالخوارج الذين صحبوا عليًا ضد معاوية رضي الله عنه هم الذين أثاروا المقتلة، فسعوا في الفتنة ما بين هؤلاء وهؤلاء، فقالوا لمن مع عائشة رضي الله عنها: إن عليًا رضي الله عنه ومن معه سيصبّحونكم بالقتال، وذهبوا إلى أولئك وقالوا لهم: إن أولئك سيأتونكم على غرة منتصرين لمعاوية رضي الله عنه ومن معه، فحصل ما حصل من الوشاية العظيمة هذه، فحصلت المقتلة بغير اختيار علي رضي الله عنه وطلحة والزبير رضي الله عنهما ومن معهم، ولا باختيار عائشة رضي الله عنها، فالجميع لم يختاروا مثل هذا الأمر، ولكن وقع بفعل الوشاية.

ولهذا نترحم على الجميع ونترضى عن الجميع، ونعلم أن الجميع صادقين؛ كما أثنى الله تعالى عليهم، ونتولاهم جميعًا، وإنما حصلت الفتنة من أهل الفتنة، وأما الصحابة فإنما وقعوا فيها بغير اختيار ولا رغبة في ذلك، ولكن وقعت بفعل أهل الشر الذين قادوهم لذلك، ولا مناص لهم من هذا الأمر.

فأما حكم من سب الصحابة رضي الله عنهم، فله أحوال:

أولاً: إذا سب الصحابة جميعًا بلا استثناء، فهو يكفر.

ثانيًا: إذا سب طائفة منهم ولو كانوا الأكثر فهنا:

* إن سبّ تدينًا - يعني متأولاً - فلا يُكفر.

* وإن سبّ تغيضًا بغضًا لهم لنصرتهم للنبي صلى الله عليه وسلم فهذا كفر، لقوله تعالى:

﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارُ﴾ [الفتح: ٢٩].

* وإن سب ولعن تنقصًا لهم في دينهم، فهذا أيضًا ليس بكفر؛ لأنه قد

يكون جاءه شبهة ؛ كأن يقول مثلاً : في معاوية كذا وكذا من السب - رضي الله عن معاوية - لأجل أنه طلب الملك أو لأنه فعل كذا ، هذا ليس بكفر وإنما هو فسق من صاحبه ، وحرام عليه ، وكبيرة من الكبائر ، لقول النبي ﷺ «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدًّا أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»^(١) .

فسب الصحابة فيه تفاصيل معروفة ، ذكر العلماء خمسة أقوال فيمن سب الصحابة ﷺ^(٢) .

وأما عائشة رضي الله عنها فمن سبها من جهة عرضها - أي تنقصها في عرضها - فهو كافر ؛ لأنه مكذب بالقرآن ؛ لأن الله أنزل براءتها من فوق سبع سموات وأما إذا كان لما حصل منها يوم الجمل وأشباه ذلك لا لأجل العرض ، هذا له حكم سب الصحابة ﷺ ، على التفصيل السابق الذي هو تغيط أو هو تدين .



(١) أخرجه البخاري (٣٦٧٣) ، ومسلم (٢٥٤١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وأخرجه مسلم (٢٥٤٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) انظر أقوال أهل العلم فيمن سب الصحابة ﷺ ، في : اعتقاد أهل السنة (٧/ ١٢٦١ وما بعدها) ، والصارم المسلول على شاتم الرسول (٣/ ١٠٥٠ وما بعدها) ، والصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة (١/ ١٤٠ وما بعدها) .

وَالْقَوْلُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَلْفُوظِ؛ وَكَذَلِكَ فِي الْأَسْمِ وَالْمُسَمَّى بِدُعَاةٍ.

الشرح:

قوله : (الَلَفْظُ وَالْمَلْفُوظُ) يعني : هل اللفظ بالقرآن مخلوق أو لا ؟ هل يجوز أن يقول القائل لفظي بالقرآن مخلوق ؟ لما قَوِيَ أهل السنة صارت هذه الكلمة (لفظي بالقرآن مخلوق) لا يقولها إلا جهمي ؛ لأنه يريد أن يهرب من إلزامه بشيء .

فاللفظ مصدر :

* يُعْنَى بِهِ تَارَةً التَلْفِظُ .

* وَيُعْنَى بِهِ تَارَةً الْمَلْفُوظُ .

مثل (خَلَقَ) يعني به التخليق ، ويُعْنَى به المخلوق ، نقول : هذا خلق الله ، يعني تخليقه ﷻ الذي هو فعله ، أو ما انفصل عن فعله وهو المخلوق . وهذا كثير في المصادر التي على وزن (فَعَلَ) ، إما يُعْنَى به الحدث ، أو يُعْنَى بها الْمُحْدَثُ .

فحين تقول : (لفظي) هل تعني به التلفظ أو تعني به الملفوظ ، هل هو الملفوظ الخارج أو حركة اللسان التلفظ ؟

ومعلوم أنه إن أريد الأول وهو التلفظ : فالتلفظ من أفعال العبد ، وأفعال العباد مخلوقة ، وإن عُنِيَ باللفظ الملفوظ فالملفوظ هو القرآن .

لهذا صارت الكلمة محتملة ، واستعمال المحتملات في العقيدة بدعة ، فإنه لا يجوز أن تستعمل مثل هذه العبارة التي قد تحتمل شيئاً آخر ، فيفهم

الناس منها فهمًا غير سديدًا.

ولهذا كان الإمام أحمد يقول: (من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ومن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع أيضًا)^(١)؛ لأنها تحتمل هذه وهذه، والإطلاق سكت عنه السلف، وقد قال ﷺ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا﴾ [البقرة: ١٠٤]، كلمة (رَاعِنَا) من المراعاة كلمة طيبة، لكن يستعملها اليهود من الرُّعونة، ولهذا نهى عنها للاحتمال، فأخذ أهل السنة من هذا أصلاً عظيماً وهو: أنَّ الألفاظ المحتملة فيما يتصل بذات الله ﷻ أو صفاته أو أفعاله أو أمور العقيدة والغيبات لا يجوز استعمالها، فينهي عنها، فاستعمالها مع بقاء الاحتمال والإجمال بدعة.

ولهذا قال ابن القيم رحمه الله^(٢):

فَعَلَيْكَ بِالتَّفْصِيلِ وَالتَّمْيِيزِ قَالَ إِطْلَاقُ وَإِجْمَالُ دُونَ بَيَانٍ
قَدْ أَفْسَدَا هَذَا الْوُجُودَ وَخَبَّطَا الْأَذْهَانَ وَالْأَرَءَاءَ كُلَّ زَمَانٍ

فالمجملات والم احتملات لا يستعملها السلف في العقيدة، كلامهم واضح فيها لأن المقام مقام وضوح.

أما (الاسم والمسمى)، فهذا متعلق بشيئين:

أولاً: إما بأسماء الله ﷻ، يعني: هل الاسم هو عين المسمى، أو هو

(١) انظر: السنة لعبد الله بن الإمام أحمد (١/ ١٦٣ وما بعدها)، وصریح السنة للطبري (ص ٢٦)، والعلو للذهبي (ص ١٩٢)، وتلبیس إبلیس (ص ١٠٩).

(٢) انظر: النونية مع شرحها لأحمد بن عيسى (١/ ٣٢٥).

غيره؟ أي: هل اسم الله الديان أو اسم الله الرحيم هل هو عين الله، أو هو غير الله؟ محتملة:

* إن قلنا الاسم هو عين المسمى فهذا صحيح باعتبار؛ لأن اسم الله ﷻ دال على ذلك، فالرحيم هو الله ﷻ، والقدير هو الله ﷻ، فالاسم دال على المسمى.

* وإن قلنا هنا الاسم غير المسمى فأيضاً صحيح؛ لأن الاسم زائد على الذات.

فالأسماء والصفات زائدة على الذات، والاسم مشتمل على صفة، وصفات الله ﷻ قائمة بذاته، فهي ليست هي الذات باعتبار، وليست غير الذات باعتبار آخر، لهذا صار المقام يحتاج إلى تفصيل.

فمن أهل البدع من قال: الاسم هو عين المسمى.

ومنهم من قال: الاسم ليس عين المسمى.

وأهل السنة لا يطلقون هذا ولا هذا - يعني: في أكثر أقوالهم أو جمهورهم لا يطلقون هذا ولا هذا - لأن هذه من المسائل المحدثه، ولأنها محتملة قد يُعنى به هذا، وقد يُعنى به هذا، وفي كل مقام له حكم.

ثانيًا: وأيضاً يعني بالاسم والمسمى مسألة الأسماء والأحكام، يعني:

المسلم والإسلام، والمؤمن والإيمان، فالاسم الإسلام والمسمى به المسلم، والاسم الإيمان والمسمى به المؤمن، والاسم الفسوق والمسمى به الفاسق، والاسم الكفر والمسمى به الكافر، والاسم البدعة والمسمى به المبتدع، وهكذا.

وعندهم هناك الثنائية : لا يلزم من وجود الكفر أن يكون كافرًا ، ولا وجود البدعة أن يكون مبتدعًا ، ولا يدخلون في أمثال ذلك ، لكن المسلم أي : مَنْ حقق الإسلام فهو مسلم ، يطلق عليه هذا ، ولا نقول : هو مسلم إن شاء الله . باعتبار الحال ، بل نقول : هو مسلم الآن . وباعتبار المآل يجوز أن نقول : إن شاء الله هو مؤمن . فمادام معه إيمان فهو مؤمن بلا استثناء ، وباعتبار المآل - يعني ما يموت عليه - نقول : مؤمن إن شاء الله ، يعني : إن شاء الله يموت على الإيمان ، وهكذا .

والظاهر أنه يُعنى بالاسم والمسمى المسألة الأولى المتعلقة بالصفات ؛ لأن الأكثر يستعمل كلمة الاسم والحكم على الصورة الثانية السابق ذكرها .



وَالْقَوْلُ فِي أَنَّ الْإِيمَانَ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ بِدْعَةٌ. وَاعْلَمْ أَنِّي ذَكَرْتُ اعْتِقَادَ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى ظَاهِرِ مَا وَرَدَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مُجْمَلًا مِنْ غَيْرِ اسْتِقْصَاءٍ؛ إِذْ قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ عَنْ مَشَائِخِنَا الْمَعْرُوفِينَ مِنْ أَهْلِ الْإِمَامَةِ وَالِدِّيَانَةِ، إِلَّا أَنَّنِي أَحْبَبْتُ أَنْ أَذْكَرَ عُقُودَ أَصْحَابِنَا الْمُتَصَوِّفَةِ فِيَمَا أَحَدَتْهُ طَائِفَةٌ انْتَسَبُوا إِلَيْهِمْ مِمَّا قَدْ تَخَرَّصُوا مِنَ الْقَوْلِ مِمَّا نَزَّهَ اللَّهُ الْمَذْهَبَ وَأَهْلَهُ مِنْ ذَلِكَ.

إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَرَأْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ^(١) فِي كِتَابِ سَمَاءِهِ (التَّبْصِيرِ)^(٢) كَتَبَ بِذَلِكَ إِلَى أَهْلِ طَبَرِشْتَانَ فِي اخْتِلَافٍ عِنْدَهُمْ، وَسَأَلُوهُ أَنْ يُصَنِّفَ لَهُمْ مَا يَعْتَقِدُهُ وَيَذْهَبُ إِلَيْهِ، فَذَكَرَ فِي كِتَابِهِ اخْتِلَافَ الْقَائِلِينَ بِرُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى، فَذَكَرَ عَنْ طَائِفَةٍ إِبْطَاتِ الرُّؤْيَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَنَسَبَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ إِلَى الصُّوفِيَّةِ قَاطِبَةً، لَمْ يَخُصَّ طَائِفَةٌ دُونَ طَائِفَةٍ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى جَهَالَةٍ مِنْهُ بِأَقْوَالِ الْمُخْلِصِينَ مِنْهُمْ، وَكَانَ مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْقَوْلُ

(١) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، الإمام أبو جعفر الطبري، كان مولده في سنة أربع وعشرين ومائتين، قال عنه ابن كثير: (كان فصيح اللسان، وروى الكثير عن الجرم الغفير، ورحل إلى الآفاق في طلب الحديث، وصنف التاريخ الحافل، وله التفسير الكامل الذي لا يوجد له نظير، وغيرهما من المصنفات النافعة في الأصول والفروع) ١. هـ. توفي سنة عشر وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد (١٦٢/٢)، وتاريخ دمشق (١٨٨/٥٢)، والوافي بالوفيات (٢١٢/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٧/١٤)، والبداية والنهاية (١٤٥/١١)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٢٠/٣).

(٢) كتاب «التبصير في أصول الدين» لابن جرير الطبري، مطبوع، ط. دار العاصمة - الرياض.

- بَعْدَ أَنْ أَدْعَى عَلَى الطَّائِفَةِ - ابْنُ أُخْتٍ^(١) عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ زَيْدٍ^(٢)،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَحَلِّهِ عِنْدَ الْمُخْلِصِينَ، فَكَيْفَ بِابْنِ أُخْتِهِ.

وَلَيْسَ إِذَا أَحْدَثَ الزَّائِعُ فِي نَحْلَتِهِ قَوْلًا نُسِبَ إِلَى الْجُمْلَةِ، كَذَلِكَ
فِي الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ لَيْسَ مَنْ أَحْدَثَ قَوْلًا فِي الْفِقْهِ، أَوْ لَبَسَ
فِيهَا حَدِيثًا يُنْسَبُ ذَلِكَ إِلَى جُمْلَةِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَفَاطَ (الصُّوفِيَّةَ) وَعُلُومَهُمْ تَخْتَلِفُ، فَيُطْلِقُونَ
الْفَاطِلَةَ عَلَى مَوْضُوعَاتٍ لَهُمْ، وَمَرُمُوزَاتٍ وَإِشَارَاتٍ تَجْرِي فِيهَا
بَيْنَهُمْ، فَمَنْ لَمْ يَدْخُلْهُمْ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَنَازَلَ مَا هُمْ عَلَيْهِ رَجَعَ
عَنْهُمْ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ. ثُمَّ ذَكَرَ إِطْلَاقَهُمْ لَفْظَ الرُّؤْيَا
بِالتَّقْيِيدِ، فَقَالَ: كَثِيرٌ مَا يَقُولُونَ: رَأَيْتُ اللَّهَ. وَذَكَرَ عَنْ جَعْفَرٍ

(١) ابن أخت عبد الواحد اسمه بكر، له أتباع يعرفون بالبكرية، كان في أيام النظام، وكان
يوافقه في قوله: إن الإنسان هو الروح لا هذا القلب الذي تكون الروح فيه... وكان
ينفرد بضلالات تكفره بها الكافة، منها قوله: إن الله تعالى يرى يوم القيامة في صورة
يخلقها يكون فيها، ويكلم العباد من تلك الصورة.

انظر: التبصير في الدين (ص ١٠٩)، والمنقذ من منهاج الاعتدال (ص ٥٢)، وفرق
الشيعية (ص ١٤)، والفرق بين الفرق (ص ٢٠٠)، ومقالات الإسلاميين (ص ٢١٦).

(٢) هو عبد الواحد بن زيد العابد كنيته أبو عبيدة من أهل البصرة، له حكايات كثيرة في الزهد
والرفائق، يروى عن الحسن ومالك بن دينار، روى عنه أهل بلده، قال عنه ابن حبان:
(كان ممن غلب عليه العبادة حتى غفل عن الإتيان فكثرت المناكير في حديثه) ١. هـ.
وقال يحيى بن معين: (ليس حديثه بشيء ضعيف الحديث) ١. هـ. قال الذهبي: (توفي
بعد الخمسين ومائة) ١. هـ.

انظر: الجرح والتعديل (٦/ ٢٠)، الثقات (٧/ ١٢٤)، وحلية الأولياء (٦/ ١٥٥)،
وسير أعلام النبلاء (٧/ ١٧٩).

بْنُ مُحَمَّدٍ^(١) قَوْلُهُ لَمَّا سُئِلَ: هَلْ رَأَيْتَ اللَّهَ حِينَ عَبْدَتْهُ؟ قَالَ: رَأَيْتُ اللَّهَ ثُمَّ عَبْدَتْهُ. فَقَالَ السَّائِلُ: كَيْفَ رَأَيْتَهُ؟ فَقَالَ: لَمْ تَرَهُ الْعُيُونُ بِتَحْدِيدِ الْعِيَانِ، وَلَكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ بِتَحْقِيقِ الْإِيقَانِ^(٢). ثُمَّ قَالَ: يُرَى فِي الْآخِرَةِ كَمَا أَخْبَرَ فِي كِتَابِهِ وَذَكَرَهُ رَسُولُهُ ﷺ، فَهَذَا قَوْلُنَا وَقَوْلُ أَيْمَتِنَا دُونَ الْجُهَالِ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَةِ فِينَا. وَأَنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَعْرَاضَهُمْ، وَذَكَرَ ذَلِكَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ^(٣)، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَبْلُغُ مَعَ اللَّهِ إِلَى دَرَجَةٍ يُبِيحُ الْحَقُّ لَهُ مَا حَظَرَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ - إِلَّا الْمُضْطَرَّ عَلَى حَالٍ يُلْزِمُهُ إِحْيَاءُ لِلنَّفْسِ - وَإِنْ بَلَغَ الْعَبْدُ مَا بَلَغَ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ، فَذَلِكَ كُفْرٌ بِاللَّهِ، وَالْقَائِلُ بِذَلِكَ قَائِلٌ بِالْإِلْحَادِ، وَهُمْ الْمُنْسَلِخُونَ

(١) هو أبو عبد الله جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، وأمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ﷺ، روى عن أبيه أبي جعفر محمد بن علي، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، ومحمد بن المنكدر، ونافع، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وروى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو عبد الله مالك بن أنس إمام دار الهجرة، وسفيان بن سعيد الثوري، ولد سنة ثمانين ومات سنة ثمان وأربعين ومائة.

انظر: الأنساب (٥٠٧/٣)، والوافي بالوفيات (٩٨/١١)، وطبقات الحفاظ (ص ٧٩)
(٢) انظر: البدء والتاريخ (٧٤/١)، وفيه: (لَمْ تَرَهُ الْأَبْصَارُ بِمُشَاهَدَةِ الْعِيَانِ، لَكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ، لَا يُذَرِّكُ بِالْحَوَاسِ، وَلَا يُقَاسُ بِالْقِيَاسِ...)، وأخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٨٢/٥٤) نحو هذا الأثر مستنداً إلى أبي جعفر محمد الباقر، راجع (ص ٢٢٠).

(٣) كما جاء في الحديث الذي أخرجه البخاري (٦٧، ١٠٥، ١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكره ﷺ.

مِنَ الدِّيَانَةِ. وَأَنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُهُ تَرَكَ إِطْلَاقَ الْعِشْقِ عَلَى اللَّهِ، وَبَيَّنَّ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ لاشْتِقَاقِهِ، وَلِعَدَمِ وُجُودِ الشَّرْعِ بِهِ، وَقَالَ: أَذْنَى مَا فِيهِ أَنَّهُ بِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ، وَفِيمَا نَصَّ اللَّهُ مِنْ ذِكْرِ الْمَحَبَّةِ كِفَايَةً.

الشرح:

هذا الكلام فيه ذكر بعض حال الصوفية الذين سئل عنهم، والأوائل منهم توسعوا في الألفاظ وجعلوها رموزاً وإشارات لمعانٍ يريدونها، ولمصطلح خاص لهم، وتوسع مَنْ بعدهم في ذلك حتى وصلوا إلى ألفاظ منكورة ظاهرها الكفر.

واعذار ابن جرير عنهم محمول على حال الأولين الذين سبقوا وقته بكتلة فبعضهم يقول: (رَأَيْتُ اللَّهَ)، ويعني بها الأوائل الرؤية العلمية، وهذا جهلُهُ مَنْ بعدهم، فجعلوا رؤية الله البصرية ممكنة، فمنهم من قال: إنه كُشِفَتْ عنه الحجب حتى أصبح يرى الله عياناً... إلى آخر ما هو مخالف للشرع عندهم.

وعندهم ألفاظ كثيرة أحدثوها باطلة ومخالفة للشرع، ولا يجوز أن تُحمل على اصطلاح خاص، ومنها ما يجوز أن تُحمل على اصطلاح خاص فصار الأمر إلى أن ألفاظ الصوفية المحدثه سواء في ذلك المتقدمون منهم أو المتأخرون على قسمين:

الأول: ما يمكن حمله على معنى خاص، وهو ما وضع فيه الاصطلاح.

وقد صنف المؤلفون في اصطلاحات وإشارات الصوفية؛ كالقشيري^(١) والسلمي^(٢) وجماعات.

والثاني: ما لا يمكن حمله على معنى خاص، وهو ما ليس لهم فيه اصطلاح إلا القول بالظاهر والباطن - والعياذ بالله - حتى صار من ألفاظ بعض كبارهم ما هو كفر في نفسه. واعتذر أتباعهم عنهم بأن هذا من باب الاصطلاح الخاص؛ كاعتذار الكاساني^(٣) لابن عربي الطائي^(٤)، واعتذاره

(١) هو صاحب الرسالة أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة القشيري الخراساني النيسابوري الشافعي الصوفي، ولد سنة خمس وسبعين وثلاثمائة، صنف كتاب (نحو القلوب)، و(لطائف الإشارات)، و(الجواهر)، قال الذهبي: (كان عديم النظر في السلوك والتذكير، لطيف العبارة، طيب الأخلاق، غواصًا على المعاني) أ.هـ. انظر: وفيات الأعيان (٣/٢٠٥)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٢٢٧)، والعبر (٣/٢٦١)، والبداية والنهاية (١٢/١٠٧)، وشذرات الذهب (٣/٣١٩).

(٢) هو صاحب طبقات الصوفية محمد بن الحسين بن محمد بن موسى أبو عبد الرحمن السلمي الصوفي النيسابوري، ولد سنة خمس وعشرين وثلاثمائة، قال الخطيب: (كان ذا عناية بأخبار الصوفية، وصنف لهم سننًا وتفسيرًا وتاريخًا) أ.هـ. انظر: تاريخ بغداد (٢/٢٤٨)، والبداية والنهاية (١٢/١٢)، وشذرات الذهب (٣/١٩٦).

(٣) هو سعيد الكاساني الفرغاني شيخ خانقاه الطاحون، وتلميذ الصدر القنوي، كان يقول بوحدة الوجود، شرح تائية ابن الفارض في مجلدين، ومات سنة تسع وتسعين وستمائة. انظر: الوافي بالوفيات (٢/٩٩)، والعبر (٥/٣٩٨)، وشذرات الذهب (٥/٤٤٨).

(٤) هو محمد بن علي بن محمد بن عربي أبو عبد الله الطائي الأندلسي، ولد بمرسية سنة ستين وخمسمائة ونشأ بها، وانتقل إلى أشبيلية سنة ثمان وسبعين، ثم ارتحل وطاف البلدان فطرق بلاد الشام والروم والمشرق، وأقام بمكة مدة وصنف فيها كتابه المسمى بالفتوحات المكية في نحو عشرين مجلدًا فيها ما يعقل وما لا يعقل، وما ينكر وما =

- أيضًا - لابن الفارض^(١) وأشباه هؤلاء .

والصواب: أن ألفاظهم منها ما يُحمل على اصطلاح خاص، ومنا ما لا يجوز حمله .

ومن الألفاظ التي أحدثها الصوفية: (العشق)؛ كما قال هنا: (وَأَنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُهُ تَرْكُ إِطْلَاقِ الْعِشْقِ عَلَى اللَّهِ)، يعني: لا يجوز أن يقول قائل: أنا أعشق الله، أو الله معشوقي، بل يُكتفى بما ورد في الكتاب والسنة من محبة الله ﷻ، أو الخلّة، وهي أعظم درجات المحبة .

وسبب منع كلمة العشق في حق الله ﷻ؛ كأن يقول قائل: أعشق الله، أو معشوقي الله، وما اشتق من ذلك، لأمرين:

الأول: عدم ورودها، وهذا الذي علل حيث قال: (وَلَعَدَمِ وُرُودِ الشَّرْعِ بِهِ)، فنقتصر على اللفظ الوارد لأنها لم ترد في الكتاب والسنة، والعشق نوع من أنواع المحبة، لكن المحبة وردت والخلّة وردت، لكن لم يرد العشق، وهذا يدل على عدم جواز استعماله .

= لا ينكر، وما يعرف وما لا يعرف، وله كتابه المسمى بـفصوص الحكم، فيه أشياء كثيرة ظاهرها كفر صريح .

انظر: سير أعلام النبلاء (٤٨/٢٣)، والبداية والنهاية (١٣/١٥٦)، وشذرات الذهب (١٩٠/٥) .

(١) هو أبو حفص عمر بن أبي الحسن علي بن المرشد بن علي، الحموي الأصل، المصري المولد والدار والوفاة، ناظم التائبة في السلوك على طريقة المتصوفة المنسوبين إلى الاتحاد، توفي سنة اثنتين وثلاثين وستمائة وله ست وخمسون سنة .

انظر: وفيات الأعيان (٤٥٤/٣)، والبداية والنهاية (١٣/١٤٣)، وسير أعلام النبلاء (٣٦٨/٢٢)، وشذرات الذهب (١٤٩/٥) .

والثاني: هو تعليل لسبب المنع وسبب عدم الورود بالكتاب والسنة، أنَّ العشق فيه تعدُّ، وهو غير المحبة، فإنَّ العاشق يتعدى في عشقه على نفسه وعلى معشوقه، فالعشق من درجات المحبة لكن فيها التعدي على النفس، ولهذا كلمة عَشَقَّ وَعَشِقَ تدل على تعد حتى في اللغة فيما استعملت فيه، ولهذا لا يجوز أن يقال: إنَّ أحداً تعدى في حبه لله على نفسه؛ إذ محبة الله ﷻ حق، وكذلك لا يجوز أن يتعدى على الرب ﷻ في حبه له؛ لأنَّ محبة الله ﷻ له حق، لكن عشق العبد لربه هذا فيه تعدُّ؛ لأنَّ العاشق من غلبه هواه أو من غلبته محبته حتى جعلته يتصرف بعقله أو يتصرف بعلاقته بمحبوبه على غير ما يقتضيه الصواب.

فلهذا منع لفظ العشق فإنَّ لفظ معشوقي وعشق وما اشتق منها لا يجوز لهذين الأمرين: لعدم الورود في الشرع، وللتعدي.

كذلك لفظ (التتيم) ما يجوز في حق الله لأنَّ فيه تعدُّ، وذكر شارح الطحاوية^(١) نقلاً عن ابن القيم في (روضة المحبين)^(٢) أن مراتب المحبة عشر، ابتدأها من أولها إلى آخرها، وبين فيها ما يجوز وما لا يجوز.



(١) انظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ١٧٤ وما بعدها).

(٢) انظر: روضة المحبين (ص ١٦ وما بعدها)، ومدارج السالكين (٣/ ٢٧ وما بعدها).

وَأَنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُهُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَحِلُّ فِي الْمَرْئِيَّاتِ، وَأَنَّهُ الْمُنْقَرِدُ بِكَمَالِ أَشْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، حَيْثُ مَا تَلِيَ وَحَفِظَ وَدُرِّسَ.

وَنَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَاتَّخَذَ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ خَلِيلًا وَحَبِيبًا، وَالْخَلَّةُ لَهُمَا مِنْهُ عَلَى خِلَافٍ مَا قَالَهُ الْمُعْتَزَلَةُ: أَنَّ الْخَلَّةَ الْفَقْرُ وَالْحَاجَةُ. إِلَى أَنْ قَالَ: وَالْخَلَّةُ وَالْمَحَبَّةُ صِفَتَانِ لِلَّهِ هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِمَا، وَلَا تَدْخُلُ أَوْصَافُهُ تَحْتَ التَّكْوِينِ وَالتَّشْبِيهِ، وَصِفَاتُ الْخَلْقِ مِنَ الْمَحَبَّةِ وَالْخَلَّةِ جَائِزٌ عَلَيْهَا الْكَيْفُ، وَأَمَّا صِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى فَمَعْلُومَةٌ فِي الْعِلْمِ، وَمَوْجُودَةٌ فِي التَّغْرِيفِ، قَدْ انْتَفَى عَنْهُمَا التَّشْبِيهِ، فَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَحَسْمُ الْكَيْفِيَّةِ عَنْ ذَلِكَ سَاقِطٌ. وَمِمَّا نَعْتَقِدُهُ أَنَّ اللَّهَ أَبَاحَ الْمَكَاسِبَ وَالتَّجَارَاتِ وَالصَّنَاعَاتِ وَإِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ الْغُشَّ وَالظُّلْمَ، وَأَنَّ مَنْ قَالَ بِتَحْرِيمِ الْمَكَاسِبِ فَهُوَ ضَالٌّ مُضِلٌّ مُبْتَدِعٌ؛ إِذْ لَيْسَ الْفُسَادُ وَالظُّلْمُ وَالْغُشُّ مِنَ التَّجَارَاتِ وَالصَّنَاعَاتِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ الْفُسَادَ لَا الْكَسْبَ وَالتَّجَارَةَ، فَإِنَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْلِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ جَائِزٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَأَنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُهُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِأَكْلِ الْحَلَائِلِ ثُمَّ يُعَذِّبُهُمُ الْوُضُولَ إِلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ؛ لِأَنَّ مَا طَالَبَهُمْ بِهِ مَوْجُودٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالْمُعْتَقِدُ أَنَّ الْأَرْضَ تَحُلُو مِنَ الْحَلَائِلِ، وَالنَّاسُ يَتَقَلَّبُونَ فِي الْحَرَامِ، فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ، إِلَّا أَنَّهُ يَقِلُّ فِي مَوْضِعٍ وَيَكْثُرُ فِي مَوْضِعٍ، لَا أَنَّهُ مَفْقُودٌ مِنَ الْأَرْضِ.

الشرح:

هذه المسائل التي ذكرها ﷺ معروفة في العقيدة، يعني: الكلام في القرآن، والحلول، والاستواء، والرؤية، والخلة.

ثم ذكر مسألة كثرت في القرن الثالث الهجري وما بعده، وهي مسألة التكسب بالتجارة، وأن التجارة أصابها ما أصابها ودخول الحرام فيها، وأن التوكل بترك السبب أفضل، وهذا شاع عند الصوفية، وإحدى المسألتين قادت إلى الأخرى، يعني مسألة ما دخل إلى التجارة أدى إلى تركها، وعللوا ذلك أيضًا بحسن التوكل على الله ﷻ، وصنف فيها عدد من أهل العلم مصنفات في الحث على التجارة والصناعة والعمل؛ ككتاب الخلال^(١)، وأيضًا للجاحظ^(٢) في ذلك رسالة (التبصر بالتجارة)، وكله رد على هذه الطائفة التي زعمت أن ترك العمل أفضل، وأن التوكل على الله ﷻ بعدم ملابسة الأسباب أفضل، وهذا باطل بل التكسب أفضل، وهو صنيع الأنبياء والمرسلين وعباد الله الصالحين، وأطيب ما كسب المرء من عمل يده، هذا أطيب ما كسب المرء، فما يأتيه من الصدقات وما يأتيه من العطايا ليس

(١) الخلال سبقت ترجمته، راجع (ص ٩١)، وانظر: كتابه (الحث على التجارة والصناعة والإنكار على من يدعي التوكل في ترك العمل)، ط. دار العاصمة - الرياض.

(٢) هو عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان الجاحظ، كان من أهل البصرة وأحد شيوخ المعتزلة، وكان تلميذ أبي إسحاق النظام، ولد سنة خمسين ومائة، ومات سنة خمس وخمسين ومائتين في خلافة المعتز، قال الذهبي: (كان ماجنًا، قليل الدين، له نوادر).
ا.هـ. انظر: تاريخ بغداد (٢١٢/١٢)، وتاريخ دمشق (٤٥/٤٣١)، وسير أعلام النبلاء (٥٢٧/١١).

في الطيب مثل كسبه بيده، وأحل ما يكسبه المرء وأنفعه له ما كسبه بيده؛ كما قال ﷺ: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنْ نَبَى اللَّهُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامَ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ»^(١).

كذلك المسألة الثانية التي ذكرها، وهي مسألة ضيق الحلال، هذه أيضًا كان فيها اعتقاد بأن الحلال عُدَم، وأنه لا يوجد أكل حلال؛ لأن في العراق مثلاً في ذلك الوقت أو في الشام فُتحت الأراضي وأصبحت أرضاً خراجية فاعتدي عليها بالإقطاع وبغيره، فبدلاً أن تكون ملكاً عامّاً أصبحت ملكاً خاصّاً، فأصبحت إذاً مغصوبة وما يخرج منها له حكم الغصب، وإلى آخر هذه التدرجات، فأصبح كثيرون من الصوفية يتركون الأكل تماماً من كل ما يوجد في السوق لأجل اشتباه ما يخرج من الثمرات من الأرض المغصوبة. حتى إنه كان يُحكى أيضًا عن بعض المتأخرين - كالنوي^(٢) - أنه كان لا يأكل مما تخرجه مزارع دمشق لأجل هذا^(٣).

وهذا في الواقع ليس بصحيح، وليس بسائع شرعاً؛ لأن من اعتقد أن الحلال عُدَم تماماً، فإن هذا اعتقاد بأن الله ﷻ أحل على عباده شيئاً ثم عدمه ﷻ، أو حرم عليهم شيئاً وجعله هو المتعين أزماً متطاولة دون غيره، وهذا لا يجوز، فالله ﷻ جعل الحلال موجوداً في كل مكان وفي كل زمان لكن يقل ويكثر، نعم قد يقل الحلال في موطن ويكثر في موطن، ويقل

(١) أخرجه البخاري (٢٠٧٢) من حديث المقدام ﷺ.

(٢) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٩٣).

(٣) قال ابن كثير في البداية والنهاية (٢٧٩/١٣): «كان غالب قوته مما يحمله إليه أبوه من نوى».

الحرام في موطن ويكثر في موطن، أما أن يُعَدَم بالكلية في مكان، فهذا لا يقول به فقيه ولا عالم يعلم حدود ما أنزل الله على رسوله.

الصوفية في جهة الورع زادوا في هذه المسائل، حتى كان بعضهم لا يأكل إلا صيده، وكان بعضهم لا يأكل إلا شيئاً أنبته في بيته، وأشباه هذه الأفعال التي هي من الورع المذموم.



وَمِمَّا نَعْتَقِدُهُ أَنَّا إِذَا رَأَيْنَا مَنْ ظَاهِرُهُ جَمِيلٌ لَا نَتَّهَمُهُ فِي مَكْسَبِهِ وَمَالِهِ وَطَعَامِهِ، جَائِزٌ أَنْ يُؤْكَلَ طَعَامُهُ، وَالْمُعَامَلَةُ فِي تِجَارَتِهِ، فَلَيْسَ عَلَيْنَا الْكَشْفُ عَنْ مَالِهِ، فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ عَلَى سَبِيلِ الْاِخْتِيَاظِ، جَازَ إِلَّا مَنْ دَاخَلَ الظُّلْمَةَ. وَمَنْ لَا يَنْزِعُ عَنِ الظُّلْمِ وَأَخَذَ الْأَمْوَالَ بِالْبَاطِلِ وَمَعَهُ غَيْرُ ذَلِكَ: فَالسُّؤَالُ وَالتَّوَقُّي، كَمَا سَأَلَ الصَّدِيقُ غُلَامَهُ^(١)، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مِنَ الْمَالِ سِوَى ذَلِكَ مِمَّا هُوَ خَارِجٌ عَنْ تِلْكَ الْأَمْوَالِ فَاخْتَلَطَا، فَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْحَلَالِ وَلَا الْحَرَامِ، إِلَّا أَنَّهُ مُشْتَبَهٌ فَمَنْ سَأَلَ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ كَمَا فَعَلَ الصَّدِيقُ. وَأَجَازَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَسَلْمَانُ وَقَالَا: «كُلْ مِنْهُ وَعَلَيْهِ التَّبَعَةُ»^(٢)، وَالنَّاسُ طَبَقَاتٌ، وَالَّذِينَ الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ.

الشرح:

المسألة الأولى ذكر فيها توقي من مكسبه حرام، وأن الأصل في المسلم السلامة، فلا يتورع في معاملة المسلم الذي ظاهره السلامة.

وهذا الذي ذكره هو الصحيح في انقسام المسألة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: معاملة عامة المسلمين الذين لم يظهر من مكاسبهم الريبة

(١) أخرج البخاري في صحيحه (٣٨٢٤) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ غُلَامٌ يُخْرِجُ لَهُ الْخَرَاجَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَأْكُلُ مِنْ خَرَاجِهِ، فَجَاءَ يَوْمًا بِشَيْءٍ، فَأَكَلَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ الْغُلَامُ: تَذَرِي مَا هَذَا؟ فَقَالَ: أَبُو بَكْرٍ وَمَا هُوَ؟ قَالَ: كُنْتُ تَكْهَنُ لِلْإِنْسَانِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَمَا أَحْسَنَ الْكِهَانَةَ، إِلَّا أَنِّي خَدَعْتُهُ، فَلَقِينِي فَأَعْطَانِي بِذَلِكَ، فَهَذَا الَّذِي أَكَلْتُ مِنْهُ، فَأَدْخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ فَقَاءَ كُلَّ شَيْءٍ فِي بَطْنِهِ».

(٢) أخرج الأثرين عن ابن مسعود وسلمان رضي الله عنهما: عبد الرزاق في مصنفه (١٥٠/٨).

فهذا الصنف وهذا القسم التورع في التعامل معه بدعة، وخلاف هدي السلف؛ لأن الأصل في المسلم السلامة، ولم يظهر على هذا ما يدل على مكسب خبيث، فإذا تورع لأجل أنه قد يكون عنده مكاسب خبيثة، فهذا بدعة وغلو في التوقي.

والقسم الثاني: من يخالط الظلمة؛ الذين يظلمون الناس في أكل الأموال بالباطل، أو في التعدي على الحقوق، أو بالتعدي على ممتلكاتهم، أو ما أشبه ذلك، وكان ذلك شائعاً في الدولة العباسية بكثرة، حتى قيل إن أكثر بغداد منتزعة من أصحابها، وإن أكثر دمشق منتزعة من أصحابها، يعني: من أملاك كانت للناس فنزعت منهم لغيرهم، فهذا الصنف من علم منه أنه يخالط من يأكل أموال الناس بالباطل فيكون عنده المال الحرام، فهذا يسمى صاحب المال المختلط.

وصاحب المال المختلط الأقوال فيه أربعة لأهل العلم^(١)، والتحقيق أنه لا يجب ترك الأكل مما يقدمه أو يضيف به أضيفه، أو يهديه... إلى آخره؛ لأن المال لم يتعين للحرام بل المال مختلط من هذا وهذا؛ كما قال ابن مسعود رضي الله عنه لما جاء إليه رجل، فقال: إن لي جاراً يأكل الربا، وإنه لا يزال يدعوني، فقال: «مَهْنَاهُ لَكَ، وَإِثْمُهُ عَلَيْهِ»^(٢).

وهذا يدل على أن من لم يتمحض ماله للحرام فإنه لا يجب عليك ترك الأكل من ماله، أو ترك أخذ ماله... أو ما أشبه ذلك.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٩/٢٧٢، ٢٧٣، ٣٢٠، ٣٢١)، (٣٠/٣٢٧، ٣٢٨)،

وجامع العلوم والحكم (ص ٦١ - ٦٢).

(٢) سبق تخريجه (٣١٤).

ولكن يستحب - وهذا هو الذي ذكره هنا أنه يستحب - من جهة الورع، يعني: من استطاع ذلك فإنه يستحب له ذلك، وبعض أهل العلم يرى أن هذا ليس من جهة الاستحباب لكن من جهة التورع، فإن تورع فهو أفضل، وإلا فلا يستحب؛ لأن الصحابة كثير منهم لم يتورعوا هذا التورع.

والقسم الثالث: من الأقسام: مَنْ يُعلم أن مكاسبه حرام، يعني: كل ماله حرام، فهذا لا يجوز الأكل من ماله عند جمهور أهل العلم، لا يجوز الأكل من أكله ولا من ماله؛ لأنك تعلم أنه اكتسبه على وجه محرم، وهذا الحقيقة نادر من جهة الوقوع؛ لأنه من في الناس لا مكسب له إلا من الحرام؟ هذا نادر.

وأكثر المسلمين أموالهم مختلطة، يعني: قد يغلب الحرام وقد يغلب الحلال، فأكثر المسلمين - بل جل المسلمين - من القسم الثاني من يختلط فيه هذا وهذا، يعني: ممن في مكاسبه حرام، ولكن الأصل في المسلمين هو الأول - كما سبق معنا أن الأصل السلامة - إلا إذا عُرف غير ذلك، لكن من يكسبون مالاً حراماً فإن الأصل فيهم أنهم خلطوا أموالهم، فلهم حكم من اختلط ماله الحرام بمال حلال.

ولهذا نقول: إنه إذا عُلِمَ أن الشيء من مال حرام بعينه، يعني: اشترى شيء بمال حرام بعينه فإنه لا يؤكل منه.

ومعلوم أن مسألة الهبات غير مسألة الأكل، الأكل هو أشدها، وأما مسألة الهبة فهذه فيها تفصيل، هل الكسب بظلم وتعدي أم هو حرام بلا ظلم؟



وَأَنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُهُ أَنَّ الْعَبْدَ مَا دَامَ أَحْكَامُ الدَّارِ حَارِيَّةً عَلَيْهِ فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْخَوْفُ وَالرَّجَاءُ، فَكُلُّ مَنْ ادَّعَى الْأَمْنَ فَهُوَ جَاهِلٌ بِاللَّهِ، وَبِمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، وَقَدْ أَفْرَدْتُ كَشْفَ عَوَارِثِ كُلِّ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ. وَنَعْتَقِدُ أَنَّ الْعُبُودِيَّةَ لَا تَسْقُطُ عَنِ الْعَبْدِ مَا عَقَلَ وَعَلِمَ مَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ مُمَيِّزٌ عَلَى أَحْكَامِ الْقُوَّةِ وَالِاسْتِطَاعَةِ، إِذْ لَمْ يَسْقُطْ ذَلِكَ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّادِقِينَ وَالشَّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ رِقِّ الْعُبُودِيَّةِ إِلَى فَضَاءِ الْحُرِّيَّةِ بِإِسْقَاطِ الْعُبُودِيَّةِ، وَالْخُرُوجِ إِلَى أَحْكَامِ الْأَحْدِيَّةِ الْمَسْدِيَّةِ بِعَلَائِقِ الْآخِرِيَّةِ، فَهُوَ كَافِرٌ لَا مَحَالَةَ، إِلَّا مَنْ اعْتَرَاهُ عِلَّةٌ، أَوْ رَاقَةٌ، فَصَارَ مَعْتُوهُاً، أَوْ مَجْنُوناً، أَوْ مُبْرَسَماً، وَقَدْ اخْتَلَطَ فِي عَقْلِهِ، أَوْ لَحِقَهُ غَشِيَّةٌ، ارْتَفَعَ عَنْهُ أَحْكَامُ الْعَقْلِ، وَذَهَبَ عَنْهُ التَّمْيِيزُ وَالْمَعْرِفَةُ، فَذَلِكَ خَارِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ مُفَارِقٌ لِلشَّرِيعَةِ. وَمَنْ زَعَمَ الْإِشْرَافَ عَلَى الْخَلْقِ حَتَّى يَعْلَمَ مَقَامَاتِهِمْ وَمَقْدَارَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ بِغَيْرِ الْوَحْيِ الْمُنَزَّلِ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ، فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ، وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ يَعْرِفُ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبِ مِنَ اللَّهِ، وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ يَعْرِفُ مَا لَ الْخَلْقِ وَمُنْقَلَبَهُمْ وَأَنَّهُمْ عَلَى مَاذَا يَمُوتُونَ وَيُخْتَمُ لَهُمْ، بِغَيْرِ الْوَحْيِ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ وَقَوْلِ رَسُولِهِ ﷺ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبِ مِنَ اللَّهِ.

الشرح:

هذه المسائل الثلاث تكلم فيها عن حال غلاة المتصوفة، فإن منهم من قال: أنا أعبد الله لا خوفاً من عقابه، ولا طمعاً في ثوابه، ولكن محبة له؛

كما يقوله طائفة من كبارهم^(١).

فيقول: (إِنَّ الْعَبْدَ مَا دَامَ أَحْكَامُ الدَّارِ - يعني الدنيا - جَارِيَةً عَلَيْهِ فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْخَوْفُ وَالرَّجَاءُ)، أي: لا بد أن يعيش بين الخوف والرجاء؛ خوف عبادة ورجاء عبادة، فيرجو رضا الله، ويرجو الفوز بالجنة، ويخاف أن يدركه عقاب الله من النار وعذابه، هذا هو الإيمان. وأما من قال: أنا أعبد بالمحبة لا بالخوف والرجاء. فهذا باطل، ويدل على نوع زندقة وخروج عن طريقة الأنبياء والمرسلين عليهم صلوات الله وسلامه، والخوف والرجاء يجب أن يجتمعا في القلب.

وهل يغلب الخوف الرجاء، أو يغلب الرجاء الخوف؟ فيه تفصيل:

أولاً: أما عامة الناس وأكثرهم ظالم لنفسه، فهذا يجب عليه في حال حياته أن يُغْلَبَ جانب الخوف على الرجاء، فيُعْظَمَ الخوف أكثر من الرجاء حتى ينيب ويُقْلَعَ عن ظلمه وعن معاصيه.

ثانياً: أما الخاصة المقتصدون أو السابقون بالخيرات فهؤلاء يقومون على استواء الخوف والرجاء في قلوبهم، فلا يغلب جانب الرجاء فيترك العمل، ولا يغلب جانب الخوف فيقنط.

ثالثاً: وأما حال أهل المرض الذين يُظَنُّ أن مرضهم مرض هلكة، فهذا يجتمع في قلبه الرجاء والخوف، ويعظم خوفه ويعظم رجاءه، ولكن يكون رجاءه أعظم؛ لأن النبي ﷺ ثبت عنه أنه قال: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ

(١) انظر بعض كلام هؤلاء في: تاريخ بغداد (١٢/ ١١٢)، وطبقات الحنابلة (١/ ٢٣١)، والنبوات (ص ٧٢).

يُحَسِّنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ ﷻ»^(١)، وقال: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي فَلْيُظَنَّ بِي مَا شَاءَ»^(٢)، فإذا كان في مرض فإنه يجتمع في قلبه الخوف والرجاء، ويعظم عنده الخوف ويعظم الرجاء، لكن يزيد في الرجاء؛ لأن الله ﷻ أمر بإحسان الظن به وأنه رحيم بعباده.

هذا تحقيق المقام في الجمع ما بين الخوف والرجاء.

وعبارات العلماء والأئمة: بعضهم أطلق تغليب الرجاء، وبعضهم أطلق تغليب الخوف، وبعضهم قال بالتساوي، حتى عن الإمام الواحد كالإمام أحمد نقل طائفة من أصحابه عنه تغليب الخوف، ونقل آخرون تغليب الرجاء، والتحقيق أن لكل مقام ما يناسبه على هذا التفصيل السابق بيانه، فمن قال: يُغَلَّبُ الرجاء فقط. حق، ومن قال: يغلب الخوف. حق، ومن قال: يتساويان. حق، كل بما يصلح له من الحالات.

من حالات الصوفية الغلاة أنهم مع انسلاخهم عن الخوف والرجاء يقولون: تخلصنا من أمور العبادة إلى مشاهدة الأحدية السرمدية، يعني: إلى الفناء في الربوبية، ومشاهدة تصرف الله في الملكوت، يعني: ارتفعت عنهم التكاليف، وهذه زندقة وِرْدَةٌ؛ لأنه إذا اعتقد أحد أنه وسعه الخروج من شريعة محمد ﷺ كما وسع الخضر الخروج من شريعة موسى ﷺ فإنه مرتد، كل من اعتقد أنه يجوز أن لا يلتزم بأحكام الشريعة، وأن أحكام الشريعة إنما

(١) أخرجه مسلم (٢٨٧٧) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤٩١/٣)، والدارمي في سننه (٢٧٣١)، وابن حبان

في صحيحه (٤٠١/٢)، والطبراني في الكبير (٢١٠، ٢١١)، والحاكم في المستدرک

(٢٦٨/٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/٢) من حديث واثلة بن الأسقع ﷺ.

والحديث أصله في البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة ﷺ.

هي لطائفة من الناس ، وأنه لا يخصه الخطاب لارتفاع التكاليف عنه ، وعدم التزامه بالتكاليف ، فهذا أيضا ردة وزندقة ، مثل ما هو حاصل مع غلاة المتصوفة .

والمسألة الثالثة : في أحوال غلاة المتصوفة الذين ادعوا أنهم كشفت لهم الحجب ، فأصبحوا يعلمون الغيب من جهة أحوال الناس ومقاماتهم ، وما سيؤول إليه أمرهم سواء في أمور الدنيا أو أمور الآخرة . فكل هذه الأنواع الثلاثة من الزندقة التي هي عند بعض غلاة المتصوفة .



وَالْفِرَاسَةُ حَقٌّ عَلَى أَصُولِ ذِكْرِنَاهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا سَمَّيْنَاهُ فِي شَيْءٍ. وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ صِفَاتِهِ قَائِمَةٌ بِصِفَاتِهِ - وَيَشِيرُ فِي ذَلِكَ إِلَى غَيْرِ الْأَيْدِ وَالْعِصْمَةِ وَالتَّوْفِيقِ وَالْهُدَايَةِ - وَأَشَارَ إِلَى صِفَاتِهِ ﷺ الْقَدِيمَةِ، فَهُوَ خُلُوعِي قَائِلٌ بِاللَّاهُوتِيَّةِ وَالْأَلْتِحَامِ، وَذَلِكَ كُفْرٌ لَا مَحَالَةَ.

الشرح:

هاتان مسألتان، وكل هذه المسائل عظيمة ومهمة.

المسألة الأولى: الفِرَاسَةُ، وهي أنواع ثلاثة:

فِرَاسَةُ خَلْقِيَّة: هذه الفِرَاسَةُ هي التي كُتِبَتْ فِيهَا الْمُؤَلَّفَاتُ الَّتِي تَسْمَى كُتُبُ الْفِرَاسَةِ، يَعْنِي يَسْتَدْلُونَ بِالْخَلْقِ عَلَى الْخُلُقِ: يَسْتَدْلُونَ بِالْخَلْقِ عَلَى الصِّفَاتِ، فَيَسْتَدْلُونَ بِصَغْرِ الْعَيْنِينَ عَلَى ذِكَاثِهِ مِنْ عَدَمِهِ، وَيَسْتَدْلُونَ بِكِبَرِ الرَّأْسِ عَنْ ذِكَاثِهِ مِنْ عَدَمِهِ، وَيَسْتَدْلُونَ بِسَعَةِ الصَّدْرِ عَنْ حِلْمِهِ وَعَدَمِ حِلْمِهِ، وَيَسْتَدْلُونَ بِوُفْرَةِ جِسْمِهِ عَلَى كَذَا مِنْ كَذَا، وَيَسْتَدْلُونَ بِتَقَاطُيعِ وَجْهِهِ، وَبِعَرَضِ جَبْهَتِهِ، وَبِشُمُوحِ أَنْفِهِ، وَبِسَعَةِ وَجْهِهِ، وَطُولِ وَجْهِهِ، وَلَوْنِ الشَّعْرِ، وَلَوْنِ الْعَيْنِينَ... إِلَى آخِرِهِ، هَذِهِ أُلْفَتْ فِيهَا مُؤَلَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ، حَيْثُ يَسْتَدْلُونَ عَلَى أَخْلَاقِ هَذَا الْمُتَصِفِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ. فَهَذِهِ الْفِرَاسَةُ الْخَلْقِيَّةُ رَاجِعَةٌ إِلَى تَجَارِبِ النَّاسِ، مِنْهَا مَا هُوَ حَقٌّ، وَمِنْهَا مَا هُوَ بَاطِلٌ؛ لِذَلِكَ مَا فِيهَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ بِإِطْلَاقٍ، كَذَلِكَ لَا يُرَدُّ بِإِطْلَاقٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَا هُوَ مِنَ الْحَقِّ. وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ كَانَ يَغْلُو فِي مِثْلِ هَذِهِ فَيَعْتَمِدُهَا، مِثْلَ مَا يَذْكَرُ - وَهُوَ صَحِيحٌ - عَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَإِنَّهُ تَعْلَمُ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْفِرَاسَةِ وَأَكْثَرَ فِيهَا جَدًّا، حَتَّى رُبَّمَا

اشْتَرِي لَهُ الشَّيْءَ مِنْ أَحَدٍ فَسَأَلَ عَنْ صِفَتِهِ، فَرَبَّمَا لَمْ يَطْعَمْ الطَّعَامَ لِأَجْلِ صِفَتِهِ، فَقَدْ رَوَى خَادِمُهُ الرَّبِيعُ بْنُ سَلِيمَانَ قَالَ: (اشْتَرَيْتُ لِلشَّافِعِيِّ طَبِيبًا بِدِينَارٍ، فَقَالَ لِي: مِمَّنْ اشْتَرَيْتَ؟ فَقُلْتُ: مِنْ ذَلِكَ الْأَشْقَرِ الْأَزْرَقُ، فَقَالَ: أَشْقَرُ أَزْرَقُ، رُدَّهُ رُدَّهُ) ^(١). وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ.

هذا نوع من التشاؤم وإن كان وقع فيه بعض الأئمة من أهل العلم، لكنه شيء يغلب على النفس، وكلُّ يؤخذ من قوله ويُرَدُّ، فبعض العلماء كان يكثر من هذا ويستعمله في حياته، وهذا لا ينبغي، فإن الصحابة رضي الله عنهم كانت صفاتهم مختلفة، منهم من كان دقيقاً قصيراً جداً، ومنهم من كان طويلاً، ومنهم من كان كبير الرأس، ومنهم من كان صغير الرأس، ومنهم من كان صغير العينين... إلى آخر هذه الصفات التي يزعمون، وكانوا في مقامات الإيمان والصلاح.

النوع الثاني: فِرَاسَة عِلْمِيَّة إِيْمَانِيَّة، وهذه الفِرَاسَة العِلْمِيَّة تسمَّى فِرَاسَة؛ لأنَّ العِلْمَ الصَّحِيحَ يَأْتِي لِصَاحِبِهِ كَوْثُوبٌ صَاحِبُ الْفَرَسِ عَلَيْهِ، وَدَنُو صَاحِبِ الْفَرَسِ مِنْهُ وَتَمَكَّنَهُ مِنْ ذَلِكَ، فَيَأْتِيهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْإِلْهَامِ مَا يَعْلَمُ بِهِ الْحَقَّ، وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْفِرَاسَةِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ كِرَامَةً مِنَ الْكِرَامَاتِ؛ وَلِهَذَا يَبْحَثُ الْعُلَمَاءُ بَحْثَ الْفِرَاسَةِ وَأَنْوَاعَهَا فِي مَبْحَثِ كِرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ لِأَجْلِ هَذَا النَّوعِ، فَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ» ^(٢)،

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٣٩/٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٠٦/٥١)، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣٩/١٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٣١٢٧)، والطبراني في الأوسط (٢٣/٨)، والبخاري في التاريخ الكبير (٢٥٤/٧)، والطبري في تفسيره (٤٦/١٤)، وأبو نعيم في الحلية (٢٨١/١٠)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٩١/٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وجاء من =

يعني : هذا النوع من الفراسة في الأمور الراجعة إلى علمه بالأشياء : علمه بما في نفس صاحبه ، ينظر إليه فيعلم ما يجول بخاطره ، يعلم أنه يفكر في كذا . . . وأشباه هذا ، وهذا من النور الذي يقذفه الله ﷻ في قلب المؤمن .

لكن هذا لا يسوغ أن يُجعل دليلاً على الحكم ، بل هذا خاطر يأتي للقلب ويهجم عليه ، ويكون في أهل الولاية وأهل الإيمان الصحيح والتقوى فراسةً ، لكن لا يسوغ لصاحبه أن يحكم به وأن يستعمله ، فيظن بالناس الظنون لأجل هذه الفراسة ، أو يحمدهم لأجل هذه الفراسة ، لأن هذه الفراسة دليل ناقص ؛ قد تكون من نور الله ﷻ وقد لا تكون ، فالمرء لا يزكي نفسه فلا يدري هذا الخاطر الذي هجم عليه هل هو من نور الله ﷻ ، أو هو من الظن السيئ ، أو هو من الظن الحسن الذي فيه تزكية لغيره ، وأشباه ذلك مما لا يسوغ .

فله أن يستعمله من جهة الاحتياط والمعرفة ، لكن ليس له أن يحكم به إلا في بعض الأحوال التي يقوى فيها حيث يكون عنده يقين بذلك . قال ﷺ : « قَدْ كَانَ يَكُونُ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدِّثُونَ - يعني : ملهمون - فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَدٌ فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهُمْ »^(١) .

النوع الثالث: الفراسة الرياضية ، ويدخل فيها القافة وأشباه ذلك ، والقافة منهم من يعلم الأشكال فيلحق هذا بأبيه ، ومنهم من يعلم الأثر ، وبعض قبائل العرب معروف فيها هذا الأمر ؛ كبني مُرَّة ونحوهم يعرفون

= حديث أبي أمامة ، وابن عمر ، وثوبان رضي الله عنهم . قال الهيثمي في المجمع (٢٦٨/١٠) : (رواه الطبراني وإسناده حسن) .

(١) أخرجه مسلم (٢٣٩٨) من حديث عائشة رضي الله عنها .

مِنْ وَطء القدم هو من أي قبيلة! ويعرفون مِنْ وَطء القدم هل الواطئ رجل أم امرأة، وهل المرأة حائض أم طاهر، وهذا يسمى القيافة وتتبع الأثر، هذا علم خاص يتداولونه فيما بينهم، وهو صحيح دلت التجارب على صحته، والشرعية جاء فيها الحكم بالقيافة، فالقائف يُحكم بقوله في المسائل التي يحتاج فيها إلى قائف، مثل تنازع الأنساب وأشباه ذلك.

والنبي ﷺ كان عنده زيد بن حارثة وابنه أسامة بن زيد مضطجعان، وقد غطيا وجهيهما وبدت أقدامهما، فجاء رجل من القافة فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض. فسرّ بذلك النبي ﷺ وبرقت أسارير وجهه ﷺ لمحبه لأسامة وأبيه ﷺ^(١).

فهذا النوع يحكم به شرعاً ويصير القاضي إليه، وهو من حيث الظاهر أقوى أنواع الفراسة، يعني: من حيث الحكم الظاهر، أما الباطن فالثاني الذي هو فراسة المؤمن، والأول قد يكون أو لا يكون.

أما المسألة الثانية: التي ذكرها بعد الفراسة فهي: الحلول، وهذه وقع فيها طائفة من بداية القرن الثالث الهجري، والحلول والاتحاد لفظان متباينان، فالحلول شيء والاتحاد شيء آخر، والحلول ينقسم إلى حلول عام وحلول خاص، والاتحاد ينقسم إلى اتحاد عام واتحاد خاص. فالفرق بين الحلول والاتحاد أن الحلول يقبل الانفصال والاتحاد لا يقبل الانفصال.

مثاله: أنك لو وضعت سكرًا في ماء فحركته، صار حلاً أو اتحادًا؟ صار اتحادًا؛ لأن هذا لا يقبل أن ينفصل مرة أخرى، أما لو وضعت في

(١) أخرجه البخاري (٣٥٥٥، ٣٧٣١)، ومسلم (١٤٥٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

الماء شيئاً من الأشياء - حصاة أو ورقة - فهذا يسمى حلولاً؛ لأنها أصبحت هي والماء شيئاً واحداً، لكن يمكن فصلهما مرة أخرى.

ولو وضعت ورقة الشاي في كأس ماء، فهنا اجتمع حلول واتحاد، أما الحلول فوجود هذه الورقة التي تستطيع أن ترفعها، والاتحاد هو امتزاج الشاي بالماء وتغير لونه، فالماء دخله شيء آخر وهو الشاي فتغير فاتحداً.

لهذا القائلون بالحلول غير القائلين بالاتحاد، والحلول قسمان: عام وخاص، والاتحاد قسمان: عام وخاص.

فالحلول العام: هو قول من يقول هو حل في كل شيء، لكن حلوله من قبيل حلول اللاهوت في المخلوق، يمكن أن يبقى للمخلوق صفة المخلوق ويبقى لللاهوت صفة الإله، مثل من يعتقد في حلوله في الصور الجميلة، وفي كل صورة جميلة، ويقول حل فيها الإله، أو حلول الرب ﷻ في كل مكان، حيث إنه ليس مندمجاً في الذات، ولكن فيه تباين، حالٌّ في كل مكان مع الانفصال.

والحلول الخاص: هو أنه يحل في بعض الأشخاص، مثل ما يقول بعض الصوفية: ما في الجبة إلا الله. يعني: حلول خاص فيه، أو قول النصارى: إن الله ﷻ حل في عيسى، فصار عيسى له صفتان: صفة الناسوتية البشرية في جثمانه، وصفة الإلهية فيما حل فيه، ومثل قول القرامطة والإسماعيلية: إن الله ﷻ حل في الحاكم أو في فلان أو فلان من الناس، هذا حلول خاص.

أما الاتحاد فهو اتحاد عام وخاص:

أما الاتحاد العام: فهو أن يكون الوجود هو عين الله ﷻ، أي: وجود الأشياء هو وجود الله، وصفة الأشياء هي صفة الله، فهذا يسمى اتحاداً،

أي: اتحاد بكل شيء، وهو قول الاتحادية؛ كابن عربي^(١) وابن سبعين^(٢)
وابن الفارض^(٣) وغيرهم، مثل ما قال ابن الفارض - رحمه الله^(٤) -:

لَهَا صَلَوَاتِي بِالْمَقَامِ أَقِيمُهَا وَأَشْهَدُ فِيهَا أَنَّهَا لِي صَلَّتْ

فلها صلاته، ولنفسه صلت لأجل اتحاده بالخلق، هذا قول أصحاب
وحدة الوجود، وحدة الوجود اتحادية لا حلولية؛ لأنهم يقولون الوجود
واحد، هو عين وجود الحق ﷻ.

أما الاتحاد الخاص: أن يتحد ببعض المخلوقات دون بعض، فلم يتحد
بكل شيء، نزهوه عن الاتحاد بالأشياء القادرة والقيحية، ولكن اتحد ببعض
الأشياء دون بعض، فاتحد بالأولياء، والصالحين، والأنبياء، والفلاسفة،
فصاروا هم عين وجود الله ﷻ.

ولاشك أن من قال بأي نوع من الحلول أو الاتحاد فهو كافر بالله ﷻ.



(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٣٠٧).

(٢) هو عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن نصر بن محمد بن قطب الدين أبو محمد المقدسي
الرقوطي نسبة إلى رقوطة بلدة قريبة من مرسية، ولد سنة أربع عشرة وستمائة، واشتغل
بعلم الأوائل والفلسفة، فتولد له من ذلك نوع من الإلحاد، وصنف فيه. انظر: البداية
والنهاية (٢٦١/١٣)، والوافي بالوفيات (٣٧/١٨)، وشذرات الذهب (٣٢٩/٥).

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ٣٠٨).

(٤) انظر: الجواب الصحيح (٤/٤٩٩)، ومصرع التصوف (ص ٦٤)، ولسان الميزان
(٣١٧/٤).

وَنَعْتَقِدُ أَنَّ الْأَرْوَاحَ كُلَّهَا مَخْلُوقَةٌ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ فَقَدْ ضَاهَى قَوْلَ النَّصَارَى - النُّسْطُورِيَّةِ^(١) - فِي الْمَسِيحِ، وَذَلِكَ كُفْرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ.

الشرح:

أما الأرواح فالروح التي أضافها الله ﷻ لنفسه هي روح مخلوقة، وأضافها الله ﷻ لنفسه تشريفاً، قال ﷻ: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُمْ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُمْ سَاجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٩] من روحه إضافة مخلوق إلى خالقه؛ لأن الروح مخلوقة، وإضافة المخلوق إلى الخالق تقتضي التشريف مثل قوله ﷻ: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]، تشريف للعبد، وقوله ﷻ: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣]، تشريف للناقة، ومثل: «بيت الله» تشريف لهذا البيت . . . إلى آخره، وكذلك الروح، طائفة ظنوا أن إضافة الروح لله ﷻ إضافة صفة إلى موصوف، وهذا غلط، وهو الذي به ضلت النصارى، فظنوا أنه لما نفخ الله ﷻ فيه من روحه أنه حلت فيه اللاهوتية، أي: حل فيه الإله، ولهذا قال: (فَقَدْ ضَاهَى قَوْلَ النَّصَارَى النُّسْطُورِيَّةِ)، وهي طائفة من النصارى.

(١) هي فرقة من فرق النصارى أصحاب نسطور الحكيم، تصرف في الإنجيل بحكم رأيه، فقال: إن الله تعالى واحد ذو أقانيم ثلاثة: الوجود، والعلم، والحياة، وقالوا: إن هذه الأقانيم ليست زائدة على الذات ولا هي هو، واتحدت الكلمة بجسد عيسى ﷺ . . . كإشراق الشمس في كوة على بلورة، وكظهور النقش في الشمع. انظر: الملل والنحل (١/٢٢٤)، والبدء والتاريخ (٤/٤٦)، والجواب الصحيح (٨٧/٤)، وهداية الحيارى (١٦٥).

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ شَيْئًا مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ ﷻ حَالٌ فِي الْعَبْدِ، وَقَالَ بِالتَّبْعِيضِ عَلَى اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ وَلَا حَالٌ فِي مَخْلُوقٍ، وَأَنَّهُ كَيْفَ مَا تُلِي وَقُرِئَ وَحُفِظَ: فَهُوَ صِفَةُ اللَّهِ ﷻ وَلَيْسَ الدَّرْسُ مِنَ الْمَدْرُوسِ، وَلَا التَّلَاوَةُ مِنَ الْمُتْلُو؛ لِأَنَّهُ ﷻ بِجَمِيعِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَنْ قَالَ بِغَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ. وَنَعْتَقِدُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ الْمُلَحَّنَةَ بِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ.

الشرح:

ذكر هنا صفة الكلام والقرآن، وأن القرآن كلام الله ليس بمخلوق، هذا اعتقاد السلف الصالح من أولهم إلى آخرهم، منه بدأ ﷻ وإليه يعود، وهو كلام الله إذا تُلي، وهو كلام الله إذا كُتب، وهو كلام الله ﷻ إذا حُفظ، ففي أي صفة كان تناوله العبد فهو كلام الله ليس بمخلوق.

ومعلوم أنه ثم فرق ما بين التلاوة وبين المتلو، وما بين الدراسة والمدرّوس، وما بين القراءة والمقروء، فكما قال أئمة السلف: (الكلام كلام الباري والصوت صوت القاري)^(١) فالجهة منفكة لا تلازم بين التلاوة والمتلو؛ لأن التلاوة فعل العبد والمتلو كلام الله ﷻ، ولهذا بدّع السلف من قال: (لفظي بالقرآن مخلوق)؛ لأن كلمة (لفظي) تحتل أن يكون المراد التلفظ الذي هو عمل العبد فتكون الكلمة صحيحة، فتلفظ العبد بمخلوق

(١) انظر: خلق أفعال العباد (ص ٦٢)، وشرح اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٣٥٥)،
والبداية والنهاية (١٠/ ٣٢٧)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ١٩٤)، ومعارج
القبول (١/ ٢٩٣).

لأن أعمال العباد مخلوقة، وقد يكون المقصود باللفظ الذي هو الملفوظ؛ لأن (فعل) تأتي بمعنى المصدر وتأتي بمعنى المفعول، مثل: خلُق، بمعنى المخلوق، ولفظ بمعنى الملفوظ، وهكذا.

فكلمة (لفظ) تأتي بمعنى الملفوظ، والملفوظ هو كلام الحق ﷻ ليس بمخلوق، فمن قال: (لفظي بالقرآن مخلوق) هو مبتدع؛ لأن هذه الكلمة لا تجوز أن يقال لاحتمال أن يكون المراد باللفظ المصدر أو يكون المراد باللفظ الملفوظ، فإن كان المراد المصدر فهو صحيح أن فعل العبد وتلفظه مخلوق، وإن كان المراد الملفوظ فالملفوظ كلام الحق ﷻ ليس بمخلوق.

لكن استعمل هذه اللفظة بعض أهل البدع والاعتزال والجهمية ليستروا قولهم بخلق القرآن، فاستعملوا قولاً محتملاً حتى لا يؤخذ على أيديهم. فاستعمال هذا اللفظ لا يجوز. وهذا مثل ما قال هنا: (وَلَيْسَ الدَّرْسُ مِنَ الْمَدْرُوسِ، وَلَا التَّلَاوَةُ مِنَ الْمُتَلَوِّ) . . . إلى آخره.



وَأَنَّ الْقَصَائِدَ بِدْعَةٌ، وَمَجْرَاهَا عَلَى قِسْمَيْنِ: فَالْحَسَنُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ ذِكْرِ آلَاءِ اللَّهِ وَنِعَمَائِهِ، وَإِظْهَارِ نِعَتِ الصَّالِحِينَ وَصِفَةِ الْمُتَّقِينَ، فَذَلِكَ جَائِزٌ، وَتَرْكُهُ وَالِاشْتِغَالُ بِذِكْرِ اللَّهِ وَالْقُرْآنِ وَالْعِلْمِ أَوْلَى بِهِ، وَمَا جَرَى عَلَى وَصْفِ الْمَرْئِيَّاتِ، وَنِعَتِ الْمَخْلُوقَاتِ، فَاسْتِمَاعُ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ كُفْرٌ، وَاسْتِمَاعُ الْغِنَاءِ وَالرُّبَاعِيَّاتِ ^(١) عَلَى اللَّهِ كُفْرٌ، وَالرَّقْصُ بِالْإِيقَاعِ وَنِعَتِ الرَّقَاصِينَ عَلَى أَحْكَامِ الدِّينِ فِشْقٌ، وَعَلَى أَحْكَامِ التَّوَاجِدِ وَالْغِنَاءِ لَهُوَ وَلَعِبٌ. وَحَرَامٌ عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَ الْقَصَائِدَ وَالرُّبَاعِيَّاتِ الْمُلَحَّنَةَ الْجَارِي بَيْنَ أَهْلِ الْأَطْبَاعِ عَلَى أَحْكَامِ الذِّكْرِ، إِلَّا لِمَنْ تَقَدَّمَ لَهُ الْعِلْمُ بِأَحْكَامِ التَّوْحِيدِ، وَمَعْرِفَةِ أَشْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَمَا يُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ ﷻ، مِمَّا هُوَ مُنَزَّاهُ عَنْهُ، فَيَكُونُ اسْتِمَاعُهُ كَمَا قَالَ: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨]. وَكُلُّ مَنْ جَهِلَ ذَلِكَ، وَقَصَدَ اسْتِمَاعَهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى غَيْرِ تَفْصِيلِهِ، فَهُوَ كُفْرٌ لَا مَحَالَةَ، فَكُلُّ مَنْ جَمَعَ الْقَوْلَ وَأَصْغَى بِالْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ، فَغَيْرُ جَائِزٍ إِلَّا لِمَنْ عَرَفَ مَا وَصَفْتُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَنِعَمَائِهِ، وَمَا هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ ﷻ مَا لَيْسَ لِلْمَخْلُوقِ فِيهِ نِعَةٌ وَلَا وَصْفٌ، بَلْ تَرَكَ ذَلِكَ أَوْلَى وَأَحْوَطٌ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا بِدْعَةٌ، وَالْفِتْنَةُ بِهَا غَيْرُ مَأْمُونَةٍ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَاتَّخَاذُ الْمُجَالِسِ عَلَى الْاسْتِمَاعِ وَالْغِنَاءِ وَالرَّقْصِ بِالرُّبَاعِيَّاتِ بِدْعَةٌ، وَذَلِكَ

(١) قال في المعجم الوسيط (ص ٣٢٤): (الرُّبَاعِيَّةُ فِي الشَّعْرِ: منظومة شعرية تتألف من وحدات، كل وحدة منها أربعة أشطر تستقل بقافيتها، وتسمى في الشعر الفارسي بالدوبيت) ١. هـ.

مِمَّا أَنْكَرَهُ الْمُطَّلِبِيُّ^(١)، وَمَالِكُ^(٢)، وَالثَّوْرِيُّ^(٣)، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ^(٤)
وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٥)، وَإِسْحَاقُ^(٦)، وَالْأَقْتِدَاءُ بِهِمْ أَوَّلَى مِنَ الْأَقْتِدَاءِ
بِمَنْ لَا يُعْرِفُونَ فِي الدِّينِ، وَلَا لَهُمْ قَدَمٌ عِنْدَ الْمُخْلِصِينَ. وَبَلَغَنِي
أَنَّهُ قِيلَ لِبِشْرِ بْنِ الْحَارِثِ^(٧): إِنَّ أَصْحَابَكَ قَدْ أَحَدَثُوا شَيْئًا يُقَالُ لَهُ
الْقَصَائِدُ، قَالَ: مِثْلُ إِيْشٍ؟ قَالَ مِثْلُ قَوْلِهِ:

اضْبِرِّي يَا نَفْسُ حَمِّي تَسْكُنِي دَارَ الْجَلِيلِ

فَقَالَ: حَسَنٌ. وَأَيْنَ يَكُونُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ذَلِكَ؟ قَالَ:
قُلْتُ: بِبَغْدَادَ. فَقَالَ: كَذَبُوا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، لَا يَسْكُنُ بَغْدَادَ
مَنْ يَسْمَعُ ذَلِكَ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^(٨): وَمِمَّا نَقُولُ - وَهُوَ قَوْلُ أَيْمَتِنَا -
إِنَّ الْفَقِيرَ إِذَا احْتَاَجَ وَصَبَرَ وَلَمْ يَتَكَفَّفْ إِلَى وَقْتٍ يَفْتَحَ اللَّهُ
لَهُ كَانَ أَعْلَى، فَمَنْ عَجَزَ عَنِ الصَّبْرِ كَانَ السُّؤَالُ أَوَّلَى بِهِ عَلَى

(١) هو محمد بن إدريس الشافعي، سبقت ترجمته، راجع (ص ٨١).

(٢) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٠).

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٥١).

(٤) هو يزيد بن هارون بن زاذي بن ثابت أبو خالد السلمي مولا هم، من أهل واسط، ولد سنة ثمان عشرة ومائة، وتوفي سنة ست ومائتين، قال علي بن المديني: (ما رأيت رجلاً قط أحفظ من يزيد بن هارون)، وقال الذهبي: (كان رأساً في العلم والعمل، ثقة حجة كبير الشأن). انظر: الطبقات الكبرى (٧/٣١٤)، وتاريخ بغداد (١٤/٣٣٧)، وسير أعلام النبلاء (٩/٣٥٨)، والعيبر (١/٣٥٠)، وشذرات الذهب (٢/١٦).

(٥) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٢).

(٦) هو ابن راهويه، سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٢).

(٧) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٢).

(٨) هو محمد بن خفيف.

قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ...»^(١) الْحَدِيثُ.

وَنَقُولُ: إِنَّ تَرْكَ الْمَكَاسِبِ غَيْرُ جَائِزٍ إِلَّا بِشَرَائِطَ مَرْسُومَةٍ مِنَ التَّعَفُّفِ وَالِاسْتِغْنَاءِ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ، وَمَنْ جَعَلَ السُّؤَالَ حِرْفَةً وَهُوَ صَاحِبٌ، فَهُوَ مَذْمُومٌ فِي الْحَقِيقَةِ خَارِجٌ.

وَنَقُولُ: إِنَّ الْمُسْتَمَعَ إِلَى الْغِنَاءِ وَالْمَلَاهِي، فَإِنَّ ذَلِكَ كَمَا قَالَ ﷺ: «الْغِنَاءُ يُنْبِئُ النِّفَاقَ فِي الْقَلْبِ»^(٢)، وَإِنْ لَمْ يَكْفُرْ: فَهُوَ فَسِقٌ لَا مَحَالَةَ.

وَالَّذِي نَخْتَارُ: قَوْلَ أَيْمَتِنَا: تَرْكَ الْمِرَاءِ فِي الدِّينِ، وَالْكَلامِ فِي الْإِيمَانِ: مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ وَاسِطٌ يُؤَدِّي، وَأَنَّ الْمُرَاسِلَ إِلَيْهِمْ أَفْضَلُ، فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ، وَمَنْ قَالَ بِإِسْقَاطِ الْوَسَائِطِ عَلَى الْجُمْلَةِ فَقَدْ كَفَرَ. ا. هـ.^(٣)

(١) أخرجه البخاري (١٤٧٠)، ومسلم (١٠٤٢) بنحوه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) لا يصح مرفوعاً، أخرجه أبو داود (٤٩٢٧)، والبيهقي في الكبرى (٢٢٣/١٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، والدبلمي في الفردوس (١١٥/٣) من حديث أنس رضي الله عنه، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٧٩/٤) من حديث جابر رضي الله عنه. وجاء موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه وغيرهما، رواه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٦٢٩/٢)، ابن عبد البر في التمهيد (١٩٩/٢٢)، والبيهقي في الكبرى (٢٢٣/١٠)، وفي شعب الإيمان (٢٧٨/٤). قال العراقي في المغني عن حمل الأسفار (٥٧٤/١): (المرفوع غير صحيح لأن في إسناده من لم يسم، رواه أبو داود، وهو في رواية ابن العبد ليس من رواية اللؤلؤي، ورواه البيهقي مرفوعاً وموقوفاً). ا. هـ. وقال ابن قدامة في المغني (١٧٥/١٠): (والصحيح أنه من قول ابن مسعود رضي الله عنه). ا. هـ.

(٣) انتهى كلام أبي عبد الله بن خفيف.

الشرح:

هذا الكلام مما يحتاج إلى تفصيل وعناية، فهو كَلَّمَ تكلم على مسألة المعازف، والغناء، وسماع الألحان من غير المعازف، والقصائد، والرباعيات، وأشباه ذلك، وذكر أن الأشعار أيضًا تنقسم إلى قسمين، وهذا كله مبني على قول النبي ﷺ: «الشُّعْرُ كَلَامٌ فَحَسَنُهُ حَسَنٌ، وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ»^(١).

ولا شك أن ما كان من الشعر في وصف الله ﷻ، ووصف آلائه، ووصف الصالحين، والتذكير بالدار الآخرة، والجهاد، وأشباه ذلك من المعاني الإسلامية والدينية العظيمة، فإن هذا مما أمر به؛ لأن النبي ﷺ أنشدت الأشعار بين يديه، وقال ﷺ لحسان بن ثابت: «اهْجُهُمْ وَجَبْرِيلُ مَعَكَ»^(٢)، وهذا أمر ثابت متفق عليه بين أهل العلم.

لكن التشاغل به عن غيره من العلم الواجب أو من العلم المستحب هذا لا ينبغي؛ بل الانشغال بالعلم الواجب والمستحب هذا لا شك أولى بل أثر من أن ينشغل عنه بإنشاد الأشعار في المعاني الإسلامية العامة.

وأما الأشعار التي في اللهو والمجون وأشباه ذلك، فهذه لا تجوز،

(١) أخرجه أبو يعلى (٢٠٠/٨)، والدارقطني (١٥٥/٤)، والبيهقي في الكبرى (١٠/٢٣٩) من حديث عائشة رضي الله عنها، قال البيهقي: (وصله جماعة والصحيح عن النبي ﷺ مرسل) ١. هـ. وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ٢٩٩)، والدارقطني (١٥٦/٤) والطبراني في الأوسط (٣٥٠/٧) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال الطبراني: (لا يروى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد). وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥٣٩/١٠): (سنده ضعيف) ١. هـ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢١٣)، ومسلم (٢٤٨٦) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

ولا يجوز نشرها أيضًا، فما كان وسيلة إلى الشيء فله حكمه، فالأشعار التي فيها وصف النساء، أو وصف الخنا والفجور، أو وصف شرب الخمر ونحو ذلك، لا يجوز نشرها بين الناس، يعني: إذا عثها أو إقرارها وأشباه ذلك؛ لأن هذا وسيلة إلى الشر.

لكن قد يتناقل العلماء من هذه الأشعار أشياء في الشواهد، أو أشياء في الوصف وبيان بعض معاني اللغة وبيان بعض البلاغة والتشبيه، فهذا إذا كان بقدره فلا حرج منه، فقد نقل العلماء كثيرا من الأشعار في كتبهم في التفسير وفي شروح الأحاديث لبيان معاني كلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ، وفي بعضها ما يُنكر؛ لأن ذلك ليس مقصودًا به المنكر، إنما المقصود به الحق.

أما المسألة التي ذكرها من سماع الألحان المظربة والقصائد الزهديات بالألحان فهذا هو الذي كان يسمى في العصر الأول بالتغبير، والتغبير كان بنوع ضرب على الجلود وقد يكون بالدفوف أيضًا، وفيه إنشاد للقصائد الزهدية، استعمله طائفة من المتصوفة لأجل إشغال الناس بالقصائد التي تحث على الدار الآخرة، وتزهد في الدنيا، عن الغناء والفجور وأشباه ذلك.

والعلماء أنكروا التغبير، وأنكروا سماع القصائد الملحنة يعني بالألحان مبتدعة؛ الألحان التي يستخدمها أهل التصوف بما يشبه الغناء، وعدوا ذلك من البدع المحدثه، ووجه كونه بدعة ظاهر، وذلك أنه يقصد بذلك التقرب إلى الله، ومعلوم أن التقرب إلى الله لا يكون إلا بما شرع، وهذه القصائد على هذا النحو التي كان يلقي في الماضي، ويلقيه المتصوفة في الحاضر، هذا مبتدع محدث لا يجوز ترقيق القلوب به.

أيضا من سماع الألحان ما يتصل بالتعبد بها ، وهذا لاشك أنه كفر ، مثل ما ذَكَرَ لك بأن سماعها واستماع ذلك تعبدا كفر ؛ لأنه :

* جَعَلَ من الدين ما لم يأذن به الله ﷻ .

* وافترأ على الله ﷻ بأنه شرع هذا ورضيه ودل عليه وبه يحصل توحيده ، كما يعتقده المتصوفة .

فأصل استماع الألحان واستماع الغناء فسق إذا كان يصحبه معازف ، وإذا كان لا يصحبه معازف فهو بحسب الحال ، وقد يكون فسقا في بعض الأمور - كحال الصوفية - إذا كان استماع هذه الألحان المطربة والغناء وأشباه ذلك عبادة ، وهو عند طائفة كفر إذا كانوا يعتقدون أن الله ﷻ يستمع هذا اللحن ويرضى به ، فهذا كفر ؛ لأن الله ﷻ لا يجوز نسبته إلى الرضى بالفسوق والفجور ، تعالى الله ﷻ عن قولهم .

وهذا ما يمكن حمل كلام من نقل عنه شيخ الإسلام هنا بقوله في أكثر من موضع : (وَاسْتِمَاعُ الْغِنَاءِ وَالرُّبَاعِيَّاتِ عَلَى اللَّهِ كُفْرٌ) ؛ لأنهم يعنون به التعبد الذي يعتقدون معه أن الله ﷻ يستمع لهذا ويرضى به ؛ كما يعتقد طائفة من غلاة المتصوفة والجهلة ، فهذا كفر ؛ لأن فيه وصف الله ﷻ بما يتنزه عنه .

وهذا معنى قوله فيما يظهر ، وإلا فالعبارة مشكلة (وَكُلُّ مَنْ جَهِلَ ذَلِكَ ، وَقَصَدَ اسْتِمَاعَهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى غَيْرِ تَفْصِيلِهِ ، فَهُوَ كُفْرٌ لَا مَحَالَةَ) يُحْمَلُ على ما ما سبق من الحاليين ، وهذا يعرف معناه بمعرفة حال أهل التصوف ، فيكون حالهم على أحد وجهين :

الوجه الأول : أنه تقرب إلى الله ﷻ بعبادة أذن الله بها ورضيها ، وهذا

كما سبق بيانه - عند طائفة كفر؛ لأن الله ﷻ لم يأذن لأحد أن يجعل عبادة جديدة يخترعها بأمر منكر، فيتعبد بالحرام، وتعبد به بالحرام كفر عند جماهير أهل العلم، يعني: يفعل حراما ويقول أتعبد الله به، فينظر إلى النساء مثلاً ويقول أتعبد الله بالرؤية، وأشباه ذلك، وليس شرطاً أن يكون استحلالاً، فقد يكون استحلالاً وقد يكون شيء آخر، المقصود أنه تعبد الله بأمر محرم تقرب به إلى الله.

الوجه الثاني: أنهم يعتقدون أن هذه الألحان التي هي تقرب إلى الله ﷻ أن الله رضىها، وأنه يستمع ذلك، بل ويقصد الله إلى سماعه، وفي هذا وصف الله ﷻ بما لا يجوز أن يوصف به، وهذا كفر.

فقوله: (وَقَصَّدَ اسْتِمَاعَهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى غَيْرِ تَفْصِيلِهِ، فَهُوَ كُفْرٌ لَامَحَالَةٍ)، وقوله: (وَأَسْتِمَاعُ الْغِنَاءِ وَالرُّبَاعِيَّاتِ عَلَى اللَّهِ كُفْرٌ)، هذا قول مشكل، فإذا جاءتك المواطن المشككة من كلام العلماء فإن كلام العلماء فيه متشابه، ما نأخذها بالتسليم إلا بعد رده إلى المحكم، فإذا رددناه إلى المحكم في قواعد التكفير، رجعنا إلى أنه لا يكفر المستمع إلا بأحد الصفتين السابق بيانهما: إما بالتقرب إلى الله بالحرام - وهذا عند طائفة كفر - حتى حكى بعض العلماء أن من زنى وقال في أوله: بسم الله وعلى بركة الله، أنه يكفر بالإجماع، وإن كان لا يُسلم أن هذا بالإجماع؛ لأنه ما أعرف من قال بالإجماع من المتقدمين، لكن من قال: بسم الله وعلى بركة الله، فإنه يكفر؛ لأنه هنا يريد الاستعانة بالله على هذا الأمر المحرم، ويطلب البركة في هذا الأمر المحرم.

كذلك من أراد التعبد بالحرام؛ كالذين قال ﷻ فيهم: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً

قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ [الأعراف: ٢٨]، هذا يمكن الرجوع إليه؛ لأنه من تعبد بالحرام تقرباً إلى الله بما حرّم، هذا عند جمهور العلماء كفر، وإذا اعتقد أن الله ﷻ يرضى بهذا وينصت إليه، فهذا كفر؛ لأن فيه وصف الله ﷻ بما لا يجوز أن يُوصف به.



وَمِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ: الإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ أَبِي صَالِحِ الْجِيلِيِّ^(١)، قَالَ فِي كِتَابِ (الْغُنْيَةِ)^(٢): (أَمَّا مَعْرِفَةُ الصَّانِعِ بِالْآيَاتِ وَالِدَّلَالَاتِ عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِصَارِ فَهُوَ أَنْ يَعْرِفَ وَيَتَيَقَّنَ أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ أَحَدٌ - إِلَى أَنْ قَالَ -: وَهُوَ بِجَهَةِ الْعُلُوِّ، مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ، مُحْتَوٍ عَلَى الْمُلْكِ، مُحِيطٌ عِلْمُهُ بِالْأَشْيَاءِ، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: ٥]، وَلَا يَجُوزُ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، بَلْ يُقَالُ: إِنَّهُ فِي السَّمَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، كَمَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

وَذَكَرَ آيَاتٍ وَأَحَادِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ: وَيَنْبَغِي إِطْلَاقُ صِفَةِ الْاِسْتِوَاءِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ، وَأَنَّهُ اسْتِوَاءُ الذَّاتِ عَلَى الْعَرْشِ. قَالَ: وَكَوْنُهُ عَلَى الْعَرْشِ مَذْكُورٌ فِي كُلِّ كِتَابٍ أَنْزَلَ عَلَى كُلِّ نَبِيٍّ أُرْسِلَ بِلَا كَيْفٍ.

وَذَكَرَ كَلَامًا طَوِيلًا لَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْمَوْضِعُ، وَذَكَرَ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ نَحْوَ هَذَا^(٣).

وَلَوْ ذَكَرْتُ مَا قَالَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ لَطَالَ الْكِتَابُ جِدًّا.
وَقَالَ أَبُو عَمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٤): رَوَيْنَا عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ،

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ١٩١).

(٢) هو كتاب «غنية الطالبين لطريق الحق» مطبوع ومتداول.

(٣) انظر: الغنية (١٢١ - ١٢٨)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٧٥)، والعلو للذهبي (٢٦٥)، وشذرات الذهب (٢٠١/٤).

(٤) سبقت ترجمته، راجع (ص ٨٩).

وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ^(١) فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ قَالُوا: أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ. قَالَ أَبُو عُمَرَ: (مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نَقْلِ الثَّقَاتِ، أَوْ جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَهُوَ عَلِيمٌ يُدَانُ بِهِ، وَمَا حَدَّثَ بَعْدَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِيمَا جَاءَ عَنْهُمْ فَهُوَ بِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ)^(٢).

وَقَالَ فِي (شَرْحِ الْمَوْطَأِ): لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى حَدِيثِ النُّزُولِ، قَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، لَا يَخْتَلِفُ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي صِحَّتِهِ، وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنْ طَرِيقٍ سِوَى هَذِهِ، مِنْ أَخْبَارِ الْعُدُولِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ عَلَى الْعَرْشِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ؛ كَمَا قَالَتِ الْجَمَاعَةُ، وَهُوَ مِنْ حُجَّتِهِمْ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ.

قَالَ: وَالِدَلِيلِ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ أَهْلِ الْحَقِّ قَوْلُ اللَّهِ - وَذَكَرَ بَعْضُ الْآيَاتِ - إِلَى أَنْ قَالَ: وَهَذَا أَشْهَرُ وَأَعْرَفُ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ مِنْ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ حِكَايَتِهِ؛ لِأَنَّهُ اضْطَرَّارٌ لَمْ يُوقِفْهُمْ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَلَا أَنْكَرَهُ عَلَيْهِمْ مُسْلِمٌ.

(١) هو معمر بن راشد الأزدي مولاهم البصري، الحافظ أبو عروة، له الجامع المشهور في سير أعلام النبلاء أقدم من الموطأ، قال الإمام أحمد: «ليس يضم معمر إلى أحد إلا وجدته فوقه» ١. هـ. وقال ابن سعد: «كان معمر رجلاً له حلم ومروءة ونبيل في نفسه» ١. هـ. ولد سنة خمس أو ست وتسعين، وتوفي سنة ثلاث وخمسين ومائة.

انظر: الطبقات الكبرى (٥/٥٤٦)، وتاريخ دمشق (٣٩٠/٥٩)، وسير أعلام النبلاء

(٥/٧)، والعبر (١/٢٢٠)، وشذرات الذهب (١/٢٣٥).

(٢) انظر: ذم التأويل لابن قدامة (ص ٢١).

وَقَالَ أَبُو عَمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَيُّضًا: أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ الَّذِينَ حُمِلَ عَنْهُمْ التَّأْوِيلُ، قَالُوا فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] هُوَ عَلَى الْعَرْشِ وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَمَا خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ مَنْ يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ.

وَقَالَ أَبُو عَمَرَ أَيُّضًا: أَهْلُ السُّنَّةِ مُجْمِعُونَ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ كُلِّهَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَالْإِيمَانِ بِهَا، وَحَمَلِهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، لَا عَلَى الْمَجَازِ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُكَيِّفُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَحْدُثُونَ فِيهِ صِفَةً مَحْضُورَةً.

وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدْعِ - الْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ كُلُّهَا وَالْخَوَارِجُ - : فَكُلُّهُمْ يُنْكِرُهَا، وَلَا يَحْمِلُ شَيْئًا مِنْهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَيَزْعُمُ أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِهَا مُشَبَّهٌ، وَهُمْ عِنْدَ مَنْ أَقَرَّ بِهَا نَافُونَ لِلْمَعْبُودِ، وَالْحَقُّ فِيمَا قَالَهُ الْقَائِلُونَ: بِمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ وَهُمْ أَيْمَةٌ الْجَمَاعَةِ^(١).

هَذَا كَلَامُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ إِمَامِ أَهْلِ الْمَغْرِبِ.

الشرح:

· كَلَامُ الْحَافِظِ أَبِي عَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ صَاحِبِ كِتَابِ (التمهيد) و(الاستذكار) وغيرهما، كَلَامٌ عَظِيمٌ تَأْصِيلِي مُهِمٌّ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ تَقْرِيرٌ لِمَا سَبَقَ إِيرَادُهُ وَتَقْرِيرُهُ.

(١) انظر: التمهيد (٧/ ١٢٨ - ١٤٥).

ذكر ﷺ أن السلف تتابعوا: (فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ قَالُوا: أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ)، وهذا مما اتفق عليه السلف من أئمة في الدين وعلماء المسلمين، وهذا معناه على وجهين:

الوجه الأول: أن قولهم: (أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ) يعني بلا تفسير، فالأصل أن آيات وأحاديث الصفات في ذلك لا تُفسَّر؛ بل تُمر كما جاءت؛ يعني يقال: فيها وصف الله ﷻ بكذا، ولا يقال: معنى هذا كذا؛ لأن المعاني معلومة عند المستمع، فمعنى قول الله ﷻ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ صفة الرحمة معلومة، وقوله ﷻ: ﴿غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المجادلة: ١٤]، صفة الغضب معلومة، وقوله ﷻ: ﴿بَلْ عَجَبْتَ وَكَسَّخُونَ﴾ [الصافات: ١٢] على القراءة المعروفة^(١)، وقوله ﷻ: ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥]، صفة العجب معروفة، وقوله ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا﴾ [البقرة: ٢٦]، أيضًا صفة الاستحياء معروفة . . . إلى آخر ذلك، فلا يدخل في هذا بتفسير، بل يُكتفى بإمراره، وذلك بذكر ما جاء فيه دون أن يُخاض فيه بتفسير؛ لأن هذه المعاني معلومة، كذلك صفة الوجه صفة اليدين، إلى غير ذلك من الصفات في القرآن والسنة.

والوجه الثاني: أن هذا الإمرار يعني: عدم الدخول في الكيفية ولا في بحث المعاني التي ادَّعاهها المبتدعة؛ ولهذا قال طائفة من أهل العلم: (لَا كَيْفَ وَلَا مَعْنَى)^(٢)، فنفي الكيفية هنا يُراد به الكيفية التي ادَّعاهها المجسمة

(١) قرأ بها حمزة والكسائي وخلف، انظر: السبعة في القراءات (ص ٥٤٧)، وحجة القراءات لابن زنجلة (ص ٦٠٦)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي (ص ٤٧٢).
(٢) انظر: لمعة الاعتقاد (ص ٩).

في نصوص الصفات، ونفي المعنى هو المعنى التأويلي الذي صَرَفَ معاني الصفات إليه أهل البدع، فقولهم: (لَا كَيْفَ وَلَا مَعْنَى) يعني لا كيف كما كَيْفَهُ المجسمة ولا معنى كما ادعاه المؤولة، وهو موافق لقولهم: (أَمْرُهَا كَمَا جَاءَتْ)، ولهذا قال طائفة أيضًا من الأئمة: (تفسيرها تلاوتها)^(١)، فنفس التلاوة تفسير لها؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم ما خاضوا في آيات الصفات بتفسير كما تكلموا في آيات العلم والفقه، وإنما الآيات والأحاديث التي فيها وصف الله تعالى ذكروها وأمروها كما جاءت بلا شيء زائد عن ذلك، فأيقنوا بما وصف الله به نفسه باستوائه على العرش، وهم يعلمون معنى الاستواء في اللغة، لهذا لا حاجة لهم في تفسيره، وكذلك في حديث النزول: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ»، أو «لِيَنْصِفَ اللَّيْلُ الْآخِرَ»، أو «حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ»^(٢)، أو الأحاديث الواردة في هذا، وهذا كله يقال به ويمر كما جاء، فلا يجوز الخوض فيه بزيادة عن ذلك، إلا بحالة واحدة وهي في حالة الرد على الخصوم.

ولهذا يخطئ بعض المنتسبين إلى طريقة السلف وإلى السنة في أنهم يحدثون العامة بأحاديث الصفات ويفسرونها لهم، هذا ليس هو طريقة السلف، طريقة السلف أن تُتلى عليهم الآيات والأحاديث في هذا الباب، وتُمر كما جاءت ولا تفسر لهم، وإنما يقال لهم: إن الله استوى على

(١) ورد بمعناه عند الذهبي في العلو (ص ٢٥١)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية

(ص ١٤٥) عن أبي زرعة، وتحريم النظر في كتب الكلام لابن قدامة (ص ٥٩) بلفظ:

(قراءتها تفسيرها)، وانظر: النقص للدارمي (٢/ ٧٨٢)، ومعارج القبول (١/ ٢٦٥).

(٢) حديث النزول برواياته المختلفة سبق تخريجه (ص ١٥٤).

العرش ويؤتى بالآيات في هذا، وفي علو الله على خلقه، يؤتى بالآيات والأحاديث في هذا، وتُذكر صفات الله ﷻ؛ لأنها معلومة يدركها المرء بلغته وفطرته.



وَفِي عَصْرِهِ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ مَعَ تَوَلَّيْهِ لِلْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، وَذَبَّهِ عَنْهُمْ، قَالَ فِي كِتَابِ (الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ) ^(١) (بَابُ مَا جَاءَ فِي إِثْبَاتِ الْيَدَيْنِ صِفَتَيْنِ - لَا مِنْ حَيْثُ الْجَارِحَةُ لَوْزُودِ خَبَرِ الصَّادِقِ بِهِ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا بَلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي﴾ [ص: ٧٥]، وَقَالَ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ١٦٤].

وَذَكَرَ الْأَحَادِيثَ الصَّحَاحَ فِي هَذَا الْبَابِ، مِثْلَ قَوْلِهِ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ، فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: «يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقْتُ بِيَدِهِ، وَنَفَخْتُ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ» ^(٢)، وَمِثْلَ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «أَنْتَ مُوسَى اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ، وَحَطَّ لَكَ الْأَلْوَاخَ بِيَدِهِ»، وَفِي لَفْظٍ: «وَكُتِبَ لَكَ التَّوْرَةُ بِيَدِهِ» ^(٣)، وَمِثْلَ مَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: «وَعَرَسَ كَرَامَةَ أَوْلِيَائِهِ فِي جَنَّةٍ عَذْنٍ بِيَدِهِ» ^(٤)، وَمِثْلَ قَوْلِهِ ﷺ: «تَكُونُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُبْرَةً وَاحِدَةً يَتَكَفَّوْهَا الْجَبَّارُ بِيَدِهِ، كَمَا يَتَكَفَّأُ أَحَدُكُمْ خُبْرَتَهُ فِي الشَّقْرِ، نَزْلاً لِأَهْلِ الْجَنَّةِ» ^(٥).
وَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِثْلَ قَوْلِهِ: «بِيَدِي الْأَمْرُ» ^(٦)، «وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ» ^(٧)

(١) كتاب (الأسماء والصفات) للبيهقي مطبوع ومتداول.

(٢) أخرجه البخاري (٧٥١٦)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه (ص: ٢٧٠).

(٤) أخرجه مسلم (١٨٩) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري (٦٥٢٠)، ومسلم (٢٧٩٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٦) أخرجه البخاري (٤٨٢٦)، ومسلم بنحوه (٢٢٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) أخرجه مسلم (٧٧١) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

«وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ»^(١) «وَإِنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ»^(٢)، وَقَوْلِهِ: «الْمُقْسِطُونَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»^(٣)، وَقَوْلِهِ: «يَطْوِي اللَّهُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يَأْخُذُھُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيُّنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيُّنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الْأَرْضِينَ بِشِمَالِهِ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيُّنَ الْجَبَّارُونَ أَيُّنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟»^(٤).

وَقَوْلُهُ: «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى لَا يُغِيضُهَا نَفَقَةٌ سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مِنْذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَعَرَّشَهُ عَلَى الْمَاءِ، وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْقَبْضُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ»^(٥) وَكُلُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِي الصَّحِيحِ.

وَذَكَرَ أَيْضًا قَوْلَهُ: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ قَالَ لَهُ وَيَدَاہُ مَقْبُوضَتَانِ: اخْتَرْتُ أَيْھُمَا شِئْتِ. قَالَ: اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي، وَكِلْتَا يَدَيَّ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارَكَةٌ»^(٦)، وَحَدِيثُ: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ مَسَحَ

(١) هذا القسم ورد في أحاديث عدة، منها: ما أخرجه البخاري (١٩٠٤)، ومسلم (١١٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ».

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٥٩) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم (٢٧٨٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري (٧٤١٩)، ومسلم (٩٩٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) أخرجه الترمذي (٣٣٦٨)، وأبو يعلى في مسنده (٤٥٣/١١)، وابن حبان في صحيحه

(٤٠/١٤)، وابن أبي عاصم في السنة (٩١/١)، والحاكم في المستدرک (١٣٢/١) =

ظَهَرَهُ»^(١) إِلَى أَحَادِيثٍ أُخِرَ ذَكَرَهَا مِنْ هَذَا النَّوعِ.

ثُمَّ قَالَ (الْبَيْهَقِيُّ): أَمَّا الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يُفَسِّرُوا مَا كَتَبْنَا مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي الْأَسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَسَائِرِ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ مَعَ أَنَّهُ يَحْكِي قَوْلَ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ.

الشرح:

البيهقي رحمه الله من علماء الحديث المعروفين، له كتاب (السنن الكبرى)، و(السنن الوسطى)، و(السنن الصغرى)، وكتب كثيرة في الحديث، وله كتاب (الأسماء والصفات)، وطريقته في العقيدة - في الأسماء والصفات بخصوصها - هي طريقة الخطابي وأشباه هؤلاء، وهم في أعلى طبقات الأشاعرة؛ لأن عندهم دفاع عن المتكلمين، ولأن عندهم كثيراً من التأويل لكنهم أخف من غيرهم.

وشيخ الإسلام في موضع له قسم الأشاعرة إلى خمس طبقات، وجعل البيهقي والخطابي وأشباه هذين من الطبقة العليا من الأشاعرة، يعني: أن

= والبيهقي في الأسماء والصفات (٥٦/٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قال الحاكم:

(هذا حديث صحيح على شرط مسلم... وله شاهد صحيح) ١. هـ.

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، والنسائي في الكبرى (٣٤٧/٦)،

وأحمد في المسند (٤٤/١)، ومالك في الموطأ (١٥٩٣)، وابن حبان في صحيحه

(٣٨/١٤)، والحاكم في المستدرک (٨٠/١) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال

الحاكم: (حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه). وتعقبه الذهبي بأن فيه إرسالاً،

وضعه الألباني في ظلال الجنة (٨٩/١).

ما تأولوه قليل، أو أنهم الأصل عندهم الإثبات بخلاف قومهم؛ فلم يجعلوا - البيهقي ومن في طبقة - القاطع العقلي فيما يزعمون حكماً على النصوص، بل نظروا في اللغة وتأولوا تأويلات من جهة اللغة؛ كما هو ظاهر في كتابه (الأسماء والصفات).

والبيهقي في (الأسماء والصفات) تارة يقول باب إثبات يدي للرحمن، أو باب ما جاء في إثبات كذا، وتارة يقول باب ما جاء في كذا، أو باب ما يذكر في كذا، ولا يذكر الإثبات، لهذا قال بعض أهل العلم: إنه يثبت الصفات الذاتية كالوجه واليدين وأشباه ذلك، وأما الصفات الفعلية فيتأولها.

وكتابه من الكتب التي اشتملت على أدلة كثيرة في الصفات، واشتملت في كثير من ذلك على تأويلات باطلة، وهو يدافع عن المتكلمين، وينقل كلامهم. نسأل الله ﷻ له العفو والرحمة؛ لما له من قدم راسخة في نشر السنة، ورواية الحديث وتدوين ذلك، والاجتهاد، نرجو أن يكون مجتهداً أخطأ في اجتهاده.

ومما ذكر: صفة اليدين لله ﷻ، وصفة الوجه، وكل هذا الباب الذي ذكره راجع إلى إثبات صفة اليدين للحق ﷻ، وهذه الصفة النصوص فيها كثيرة في الكتاب والسنة، وأجمع عليها السلف، والله ﷻ له يدان، وكلتا يديه يمين ﷻ، وأنه ﷻ متصف فيهما بصفة الكمال.

والمؤولة أولوا اليدين إلى أنواع من التأويل، قالوا: اليد بمعنى القدرة، أو اليد بمعنى النعمة.

وهذا القول لا يناسبه عند ذوي العقول أن يكون مثنى؛ لأن القدرة والنعمة جنس، وأما قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، فلا يناسبه أن تكون بمعنى القدرة أو النعمة؛ ولهذا الدارمي في رده على بشر المريسي كان مما رد به أن قال: (أنعمتان من أنعمه فقط مبسوطتان؟! فإن أنعمه أكثر من أن تحصي)^(١).

والنصوص التي جاء فيها إثبات صفة اليد لله ﷻ جاءت على ثلاثة أنحاء منها:

أولاً: إثبات صفة اليد مفردة؛ كقوله ﷻ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤].

ثانياً: إثبات صفة اليدين مثناة؛ كقوله ﷻ: ﴿لَمَّا خَلَّطْتُ يَدَيَّ﴾ وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

ثالثاً: أن تكون مجموعة؛ كما قال ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَلَائِكُونَ﴾ [يس: ٢١].

فإذا وردت على الأفراد والتثنية والجمع؛ ولهذا نظر أهل السنة في ذلك وقالوا: التثنية هذا نص، والجمع ﴿أَيْدِينَا﴾ لا يمنع التثنية، والأفراد لا يمنع التثنية؛ ذلك أن الأفراد للجنس، فمن له أكثر من شيء قد يُطلق مفرداً وذلك لإرادة الجنس.

أما الجمع فإن له قاعدة في النحو؛ وذلك أن المثنى إذا أضيف إلى ضمير تثنية أو ضمير جمع فإنه يجوز فيه أن يُجمع - يعني المثنى تخفيفاً - وهذا

(١) انظر: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد (ص ٢٨٥)

أفصح، ويجوز فيه أن يبقى على تثنيته، وهذا أقل في الاستعمال.

يعني أقول: يد محمد، ويد محمد وخالد، ويدا محمد وخالد، ثم أقول: يد محمد وخالد ويداهما. هذا ضمير تثنية، فهذا يصح، وأيضا يصح في اللغة أن أقول: يد محمد وخالد وأيديهما؛ لأن القاعدة: أن المثنى إذا أضيف إلى ضمير التثنية أو ضمير جمع جاز جمعه، وهو الأفصح.

ويدل عليه في القرآن قول الله ﷻ: ﴿إِنْ نُبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]، فخطب الله ﷻ عائشة وحفصة رضي الله عنهما بقوله: ﴿إِنْ نُبَا إِلَى اللَّهِ﴾ وعائشة رضي الله عنها لها قلب واحد، وحفصة لها قلب واحد، والمجموع قلبان، فقال: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ فلماذا جمع؟ لأنه أراد الإضافة إلى ضمير التثنية.

لهذا نقول: ما ورد مثبتا بصيغة الجمع؛ كقوله: ﴿عَمِلْتَ أَيَّدَيْنَا﴾ ونحوها من الآيات، فهذا فيه إثبات التثنية؛ لأن التثنية نص عليها بخصوصها، والتثنية لا تُحمل إلا على التثنية، يعني: أن المثنى نص في المثنى، أما الجمع فليس نصا عند الأصوليين فيما زاد عن الاثنين، كذلك المفرد ليس نصا عند الأصوليين في الواحد، بل يحتمل أن يكون المراد أكثر من واحد؛ لهذا نقول: المفرد في قوله: ﴿يَدُ اللَّهِ﴾ هذا يُفسر باليدين؛ لأن المراد الجنس، والجمع في قوله: ﴿عَمِلْتَ أَيَّدَيْنَا﴾ المراد يدينا، لكنه أضاف المثنى إلى ضمير الجمع، فجمع المثنى تخفيفا على الأفصح في لسان العرب.

إذا تبين ذلك فمن الباطل أن يُقال: إن الله ﷻ له أيد، أو إن الله ﷻ له أعين؛ كما قاله بعض من لم يفقه، فهذا فيه غلو في الإثبات، وعدم فقه بلسان العرب، والله ﷻ موصوف بأن له يدين وهي نص فيها، وأما الجمع

فيرجع به إلى نص اليدين ، ولهذا جاء في السنة ما يبين هذا التنصيص بقوله : «اُخْتَرْتُ يَمِينُ رَبِّي ، وَكَلَّنَا يَدَيَّ رَبِّي يَمِينُ مُبَارَكَةٍ»^(١) فنص على أنهما اثنتان .

أما الذين تأولوا فمنهم من ذهب إلى المجاز بنفي اليد وقال : إنها مجاز عن القدرة ، أو مجاز عن الإنعام . ومنهم من قال : إن ذلك يؤول ، والمراد لازم ذلك . ومما استدلوا به أن العرب تقول : لفلان على يد ، يعني : نعمة لفضل .

فنقول : هذا الكلام صحيح ، فإن العرب تقول : لفلان علي يد وتريد النعمة ، يعني : له علي نعمة ، لكن العرب لا تستعمل ذلك إذا أرادت النعمة إلا على وجه واحد فقط إلا وهو القطع عن الإضافة ، ما تقول : يد فلان علي ، أو يد محمد علي ، إذا صار لمحمد فضل عليك ، بل قول : يد محمد علي ، هذا لحن ولم تستعمله العرب قط ، وإنما تقول : لمحمد علي يد . بالقطع عن الإضافة ؛ لأنه بالقطع خرجت إرادة صفة يد هنا ، فكانت اليد بمعنى النعمة . فنقول : لفلان عليك يد ، يعني : لفلان عليك نعمة ؛ لأن الإضافة قُطعت ، ولا يجوز أن تقول : يد محمد علي ، بمعنى نعمة محمد علي .

فإذا استعمل يد بمعنى النعمة صحيح في لسان العرب ، والشواهد عليه معروفة ، ولكن هذا جاء على نحو واحد وهو أن يُقطع عن الإضافة ، أما إذا أضيفت اليد إلى الذات فإنه يراد الذات المتصفة باليد .

(١) سبق تخريجه (ص ٣٤٥) .

ومما اعترض به على أهل السنة - ولكنه اعتراض باطل - هو أن الله ﷻ قال: في اليد: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ (٤٧) الذاريات: ٤٧، قالوا: ﴿بِأَيْدٍ﴾ هنا بمعنى القوة، وأيد هذه أصلها أيدي، لكن لما جُرَّت هنا حُذِفَت الياء، يعني: أصلها ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ هكذا قالوا.

والجواب: أن هذا ليس بصحيح؛ وذلك أن الأيد في لغة العرب بمعنى القوة^(١)، وليس ثم علاقة بين الأيد واليد، وذلك أن الهمزة في ﴿بِأَيْدٍ﴾ أصلية: آد يئيد أيدًا، والأيد القوة، ولها معانٍ أخرى، فالهمزة هنا ليست للجمع، ولكنها همزة أصلية في الكلمة، ومعناها القوة.

فإذا هذه الآية: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ ليست هنا جمع يد، بل معناها: والسماء بنيناها بقوة وإنا لموسعون.

ويدل عليه قوله ﷻ: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ١٧]، هنا ﴿ذَا الْأَيْدِ﴾ يصفه ﷻ بما لم يشترك فيه مع غيره، فمن جهة اليمين كل إنسان له يدان، لكن الله ﷻ يصفه بما ليس في غيره وهو أنه ذو القوة التي خصه الله ﷻ بها. فقال: ﴿ذَا الْأَيْدِ﴾ وصارت عندنا (ال) التعريف مع كلمة أيد التي هي القوة، وكذلك ﴿بِأَيْدٍ﴾ هذه الثانية التي في سورة الذاريات: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ يعني: بقوة.

المقصود من هذا أن كلام البيهقي جيد وصواب في نقله للنصوص وتقرير

(١) انظر: تفسير البغوي (٣٧٩/٧)، وتفسير ابن كثير (٢٢١/١٣)، وتفسير القرطبي (٤٨/١٧)، والتحري والتبويب لابن عاشور (١٦/١٣)، (٢٢٧/١١)، وانظر في معنى «أيد» وأصلها: معجم مقاييس اللغة (ص ٨٣)، والقاموس المحيط (٢٧٣/١)، ومختار الصحاح (ص ٣٥).

هذه الصفة، وكل الصفات على هذا النحو الذي ذكره في كثرة النصوص فيها، وفي أنها لا يُخاض فيها بتأويل.

ومما ذكر يتبين أن السلف لم يخوضوا في تفسيرها، إذا جاءت صفة اليمين في كتب التفسير القديمة وفي كلام السلف لا تجد أنهم يقولون: اليمان هما كذا، بل معروف أن اليمين هما اليمان، والله ﷻ متصف بذلك.



وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى^(١) فِي كِتَابِ (إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ)^(٢) :
لَا يَجُوزُ رَدُّ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَلَا التَّشَاغُلُ بِتَأْوِيلِهَا، وَالْوَاجِبُ حَمْلُهَا
عَلَى ظَاهِرِهَا، وَأَنَّهَا صِفَاتُ اللَّهِ، لَا تُشَبَّهُ بِسَائِرِ الْمُؤْصُوفِينَ بِهَا
مِنَ الْخَلْقِ، وَلَا نَعْتَقِدُ التَّشْبِيهَ فِيهَا، لَكِنْ عَلَى مَا رَوَى عَنِ الْإِمَامِ
أَحْمَدَ وَسَائِرِ الْأَئِمَّةِ.

وَذَكَرَ بَعْضُ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ، وَمَكْحُولٍ، وَمَالِكٍ، وَالثَّوْرِيِّ،
وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَاللَّيْثِ، وَحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ،

(١) هو الإمام العلامة شيخ الحنابلة القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف
البغدادى الحنبلي، ابن الفراء، ولد سنة ثمانين وثلاثمائة، وتوفي سنة ثمان وخمسين
وأربعمائة، قال شيخ الإسلام عنه في درء التعارض (٧/٣٤، ٣٥): (ونوع ثالث سمعوا
الأحاديث والآثار، وعظموا مذهب السلف، وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض
أصولهم الباقية... وقد ظنوا صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية، ورأوا
ما بينهما من التعارض، وهذا حال أبي بكر بن فورك والقاضي أبي يعلى وابن عقيل
وأمثالهم؛ ولهذا كان هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل؛ كما فعله ابن فورك
وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار، وتارة يفوضون معانيها ويقولون: تجري على
ظواهرها؛ كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك، وتارة يختلف اجتهداهم
فيرجعون هذا تارة؛ كحال ابن عقيل وأمثاله، وهؤلاء قد يُدخلون في الأحاديث
المشكلة ما هو كذب موضوع ولا يعرفون أنه موضوع، وماله لفظ يدفع الإشكال) ١. هـ.
وقال الذهبي: (جمع كتاب إبطال تأويل الصفات، فقاموا عليه لما فيه من الواهي
والموضوع... وجرت أمور وفتن نسأل الله العافية) ١. هـ.

انظر: تاريخ بغداد (٢/٢٥٦)، وتاريخ دمشق (٥٢/٣٥٤)، وسير أعلام النبلاء
(١٨/٨٩)، والعبر (٣/٢٤٦)، وشذرات الذهب (٣/٣٠٦).

(٢) كتاب «إبطال التأويل لأخبار الصفات» لأبي يعلى، مطبوع جزء منه، وانظر: تاريخ
الأدب العربي لبروكلمان (٣/٥٠٣) الملحق.

وَالْفُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ، وَوَكِيعٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَسْوَدُ ابْنِ سَالِمٍ^(١)، وَإِسْحَاقُ بْنُ زَاهَوِيٍّ، وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ، وَغَيْرُهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ. وَفِي حِكَايَةِ أَفْظَاهِمُ طُولٌ.

إِلَى أَنْ قَالَ: (وَيَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ حَمَلُوهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِتَأْوِيلِهَا، وَلَا صَرَفِهَا عَنْ ظَاهِرِهَا، فَلَوْ كَانَ التَّأْوِيلُ سَائِغًا لَكَانُوا إِلَيْهِ أَسْبَقَ، لِمَا فِيهِ مِنْ إِزَالَةِ التَّشْبِيهِ وَرَفْعِ الشُّبْهَةِ^(٢)).

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْعَرِيُّ الْمُتَكَلِّمُ، صَاحِبُ الطَّرِيقَةِ الْمُنَسُوبَةِ إِلَيْهِ فِي الْكَلَامِ، فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَفَهُ فِي (اِخْتِلَافِ الْمُصَلِّينَ، وَمَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ)^(٣)، ذَكَرَ فَرَقَ الرُّوَافِضِ، وَالْخَوَارِجِ، وَالْمُرْجِيَّةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَغَيْرُهُمْ.

ثُمَّ قَالَ: (مَقَالَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ جُمْلَةً: قَوْلُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ: الْإِقْرَارُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ، وَمَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا يَزِدُّونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ أَحَدٌ، فَرُدُّ صَمَدٌ، لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ،

(١) هو أسود بن سالم أبو محمد العابد، كان صالحاً ورعاً، مات سنة ثلاث عشرة أو أربع عشرة ومائتين، قال ابن جرير الطبري: (كان ثقة ورعاً فاضلاً) ١. هـ.

انظر: تاريخ بغداد (٣٥/٧)، والمنتظم لابن الجوزي (٢٥٢/١٠)، والوافي بالوفيات (١٤٩/٩).

(٢) انظر: إبطال التأويل لأخبار الصفات لأبي يعلى (٤٣/١ - ٧١).

(٣) كتاب (مقالات الإسلاميين) للأشعري، مطبوع ومتداول.

وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ بِلَا كَيْفٍ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وَكَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَأَنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ بِلَا كَيْفٍ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا﴾ [النمر: ١٤]، وَأَنَّ لَهُ وَجْهًا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] .

وَأَنَّ أَشْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُقَالُ: إِنَّهَا غَيْرُ اللَّهِ؛ كَمَا قَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ وَالْخَوَارِجُ وَأَقَرُّوا أَنَّ لِلَّهِ عِلْمًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]، وَكَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١]، وَأَثْبَتُوا السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَلَمْ يَنْفُوا ذَلِكَ عَنِ اللَّهِ كَمَا نَفَتْهُ الْمُعْتَزَلَةُ، وَأَثْبَتُوا لِلَّهِ الْقُوَّةَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مَقَادَةً أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]، وَذَكَرَ مَذْهَبُهُمْ فِي الْقَدَرِ.

إِلَى أَنْ قَالَ: وَيَقُولُونَ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَالْكَلَامُ فِي اللَّفْظِ وَالْوُقُوفُ: مَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ وَبِالْوُقُوفِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عِنْدَهُمْ، لَا يُقَالُ اللَّفْظُ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، وَلَا يُقَالُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

وَيَقْرُونَ أَنَّ اللَّهَ يُرَى بِالْأَبْصَارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا يَرَى الْقَمَرُ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَا يَرَاهُ الْكَافِرُونَ؛ لِأَنَّهُمْ عَنِ اللَّهِ مَحْجُوبُونَ، قَالَ ﷺ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] وَذَكَرَ قَوْلَهُمْ فِي الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْحَوْضِ وَالشَّفَاعَةِ وَأَشْيَاءَ.

الشرح:

كلام أبي يعلى في كتاب (إبطال التأويل) تأصيل لرد أنواع التأويل لآيات الصفات والأمور الغيبية، وكتاب «إبطال التأويلات» ليس من كتب تقرير الاعتقاد الحق في الصفات من كل وجه، لكن يستفاد منه ما نقله شيخ الإسلام عنه في تأصيله في رد التأويل؛ لأن أبا يعلى وجماعة من المنتسبين لمذهب الإمام أحمد رحمته الله ذهبوا إلى الإثبات فغلوا في الإثبات حتى أثبتوا أشياء لم يصح بها الدليل أو لم يرد بها الدليل أصلاً، ولكن الكتاب معقود لإبطال التأويل في أخبار الصفات، وهذا القدر أورد عليه أدلة كثيرة وأبطل تأويل المبطلين.

ذكر فيه وجوب الإيمان بظاهر النصوص التي فيها الإخبار عن الله تعالى وعن أسمائه وصفاته، وأنه لا يجوز التشاغل بردها ولا بتأويلها، ولا بصرفها عن ظواهرها، بل الواجب حملها على ظاهرها، وهذا حق. وإذا قلنا الواجب حملها على ظاهرها، فإن الظاهر - كما هو معلوم - يقابله التأويل، والمجاز يقابله الحقيقة.

فعندنا فيما نُحمل عليه آيات الصفات وأحاديث الصفات - بل آيات وأحاديث الأمور الغيبية بعامه - أنه يجب حملها على ظاهرها وعلى حقائقها، ولا يجوز حملها على التأويل ولا على المجاز.

فنحمل الآيات والأحاديث على الظاهر، والظاهر للآيات والأحاديث على قسمين:

القسم الأول: الظاهر الإفرادي، وهو الظاهر للألفاظ بمفردها، فيُفهم

الكلام على ظاهره في اللفظ، ولا يجوز أن يُحال اللفظ عن ظاهره إلى شيء آخر.

وذلك لأن تعريف التأويل عندهم: صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى غيره لقريته، وسبب أنهم صرفوه عن ظاهره أنه لا يجوز نسبة هذا الظاهر إلى المنسوب إليه، وهذه المقدمة هي الدعوى، لماذا صرفوا اللفظ عن ظاهره؟ قالوا: لأنه لا يجوز أن يوصف الله بصفات الأجسام، فجعلوا الدعوى هي البرهان، ولذلك من الباطل أن يُسلط التأويل على ظاهر الألفاظ؛ كما في قوله ﷺ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله ﷺ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقوله ﷺ: ﴿فَاجِرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقوله ﷺ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله ﷺ: ﴿ثُمَّ أُنْزِلُوا عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ﴾ [الفرقان: ٥٩]، وأشباه ذلك.

فظواهر هذه الآيات فيها إثبات الصفة على ما دل عليه معنى الصفة في اللغة، فاليد في اللغة ليست هي القدرة؛ لأنه إذا أريد باليد القدرة أو النعمة فإنها لا تضاف بل تقطع عن الإضافة، فتقول مثلا: لفلان علي يد، أو عندي لفلان يد، هذا جاء في كلام العرب وأرادوا بها النعمة؛ لأن النعمة تسدى باليد، ولكن لا يقال: يد فلان علي، ويراد بها النعمة، أو يدا فلان علي ويراد بها النعمة، فإذا ثبت أو أضيفت فإنه لا يمكن بحال أن يراد بظاهرها هذا المعنى الذي ذهبوا إليه، فيكون الذي ذهبوا إليه غلطًا في اللغة، وأيضًا فيه تأويل، والتأويل لا يجوز لهذا لأنه لا برهان عليه.

إذا تبين ذلك فالواجب أن نفهم الآيات على ظاهرها، يعني: ظاهرها اللفظي، فنؤمن به على ما دل عليه الظاهره، ولا نتشغل بتأويله ولا برده،

ولا بضرب الأمثلة . . . إلى آخره، بل نؤمن بأن الله ﷻ وصف نفسه بذلك، ولا نخوض فيه .

القسم الثاني: الظاهر التركيبي أو ظاهر الجُمْل، وهو ما يفهم من ظاهر الكلام بمجموعه لا بمفرداته .

فإن المقصود من الكلام إفهام المتكلم المخاطب بما يريد، وقد يفهم المخاطبُ المخاطبَ بمفردات الكلام، وقد يفهمه بمجموع الكلام، فإذا ظهر المراد بمجموع الكلام سمي ذلك ظاهراً تركيبياً، والأول ظاهر أفرادي أو لفظي .

والظاهر التركيبي هذا كما في قوله ﷻ: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦]، فالآية لم يفهم منها أحد أن فيها إثبات صفة إتيان الله ببيان الكفار من القواعد؛ لأن المراد هنا بالتركيب أنه إتيان عذاب الله ﷻ بقدرته ﷻ، وهذا يفهم من الظاهر التركيبي للجمل، فإذا أتيت إلى قوله: ﴿فَأَتَى اللَّهُ﴾ [النحل: ٢٦] قلنا فيه إثبات صفة الإتيان، لكن هذا غير مراد؛ لأن: ﴿فَأَتَى اللَّهُ﴾ هنا نفهمها مع الجملة .

بخلاف قوله مثلاً: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ١٢٢]، فهذا واضح أن الظاهر منها الظاهر الإفرادي نفسه لا الظاهر التركيبي .

كذلك في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، هل فيه إثبات رؤية الله بالأوصاف كما يدعيه غلاة الصوفية؟ الجواب: لا؛ لأن المراد هنا الظاهر التركيبي، فظاهر الآية التركيبي دل على أن المراد برؤية الله ﷻ هنا هو رؤية آثار ربوبيته في خلقه؛ ولهذا قال: ﴿كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا﴾ [الفرقان: ٤٥] .

ولهذا لما قيل لشيخ الإسلام: إن هناك آية أجمع السلف على تأويلها، فقال شيخ الإسلام: لعلك تعني قوله ﷺ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فقال: نعم قد قال مجاهد والشافعي يعنى قبلة الله، فقال: نعم هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما، وهذا حق، وليست هذه الآية من آيات الصفات ومن عدها في الصفات فقد غلط - كما فعل طائفة - فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، والمشرق والمغرب الجهات^(١).

فهذه الآية أصلاً ليست من آيات الصفات حتى يقال إن السلف أولوا آيات الصفات؛ بل المراد بالوجه هنا الوجهة، وليس المراد بالوجه الذي هو صفة الله ﷻ، فقلوه: ﴿فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ يعني: فتم الوجهة وجهة الله التي أمركم بالتوجه إليها، وهي القبلة التي دل عليها قوله قبلها: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾.

كذلك الحقيقة منقسمة إلى حقيقة إفرادية وإلى حقيقة تركيبية.

وهذا البحث أجاده فيه شيخ الإسلام في أوائل المجلد الثالث من رده على الرازي وهو لم يطبع بعد؛ لأن الرازي ذكر تأويل الآيات والأحاديث، فأصل شيخ الإسلام تأصيلاً عميقاً قوياً؛ كعادته ﷺ في بيان الظاهر والتأويل وأقسام الظاهر والحقيقة.

المقصود أن هذا الذي ذكر أن نؤمن بالظاهر ولا نتشغل بالتأويل، هذا هو الحق، والظاهر على قسمين، والحقيقة على قسمين.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/١٩٣).

نقل أيضا عن أبي الحسن الأشعري صاحب الطريقة المنسوبة إليه والمعروفة، قوله: (قَوْلُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ: الْإِقْرَارُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ، وَمَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...) كل هذا واضح، لكن نحتاج إلى التعليق على قوله: (وَأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُقَالُ: إِنَّهَا غَيْرُ اللَّهِ؛ كَمَا قَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ)، فأسماء الله ﷻ سُمي بها الله ﷻ نفسه، وأسماءه مترادفة متباينة، أما ترادفها فباعتبار الذات، كلها تدل على الله ﷻ وذاته ﷻ، فذات العليم هو ذات القدير هو ذات الرحيم إلى آخره.

وهي متباينة باعتبار أن كل اسم فيه صفة ليست في الاسم الآخر، فالقدير فيه صفة القدرة، والرحيم فيه صفة الرحمة... إلى آخره، والله ﷻ لم يزل متسميا بهذه الأسماء قبل أن يخلق الخلق.

والمعتزلة يرون أن أسماء الله ﷻ سَمَاهُ بها الخلق، فلم يكتسب اسم الخالق إلا بعد أن خلق الخلق، ولا اسم القدير إلا بعد أن قدر، ولا العليم إلا بعد أن وجد شيئا يعلمه إلى آخره، فالخلق هم الذين كسوه بهذه الأسماء بحسب ما رأوا من صفاته، أو آثاره، أو خلقه... إلى آخره.

فعلى هذا تكون الأسماء عندهم مخلوقة، وهي غير الله ﷻ.

وأهل السنة يردون هذا ويقولون: إن أسماء الله ﷻ سُمِي بها نفسه قبل أن يخلق الخلق ﷻ، قال ﷻ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِّنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(١)، وقال: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ أَوْ أُنْزِلْتُهُ فِي

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣٦)، ومسلم (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كِتَابِكَ أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ»^(١)، وهذا ليس من صنْع الخلق؛ بل هو من تسمية الله ﷻ لنفسه، فهي الأسماء الحسنى له ﷻ.

إذا كان كذلك فأسماء الله لا يجوز أن يقال إنها مخلوقة.

كذلك صفات الله ﷻ لا يجوز أن يقال: إنها تُفسر بمخلوقات منفصلة؛ لأن الله ﷻ ذاته واحدة، وليست صفاته ﷻ منفكة عن ذاته، يعني: صفاته الذاتية أو صفاته الاختيارية حين تقوم به ﷻ ليست منفكة عن ذاته.

فكلمة (غير) في قوله: (لَا يُقَالُ: إِنَّهَا غَيْرُ اللَّهِ) تُفهم الانفصال، وهذا يوافق معتقد الجهمية والمعتزلة الذين يفسرون الأسماء والصفات فيقولون: إنها بمخلوقات منفصلة. ولذلك يستعملون كلمة (غير)، كذلك لا يقال إنها مخلوقة؛ لأن القول بأنها مخلوقة من فروع القول بأنها غير الله.

وقد مر معنا الكلام على اللفظ والملفوظ، (من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع)؛ لأن كلمة لفظ تشتمل على لفظ مصدر، فقد يكون المراد به التلفظ، وقد يُراد به الملفوظ، فلما احتتمل هذا وهذا، صار إطلاق قول القائل: (لفظي بالقرآن مخلوق) بدعة؛ لأن كلمة لفظ تحتتمل أن يكون المراد بها التلفظ، والتلفظ الذي هو عمل الإنسان، هذا مخلوق ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، وإن كان قصد باللفظ الملفوظ، فالملفوظ

(١) حديث جيد، أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٣٩١)، وأبو يعلى في مسنده (٩/١٩٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/٤٠)، والبزار في مسنده (٥/٣٦٣)، وابن حبان في صحيحه (٣/٢٥٣)، والطبراني في الكبير (١٠٣٥٢)، والحاكم في المستدرک (١/٦٩٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

كلام الله ﷻ، فلا يجوز أن يقول كلام الله مخلوق.

فقوله: (وَالْكَلَامُ فِي اللَّفْظِ وَالْوَقْفِ، مَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ وَبِالْوَقْفِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عِنْدَهُمْ، لَا يُقَالُ اللَّفْظُ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، وَلَا يُقَالُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ)، يعني: أن من قال: (لفظي بالقرآن مخلوق)، فهو مبتدع، ومن قال: (أتوقف ولا أقول القرآن مخلوق أو غير مخلوق) فهذا أيضاً مبتدع، بل الواجب أن نقول: (إن القرآن كلام الله غير مخلوق)، فقول القائل: (لفظي بالقرآن مخلوق)، هذا لا يجوز أن يقال لأنه يحتمل، مثل ما قال السلف: «من قال إن لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع»^(١)، ومن توقف هجره.

والبخاري رحمه الله هجره محمد بن يحيى الذهلي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، لما أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق؛ كما قيل في الرواية. والبخاري أراد شيئاً حقاً، لكنهم من شدة تمسكهم بالسنة ما اكتفوا منه باللفظ الغير واضح؛ لذلك تركوا التحديث عنه حتى مات رحمه الله، ترك المجلس وذهب إلى بلده فاستقر فيه مدة، ثم توفي^(٢).

لهذا تجد في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، لما ترجم للبخاري قال: (محمد ابن إسماعيل البخاري أبو عبد الله، سمع منه أبي وأبو زرعة ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق)^(٣).

(١) راجع (ص ٣٠٠).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (١٠٣/١٣)، وتاريخ دمشق (٩٤/٥٨)، وسير أعلام النبلاء (٤٥٧/١٢)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (٤٩٦/١)، وفتح الباري لابن حجر (٥٣٥، ٥٠٣/١٣).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (١٩١/٧).

ومسلم أيضا دافع عن البخاري في هذه المسألة وانحرف عنه بعد ذلك ؛ لأنه من تلامذته الخاصين ، ولما ترجم ابن أبي حاتم لمسلم قال : (مسلم بن حجاج النيسابوري كان ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث ، سئل أبي عنه ، فقال : صدوق)^(١) . لأجل هذه المسألة .

لذلك ينبغي على الذين ينظرون في التراجم ، من طلاب العلم الذين يخرّجون ويستخرجون الأقوال في الجرح والتعديل ، إلا يأخذوا ظاهر اللفظ دون أن يعلموا تواريخ الرواة ، وما حصل من الفتن التي حصلت وأثرها على الناس .



(١) انظر : المرجع السابق (٨ / ١٨٢) .

إِلَى أَنْ قَالَ: وَيُقَرُّونَ بِأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَلَا يَقُولُونَ مَخْلُوقٌ، وَلَا يَشْهَدُونَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ بِالنَّارِ. إِلَى أَنْ قَالَ: وَيُنْكَرُونَ الْجَدَلَ وَالْمِرَاءَ فِي الدِّينِ وَالْخُصُومَةَ فِيهِ وَالْمُنَازَرَةَ فِيمَا يَتَنَازَرُ فِيهِ أَهْلُ الْجَدَلِ، وَيَتَنَازَعُونَ فِيهِ مِنْ دِينِهِمْ، وَيُسَلِّمُونَ لِلرَّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، وَلَمَّا جَاءَتْ بِهَا الْأَثَارُ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الثَّقَاتُ عَدْلًا عَنْ عَدْلٍ حَتَّى يَنْتَهِيَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا يَقُولُونَ: كَيْفَ وَلَا لِمَ؟ لَأَنَّ ذَلِكَ بِدْعَةٌ.

إِلَى أَنْ قَالَ: وَيُقَرُّونَ أَنَّ اللَّهَ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وَأَنَّ اللَّهَ يَقْرُبُ مِنْ خَلْقِهِ كَيْفَ شَاءَ، كَمَا قَالَ: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

الشرح:

قوله هنا: (وَأَنَّ اللَّهَ يَقْرُبُ مِنْ خَلْقِهِ كَيْفَ شَاءَ؛ كَمَا قَالَ: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ الصحيح هنا في قوله: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ أَنْ المراد به قرب الملائكة؛ لأنَّ القرب نوعان:

قرب عام: قرب الإحاطة وقرب البطون الذي فسرهُ النبي ﷺ بقوله: «وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ»^(١).

وقرب خاص: وهو القرب الذي يوصف الله ﷻ به، وهو قرب خاص من خاصة خلقه، ومن الداعي؛ كما قال ﷺ لما رفع الصحابة رضي الله عنهم أصواتهم بالذكر: «أَيُّهَا النَّاسُ أَرْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّكُمْ مَا تَدْعُونَ أَصَمَّ

(١) سبق تخريجه (ص ٢١٩).

وَلَا غَائِبًا، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَ أَقْرَبُ إِلَيَّ أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ»^(١) في هذا الحديث إثبات أن قرب الله من الداعي متحقق، وأنه أقرب إلى الداعي من نفسه، فلو ناجاه المناجي بالهمس فإنه ﷻ قريب يسمع النجوى، وإذا ناداه ورفع صوته بالدعاء فإنه ﷻ قريب منه يسمع دعائه، ففي الحديث إثبات قرب الله ﷻ الخاص من الداعين الذين هم من خاصة المؤمنين.

أما عامة الخلق فإن قرب الله ﷻ منهم إنما هو قرب بصفاته العظيمة ﷻ فهو يقرب من خلقه كيف شاء ﷻ.

يعني: إما أن يكون قرب الذات، أو قرب الصفات.

فالقرب الذي يوصف الله ﷻ به هو القرب الخاص، أما القرب العام فهو قرب الملائكة من عباد الله ﷻ؛ كما في هذه الآية: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، يعني: حين الوفاة بقرب الملائكة ﴿إِذْ يَبْلَقُ الْمُتَّقِينَ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ٢١٧].

وقد قال شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله - في مواضع^(٢):
قرب الله ﷻ إنما هو لخاصة عباد، وليس ثم قرب عام من جميع خلقه، وإنما القرب العام فيما جاء في النصوص يكون قرب ﷻ من جميع خلقه

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٣٩٨/٤)، وأحمد في المسند (٤٠٢/٤)، والبخاري في خلق أفعال العباد (٩٨)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٤٠٨/٢)، والبيهقي في الكبرى (١٨٤/٢) من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ. وأصله في الصحيحين: أخرجه البخاري (٢٩٩٢)، ومسلم (٢٧٠٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٢٨/٥ وما بعدها)، وطريق الهجرتين (ص ٤٤، ٤٥)، ومدارج السالكين (٢/٢٦٦).

بملائكته، فقله ﷺ: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١١٦] هنا القرب فسرهُ شيخ الإسلام وابن القيم أنه قرب الله ﷻ بملائكته؛ كقله في آخر سورة الواقعة: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥]، فهذا القرب العام من كل ميت: قرب الملائكة، فهو ﷻ قريب منهم لأن جنوده الذين هم الملائكة قريبون من خلقه.

أما القرب الذي هو صفة لله ﷻ فهو القرب الخاص من أوليائه: من المصلي، من الداعي، من عباده المؤمنين، فهو ﷻ قريب من عباده المؤمنين بما يليق بجلاله وعظمته مع كونه على العرش ومع كونه عالٍ على الخلق بذاته، وهذا لا يمكن أن يتصوره العباد بما يعلمون من أحوال المخلوقات؛ لأن الله ﷻ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

وما ذكر في الكتاب والسنة من قرب الله ﷻ ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته؛ لأن الكل جاء من الله ﷻ، وإنما قد يتصور بعض الخلق - لما في أذهانهم من التصورات السقيمة - أن هذا يناقض هذا، وهذا التصور باطل، وسبب هذا التصور أنهم جعلوا الرب تبارك وتعالى في نعوته وصفاته وأحواله مثل خلقه، فلما لم يكن ممكناً فيما شاهدوه من الخلق أن يكون المخلوق قريباً وعالياً في نفس الوقت قالوا: إن الله ﷻ لا يمكن أن يكون قريباً وعالياً في نفس الوقت. والله ﷻ ليس كمثله شيء، فالذين جعلوا منافاة بين قربهِ - تبارك وتعالى - ومعيته، وبين علو ذاته واستوائه على عرشه، هم مشبهة؛ لأنهم ما نفوا ذلك ولا جعلوا هذا يعارض ذاك وهذا ينافي ذاك إلا من جهة أنهم مثلوا وشبهوا، فجعلوا الله في صفاته ممثلاً بخلقهِ مشبهاً بهم، ولما جعلوه كذلك لزم التناقض ولزم التنافي بين صفات الله ﷻ على قولهم.

إِلَى أَنْ قَالَ: وَيَرَوْنَ مُجَانِبَةً كُلِّ دَاعٍ إِلَى بِدْعَةٍ، وَالتَّشَاغُلَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَكِتَابَةِ الْأَثَارِ، وَالنَّظَرَ فِي الْفِقْهِ مَعَ الْأَسْتِكَانَةِ وَالتَّوَاضُّعِ، وَحُسْنِ الْخُلُقِ مَعَ بَذْلِ الْمَعْرُوفِ، وَكَفِّ الْأَذَى، وَتَرْكِ الْغَيْبَةِ وَالتَّيَمِّمَةِ وَالسَّعَايَةِ، وَتَفَقُّدِ الْمَاكِلِ وَالْمَشَارِبِ. قَالَ: فَهَذِهِ جُمْلَةُ مَا يَأْمُرُونَ بِهِ، وَيَسْتَسْلِمُونَ إِلَيْهِ، وَيَرَوْنَهُ وَبِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ نَقُولُ وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ، وَمَا تَوْفِيقُنَا إِلَّا بِاللَّهِ وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ^(١).

الشرح:

هذا من أعظم الصفات التي ينبغي أن يكون عليها أهل السنة في سلوكهم فأهل السنة وأهل الحديث وأهل الأثر وأتباع السلف ليسوا متكلمين بأقوال لا عمل معها ولا سكينة ولا خشوع ولا تواضع، بل هم يأمرُونَ بعقيدة صحيحة معها اتباع، ومعها استكانة، ومعها خضوع.

فالسُّلُوكُ جزء من عقيدتهم؛ لهذا ترى في آخر (العقيدة الواسطية) ذكر شيخ الإسلام فصل في بيان مكملات العقيدة من مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال التي يتحلَّى بها أهل السنة؛ فقال ﷺ: (ثُمَّ هُمْ مَعَ هَذِهِ الْأُصُولِ: يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى مَا تَوْجِبُهُ الشَّرِيعَةُ، وَيَرَوْنَ إِقَامَةَ: الْحَجِّ، وَالْجِهَادِ، وَالْجُمُعِ، وَالْأَعْيَادِ، مَعَ الْأَمْوَءِ؛ أَبْرَارًا كَانُوا، أَوْ فُجَّارًا، وَيُحَافِظُونَ عَلَى الْجَمَاعَاتِ، وَيَدِينُونَ بِالنَّصِيحَةِ لِلْأُمَّةِ...)^(٢) إلى آخره.

(١) انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (ص ٢٩٠-٢٩٧).

(٢) انظر: اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية للشارح شيخنا العلامة - حفظه الله - (٢/٥٦٨).

وهنا ذكر الأشعري رحمته الله بعض صفاتهم التي عرفهم الناس بها، فهم يجانبون كل داع إلى بدعة، لا يقولون بالبدع ولا يحبون أهلها ويجانبونهم، كذلك يتشاغلون عن القيل والقال بقراءة القرآن وكتابة الآثار وبالنظر في فقه الأثر - فقه السنة - وهم في ذلك ليسوا متكبرين على الخلق بل أهل استكانة وتواضع، وهذه صفة أهل العلم الراسخين فيه المتبعين للسلف أنهم أهل استكانة وتواضع.

أما إذا رأيت الذين يتكبرون تعلم أنهم فقدوا بعض صفات السلف الصالح، حتى ولو كانوا منتسبين إلى طريقة السلف، فطريقة السلف كاملة، وإنما الشأن في بعض أتباعهم إذا تكبروا أو اغتابوا أو نمّوا أو سعوا في الأرض بغير هدي السلف.

فأهل السنة - أهل الحديث، أهل الأثر، أتباع السلف الصالح فيهم خشوع في قلوبهم، وخشوع في أقوالهم، خشوع واستكانة وتواضع لله تعالى في أحوالهم مع الخلق، ينفعون الخلق ويبعدون المضرة عنهم، ويسعون في نفعهم، ويأبون أن يضروهم بشيء، وكذلك في عباداتهم يلزمون الهدي النبوي، وفي فقههم وفي نظرهم يتبعون الآثار ولا يخرجون عن ذلك، ومعهم حسن خلق مع الناس، وبذل للمعروف، وسعي في مصالح الله تعالى، وكذلك يكفون الأذى؛ كما قال عليه السلام: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»^(١)، فهم يكفون الأذى، ويبدلون الندى، ويحسنون خلقهم مع الناس ويتركون آفات اللسان من الغيبة والنميمة والقيل والقال.

بل كلامهم دائماً فيه خير، وفيه معروف، وفيه صلاح، وإذا لم يأت

(١) أخرجه البخاري (١٠)، ومسلم (٤٠) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

الكلام الصالح سكتوا فهو خير لهم .

هذه صفة أهل العلم أتباع السلف الصالح ، وهي التي يجب أن نصابر ونصبر على امثالها ، قد يغلط المرء ، وقد يصيبه بعض الغفلة ، لكن يجب عليه أن يوطن نفسه وأن يطبع نفسه على الصفات المحموده ، وخاصة في حال قلبه بخشوعه واستكانته ، وحال لسانه فيما يتكلم به وما يذر ، وفي بذله بجوارحه للناس الخير وكف الأذى .

فهذه من كملت له كان صالحًا ، والصالح من عباد الله من قام بحق الله فأتى بحق الله الواجب ، وقام بحق المخلوق الواجب ، فمن أدى حق الله وأدى حق المخلوقين فهو الصالح من عباد الله ، ومن فرط نقص من صلاحه أو ظهر فيه فساد بقدر ذلك ، والله المستعان .

والكلمة الأخيرة التي قالها : (وَبِكُلِّ مَا ذَكَّرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ نَقُولُ وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ) استدلل بها على أن الأشعري ترك المقالة المعروفة عنه ؛ لأن الأشعري له مرحلتان :

المرحلة الأولى : التي كان فيها معتزليًا ؛ لأنه نشأ في حجر الجبائي المعتزلي ، وبعد أن عرف مذهب الاعتزال وأقام عليه أربعين سنة ، رجع إلى مذهب آخر خلط فيه ما بين قول أهل الاعتزال وقول الكلابية ، ومال إلى أتباع ابن كلاب فقال بقولهم .

المرحلة الثانية : وفي آخر أمره صنّف ثلاثة مصنفات ترك فيها المصنفات التي صنفها على مذهب الكلابية ، وهذه المصنفات الثلاث هي : (مقالات الإسلاميين) هذه التي نقل عنها شيخ الإسلام هذا النقل ، وقال فيه بعد أن ذكر مقالة أهل الحديث والسنة : (وَبِكُلِّ مَا ذَكَّرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ

نَقُولُ وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ)، والكتاب الثاني هو كتابه (الإبانة) المعروف، والثالث كتابه (رسائل أهل الثغر)، وهذه الثلاث كلها مطبوعة، وفيها بيان منهج أو طريقة أهل السنة في الجملة.

أما أتباع الأشعري على مذهبه الذي رجع عنه، فيقولون: هذه الكلمات التي في (مقالات الإسلاميين) مدسوسة عليه. كعادة أهل الأهواء في رد الحق، ويقولون: كتاب (الإبانة) أيضًا لا تصح نسبته إليه، وكذلك كتاب (رسائل أهل الثغر) لا تصح نسبتها إليه. وهذا باطل؛ لأن كل هذه الكتب والألفاظ التي فيها تناقلها العلماء من بعد الأشعري إلى وقتنا هذا.

ولهذا كان الحنابلة والأشاعرة - بعد الأشعري - متفقين غير مختلفين إلى أن حدثت فتنة ابن القشيري^(١) المعروفة في بغداد في أواخر المائة الخامسة، ففترق الحنابلة والأشاعرة؛ لأن الأشاعرة أخذوا المذهب المتوسط وردوا قول الأشعري في نصرة أهل السنة والحديث وافترقوا، واتضح الافتراق إلى وقتنا هذا.

(١) ابن القشيري، هو: أبو نصر عبد الرحيم بن الإمام شيخ الصوفية أبو القاسم عبد الكريم ابن هوازن القشيري النيسابوري النحوي المتكلم، قال الذهبي: (لازم إمام الحرمين وحصل طريقة المذهب والخلاف، وساد، وعظم قدره، واشتهر ذكره، وحج فوعظ ببغداد وبالغ في التعصب للأشاعرة والغض من الحنابلة، فقامت الفتنة على ساق، واشتد الخطب، وشمر لذلك أبو سعد أحمد بن محمد الصوفي عن ساق الجد، وبلغ الأمر إلى السيف، واختببت بغداد، وظهر مبادر البلاء، ثم حج ثانيًا وجلس والفتنة تغلي مراجلها، وكتب ولادة الأمر إلى نظام الملك ليطلب أبا نصر بن القشيري إلى الحضرة إطفاء للنائرة، فلما وفد عليه أكرمه وعظمه وأشار عليه بالرجوع إلى نيسابور، فرجع ولزم الطريق المستقيم). انظر: البداية والنهاية (١٢/١٨٧)، وسير أعلام النبلاء (١٩/٤٢٤)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/٢٣٤، ٢٣٥).

وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ أَيْضًا (فِي اخْتِلَافِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ فِي الْعَرْشِ): (قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ: لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا يُشَبَّهُ الْأَشْيَاءَ، وَأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وَلَا نَتَقَدَّمُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي الْقَوْلِ، بَلْ نَقُولُ: اسْتَوَى بِلَا كَيْفٍ، وَأَنَّ لَهُ وَجْهًا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وَأَنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وَأَنَّهُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هُوَ وَمَلَائِكَتُهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وَأَنَّهُ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا؛ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ^(١)، وَلَمْ يَقُولُوا شَيْئًا إِلَّا مَا وَجَدُوهُ فِي الْكِتَابِ وَجَاءَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: إِنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ بِمَعْنَى: اسْتَوَى، وَذَكَرَ مَقَالَاتٍ أُخْرَى^(٢).

الشرح:

قوله في أول الكلام: (قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ: لَيْسَ بِجِسْمٍ) هذه النسبة لأهل السنة ولأهل الحديث ليست بصحيحة، بل أهل السنة وأهل الحديث لا يجاوزون في الإثبات والنفي ما جاء به القرآن والحديث، على القاعدة المقررة عندهم: أنه لا يتجاوز في صفات الله تعالى القرآن

(١) حديث النزول سبق تخريجه (ص ١٥٤).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (ص ٢١١).

والحديث، فلا نثبت ما لم يثبت في القرآن والحديث بالأقيسة، ولا ننفي ما لم يُنف في القرآن والحديث بالأقيسة؛ لأن المنفي له جهات كثيرة، ولفظ (الجسم) هنا المنفي، وأنه ليس بجسم، هذه العبارة لا يستعملها أهل السنة، ولا يقولون: إن الله تعالى جسم لا كالأجسام، ولا يقولون أيضًا: ليس بجسم؛ لأن هذا لم يرد، وهذا لم يرد.

ولفظ (الجسم) هذا يحتمل أن المراد منه: ما له صفات مختلفة ذاتية ومعنوية متشكلة على هيئة صورة، أو الجسم المراد به الأجسام المعهودة المخلوقة.

فإذا أريد بالجسم ما له صفات ذاتية معنوية؛ صفات ذاتية وصفات أفعال على هيئة صورة، اجتماعها يُشكل صورة، فإن الله ﷻ له صورة ﷻ؛ كما ثبت في ذلك في الأحاديث الصحيحة، وباجتماع صفاته ﷻ تكون صورة الرب ﷻ، لهذا في الحديث المعروف بعرضات القيامة: «فَيَأْتِيهِمُ الْجَبَّارُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَلَا يُكَلِّمُهُ إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ، فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ، فَيَقُولُونَ: السَّاقُ، فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ كَيْمَا يَسْجُدُ فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا»^(١).

المقصود من هذا أن لفظ (الجسم) هذا لم يرد، فلا يصح أن ينسب لأهل السنة والحديث نفي الجسمية ولا إثبات الجسمية، فهذا ليس بمثبت ولا بمنفي.

(١) سبق تخريجه (ص ٢٨١).

ومقصود شيخ الإسلام بهذه النقول جملة الكلام ، لا يقصد منها تحقيقها فهو حقق في «التدمرية» هذه المباحث .

والألفاظ المجملة إن فُسرت بمعنى صحيح قُبلت ، فالنافي الذي يقول : (ليس بجسم) نقول له : ماذا تريد بالجسم؟ إن قال : أريد بالجسم الأجسام المخلوقة المعهودة ، فنقول : نعم ، الله ﷻ ليس بجسم من الأجسام المعهودة المخلوقة . وإذا أراد بالجسم صفات الله ﷻ من أن له ﷻ وجهًا ، وعينين ويدين ، وله قدم . . . إلى آخر ذلك ، وله صورة ﷻ ، وله صفات سمع وقوة إلى آخره ، فقال : أنا أريد بنفي الجسم نفي هذه الصورة ، وأن الصفات هذه مجتمعة على هيئة صورة . فنقول له : هذا باطل . . . إلى آخره .

فالألفاظ المجملة التي تحتمل معنيين ، يعني : تحتمل هذا وتحتمل هذا ، هذه لا يُطلق إثباتها ؛ لأنها أصلاً لم ترد لا في القرآن ولا في السنة ، فالقرآن والسنة كلها أشياء واضحة ولله الحمد ؛ لأن المقام مقام إيضاح لصفات الرب ﷻ .



وَقَالَ أَيُّضًا أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ (الْإِبَانَةُ فِي أَصُولِ الدِّيَانَةِ) وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُهُ أَنَّهُ آخَرُ كِتَابٍ صَنَفَهُ، وَعَلَيْهِ يَعْتَمِدُونَ فِي الدِّبِّ عَنْهُ عِنْدَ مَنْ يَطْعَنُ عَلَيْهِ. فَقَالَ:

فَصَلَ فِي إِبَانَةِ قَوْلِ أَهْلِ الْحَقِّ وَالسُّنَّةِ

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ أَنْكَرْتُمْ قَوْلَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْحَزَوَرِيَّةِ، وَالرَّافِضِيَّةِ، وَالْمُرْجِيَّةِ، فَعَرَّفُونَا قَوْلَكُمْ الَّذِي بِهِ تَقُولُونَ، وَدِيَانَتَكُمْ الَّتِي بِهَا تَدِينُونَ.

قِيلَ لَهُ: قَوْلُنَا الَّذِي نَقُولُ بِهِ، وَدِيَانَتُنَا الَّتِي نَدِينُ بِهَا: التَّمَسُّكُ بِكَلَامِ رَبَّنَا وَسُنَّةِ نَبِيِّنَا، وَمَا رَوَى عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَيْمَةِ الْحَدِيثِ، وَنَحْنُ بِذَلِكَ مُعْتَصِمُونَ، وَبِمَا كَانَ يَقُولُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - نَضَّرَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَرَفَعَ دَرَجَتَهُ وَأَجَزَلَ مَثُوبَتَهُ - قَائِلُونَ، وَلَمَّا خَالَفَ قَوْلَهُ مُخَالِفُونَ، لِأَنَّهُ الْإِمَامُ الْفَاضِلُ، وَالرَّئِيسُ الْكَامِلُ الَّذِي أَبَانَ اللَّهُ بِهِ الْحَقَّ، وَدَفَعَ بِهِ الضَّلَالَةَ، وَأَوْضَحَ بِهِ الْمُنْهَاجَ، وَقَمَعَ بِهِ بَدَعَ الْمُبْتَدِعِينَ، وَزَيَّغَ الزَّائِغِينَ، وَشَكَّ الشَّاكِّينَ فَرَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ إِمَامٍ مُقَدَّمٍ، وَحَلِيلٍ مُعَظَّمٍ، وَكَبِيرٍ مُفْهِمٍ.

وَجُمْلَةُ قَوْلِنَا: أَنَا نَقِرُّ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، وَبِمَا جَاءُوا بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَبِمَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا نَرُدُّ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، وَأَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَرُدُّ صَمَدٌ لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَوَلَدًا، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا،

وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ. وَأَنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥٠]، وَأَنَّ لَهُ وَجْهًا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ بِلَا كَيْفٍ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وَكَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَأَنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ بِلَا كَيْفٍ؛ كَمَا قَالَ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]. وَأَنَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ غَيْرُهُ كَانَ ضَالًّا.

وَذَكَرَ نَحْوًا مِمَّا ذَكَرَ فِي الْفَرْقِ إِلَى أَنْ قَالَ: وَنَقُولُ: إِنَّ الْإِسْلَامَ أَوْسَعُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَيْسَ كُلُّ إِسْلَامٍ إِيمَانًا، وَنَدِينُ بِأَنَّ اللَّهَ يُقَلِّبُ الْقُلُوبَ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ ﷻ، وَأَنَّهُ ﷻ يَضَعُ السَّمَاءَاتِ عَلَى أَصْبُعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى أَصْبُعٍ؛ كَمَا جَاءَتْ الرَّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الشرح:

قوله: (إِنَّ الْإِسْلَامَ أَوْسَعُ مِنَ الْإِيمَانِ) هذا صحيح؛ لأن أوامر الإسلام ومن ينطبق عليه لفظ الإسلام أو خصال الإسلام، هذا أكثر من خصال الإيمان، والمؤمن أخص من المسلم كما هو معروف، فلهذا اختلف أهل العلم في تمثيل الدوائر في حديث عمر رضي الله عنه المعروف، قال: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» إلى آخره «وَالْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»^(١)

(١) أخرجه مسلم في أول كتاب الإيمان (٨).

الدائرة الكبرى ما هي؟ والدائرة الصغرى ما هي؟

بعضهم قال: الدائرة الكبرى هي الإسلام، والصغرى التي في داخلها هي الإيمان، على اعتبار أن الإسلام أوسع من الإيمان.

وبعضهم عكس فقل: الكبرى هي الإيمان، والصغرى هي الإسلام.

هنا نظر من قال: إن الإسلام أوسع من الإيمان، فقال: كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمن؛ لأن الإيمان أخص من الإسلام. لهذا إذا نظرت إلى أهل الإسلام وأهل الإيمان فأهل الإسلام في أهل الإيمان أكثر؛ لأنهم أخذوا بالإسلام وصار أوسع من هذه الجهة، وصارت الدائرة الكبرى دائرة الإسلام والدائرة الصغرى دائرة الإيمان.

ومن نظر إلى أن الإيمان والإسلام يشتركان في شيء فقال الدائرة الصغرى هي دائرة الإسلام والدائرة الكبرى هي دائرة الإيمان؛ لأنه ليس كل مسلم مؤمناً، وهذه ينبغي على طالب العلم أن يتنبه لها؛ لأن كثيراً ما يحصل فيها الاختلاف باختلاف الاعتبار.

فيصح أن تجعل الكبرى الإسلام داخلها الإيمان باعتبار أوامر الإسلام، فالإسلام في نفسه لا في أهله أوسع من الإيمان، وإذا عكست ونظرت إلى أهل الإيمان فكل مؤمن مسلم نرسم دائرة الإسلام في داخلها دائرة الإيمان، فهذه صحيحة وهذه صحيحة.

وقوله: (الإسلام أوسع من الإيمان) هذا صحيح، فالمسلمين أكثر من المؤمنين، وإذا قلنا: الإيمان أخص من الإسلام، هذا صحيح، وإذا قلنا: الإيمان يشمل الإسلام وزيادة، يعني: يصبح الإسلام داخل الإيمان، فهذا أيضاً صحيح.

وهل يمكن أن يكون إسلام بلا إيمان؟ أو يكون إيمان بلا إسلام؟
الجواب: لا، واختلف العلماء هل الإسلام والإيمان شيء واحد أم هما
شيئان مختلفان؟ وهل المسلم والمؤمن شيء واحد أم هما شيئان مختلفان،
على أقوال أقربها قولان:

القول الأول: وهو قول المحققين من أهل العلم، أن الإسلام والإيمان
إذا افترقا اجتماعا وإذا اجتمعا افترقا^(١): يعني: إذا ذكر الإسلام وحده في
حديث أو آية فيُعنى به الدين بما يشمل الإسلام والإيمان وغيره، وكذلك إذا
ذكر الإيمان وحده فيُعنى به الإسلام والإيمان؛ كما قال ﷺ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ
وَسَبْعُونَ، أَوْ بَضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا، قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا
إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»^(٢)، فمثّل لشعب
الإيمان الكثيرة بأمرين هما من الأعمال الظاهرة التي هي أعمال الإسلام:
قول لا إله إلا الله، وإماطة الأذى عن الطريق، وهذا بالاتفاق من الإسلام.

والقول الثاني: هو قول البخاري ومحمد بن نصر وجماعة من أهل
العلم^(٣): أن الإسلام والإيمان شيء واحد سواء اجتماعا أو تفرقا، وكل
منها يدل على صاحبه، واستدلوا على ذلك بالأدلة التي فيها ذكر الإسلام
وعُني به الإيمان، أو ذكر الإيمان وعُني به الإسلام، وهي ليست دقيقة في

(١) انظر: كتاب الإيمان الكبير لشيخ الإسلام ابن تيمية من مجموع الفتاوى (٢٥٩/٧)،
وفتح الباري (١١٥/١)، وعمدة القاري (١٩٦/١).

(٢) أخرجه البخاري (٩) مختصراً، ومسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٢٤٧/٩)، وفتح الباري (١١٤/١)، وعمدة القاري
(١١٨/١)، ومجموع الفتاوى (٣٥٩/٧).

محل النزاع، واستدلوا على ذلك أيضًا بقوله ﷺ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾ [الذاريات: ٣٥ - ٣٦].

والاعتبارات مختلفة في مسألة تداخل الإسلام والإيمان، حصل فيها البحث المعروف عند السلف.

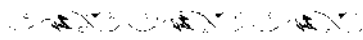
والصواب في ذلك: أن الإسلام والإيمان يفترقان إذا اجتمعا لأدلة كثيرة.



إِلَى أَنْ قَالَ: وَأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَنُسَلِّمُ
بِالرَّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي رَوَاهَا الثَّقَاتُ عَدْلًا عَنْ
عَدْلٍ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الشرح:

العدل يراد به هنا الثقة، يعني العدل الضابط، ما يُطلق العدل ويراد به
العدالة بالسلامة من خوارم المروءة دون الضبط، إذا أطلق لفظ العدل في
مثل هذا فيراد به الثقة، وإلا فمعلوم أن العدالة وحدها لا تكفي في صحة
الإسناد لا بد أن ينضم إلى العدالة الضبط؛ لأنهم عرّفوا الحديث الصحيح
أنه: (ما اتصل إسنادُه بنقل عدل ضابط عن مثله إلى منتهاه من غير ما شذوذ
ولا علة)^(١)، فقد يستعمل المتقدمون لفظ العدل ولا يريدون به السلامة من
خوارم المروءة أو من البدع فقط، بل يريدون به العدل الضابط السالم،
يعني: ما عبّر عنه المتأخرون بنقل ثقة عن ثقة.



(١) انظر: المنهل الروي لابن جماعة (ص ٣٣)، ونخبة الفكر لابن حجر (ص ١)، وتدريب
الراوي للسيوطي (١/ ٦٣).

إِلَى أَنْ قَالَ: وَنُصَدِّقُ بِجَمِيعِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي يُثْبِتُهَا أَهْلُ النَّقْلِ مِنَ
النُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَأَنَّ الرَّبَّ ﷻ يَقُولُ: «هَلْ مِنْ سَائِلٍ؟ هَلْ
مِنْ مُسْتَغْفِرٍ؟»^(١)، وَسَائِرُ مَا نَقَلُوهُ وَأَثْبَتُوهُ خِلَافًا لِمَا قَالَ أَهْلُ
الرَّيْغِ وَالتَّضْلِيلِ.

وَنَعُولُ فِيْمَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ عَلَى كِتَابِ رَبَّنَا، وَسُنَّةِ نَبِيِّنَا، وَإِجْمَاعِ
الْمُسْلِمِينَ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ، وَلَا تَبْتَدِئُ فِي دِينِ اللَّهِ مَا لَمْ يَأْذَنْ
لَنَا بِهِ، وَلَا نَقُولُ عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُ، وَنَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يَجِيءُ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ: كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

الشرح:

قوله ﷻ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ يعني: وجاء ربك، وحالة
الملائكة أنهم صفًّا صفًّا، وليس أنه الملائكة يجيئون صفًّا صفًّا؛ لأن
الملائكة تنزل قبل ويصفون صفوفًا؛ كما قال ﷻ في سورة الفرقان:
﴿وَيَوْمَ تَشْقَى السَّمَاءُ بِالنَّعْمِ وَنَزَلَ الْمَلَائِكَةُ نَزِيلًا﴾ (٢٥) الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ ﴿
[الفرقان: ٢٥، ٢٦]، الملائكة ينزلون في ظلل من الغمام، والله ﷻ يَجِيءُ يوم
القيامة يصف الملائكة صفوفًا، بعد ذلك ينزل الرب ﷻ على عرشه ﷻ.



(١) حديث النزول سبق تخريجه (ص ١٥٤).

وَأَنَّ اللَّهَ يَقْرَبُ مِنْ عِبَادِهِ كَيْفَ شَاءَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَحُنَّ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وَكَمَا قَالَ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۖ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٨، ٩]،

إِلَى أَنْ قَالَ: وَسَنَحْتُجُّ لِمَا ذَكَّرْنَاهُ مِنْ قَوْلِنَا وَمَا بَقِيَ مِمَّا لَمْ نَذْكُرْهُ بَابًا بَابًا. ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يُرَى، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى مَنْ وَقَفَ فِي الْقُرْآنِ وَقَالَ: لَا أَقُولُ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ، وَلَا غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَرَدَّ عَلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ: (بَابُ فِي ذِكْرِ الْإِشْتِيََاءِ عَلَى الْعَرْشِ).

فَقَالَ: إِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي الْإِشْتِيََاءِ؟ قِيلَ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، كَمَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وَقَالَ: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وَقَالَ: ﴿يُذَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وَقَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿يَنْهَكُنْ أَبْنِيَّ صِرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۖ ۝٣٦﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧]، كَذَّبَ مُوسَى فِي قَوْلِهِ: إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ، وَقَالَ: ﴿ءَأَمِنُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾ [الملك: ١٦]، فَالسَّمَاوَاتُ فَوْقَهَا الْعَرْشُ، فَلَمَّا كَانَ الْعَرْشُ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ قَالَ: ﴿ءَأَمِنُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ؟﴾، لِأَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ، فَكُلُّ مَا عَلَا فَهُوَ سَمَاءٌ، فَالْعَرْشُ أَعْلَى السَّمَاوَاتِ، وَلَيْسَ إِذَا قَالَ: ﴿ءَأَمِنُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ؟﴾ يَعْنِي جَمِيعَ السَّمَاءِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْعَرْشَ الَّذِي هُوَ أَعْلَى السَّمَاوَاتِ، إِلَّا تَرَى

أَنَّ اللَّهَ ﷻ ذَكَرَ السَّمَاوَاتِ فَقَالَ: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦] فَلَمْ يَرِدْ أَنَّ الْقَمَرَ يَمْلُؤُهُنَّ، وَأَنَّهُ فِيهِنَّ جَمِيعًا.

وَرَأَيْنَا الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا دَعَوْا نَحْوَ السَّمَاءِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ، فَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ لَمْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ نَحْوَ الْعَرْشِ، كَمَا لَا يَحْطُطُونَهَا إِذَا دَعَوْا إِلَى الْأَرْضِ.

الشرح:

ذكر أدلة الاستواء المختلفة المعروفة من القرآن؛ أدلة متنوعة في علو الله ﷻ واستوائه على عرشه، كذلك دليل الفطرة في علو الله ﷻ.

ومسألة العلو في الاستدلال غير مسألة الاستواء، العلو أوضح، العلو ثابت بالكتاب والسنة والعقل والفطرة والإجماع، وأما الاستواء على العرش فهو ثابت بالسمع بالكتاب والسنة وليس مما يستدل عليه بالعقل أو الفطرة، ولكن علو الله ﷻ هذا واضح؛ لذلك هو أدخل أدلة الاستواء في أدلة العلو، فانتبه للفرق ما بين أدلة هذا وأدلة هذا.

ودليل الفطرة راجع إلى العلو مثلما قال: «وَرَأَيْنَا الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا دَعَوْا نَحْوَ السَّمَاءِ»، فالذي يدعو يتوجه إلى العلو، هذا لأجل الفطرة التي في قلبه، وهذا يصلح دليلاً للعلو لا للاستواء على العرش، لكن الاستواء على العرش هو علو خاص كما هو معلوم.

وقال: (وَقَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿يَنْهَمْنُ ابْنُ لِي صَرْمًا لَعَلِّي أَبْلُغُ

الْأَسْبَبَ ﴿٣٦﴾ اسْتَبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَذِبًا ﴿٣٧﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] لماذا ذهب يبحث عنه في السماء؟ لأنه ظنه كاذبًا، والكذب يرجع إلى الشئيين: وجود إله، وكون هذا الإله في السماء، لذلك هو طلب إله في العلو.

ومن السنة إذا استسقى الإمام في الجمعة أن يرفع يديه، وأن يرفع الناس أيديهم؛ كما ثبت في البخاري من حديث أنس رضي الله عنه قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ، وَإِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ»^(١)، فالنبي ﷺ لما دعا في الاستسقاء رفع يديه حتى وصل بها إلى وجهه ﷺ حتى رُئي بياض إبطه، رفع يديه حتى وصل بها إلى وجهه وعينه للسماء، فالإمام إذا استسقى يوم الجمعة يرفع يديه، لكن هل يجوز رفع البصر إلى السماء في الصلاة؟ الجواب: لا؛ لأن الصلاة فيها خشوع، والسنة أن البصر يكون موضع السجود.

كل هذا يصلح دليلاً للعلو لا للاستواء على العرش، وهناك بعض الآثار يثبتها أهل السنة في الجملة لأجل إثبات الاستواء، منها أثر مجاهد في قوله ﷺ: «عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا» [الإسراء: ٧٩] وأن يجلسه تعالى على عرشه، لكن ما جاءت به أحاديث مرفوعة، وهذا الأثر كان الناس يمتحنون به في زمن الفتنة في القرن الثاني والثالث لما حصلت فتنة خلق القرآن، ومن لم يكن من أهل السنة نفاه وقال: لا أقول به، ومن كان من أهل السنة أثبته؛ لأن المراد ليس هو الإجلال، المراد منه ما فيه من التصريح بالاستواء الذي معناه الجلوس، فأوضح أن الاستواء بمعنى الجلوس؛

(١) أخرجه البخاري (١٠٣١)، ومسلم (٨٩٥).

إجلال النبي ﷺ مع الرب ﷻ على العرش . وإلا فالإجلال لم تثبت به السنة، ما نقول ابتداء أنه من عقيدتنا أنه يجلس ﷺ، بل نسكت عن ذلك ولا نذكره، لكن قالها مجاهد رحمه الله، وابتلي الناس بذلك؛ لأنها تفسر معنى الاستواء.

فبعض الناس يقول: أنا أقرب بالاستواء. ويعني بالاستواء معنى آخر، فهذا الأثر صار فارقاً بين الاسم وغيره، فمن لم يقل به قيل: إنه من المبتدعة. وذلك في الزمن الأول؛ لهذا من أهل العلم أطال الكلام عليه، مثل الخلال في (السنة)^(١) في أربعين صفحة أو خمسين صفحة، وكذلك الدارقطني والطبراني، وهو من الآثار التي ينبغي الانتباه لمعناها، وإلا فالقاعدة: أنه لا يتجاوز القرآن والحديث.



(١) انظر: السنة للخلال (ص ٢٠٩ - ٢٦٠).

وذكر هذا الأثر الذهبي في العلو (ص ١٢٤)، وقال: «لهذا القول طرق خمسة، وأخرجه ابن جرير في تفسيره، وعمل فيه المروزي مصنفًا» ا.هـ.

وانظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٣٧٤)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٢٠)، وشرح النونية لابن عيسى (١/ ٢٣٣).

ثُمَّ قَالَ:

فَصُلِّ: وَقَدْ قَالَ قَائِلُونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْحَرُورِيَّةِ: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] أَنَّهُ اسْتَوَى وَمَلَكَ وَقَهَرَ، وَأَنَّ اللَّهَ ﷻ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَجَعَدُوا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ، وَذَهَبُوا فِي الِاسْتِوَاءِ إِلَى الْقُدْرَةِ، فَلَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرُوهُ، كَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَرْشِ وَالْأَرْضِ السَّابِعَةِ، لِأَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

وَالْأَرْضُ فَاللَّهُ قَادِرٌ عَلَيْهَا وَعَلَى الْحُشُوشِ^(١) وَعَلَى كُلِّ مَا فِي الْعَالَمِ، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ مُسْتَوِيًّا عَلَى الْعَرْشِ بِمَعْنَى الِاسْتِیْلَاءِ - وَهُوَ ﷻ مُسْتَوٍ عَلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا - لَكَانَ مُسْتَوِيًّا عَلَى الْعَرْشِ وَعَلَى الْأَرْضِ وَعَلَى السَّمَاءِ وَعَلَى الْحُشُوشِ وَالْأَفْذَارِ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْأَشْيَاءِ مُسْتَوٍ عَلَيْهَا، وَإِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، وَلَمْ يَجْزُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى الْحُشُوشِ وَالْأَخْلِيَّةِ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ الِاسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ بِمَعْنَى الِاسْتِیْلَاءِ الَّذِي هُوَ عَامٌّ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، وَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الِاسْتِوَاءِ يَخُصُّ الْعَرْشَ دُونَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، وَذَكَرَ دَلَالَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْعَقْلِ.

(١) الحشوش: جمع حش بفتح الحاء وضمها، وهو البستان، وهو أيضًا المخرج؛ لأنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين. قاله في مختار الصحاح (ص ٥٨)، وانظر: لسان العرب، مادة حش (٦/٢٨٣).

الشرح:

هذا الكلام من أبي الحسن الأشعري رحمته الله كلام حق يخالف ما عليه أهل البدع من المعتزلة والرافضة والخوارج والكلائية والماتريدية، والأشاعرة أيضاً الذين انتسبوا إلى مذهب الأشعري في مرحلته التي كان فيها على مذهب الكلائية.

هذا الكلام واضح وحق وهو أن الاستواء ليس معناه الاستيلاء والقهر؛ وذلك أن استولى غير استوى، استوى مادة واستولى مادة أخرى، ثم إن الاستواء جاء مخصوصاً بالعرش، ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الاعراف: ٥٤]، و﴿أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] رحمته الله، ولما كان الاستواء مخصوصاً بأنه على العرش وإلى السماء دلّ على أن العرش والسماء خُصّا بالاستواء.

استواء إلى السماء هو علو عليها مع القصد، واستواء على العرش هو علو عليه علواً خاصاً، وهذا يدل على أن تعميم الاستواء على الأشياء جميعاً أن هذا غلط على القرآن وتحريف لما أنزل الله تعالى.

فلفظ: ﴿أَسْتَوَى﴾ من حيث اللغة يدل على العلو والارتفاع، وإذا عُدي بـ ﴿عَلَى﴾ فهو علو وارتفاع على الشيء الذي عُدي عليه بـ ﴿عَلَى﴾ كما قال تعالى ﴿فَإِذَا أَسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، يعني علوتم وارتفعتم على الفلك، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾.

واستوى في القرآن جاءت على ثلاثة أنحاء:

أولاً: جاءت معداة بـ (إلى)، كما في قوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١١].

ثانيًا: وجاءت معداة بـ (على)، كما في قوله: ﴿فَإِذَا أَسْتَوَيْتِ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ﴾، وفي قوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾.

ثالثًا: وجاءت غير معداة؛ كما في قوله: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾ [القصص: ١٤]، وقوله: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾ [النجم: ٦] ونحو ذلك، وكلها راجعة إلى معنى العلو.

المقصود من ذلك أن من فسر الاستواء بالاستيلاء والقهر والملك وأشباه ذلك، فإن التخصيص عنده ممتنع بل متناقض، فيكون استيلاؤه ﷻ على كل شيء، ويكون استيلاؤه على الأمكنة القدرة وعلى الأمكنة المباركة العظيمة كلها استيلاء واحد، فهو ﷻ الذي قهر الأشياء واستولى عليها من غير مغالب، وملكها ﷻ بخلقه لها، وهي راجعة إليه، وأمرها سائر إليه ﷻ، ولكن الاستواء جاء مخصوصًا بالاستواء إلى السماء والاستواء على العرش، فدل على أن تعميم ذلك غلط على القرآن ومخالف لما دلت عليه الآيات والأحاديث في ذلك.

نخلص من هذا إلى أن أقوال المبتدعة في هذا مناقضة لدلالات القرآن والسنة ولدلالة اللغة، وكذلك لدلالة العقل التي تمنع أن يكون الله ﷻ في كل مكان، فإنّ هذا مما يأباه العقل الصريح؛ إذ لا بد أن يكون الخالق الصانع المدبر متميزًا عن مخلوقه، فإذا كان المخلوق حالاً في الخالق والخالق حالاً في مخلوقه غير متميز عنه، فإن هذا مما تأباه العقول والفطر السليمة.

لهذا مسألة العلو عند أهل السنة والجماعة دليلها هذه الأشياء الخمسة: كتاب، وسنة، وإجماع، وعقل صريح، وفطرة سليمة، فإذا صار العقل

صريحًا والفطرة سليمة يرد به قول هؤلاء المبتدعة.

ومسألة الاستواء ومسألة العلو كثر الكلام فيها والتأليف، وفيها مصنفات كثيرة، لكن الشاهد في هذا الموضع قول الأشعري في إبطال كون الله حالاً في كل مكان: (فَلَوْ كَانَ اللَّهُ مُسْتَوِيًّا عَلَى الْعَرْشِ بِمَعْنَى الِاسْتِيْلَاءِ - وَهُوَ مُسْتَوِيٌّ عَلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا - لَكَانَ مُسْتَوِيًّا عَلَى الْعَرْشِ وَعَلَى الْأَرْضِ وَعَلَى السَّمَاءِ وَعَلَى الْحُشُوشِ وَالْأَقْدَارِ؛ لَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْأَشْيَاءِ مُسْتَوِيٌّ عَلَيْهَا)، فإن الاستواء بمعنى الاستيلاء يكون استيلاءً وقهراً لكل شيء، وهذا يمنعه تخصيص الاستواء في القرآن بالعرش وبالسما.

لكن هل يقال: إن الله مستولٍ على الأشياء كلها؟ الجواب: إذا كان المقصود من غير مغالبة فليس فيه إشكال، فهو سُبْحَانَهُ مستولٍ على الأشياء من غير مغالبة؛ لأن هذا الاشتقاق استفعل واستولى قد تكون من طرفين، وقد تكون من طرف واحد في اللغة أصلاً، ولا يلزم من (استولى) وجود طرفين متنازعين، ولهذا نقول في بيان المعنى: استولى من غير مغالبة ولا منازعة، فملك الأشياء وقهرها سُبْحَانَهُ وهي في ملكه منذ خلقها، فاستيلاؤه سُبْحَانَهُ على كل شيء، يعني: أن كل شيء تحت حكمه وقهره وأمره وتديره؛ لقيوميته عليه وولايته سُبْحَانَهُ عليه، قال سُبْحَانَهُ: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٢٣]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقد جاء الاشتباه من لفظة (استولى)، وهي (استفعل) من وَلِيَ الشيء، أصلها وَلِيَ، فاستولى فيها الألف والسين والتاء هذه من استفعل، فأصل المادة هي ولي، فيفهم من (استولى) أنه طلب الولاية؛ يعني: طلب ملكها، قالوا: وطلب الولاية يكون لأنَّ ثمَّ منازع فيها.

وهذا الكلام غير دقيق ؛ لأنهم ظنوا أن كلمة استفعل ترجع إلى طَلَبَ ، هذا غير صحيح بل استفعل في اللغة قد تكون للطلب وقد تكون لتحقيق الصفة فيها ، كما في قوله : ﴿وَأَسْتَعْنَى اللَّهُ﴾ [التغابن: ٦] ، ﴿وَأَسْتَعْنَى اللَّهُ﴾ فهو ﴿عَنِ﴾ غني ، فصار الغنى وصفاً لازماً له ، وما طلب الغنى ، وكذلك (استوى) ، و(استولى) وكل هذه ، ما طلب ذلك لكن كانت صفة له ﴿عَنِ﴾ في غاية ما يكون الوصف له ﴿عَنِ﴾ .



ثُمَّ قَالَ:

بَابُ الْكَلَامِ فِي الْوَجْهِ وَالْعَيْنَيْنِ وَالْبَصَرِ وَالْيَدَيْنِ.

وَذَكَرَ الْآيَاتِ فِي ذَلِكَ، وَرَدَّ عَلَى الْمُتَأَوِّلِينَ بِكَلَامٍ طَوِيلٍ لَا يَتَسَعُ هَذَا الْمَوْضِعُ لِحِكَايَتِهِ: مِثْلَ قَوْلِهِ: فَإِنْ سُئِلْنَا أَتَقُولُونَ لِلَّهِ يَدَانِ؟ قِيلَ: نَقُولُ ذَلِكَ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ مَسَحَ ظَهْرَ آدَمَ بِيَدِهِ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّتَهُ»^(١)، وَقَدْ جَاءَ فِي الْخَبَرِ الْمَأْثُورِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَخَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ شَجَرَةَ طُوبَى بِيَدِهِ»^(٢).

وَلَيْسَ يَجُوزُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَلَا فِي عَادَةِ أَهْلِ الْخِطَابِ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: عَمِلْتُ كَذَا بِيَدَيَّ، وَيُرِيدُ بِهِ النُّعْمَةَ، وَإِذَا كَانَ اللَّهُ إِنَّمَا

(١) سبق تخريجه (ص ٣٤٦).

(٢) أخرج أبو الشيخ في العظمة (٥/١٥٥٥)، والدارقطني في الصفات (ص ٢٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/٤٧) عن عبد الله بن الحارث عن أبيه ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ: خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ الْفُرْدَوْسَ بِيَدِهِ»، وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/٤٣)، والطبري في تفسيره (١/١٨) موقوفاً على كعب الأحبار ﷺ، وورد نحوه هذا موقوفاً على ابن عمر، وجابر ﷺ. وأخرج الطبري في تفسيره (١٣/٥٢٨) من طريق معاوية بن قرة عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «طُوبَى لَهْرٍ وَحُسْنُ مَتَابٍ» [الرعد: ٢٩] شَجَرَةُ غَرْسَهَا اللَّهُ بِيَدِهِ، وَتَفَحَّ فِيهَا مِنْ رُوحِهِ بِالْحُلِيِّ وَالْحُلَلِ، وَإِنَّ أَغْصَانَهَا لَتَرَى مِنْ وَرَاءِ سُورِ الْجَنَّةِ».

خَاطَبَ الْعَرَبَ بِلُغَتِهَا، وَمَا يَجْرِي مَفْهُومًا مِنْ كَلَامِهَا، وَمُعْقُولًا فِي خِطَابِهَا، وَكَانَ لَا يَجُوزُ فِي خِطَابِ أَهْلِ اللِّسَانِ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: فَعَلْتُ بِيَدَيَّ، وَيُعْنِي بِهِ النُّعْمَةُ، بَطَلَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ النُّعْمَةُ. وَذَكَرَ كَلَامًا طَوِيلًا فِي تَقْرِيرِ هَذَا وَنَحْوِهِ.

الشرح:

صفة اليدين لله ﷻ ثابتة بالكتاب والسنة، والأدلة عليها كثيرة، فجاء وصف الله ﷻ باليد وباليدين وبالأيدي، والمقصود من الجميع أن الله ﷻ له يدان؛ لأن المثنى في اللغة وعند الأصوليين نص في دلالة، خلاف المفرد فإنه قد يُراد به الجنس، والجمع أيضًا قد يُراد به المثنى.

فالمفرد يطلق ويُراد به أكثر من واحد في بعض الأحيان، فدلالة المفرد على فرد بخصوصه ليست نصية ولا ظاهرة؛ بل قد يكون المراد في الدلالة على واحد ويكون المراد على اثنين أو ثلاثة أو أكثر بحسب الحال؛ لأنه يراد بالمفرد في مواضع الجنس، وهذا يحكمه السياق، كذلك الجمع قد يراد به المثنى، ويُعبر بالجمع للإضافة إلى ضمير تثنية أو جمع، وقد يُراد منه الجمع: ثلاثة أو أربعة أو خمسة.

فلما جاء وصف الله ﷻ باليد والأيدي وباليدين علمنا أن النص الصريح راجع إلى اليدين؛ كما قال ﷻ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، هذا وصف لله ﷻ أن له يدين وليست بثلاثة.

وقوله ﷻ: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيَا﴾ [يس: ٧١] الأيدي جمع؛ لأن القاعدة

العربية أن المثنى إذا أضيف إلى ضمير تثنية أو جمع فإن المثنى يجمع لأجل سهولة الكلام، كما في قوله ﷺ: ﴿إِنْ نُّؤَبَّا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]، ﴿إِنْ نُّؤَبَّا﴾ يعني المرأتين اللتين تظاهرتا على رسول الله ﷺ، فلكل واحدة منهما قلب واحد، فجمع القليلين على قلوب؛ لأجل أنه أضافه إلى ضمير التثنية. فرجع الكلام إلى أن ذُكر اليدين الثنتين نص فيهما لا يقبل التأويل، والنص لا يقبل التأويل بالإجماع؛ لأن الذي يقبل التأويل الظاهر والمجمل وأشبه ذلك؛ لكن النص الصريح هذا لا يقبل التأويل لأنه نص في دلالة، ومن ذلك الأعداد، يعني: الدلالات النصية عند الأصوليين كثيرة متعددة، تأتي الدلالة النصية في عشرة أنواع منها الأعداد ومنه التثنية.

فقوله ﷺ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ يدل على أنهما اثنتان، كذلك قوله ﷺ لعدوه إبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي﴾ [ص: ٧٥]، هذا دال على أن الله ﷻ خلق آدم بيديه الثنتين، فما جاء في الحديث: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ بِيَدَيْهِ» المقصود منه الجنس، يعني: بيديه. ومن أول اليدين بأن المراد منهما القدرة كما هو قول طائفة من المبتدعة وأهل الكلام، أو أول اليدين أن المراد بهما النعمة، فنقول: كلامهما غلط.

فأولاً: اليد في اللغة إذا أضيفت إلى المتكلم، فإنها لا تأتي بمعنى القدرة ولا بمعنى النعمة، وإنما يُراد بها الصفة.

وثانياً: أن قوله ﷺ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي﴾ [ص: ٧٥]، لما فسروها بالقدرة أو بالنعمة، فهذا باطل؛ لأن قدرة الله ﷻ ليست قدرتين؛ بل هي قدرة عظيمة واحدة تدخل فيها جميع أنواع القُدْر، أو هي قُدْر كثيرة، كثيرة جداً، فكون آدم خُلق بقدرتين هذا باطل وحُلف من القول وكلام

لا معنى له ، وكذلك لا نقول خُلِقَ بنعمتين ، فأدم خلقه الله ﷻ بنعم كثيرة عليه ، فكل ما في آدم من خلقه مِنَّةٌ من الله ﷻ عليه .

وهذا التأويل يؤولون به ترويجاً على الجهال في قوله ﷻ : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥] ، ولكنهم يشرقون إذا جاءت الآية : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُفِيقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [السائدة: ٦٤] ، فهذه لا تحتمل قدرتين ولا نعمتين .

الوجه الثالث: فيما قرره الأشعري هنا : أن اليدر بما أتت في لغة العرب بمعنى النعمة ، لكن تأتي بمعنى النعمة بشرطين :

الأول : أن تكون نكرة وليست بمعرفة ، فلا تقول العرب هذه اليد لفلان عليّ ؛ يعني هذه النعمة ، وإنما تقول هذه أو لفلان عليّ يدٌ ، هذه التي تقولها العرب فتعبر بالنكرة .

والثاني : أن تُقطع عن الإضافة ، فلا تقول العرب : يد فلان عليّ ، يد محمد عليّ ، وتريد بها نعمة محمد ، لكن إذا أرادت النعمة قطعت فقالت : لمحمد عليّ يدٌ ، يعني نعمة أو لمحمد عليّ إصبعٌ ، أيضاً ، إذا كانت نعمة قليلة ، وإذا كانت نعمة كبيرة قالوا لفلان يدٌ فيقطعونها عن الإضافة ويُنْكِرُونَ .

وهذا من قبيل المقاربة ؛ لأن اليد هي وسيلة إعطاء النعمة وإيصال النعمة إلى المنعم عليه ، فقالوا : لفلان عليّ يدٌ ؛ لأنَّ النعمة لاتصل إلا باليد : يد المرسل أو يد من أنابه ، فإكراماً له قالوا عن نعمته : إن له عليهم يد . إكراماً ليده وإعلاءً لها ، وهذا سائغ في اللغة ، أما التعبير بأن يد فلان علي أو يديه علي ، فهذا لاشك أنه غلط على العربية وعلى لسان العرب .

فتحصّل من هذا أن لله ﷻ يدين ﷻ كما يليق بجلاله وعظمته لا تماثل يد المخلوق، وإنما هي يد عظيمة تليق به ﷻ، وكلتا يديه يمين ﷻ، وأما تفسير من فسر اليد بالنعمة أو بالقدرة، فهذا من تفاسير المبتدعة الضلال وأهل الكلام ومن شايعهم.



وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ (مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ الْبَاقِلَانِيُّ^(١))
الْمُتَكَلِّمُ - وَهُوَ أَفْضَلُ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُنتَسِبِينَ إِلَى الْأَشْعَرِيِّ،
لَيْسَ فِيهِمْ مِثْلُهُ لَا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ - قَالَ فِي كِتَابِهِ (الْإِبَانَةُ)^(٢)
تَصْنِيفُهُ:

فَإِنْ قَالَ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ لِلَّهِ وَجْهًا وَيَدًا؟ قِيلَ لَهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا
مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فَأَثْبَتَ لِنَفْسِهِ وَجْهًا وَيَدًا.
فَإِنْ قَالَ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ وَجْهُهُ وَيَدُهُ جَارِحَةً إِذْ كُنْتُمْ
لَا تَعْقِلُونَ وَجْهًا وَيَدًا إِلَّا جَارِحَةً؟

قُلْنَا: لَا يَجِبُ هَذَا كَمَا لَا يَجِبُ إِذَا لَمْ نَعْقِلْ حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا
إِلَّا جِسْمًا أَنْ نَقْضِيَ نَحْنُ وَأَنْتُمْ بِذَلِكَ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَكَمَا
لَا يَجِبُ فِي كُلِّ شَيْءٍ كَانَ قَائِمًا بِذَاتِهِ أَنْ يَكُونَ جَوْهَرًا؛ لِأَنَّا

(١) هو محمد بن الطيب بن محمد أبو بكر القاضي المعروف بابن الباقلاني المتكلم من أهل
البصرة، سكن بغداد، وكان متكلمًا على مذهب الأشعري، كان أعرف الناس بالكلام،
وقيل عنه المؤسس الثاني للمذهب الأشعري، وله التصانيف الكثيرة المنتشرة في الرد
على المخالفين من الرافضة والمعتزلة والجهمية والخوارج وغيرهم، مات ببغداد سنة
ثلاث وأربع مائة.

انظر: تاريخ بغداد (٣٧٩/٥)، ووفيات الأعيان (٢٦٩/٤)، والوافي بالوفيات
(١٤٧/٣)، وسير أعلام النبلاء (١٩٠/١٧)، والشذرات (١٦٨/٣).

(٢) كتاب «الإبانة عن أبطال مذهب أهل الكفر والضلالة» للباقلاني ذكره شيخ الإسلام
في بيان تلبس الجهمية (٣٤/٢)، وابن القيم في الصواعق المرسلة (١٢٥٢/٤)،
والذهبي في العلو (٢٣٧).

وَأَيَّاكُمْ لَا نَجِدُ قَائِمًا بِنَفْسِهِ فِي شَاهِدِنَا إِلَّا كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ
الْجَوَابُ لَهُمْ، إِنَّ قَالُوا: فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ وَحَيَاتُهُ وَكَلَامُهُ
وَسَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَسَائِرُ صِفَاتِهِ عَرَضًا وَاعْتَلُّوا بِالْوُجُودِ.

قَالَ: فَإِنْ قَالَ: تَقُولُونَ: إِنَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ؟

قِيلَ لَهُ: مَعَازَ اللَّهِ، بَلْ هُوَ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ، كَمَا أَخْبَرَ فِي
كِتَابِهِ فَقَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ
يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] وَقَالَ: ﴿أَمِنُّمُ مَنْ
فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك: ١٦].

قَالَ: وَلَوْ كَانَ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَكَانَ فِي بَطْنِ الْإِنْسَانِ وَقَمِهِ،
وَالْحُشُوشِ، وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي يَرْغَبُ عَنْ ذِكْرِهَا، وَلَوْ جَبَّ أَنْ يَزِيدَ
بِزِيَادَةِ الْأَمْكِنَةِ إِذَا خَلَقَ مِنْهَا مَا لَمْ يَكُنْ، وَيَنْقُصُ بِنُقْصَانِهَا إِذَا
بَطَلَ مِنْهَا مَا كَانَ، وَلَصَحَّ أَنْ يَرْغَبَ إِلَيْهِ إِلَى نَحْوِ الْأَرْضِ، وَإِلَى
خَلْفِنَا وَإِلَى يَمِينِنَا وَإِلَى شِمَالِنَا، وَهَذَا قَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى
خِلَافِهِ وَتَخَطُّتِ قَائِلُهُ.

الشرح:

هذا الكلام واضح سبق تقريره في إثبات صفة الوجه وصفة اليدين لله ﷻ
وذكر هنا قاعدة سبق تقريرها، وهي: أن إثبات الصفات لله ﷻ إثبات الوجه
واليدين والقدم وسائر صفات الحق ﷻ إثبات للصفة لا من جهة كونها
جارحة، يعني: لا من جهة كونها عضوًا كالأعضاء التي معنا؛ لأننا لا نعقل
في المخلوق إلا هذا، فنثبت لله ﷻ ما عقَلْنَاهُ فقط، لا شك أن هذا باطل

فإن إثبات الصفة لله إنما هو من جهة الإثبات أن الله ﷻ هو الذي أثبتها، وليس عقْلنا أن الصفة هذه لا ترد أو لا نعقلها في المخلوقات فيما رأينا إلا جارحة أن ثبت لله صفة من حيث كونها جارحة.

بل نقول: ثبت لله صفة من حيث هي، والله أعلم كيف يتصف بصفاته، فنحن نصدق القرآن والحديث ولا نتجاوز القرآن والحديث، ولا ندخل في ذلك بأرائنا، نحن لا نعقل في الحياة الدنيا إلا أشياء، نعقل أشياء من الوصف، لكن لا يعني ذلك أن كل الاحتمالات والأنحاء هي فيما رأينا، بل الله ﷻ أظهر لنا بعض خلقه، فرأينا بعضها، وبعضها لم نره، فكيف بذاته ﷻ.

فإذا لا يجوز أن نقيس عَالَمَ الغيب على عَالَمِ الشهادة؛ بل عَالَمُ الغيب مستقل بنفسه في مخلوقات الله في الجنة والنار والملائكة، فكما أنه لا يُقاس ما في الجنة على ما في الدنيا؛ كما قال ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مِنَ الْجَنَّةِ شَيْءٌ إِلَّا الْأَسْمَاءُ»^(١)، في الجنة أنهار وفي الدنيا أنهار وليست الأنهار كالأنهار، وفي الجنة شجر وطيور وأكل ونساء وليس كطيور وأكل وشرب الدنيا، فكيف؟ هذه صفات مخلوقات الله، الملائكة لها أجنحة مثني وثلاث ورباع فهل هي مثل أجنحة الطير وأنواع ذلك؟ ليس الأمر كذلك، إذا كان في الصفات الغيبية في المخلوقات لا تشارك فيما نراه بحقيقة الاتصاف، فكيف بصفات الحق ﷻ وتقدس أسمائه؟

فإذا إثباتنا للصفات يعني إثبات لها من حيث الوجود، أما الكيفية فإله

(١) أخرجه هناد في الزهد (١/ ٥١)، والطبري في تفسيره (١/ ٤١٦)، وأبو نعيم في صفة الجنة (١/ ١٦٠).

أعلم بها، والإنسان لا يبني على ما رآه على أن كل شيء محتمل؛ بل هناك أشياء أخرى محتملة لا نعلمها، وكذلك من وجود أنواع المخلوقات التي نراها، فدل ذلك على أن الله ﷻ لا يجوز أن يقاس اتصافه باتصاف خلقه فيما أخبر به عن نفسه أو أخبر به عنه رسوله ﷺ، وهذا هو الذي قرره الباقلاني رحمه الله.



وَقَالَ أَيْضًا فِي هَذَا الْكِتَابِ: صِفَاتُ ذَاتِهِ الَّتِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ
مَوْصُوفًا بِهَا وَهِيَ: الْحَيَاةُ، وَالْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ،
وَالْكَلَامُ، وَالْإِرَادَةُ، وَالْبَقَاءُ، وَالْوَجْهُ، وَالْعَيْنَانِ، وَالْيَدَانِ، وَالْغَضَبُ،
وَالرِّضَا.

وَقَالَ فِي كِتَابِ (التَّمْهِيدِ)^(١) كَلَامًا أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، وَكَلَامُهُ
وَكَلَامُ غَيْرِهِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي هَذَا الْبَابِ مِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ لِمَنْ
يَطْلُبُهُ، وَإِنْ كُنَّا مُسْتَغْنِينَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَثَارِ السَّلَفِ عَنْ
كُلِّ كَلَامٍ.

الشرح:

هذا التمثيل الذي مثله الباقلائي ؛ ذكر عددًا من الصفات، واختياره لها
موفق، وذكر الصفات التي يثبتها الأشاعرة: الحياة، والعلم، والقدرة،
والسمع، والبصر، والكلام، والإرادة، وذكر الصفات التي يؤولونها
وينكرونها الصفات الذاتية والصفات الاختيارية، وذكر بعد ذلك الوجه،
وذكر العينين واليدين، وذكر الغضب والرضا، فالوجه والعينان واليدان
صفات ذاتية، والغضب والرضا صفات اختيارية فعلية، فجمع بين ما يقرره
الأشاعرة وما يقرره أهل السنة في صفات الذات وفي صفات الأفعال .

وفي هذا الذي ذكر رد على كل الطوائف ؛ على المعتزلة، والجهمية،
والأشاعرة، والكلائية، والماتريدية، بهذه الصفات التي ذكر، فكان تمثيلًا
موفقًا .

(١) كتاب: (تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل) للباقلاني، مطبوع ومداول .

وَمَلَكَ الْأَمْرِ أَنْ يَهَبَ اللَّهُ لِلْعَبْدِ حِكْمَةً وَإِيمَانًا بِحَيْثُ يَكُونُ لَهُ عَقْلٌ وَدِينٌ، حَتَّى يَفْهَمَ وَيَدِينُ، ثُمَّ نُورُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ يُغْنِيهِ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ قَدْ صَارَ مُنْتَسِبًا إِلَى بَعْضِ طَوَائِفِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَمُحْسِنًا لِلظَّنِّ بِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَمُتَوَهِّمًا أَنَّهُمْ حَقَّقُوا فِي هَذَا الْبَابِ مَا لَمْ يُحَقِّقْهُ غَيْرُهُمْ، فَلَوْ أُتِيَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعَهَا حَتَّى يُؤْتَى بِشَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ.

ثُمَّ هُمْ مَعَ هَذَا مُخَالِفُونَ لِأَسْلَافِهِمْ غَيْرُ مُتَّبِعِينَ لَهُمْ، فَلَوْ أَنَّهُمْ أَخَذُوا بِالْهُدَى الَّذِي يَجِدُونَهُ فِي كَلَامِ أَسْلَافِهِمْ لَرَجِيَ لَهُمْ مَعَ الصَّدَقِ فِي طَلَبِ الْحَقِّ أَنْ يَزْدَادُوا هُدًى، وَمَنْ كَانَ لَا يَقْبَلُ الْحَقَّ إِلَّا مِنْ طَائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، ثُمَّ لَا يَسْتَمْسِكُ بِمَا جَاءَتْ بِهِ مِنَ الْحَقِّ، فَفِيهِ شَبَهٌ مِنَ الْيَهُودِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَنَكْفُرُ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١].

فَإِنَّ الْيَهُودَ قَالُوا: لَا نُؤْمِنُ إِلَّا بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَيْنَا. قَالَ اللَّهُ لَهُمْ: فَلِمَ قَتَلْتُمُ الْأَنْبِيَاءَ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ، يَقُولُ سُبْحَانَهُ: لَأَمَّا جَاءَتْكُمْ بِهِ أَنْبِيَائُكُمْ تَتَّبِعُونَ، وَلَا لَمَّا جَاءَتْكُمْ بِهِ سَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ تَتَّبِعُونَ، وَلَكِنْ إِنَّمَا تَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَكُمْ.

فَهَذَا حَالُ مَنْ لَمْ يَتَّبِعِ الْحَقَّ، لَا مِنْ طَائِفَتِهِ وَلَا مِنْ غَيْرِهِمْ، مَعَ كَوْنِهِ يَتَعَصَّبُ لِطَائِفَةٍ دُونَ طَائِفَةٍ بِلَا بُرْهَانٍ مِنَ اللَّهِ وَلَا بَيَانٍ.

الشرح:

هذا وصف لأهل البدع جميعاً، فإنهم يتعصبون للأشخاص ويتصورون لهم، ولا يتصورون لدلالات الوحي من الكتاب والسنة، هذا وصف كل أهل الأهواء على هذا النحو، إذا قالت الرجال قدموها، والنصوص عندهم فيها نظر؛ ولهذا شيخ الإسلام رحمته الله أطل من النقول في هذا الكتاب عن العلماء السابقين في تقرير الصفات والعقيدة الصحيحة ليكون في ذلك أبلغ تأثير والرد على المخالفين.

ولاشك أن هذه الصفة من صفة أهل الأهواء، فإن أهل الأهواء دائماً إنما يتعلقون بمعظميهم، وإذا اتاهم معظموهم بشيء من الكلام قبلوه، وربما جادلوا في دلالة الكتاب والسنة، ثم إذا قلت: قاله فلان من معظميهم. فإنه يقبله؛ لأن إمامه أو متبوعه أو كبيره قالها، وهذا من علامات سوء النظر، ومن علامات عدم التوفيق والخذلان.

نعم يُحتاج إلى قول الأئمة إذا كانت دلالة الدليل محتملة، فنحتاج إلى كلام العالم والإمام لتبيين المعنى، لكن إذا كان المعنى واضحاً، وإذا كان المعنى نصاً يشترك الجميع في فهمه؛ كذكر صفات الله تعالى وذكر العقيدة الصحيحة، فإن هذا مما لا يتنازع الناس في فهمه، بل هذا واضح لكثرة الأدلة الدالة عليه، فهي دلالة نصية لا تحتمل تأويلاً ولا تحتمل أوجهاً، إنما دلالتها على ما دلت عليه نصية قاطعة.

وهذه ينبغي أن يحذر منها كل صاحب اتباع، فليحذر من أن يرد الحق لقول أحد، أو يترك دلالة الوحي لقول أحد، بل يجب عليه أن يجعل كلام

الناس تبعًا لكلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ، فإذا كانت الدلالة ظاهرة أو نصًا فلا يلتفت بعدها إلى قول أحد، وإذا كنت محتملة فيها فهم تعارض في الآيات: محكم ومتشابه، أو عام وخاص، أو مطلق ومقيد، واشتبه عليه الأمر، فيرجع في فهم ذلك ولا شك إلى أهل العلم، فيكون قول العالم مُرَجَّحًا له بأن فهمه صواب أو أن فهمه غير صحيح.

فأهل السنة لا يعظمون أئمتهم ولا يغفلون فيهم بحيث يجعلون كلامهم حكمًا على النصوص، ولا يجفون بحيث يجتهدون في الفهم دون مرجعية يرجعون إليها في فهم الكتاب والسنة وطريقة السلف الصالح والقواعد المقررة في الملة، بل هم وسط في ذلك، فيعظمون أهل العلم ويحبونهم ويتولونهم ويدافعون عنهم وينصرونهم، ويعلمون أن أهل العلم إنما فضلهم الله ﷻ بفهم الكتاب والسنة؛ فهم الوحي، وأنهم وسطاء وأدلاء في فهم دلالة النصوص؛ يبينون للناس معنى ما أنزل الله على رسوله ﷺ.

وأما أن يكون العالم مستقلاً بفهم أو تشريع أو تقعيد أو نحو ذلك فهذا لا يقبل منه، وهذا لا شك أنه بلاء كبير، فنحن لا نغلو، ولا نجفوا، فلا نترك أقوال أهل العلم ونقول نستقل بفهم النصوص ونترك العلماء، ولا نقول نأخذ بكلامهم حرفيًا في كل ما قالوه - من العلماء المتقدمين والمتأخرين - بل نأخذ بكلامهم في دلالتنا لفهم النصوص؛ لأننا متعبدون باتباع الوحي، والعلماء جعلهم الله أدلاء لفهم الوحي.



وَكَذَلِكَ قَالَ (أَبُو الْمَعَالِي الْجَوِينِيُّ) ^(١) فِي كِتَابِ (الرِّسَالَةِ
النِّظَامِيَّةِ) ^(٢): اخْتَلَفَتْ مَسَالِكُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الظَّوَاهِرِ، فَرَأَى
بَعْضُهُمْ تَأْوِيلَهَا، وَالتَّزَمَ ذَلِكَ فِي آيِ الْكِتَابِ، وَمَا يَصِحُّ مِنَ السُّنَنِ،
وَذَهَبَ أَيْمَةُ السَّلَفِ إِلَى الْأَنْكَفَافِ عَنِ التَّأْوِيلِ، وَإِجْرَاءِ الظَّوَاهِرِ
عَلَى مَوَارِدِهَا، وَتَقْوِيضِ مَعَانِيهَا إِلَى الرَّبِّ.

قَالَ: وَالَّذِي نَرْتَضِيهِ رَأْيًا وَنَدِينُ اللَّهَ بِهِ عَقْدًا: اتَّبَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ،
وَالدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ الْقَاطِعُ فِي ذَلِكَ أَنَّ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ حُجَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، وَهُوَ
مُسْتَنْدٌ مُعْظَمُ الشَّرِيعَةِ.

وَقَدْ دَرَجَ صَحْبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى تَرْكِ التَّعَرُّضِ لِمَعَانِيهَا،
وَدَرَكَ مَا فِيهَا - وَهُمْ صَفْوَةُ الْإِسْلَامِ، وَالْمُسْتَقِلُّونَ بِأَعْبَاءِ الشَّرِيعَةِ،
وَكَانُوا لَا يَأْلَوْنَ جَهْدًا فِي ضَبْطِ قَوَاعِدِ الْمِلَّةِ، وَالتَّوَاصِي بِحِفْظِهَا،
وَتَعْلِيمِ النَّاسِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْهَا - فَلَوْ كَانَ تَأْوِيلُ هَذِهِ
الظَّوَاهِرِ مُسَوِّغًا أَوْ مُحْتَوَمًا: لَأَوْشَكَ أَنْ يَكُونَ اهْتِمَامُهُمْ بِهَا فَوْقَ
اهْتِمَامِهِمْ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ، وَإِذَا انْصَرَمَ عَصْرُهُمْ وَعَصُرُ التَّابِعِينَ
عَلَى الْإِضْرَابِ عَنِ التَّأْوِيلِ، كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْوَجْهَ الْمُتَّبَعُ، فَحَقُّ عَلَى
ذِي الدِّينِ أَنْ يَعْتَقِدَ تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنْ صِفَاتِ الْمُحْدَثِينَ، وَلَا يَخْوَضَ
فِي تَأْوِيلِ الْمُشْكِلَاتِ، وَيَكِلُ مَعْنَاهُ إِلَى الرَّبِّ، فَلْيُجْرِ آيَةُ الْأَسْتِوَاءِ
وَالْمَجِيءِ، وَقَوْلُهُ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَبَعَثَ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ

(١) سبق ترجمته، راجع (ص ٣٨).

(٢) الرسالة النظامية لإمام الحرمين مطبوعة عدة طبعات ومتداولة باسم (العقيدة النظامية)،
وقد صنفها للوزير (نظام الملك)، انظر: فتح الباري (١٣/٤٠٧)، وسير أعلام النبلاء
(١٨/٤٧٣)، وكشف الظنون (١/٨٩٦).

وَالْأَكْرَامِ ﴿الرَّحْمَنُ: ٢٧﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا﴾ النَّمَرُ: ١٤، وَمَا صَحَّ مِنْ
أَخْبَارِ الرَّسُولِ ﷺ، كَخَبَرِ النَّزُولِ وَغَيْرِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا^(١).

الشرح:

نقل شيخ الإسلام رحمته الله عن (الرسالة النظامية) للجويني، وهي مطبوعة باسم (العقيدة النظامية)، وهذا النقل هو آخر النقول التي يريد منها شيخ الإسلام رحمته الله تقرير تتابع العلماء على نفي التأويل، وعلى إثبات الصفات. والعقيدة النظامية على طريقة الأشاعرة، والأشاعرة في آيات الصفات والغيبات على فرقتين: منهم من يؤول، ومنهم من يفوض المعنى، والمؤولة من الأشاعرة، والمفوضة أيضا من الأشاعرة.

وهو في هذه (العقيدة النظامية)، أو (الرسالة النظامية) جرى على تفويض المعنى، ويظن أن هذا هو مذهب السلف.

وهذا كثير في المتكلمين الذين تابوا وتركوا طريقة أهل البدع والكلام إلى ما يظنونه طريقة أهل الحديث والسنة، يظنون أن طريقة السلف هي تفويض المعاني وترك التعرض لها، وأنا نثبت استواء لا نعلم معناه، ونؤمن باستواء لا نعلم معناه، ونزول لا نعلم معناه، ويدين لا نعلم معناها، وهكذا في نظائرها، ولا شك أن التفويض شر من التأويل؛ لأن:

المؤول قال: إن هذه الكلمات نزلت بلسان عربي، ونفهمها باللسان العربي، واللسان العربي أدى إلى هذا التأويل، فيكون غلط من جهة أنه

(١) انظر: العقيدة النظامية (ص ٣٢ - ٣٤).

حمل اللسان العربي ما لم يحتمله، وأوّل مع عدم ورود التأويل لغة أو جوازه شرعا .

وأما المفوض - الذي يفوض المعنى - فإنه يزعم أن هذه الصفات الكثيرة جدًا في القرآن والسنة، لكنه لا يعلم معناها، لها ألفاظ لا يعلم معناها، فيدخل بذلك في فرقة أهل التجهيل الذين يقولون نجعل المعاني، فعندهم أكثر القرآن مجهول المعنى، وهذا فيه إبطال - بما يلزم وإن لم يلتزمه - للاحتجاج بالقرآن ولكونه قائمًا على وصف الرب ﷻ ووصف ما يستحقه ﷻ، وذكر الغيبات والجنة والنار، وذكر الملائكة والأنبياء... إلى آخره.

فإذاً (العقيدة النظامية) هذا هو حالها، ولذلك طبعها وتحمس لها أول ما طبع الكوثري لاشتمالها على ما يُظن أنه مذهب السلف، لكنه في الواقع مذهب أهل البدع، وقد قال قائلهم في جوهرته^(١):

وَكُلُّ نَصٍ أَوْهَمَ التَّشْبِيهِهَا أَوَّلُهُ أَوْ فَوْضٌ وَزُمَ تَنْزِيهِهَا

التأويل والتفويض كلاهما من مذاهب المبتدعة، من مذاهب المتكلمة، من مذاهب الأشاعرة وأشباههم.

فتفويض المعنى ضد مذهب السلف، مذهب السلف يجرون الظواهر ويؤمنون بها على موارد ما مثلما قال، لكن لا يفوضون المعنى، الإيمان بها على موارد ما يعني على ما وردت في اللغة، وهذا صحيح، فيعلمون ما يستحق الرب ﷻ من الصفات التي وردت في الكتاب والسنة على كمالها

(١) راجع (ص ١٣١).

وشمولها مع عدم مماثلته ﷺ لخلقه في اتصاف الصفة من حيث كیفيتها،
وتمامها، وكمال معناها، فله ﷺ من الصفات ما يستحقه، وللمخلوقين
ما يناسب ذاتهم الوضيعة.



قُلْتُ: وَلْيَعْلَمْ السَّائِلُ أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ هَذَا الْجَوَابِ ذِكْرُ أَلْفَافٍ
بَعْضُ الْأَيْمَةِ الَّذِينَ نَقَلُوا مَذْهَبَ السَّلَفِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَيْسَ كُلُّ
مَنْ ذَكَرْنَا شَيْئًا مِنْ قَوْلِهِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ يَقُولُ بِجَمِيعِ
مَا نَقُولُهُ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ، وَلَكِنَّ الْحَقَّ يَقْبَلُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ
بِهِ، كَانَ مُعَاذُ بُنٍ حَبَلٍ يَقُولُ فِي كَلَامِهِ الْمَشْهُورِ عَنْهُ، الَّذِي
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ: «اقْبَلُوا الْحَقَّ مِنْ كُلِّ مَنْ جَاءَ بِهِ، وَإِنْ
كَانَ كَافِرًا - أَوْ قَالَ فَاجِرًا - وَاحْذَرُوا زَيْغَةَ الْحَكِيمِ، قَالُوا:
كَيْفَ نَعْلَمُ أَنَّ الْكَافِرَ يَقُولُ الْحَقَّ؟ قَالَ: إِنَّ عَلَى الْحَقِّ نُورًا»^(١)،
أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ.

الشرح:

لما فرغ شيخ الإسلام من هذا الأصل الهام، وهو كثرة إيراد النقول عن
العلماء للتدليل على إبطال التأويل وعلى الإثبات، وأن القول في أمور
الصفات وأمور العقيدة راجع إلى الأخذ من الكتاب والسنة وعدم التعرض
لها بتأويل، وأن موردها مورد واحد لا يتعدد، وأن العقل إنما مُدَح بالفهم،
وليس مصدرا لإبداء الحق، وإنما الحق في القرآن والسنة دون غيره، هذه
النقول التي أوردتها من أول الفتوى إلى هذا الموضع علق عليها بعد ذلك،

(١) أخرجه أبو داود (٤٦١١)، وعبد الرزاق في مصنفه (٣٦٣/١١)، واللالكائي في
اعتقاد أهل السنة (٨٨/١)، والطبراني في الكبير (٢٢٠)، والحاكم في المستدرک
(٥٠٧/٤، ٥١٣)، وأبو نعيم في الحلية (٢٣٢/١)، والبيهقي في المدخل إلى السنن
الكبرى (ص ٤٤٤)، والفريابي في صفة المنافق (ص ٥٨).

وختم هذه الرسالة بتأصيل المنهج العام للسلف في الاعتقاد بما يأتي من كلامه رحمته.

وهذا منهج عام لإقامة الحجة وإيضاح المحجة في أبواب الدين كله، وهو أنه لا يلزم من نقل الناقل عن كتاب أنه يزكيه مطلقاً، وقد ينقل عنه ما وافق فيه الحق تأييداً للحق وإن كان خالف الحق في غير ذلك، فلا يُعاب على من نقل من كتاب اشتمل على حق وباطل، إذا نقل ما اشتمل عليه من الحق.

وأيضاً تكثير النقول عن الناس على اختلاف مذاهبهم هذا يفيد في أن الحق ليس غامضاً، بل هو كثير، شائع، بَيِّن.

وأيضاً لا يلزم من اختلاف الناقل مع المنقول عنه أن يترك الاستفادة مما قاله.

لهذا ينقل علماؤنا عن بعض المتكلمين، وعن بعض المفسرين الذين عليهم ملاحظات، كما ينقلون عن أبي السعود مثلاً، وعن الرازي، وعن القرطبي، وأشبه هؤلاء، الذين عليهم ما عليهم من ملاحظات في العقيدة، لكن ينقلون ما أصابوا فيه، فإذا أصاب القائل فإنه يُنقل عنه إذا احتيج إلى ذلك في تقرير الحق في مسألة ما، كما فعل شيخ الإسلام هـنا.

فيُقبل الحق ممن جاء به ولو كان كافراً؛ كما قُبِلَ الحق من الشيطان في قصة أبي هريرة مع الشيطان في صدقة الفطر المعروفة، حيث جاء يأخذ من الصدقة فأمسكه أبو هريرة، ثم جاء يأخذ فمسكه، ثم جاء يأخذ فمسكه، ثم قال له: دعني أعلمك كلمات ينفعك الله بها. فقال أبو هريرة: ما هي؟ قال: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي، فإنك لن يزال عليك من الله

حافظ ولا يقربنك شيطان حتى تصبح. فأخبر أبو هريرة النبي ﷺ بذلك، فقال ﷺ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ»^(١) سلم بهذا التعليم، وأخذ به مع أنه من الشيطان.

كذلك النبي ﷺ أقر إفادة اليهود والنصارى لنا بما فيه تنزيه رب العالمين وعدم التشريك به، فقد أتاه رجل فقال: إني رأيت في المنام إني لقيت بعض أهل الكتاب فقال: نعم القوم أنتم لولا إنكم تقولون ما شاء الله وشاء محمد، فقال النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ كَلِمَةً كَانَ يَمْنَعُنِي الْحَيَاءُ مِنْكُمْ أَنْ أَنَهَاكُمْ عَنْهَا. قَالَ: لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ مُحَمَّدٌ»^(٢)، فأخذنا هذا منهم مع أنهم ليسوا بأهل توحيد، بل هم أهل شرك وأهل التنديد الأعظم بالله، لكن ينطق الله بعض عباده بالحق وإن كان على الباطل في بعض أموره.

لهذا ذكر أئمة الدعوة - رحمهم الله، وخاصة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في مسائل كتاب التوحيد -: أنَّ صاحب الهوى يكون له فهم فيؤخذ من فهمه، ولهم ذكاء فيؤخذ من ذكائهم ما أصابوا فيه^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٢٣١١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ورد هذا الحديث بأنفاظ متقاربة من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، والطفيل بن سخبرة رضي الله عنه أخيه عائشة رضي الله عنها لأمرها، وأنه الرجل الذي رأى الرؤيا، أخرجه أبو داود مختصراً (٤٩٨٠)، والنسائي في الكبرى (٢٤٤/٦)، وابن ماجه (٢١١٨)، وأحمد في المسند (٣٩٣/٥)، والدارمي في سننه (٢٦٩٩)، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٦٣/٤)، وأبو يعلى في مسنده (١١٨/٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٤٠/٥)، والطبراني في الكبير (٨٢١٤، ٨٢١٥)، والبيهقي في الكبرى (٢١٦/٣).

(٣) قال الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في كتاب التوحيد: «باب: قول =

وهذه قاعدة عامة في طريقة الأئمة .

فإذا هذه النقول الكثيرة من مخالفين في العقيدة، ومن متكلمين، ومن أشاعرة فيما نقل شيخ الإسلام في هذه (العقيدة الحموية) تدلُّ على أن النقل لإقامة الحجة وللتكثير والإفادة منه عمن عليه نزعة اعتقاد باطل أنه لا بأس به إذا كانت الحاجة للنقل عنه قائمةً: إما في إقامة الحجة، أو في تكثير من قال بهذا القول، أو لغرض شرعي صحيح .



= ما شاء الله وشئت، المسألة الثانية: فهم الإنسان إذا كان له هوى». انظر: كتاب التوحيد مع شرحه فتح المجيد (٦١٣).

فَأَمَّا تَقْرِيرُ ذَلِكَ بِالذَّلِيلِ، وَإِمَاطَةُ مَا يَغْرِضُ مِنَ الشُّبْهِ،
وَتَحْقِيقُ الْأَمْرِ عَلَى وَجْهِ يَخْلُصُ إِلَى الْقَلْبِ مَا يَبْرُدُ بِهِ مِنَ الْيَقِينِ
وَيَقِفُ عَلَى مَوَاقِفِ آرَاءِ الْعِبَادِ فِي هَذِهِ الْمَهَامَةِ، فَمَا تَتَّسِعُ لَهُ هَذِهِ
الْفَتْوَى، وَقَدْ كَتَبْتُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ هَذَا، وَخَاطَبْتُ بَعْضَ
ذَلِكَ بَعْضَ مَنْ يُجَالِسُنَا، وَرُبَّمَا أَكْتُبُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي ذَلِكَ مَا
يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ بِهِ.

الشرح:

شيخ الإسلام رحمه الله يريد أن يشير إلى بعض كتبه التي جمع فيها هذه
المسائل، ومن أعظمها وأجلها قدرًا كتاب «درء تعارض العقل والنقل»
الذي قال فيه ابن القيم رحمه الله لما عدد كتب شيخ الإسلام^(١):

وَأَقْرَأُ كِتَابَ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ الَّذِي مَا فِي الْوُجُودِ لَهُ نَظِيرٌ ثَانٍ
وَكَذَلِكَ مِنْهَا جُ لَه فِي رَدِّهِ قَوْلَ الرُّوَافِضِ شِيعَةَ الشَّيْطَانِ
وَكَذَلِكَ أَهْلُ الْإِعْتِزَالِ فَإِنَّهُ أَزْدَاهُمْ فِي حُفْرَةِ الْجَبَّانِ
وَكَذَلِكَ التَّاسِيْسُ أَصْبَحَ نَقْضُهُ أُعْجُوبَةُ لِلْعَالِمِ الرَّئِيسِ

رد على أهل البدع في أصول مذهبهم على اختلاف أقوالهم: على
الفلاسفة، وعلى الباطنية، وعلى المبتدعة، وعلى نفاة الصفات، وأمثال
هؤلاء. كذلك كتاب (الرد على الرازي) في كتاب (تأسيس التقديس)، فإنه

(١) انظر: النونية مع شرحها لأحمد بن عيسى (٢/ ٢٩٠).

أيضًا من الكتب العظيمة جدًّا في هذا الباب، فهو وكتاب (درء تعارض العقل والنقل) أعظم ما ألف في أبواب الصفات والغيبيات والعقائد بجملتها.



وَجَمَاعُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ يَحْصُلُ مِنْهُمَا كَمَالُ الْهُدَى وَالنُّورِ لِمَنْ تَدَبَّرَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ، وَقَصَدَ اتِّبَاعَ الْحَقِّ وَأَعْرَضَ عَنِ تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَالْإِلْحَادِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ.

وَلَا يَحْسَبُ الْحَاسِبُ أَنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ يُنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضًا الْبَيِّنَةَ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ يُخَالِفُهُ فِي الظَّاهِرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤].

وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ»^(١)، وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا غَلَطٌ.

وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ مَعَنَا حَقِيقَةً، وَهُوَ فَوْقَ الْعَرْشِ حَقِيقَةً كَمَا جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [٤]. [الحديد: ٤].

فَأَخْبَرَ أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ مَعَنَا أَيْنَمَا كُنَّا، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ الْأَوْعَالِ: «وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٧٥٣)، ومسلم (٥٤٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) سبق تخريجه (ص ٥٠).

وَذَلِكَ أَنَّ كَلِمَةَ (مَعَ) فِي اللُّغَةِ إِذَا أُطْلِقَتْ فَلَيْسَ فِي ظَاهِرِهَا فِي
اللُّغَةِ إِلَّا الْمُقَارَنَةُ الْمُطْلَقَةُ مِنْ غَيْرِ وَجُوبِ مُمَاسَّةٍ أَوْ مُحَادَاةٍ عَنْ
يَمِينٍ وَشِمَالٍ، فَإِذَا قِيدَتْ بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي دَلَّتْ عَلَى الْمُقَارَنَةِ فِي
ذَلِكَ الْمَعْنَى، فَإِنَّهُ يُقَالُ: مَا زِلْنَا نَسِيرُ وَالْقَمَرُ مَعَنَا، أَوِ النَّجْمُ مَعَنَا.
وَيُقَالُ: هَذَا الْمَتَاعُ مَعِيَ لِمُجَامَعَتِهِ لَكَ، وَإِنْ كَانَ فَوْقَ رَأْسِكَ، فَاللَّهُ
مَعَ خَلْقِهِ حَقِيقَةً، وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ حَقِيقَةً.

ثُمَّ هَذِهِ الْمَعِيَّةُ تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهَا بِحَسَبِ الْمَوَارِدِ، فَلَمَّا قَالَ:
﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ
مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، دَلَّ ظَاهِرُ الْخُطَابِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ
الْمَعِيَّةِ وَمُقْتَضَاهَا أَنَّهُ مُطَّلَعٌ عَلَيْكُمْ، شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ وَمُتَّهِمٌ
عَالِمٌ بِكُمْ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ السَّلَفِ: «إِنَّهُ مَعَهُمْ بِعِلْمِهِ» وَهَذَا ظَاهِرُ
الْخُطَابِ وَحَقِيقَتُهُ.

الشرح:

هذا شروع من شيخ الإسلام في رد الشبه على مذهب السلف، فإن من
الشبه التي وردت على مذهب السلف أن طريقة السلف في ذلك تؤول إلى أن
بعضها ينقض بعضاً ويخالف بعضاً، وأن إثبات الظواهر لا يستقيم مع
العقل، فبعضها يخالف بعضاً من أساسه.

مثل الاستواء والمعية؛ فإذا قلنا: إن الله مستوٍ على عرشه، ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ
أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، فيقولون: هذا وهذا مخالف، وإذا قلنا: إن الله قبل
وجهك، ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَسَمُّ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، وأشباه ذلك، فيقولون: هذا

تناقض، لو أثبتنا الاستواء لتناقضنا مع الآيات الأخرى. فعندهم أن الإثبات والإيمان بالظاهر يؤول إلى التناقض، وهذه من أعظم ما أدلي به على مذهب السلف، وردّها في هذه الرسالة وفي غيرها.

قال: (وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ السَّلَفِ: (إِنَّهُ مَعَهُمْ بِعِلْمِهِ) وَهَذَا ظَاهِرُ الْخِطَابِ وَحَقِيقَتُهُ) هذا ظاهر الخطاب وحقيقته في هذا الموضع أنها معية علم ليست معية ذات، وهو ﷺ مع خلقه جميعاً بعلمه وإحاطته وإطلاعه وقدرته إلى غير ذلك من مقتضيات المعية العامة.

وكذلك هو مع المؤمنين والمحسنين والمتقين وأهل البر والإحسان، ومع أهل الصلاح، ومع أهل الإيمان بعامة بحسب مراتبهم في ذلك، للتوفيق والتأييد وما تقتضيه المعية الخاصة.

ويدل على تأصيل المسألة ما ذكره شيخ الإسلام ﷺ أَنَّ كَلِمَةَ ﴿مَعَ﴾ إِنَّمَا تَقْتَضِي الْمَقَارَنَةَ الْمَطْلُوقَةَ، وَلَوْ كَانَ ثُمَّ بُعِثَ فِي الذَّوَاتِ، فَاللَّهُ ﷻ قَالَ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، يعني: كونوا مع الصادقين في صفاتهم، وأخلاقهم: الصدق في الإيمان، الصدق في الإخلاص، الصدق في العبادة، الصدق في السلوك، الصدق في امتثال الشرع، كونوا معهم مقارنين لهم في تلك الصفات، وإن لم يكونوا معهم بذواتهم، فإن كنت معتزلاً على رأس جبل فكُنْ مَعَ الصَّادِقِينَ.

وهذا يدل على أن المعية لا تقتضي مقارنة الذات للذات، ولا تقتضي اختلاط الذات بالذات، وإنما تقتضي المقارنة.

ويقال أيضاً: فلان معه زوجه، وفلانة معها زوجها، إذا كان عقد الزوجية باقياً، وإن كانت هي في بلد وهو في بلد؛ لأن المراد ما تقتضيه المعية من

المقارنة في كل مقام بحسبه .

وهذا التفصيل العام لا بد أن تلحظه في كل مسائل الصفات والمسائل الغيبية في الرجوع إلى المعنى اللغوي العام ، والمعاني اللغوية العامة قد يمكن تفسيرها ، وأحياناً لا يمكن لكل أحد أن يفسرها ؛ لأن المعنى العام الكلي ليس له وجود في الخارج ، إنما يوجد كلياً في الأذهان ، وفي الخارج يوجد مخصصاً مضافاً ، يعني : في الواقع يوجد مخصصاً مضافاً .

وإذا كان كذلك فتفسيره يغلب على ذهن الأكثرين حتى من أهل اللغة أن يفسره بما في الخارج لغرض التقريب ، ولكن المعنى الكلي الذي يصدق على ما تراه وما لا تراه ، هذا قد لا يوفق إليه كل أحد ، ولهذا إذا جاء بعض الناس فتكلم في معنى الرحمة أو في معنى النزول أو في معنى الغضب أو في معنى الرضا أو في معنى الأسف أو في ما أشبه ذلك ، ربما فسرهما بما يراه في الخارج ، فيغلبه الحس الذي يراه - ما يحسه وما اكتسبه من معارف - على الأمر الكلي النظري الذي لا يوجد إلا في الذهن .

ومعلوم أن الله ﷻ في اتصافه بالصفات ، وما أثبت لنفسه في كتابه أو في سنة نبيه ﷺ فإنه له أكمل المعنى ﷻ ، أكمل المعنى للصفة ، وأشمل المعنى وأعظمه وأنزهه ، وهذا ما لا يمكن لكل أحد أن يعبر عنه لغلبة النظر إلى خارج الذهن في التعبير عن المعاني .

فعلى طالب العلم أن يتنبه لهذا ؛ لأن بعضهم يأتي إلى أفراد أهل السنة ممن ليسوا بمحققين أو ليسوا بمتمكنين بالعلم ، فإذا أراد أن يثبت الصفة قال له : بين لي معنى الغضب ، أو بين لي معنى الرضا ، أو معنى المعية . فإذا أخذ في البيان ربما عجز ؛ لأنه لا يعرف القواعد الكلية للغة في تفسير

الألفاظ، ولا المعنى الكلي المجرد عن الإضافة والتخصيص.

وهذا مما ينبغي التنبيه له، وهذا مثال أورده شيخ الإسلام على ما يدخل ضمن هذه القاعدة في كلمة ﴿مَعَ﴾، فإن ﴿مَعَ﴾ لا تقتضي في اللغة إلا اقترانا، وقد يكون اقتران ذات بذات، وقد يكون اقتران ذات بصفات، واقتران الذات بالذات قد يكون مع قربها، وقد يكون مع بعدها، وقد يكون مع اتصالها، وقد يكون مع انفصالها؛ لأنه هو الاقتران المطلق - مطلق الاقتران - مثل ما تقول: سرت والقمر معنا، والنجوم معنا . . . إلى آخره، مع ديمومة ما بينك وبينه. إذا فالرجوع إلى المعنى الكلي بشرط كونه كلياً، هذا من أعظم الحجج في رد التأويل؛ لأن الخارج خصص وأضاف، والمعنى الكلي يضاف إلى الله ﷻ بما تستحقه ذاته على قاعدة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وعلى العموم هذه المسائل لها - إن شاء الله - بسط آخر في موضعه، وتحتاج إلى بصر عميق في اللغة في دلالاتها: دلالات الأفراد والمعاني الكلية، ودلالة الوضع . . . وأشباه هذه العلوم.



وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ﴾
إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧]، وَلَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ
لِصَاحِبِهِ فِي الْغَارِ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] كَانَ هَذَا
أَيْضًا حَقًّا عَلَى ظَاهِرِهِ، وَذَلِكَ الْحَالُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْمَعِيَّةِ هُنَا - مَعَ
الاطِّلَاعِ - النَّصْرُ وَالتَّأْيِيدُ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا
وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ لِمُوسَى وَهَارُونَ:
﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، هُنَا الْمَعِيَّةُ عَلَى ظَاهِرِهَا،
وَحُكْمُهَا فِي هَذَا الْمَوْطِنِ النَّصْرُ وَالتَّأْيِيدُ.

وَقَدْ يَدْخُلُ عَلَى صَبِيٍّ مَنْ يُخِيفُهُ، فَيَبْكِي، فَيُشْرِفُ عَلَيْهِ أَبُوهُ
مِنْ فَوْقِ السَّقْفِ وَيَقُولُ: لَا تَخَفْ، أَنَا مَعَكَ، أَوْ أَنَا حَاضِرٌ وَنَحْوَ ذَلِكَ،
يُنَبِّهُهُ عَلَى الْمَعِيَّةِ الْمَوْجِبَةِ بِحُكْمِ الْحَالِ دَفْعَ الْمَكْرُوهِ، فَمُفَرَّقٌ
بَيْنَ مَعْنَى الْمَعِيَّةِ وَبَيْنَ مُقْتَضَاهَا، وَرُبَّمَا صَارَ مُقْتَضَاهَا مِنْ
مَعْنَاهَا، فَتَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَوَاضِعِ.

فَلَفْظُ الْمَعِيَّةِ قَدْ اسْتُعْمِلَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي مَوَاضِعَ
يَقْتَضِي فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أُمُورًا لَا يَقْتَضِيهَا فِي الْمَوْضِعِ الْآخَرِ،
فَإِمَّا أَنْ تَخْتَلِفَ دَلَالَتُهَا بِحَسَبِ الْمَوَاضِعِ، أَوْ تَدُلَّ عَلَى قَدَرٍ مُشْتَرَكٍ
بَيْنَ جَمِيعِ مَوَارِدِهَا - وَإِنْ ائْتَارَ كُلُّ مَوْضِعٍ بِخَاصِّيَّةٍ - فَعَلَى
التَّقْدِيرَيْنِ لَيْسَ مُقْتَضَاهَا أَنْ تَكُونَ ذَاتُ الرَّبِّ مُخْتَلِطَةً بِالْخَلْقِ
حَتَّى يُقَالَ قَدْ صُرِفَتْ عَنْ ظَاهِرِهَا.

وَنَظِيرُهَا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ الرَّبُّوبِيَّةِ وَالْغُبُودِيَّةِ، فَإِنَّهَا وَإِنْ
اشْتَرَكَتْ فِي أَصْلِ الرَّبُّوبِيَّةِ وَالتَّعْبِيدِ فَلَمَّا قَالَ: ﴿قَالُوا ءَامَنَّا بِرَبِّ

الْعَالَمِينَ ﴿١٣١﴾ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴿١٣٢﴾ [الشعراء: ٤٧-٤٨] كَانَتْ رُبُوبِيَّةُ مُوسَى وَهَارُونَ لَهَا اخْتِصَاصٌ زَائِدٌ عَلَى الرُّبُوبِيَّةِ الْعَامَّةِ لِلْخَلْقِ، فَإِنَّ مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ مِنَ الْكَمَالِ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَى غَيْرَهُ؛ فَقَدْ رَبَّهُ وَرَبَّاهُ، وَرُبُوبِيَّتُهُ وَتَرْبِيَّتُهُ أَكْمَلُ مِنْ غَيْرِهِ.

الشرح:

هذا إرجاع كلمة الربوبية إلى التربية، وهو أحد وجهي التفسير لها أن الرب هو الذي ربَّى الخلق بنعمه.

والتفسير الثاني المشهور: أن الرب هو السيد المطاع، فالرب هو المالك هو السيد المطاع^(١).



(١) انظر: تفسير الطبري (١/ ٦٢)، وزاد المسير (١/ ١١)، ولسان العرب (١/ ٤٠٠).

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: ٦]،
 ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ، لَيْلًا﴾ [الأنعام: ١٠١].

فَإِنَّ الْعَبْدَ تَارَةً يَعْنِي بِهِ الْمُعَبَّدَ فَيَعْلَمُ الْخَلْقُ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنْ
 كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مریم: ١٩٣]، وَتَارَةً
 يَعْنِي بِهِ الْعَابِدَ فَيُخَصُّ، ثُمَّ يَخْتَلِفُونَ، فَمَنْ كَانَ أَعْبَدَ عِلْمًا وَحَالًا،
 كَانَتْ عُبودِيَّتُهُ أَكْمَلَ، فَكَانَتْ الْإِضَافَةُ فِي حَقِّهِ أَكْمَلَ، مَعَ
 أَنَّهَا حَقِيقَةٌ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ.

وَمِثْلُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ يُسَمِّيهَا بَعْضُ النَّاسِ (مُشَكِّكَةً)
 لِتَشْكِيكِ الْمُشْتَمَعِ فِيهَا، هَلْ هِيَ مِنْ قِبَلِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَوَاطِئَةِ،
 أَوْ مِنْ قِبَلِ الْمُشْتَرَكَةِ فِي اللَّفْظِ فَقَطْ، وَالْمُحَقِّقُونَ يَعْلَمُونَ
 أَنَّهَا لَيْسَتْ خَارِجَةً عَنْ جِنْسِ الْمُتَوَاطِئَةِ، إِذْ وَاضِعُ اللَّغَةِ إِنَّمَا وَضَعَ
 اللَّفْظَ بِإِزَاءِ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ، وَإِنْ كَانَتْ نَوْعًا مُخْتَصًّا مِنَ
 الْمُتَوَاطِئَةِ فَلَا بَأْسَ بِتَخْصِصِهَا بِلَفْظٍ.

الشرح:

الألفاظ دلالتها على معانيها، يعني: عند أهل اللغة - مع تنازع -
 راجعة في كلامهم إلى: تواطؤ ترادف تخالف تشارك، وفي المتواطئ
 يدخل المشككة. وهذه الأربع - تواطؤ ترادف تخالف تشارك - تدخل في
 مقدمات أصول الفقه، يذكرون فيها هذه الأربع والفرق بينها . . . إلى آخره.

وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ الْمَعِيَّةَ تُضَافُ إِلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَخْلُوقَاتِ - كِإِضَافَةِ الرُّبُوبِيَّةِ مَثَلًا - وَأَنَّ الْاِسْتِوَاءَ عَلَى الشَّيْءِ لَيْسَ إِلَّا لِلْعَرْشِ، وَأَنَّ اللَّهَ يُوصَفُ بِالْعُلُوِّ وَالْفَوْقِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَلَا يُوصَفُ بِالسُّفُولِ وَلَا بِالتَّحْتِيَّةِ قَطُّ، لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا: عَلِمَ أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ.

ثُمَّ مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ كَوْنَ اللَّهِ فِي السَّمَاءِ بِمَعْنَى أَنَّ السَّمَاءَ تُحِيطُ بِهِ وَتَحْوِيهِ فَهُوَ كَاذِبٌ - إِنْ نَقَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ -، وَضَالٌّ - إِنْ اعْتَقَدَهُ فِي رَبِّهِ - وَمَا سَمِعْنَا أَحَدًا يَفْهَمُهُ مِنَ اللَّفْظِ، وَلَا رَأَيْنَا أَحَدًا نَقَلَهُ عَنْ أَحَدٍ، وَلَوْ سُئِلَ سَائِرُ الْمُسْلِمِينَ: هَلْ تَفْهَمُونَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ: «إِنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ» أَنَّ السَّمَاءَ تَحْوِيهِ؟ لَبَادَرَ كُلُّ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَى أَنْ يَقُولَ: هَذَا شَيْءٌ لَعَلَّهُ لَمْ يَحْطُرْ بِبَالِنَا.

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا فَمِنْ التَّكَلُّفِ أَنْ يَجْعَلَ ظَاهِرَ اللَّفْظِ شَيْئًا مُحَالًا لَا يَفْهَمُهُ النَّاسُ مِنْهُ، ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَتَأَوَّلَهُ بَلْ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ وَاحِدٌ، إِذِ السَّمَاءُ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْعُلُوُّ، فَالْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ فِي الْعُلُوِّ لَا فِي السُّفُلِ، وَقَدْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ كُرْسِيَّهُ سُبْحَانَهُ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَأَنَّ الْكُرْسِيَّ فِي الْعَرْشِ كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، وَأَنَّ الْعَرْشَ خَلْقٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ لَا نِسْبَةَ لَهُ إِلَى قُدْرَةِ اللَّهِ وَعَظَمَتِهِ، فَكَيْفَ يُتَوَهَّمُ بَعْدَ هَذَا أَنَّ خَلْقًا يَحْصُرُهُ وَيَحْوِيهِ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَأَصْلَبُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ [طه: ٧١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧] بِمَعْنَى (عَلَى) وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهُوَ كَلَامٌ عَرَبِيٌّ

حَقِيقَةٌ لَا مَجَازًا، وَهَذَا يَعْلَمُهُ مَنْ عَرَفَ حَقَائِقَ مَعَانِي الْحُرُوفِ،
وَأَنَّهَا مُتَوَاطِئَةٌ فِي الْغَالِبِ لَا مُشْتَرَكَةٌ.

الشرح:

وهذا صحيح، وهذا هو التحقيق، الترادف غير موجود، والاشتراك قليل
والتواطؤ غالب، هذا هو التحقيق في الألفاظ.



وَكَذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ، فَلَا يَبْصُقُ قَبْلَ وَجْهِهِ» ^(١) الْحَدِيثُ حَقٌّ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ قَبْلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي، بَلْ هَذَا الْوُصْفُ يَثْبُتُ لِلْمَخْلُوقَاتِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ أَنَّهُ يُنَاجِي السَّمَاءَ وَيُنَاجِي الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَكَانَتْ السَّمَاءُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ فَوْقَهُ وَكَانَتْ أَيْضًا قَبْلَ وَجْهِهِ.

الشرح:

الأرض بالنسبة للسموات - كما هو معلوم - صغيرة، كل سماء تحيط بالأرض، سماء الدنيا تحيط بالأرض، ثم السماء التي بعدها طبقة فوقها، ثم السماء التي بعدها طبقة فوقها، فهي طباق، والسموات والأرض وسعها الكرسي: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، والسموات السبع بالنسبة للكرسي كدراهم سبعة ملقاة في ترس، يعني تناهي في الصغر، مثل ما تأتي إلى نقطة صغيرة وتضعها وسط كرة كبيرة، والآن السماء أمامك ولكنك أنت متناهي في الصغر، أينما ذهبت فالسماء أمامك، وهذا مثل من مخلوقات الله ﷻ ولله المثل الأعلى في ذلك.

يبين لك أن هذه الحقائق التي جاءت في النصوص حق على ظاهرها، لكن مشكلة البشر أنهم لا يعقلون من الحقائق إلا ما أدركوه بحواسهم، هذا يعطل باب الإيمان بالغيبات، والغيبات مطلقة والحواس مقيدة، فلا يجوز الحكم على المطلق بالمقيد في هذه الأمور، فما أُطْلِقَ شيءٌ ليس

(١) سبق تخريجه (ص ٤١٣).

له حدود فكيف تقيد به بما له حدود؟ فإذا الأرض كلها صغيرة بالنسبة للسموات، والسموات صغيرة بالنسبة للكرسي، والكرسي بالنسبة للعرش كيف مقامه؟ والله ﷻ قدرته وعظمته أجل وأعظم، فإذا صارت الأرض بمن عليها متناهية في الصغر.

لذلك العلماء يقولون في العقائد: العرش على السموات كالقبة، والأرض بالنسبة للسماء صغيرة، ولا يفهم من كون العرش على السموات كالقبة، أن السموات أكبر منه، أو أن القبة صغيرة، بل السموات السبع بالنسبة للكرسي كدراهم سبعة ألقيت في ترس، يعني: متناهية في الصغر.



وَقَدْ ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَثَلَ بِذَلِكَ - وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ بِالتَّمْثِيلِ بَيَانُ جَوَازِ هَذَا وَإِمْكَانُهُ لَا تَشْبِيهُهُ الْخَالِقُ بِالْمَخْلُوقِ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سِيرَى رَبَّهُ مُخَلِّيًا بِهِ». فَقَالَ أَبُو رَزِينِ الْعَقِيلِيُّ: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهُوَ وَاحِدٌ وَنَحْنُ جَمِيعٌ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَأَنْبِئُكَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي آيَةِ اللَّهِ، هَذَا الْقَمَرُ كُلُّكُمْ يَرَاهُ مُخَلِّيًا بِهِ وَهُوَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ فَاللَّهُ أَكْبَرُ»^(١)، أَوْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

وَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ»^(٢)، فَشَبَّهَ الرُّؤْيَا بِالرُّؤْيَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَرْئِيُّ مُشَابِهًا لِلْمَرْئِي، فَالْمُؤْمِنُونَ إِذَا رَأَوْا رَبَّهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَنَاحَوْهُ كُلُّ يَرَاهُ قَوْفَهُ قَبْلَ وَجْهِهِ كَمَا يَرَى الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، وَلَا مَنَافَاةَ أَصْلًا.

وَمَنْ كَانَ لَهُ نَصِيبٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ وَبِالرُّسُوحِ فِي الْعِلْمِ بِاللَّهِ يَكُونُ إِقْرَازُهُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى مَا هُمَا عَلَيْهِ أَوْكَدَ.

الشرح:

الكلام على المعية، أو الكلام على ما يصح أن يُقَرَّبَ به وصف الله ﷻ

(١) ورد هذا الحديث بنحو هذا اللفظ من حديث أبي رزِينِ الْعَقِيلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْرَى اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ وَمَا آيَةُ ذَلِكَ فِي خَلْقِهِ؟ قَالَ: «أَلَيْسَ كُلُّكُمْ يَرَى الْقَمَرَ مُخَلِّيًا بِهِ؟»، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «فَاللَّهُ أَعْظَمُ وَذَلِكَ آيَةٌ فِي خَلْقِهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٧٣١)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٨٠) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٤/١١، ١٢)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي الرُّؤْيَا (ص ١٥١، ١٥٢)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السُّنَّةِ (١/٢٠٠)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي التَّوْحِيدِ (١/٤٣٨، ٤٣٩)، وَاللَّالِكَاثِيُّ فِي اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ (٢/٤٨٣).

(٢) سبق تخريجه (ص ١٦٥).

- والله ﷻ له النعت الأعلى -- يمكن أن تضرب له كثيراً من الأمثلة مما جاء في الكتاب والسنة، فإن الله ﷻ ضرب الأمثلة العامة التي تقرب صفاته ﷻ، سواء كانت صفات الربوبية أو الألوهية أو الأسماء والصفات بعامة.

وهنا قال: (وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى) وهذا مأخوذ من قوله ﷻ: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [الروم: ٢٧]، ومعنى ﴿الْمَثَلُ﴾ الوصف والنعت الأعلى، فالله ﷻ له المثل الأعلى يعني: الوصف الأعلى والنعت الأعلى، والنبى ﷺ ضرب الأمثال، والله له المثل الأعلى، فينبغي إذا قُرب شيء من ذلك مما يتعلق بحق الله ﷻ أن يُقال: ولله المثل الأعلى في ذلك. تنزيهاً له ﷻ عن أن يكون ثم مثل أو وصف يطابق ما هو عليه من كل جهة، ولهذا قال ﷻ: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ...﴾ [الروم: ٢٨] إلى آخر الآية، وقال ﷻ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [التحل: ٧٤].

فالأصل أن ضرب الأمثلة يعني الأوصاف التي تقرب ما لله ﷻ من ربوبية وألوهية وأسماء وصفات وأشباه ذلك أنه لله ﷻ، فهو الذي يضرب لنفسه الأمثال ﷻ؛ لأنه قال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، لكن يسوغ لأهل العلم العالمين بالله ﷻ وبما يستحق أن يضربوا مثلاً في ذلك زائداً عما جاء في النص من أمثلة الكتاب والسنة إن كان ذلك ظاهراً في الاستدلال عندهم إذا كانوا من العلماء الراسخين في الدين.

وهذه الكلمة: (وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى) المثل الأعلى يعني الوصف الأعلى، إذا كان كذلك فلا يجوز أن يُطلق على أحد أنه مثل أعلى لك، لافي أمورك

ولا في سلوكك؛ كأن يُقال: مَنْ مَثَلَ الأعلى؟ فتقول: مثلي الأعلى فلان من الصحابة، أو من العلماء أو نحو ذلك. فلا يجوز أن يُقال هذا؛ لأن الأعلى هو الرب ﷻ، والوصف الأعلى هو وصف الرب ﷻ، فله الأسماء الحسنى والصفات العلى، وهذا هو الصحيح في إطلاق مثل هذه الكلمة.

والمقصود ليس هذا، المقصود أن النبي ﷺ ضرب لنا أمثلة في ذلك، منها قوله ﷺ في رؤية القمر: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ»^(١)، هذا في روايات مختلفة ساق ابن تيمية هنا بعض الألفاظ فيها.

فإذا المثل هنا تعلق للرؤية، شبه المقال الرؤية بالرؤية، وإن كان المرئي غير مشبه بالمرئي.

وهذا يُقَرَّبُ لك مسألة المعية التي غلط الناس فيها، وكذلك في الصفات جميعاً، فإذا قلنا: إِنَّ اللَّهَ ﷻ معنا ﷻ حقيقة، فإن المعية لا تقتضي أن تكون معية ذاتية، ولا أن تكون معية كمعية الفرد للفرد؛ لأن القمر مع المسافر وغيره؛ ولأن الرب ﷻ سَيُرَى يوم القيامة كما يرى القمر، يشترك في رؤيته الجميع مع علوه ﷻ، وكذلك علوه ﷻ في المعية.

المقصود من هذا أن المعية إذا أُثبتت فإنها تثبت على ما دل عليه معناها في لغة العرب، ومعناها في لغة العرب لا يدل على اختلاط، ولا على مماسة، ولا على قدر زائد عن الاشتراك أو الاقتران، والاقتران هذا يكون - كما سبق بيانه - اقتراناً في الصفات.

(١) أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣) من حديث جرير رضي الله عنه.

كذلك في غير المعية، مثل: الرؤية التي أنكرها المعتزلة أصلاً، أو أنكر كونها في جهة الأشاعرة، فإن التمثيل كان تمثيلاً للرؤية بالرؤية، وتمثيل الرؤية بالرؤية هذا يقتضي أن الرؤية حق وأنها في جهة، وأن ذلك كما يليق بالحق ﷻ؛ كما قال ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ»، وأشباه ذلك.



وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَنْ يَقُولُ: مَذْهَبُ السَّلَفِ إِقْرَارُهَا عَلَى مَا جَاءَ بِهِ مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ ظَاهِرَهَا غَيْرُ مُرَادٍ، وَهَذَا لَفْظٌ مُجْمَلٌ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ظَاهِرَهَا غَيْرُ مُرَادٍ. يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالظَّاهِرِ نُغُوتَ الْمَخْلُوقِينَ وَصِفَاتِ الْمُحَدَّثِينَ، مِثْلُ أَنْ يُرَادَ بِكَوْنِ اللَّهِ (قَبْلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي) أَنَّهُ مُسْتَقَرٌّ فِي الْحَائِطِ الَّذِي يُصَلِّي إِلَيْهِ، وَأَنَّ (اللَّهُ مَعَنَا) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِلَى جَانِبِنَا، وَنَحْنُ ذَلِكَ، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ: أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ فَقَدْ أَصَابَ فِي الْمَعْنَى، لَكِنْ أَخْطَأَ فِي إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّ هَذَا ظَاهِرُ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ، فَإِنَّ هَذَا هُوَ الْمَحَالُ لَيْسَ هُوَ الْأُظْهَرُ عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَعْنَى الْمُمْتَنِعُ صَارَ يَظْهَرُ لِبَعْضِ النَّاسِ، فَيَكُونُ الْقَائِلُ لِذَلِكَ مُصِيبًا بِهَذَا الِاعْتِبَارِ، مَعْدُورًا فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ.

فَإِنَّ الظُّهُورَ وَالْبُطُونَ قَدْ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ النَّاسِ وَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ النَّسْبِيَّةِ. وَكَانَ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا أَنْ يُبَيَّنَ لِمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ الظَّاهِرُ، حَتَّى يَكُونَ أَعْطَى كَلَامَ اللَّهِ وَكَلَامَ رَسُولِهِ حَقَّهُ لَفْظًا وَمَعْنَى.

وَإِنْ كَانَ النَّاقِلُ عَنِ السَّلَفِ أَرَادَ - يَقُولِهِ الظَّاهِرُ غَيْرُ مُرَادٍ عِنْدَهُمْ - أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي ظَهَرَتْ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ مِمَّا يَلِيْقُ بِجَلَالِ اللَّهِ وَعَظَمَتِهِ، لَا يَخْتَصُّ بِصِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ، بَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ لِلَّهِ، أَوْ جَائِزَةٌ عَلَيْهِ جَوَازًا ذِهْنِيًّا، أَوْ جَوَازًا خَارِجِيًّا، غَيْرُ

مُرَادٍ، فَقَدْ أَخْطَأَ فِيْمَا نَقَلَهُ عَنِ السَّلَفِ، أَوْ تَعَمَّدَ الْكُذِبَ، فَمَا يُمَكِّنُ أَحَدًا قَطُّ أَنْ يَنْقُلَ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ مَا يَدُلُّ - لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا - أَنََّّهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَلَا أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ سَمْعٌ وَبَصَرٌ وَيَدٌ حَقِيقَةٌ.

وَقَدْ رَأَيْتُ هَذَا الْمَعْنَى يَنْتَحِلُهُ بَعْضُ مَنْ يَحْكِيهِ عَنِ السَّلَفِ، وَيَقُولُ: إِنَّ طَرِيقَةَ أَهْلِ التَّأْوِيلِ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ - طَرِيقَةُ السَّلَفِ - بِمَعْنَى أَنَّ الْقَرِيقَتَيْنِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثَ لَمْ تَدُلَّ عَلَى صِفَاتِ اللَّهِ ﷻ.

وَلَكِنَّ السَّلَفَ أَمْسَكُوا عَنْ تَأْوِيلِهَا، وَالْمُتَأَخِّرُونَ رَأَوْا الْمَضْلَحَةَ تَأْوِيلَهَا، لِمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَيَقُولُ: الْفَرْقُ أَنَّ هَؤُلَاءِ يُعَيِّنُونَ الْمُرَادَ بِالتَّأْوِيلِ، وَأُولَئِكَ لَا يُعَيِّنُونَ لِحَوَازِ أَنْ يُرَادَ غَيْرُهُ.

الشرح:

هذا الكلام يحتاج إلى بسط طويل، وشيخ الإسلام ﷺ أجمل وفصل هذا في مواضع كثيرة من كتبه؛ كما فصله قبله أئمة أهل العلم.

وتقرير هذا الموضوع: بيان ماهية الكلام في الظاهر من نصوص الصفات وقول من قال من الناس: مذهب السلف إمرارها أو إقرارها على ما جاءت مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وبيان ما في هذا القول من المنافاة لمذهب السلف، وذلك لما فيه من الإجمال أو الغلط، هذه كلها مسائل فيها أبحاث مطولة.

لكن خلاصة ذلك أن تنتبه إلى أصل هذه المسألة، وأصلها راجع إلى

دلالات الألفاظ في اللغة، ودلالات اللفظ في اللغة على ثلاثة أقسام:

الأول: إما أن يدل اللفظ على المعنى بلا تخلف لأي فرد من الأفراد، هذا يسمى النص.

الثاني: إما أن تكون دلالة اللفظ على المعنى أو على أفراد المعنى ظاهرة، وهذه قد يتخلف فيها بعض الأفراد، يعني: احتمالاً لغوياً، هذا الذي يسمى عندهم حقيقة اللفظ وظاهر اللفظ، والحقيقة يقابلها المجاز، والظاهر يقابله - عند المتأخرين - التأويل.

الثالث: المجمال الذي لم يستنب معناه، يعني: يحتمل هذا ويحتمل هذا، ويسمى مجملاً.

وصفات الله ﷻ دائرة ما بين كونها نصاً وما بين كونها ظاهراً، فبعضها نص لا يحتمل التأويل، واستفادة التنصيص قد يكون من دليل واحد وقد يكون من مجموع أدلة.

فمثال الدليل الواحد: قوله ﷻ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، هذا نص صريح في عموم بطلان الآلهة جميعاً بلا استثناء، وإثبات العبادة الحقة في الله ﷻ، هذا إذا كانت من دليل واحد.

وإذا كانت من مجموع أدلة مثل صفة العلو لله ﷻ، وصفة اليدين لله ﷻ، وجميع الصفات الذاتية: صفة الرحمة، وصفة الوجه، وأشباه ذلك لله ﷻ، فإن هذه تنصيصية لا تحتمل غيرها؛ لأنها جاءت بها أدلة كثيرة تنفي الاحتمال الذي قد يعرض - نعني بالاحتمال الاحتمال اللغوي، لا الاحتمال العقلي - وتحدد المراد لو كان ثم احتمال في اللغة.

فهذا وجه مجيء التنصيص أو كيف نعرف أنها نص، ولذلك من أنكر ما نُصَّ عليه - أي ما صار اللفظ دالاً على مراده بالنصية - فإنه كافر، إلا إذا كان ثم شبهة قوية عرضت، مثلما عرض لنفاة العلو ما عرض، وكثير من أهل العلم يُكفر من أنكر علو الرحمن ﷻ على خلقه.

والثاني من الألفاظ: الألفاظ التي دلت على المعنى لما هو دون النص، وهو الظاهر، وهذا قد يكون - عند المتأخرين - من جهة الحقيقة، وقد يكون من جهة الظاهر، وتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز، وظاهر ومؤول، هذا اصطلاح حادث وإلا فكلام العرب يدل على معناه إما بنصية وإما بظهور، وهذا الظهور قد يكون من جهة الحقيقة وقد يكون من جهة الظاهرية، كما أن النص يكون حقيقة لا غير.

إذا تبين ذلك، فالظهور هنا إذا قلنا: دل ظاهر المعنى على كذا، فإن كلام العرب دال على ما اشتمل عليه المعنى بظاهره وبحقيقته، ولكن الحقيقة والظاهر تنقسم إلى: حقيقة إفرادية وحقيقة تركيبية، وكذلك الظاهر ينقسم إلى: ظاهر إفرادي وظاهر تركيبى، يعني: ما نستفيد منه المعنى يعني من الألفاظ بلفظ واحد، فهذا يسمى حقيقة إفرادية، أو بالسياق أو بأدلة مختلفة فهذه تكون تركيبية. كذلك الظاهر؛ كقوله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، هنا قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ﴾ فيه إضافة الرؤية إليك متوجهة إلى الرب ﷻ، ومعلوم أن ذلك غير مراد، وهذا لا يعني تأويلاً أو صرفاً عن الظاهر، بل ظاهر الآية أن المراد هو رؤية قدرة الله ﷻ وآثار صنعته في خلقه، لأنه قال بعدها: ﴿كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾، وكقوله ﷻ: ﴿فَأَنبَأَ اللَّهُ بَنِيَّاهُمْ مِّنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦]، وليست هذه من آيات الصفات التي

فيها الإتيان ؛ لأن المقصود هنا إتيان صفات الله ؛ إتيان قدرة الله ﷻ ؛ لقوله بعدها : ﴿ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ فهذا يقال له : حقيقة تركيبية أو ظاهر مركب ، وهو الظاهر الذي يفهم من السياق .

فكلام العرب يفهم على حقيقته ، يفهم على ظاهره ، والظاهر هو المعنى الذي دل عليه اللفظ على ما سبق ذكره .

التنبيه الذي يلي هذا في هذه المسألة التي تكلم عليها شيخ الإسلام أن من تكلم في أن الظاهر غير مراد نظر إلى المعنى الإضافي ، فقال : (إن الظاهر غير مراد) . والآيات والأحاديث التي في الصفات أو في الغيبات عموماً لا يُنظر فيها إلى المعاني الإضافية ؛ لأنها إذا نُظر فيها إلى المعاني الإضافية كان ثم تمثيل أو تشبيه مذموم ، وإنما يُنظر فيها إلى المعنى الكلي الذي لا يدخله التخصيص أو لا تدخله الإضافة ، فإذا نُظر إلى المعنى الكلي لظهوره أضيف إلى الرب ﷻ ما يليق به ﷻ وتقدس وتعظم ربنا . وهذا المعنى الأصلي أو الكلي قد يكون بالوضع معروفاً ، وقد يكون بكلية تععيدية في اللغة يُنصُّ عليها ، والوضع الأول - كما هو معلوم - هو الأصل في اللغة ، وهو على قسمين :

الأول : وضع أسماء ، وهذه قد علمها الله ﷻ آدم في أصل اللغة التي تكلم بها آدم ، ثم تشعبت إلى لغات أهل الأرض على اختلاف بينهم في الألفاظ ، لكن على اشتراك في الدلالات ، قال ﷻ : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١] .

الثاني : المعاني والاشتقاقات والأفعال والمصادر وتنوع الدلالات ،

فهذه تختلف باختلاف أهل الأرض في لغاتهم وقواعدهم ولهجاتهم إلى آخره.

فإذا الوضع الأول من جهة الأسماء يمكن أن يُعقل، لكن من جهة المعاني فإنه مبني على أن المعاني لم تُعَلَّم، فصارت راجعة إلى الناس في مواضعهم، والناس يرجعون فيما تواضعوا عليه إلى ما أدركوه، يعني: إلى ما جعلوه مضافاً مخصصاً، بخلاف المعاني الكلية فإنهم لا يدركونها؛ ولهذا صار هناك فرق ما بين الأسماء والمعاني، فيقع الاختلاف في المعاني كثيراً، وأما في الأسماء فيقل الاختلاف.

فإذا ذكر الوجه وذكُرت اليدان وأشباه ذلك من الصفات التي هي راجعة إلى الأسماء - يعني أسماء أشياء ليست مصادر ولا معاني - فهذه تجد أن الخلاف فيها مع المخالفين قليل؛ لأن هناك من يثبتها، وإنما يأتي الكلام في المعاني، مثل صفة الرحمة والغضب والرضا والنزول والاستواء إلى غير ذلك من الصفات، وهذا سببه أن المعاني كلية يُنظر فيها إلى ما تواضع عليه طائفة من أهل اللغة أو من الناس أو من العرب المتقدمين، مع أن كلامهم إذا ورد فإنه يرد مخصصاً مضافاً، وقد يرد أمثلة من المعاني الكلية تستنبطها.

نذكر مثالا لذلك: لفظ (الجَنَاح) هذه الكلمة جعلها المتأخرون أصلاً في الطائر، قالوا: الجَنَاحُ حقيقة في الطائر؛ لأنه هو الذي له الجناح، وأما الإنسان فُشِبِه يده بجناح الطائر من جهة الاستعارة، ويجعلون قوله ﷺ: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤] الجناح هو اليد أو اليدان هذا على جهة الاستعارة، وذلك لأنهم جعلوا الجناح الذي هو من الأسماء

- ولكنه في الأصل معنى - جعلوه صادقاً على الطائر دون غيره .

وفي الحقيقة هو راجع إلى المعنى لا إلى الاسم ، وذلك لأن لفظ جَنَحَ يَجْنَحُ جنوحاً المعنى الكلي الذي يتفرع منه بأنواع الإضافة والتخصيص وما يناسب الأعيان المختلفة هذا راجع إلى الميل ، فقال ﷺ : ﴿وَأِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ﴾ [الأنفال: ٦١] يعني : مالوا إليه ، وقوله : ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠] يعني : لا ميل عن الشريعة ، لا ميل عن طاعة الله ، لا إثم عليكم في ذلك . لاحظنا هذا من جهة المعنى .

فجاء من جهة الاسم أطلق على ما كان يميل من أعضاء المخلوق ، أطلق عليه جناح في الطائر ؛ لأن بدن الطائر الأصل فيه الاستقامة ولا يميل نفس البدن ، وهذا الجسم الذي يميل يذهب ويجيء سُمي جناحاً في الطائر ، وأيضاً في الإنسان يصدق عليه هذا الاسم فهو جناح فيه ؛ ولهذا قال ﷺ لموسى ﷺ : ﴿وَأَضْمُكُمْ إِلَيْكُمْ جَنَاحَكُمْ﴾ [النقص: ١٣٢] فسَمَّى اليد جناحاً ، وقال في موضع آخر : ﴿وَأَضْمُكُمْ يَدَكُمْ إِلَى جَنَاحِكُمْ﴾ [طه: ٢٢] ، يعني : إلى جنبك ، وأشبه ذلك ، فهذا كله راجع إلى أصل المعنى . فإذا ينبغي الانتباه إلى أن هناك أسماء قد تكون أسماء من جهة اللغة ، لكنها من جهة الاشتقاق جعلت أسماء برؤية المعاني ، وهذا يبين لك أن قاعدة : «الحقيقة والظاهر» هي الأصل عندنا في جميع ما يُفهم من اللغة وفي التفسير ، وهذا يرجع إلى انقسامها إلى أسماء مما علّمها ربنا ﷺ آدم ﷺ ، وأنه علمه بلغة غير اللغة العربية كما هو معروف ، لكن نقول من حيث الألفاظ تغيرت ، ومن حيث دلالات الأسماء بقيت ؛ لأن المسميات موجودة ، لكن الألفاظ التي يُعبر بها عن المسميات اختلفت ، ثم المعاني التي اشتقت للأشياء ، والمصادر أسماء اشتقت من المعاني ، يعني : أنها ليست أسماء جامدة .

وهذا موضع يحتاج أيضًا إلى التوسع فيه ؛ لأنه هو العمدة في فهم إبطال التأويل ، والعمدة في إبطال المجاز ، والعمدة في إبطال دعوى من قال إنَّ الوضع الأول هو كذا ؛ لأن الوضع الأول لا يُعلم ، إن كان معاني كلية وفُسِّرَت بالتخصيص والإضافة ، فنعلم أنها ليست الوضع الأول ، الوضع الأول فيها غير مسلم به ، وإن كانت من جهة الأسماء التي لا يدخلها اشتقاق ، عرفنا أن هذه تدخل فيما علمه الله ﷻ آدم ﷺ ، على اختلاف في ذلك .

إذا تقرر هذا ، فإن قول من قال : (ظاهر الآيات والأحاديث غير مراد) ، هذه الكلمة محتملة ، فإن قال ظاهرها غير مراد ويريد بهذا الظاهر الذي هو غير مراد بالتمثيل فإن هذا صحيح ، فظاهرها الذي يبدو للأذهان السقيمة بأن فيها تمثيل صفات الله بصفات خلقه ، هذا لا شك أنه غير مراد ، وإذا قلنا : قال الله ﷻ : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥] ، فتصور أن الظاهر أن يدي الرحمن ﷻ كيدي المخلوقات ، فهذا باطل قطعاً ، نقول : ظاهرها غير مراد قطعاً ؛ لأن الرب ﷻ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] ، كذلك في صفة الوجه وفي غيرها من الصفات للرب ﷻ .

وإن كان المراد من تلك المقالة أن الظاهر غير مراد ، يعني : أن الظاهر الذي فيه إثبات الصفة غير مراد حتى تُؤوَّل ، فلا شك أن هذا لا يجوز أن يُنسب للسلف ، ولا أن يُحكى عن السلف أصلاً ؛ لأن السلف أثبتوا ما دلت عليه الآيات والأحاديث دون دخول في التفسير الذي يُخرجها عن معناها الظاهر .

وبالجملة - وكما ذكر شيخ الإسلام ﷺ - هذه المقالة مقالة خاطئة ولا يسوغ أن تُستعمل، أي: قول القائل: (ظاهرها غير مراد)؛ لأنّ الظاهر مراد، والظاهر ليس الذي فيه التمثيل؛ لأن الله الذي وصف نفسه بهذه الصفات هو الذي قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١١]، فمن صرفها عن ظاهرها فلاجل سوء في فهمه وسوء في عقيدته؛ لأنه أولاً مثل وشبه، ثم بعد ذلك أول وصرف عن الظاهر.

وكذلك الحقيقة؛ كل نص فهو حقيقة وظاهر في الدلالة على معناه، وظاهرها مراد، وقول القائل: (وظاهرها غير مراد) هذا غلط ولا يصح أن يُنسب إلى السلف، ومن أجله قال من قال: (إنه لا فرق ما بين التأويل والتفويض)، أي: لا فرق ما بين مذهب المؤولة ومذهب السلف - كما يزعمون - لظنهم أن مذهب السلف أيضاً أنه ينفي المعنى اللائق بالله ﷻ، ويكون المعنى غير مراد، وكذلك أهل التأويل يقولون: (المعنى غير مراد) على ما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية.

المقصود من هذا أن هذه المسألة كبيرة جداً، وهي أصل باب الكلام في الصفات، وأصل الكلام مع المخالفين، وهي مرتبطة بمباحث لغوية وأصولية وعقدية، والجمع بينها يحلر المقام ويتضح به حقيقة قول السلف وقوة قول السلف - رحمهم الله -، وضعف قول المخالفين في المسائل، لا من جهة لغوية، ولا من جهة أصولية، ولكن على التحقيق، ولكن جاء الخلط والغلط من جهة أن المتأخرين درجوا على فتون وعلوم أصلوها وجعلوا لها ألفاظاً ومصطلحات، وصاروا يحملون الشريعة أو يحملون لغة العرب - التي هي قبل ورود هذه العلوم والمصطلحات - على قول من تأخر في اصطلاحاتهم، فيجعلون كلام العرب منقسم إلى: حقيقة ومجاز،

وظاهر ومؤول . . . إلى آخره، بناء على تقسيماتهم، مع أن كلام العرب كان قبل هذه التقسيمات، ولم يخطر ببالهم أصلاً أن ثم مثل هذه التقسيمات حين تكلموا بما تكلموا .

وهذا كثير في استعمالاتهم، مثل كلامهم في الوضع الأول هو كذا، وأن هذا استعارة لأن أصل المعنى هو كذا .

ويمكنك أن تنازع في كل موضع يُخالف ما عليه أهل التحقيق في أصل ما قالوه بقولك : من قال هذا؟ فإذا قالوا : والوضع الأول كذا . تقول : من قال لك إن الوضع الأول كذا؟ ليس عنده دليل فيه إلا نقل، الوضع الأول يعني ما تواضع عليه الناس، ما تواضع عليه العرب، ما تواضع عليه أهل اللغة، وهل أهل اللغة اجتمعوا في مؤتمر - يعني في الزمن الأول - أو في مجتمع عام وقالوا : نضع لهذا المعنى كذا ونضع لهذا المعنى كذا، يعني : مما لا يتصور؟ إنما انتشر في اللغة هكذا بمعاني كلية موجودة في الأذهان، لكن تخرج بحسب ما يُحتاج إليه، تخرج بحسب ما يُضاف إليه تلك المعاني . والمعاني الكلية قد لا تجد تفسيرها ؛ لأنها كلية لا وجود لها في الخارج، ولكنها موجودة في لَمَّ شتات المعاني .

هذه مسألة كبيرة لكن ذكرت بعض ما يفتح الباب في فهمها، فتنبه لعظم هذه المسألة .

فمثلاً : إذا قيل : (فلان أسد)، أو (محمد أسد)، يقولون : هذا مجاز . فيقال : هذا غلط من جهات :

أولاً : المجاز عرّفوه بأنه نقل اللفظ من وضعه الأول إلى وضع ثانٍ لعلاقة بينهما ؛ رجع إلى نقل عن الوضع الأول، فإذا كان كذلك فنقول : من قال

إن الوضع الأول للفظ الأسد أن العرب أطلقته على الحيوان المفترس؟ هذه تحتاج إلى نص وإلى دليل، ولا دليل يثبت ذلك، إلا أن يقول: هذا معروف.

وكل موضع ادّعي فيه المجاز فارجع فيه إلى التعريف: نقل اللفظ من وضعه الأول إلى وضع ثانٍ لعلاقة بينهما، فقل: من قال إن هذا الوضع الأول؟ مثل: الجناح، قالوا: الجناح هذا حد الطائر. من قال لك إن الجناح هنا في الوضع الأول هو جناح الطائر؟ فكما سبق يكون ثم معنى كلي، فبالتخصيص يختلف.

فلفظ الأسد - مثلاً - المعنى الكلي له يدخل في كل من بلغ القوة والقهر لغيره، فهذا يُطلق عليه أسد، فما كان من الحيوانات يقهر غيره فهو أسد، والأسد عند العرب غير الأسد عندك، الأسد الآن الحيوان المعروف، لكن عند العرب الأسد أوسع في الدلالة، وكل حيوان قهر غيره فهو الأسد، فالأسد المعروف أسد، والنمر أسد عندهم، والفهد أسد إلى آخر ذلك، هذا شيء.

ثانيًا: أن يُقال: إن القول بالمجاز باتفاق أهله: أن كل مجاز يصح نفيه، على اعتبار النفي سُلط على الوضع الأول، فإذا قلت: فلان أسد، يصح أن تقول بعدها ولكنه ليس بأسد، وهذا إذا دخلنا في صفات الله ﷻ فإنه تَجَرُّؤ وتكذيب أيضًا، فإذا قلت - مثلاً - في قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] لكنه لم يستو، هذه قاعدة في المجاز باتفاق أهله، أو تقول: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ١]، ولكنه ليس بذي رحمة، وأشباه ذلك في كل موضع ادّعي فيه المجاز، فإن ضابط المجاز أنه يصح نفيه، على اعتبار

نفي الوضع الأول والانصراف للثاني .

فتقول : رأيت أسداً فكلمني ولكنه ليس بأسد ، أو هذا جناحك اخفضه ولكنه ليس بجناح ، في نظائر ذلك .

ثالثاً : مما يبطل القول بالمجاز في مثل ما ذكرت أن المجاز في كلام العرب إذا وجد فهو موجود بلا اسم ، موجود هكذا في لغتهم ولا اسم له عندهم ، ولم يضعوا له اسماً يعنونون به لذلك ؛ كصنيع المتأخرين من جهة فنية .

وإذا كان كذلك ، فإن قول القائل : هذا مجاز . يحتمل أن يكون :

أولاً : سيفرغ عليه أحكاماً وقوانيناً للمجاز أصلاً قبل استقراء كلام العرب ، وهذا باطل ؛ لأنه تحكيم لقوانين متأخرة على وضع قبل ذلك .
ثانياً : أن يكون سماه مجازاً ، ولكن لن يزيد فيه على ما ورد .

وإذا كان هذا الثاني فنقول : هذا صحيح ، لك أن تسميه مجازاً ، لكن لا تجري عليه قوانين أهل المجاز . لذلك بعض العلماء المتقدين سموا كتبهم بالمجاز ، مثل : أبي عبيدة معمر بن المثنى^(١) سمي كتابه (مجاز

(١) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي ، البصري ، اللغوي ، العلامة ، الأخباري ، صاحب التصانيف ، كان أحد أوعية العلم في زمانه ، وبلغت مصنفاته نحو مائتي مصنف ، منها : كتاب مجاز القرآن الكريم ، وكتاب غريب القرآن ، وكتاب معاني القرآن ، وكتاب غريب الحديث ، وكتاب الديباج ، وكتاب التاج ، وكتاب الحدود ، وقد حكى عنه البخاري في تفسير القرآن لبعض لغاته ، وقال عنه الدارقطني : (لا بأس به ، إلا أنه يُتهم بشيء من رأي الخوارج) اهـ ، وقال ابن قتيبة : « كان يبغيض العرب ، وألف في مثالبها كتباً ، وكان يرى رأي الخوارج » اهـ . ، ولد في سنة عشر ومائة ، وتوفي سنة تسع ومائتين بالبصرة . =

القرآن)، يعني: ما جاز في اللغة من التفسير، وهنا لم يجر عليه قوانين أهل العقائد أو أهل الأصول المعتزلة وغيرهم في ذكر المجاز وتعريفه، ولكنه اعتبر أن هذا جاء عن العرب في موضع كذا، وجاء عنهم في الموضع الثاني كذا، فهذا مما يجوز في لسان العرب أن تفسر هذه بهذه.

وتم فرق ما بين إجراء كلام العرب على المجاز اصطناعيًا - يعني: على جهة أهل الاصطلاح المتأخرين - والقول الثاني الذي يسمى مجازًا دون إرجاع إلى قواعدهم، والفرق بينهما أن صاحب القانون الذي عرّف المجاز عرّفه بتعريف سيطبه على كلام العرب، وسيطبه على كلام المتقدمين، وسيطبه على كلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ، وهذا تحكم في الحقيقة؛ لأنه قنن قانونًا ثم أراد أن يجري عليه كل الكلام.

لكن نقول: الذي يقضي به البرهان الصحيح السليم من الهوى أن يقال: كل موضع استعملته العرب في كلامها فهو حقيقة وظاهر ومجاز أيضًا، هو حقيقة باعتبار ما دل عليه، وظاهر باعتبار دلالة ظاهر اللفظ على معناه، ومجاز بمعنى أنه يجوز في لغتها.

هذه الثلاث حقيقة وظاهر ومجاز إلى آخره إذا استعملتها فهي ألفاظ لا تؤول إلى كلام المتأخرين.

فترجع من هذا كله إلى أن كلام العرب حجة، والله ﷻ أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فما استعمل في كلام العرب صار حجة، سمّه حقيقة، أو سمّه مجازًا، أو سمّه ما شئت، لكن لا على قوانين أهل الاصطلاح،

= انظر: تاريخ بغداد (٢٥٢/١٣)، ووفيات الأعيان (٢٣٥/٥)، وسير أعلام النبلاء (٤٤٥/٩)، وشذرات الذهب (٢٤/٢).

فإذا قلت : هذا حقيقته كذا ، أو هذا ظاهره كذا ، أو هذا مجازه كذا ، باعتبار ما يجوز وما يظهر وحقيقة اللفظ كونه دليلاً على حقيقة الأمر ، فهذا لا شيء فيه ، لكن الإشكال جاء من كونهم قننوا القوانين ثم حكموها على اللغة .

وقولنا : سمه ما شئت . هذا يجعل الدائرة ضيقة ، إذ يخرج هذا الباب عن القياس ، وأما القول بالقوانين فإنه يدخل ما لم يرد في كلام العرب - مما يجوز - في التأويل أو في صرف الحقيقة عن ما هي عليه لأجل القانون .

فتلاحظ أنه إذا اقتصرنا على كلام العرب سميناه مجازاً ، أو سميناه حقيقة أو ظاهراً ، فإن الدائرة تكون ضيقة ، وإذا سلطنا اصطلاح المتأخرين فإنه سيصرف اللفظ عن ظاهره ، وسيصرف اللفظ عن حقيقته بالقانون ، وإن لم يرد ثم استعمال لكلام العربي به ، وإن لم يرد استعمال يقال : لا ، هذا غير مراد .

وفي الحقيقة إذا قلنا : صرف اللفظ من وضعه الأول إلى وضع ثان لعلاقة بينهما ، أو في تعريف التأويل صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى غيره لقرينة . القرينة ما هي ؟ باتفاق أنها قرينة عقلية . العلاقة ما هي ؟ العلاقة منها علاقة لغوية ومنها علاقة عقلية .

إذا كان كذلك فكل واحد يمكن أن يقول : عقلي يصرف هذا اللفظ عن ظاهره ، عقلي ينقل هذا اللفظ عن حقيقته ، في الأمور الغيبية التي لم ير أمثالها ، أما التي رأى أمثالها هذه يقرب الناس فيها ؛ لأنه لو قال عقلي يخالفه يكذبه الحس ، لكن في الأمور الغيبية سيأتي كل أحد يدعي أن عقله ينفي ذلك ، هذا معناه أن يرجع القانون إلى أمر غير منضبط ، وهذا باتفاق أهل المنطق وأهل الحدود أنه يرجع على القانون بالإبطال ، فكل ضابط في

قانون أو في حد أو في تعريف لا ينضبط لكون حد فيه أو جملة فيه لا تنضبط فإنه لا يصح أن يكون تعريفاً .

ولذلك نحن ننازع أصلاً في هذه التعريفات : في تعريف التأويل ، وفي تعريف المجاز . . . إلى آخره .

فهذه الأشياء التي أحدثت البلبلة في العقيدة ، وأحدثت البلبلة في الغيبيات ، وفرقت الأمة ، وكل ذلك من جراء أهل البدع ؛ لأنهم اعتقدوا اعتقادات ثم بحثوا في العلوم عما يؤصلها ، لذلك ما تجد عند أهل السنة هذه التعريفات ، والعلوم ما فسدت إلا لما دخلتها التعريفات ، من جميع الفنون ، التعريفات على صناعة المناطق والحدود إذا دخلت لن تفهم العلم ، وإذا انشغلت بالتعريفات الأصولية فلن تفهم الأصول ، وإذا انشغلت بالتعريفات البلاغية فلن تفهم البلاغة ، ولذلك جاء - مثلاً - الذين اشتغلوا بالتعاريف البلاغية السكاكي^(١) ، والخطيب القزويني^(٢) وأشباه هؤلاء ،

(١) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي أبو يعقوب السكاكي ، الخوارزمي ، ولد سنة أربع وخمسين وخمسمائة ، وكان حنفياً إماماً كبيراً عالماً بارعاً متبحراً في النحو والتصريف ، وعلم المعاني والبيان ، والعروض والشعر ، صنف مفتاح العلوم في اثني عشر علماً ، وتوفي سنة سبع وعشرين وستمائة .

انظر : طبقات الحنفية (ص ٢٢٥) ، ومعجم الأدباء (٥/٦٤٧) ، وشذرات الذهب (٥/١٢٢) ، وكشف الظنون (٢/١٧٦٢) .

(٢) هو القاسم بن محمد بن أحمد بن منصور القطان ، أبو طلحة بن أبي المنذر الخطيب القزويني ، راوي سنن ابن ماجه عن أبي الحسن القطان عنه ، توفي سنة تسع أو عشر وأربعمائة .

انظر : التقييد (ص ٤٢٩) ، والعبر (٣/١٠٣) ، والتدوين في أخبار قزوين (٤/٤٧) ، وشذرات الذهب (٣/١٨٩) .

هؤلاء صرفوا البلاغة التي هي كلام العرب على ما هي عليه على قوانين اصطلاحية يطبقها العجمي، مثل ما يطبق واحد زائد واحد يساوي اثنين، ولكن لغة العرب تذوق، ولغة العرب فهم، ولغة العرب إحساس، ليست قانوناً، العرب ما اجتمعت وقالت واحد زائد واحد يساوي كذا، الكلمة هذه زائد الكلمة تكون استعارة تخيلية، هذا كله ليس مراداً.

فدخلت التعاريف فأفسدتها، ولذلك أجمع أهل البلاغة على أن بلاغة أبي القاسم^(١)، وبلاغة من تقدم مثل العسكري^(٢) في الصناعتين، والجاحظ^(٣)، وأشباه هؤلاء، ومن لم يدخلوا في هذه التعاريف الصناعية، لا شك أنها هي الأولى؛ لأن المتأخرين انصرفوا عن المعاني إلى قوانين فأفسدت الفن، وهذه لها أمثلة كثيرة.

(١) هو شيخ العربية أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، البغدادي الأصل ثم الدمشقي، كان إماماً في علم النحو، وصنف فيه كتاب الجمل الكبرى، وهو كتاب نافع لولا طوله بكثرة الأمثلة، أخذ النحو عن محمد بن العباس اليزيدي، وأبي بكر بن دريد، وابن الأنباري، وصحب أبا إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، فنسب إليه، توفي سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة.

انظر: وفيات الأعيان (١٣٦/٣)، وسير أعلام النبلاء (٤٧٥/١٥)، والأنساب (١٤٠/٣)، والبداية والنهاية (٢٢٥/١١).

(٢) هو اللغوي الأديب الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري، كان عالماً عقيقاً يغلب عليه الأدب والشعر، وله تفسير في خمس مجلدات، وكتاب الأوائل وكتاب الصناعتين في النظم والنثر، وكتاب الأمثال، وشرح الحماسة، وغير ذلك، توفي سنة خمس وتسعين وثلاثمائة.

انظر: النوافي بالوفيات (٥٠/١٢)، وطبقات المفسرين للداودي (ص ٩٦)، ومعجم الأدباء (٥٦٢/٢)، وكشف الظنون (٢٣٣/١).

(٣) سبقت ترجمته، راجع (ص ٣١١).

حتى في مصطلح الحديث أيضًا تجد أن من تعلق بألفاظ المتأخرين في التعريفات لم يطبق عليها أقوال المتقدمين مائة في المائة، يُقرب و يجد ما يخالفها .

وحتى في اللغة العربية، انظر إلى تعريف نائب الفاعل، تقسيم الفعل نفسه إلى ماضي وأمر ومضارع... إلى آخره، هذا يسبب إشكالاً، فيه إشكال معروف في موضعه، أيضًا قولهم هذا نعت وهذا صفة، والنعت عندهم غير الصفة، النعت عندهم الذي هو من التوابع، والصفة ما كانت راجعة إلى المبنى، مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة لاسم الفاعل، هذه الثلاث فقط التي يُطلق عليها صفة .

لكن في اللغة عندنا وصف الله ﷻ هو نعته ﷻ .

مثلاً: عندك في (مَنْ) ترجع لكتب اللغة جميعاً تقول (مَنْ) اسم موصول لمن يعقل أو للعاقل، و(مَا) اسم موصول لغير العاقل، وهذا باطل؛ لأن هذا التعريف يدرج عليه جميعاً، فإله ﷻ يُعبر عنه بـ (من) ويُعبر عنه بـ (ما)، فـ (من) يُقال: إنها للعاقل، والله ليس في صفاته عاقل؛ ولهذا صار (من) اسم لمن يعلم لا لمن يعقل .

هذا لو ندخل في الفنون كلها سنجد خلطاً كبيراً في الفنون بعد زمان السلف، وهذا يُعلم بعد التحقيق والنظر ومعرفة كيف مشى كل علم؟ وكيف توسعت مؤلفاته؟ وكيف تحرك أهله؟ وكيف بنى المتأخر على قول من تقدمه؟ ثم يكون من تقدم أحسن التصنيف فاعتمد فصارت مدرسة كبيرة، قد يُنظر إلى من يُرجع الناس في المدرسة إلى طريقة الأولين قبل حدوث هذه المدارس أنه ينهى عن العلم... إلى آخره .

وهذا يطول الكلام عليه ؛ لكن ينبغي لطالب العلم أن يكون عنده بعد نظر في العلوم وفهمه للعلوم - سواء العلوم المساعدة الصناعية الأصول أو المصطلح أو اللغة . . . إلى آخره - أن يتعدى بعد فهمها أو إحكامها على طريقة المتأخرين ، أن يتعدى اصطلاحاتهم إلى الزمن الأول .

ولذلك إذا نظرت إلى كتاب سيبويه^(١) - مثلاً - في النحو هو أفضل بما لا حد له من كتب المتأخرين من شروح الألفية وإلى آخره ؛ لأن ذاك ما فيه التقييدات المنطقية التي وردت في كتب المتأخرين ، وفيه سعة ، وفيه تذوق للنحو جعل النحو مع البلاغة وجمع بينهما ، جعل النحو والصرف والبلاغة تمشي جميعاً ، بينما المتأخرون جعلوا هذا وهذا للتوضيح ، لكن إذا أتى طالب العلم فأحكم يرجع إلى كليات كلام المتقدمين الذي هو اللغة ، كذلك في التعريفات المختلفة .

المقصود من هذا أن جناية الانحراف في العلوم بتعريفات لا تنطبق على التحقيق ، هذا لاشك أنه أحدث غلطاً كبيراً .

فمثلاً : في النحو تأتي مسائل تُجعل مسلمة ولكنها ليست مسلمة ، ومسائل في الأصول جعلت مسلمة وهي ليست مسلمة ، وكذلك في البلاغة . . . إلى آخر العلوم . ومن عجائب شيخ الإسلام ابن تيمية لما تكلم على

(١) هو إمام النحاة عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المعروف بسيبويه ، من أهل البصرة ، ومعنى سيبويه : رائحة التفاح ، كان يطلب الآثار والفقه ثم صحب الخليل بن أحمد ، فبرع في النحو ، وصنف فيه كتاباً لا يُلحق شأوه ، وشرحه أئمة النحاة بعده ، توفي سنة ثمانين ومائة .

انظر : تاريخ بغداد (١٢/ ١٩٥) ، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٣٥١) ، والعبر (١/ ٢٧٨) ، والبداية والنهاية (١٠/ ١٧٦) ، ومعجم الأدباء (٤/ ٤٩٩) .

قوله ﷺ: ﴿قَالُوا إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] على القراءة الثانية، النحو الشائع يقضي بـ (إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَاحِرَانِ)، هذين اسم إن، من أين أتى؟ كلهم خاضوا؛ الذين وجهوا هذه القراءة على إضمار الضمير، يعني: إنه هذان لساحران، وأشبه ذلك^(١).

جاء شيخ الإسلام وقال: كلكم اعتمدتم على أن ﴿هَٰذَيْنِ﴾ تنصب بالياء؛ لأنها ملحقة بالمشى، وترفع بالالف، من قال هذا؟ - لاحظ الذهاب إلى أصل الموضوع - أحياناً تأتي أنت وتعتبر شيئاً ما مُسَلِّماً، وأصل هذا المسلم غير مسلم. وهذه تمشي بها في فهم الأشياء، وهي حالة نفسية، قد تُرَبِّي أنت على شيء ويكون مسلماً وفي الحقيقة هو غير مسلم، عند البرهان الصحيح غير مسلم في كثير من الأشياء النفسية والاجتماعية والعلمية.

قال شيخ الإسلام: من قال إن ﴿هَٰذَيْنِ﴾ أصلاً تنصب بالياء، هذه مبنية، لا تقال بالياء أصلاً، تقول: قال هذان، ورأيت هذان، ومررت بهذان، هذه مبنية في كل الأحوال.

وقراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ﴾ على البناء، قالوا له: توجد آية في القرآن فيها نصب. قال: لا يوجد ما فيه إلا ﴿هَٰذَيْنِ﴾ تبنى على الألف، و(هَاتَيْنِ) للمرأة في قوله ﷺ: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنَكِّحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧] وهي ليست منصوبة، ﴿هَاتَيْنِ﴾ مبنية على الياء.

والبناء مذهب الكوفيين؛ لكن درج الناس على مذهب البصريين.

(١) انظر المبحث بطوله في تفسير الطبري (١٦/ ١٨٠، ١٨١)، وتفسير البغوي (٥/ ٢٨٠،

٢٨١)، وجامع القرطبي (١١/ ١٩٥ - ١٩٩)، ومجموع الفتاوى (١٥/ ٢٤٨ - ٢٦٤)،

والتحريز والتنوير (٨/ ٢٤٥ - ٢٥٠).

إذا مذهب الكوفيين الذي هو أقرب إلى حقيقة النحو - من جهة السماع - من مذهب البصريين، حتى قال بعض مشايخنا في هذا: إن مذهب البصريين هو مذهب مبتدعة النحو، ومذهب الكوفيين هو مذهب سلفي النحو. يعني: من جهة اعتمادهم على النقل، وأما البصريون فاعتمدوا على الأقيسة في ذلك، وعلى الأمثلة والقوانين، ثم فرعوا عليها.

وقال شيخ الإسلام ما قال، وهذه أعجبت ابن هشام^(١)، فأتى على كلام شيخ الإسلام ولخصه تمامًا في أحد كتبه في النحو اسمه (شرح شذور الذهب)^(٢).

المقصود من هذا أن خوض طالب العلم مع المخالفين يجب أن يكون من الأسس والقواعد، وإذا فهمت أسس الكلام ولم تعرف ما وراء كل كلمة، فإنك ستكون مقصرًا بقدر ما فاتك، والذي ينبغي لك أن تفتش في كل مسألة.

نعم العلم كثير واسع، لكن لا بد لك من هذا، لو فوّت بعض الأشياء من الفروع والتفريعات حتى تضبط هذه المسألة التي حصل فيها الخلل العظيم، هذا ليس بكثير - إن شاء الله -؛ لأنه لو فاتك بعض الفروع فإن

(١) هو الشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام، الأنصاري، الحنبلي، النحوي، كان بارعًا في عدة علوم لاسيما العربية، فإنه كان فارسها ومالك زمامها، وهو صاحب الشرح على ألفية ابن مالك في النحو المسمى بالتوضيح، ولد سنة ثمان وسبعمائة، وتوفي سنة إحدى وستين وسبعمائة. انظر: النجوم الزاهرة (٣٣٦/١٠)، وشذرات الذهب (٦/١٩١).

(٢) كتاب «شرح شذور الذهب» مطبوع ومتداول، طبعته دار الشركة المتحدة بسوريا، تحقيق عبد الغني الدقر.

إحكامك للأصول التي انطلقت منها هذه العلوم وما حصل فيها من الانحراف مهم جداً .

وهذه المسائل لو تكلم الإنسان فيها لاحتاج إلى مدة طويلة .

فمثلاً : في أصول الفقه هل تجد كتاباً سلفياً في أصول الفقه ؟ لا يوجد ، أما كتاب (الرسالة) للشافعي فهو بداية في أصول الفقه ؛ لكن لا يوجد في أصول الفقه كتاب مأمون من كل جهاته ، يعني : مؤتمن محقق .

إذاً كيف نفهم أصول الفقه ؟ نفهم طبعاً كلام المتأخرين ونضبطه هذه طريقة صنعة ، وتأتي المرحلة التي بعد ذلك نأتي للمسائل ونقارنها بكلام المتقدمين ؛ لأنك تجد مثلاً أن أصول الفقه كلما تقدمت أسلم من الكتب المتأخرة ، وأقرب لك لإفهامك للاستنباط والخوض عن الصناعة والتعريفات والمحتجزات ، تأتي ساعة لتفهم التعريف ، ويقول هذا مردود عليه من أوجه ثم يرد وتدخل في مناقشات ، لكن لو رأيت كتب المتقدمين وجدت أن أصول الفقه فيها سهلة واضحة وهي التي تنفعك في الاستنباط .

نعم كلام المتأخرين مهم لا بد من فهمه ، لكن المحقق أو طالب العلم الذي يريد أخذ العلم بحقيقته ينتقل بعده إلى ما تقدم حتى يحكم أصوله .

وهذا يأتي في مسائل في العقيدة واللغة وغير ذلك .



وَهَذَا الْقَوْلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ كَذِبٌ صَرِيحٌ عَلَى السَّلَفِ: أَمَّا فِي كَثِيرٍ مِنَ الصِّفَاتِ فَقَطْعًا، مِثْلُ: أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ، فَإِنَّ مَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَ السَّلَفِ الْمُنْقُولَ عَنْهُمْ - الَّذِي لَمْ يُحَكَّ هُنَا عُسْرُهُ - عَلِمَ بِالاضْطِرَارِّ أَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا مُصَرِّحِينَ بِأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ حَقِيقَةً، وَأَنََّّهُمْ مَا اعْتَقَدُوا خِلَافَ هَذَا قَطُّ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ قَدْ صَرَّحَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الصِّفَاتِ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي بَعْدَ الْبَحْثِ التَّامِّ، وَمُطَالَعَةِ مَا أُمَكَّنَ مِنْ كَلَامِ السَّلَفِ، مَا رَأَيْتُ كَلَامَ أَحَدٍ مِنْهُمْ يَدُلُّ - لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا، وَلَا بِالْقَرَائِنِ - عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، بَلِ الَّذِي رَأَيْتُهُ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ كَلَامِهِمْ يَدُلُّ - إِمَّا نَصًّا، وَإِمَّا ظَاهِرًا - عَلَى تَقْرِيرِ جَنْسِ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَلَا أَنْقُلُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِثْبَاتَ كُلِّ صِفَةٍ، بَلِ الَّذِي رَأَيْتُهُ أَنََّّهُمْ يُثْبِتُونَ جَنْسَهَا فِي الْجُمْلَةِ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ نَفَاهَا، وَإِنَّمَا يَنْفُونَ التَّشْبِيهَ، وَيُنْكِرُونَ عَلَى الْمُشَبَّهَةِ الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ: مَعَ إِنْكَارِهِمْ عَلَى مَنْ نَفَى الصِّفَاتِ، كَقَوْلِ نُعَيْمِ بْنِ حَمَادٍ الْخُزَاعِيِّ^(١) - شَيْخِ الْبُخَارِيِّ: (مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ وَلَيْسَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهًا)^(٢).

وَكَانُوا إِذَا رَأَوْا الرَّجُلَ قَدْ أَغْرَقَ فِي نَفْيِ التَّشْبِيهِ مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتِ

(١) سبقت ترجمته، راجع (ص ٩٤).

(٢) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٢/ ٥٣٢)، والذهبي في العلو (ص ١٧٢)، وفي سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦١٠)، وذكره ابن أبي العز في شرح الطحاوية (ص ١٤٤)، وابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٢١)، وابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٩٧).

الصفات قالوا: جهميّ معطل، وهذا كثير جداً في كلامهم، فإنّ الجهميّة والمعتزلة إلى اليوم يسمّون من أثبت شيئاً من الصفات مشبّهاً - كذباً منهم وأفتراءً - حتّى إنّ منهم من غلا ورّمى الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - بذلك، حتّى قال ثمامة بن أشرس^(١) من رؤساء الجهميّة: (ثلاثة من الأنبياء مشبّهة: موسى حيث قال: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وعيسى حيث قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ومحمّد حيث قال: «يَنْزِلُ رَبُّنَا»^{(٢)(٣)} .

وحتّى إنّ جلّ المعتزلة تدخل عامّة الأئمّة مثل: مالك وأصحابه والثوريّ وأصحابه، والأوزاعيّ وأصحابه، والشافعيّ وأصحابه،

(١) هو ثمامة بن أشرس أبو معن النميري أحد رؤوس المعتزلة البصريين، وإليه تُنسب فرقة (الثمامية)، توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين، كان جامعاً بين سخافة الدين والخلاعة مع اعتقاده بأن الفاسق يخلد بالنار إذا مات على فسقه من غير توبة، وهو في حال حياته في منزله بين منزلتين، وانفرد عن أصحابه المعتزلة بمسائل، منها: قوله: (إن الأفعال المتولدة لا فاعل لها)، وقوله في الكفار والمشرّكين والمجوس واليهود والنصارى والزنادقة والذهرية: «إنهم يصيرون في القيامة تراباً». وكذلك قوله في البهائم والطيور وأطفال المؤمنين. وقوله: (لا فعل للإنسان إلا الإرادة وما عداها فهو حدث لا محدث له ولد). انظر: تاريخ بغداد (١٤٥/٧)، والوافي بالوفيات (١٦/١١)، والأنساب (٥١٤/١)، وسير أعلام النبلاء (٢٠٣/١٠)، وميزان الاعتدال (٩٤/٢)، ولسان الميزان (٨٣/٢).

(٢) حديث النزول سبق تخريجه (ص ١٥٤).

(٣) انظر: أقاويل الثقات (ص ٧٠، ٢٣٩).

وَأَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ، وَإِسْحَاقَ بْنَ زَاهَوِيٍّ، وَأَبِي عُبَيْدٍ وَغَيْرِهِمْ، فِي قِسْمِ الْمُسَبَّهَةِ.

وَقَدْ صَنَّفَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ دِرْبَاسٍ^(١) الشَّافِعِيُّ جُزْءًا أَسْمَاهُ: (تَنْزِيهِ أَيْمَةِ الشَّرِيعَةِ عَنِ الْأَلْقَابِ الشَّنِيعَةِ)، وَذَكَرَ فِيهِ كَلَامَ السَّلَفِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ مَعَانِي هَذِهِ الْأَقْبَابِ، وَذَكَرَ أَنَّ أَهْلَ الْبِدْعِ كُلُّ صِنْفٍ مِنْهُمْ يُلَقَّبُ أَهْلَ السُّنَّةِ بِلَقَبٍ افْتَرَاهُ، يَزْعُمُ أَنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى رَأْيِهِ الْفَاسِدِ، كَمَا أَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يُلَقَّبُونَ النَّبِيَّ ﷺ بِالْأَقْبَابِ افْتَرَوْهَا.

فَالرَّوَافِضُ تَسْمِيَهُمْ نَوَاصِبَ، وَالْقَدَرِيَّةُ يُسَمُّونَهُمْ مُجَبَّرَةً، وَالْمُرَجِّئَةُ يُسَمُّونَهُمْ شُكَّاكًا، وَالْجَهْمِيَّةُ تَسْمِيَهُمْ مُسَبَّهَةً، وَأَهْلُ الْكَلَامِ يُسَمُّونَهُمْ حَشَوِيَّةً وَنَوَابِتَ، وَغُنَّاءَ، وَغُثْرًا^(٢)، إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ، كَمَا كَانَتْ قُرَيْشُ تُسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ تَارَةً مَجْنُونًا، وَتَارَةً شَاعِرًا، وَتَارَةً كَاهِنًا، وَتَارَةً مُفْتَرِيًا.

(١) هو الإمام المحدث جلال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن عيسى بن درباس الماراني الكردي المصري، قال عنه الذهبي: (روى عن الحافظ عبد العظيم وغيره، وكان عارفاً بمذهب الشافعي، تفقه بأبيه، وكان خيراً صالحاً زاهداً قانعاً مقلداً مقبلاً على شأنه، توفي بين الهند واليمن سنة اثنتين وعشرين وستمائة، وله خمسون سنة) ١. هـ. وأبوه الشيخ ضياء الدين من كبار الشافعية توفي سنة اثنتين وستمائة. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٩٠، ٢٩١).

(٢) غثر: قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (ص ٧٨٢): (أُصِلُّ يَدُلُّ عَلَى تَجْمَعِ مِنْ نَاسٍ غَيْرِ كَرَامٍ، وَالْغُثْرَاءُ: سَفِيلَةُ النَّاسِ وَجَمَاعَتُهُمْ) ١. هـ. وقال في النهاية (٣/ ٣٤٣): (قال القتيبي: رجل أغثر إذا كان جاهلاً) ١. هـ.

الشرح:

قولهم : (حشوية) يعني : حشو الوجود ما لهم قيمة .
قولهم : (نوابت) يعني : الأشياء التي تثبت ما لها قيمة ، كلها ألفاظ تعني
أنهم ليسوا بشيء ، ألفاظ اخترعها أعداء السنة في وصف أهل الحق لتفجير
الناس منهم .



قَالُوا: وَهَذَا عَلَامَةُ الْإِزْثِ الصَّحِيحِ وَالْمُتَابَعَةِ التَّامَّةِ، فَإِنَّ السُّنَّةَ هِيَ مَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اِعْتِقَادًا وَافْتِصَادًا وَقَوْلًا وَعَمَلًا، فَكَمَا أَنَّ الْمُنْحَرِفِينَ عَنْهُ يُسَمُّونَهُ بِأَسْمَاءٍ مَذْمُومَةٍ مَكْذُوبَةٍ - وَإِنْ اِعْتَقَدُوا صِدْقَهَا بِنَاءً عَلَى عَقِيدَتِهِمُ الْفَاسِدَةِ - فَكَذَلِكَ التَّابِعُونَ لَهُ عَلَى بَصِيرَةِ الَّذِينَ هُمْ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ فِي الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، بَاطِلًا وَظَاهِرًا.

أَمَّا الَّذِينَ وَافَقُوا بِبَوَاطِنِهِمْ وَعَجَزُوا عَنْ إِقَامَةِ الظَّوَاهِرِ، وَالَّذِينَ وَافَقُوهُ بِظَوَاهِرِهِمْ وَعَجَزُوا عَنْ تَحْقِيقِ الْبَوَاطِنِ، أَوِ الَّذِينَ وَافَقُوهُ ظَاهِرًا وَبَاطِلًا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ: لَا بُدَّ لِلْمُنْحَرِفِينَ عَنْ سُنَّتِهِ أَنْ يَعْتَقِدُوا فِيهَا نَقْصًا يَذْمُونَهُمْ بِهِ، وَيُسَمُّونَهُمْ بِأَسْمَاءٍ مَكْذُوبَةٍ - وَإِنْ اِعْتَقَدُوا صِدْقَهَا - كَقَوْلِ الرَّافِضِيِّ: مَنْ لَمْ يُبْغِضْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَقَدْ أَبْغَضَ عَلِيًّا، لَأَنَّهُ لَأَوْلَايَةٌ لِعَلِيٍّ إِلَّا بِالْبَرَاءَةِ مِنْهُمَا، ثُمَّ يَجْعَلُ مَنْ أَحَبَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ نَاصِبِيًّا، بِنَاءً عَلَى هَذِهِ الْمُلَازِمَةِ الْبَاطِلَةِ، الَّتِي اِعْتَقَدُوهَا صَحِيحَةً، أَوْ عَانَدُوا فِيهَا وَهُوَ الْغَالِبُ.

وَكَقَوْلِ الْقَدَرِيِّ: مَنْ اِعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ الْكَائِنَاتِ وَخَلَقَ أَفْعَالَ الْعِبَادِ، فَقَدْ سَلَبَ الْعِبَادَ الْقُدْرَةَ وَالْاِخْتِيَارَ، وَجَعَلَهُمْ مَجْبُورِينَ كَالْجِمَادَاتِ الَّتِي لَا إِرَادَةَ لَهَا وَلَا قُدْرَةَ.

وَكَقَوْلِ الْجَهْمِيِّ: مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ، فَقَدْ زَعَمَ أَنَّهُ مَحْصُورٌ، وَأَنَّهُ جِسْمٌ مُرَكَّبٌ، وَأَنَّهُ مُشَابِهٌ لِخَلْقِهِ.

وَكَقَوْلِ الْجَهْمِيِّ وَالْمُعْتَزَلَةِ: مَنْ قَالَ: إِنَّ لِلَّهِ عِلْمًا وَقُدْرَةَ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّهُ جِسْمٌ مُرَكَّبٌ، وَهُوَ مُشَبَّهٌ، لَأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ أَعْرَاضٌ،

وَالْعَرَضُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِجَوْهَرٍ مُتَحَيِّزٍ، وَكُلُّ مُتَحَيِّزٍ فَجْشَمٌ مُرَكَّبٌ، أَوْ جَوْهَرٌ فَرْدٌ، وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ فَهُوَ مُشَبَّهٌ، لِأَنَّ الْأَجْسَامَ مُتَمَاثِلَةً.

وَمَنْ حَكَى عَنِ النَّاسِ الْمَقَالَاتِ وَسَمَّاهُمْ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمَكْدُوبَةِ بِنَاءً عَلَى عَقِيدَتِهِمُ الَّتِي هُمْ مُخَالِفُونَ لَهُ فِيهَا، فَهُوَ وَرَبُّهُ، وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِ بِالْمُرْصَادِ، وَلَا يَحِقُّ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ.

الشرح:

هذا الكلام من أوله إلى هذا الموطن يبحث في مسألة واحدة، واستطرد في الكلام عليها، وهي ظن المتأخرين أن السلف والخلف اتفقوا على أن آيات الصفات وأحاديث الصفات أو الصفات الخبرية التي جاءت في الكتاب والسنة أنه لا يراد بها ظاهرها، وقد يُعلم المراد وقد لا يُعلم، ظنوا أن الجميع اتفق على أن إرادة ظاهرها ممتنع، ثم هل المعنى معروف أو غير معروف؟

على قولين، وكلا هذين القولين عندهم لا يخرج عن اتفاق الخلف مع السلف، ولهذا يقولون: التأويل متفق عليه، فالسلف لما لم يثبتوا ظاهر المعنى، وإنما قالوا لا ثبت الألفاظ نجريها على ظواهرها ولا ثبت معانيها، فإن هذا مصير منهم إلى تأويلها، ولكن إلى غير معنى محدد.

وبالتالي فإن زعمهم هذا يؤول إلى تصحيح التأويل بالاتفاق، وسواء كان التأويل إلى معنى؛ كقول المؤولة مثلاً: الرحمة إرادة النعمة، أو أن الغضب إرادة الانتقام وأشباه ذلك، أو أن التأويل إلى غير معناه؛ كقول من

يقول: نثبت رحمة لا ندري معناها، الذي هو قول مفوضة المعنى.

ولهذا جعل الأشاعرة القولين حقًا، فجعلوا المفوض للمعنى أو المؤول إلى غير معنى أن هذا المنهج صحيح، وأنه قول السلف وقول الخلف، أو المؤول إلى معنى دل عليه العقل أن هذا أيضًا قول صحيح، ونظموه في عقائدهم كقول قائلهم^(١):

وَكُلُّ نَصٍ أَوْهَمَ التَّشْبِيهًا أَوَّلُهُ أَوْ فَوْضٌ وَزُمَ تَنْزِيهًا

يعني أوله على معنى معروف، أو فوض المعنى إلى الله، يعني: لا تؤمن بظاهر ما دل عليه اللفظ.

ولهذا يزعمون أن مذهب السلف هو إثبات الصفات لا على معنى، وإثبات الأسماء لا على معنى، كما قال ابن العربي^(٢) مثلاً في موضع من كلامه في (عارضة الأحوزي): فإن قلت فما معنى الاستواء، قلنا لك الاستواء يرد في لغة العرب على خمسة عشرة معنى، وذكرها ثم قال: ولا نعلم المراد من هذه المعاني في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

وهذا كذب على اللغة، فإن الاستواء في لغة العرب معروف المعنى، ومعناه واحد وهو العلو والارتفاع، هذا هو معنى الاستواء ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلِّ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾ [الفصص: ١٤]، كل مواردنا على ذلك.

(١) راجع (ص ١٣١).

(٢) راجع (ص ٣٠).

فهذا الأصل الذي أصوله وهو أن التأويل متفق عليه بين السلف والخلف جعلهم يذمون كل مخالف لهم، فالذين يثبتون الصفات عندهم مشبهة، سواء كانوا يثبتون بعض الصفات أو يثبتون كل الصفات، فعند المعتزلة الأشاعرة مشبهة، وعند الأشاعرة أهل السنة مشبهة، وعند الجميع أهل الحديث والأثر أهل السنة مشبهة ومجسمة وحشوية ونوابت... إلى غير ذلك من الألفاظ التي يشنعون بها.

ومسألة التشنيع على أهل الحق بالألفاظ البذيئة هذه كانت من العلامات الفارقة، لذلك من صنف من أهل السنة في التوحيد أو السنة يذكر مسألة الألفاظ عند ذكر الافتراق، يقول وعلامة أهل البدع تسميتهم أهل السنة والأثر بالحشوية أو النوابت، فإذا رأيت من يطعن على أهل الحديث والأثر في شيء من هذه الألفاظ أو بأمثالها فاعلم أنه على تأسيس ضلالة؛ لأن المسألة قديمة في التشنيع على طريقتهم بألفاظ مختلفة، مثل ما سموهم في هذا العصر الوهابية وما قبله حتى ينفروا الناس منهم، وهي ألفاظ يتداولها المتأخر عن السالف بالتشنيع وبالصد عن ذكر الله وعن السنة.

فالمقصود أن العبرة أتباع الكتاب، والسنة وأن السلف متفقون على إمرار هذه الآيات والأحاديث على ظاهرها، ومعنى ذلك إثباتها على ما دلت عليه من اللغة، وأنهم مانعون للتأويل وليسوا قائلين به، وأن الخلف الذين زعموا أن السلف أولوا إلى غير معنى، أي فوضوا، أن هذا باطل وأن طريقة الخلف مخالفة لطريقة السلف جملة وتفصيلاً.

فشيخ الإسلام يدور حول هذا المبحث؛ لأن طائفة من المبتدعة حسنوا بدعتهم بالتأويل، بحكايتهم اتفاق السلف على التفويض، والتفويض عندهم ضرب من التأويل.

قال ﷺ هنا : (وَكَقُولِ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ : مَنْ قَالَ : إِنَّ لِلَّهِ عِلْمًا وَقُدْرَةً فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ جِسْمَ مُرَكَّبٍ، وَهُوَ مُشَبَّهٌ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ أَعْرَاضٌ، وَالْعَرَضُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِجَوْهَرٍ مُتَحَيِّزٍ، وَكُلُّ مُتَحَيِّزٍ فَجِسْمٌ مُرَكَّبٌ، أَوْ جَوْهَرٌ فَرْدٌ) وهذا الكلام يتكرر كثيراً في كتب القوم، وفي كلام شيخ الإسلام أيضاً يورد مقالاتهم، هذا مبني على فهم ثلاثة أشياء :

الأول : الأجسام ونوع الأجسام .

الثاني : معنى العرض ونوع الأعراض .

الثالث : معنى التركيب .

هذه المقدمات الثلاث مهم أن تفهمها، حتى تفهم مثل هذا الكلام وأشباهه، مما يرد في شرح الطحاوية^(١) وكتب شيخ الإسلام .

المقدمة الأولى : الجسم، نظروا إليه نظراً فلسفياً ؛ كنظر اليونانيين وأشباههم، فقالوا : الأجسام مركبة من أجزاء صغيرة متناهية في الصغر، هي الجوهر الفرد، الذي يسمى الجزيئات التي لا تقبل الانقسام، فكل جسم عندهم مركب من جواهر فردة، جوهر : يعني لا يقبل الانقسام، الآن يسمونه الذرة أو يسمونه الخلية . . . إلى آخره، يعني : جزء صغير لا يقبل القسمة، نفرض أن عندك شيء واحد قسمته إلى مائة جزء، وهذا الجزء الواحد من المائة لا يمكن قسمته، فهذا الذي يسمى جوهرًا فردًا، جوهر باعتبار أنه الأصل الذي لا يقبل القسمة، وفرد يعني أنه ليس بقابل للانشية، فالأجسام عندهم مكونة من هذه الأجزاء الصغيرة . . إلى آخره .

(١) انظر : شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص ٢٢٥، ٥٩٢) .

وأهل السنة فيما حكى عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (الصفدية)، وفي (النبوات)، وفي غير ذلك^(١)، يقولون: إن الأجسام قد تتركب من جواهر فردة، وقد تتركب من جواهر مركبة؛ يعني أن الجسم قد يؤول إلى جزيء واحد لا يقبل الانفصال، وقد يؤول بتقسيمه إلى أكثر من جزيء اثنان ثلاثة مرتبطة منفصلة نظرياً، لكنها من جهة الواقع غير قابلة للانفصال.

فإذا قول من قال إن الأجسام مبنية على ذرات منقسمة، وأن كل جسم يؤول إلى خلية واحدة، يتصور أن تكون موجودة دون غيرها، هذا ليس من أقوال أهل السنة، بل يقولون قد يكون ذلك في بعض الأجسام، وفي بعض الأجسام لا يمكن أن تكون ثم جواهر فردة بل لابد أن تكون جواهر مركبة، يعني يؤول التقسيم إلى حقيقة تقبل الانقسام نظرياً، لكنها واقعياً لا تقبل الانقسام.

وقد أيد العلم الحديث قول أهل السنة في ذلك؛ لأن البحوث المعاصرة الفيزيائية وغيرها تؤيد ذلك، حتى في جسم الإنسان، وفي الخلايا والمواد المختلفة التي لا محل لبيانها.

فعندهم الأجسام هذه صفة جسمية، وهي تركيبها من الجواهر الفردة، ولها صفة معنوية عرضية وهي حلول الأعراض بها أو قبولها للعرض.

المقدمة الثانية: الأعراض، وهي وصف يعرض بالجسم ويزول، مثل أن يكون مرتفعاً، أو يكون له طول، أو عرض، أو عمق، أو حرارة، أو رطوبة، أو برودة، أو يكون له صفة أخرى من الصفات المعنوية، مثل أن

(١) انظر: الصفدية (١/١١٨)، والنبوات (ص ٥٤)، وبيان تليس الجهمية (١/٣٢)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/٢٥١).

يكون عنده قدرة السمع . . . إلى آخره، هذه كلها أعراض تعرض للجسم وتزول عنه، فهو يعرض له أن يكون طويلاً ثم يزول ذلك عنه، يعرض له أن يكون حاراً ثم يزول ذلك عنه، يعرض له أن يكون سامعاً ثم يزول ذلك عنه، وهذه الصفات العرضية راجعة في الجسم إلى الأجزاء التي تتركب منها الجسم، ولذلك صار عندهم إثبات الصفات إثباتاً للأعراض في الأجسام ومعنى ذلك إثبات للجوهر الفرد، ومعنى ذلك إثبات للتركيب.

فأل بهم القول بالمسألة الثالثة وهي أن القول بإثبات الصفات هو إثبات للأعراض في الأجسام، ومعنى ذلك إثبات أن الله ﷻ جسم ومركب؛ لأن العرض لا يحل إلا بجسم، لا يمكن أن تجد ارتفاعاً بلامرتفع أي بلا جسم، ولا يمكن أن تجد عمقاً أو طولاً أو عرضاً بغير جسم؛ يعني: شيء يقال له طوله كذا أو عرضه كذا، فعندهم الصفة لا بد لها من موصوف، وكذلك الصفات المعنوية مثل: العلم، والقدرة . . . إلى آخره، كلها لا بد لها من موصوف.

المقصود من ذلك أن تنبه إلى أن هذا البحث بحث كلامي سيء ولكن لا بد من فهمه لفهم كلام شيخ الإسلام وكلام القوم.

المقدمة الثالثة: التركيب، فالجسم عندهم مركب من جواهره الفردة، أو من أعراض حلت فيه، ومعنى كونه مركباً: أن توجد الصفات أو الخصائص الجسمية فيه على وجه الانفصال، لهذا منعوا كل الصفات على هذا الأساس.

ولماذا قدموا بهذه المقدمة؟

سبق أن بيّنا أصل هذا الكلام، وأنهم لم يشبثوا وجود الله ﷻ إلا عن

طريق إثبات الأجسام أو الجواهر الفردة وحلول العرض في الجسم، فقالوا: وجود العرض - الذي لا يقوم بنفسه - بالشيء، يدل على أن هذا الشيء مفعول به، وهذا من خصائص الأجسام، ومعناه أن هناك فاعلاً، إلى آخر السلسلة التي سبق تفصيل الكلام فيها.

إذا حصل هذا فمرجع إلى نتيجة هذا كله أن إثبات صفة العلم والقدرة عندهم معناه إثبات لصفات لله ﷻ، وهذه الصفات تعرض وتزول - يعني: العلم والقدرة - باعتبار المعين، عَلِمَ هذا الشيء فلما انقضى المعلوم انتهى تعلق العلم به، فصار من جهة الأجزاء عارضاً ثم زال، فصار عَرَضاً.

فإذا العرض لا يمكن أن يقوم بنفسه كما يقوم الجسم، والجسم لا يقوم إلا بجواهر فردة، فرجع الأمر إلى أن إثبات الصفات يستلزم التعدد، يستلزم عندهم التركيب، يستلزم الجسمية، لهذا قالوا عن كل مثبت للصفات أنه مجسم على حسب اعتقادهم وإن نفى التجسيم عن نفسه، فكل معتزلي وجهمي يقول: المثبت للصفات مجسم وإن لم يقل إنه مجسم؛ لأن حقيقة أمره يؤول إلى التجسيم.

وهذا كله راجع إلى أنهم قدموا بمقدمة باطلة في النظر في الجسم والعرض والتركيب، وأصل هذه المقدمة بحثها بهذا الشكل غلط، وما نتج عنه جعلوه صواباً، ولا شك أن المبني على غلط يكون غلطاً.

وفي الحقيقة هم مثلوا وشبهوا الله ﷻ بخلقه؛ لأنهم لم يتصوروا وصفاً إلا على النحو الذي رأوا فجعلوا الصفات تشبيهاً.

فأصل المسألة عندهم إثبات حلول الأعراض في الأجسام، فدلهم حلول الأعراض بالأجسام على أن الجسم مفعول به لا بد له من فاعل، فإذا

أثبتنا الصفات صار عندهم الرب ﷻ مفعولا به يحتاج إلى فاعل ؛ لأنهم ما أثبتوا الوجود إلا عن طريق حلول الأعراض في الأجسام .

هذا الذي أصّله جهم بن صفوان - عليه من الله ما يستحق - وتبعه المعتزلة على هذا الأصل العقلي ، وتبعه عليه الأشاعرة ، كلهم يثبتون وجود الله على هذه الطريقة ، لكن المعتزلة أثبتوا بعض الصفات للدلالات العقلية اللازمة ، والأشاعرة كذلك للدلالة العقلية اللازمة ، قالوا هذه ما تنافي القرآن .

وإذا فهمت هذه المسألة فكل مسائل الصفات وكلام القوم - أهل الكلام والمعتزلة والأشاعرة - مضبوطة بهذا الباب ، فإذا فهمت هذه المسألة تفهم الباقي بإذن الله ، سواء في ذلك كلامهم العقلي أو الألفاظ التي يستعملونها ، كلها دائرة على هذه المقدمات الثلاث : الأجسام ، الأعراض ، التركيب .



وَجَمَاعُ الْأَمْرِ: أَنَّ الْأَقْسَامَ الْمُمْكِنَةَ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا
سِتَّةُ أَقْسَامٍ، كُلُّ قِسْمٍ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ.

قِسْمَانِ يَقُولَانِ: تُجْرَى عَلَى ظَوَاهِرِهَا.

وَقِسْمَانِ يَقُولَانِ: هِيَ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا.

وَقِسْمَانِ يَسْكُتُونَ.

أَمَّا الْأَوَّلَانِ: فَقِسْمَانِ:

أحدهما: مَنْ يُجْرِيهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَيَجْعَلُ ظَاهِرَهَا مِنْ جِنْسِ
صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَهَؤُلَاءِ الْمُشَبَّهَةُ، وَمَذْهَبُهُمْ بَاطِلٌ، أَنْكَرَهُ
السَّلَفُ، وَإِلَيْهِ تَوَجَّهَ الرَّدُّ بِالْحَقِّ.

والثاني: مَنْ يُجْرِيهَا عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّائِقِ بِجَلَالِ اللَّهِ، كَمَا
يُجْرِي ظَاهِرَ اسْمِ (الْعَلِيمِ، وَالْقَدِيرِ، وَالرَّبِّ، وَالْإِلَهِ، وَالْمَوْجُودِ،
وَالذَّاتِ) وَنَحْوَ ذَلِكَ، عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّائِقِ بِجَلَالِ اللَّهِ، فَإِنَّ ظَوَاهِرَ
هَذِهِ الصِّفَاتِ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِينَ: إِمَّا جَوْهَرٌ مُحَدَّثٌ، وَإِمَّا عَرَضٌ
قَائِمٌ بِهِ.

فَالْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالْكَلَامُ وَالْمَشِيئَةُ وَالرَّحْمَةُ وَالرِّضَا، وَالْغَضَبُ
وَنَحْوُ ذَلِكَ: فِي حَقِّ الْعَبْدِ أَعْرَاضٌ.

وَالْوَجْهُ وَالْيَدُ وَالْعَيْنُ فِي حَقِّهِ أَجْسَامٌ.

فَإِذَا كَانَ اللَّهُ مَوْصُوفًا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ بِأَنَّ لَهُ عِلْمًا
وَقُدْرَةً وَكَلَامًا وَمَشِيئَةً - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَرَضًا، يَجُوزُ عَلَيْهِ
مَا يَجُوزُ عَلَى صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ - حَازَ أَنْ يَكُونَ وَجْهَهُ اللَّهُ وَيَدَاهُ

لَيْسَتْ أَحْجَاسًا يَجُوزُ عَلَيْهَا مَا يَجُوزُ عَلَى صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ.

وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي حَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ السَّلَافِ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ كَلَامُ جُمْهُورِهِمْ، وَكَلَامُ الْبَاقِينَ لَا يُخَالِفُهُ، وَهُوَ أَمْرٌ وَاضِحٌ، فَإِنَّ الصِّفَاتِ كَالذَّاتِ، فَكَمَا أَنَّ ذَاتَ اللَّهِ ثَابِتَةٌ حَقِيقَةٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَخْلُوقَاتِ، فَصِفَاتُهُ ثَابِتَةٌ حَقِيقَةٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ.

فَمَنْ قَالَ: لَا أَعْقِلُ عِلْمًا وَيَدًّا إِلَّا مِنْ جِنْسِ الْعِلْمِ وَالْيَدِ الْمَعْهُودَيْنِ.

قِيلَ لَهُ: فَكَيْفَ تَعْقِلُ ذَاتًا مِنْ غَيْرِ جِنْسِ ذَوَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ صِفَاتِ كُلِّ مَوْصُوفٍ تُنَاسِبُ ذَاتَهُ وَتُلَاقِي حَقِيقَتَهُ، فَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ مِنْ صِفَاتِ الرَّبِّ - الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ - إِلَّا مَا يُنَاسِبُ الْمَخْلُوقَ فَقَدْ ضَلَّ فِي عَقْلِهِ وَدِينِهِ.

وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا قَالَ لَكَ الْجَهْمِيُّ: كَيْفَ اسْتَوَى، وَكَيْفَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَكَيْفَ يَدَاهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ؟

فَقُلْ لَهُ: كَيْفَ هُوَ فِي نَفْسِهِ؟

فَإِذَا قَالَ لَكَ: لَا يَعْلَمُ مَا هُوَ إِلَّا هُوَ، وَكُنْهُ الْبَارِي غَيْرُ مَعْلُومٍ لِلْبَشَرِ.

فَقُلْ لَهُ: فَالْعِلْمُ بِكَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ مُسْتَلْزِمٌ لِلْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ الْمَوْصُوفِ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ تَعْلَمَ بِكَيْفِيَّةِ صِفَةِ الْمَوْصُوفِ، وَلَمْ تَعْلَمَ كَيْفِيَّتَهُ، وَإِنَّمَا تَعْلَمُ الذَّاتَ وَالصِّفَاتُ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ

عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُ، بَلْ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتُ فِي الْجَنَّةِ قَدْ ثَبَتَ
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: (لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مِمَّا فِي الْجَنَّةِ إِلَّا
الْأَسْمَاءُ) ^(١).

وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ: أَنَّهُ لَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ،
وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنَّ فِي الْجَنَّةِ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أَذُنٌ سَمِعَتْ،
وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ» ^(٢).

فَإِذَا كَانَ نَعِيمُ الْجَنَّةِ وَهُوَ خَلْقٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ كَذَلِكَ،
فَمَا الظَّنُّ بِالْخَالِقِ ﷻ؟

الشرح:

ابتدأ شيخ الإسلام هذا المقطع بقوله: (وَجَمَاعُ الْأَمْرِ: أَنَّ الْأَقْسَامَ
الْمُمْكِنَةَ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا سِتَّةُ أَقْسَامٍ، كُلُّ قِسْمٍ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنْ
أَهْلِ الْقِبْلَةِ) وهذه الأقسام جاءت من جهة التقسيم، يعني: أن هذه الأقسام
الممكنة:

* إما أن تجرى على ظاهرها.

* وإما أن لا تجرى على ظاهرها.

* وإما أن يسكت فلا يقال نعلم ظاهرها أو لا نعلم ظاهرها.

(١) سبق تخريجه (ص ٣٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٧٩)، ومسلم (٢٨٢٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وكل قسم ينقسم إلى قسمين ، فصارت ستة :

فالأولون هم الذين يقولون : نجري هذه على ظاهرها ، وهؤلاء هم المنتسبون في الجملة إلى السلف الصالح عليه السلام ؛ لأن السلف أجروا الأحاديث على ظاهرها ، ولم يفسروها بما يخالف ظاهرها ؛ بل أيدوا ظاهرها بالتفسير ، وهذا التقرير العام بأن السلف مجمعون - من الصحابة والتابعين - على عدم صرف هذه الألفاظ عما دل عليه ظاهرها ، أخذ به من بعدهم - من بعد الصحابة والتابعين - أخذ به طائفتان :

الطائفة الأولى : المجسمة ، الذين فهموا من الظواهر أنها تشبيه لصفات الخالق بصفات المخلوق وأنها مثلها ، اليد كاليد ، والعينان كالعينين ، والسمع كالسمع ، والبصر كالبصر ، وهكذا من حيث الكيفية ، وهؤلاء هم الذين سماهم السلف : المجسمة ، الممثلة ، ووصفوا مذهبهم بالكفر .

هؤلاء أتوا من جهة أن إثبات ظاهر الألفاظ ما المراد به ؟ ظنوا أن الظاهر المراد منه ما يفهمه الإنسان من هذه الكلمة من جهة المعنى والكيفية ؛ لأن القرآن أنزل بلسان عربي مبين ، فلم يعقل منها إلا هذا المعنى وهذه الكيفية .

فإذا جاء ضلالهم من جهة فهم معنى الظاهر ، فهموا الظاهر أنه مثل ما للمخلوق ، والسبب أن الله وصف المخلوق بصفات ووصف نفسه الجليلة بصفات وما فرّق من حيث دلالة الألفاظ بين هذا وهذا بكلام يصرف الكلام عن ظاهره ، فجعلوا هذا وهذا سواء ، وقوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، فسروه بغير تفسير المماثلة في الكيفية ، وإنما فسروه بمنع المماثلة في تمام المعنى دون الكيفية .

الطائفة الثانية: ممن قالوا بإجراء اللفظ على ظاهره، فهي داخلة في القسم الأول الذين يجرون الألفاظ على ظواهرها: هم المنتسبون للحديث والسنة، فهم مجمعون على أن هذه الألفاظ يجب أن تجري ظواهرها على الوجه اللائق بالله ﷻ، وفهموا من كلام السلف أنه يجب إجراء الألفاظ هذه على ظواهرها والإيمان بما دل عليه ظاهر اللفظ، وقالوا: ظاهر اللفظ لا يدل على الكيفية ولا يدل على تمام المعنى، بل ظاهر اللفظ في المخلوق ما يناسب ذاته، وظاهر اللفظ بالنسبة لجلال الله ﷻ ما يناسب ذاته، فالمخلوق له من الصفة مثل ما لذاته، والله ﷻ له من هذه الصفات - يعني من ظواهرها - ما يناسب ذاته، وذاته كاملة الكمال المطلق وصفاته كذلك.

لهذا أجروا قاعدة: «القول في الصفات كالقول في الذات، يُحتذى فيه حذوه وينهج فيه على منواله» فكما أن إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود ومعنى لا إثبات كيفية.

والأولون - المجسمة - لم يقولوا: إن وجود الله ﷻ مماثل لوجود المخلوق، ولهذا كل من خالف منهج السلف فهو ملزم بالتناقض، فإنه لا بد أن يتناقض بين ما أثبت وبين ما نفى، بين ما حمل عليه الأدلة وبين ما لم يحمل عليه الأدلة.

والمنتسبون للسلف الذين أجروا الألفاظ على ظواهرها يتقسمون على ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: هم الحقيقون بصحة الانتساب إلى مذهب السنة والحديث، وهم الذين أثبتوا الصفات ولم يخالفوا منهج الصحابة والتابعين فيها، بل كان إثباتهم لها إثبات وجود وإثبات معنى على ما دل عليه اللفظ،

وهذا هو مذهب أهل السنة والحديث بكل الصفات .

والطائفة الثانية: الذين قالوا: نجريها على ظواهرها، وظواهرها غير معلومة لنا، ومعنى الإجراء على ظاهرها أننا نذكر اللفظ ونسكت عن المعنى، وهؤلاء هم المفوضة .

والطائفة الثالثة: من أجروا هذه الألفاظ على ظاهرها؛ لكنهم غلوا في إجرائها على ظواهرها، بحيث فسّروا الظواهر باللازم، فأثبتوا صفات لم ترد باللوازم، وهذا عليه طائفة من الغلاة في الإثبات من المنتسبين للحنابلة ولغيرهم .

ولهذا قال شيخ الإسلام^(١): رجلان جنى عليهما أصحابهما: جعفر الصادق، وأحمد بن حنبل، فإن أصحاب جعفر - يعني الشيعة الذين انتسبوا إليه وسُموا بالجعفرية - حرفوا طريقة جعفر، وكان فقيها على مذهب أهل السنة، وصرفوا ذلك ونسبوا إليه كتباً في التوحيد والفقه بما يخالف ما كان عليه حقيقة، وكذلك طائفة كبيرة من أصحاب أحمد المنتسبين إليه وليسوا من فقهاء الإسلام في التوحيد وفي السنة وفي الفقه، بل كانوا من المنتسبين إليه ومن غير العلماء بمذهبه، غلوا في الإثبات حتى نسبوا أشياء إليه لا يصح أن تُنسب إليه، فأثبتوا باللوازم الصفات، وقالوا: ظاهر اللفظ لا بد له من إثبات ما يلزم منه، لهذا أيدوا هذه اللوازم بالأحاديث الضعيفة الكثيرة؛ كما فعله طائفة مثل: أبي يعلى^(٢) في كتابه (إبطال التأويلات)، وأشباه هؤلاء،

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢/٢١٧)، (٤/٧٨)، (١٢/٣٢٠)، وشرح العقيدة الأصفهانية (ص ١٠٨).

(٢) سبق الكلام عليه وعلى كتابه، راجع (ص ٣٥٣).

فيجعل من لازم إثبات القدم لله ﷻ إثبات تركب الساق عليها؛ لأن هذا هو الظاهر، ويشبتون العضد والمنكب والجنب وأشياء من هذا على حسب اللوازم، وما أيده اللآزم من أحاديث رويت في هذا فهي إما غير صحيحة وإما لها دلالة غير ما ذهبوا إليه.

المقصود من هذا أن من أثبتوا الظاهر - سواء أكانوا مجسمة أو كانوا من أهل الحديث والسنة أو كانوا من الطوائف التي ذكرنا - هؤلاء الخلاف بينهم في تفسير معنى الظاهر، فيتنبه طالب العلم إلى أن المراد من تفسير الظاهر ما هو؟ فإذا حُدد تحدد فهم هذه المذاهب.

ساق شيخ الإسلام مثالين على أن إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية، وهذان المثالان ساقهما أيضا في كتابه المعروف «التدمرية»^(١)، وهما: مثال الجنة وما فيها، والروح، وهما واضحان في الدلالة على ما أراده ﷻ.



(١) انظر: التدمرية (٤٦ - ٥٧).

وَهَذِهِ الرُّوحُ الَّتِي فِي بَنِي آدَمَ قَدْ عَلِمَ الْعَاقِلُ اضْطِرَابَ النَّاسِ فِيهَا، وَإِمْسَاكَ النُّصُوصِ عَنْ بَيَانِ كَيْفِيَّتِهَا، أَفَلَا يَعْتَبِرُ الْعَاقِلُ بِهَا عَنِ الْكَلَامِ فِي كَيْفِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى؟ مَعَ أَنَّا نَقْطَعُ بِأَنَّ الرُّوحَ فِي الْبَدَنِ، وَأَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْهُ وَتَعْرُجُ إِلَى السَّمَاءِ، وَأَنَّهَا تُسَلُّ مِنْهُ وَقَتَ النَّزْعِ، كَمَا نَطَقْتُ بِذَلِكَ النُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ، لَا نُعَالِي فِي تَجْرِيدِهَا غُلُوَّ الْمُتَفَلِّسَةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ حَيْثُ نَفَوْا عَنْهَا الصُّعُودَ وَالنُّزُولَ، وَالِاتِّصَالَ بِالْبَدَنِ وَالانْفِصَالَ عَنْهُ، وَتَخَبَّطُوا فِيهَا حَيْثُ رَأَوْهَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْبَدَنِ وَصِفَاتِهِ، فَعَدَمُ مُمَاثَلَتِهَا لِلْبَدَنِ لَا يَنْفِي أَنْ تَكُونَ الصِّفَاتُ ثَابِتَةً لَهَا بِحَسَبِهَا، إِلَّا أَنْ يُفَسِّرُوا كَلَامَهُمْ بِمَا يُوَافِقُ النُّصُوصَ، فَيَكُونُونَ قَدْ أَخْطَؤُوا فِي اللَّفْظِ، وَأَنَّى لَهُمْ بِذَلِكَ؟

وَلَا نَقُولُ: إِنَّهَا مُجَرَّدُ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ كَالْدَمِ وَالْبَحَارِ مَثَلًا، أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْبَدَنِ وَالْحَيَاةِ، وَإِنَّهَا مُخْتَلِفَةُ الْأَجْسَادِ وَمُسَاوِيَةٌ لِسَائِرِ الْأَجْسَادِ فِي الْحَدِّ وَالْحَقِيقَةِ، كَمَا يَقُولُ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ بَلْ نَتَيَقَّنُ أَنَّ الرُّوحَ عَيْنٌ مَوْجُودَةٌ غَيْرُ الْبَدَنِ، وَإِنَّهَا لَيْسَتْ مُمَاثِلَةً لَهُ، وَهِيَ مَوْصُوفَةٌ بِمَا نَطَقْتُ بِهِ النُّصُوصُ حَقِيقَةً لَا مَجَازًا، فَإِذَا كَانَ مَذْهَبُنَا فِي حَقِيقَةِ الرُّوحِ وَصِفَاتِهَا بَيْنَ الْمُعْطَلَةِ وَالْمُمَثِّلَةِ، فَكَيْفَ الظَّنُّ بِصِفَاتِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؟

الشرح:

في الروح مذهبان:

الأول: مذهب الفلاسفة.

والثاني: مذهب أكثر أهل الكلام.

الفلاسفة عندهم أن الروح خُلقت في الأزل أو موجودة في الأزل، وهي للبقاء وليست للزوال، وأنها تهبط لتدخل الجسد الذي يلائمها، وأنها إذا دخلت الجسد فإنها شيء واحد لا يتجزأ ولا ينفك عن الجسد، إلا إذا لم يصلح الجسد لبقاء الروح فيه فتتفصل، فإذا انفصلت ذهبت إلى جسد آخر أو حُفظت.

وهذا هو مذهب الفلاسفة المعروف عنهم، وعندهم أنها ملازمة لا تنفك لا تذهب ولا تجيء، بل هي شيء واحد غير منقسمة؛ لأنها إذا خرجت معناه أنها ذهبت الحياة.

وأكثر أهل الكلام يقولون: هي جزء من أجزاء البدن مثل الدم ومثل النبض في الإنسان ومثل حركة القلب، ومثل ما يجري في بني آدم أو في الكائنات الحية، فالروح والنفس مثل هذه الأشياء جزء من أجزائه، أيضًا لا تنفك عنه.

وهذا وهذا لاشك أنهما مخالفان لما دلت عليه النصوص في شأن الروح.

وشيوخ الإسلام رحمهم الله قصده من هذا التمثيل: أن إثبات الروح بالاتفاق إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكَذلك صفات الرب ﷻ إثباتها إثبات وجود لا إثبات كيفية.



وَأَمَّا (الْقِسْمَانِ) اللَّذَانِ يَنْفِيَانِ ظَاهِرَهَا، أَغْنِيَ الَّذِينَ يَقُولُونَ:
لَيْسَ لَهَا فِي الْبَاطِنِ مَذْلُولٌ هُوَ صِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى قَطُّ، وَأَنَّ اللَّهَ
لَا صِفَةَ لَهُ ثُبُوتِيَّةً، بَلْ صِفَاتُهُ إِمَّا سَلْبِيَّةٌ وَإِمَّا إِضَافِيَّةٌ، وَإِمَّا
مُرَكَّبَةٌ مِنْهُمَا، أَوْ يُثَبِّتُونَ بَعْضَ الصِّفَاتِ - السَّبْعَةِ، أَوِ الثَّمَانِيَةِ،
أَوِ الْخَمْسِ عَشْرَةَ - أَوْ يُثَبِّتُونَ الْأَحْوَالَ دُونَ الصِّفَاتِ. (ويقرون من
الصفات الخبرية بما في القرآن دون الحديث)؛ كَمَا عُرِفَ مِنْ
مَذَاهِبِ الْمُتَكَلِّمِينَ.

فَهَؤُلَاءِ قِسْمَانِ:

(قِسْمٌ) يَتَأَوَّلُونَهَا وَيُعَيِّنُونَ الْمُرَادَ، مِثْلَ قَوْلِهِمْ: اسْتَوَى بِمَعْنَى
اسْتَوَى، أَوْ بِمَعْنَى غُلُو الْمَكَانَةِ وَالْقَدْرِ، أَوْ بِمَعْنَى ظُهُور نُورِهِ
لِلْعَرْشِ، أَوْ بِمَعْنَى انْتِهَاءِ الْخَلْقِ إِلَيْهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي
الْمُتَكَلِّفِينَ.

و (قِسْمٌ) يَقُولُونَ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ بِهَا، لَكِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ
إثبات صفة خارجية عَمَّا عَلِمْنَا.

وَأَمَّا (الْقِسْمَانِ) الْوَاقِفَانِ:

(فَقِسْمٌ) يَقُولُونَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ ظَاهِرَهَا الْأَلِيقَ بِجَلَالِ
اللَّهِ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُرَادُ صِفَةً لِلَّهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَهَذِهِ
طَرِيقَةٌ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَوْمٌ يُمْسِكُونَ عَنْ هَذَا كُلِّهِ، وَلَا يَزِيدُونَ عَلَى تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ
وَقِرَاءَةِ الْحَدِيثِ، مُعْرِضِينَ بِقُلُوبِهِمْ وَالسِّنْتِهِمْ عَنْ هَذِهِ التَّفْصِيلَاتِ.

فَهَذِهِ الْأَقْسَامُ السَّنَّةُ لَا يُمْكِنُ الرَّجُلُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ قِسْمٍ مِنْهَا.
وَالصَّوَابُ فِي كَثِيرٍ مِنْ آيَاتِ الصُّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا الْقَطْعُ
بِالطَّرِيقَةِ الثَّابِتَةِ^(١)؛ كَالْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ
سُبْحَانَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَتُعْلَمُ طَرِيقَةُ الصَّوَابِ فِي هَذَا وَأَمْثَالِهِ
بِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ دَلَالَةً لَا تَحْتَمِلُ
النَّقِيضَ، وَفِي بَعْضِهَا قَدْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ ذَلِكَ مَعَ احْتِمَالِ
النَّقِيضِ، وَتَرَدُّدُ الْمُؤْمِنِ فِي ذَلِكَ هُوَ بِحَسَبِ مَا يُؤْتَاهُ مِنَ الْعِلْمِ
وَالْإِيمَانِ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ.

الشرح:

هذان القسمان المتوسطان - يعني في التقسيم - وهم الذين قالوا: إن
هذه لا تجرى على ظواهرها، يقولون: إن هذه الآيات والأحاديث لها
معنى في الحقيقة، لكن هذا المعنى ليس هو ما دل عليه الظاهر؛ لأن الظاهر
غير مراد للشارع بدلالة قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وهذا الظاهر قالوا بنفيه لما فهم المجسمة الآيات والأحاديث التجسيم،
فقال هؤلاء: يجب أن ينفي دلالة هذا الظاهر. وهؤلاء فروا من شيء إلى
غيره لأجل شناعة من أثبت الظاهر وهم المجسمة، ولو فهموا معنى كلام
السلف لما عدلوا عنه إلى غيره.

وفي الحقيقة هذا القول الذي تبناه ابن كلاب وتبعه عليه الأشعري
وجماعة.

(١) في نسخة: (بالطريقة الثانية).

والأشعري ومن معه لم يكونوا يعرفون حقيقة مذهب السلف، ولذلك يشكل عليهم في كثير من المواضع مذهب السلف فلا يعرفونه، ولما ساق الأشعري في كتابه (مقالات الإسلاميين) مذهب السلف ومذهب أهل الحديث، قال في آخره: (وبما قال به أهل الحديث أقول، وإلى ما ذهبوا إليه أذهب)، إنما ساق مذهبهم إجمالاً، ما ساقه على وجه التفصيل، ولما ساق مذاهب المبتدعة من أصحاب الفرق المختلفة ساقها على وجه التفصيل، فَيُفَصِّلُ أقوالهم في كل مسألة، وليس عنده من العلم بكلام أئمة السنة من التابعين - ممن تكلموا في الصفات والأمور الغيبية - وعلماء السنة وممن أتى بعدهم، ليس عنده من العلم بها ما يجعله يفهم مذهب السلف، وبناء على فهمه وكلامه نشأ الأشاعرة والمتكلمون في أكثر ما ذهبوا إليه؛ ولهذا لا يفهمون من إثبات الظاهر إلا ما عند المجسمة، هذا أصل الضلال في هذه المسألة؛ لأن الأشعري ما فهم تفاصيل كلام السلف ولا علمها، وإنما علم مذهبهم جملة، ولهذا لما صنف كتاب (الإبانة) تصنيف له معروف وهو في الجملة مقبول، لكنه أيضاً فيه إجمال، تكلم عن بعض المسائل، ثم أجمل قبول ما عليه الإمام أحمد بن حنبل.

لهذا نقول: إن الذين قالوا: (لا تجرى على ظواهرها) استحضروا لإجراء الظواهر مذهب المجسمة، فأرادوا أن يفروا منه إلى ما لا إشكال فيه، فنفوا إرادة الظاهر، وهذا لاشك أنه أصل باطل في هذا الباب، فهذا منشأ الضلال عند من قال: (لا تجرى على ظواهرها).

ومنشأ الضلال الثاني أنهم جعلوا العقل أصلاً وجعلوا النقل تابعاً، وعندهم العقل هو القاضي والنقل هو الشاهد^(١).

(١) سبق عزوه (ص ١٤٨).

ولهذا ما دلت دلالة العقل على منع اتصاف الرحمن به فإنهم يمنعونهم ولو جاء في النص، ولهذا اختلفوا: منهم من أثبت ثلاث صفات وهم المعتزلة، ومنهم من أثبت سبعة وهم الأشاعرة، ومنهم من أثبت ثمان صفات وهم الماتريدية، ومنهم من أثبت خمس عشرة، ومنهم من قسم الصفات إلى صفات وجودية وسلبية ومعاني ومعنوية وأوصلوها إلى عشرين... إلى تقسيمات لهم، ومنهم من أثبت الأحوال دون غيرها.

فهذه التقسيمات كلها الخلاف فيها راجع إلى أن دلالة العقل ما هي؟ فلما لم يتفقوا على دلالة العقل لم يتفقوا على ما يشتون من الصفات، فتتنظر مثلاً إلى المسألة الكبيرة بين الأشاعرة والماتريدية - وكلهم في الغالب واحد لكنهم اختلفوا في شيء وأربعين مسألة بعضها من جليل المسائل وبعضها من دقيقه، فاختلفوا في إثبات الصفات، فقال الأشاعرة بإثبات سبع، وزاد الماتريدية صفة ثامنة وهي صفة التكوين، وقالوا: صفة التكوين يعني أنه ﷻ هو الذي يكون الأشياء فيخلق ويصور ويبرأ بقوله: «كن» فيكون، ففهموا من قوله: «هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ» [الحشر: ٢٤] صفة التكوين، وأنه ﷻ ينشئ ما قدر وما خلق وصور بقوله: (كن)، وكل ما يلزم لتكوين المخلوق هو داخل في ذلك فيحدثونه بأصل الصفات، وهذا الفرق بينهما لأجل أن دلالة العقل لا تمنع، فلا بد من صفة خاصة بالتكوين، أما الصفات الأخرى السمع والبصر والكلام والإرادة والحياة والقدرة... إلى آخر السبع هذه لا تكفي، هناك خلق، فأين صفاته؟

فإذا تجد أن الخلاف في الدلالة العقلية، وهذا مما تمسكوا به في تأويل أو تحريف الأسماء والصفات.

والدلالة العقلية عندهم على نوعين :

الأول : دلالة عقلية ملازمة دائمة ، وهذه هي امتناع مماثلة ومشابهة الله ﷻ للمخلوق ، فهذه تجري عندهم في كل الصفات ، امتناع المشابهة وامتناع المماثلة ، هذه الدلالة العقلية تجعلهم ينفون ويقولون : هذه الآيات في الصفات ليست على ظاهرها .

الثاني : دلالة عقلية ليست عامة ، وإنما هي خاصة لفظية .

والأول هو المدعى في التأويل .

والثاني هو المدعى في المجاز .

فيقولون مثلاً : (استوى) بمعنى (استولى) ؛ لأنه لا يعقل من الاستواء غير استواء المخلوق ، وهذا منفي عن الله ؛ لأن الله ليس كمثله شيء ، أو لأن الله لا يشبه المخلوقين ، فيحيلون عن الدلالة العامة ، وكل مسألة أولوا وأحالوا فيها على التأويل ، فهو إحالة على الدلالة العقلية العامة ؛ لأن التأويل عندهم صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى غيره لقريئة ، وهي القرينة العقلية العامة .

أما والدلالة العقلية الخاصة هي الدلالة اللفظية في المجاز فيما ادعوا فيه من الألفاظ أنه مراد به المجاز ، وأنه ليس في وضعه الأول بل هو في وضعه الثاني . وهو مختلف باختلاف الصفات ، يقولون : الرحمة - مثلاً - إرادة الإنعام هذا تأويل ، وإذا قالوا الرحمة هي الإنعام هذا مجاز ، فإذا أحالوها إلى صفة من الصفات السبع التي أثبتوها صار تأويلاً ، وإذا قالوا : الرحمة هي النعمة ، مجاز عن النعمة ، واليد مجاز عن القدرة ، وهكذا فهذا يكون مجازاً ؛ لأنه صار مرجعه إلى اللفظ ، يعني : إلى الدلالة العقلية اللفظية .

وباقى الأقسام فيها غموض ما نطيل الكلام فيها، أعني من قالوا: إننا لا نعلم المراد البتة. هؤلاء هم أهل التجهيل، أو قالوا: المراد خفي قد يكون هذا وقد يكون هذا. أيضًا هؤلاء يدخلون في قسم أهل التجهيل.

هذا الموضوع فيه تفصيل له في أول (درء تعارض العقل والنقل)^(١) فصل وأطال شيخ الإسلام لما ذكر مذاهب الناس في الصفات، وقسمهم: إلى أهل الوهم والتخيل وإلى أهل التجهيل الذين يقولون: نجهل المعنى، أو الذين صرفوها، يعني: الأقسام الأربعة الأخيرة.



(١) قال شيخ الإسلام رحمته الله: (ولهؤلاء في نصوص الأنبياء طريقتان: طريقة التبديل، وطريقة التجهيل، أما أهل التبديل فهم نوعان: أهل الوهم والتخيل، وأهل التحريف والتأويل فأهل الوهم والتخيل هم الذين يقولون: إن الأنبياء أخبروا عن الله وعن اليوم الآخر وعن الجنة والنار بل وعن الملائكة بأمور غير مطابقة للأمر في نفسه، لكنهم خاطبوا بما يتخيلون به ويتوهمون به أن الله جسم عظيم، وأن الأبدان تعاد، وأن لهم نعيمًا محسوسًا وعقابًا محسوسًا، وإن كان الأمر ليس كذلك في نفس الأمر؛ لأن من مصلحة الجمهور أن يُخاطبوا بما يتوهمون به ويتخيلون أن الأمر هكذا، وإن كان هذا كذبًا فهو كذب لمصلحة الجمهور؛ إذ كانت دعوتهم ومصلحتهم لا تمكن إلا بهذه الطريق). هـ. انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٨ وما بعدها).

وَمَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَوْ غَيْرُهُ فَلْيَدْعُ بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يُصَلِّي يَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»^(١)، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: «كَانَ يُكَبِّرُ فِي صَلَاتِهِ ثُمَّ يَقُولُ ذَلِكَ»^(٢).

فَإِذَا افْتَقَرَ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ وَدَعَا، وَأَدْمَنَ النَّظَرُ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ وَكَلَامِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَائِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ: انْفَتَحَ لَهُ طَرِيقُ الْهُدَى.

ثُمَّ إِنْ كَانَ قَدْ خَبَرَ نَهَايَاتِ إِقْدَامِ الْمُتَفَلِّسَةِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَعَرَفَ أَنَّ غَالِبَ مَا يَزْعُمُونَهُ بُرْهَانًا وَهُوَ شُبْهَةٌ، وَرَأَى أَنَّ غَالِبَ مَا يَعْتَمِدُونَهُ يُوَوِّلُ إِلَى دَعْوَى لَا حَقِيقَةَ لَهَا، أَوْ شُبْهَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ قِيَاسٍ قَاسِدٍ، أَوْ قَضِيَّةٍ كُليَّةٍ لَا تَصْلُحُ إِلَّا جُزْئِيَّةً، أَوْ دَعْوَى إِجْمَاعٍ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، أَوْ التَّمَسُّكِ فِي الْمَذْهَبِ وَالِدَّلِيلِ بِالْأَلْفَافِ الْمُشْتَرَكَةِ.

ثُمَّ إِنْ ذَلِكَ إِذَا رُكِّبَ بِالْفَافِ كَثِيرَةٌ طَوِيلَةٌ غَرِيبَةٌ عَمَّنْ لَمْ يَعْرِفِ اصْطِلَاحَهُمْ، أَوْ هَمَّتِ الْغُرَّ مَا يُوهِمُهُ السَّرَابُ لِلْعَطْشَانِ، أَرَادَ إِيمَانًا وَعِلْمًا بِمَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَإِنَّ الضَّدَّ يُظْهِرُ حُسْنَ

(١) أخرجه مسلم (٧٧٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٧٦٨)، وأحمد في المسند (١٥٦/٦).

الضدَّ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ بِالْبَاطِلِ أَعْلَمَ كَانَ لِلْحَقِّ أَشَدَّ تَعْظِيمًا، وَبِقَدْرِهِ أَعْرَفَ.

فَأَمَّا الْمُتَوَسِّطُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فَيُخَافُ عَلَيْهِ مَا لَا يُخَافُ عَلَى مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ، وَعَلَى مَنْ قَدْ أَنْهَاهُ نَهَايَتُهُ، فَإِنَّ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ هُوَ فِي عَافِيَةٍ، وَمَنْ أَنْهَاهُ قَدْ عَرَفَ الْغَايَةَ، فَمَا بَقِيَ يَخَافُ مِنْ شَيْءٍ آخَرَ، فَإِذَا ظَهَرَ لَهُ الْحَقُّ وَهُوَ عَطْشَانٌ إِلَيْهِ قَبْلَهُ، وَأَمَّا الْمُتَوَسِّطُ فَمُتَوَهِّمٌ بِمَا تَلَقَّاهُ مِنَ الْمَقَالَاتِ الْمَأْخُوذَةِ تَقْلِيدًا لِمُعَظَّمِهِ وَتَهْوِيلًا.

الشرح:

قوله : (فَمُتَوَهِّمٌ بِمَا تَلَقَّاهُ مِنَ الْمَقَالَاتِ الْمَأْخُوذَةِ تَقْلِيدًا) يتوهم ماذا؟ (تَقْلِيدًا لِمُعَظَّمِهِ) ؛ لأنه الآن يأخذ الأشياء بالتقليد ما يعرف ما وراءها، فانخدع بالألفاظ، يعني : المتكلمون والضلال وضعوا اصطلاحات وألفاظًا توهم الناظر فيها أن وراءها علم لا يدركه إلا الخاصة، ولا يدركه إلا العلماء، ولا يدركه إلا الأئمة . . . إلى آخره، إنما يؤخذ تقليدًا، فتورث هذه الألفاظ تقليدًا لهم ؛ لأنها تعزل الناظر عن البرهان، فإذا قلدهم فيها أورثته تعظيمًا لمعظمه وتهويلًا لمعظمه .



وَقَدْ قَالَ النَّاسُ: أَكْثَرُ مَا يُفْسِدُ الدُّنْيَا: نِصْفُ مُتَكَلِّمٍ، وَنِصْفُ مُتَفَقِّهٍ، وَنِصْفُ مُتَطَبِّبٍ، وَنِصْفُ نَحْوِيٍّ، هَذَا يُفْسِدُ الْأَدْيَانَ، وَهَذَا يُفْسِدُ الْبُلْدَانَ، وَهَذَا يُفْسِدُ الْأَبْدَانَ، وَهَذَا يُفْسِدُ اللِّسَانَ.

وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ وَغَيْرِهِمْ هُمْ فِي الْغَالِبِ (فِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ يُؤْفِكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ) يَعْلَمُ الذَّكِيُّ مِنْهُمْ الْعَاقِلُ: أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ فِيمَا يَقُولُهُ عَلَى بَصِيرَةٍ، وَأَنَّ حُجَّتَهُ لَيْسَتْ بَيِّنَةً وَإِنَّمَا هِيَ كَمَا قِيلَ فِيهَا:

حُجَجٌ تَهَافَّتْ كَالزُّجَاجِ تَخَالَهَا حَقًّا وَكُلُّ كَاسِرٍ مَكْسُورٌ^(١)

وَيَعْلَمُ الْعَلِيمُ أَنَّهُمْ مِنْ وَجْهِ مُسْتَحِقُّونَ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ رحمته الله حَيْثُ قَالَ: (حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ أَنَّ يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَيُطَافَ بِهِمْ فِي الْقَبَائِلِ وَالْعَشَائِرِ وَيُقَالُ: هَذَا حِزَاءُ مَنْ تَرَكَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَأَقْبَلَ عَلَى الْكَلَامِ)^(٢).

وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهِمْ بَعَيْنُ الْقَدْرِ - وَالْحَيْرَةُ مُسْتَوْلِيَةٌ عَلَيْهِمْ، وَالشَّيْطَانُ مُسْتَحْوِذٌ عَلَيْهِمْ - رَحِمَتْهُمْ وَرَفِقَتْ عَلَيْهِمْ، وَأَوْتُوا ذِكَاءً وَمَا أَوْتُوا زُكَاءً، وَأَعْطُوا فَهُومًا وَمَا أُعْطُوا عُلُومًا^(٣)، وَأَعْطُوا سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/٤)، وبيان تلبيس الجهمية (٢٥٣/٢)، والصواعق المرسلة (١٢٧٧/٤).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٩/١٠)، وقال الذهبي عقبه: «العل هذا متواترًا عن الإمام» وانظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ٧٢).

(٣) في نسخة: (أَعْطُوا عُلُومًا وَمَا أُعْطُوا فَهُومًا).

وَلَا أَفْعِدْتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٢٦﴾ [الاحقاف: ٢٦].

وَمَنْ كَانَ عَلِيمًا بِهَذِهِ الْأُمُورِ: تَبَيَّنَ لَهُ بِذَلِكَ حِذْقُ السَّلَفِ وَعِلْمُهُمْ وَخِبْرَتُهُمْ حَيْثُ حَذَرُوا عَنِ الْكَلَامِ وَنَهَوْا عَنْهُ، وَذَمُّوا أَهْلَهُ وَعَابَوْهُمْ، وَعَلِمَ أَنَّ مَنْ ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَمْ يَزِدْ إِلَّا بُعْدًا.

فَنَسَأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ أَنْ يَهْدِيَنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، آمِينَ..

الشرح:

قوله: (وَمَنْ وَجِهَ آخَرَ إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهِمْ بَعَيْنِ الْقَدَرِ)، بعين القدر يعني: ما قَدَّرَ الله عليهم من الضلال وعدم إدراك الهدى والحيرة التي يتخبطون فيها، فانظرهم بعين القدر ترحمهم، وانظرهم بعين الشرع تبغضهم والله المستعان.

وقوله: (وَعَلِمَ أَنَّ مَنْ ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَمْ يَزِدْ إِلَّا بُعْدًا)، هذه الجملة من شيخ الإسلام رحمته الله حرية منك بإعادة النظر وإمعانه في هذا الموطن؛ لأن الناظر في نصوص الكتاب والسنة وفي كلام السلف يُخْشَى عليه من شيئين:

الأول: يخشى عليه من الغلو في فهمها أو أن يسيطر عليه الشبهة فلا يفهم النصوص كما ينبغي، وهذا وقع فيه طائفة بل طوائف من هذه الأمة.

والثانية: أن يمل من الرجوع إلى النصوص بما دلت عليه وإلى طريقة

السلف، ويذهب إلى غير هذا المسلك وهذه الطريقة ملأ منه، وهذه من مكاييد الشيطان أنه يُملأ من هذا، فيقول: ما عند الآخرين فيه علم وفيه تفصيل، فيعرض عن معرفة تفاصيل كلام السلف وشرحهم وبيانهم للآيات والأحاديث في هذا الباب - باب الاعتقاد في صفات الله وأسمائه وغير ذلك من أركان الإيمان - فيقبل على ما عند العقلانيين من المتكلمين والمبتدعة والضلال، فإذا نظر في كلامهم رأى في كلامهم عجباً من جهة تنوع الألفاظ وتجدها وكثرة المصطلحات، وهذه قد تُغري الناظر بأن وراءها علماً، وإنما وراءها - كما قال شيخ الإسلام - السراب لا العلم، فكل الكلام والفلسفة فيه حريق وظلمة، حريق للإيمان وظلمة للقلوب، وزخرفوها بالألفاظ والاصطلاحات حتى غدت عجيبة في كثرة ما يوردون وما زعموا أن طريقتهم برهانية صحيحة، فالواقع أن طريقتهم عقلية مخالفة لطريقة السلف، والاعتماد إنما يكون على ما جاء في الكتاب والسنة.

فإذا تنبه إلى أن أصل الضلال هو الذهاب إلى أحد الطريقتين:

الأول: أن يغلو العبد في النصوص وأن يُحمّلها ما لا تحتمل، أو أن تسيطر عليه شبهة فيها ولا يعلم ما دلت عليه علم الحق واليقين.

والثاني: أن يمل من قراءة كتب السنة والحديث والتوحيد على طريقة السلف فيذهب إلى غيرها، فيحصل عنده أولاً إعجاب، ثم بعد ذلك تحصل عنده شبهة، ثم بعد ذلك يحصل عنده بدايات الانحراف والضلال؛ ولهذا قال من قال من السلف: (لَا تُصْغِينَ بِسَمْعِكَ لِذِي هَوًى، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا يَغْلِقُ بِقَلْبِكَ مِنْهُ)^(١).

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٨٥/٤)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٧٧/٥)، وابن كثير في البداية والنهاية (٣١٥/٩) من كلام ميمون بن مهران رحمه الله.

ولا شك أنَّ كلام المتبعين للسلف قليلٌ، كثير الفائدة، وأن كلام غيرهم كثيرٌ، قليل الفائدة، إن لم يكن كثيرًا كثير المصرة.

والمتكلمون أقل كلامًا من الفلاسفة، والفلاسفة أكثر كلامًا من المتكلمين، وكلُّ له نصيبه من الضلال عن منهج السلف.

فإذا الواجب علينا أن نضرع إلى الله ﷻ دائما في أن يرينا الحق حقًا، وأن يمنَّ علينا باتباعه في المسائل العظيمة وفي المسائل التي قد تبدو غير عظيمة.

فلنضرع دائمًا إلى الله في أن يلهمنا الحق وأن يرينا الحق حقًا وأن يمن علينا باتباعه، ولنضرع إلى الله دائما أن يهدينا طريق عباده المتقين الذين رضي عنهم وأرضاهم ﷻ، ووصفهم الله ﷻ بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا﴾ (٦٦) وَإِذَا لَا تَيْبَتْ لَهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْتَهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿٦٨﴾ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا ﴿٧٠﴾ [النساء: ٦٦ - ٧٠].

إذا كان كذلك، فالاهتمام بطريقة السلف لا تنتهي، لا يقول طالب العلم: أنا عرفت طريقة السلف، أو عرفت مذهب السلف، وأريد أن أعرف ما عند أهل الفرق، أريد أن أعرف ما عند المتكلمين، ونحو ذلك، فيأتيه النقص والضلال من هذا، فكلام أهل العلم في الاعتقاد يُنسى إلا إذا حافظ عليه العبد بالترداد والقراءة، والرجوع إلى الأصول التي علمها بين حين وحين، فإذا تركه وأقبل على غيره صار جناية على ما سبق أن تعلمه وانتفع به من كلام أئمة أهل الحق والدين.

الخاتمة

أسأل الله ﷻ أن يرفع درجة شيخ الإسلام ابن تيمية، وأن يجزيه عن الموحدين خير الجزاء، فإن كل موحد ومتبع للسلف في عنقه لشيخ الإسلام ﷻ، ولشيخ الإسلام علينا منة، فينبغي علينا أن نسأل الله ﷻ له دائماً رفعة الدرجات، وأن يجعله مع الصديقين، ومع أهل المقامات العالية والدرجات الرفيعة.

وأسأله ﷻ أن يمكن في قلوبنا العلم النافع، وأن يثبت ما تعلمنا من كتب شيخ الإسلام في قلوبنا، وأن يمن علينا بالدعوة إلى ذلك، وبتعليمه، وبالصبر عليه، فإن في ذلك الفائدة العظيمة لنا في الدنيا والآخرة، اللهم فثبتنا وتقبل منا، والحمد لله رب العالمين.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.



مراجع التحقيق

* أبجد العلوم، صديق بن حسن القنوجي، تحقيق عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٩٧٨م.

* إبطال التأويلات لأخبار الصفات، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، تحقيق محمد حمود النجدي، مكتبة دار الإمام الذهبي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

* إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد الدمياطي، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

* إثبات صفة العلو، ابن قدامة المقدسي، تحقيق بدر عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

* اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لابن القيم، دار الكتاب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

* أخبار مكة، محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي، تحقيق عبد الملك بن عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

* أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، مكتب البحوث والدراسات دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤١٥هـ.

* اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، محمد بن عمر الرازي، تحقيق علي سامي النشار، دار الكتب العلمية بيروت، طبعة ١٤٠٢هـ.

* الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، تحقيق فوقية حسين محمود، دار الأنصار القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

* الأحاديث المختارة، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق عبد الملك ابن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

* الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الأمدي، المكتب الإسلامي، طبعة ١٤٠٢هـ، تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي.

* الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.

* الأربعين في دلائل التوحيد، أبو إسماعيل الهروي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

* الاستيعاب، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

* الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتاب العربي، بيروت.

* الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق علي البجاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

* الاعتصام، أبو إسحاق الشاطبي، المكتبة التجارية، مصر.

* الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

* الإكمال، علي بن هبة الله بن أبي نصر بن مأكولا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

* الأنساب، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

* البدء والتاريخ، المطهر بن طاهر المقدسي، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد.

* البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت.

* التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت.

* التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس.

* التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، شمس الدين السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

* التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية، شركة العبيكان للطباعة والنشر.

* التدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم محمد الرافعي القزويني، تحقيق عزيز الله العطاري، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٩٨٧م.

* الترغيب والترهيب، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

* التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق محمد رضوان الداية دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

* التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

* التقييد، محمد بن عبد الغني البغدادي، تحقيق كمال يوسف الحوت دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

* التمهيد ابن عبد البر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف، المغرب، طبعة ١٣٨٧هـ.

* التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق عبد العزيز إبراهيم الشهبان، دار الرشد بالرياض، طبعة ١٤١٨هـ.

* الثقات لابن حبان، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.

* الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ.

* الجواب الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق علي سيد صبيح المدني، مطبعة المدني، مصر.

* الحث على التجارة والصناعة والإنكار على من يدعي التوكل وترك العمل، دار العاصمة، الرياض.

* الحدود الأنيفة، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

* الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، عالم الكتب، بيروت.

* الدر المنثور، عبد الرحمن بن جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٩٩٣م.

* رؤية الله للدارقطني، تحقيق مبروك إسماعيل مبروك، مكتبة القرآن، القاهرة.

* الرد على الجهمية، عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.

* الرد على الجهمية لابن منده، تحقيق علي محمد ناصر الفقيهي، المكتبة الأثرية، باكستان.

* الرد على الزنادقة والجهمية، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق محمد حسن راشد، المطبعة السلفية، القاهرة، طبعة ١٣٩٣هـ.

* الرياض النضرة، أبو جعفر الطبري، تحقيق عيسى عبد الله محمد مانع الحميري، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

* الزهد، هناد بن سري الكوفي، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

* السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

* السلسلة الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.

* السلسلة الضعيفة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.

* السنة لابن أبي عاصم، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

* السنة للخلال - دار الراية للنشر والتوزيع - الرياض.

* السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

* السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، طبعة ١٤١٤هـ.

* السنن الكبرى للنسائي، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

* الشريعة للأجري، مطابع الأشراف، لاهور.

* الصارم المسلول على شاتم الرسول، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد عبد الله الحلواني ومحمد كبير شودري، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

* الصفات، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق عبد الله الغنيمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

* الصفدية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

* الصواعق المرسله لابن القيم، تحقيق علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

* الضعفاء، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

* الضعفاء والمتروكين، لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

* العبر في خبر من غبر، شمس الدين الذهبي، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت

* العرش، محمد بن عثمان بن أبي شيبة، تحقيق محمد بن حمد الحمود مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

* العظمة، لأبي الشيخ، تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

* العقود الدرية لابن عبد الهادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

* العقيدة الأصفهانية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق إبراهيم سعيداي مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

* العقيدة النظامية (الرسالة النظامية) للجويني، مكتبة الكليات الأزهرية مصر.

* العقيدة الواسطية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد بن عبد العزيز بن مانع، الرئاسة العامة للإفتاء، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

* العلل المتناهية، ابن الجوزي، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

* العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها ، لشمس الدين الذهبي ، تحقيق أبو محمد أشرف بن عبد المقصود ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

* العين للخليل بن أحمد ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات .

* الفردوس بمأثور الخطاب للديلمي ، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول دار الكتب العلمية ، بيروت ، طبعة ١٤٠٦ هـ .

* الفرق بين الفرق ، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٧ م .

* الفقه الأكبر برواية أبي مطيع البلخي ، مكتبة الفرقان ، الإمارات .

* الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي - مطابع القصيم - الرياض .

* الفهرست ، محمد بن إسحاق بن النديم ، دار المعرفة ، بيروت ، طبعة ١٣٩٨ هـ .

* القدر ، أبو بكر جعفر بن محمد بن محمد بن المستفاض ، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور ، أضواء السلف ، السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

* الكاشف ، شمس الدين محمد بن أحمد أبو عبد الله الذهبي الدمشقي تحقيق محمد عوامة ، دار القبلة للثقافة ، جدة ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

* الكامل في التاريخ لابن الأثير ، تحقيق عبد الله القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* الكامل في ضعفاء الرجال ، لابن عدي ، تحقيق يحيى مختار غزاوي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ .

* اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، دار صادر، بيروت، طبعة ١٤٠٠هـ.

* المختصر في أصول الفقه لابن اللحام، تحقيق محمد مظهر، جامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة.

* المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب، الكويت، طبعة ١٤٠٤هـ.

* المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، تحقيق عبد القادر بن بدران الدمشقي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

* المستدرک على الصحيحين للحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

* المستصفى لأبي حامد الغزالي - دار الكتب العلمية - بيروت.

* المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.

* المعارف لابن قتيبة، تحقيق ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة.

* المعجم الأوسط، أبو القاسم الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، طبعة ١٤١٥هـ.

* المعجم الكبير، أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

* المعجم الوسيط، إصدار مجمع اللغة العربية بمصر.

- * المغني عن حمل الأسفار للعراقي، مكتبة دار طبرية، طبعة ١٤١٥هـ.
- * الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، طبعة ١٤٠٤هـ.
- * المنتظم لأبي الفرج بن الجوزي، دار صادر، بيروت.
- * المنهل الروي، محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- * موطأ الإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، مصر.
- * النبوات، لشيخ الإسلام ابن تيمية، المطبعة السلفية، القاهرة، طبعة ١٣٨٦هـ.
- * النجوم الزاهرة، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، وزارة الثقافة، مصر.
- * النهاية في غريب الأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، طبعة ١٣٩٩هـ.
- * الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركلي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، طبعة ١٤٢٠هـ.
- * إشار الحق على الخلق في رد الخلافات، محمد بن نصر المرتضى (ابن الوزير)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧م.

- * إيضاح الدليل، محمد بن إبراهيم بن جماعة، دار السلام للطباعة.
- * بيان تليس الجهمية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.
- * تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، مكترة المعارف، القاهرة طبعة ١٩٥٩م.
- * تاريخ الإسلام للذهبي، تحقيق عمر تدمري، طبعة ١٤٠٩هـ.
- * تاريخ الطبري، لأبي جعفر بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * تاريخ العلماء بالأندلس، الحافظ أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يونس الأزدي، تحقيق عزت العطار الحسيني، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- * تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٩٩٥م.
- * تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، تحقيق محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، طبعة ١٣٩٣هـ.
- * تدريب الراوي عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

* تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر المروزي، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

* تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا.

* تفسير ابن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٥هـ.

* تفسير ابن كثير، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠١هـ.

* تفسير البغوي، تحقيق محمد النمر، وعثمان صميرية، وسليمان الحرش.

* تفسير السعدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة ١٤٢١هـ.

* تفسير القرطبي، طبعة دار الشعب، القاهرة، وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.

* تفسير عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

* تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

* تليس إبليس، لابن الجوزي، تحقيق السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

* تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

- * تهذيب الكمال، يوسف أبو الحجاج المزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- * تهذيب اللغة للأزهري، دار القومية العربية، مصر.
- * جامع العلوم والحكم، تحقيق طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.
- * حاشية السنن لابن القيم، من مختصر السنن، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- * حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ.
- * حلية الأولياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.
- * خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض، طبعة ١٣٩٨هـ.
- * درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، دار الكنوز الذهبية، الرياض، طبعة ١٣٩١هـ.
- * ذم التأويل، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- * ذيل طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

* رؤية الله، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق مبروك إسماعيل مبروك، مكتبة القرآن، القاهرة.

* رحلة ابن فضلان، أحمد بن فضلان بن العباس بن راشد، تحقيق سامي الدهان، مديرية إحياء التراث، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

* رسالة الماتريديّة، شمس الدين الأفغاني.

* روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٢هـ.

* روضة الناظر، لابن قدامة المقدسي، تحقيق عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

* زاد المسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

* سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

* سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

* سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث، بيروت.

* سنن الدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم المدني، دار المعرفة، بيروت.

* سنن الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

* سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣ هـ.

* سيرة الإمام أحمد بن حنبل - أبو الفضل صالح بن أحمد بن حنبل، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ.

* شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

* شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، تحقيق أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، طبعة ١٤٠٢ هـ.

* شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩١ هـ.

* شرح الفتوى الحموية، الشيخ محمد أمان، الشريط الرابع، الوجه الثاني.

* شرح الفقه الأكبر للماتريدي (ضمن الرسائل السبعة في العقائد)، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد.

* شرح القصيدة النونية، أحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ.

* شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ.

- * شرح الواسطية، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق سعد الصميل، دار ابن الجوزي، طبعة ١٤١٦هـ.
- * شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- * شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، الشيخ عبد الله الغنيان، مكتبة لينة، طبعة ١٤١٣هـ.
- * شرح لمعة الاعتقاد، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق أشرف عبد المقصود، أضواء السلف، طبعة ١٤١٥هـ.
- * شرح مختصر الروضة للطوفي، تحقيق عبد الله التركي، طبعة ١٤١٩هـ.
- * شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- * صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- * صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ١٣٩٠هـ.
- * صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- * صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

* صريح السنة، ابن جرير الطبري، تحقيق بدر يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

* صفة المنافق، جعفر بن محمد بن الحسين الفريابي، تحقيق بدر البدر، دار الخلفاء للكتاب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

* طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

* طبقات الحنابلة، محمد بن أبي يعلى أبو الحسين، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

* طبقات الحنفية، عبد القادر بن أبي الوفاء، مير محمد كتب خانة، كراتشي.

* طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن عبد الله بن عبد الكافي السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

* طبقات الفقهاء، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، تحقيق خليل الميس، دار القلم، بيروت.

* طبقات المحدثين بأصبهان، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، تحقيق عبد الغفور حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

* طبقات المفسرين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٦م.

- * طريق الهجرتين وباب السعادتين ، لابن القيم ، تحقيق عمر بن محمود أبو عمر ، دار ابن القيم ، الدمام ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ .
- * طبقات المفسرين ، أحمد بن محمد الداودي ، تحقيق سليمان بن صالح الخزي ، مكتبة العلوم والحكم ، السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .
- * ظلال الجنة ، محمد ناصر الدين الألباني ،
- * عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن ، لحمود التويجري ، دار اللواء ، الرياض .
- * عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، موفق الدين أحمد بن القاسم الخزرجي ، تحقيق نزار رضا ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- * غاية المرام للآمدي ، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف ، المجلس الأعلى ، القاهرة ، طبعة ١٣٩١ هـ .
- * غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ، تحقيق محمد عبد المعيد خان ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ .
- * فتح الباري ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق محب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت .
- * فتح القدير ، محمد بن علي الشوكاني ، دار الفكر ، بيروت .
- * فرق الشيعة ، الحسن بن موسى النوبختي ، دار الأضواء ، بيروت ، طبعة ١٤٠٤ هـ .
- * فضائح الباطنية ، أبو حامد الغزالي ، تحقيق عبد الرحمن بدوي ، مؤسسة دار الكتب ، الكويت .

* فضل الصحابة، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

* فهم القرآن، الحارث بن أسد بن عبد الله المحاسبي، تحقيق حسين القوتلي، دار الكندي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

* فيض القدير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.

* كتاب التوحيد مع فتح المجيد، تحقيق أشرف عبد المقصود، مؤسسة قرطبة.

* كشف الخفاء، إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق أحمد القلاش مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.

* كشف الظنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، دار الكتب العلمية بيروت، طبعة ١٤١٣هـ.

* كنز العمال للمتقي الهندي، بيت الأفكار الدولية.

* لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

* لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.

* لطائف المعارف، للحافظ ابن رجب، توزيع مؤسسة الراجحي الخيرية.

* لمعة الاعتقاد، عبد الله بن قدامة المقدسي، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

* مجمع الزوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث، القاهرة وبيروت.

* مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية

* مختار الصنحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة ١٤١٥هـ.

* مختصر السنن للمنذري، ومعه معالم السنن، شرح سنن أبي داود، للمحافظ أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي، ومعه تهذيب السنن، لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، وأحمد محمد شاكر، دار المعرفة، طبعة ١٤٠٠هـ.

* مختصر العلو للذهبي، اختصار وتحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

* مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.

* مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

* مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

* مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر.

* مسند البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، المدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

* مسند الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.

* مسند الشاميين، أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

* مسند الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.

* مسند عبد بن حميد، تحقيق صبحي البديري ومحمود محمد خليل، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

* مشاهير علماء الأمصار، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي، تحقيق فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٩٥٩ م.

* مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، دار الكتب العربية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

* مصرع التصوف، برهان الدين البقاعي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، طبعة ١٤٠٠هـ.

* مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

- * مصنف عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- * معارج القبول، حافظ بن أحمد حكمي، تحقيق عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- * معجم الأدباء، أبو عبد الله ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- * معجم البلدان، أبو عبد الله ياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت.
- * معجم مقاييس اللغة لابن فارس، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة ١٤٢٢هـ.
- * معرفة القراء الكبار للذهبي، تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- * معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.
- * مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق هلموت ريتز، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثالثة.
- * منهاج السنة النبوية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

* ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تحقيق علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

* نخبة الفكر لابن حجر، دار إحياء التراث، بيروت.

* نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني، مكتبة المتنبي، القاهرة.

* هداية الحيارى، لابن القيم، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

* وفيات الأعيان وأنباء أبناء زمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر	٥
مقدمة الشارح - حفظه الله تعالى -	٧
سبب تأليف هذه الفتوى : سؤال وُجَّه لشيخ الإسلام ابن تيمية عن قول أئمة الدين في آيات الصفات ، وبداية الجواب	١٧
من المحال إلا يأتي في القرآن الكريم بيان ما يجب لله تعالى ، وما لا يجوز عليه ﷺ	١٨
طريقة النجاة في هذا هي سبيل السلف الصالح ﷺ	١٩
من المحال أن يكون الرسول ﷺ قد عَلَّمَ أُمَّتَهُ كل شيء ولم يُعلمهم أصول دينهم	٢٢
من المحال أيضًا أن يكون خير القرون غير عَالِمِينَ بما يجب لله ﷻ	٢٣
النفوس الصحيحة تشاق إلى معرفة صفات الله ﷻ ، وما يجب له ﷻ	٢٣
باب الغيبات باب تسليم لا تعمل فيه العقول ولا الأقيسة	٢٤
ظاهر النصوص ما دل عليه النص من إثبات الصفة والمعنى	٢٥
الرد على من يقول : (طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم)	٢٧
الفرق بين المتكلمين والفلاسفة ، وأقسام الفلاسفة	٢٨
شرح عبارة شيخ الإسلام (فإن هؤلاء المبتدعة . . . من المتفلسفة)	٢٩
نموذج من جمل بعض شراح الكلام على غرائب اللغات لصرف الكلام عن ظاهره	٣٠

- أبيات ذكرها الشهرستاني تدل على رجوعه عما كان عليه ٣٢
- أبيات ذكرها الفخر الرازي في آخر حياته تدل على ندمه ورجوعه ٣٣
- توبة الغزالي ورجوعه وموته وصحيح البخاري على صدره ٣٤
- اضطراب الآمدي وحيرته في صفة الكلام ٣٥
- رد شيخ الإسلام على الفخر الرازي في قوله بوجوب تقديم العقل على النقل ٣٦
- نقل كلام الجويني في توبته وندمه ورجوعه ٣٨
- شرح قول الجويني: (أموت على عقيدة أُمِّي) ٣٩
- كيف يكون هؤلاء المحجوبون المتهوكون الحيارى أعلم من السابقين الأولين ورثة الأنبياء والمرسلين ٤٠
- ذكر شيخ الإسلام سبب تقديمه هذه المقدمة ٤٢
- أدلة علو الله تعالى وفوقيته من القرآن الكريم ٤٤
- الفرق بين النص والظاهر ٤٤
- أنواع العلو ٤٦
- الأدلة من السنة على العلو ٤٨
- إجماع أهل السنة على إثبات علو الله ﷻ بذاته وصفاته ٥٥
- لئن كان ما يقوله هؤلاء المتهوكون هو الاعتقاد الواجب، فإن ترك الناس بدون كتاب ولا سنة كان أنفع لهم وأهدى ٥٧
- بيان تشعب واضطراب طرق النفاة في النفي والتعطيل ٥٧
- بيان أصول الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة في مسألة تقديم العقل على النقل ٥٩

- ٦٢ الرد على شبهة الأخذ بالقاطع العقلي وترك ما سواه
- تصريح بعضهم بأنه عند التنازع لا يُتَحاكَم إلى الكتاب والسنة ومنع
- ٦٤ تكفير هؤلاء من أجل الشبهة
- ٦٧ الفرق بين المتكلمين والفلاسفة
- ٧٠ شرح وبيان أن اللازم من الباطل باطل
- لم يقل الرسول ﷺ ولا أحد من السلف الصالح أن ظواهر النصوص
- ٧١ غير مرادة
- ٧١ إخبار الرسول ﷺ أن الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة
- ٧٢ أصل مقالة التعطيل مأخوذ عن تلامذة اليهود والصابئين
- ٧٣ بيان معنى الصابئ
- وصف الرب عند النفاة بالصفات السلبية الإضافية والمركبة منهما،
- ٧٤ وبيان ذلك
- ٧٥ الكلام على أبي نصر الفارابي وفلسفته
- ٧٧ مناظرة جهنم للسمنية وتأثره بمناظرتهم
- الكلام على مسألة حلول الأعراض في الأجسام، وبيان المقصود
- ٧٧ بالطبائع الأربع، والجوهر، والفرد
- ٧٨ سبب انحراف الجهم مسألة حلول الأعراض في الجسم
- ٨٠ زيادة البلاء بتعريب الكتب الرومية
- ٨٠ كثرة كلام الأئمة في ذم طريقة المتكلمين
- ٨٤ أصل التأويلات الموجودة اليوم هي تأويلات المريسي

- ذكر كتاب عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على المريسي ، وحكايته هذه
 ٨٥ التأويلات
 إطلاق العلماء لفظة (جهمية) على كل من تأول باعتبار مشاركتهم الجهم
 ٨٦ في أصل مقالته
 الفرق بين تأويل جهم وتأويل المتأخرين ٨٦
 كلام السلف في ذم تأويل المتكلمين موجود في كثير من كتبهم ، وبيان
 بعضها ٨٨
 كيف تطيب نفس مؤمن أن يأخذ بسبيل المغضوب عليهم والضالين ؟ ٩٥
 أخذ كلام الأئمة من كتب السلف لا يستلزم البحث عن صحتها ٩٦
 منهجية من تصور مسائل الاعتقاد في كتب المتقدمين والمتأخرين ٩٦
 بيان حال البيهقي في الاعتقاد ، وكتاب (الأسماء والصفات) ٩٧
 فصل في بيان القول الشامل في جميع هذا الباب ٩٨
 شرح مسألة الترضي عن غير الصحابة عليهم السلام ٩٨
 شرح معنى التحريف والتعطيل والتكميل ٩٩
 انقسام الظاهر إلى ظاهر إفرادي وظاهر تركيبي ، وبيان ذلك ١٠٠
 الرب تعالى مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه ١٠٤
 كل واحد من فريقَي التعطيل والتكميل جامع بين التعطيل والتكميل ١٠٦
 الكلام على الجوهر والعرض ١٠٧
 المعطل شر من الممثل ١٠٧
 القول الفاصل هو ما عليه الأمة الوسط من أن الله تعالى مستوٍ على
 عرشه استواءً يليق بجلاله ويختص به ١٠٩

- الخالفون للكتاب والسنة والسلف الصالح في أمر مريج ١٠٩
- كلام الإمام مالك (أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء
به جبريل) ١١٠
- بيان أن كل واحد من هؤلاء مخصوم بما خصم به الآخر ١١٠
- بيان اضطراب عقول المؤولة واختلافها ١١١
- بيان أن نصوص الصفات متواترة، وهي معروفة بالاضطرار ١١٥
- وجوب الأخذ بما أخذ به الرسول ﷺ لاجتماع كمال صفات العلم
والقدرة والإرادة فيه ١١٦
- المتحرفون عن طريقة السلف ثلاث طوائف: أهل التخيل، وأهل
التأويل، وأهل التجهيل ١١٩
- بيان المراد بالفلاسفة الإلهية ١١٩
- بيان أقسام أهل التخيل ومذاهبهم ١١٩
- بيان مذهب أهل التأويل ١٢١
- بيان أن مقصود شيخ الإسلام في هذه الفتوى الرد على أهل التأويل .. ١٢٢
- إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمعاد، وإنكار المعاد أعظم
من إنكار الصفات ١٢٢
- كتب أهل الكتاب مملوءة بالصفات المطابقة للصفات المذكورة في
القرآن الكريم ١٢٤
- الكلام على الصنف الثالث وهم أهل التجهيل ١٢٥
- شرح مراد شيخ الإسلام بأهل التخيل، وبيان حالهم ١٢٦
- شرح المراد بأهل التأويل ١٢٨

- ١٢٩ شرح المراد بأهل التجهيل وأقسامهم
- ١٣٣ بيان شيخ الإسلام لمعنى التأويل
- ١٣٦ شرح وبيان أقسام الكلام، وبيان كيفية تأويلها
- ١٣٨ الكلام على تأويل المتأخرين، وجناية ذلك على النصوص
- ١٤٠ لا يصح إدخال التأويل في نصوص الغيبات أصلاً
- ١٤٤ ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أن تفسير القرآن على أربعة أوجه
- ١٥٠ فصل: سياق المؤلف لكلام السلف في إبطال التأويل
- ١٥٠ سياق كلام الأوزاعي في إثبات العلو
- ١٥١ ذكر كلام مكحول والزهري في الإثبات والإمرار
- ١٥٢ قول السلف: (أمروها كما جاءت) رد على المعطلة والممثلة
- ١٥٥ بيان أن إثبات الصفات إنما هو إثبات معنى لا إثبات كيفية
- ١٥٩ سياق كلام عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
- ١٦٠ سياق كلام ربيعة بن عبد الرحمن، وهو مروي عن مالك
- ١٦١ سياق كلام مالك بن أنس
- ١٦٣ سياق كلام عبد العزيز بن الماجشون
- ١٦٨ شرح وبيان أنواع المؤولة
- ١٧٤ الكلام على الجسم والعرض والأحوال الأربعة
- ١٧٤ ذكر مناظرة الجهم للسمنية، وكيف تأثر بها
- ١٧٨ سياق كلام أبي حنيفة في الفقه الأكبر
- ١٨٠ تعليق شيخ الإسلام على كلام أبي حنيفة
- ١٨١ شرح وبيان أن العلم نوعان

- الكلام على مأخذ على كتاب الفقه الأكبر ١٨٢
- قصة هشام بن عبيد الله الرازي مع أحد الجهمية ١٨٦
- التعليق على كلمة (بجد) والقول فيها ١٨٧
- سياق كلام يحيى بن معاذ الرازي ١٨٩
- شرح وبيان أن أكثر الأمة في الصفات على الفطرة، إلا إذا أتاهم من
يغير ذلك ١٩٠
- بيان آداب المناظرة والبحث ١٩٢
- العلماء أدوات لنقل الشريعة ١٩٢
- الكلام على كتاب (رفع الملام على الأئمة الأعلام) ١٩٢
- الكلام على ابن قدامة والنووي وابن حجر رحمهم الله ١٩٢
- سياق كلام علي بن المديني في الصفات ١٩٤
- سياق كلام الترمذي ١٩٤
- سياق كلام ابن أبي زرعة الرازي ١٩٤
- الكلام على حكم لعن الكافر ١٩٥
- حكم لعن المسلم المعين ١٩٦
- سياق كلام محمد بن الحسن الشيباني ١٩٧
- تعليق شيخ الإسلام على قوله: (من غير تفسير) ١٩٧
- سياق كلام أبي عبيد القاسم بن سلام ١٩٨
- سياق كلام ابن المبارك ١٩٩
- تعليق شيخ الإسلام عليه ١٩٩
- سياق كلام حماد بن زيد ٢٠٠

- ٢٠٠ سياق كلام سعيد بن عامر الضبيعي
- ٢٠١ سياق كلام محمد بن إسحاق ابن خزيمة إمام الأئمة
- ٢٠٢ سياق كلام عباد بن العوام الواسطي
- ٢٠٢ سياق كلام ابن مهدي الإمام
- ٢٠٣ سياق كلام الأصمعي
- ٢٠٣ سياق كلام عاصم بن علي بن عاصم
- ٢٠٤ سياق كلام الإمام مالك
- ٢٠٤ سياق كلام الإمام الشافعي
- ٢٠٤ فقه أبي يوسف في استتابة بشر المريسي
- ٢٠٥ سياق كلام ابن أبي عبد الله محمد بن أبي زَمَنِين
- شرح طريقة النفاة في الصفات، وهي الإتيان بالنفي المفصل والإثبات
- ٢٠٧ المجمل
- ٢٠٨ الكلام على العرش ومادته في اللغة، والرد على المؤولة
- ٢٠٩ بيان الإيمان بالكرسي، من كلام ابن أبي زَمَنِين
- ٢١٠ الكلام على أثر ابن عباس (الكرسي موضع القدمين)
- ٢١٥ شرح وبيان المراد بالكرسي ومادته في اللغة، والرد على المؤولة
- ٢١٩ تفسير البطون والظهور
- ٢٢١ سياق كلام الخطابي في رسالته (الغنية عن الكلام وأهله)
- ٢٢٨ سياق كلام أبي نعيم الأصبهاني
- ٢٣١ بيان معنى العرش والكرسي، وتغليب من فسر الكرسي بالعلم أو بالعرش
- ٢٣٣ سياق كلام الإمام معمر بن أحمد الأصبهاني

- ٢٣٦ سياق كلام الفضيل بن عياض
- ٢٣٧ سياق كلام عمرو المكي
- ٢٣٨ شرح وبيان المراد بـ (شيخ الإسلام)، وأول من أُطلق عليه ذلك
- ٢٤١ بيان كيفية تحصيل المعارف
- ٢٤٢ مبحث مهم في مسألة حوادث لا أول لها
- ٢٥٠ تعليق على قول عمر المكي: (وتقدس أن يحل بجسم أو يلاصق به) ..
- ٢٥١ سياق كلام الحارث المحاسبي
- ٢٥٣ بيان أنه لا نسخ في الأخبار
- ٢٥٧ تعليق على كلام المحاسبي في جعله السمع والبصر مثل العلم
- ٢٦١ شرح كلام المحاسبي في رده على الطوائف التي ضلت في فهم القرآن
- ٢٦٤ سياق كلام أبي عبد الله بن خفيف
- ٢٦٧ شرح نظرية المعرفة
- ٢٧١ بيان المراد بالنفس
- ٢٧٣ بيان المراد بالنور المضاف إلى الله تعالى
- ٢٧٩ الكلام على حديث الصورة
- ٢٨٨ الكلام على تعريف الإيمان
- ٢٨٨ مسألة: هل المقتول قتل بأجله أم لا؟ والرد على المعتزلة
- ٢٩٢ الكلام على ليلة النصف من شعبان
- ٢٩٢ الكلام على السمع والطاعة للأمرء وإن جاروا
- ٢٩٣ بيان المقصود بالشهادة والبراءة
- ٢٩٦ بيان مذهب أهل السنة في الترضي عن الصحابة، وتخصيص عائشة رضي الله عنها

- ٢٩٧ حكم سَابِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم ، وتفصيل ذلك
- ٢٩٩ مسألة اللفظ بالقرآن
- ٣٠٠ مسألة الاسم والمسمى
- ٣٠٦ بيان ألفاظ الصوفية المحدثه، وأنها على قسمين
- ٣٠٨ لفظ (العشق) عندهم
- ٣١١ شرح مسألة: هل التكسب والتجارة أفضل أم ترك ذلك؟
- ٣١٢ مسألة: ضيق الحلال
- ٣١٤ مسألة: توقي مَنْ مكسبه حرام، وتفصيل القول في ذلك
- ٣١٨ شرح مسألة: العبادة مع الخوف والرجاء
- ٣١٩ أحوال الغلاة من المتصوفة
- ٣٢١ الفراسة وأنواعها
- ٣٢٤ المراد بالحللول والاتحاد، وأنواعها
- ٣٢٧ الكلام على الروح
- ٣٣٣ الكلام على سماع الألمان والقصائد والرباعيات وغيرها
- ٣٣٨ سياق كلام عبد القادر الجيلاني
- ٣٤٠ سياق كلام الحافظ أبي عمر ابن عبد البر
- ٣٤١ شرح معنى قول السلف: (أمروها كما جاءت بلا كيف)
- ٣٤٤ سياق كلام الحافظ البيهقي
- ٣٤٧ بيان طريقة البيهقي في الأسماء والصفات
- ٣٥٣ سياق كلام القاضي أبي يعلى الحنبلي
- ٣٥٤ سياق كلام أبي الحسن الأشعري

- الكلام على كتاب (إبطال التأويلات) ٣٥٦
- الكلام على الظاهر الإفرادي والظاهر التركيبي ٣٥٦
- الكلام على أسماء الله الحسنى ٣٦٠
- الكلام على قرب الله ﷻ ٣٦٤
- بيان أن السلوك من عقيدة أهل السنة ٣٦٧
- الأطوار التي مر بها أبو الحسن الأشعري ٣٦٩
- الكلام على فتنة ابن القشيري ٣٧٠
- مذهب أهل السنة في الألفاظ المحدثه كالجسم ٣٧١
- مبحث في الإسلام والإيمان، والفرق بينهما ٣٧٥
- المراد بالعدل في هذا الباب ٣٧٩
- الكلام على مجيء الرب ﷻ يوم القيامة ٣٨٠
- الكلام على مسألة العلو ٣٨٢
- الكلام على مسألة الاستواء، والرد على من تأوله بالاستيلاء ٣٨٦
- الكلام على صفة اليدين ٣٩١
- سياق كلام القاضي الباقلاني ٣٩٥
- طريقة أهل السنة في إثبات الصفات ٣٩٦
- ذم من يتعصب للرجال ويدع النصوص ٤٠١
- سياق كلام أبي المعالي الجويني ٤٠٣
- الكلام على العقيدة النظامية ٤٠٤
- بيان أن التفويض شر من التأويل ٤٠٤
- بيان منهج شيخ الإسلام في النقل عن أهل العلم ٤٠٧

- الإشارة إلى كتاب (درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية) ٤١١
- بحث مسألة المعية ٤١٤
- تفسير كلمة (الربوبية) ٤١٩
- ترجيح الشارح أن الترادف غير موجود في اللغة ٤٢٢
- بيان المراد بالمثل الأعلى ٤٢٩
- دلالات الألفاظ في اللغة ٤٣١
- مبحث نفيس نقلاً عن شيخ الإسلام رحمته الله في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا لَسَكْرَٰنٌ﴾ ٤٤٦
- الكلام على كتاب إبراهيم بن درباس ٤٥٢
- ذكر بعض الألفاظ التي يُرمى بها أهل السنة ٤٥٢
- ظن كثير من المتأخرين أن مذهب السلف إثبات الصفات بلا معنى ٤٥٦
- الكلام على المراد بالجسم والعرض والتركيب ٤٥٨
- جماع الأمر: أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة ... ٤٦٣
- مذاهب الناس في الروح ٤٧٠
- أنواع الدلالة العقلية عند القائلين بها ٤٧٦
- نصيحة المؤلف لمن اشتبه عليه أمر من الأمور ٤٧٨
- أكثر ما يفسد الدنيا ٤٨٠
- حكم الشافعي على أهل الكلام ٤٨٠
- بيان حذق السلف وعلمهم وخبرتهم ٤٨١
- شرح قول الماتن: (من ابتغى الهدى في غير الكتاب والسنة لم يزد إلا بعداً) ٤٨١

٤٨٤	 خاتمة الشرح المبارك
٤٨٥	 مراجع التحقيق
٥٠٩	 فهرس الموضوعات



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com